

فتح العلام

لشيخ الإسلام ابن القيم

المرء الثاني

مؤلف الكتاب
سيد الإمام العلامة

أبي الخير نور الدين ابن القيم

دار طاهر

بيروت



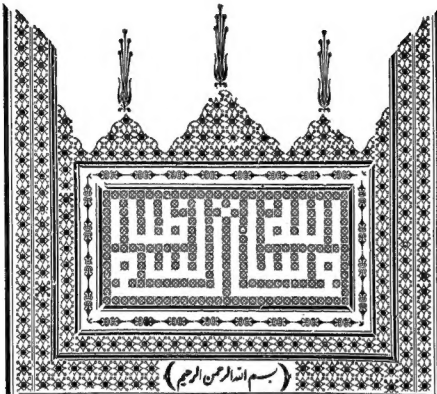
فتح العلام

لشرح بلوغ المرام

(الجزء الثاني)

من فتح العلام لشرح بلوغ الرام للسيد الامام العلامة نجية الكرامة زين العابدين
الاستقامة أي النور الحسن ثان ابن السيد الكرم ذي الخلق العظيم والجد
الأمير القويم حكم هذه الأمة وزعيمها وزعيم تلك الأمة وحكيمها
مستند الوقت الحاضر ومستند الأكرابر وأولى المقامر أبي
الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البصري
القنوجي الخاطب شواب أمير الملك على
العلماء قدس الله مقامهما
وبارئ عديتهما
آمين

دار صادر
بيروت



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب البيوع) *

بحسبه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر وحققة البيع لغة تقلد مال بـمال والحق إليه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث قال تعالى فجارة عن تراض وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم انما البيع عن تراض نعم الرضا أمر مخفي بناط بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا تنحصر فيه ما بل متى انسلخت النفس عن المبيع والتمن بآى لفظ كان وعلى هذا معاملات الناس قديما وحديثا الامن عرف المذاهب أو خاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول

* (باب شروطه) *

أى شروط البيع والشرط فى عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سوا علق بكامة شرط أو لا وفى عرف العامة معنى آخر وقد جعلوا شروط البيع أنواعا منها فى العاقد وهو أن يكون عاقلًا معزًا ومنها فى الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضى ومنها فى المحل وهو أن يكون مالا متقومًا وأن يكون مقدورًا للتسليم ومنها فى التراضى ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية وقوله (ومانهى عنه) أى من البيوع وساقى الأحاديث فى الذى نهى عن بيعه (عن رفاة ابن رافع رضى الله عنه) هو زرقى أنصارى شهيد براء أو بورافع أحد النقباء الاثنى عشر وكان أول من قدم المذبذبة بسورة يوسف وشهد رفاة المشاهد كلها وشهد مع على الجبل والصفين توفى فى أول زمن معاوية (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل أى الكسب أطيب قال على الرجل بيده)

ومثله المرأة (وكل بيع مبرور) وهو ما خلاص عن الهين القاجر ملتفت في السلعة وعن القس في المعاملة (رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص عن زافع بن خديج ومثله في المشكاة وعزاه لأجد ومثله في الترغيب والترهيب المنذرى ونسبه لأجد والبزار وقال رحمه الله تعالى الصبي خلا المسعودي فإنه أخطأ واختلف في الاحتجاج به ولا بأس في المتابعات انتهى وأخرجه السيوطي في الجامع عن زافع أيضاً كره في مسنده قيل ويحتمل أنه أراد برفاعة رفاعته بن زافع بن خديج فقد رواه الطبراني عن عبيدة بن زافع بن خديج عن أبيه عن جده وعبيدة هو ابن رفاعته بن زافع بن خديج فيكون مقطوعاً على المصنف قوله عن أبيه والحديث دليل على تقرير ما جلت عليه الطباع من طلب المكاسب وانما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن أطيبها أى أحلها وأبركها وقدم على الدعي البيع المبرور قال على أنه الأفضل وبذلك أيضاً حديث الضاري الآتي ودل على أطيبه الصورة الموصوفة والعلامة في كسب المكاسب قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والصناعة قال والاشبه بذهب الشافعي أن أطيبها التجارة قال ولا ربح عندى أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل وتعقب بما أخرجه الضاري من حديث المقدم من فروعاً ما كل أحد طعاً ما قطع خبراً من أن ما كل من عمل يده وإن نبي الله داود كان ما كل من عمل يده قال النووي والصواب أن أطيب المكاسب ما كان يعمل اليد فإن كان زراعته فهو أطيب المكاسب لما يتقل عليه من كونه على اليد والقيام من النفع العام لا تدعى والذواب والغير قال المصنف فوق ذلك ما يكسب من أموال الكفار بالمجاهدة ومكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لما نفع من أعلاه كلمة الله وحدها انتهى قيل وهو داخل في كسب اليد وقد سماه الله تعالى التجارة في قوله هل أولئك على تجارة تصيبكم من عذاب أليم (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عام الفتح) كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة (وهو يمكن أن الله ورسوله) وقع في رواية الصحيحين هكذا بفراد الضمير وفي بعض الطرق أن الله حرم وفي رواية في غيرهما أن الله ورسوله حرم ما وتقدم وجه الكلام على الضمير في باب الآتية (بيع الجمر والميتة) بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لأبد كالتشريح (والخنزير والاصنام) قال الجوهري هو الوزن وقال غيره الوزن ما لا حنة والصم ما كان مصوراً قلت وعلى هذا يدخل فيه بيع التصاوير على القراطيس (فقبل ما رسول الله أرايت نصوص الميتة فإنها يطل بها السفن ويدهن بها الخيل ويستخدم بها الناس فقال لا وهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك قائل الله اليهود إن الله لم يحرم عليهم نصوصها جلود) بفتح الجيم والميم أى أذا لم (ثم يباعونها) كذا في نسخة متفق عليه في الحديث دليل على تحريم بيع ما ذكر قبل والله في تحريم بيع الثلاثة الأولى هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الجمر غير واضحة وكذا نجاسة الميتة والخنزير فمن جعل العلة النجاسة على الحكم إلى تحريم بيع كل نجس وقال جماعة يجوز بيع الأربال النجسة ولا يظهر أنه لا يمتنع دليل على التعليل بذلك ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لما حرم عليهم النجس فجعل العلة نفس التحريم وليد كره هذا ولا يدخل في الميتة شعرها وصفها ووبرها لأنهم لا يتحلها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة وقيل إن الشعر مستحب وتظهر

بالفصل وجواز بيعها من قبل الجمهور قبل الامن الثلاثة التي هي نجس الذات وهو الذي لم تكن
 نجاسته طارئة مسبوقة بظهوره وليس الاكل والكذب والتفريز والكافر وأما علمه تحريم بيع الاصنام
 فقول الله لا تقم فيها باساح وقول ان كانت بحيث اذا كسرت اتفحق كسرها جاز بيعها والاولى
 ان يقال لا يجوز بيعها وهي اصنام للهي وبجوز بيع كسرها اذ ليست باصنام ولا واجب منع
 بيع كسرها الاصنام اصلا والضمير في قوله هو حرام يحتمل انه للبيع أي بيع الشخص حرام وهذا
 الاظهر لان الكلام مسوق له ولانه قد اخرج الحديث اجد وفيه غفاري في بيع شعوم الميتة
 الحديث ويحتمل انه للاستفاد وحمله الاكثر عليه فضلا ولا يقتنع من الميتة بشئ الا بطلها انا
 دبر في ذلك الذي مضى في اول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبني على عود الضمير الى
 الاستفاد ومن قال الضمير يعود الى البيع استدل بالاجماع على جواز اطعام الميتة للكلاب ولو
 كانت كلاب الصيد لن يقتنع بها وقد عرفت ان الاقرب عود الضمير الى البيع فيجوز الاستفاد
 بالنقص مطلقا ويحرم بيعه لمعارفت وزينه وقوله في ذم الهوداجهم جازوا الشخص ثم باعوه
 فان كانوا غنمه فانه ظاهر في وجه النهي الى البيع الذي ترتب عليه كل الثمن واذا كان التحريم
 للبيع جاز الاستفاد لشعوم الميتة والادهان المنتجة في كل شئ شعرا كل الادى ودهن بنيه
 فيصيران حرمة كل الميتة والطلب بالتماسة وجاز اطعام شعوم الميتة للكلاب واطعام العسل
 المتخصص للكل واطعامه الغواب وجواز بيع ذلك من مذهب الشافعي ونقله عياض عن مالك وأكثر
 أصحابه في حنيفة وأصحابه والشيء ويؤيد جواز الاستفاد ما رواه الطحاوي انه صلى الله عليه
 وآله وسلم سئل عن قارعة وقعت في مدين فقال ان كان جامدا فاقولها وما حوله وان كان ماء
 فاستجمعوها واتقوا به قال الطحاوي ان رجلا ثقات وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم
 علي وابن عمر وأبو موسى وجماعة من التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح
 دللا فاما التفرقة بين الاستفاد كات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأي محض وأما التخصص فان
 كان يمكن قطعه فلا كلام في جواز بيعه وان كان لا يمكن فيصير بيعه قاله ابن خنبل وفي الحديث
 دليل على انه اذا حرم بيع شئ حرم عنه وان كل حيلة يتوصل بها الى تحصيل محرم فهي باطلة
 (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا
 اختلف المتبايعان) وفي رواية البيهقي (وليس بينهما حيلة) فالقول ما يقول رب السلعة
 أو يتاركان) وفي رواية يتراد ان زاد ابن ماجه في روايته المبيع فامر بعينه لاجدوا السلعة كما هي
 وأما رواية المبيع مستلثة فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) والعلماء كلام كثير على
 صحة الحديث قال ابن عبد البر في الاستدلال كراهة حديث منقطع لا يكاد يصل وان كان القضاة
 قد عموا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه ثم ذكر طرقة وأبان ما فيها من الانقطاع وهو دليل على
 انه اذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول
 البائع مع عينه لما عرفت من القواعد الشرعية ان من كان القول قوله فعليه البين والعلماء في هذا
 الحكم الذي اتفاده الحديث ثلاثة اقوال الاول ان القول قول البائع مطلقا وهو ظاهر حديث
 الباب الثاني انهما يتساقان ويتراد ان المبيع الثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في
 النوع والجنس أو الصفاتين غيرهما وهو تفصيل بلا دليل ومعنى التحالف ان يحلف البائع

ما بعث منك كذا ويحلف المشتري ما اشترى منك كذا وقيل غير ذلك والوجه في التحالف ان
 كل واحد مدعى عليه فيصعب على كل واحد منهما ما اليمين لئلا يمدعى عليه وهذا مفهوم من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعي واليمين على من أنكر والحاصل ان هذا حديث مطلق
 مقيد بالآداب الدعوى وسناني (وعن أبي مسعود الانصاري رضى الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن الكلب وهو البغي) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد القصة
 أريد به الزانية (وحلوان) بضم الحاء (الكاهن متفق عليه) والأصل في النهي التحريم
 والعصا قد أخبر الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أى في عبارة تشديد النهي وان لم يذكرها
 وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء الاول تحريم عن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه بالزوم
 وهو عالم لكل كلب من معصوم وغيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز وعن عطاء النخعي يجوز بيع
 كلب الصيد لحديث جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عن الكلب الا كلب الصيد
 أخرجه النسائي برجال ثقات الا أنه طعن في صحته فان صح خبر عموم النهي الثاني تحريم مهر
 البغي وهو ما تأخذ الزانية في مقابل الزنا مهر إيجازاً فهذا مال حرام وللقهها تفصيل في
 حكمه تعود الى كيفية أخذه والذي اختاره ابن القيم أنه في جميع كيفية يجب التصديق به ولا يرد
 الى الدافع لأنه دفعه ما خسر في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب
 خبيث يجب التصديق به ولا يمان صاحب المصيبة بحصول غرضه ورجوع ماله الثالث حلوان
 الكاهن وهو مصدر حلونه حلواً اذا أعطيه وأصله من الحلا ويشبهه النسي الخلو من حيث أنه
 يؤخذ سبلاً بلا كلمة وأجمع العلماء على تحريمه والكاهن الذي يدعى علم القسب ويخبر الناس عن
 الكواثر وهو شامل لكل من يدعى ذلك من منجم وضرب المصلى ونحو ذلك فكل هؤلاء داخل
 تحت حكم الحديث ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لاحد تصديقه فيما يعطاه (وعن جابر بن
 عبد الله رضى الله عنه أنه كان على جبل له أمي) أى كل عن السير (فأراد أن يسيه قال
 فلحقني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا الى فضيه فصار يسيه اليه يسره فقال بعينه بوقه
 قلت لا ثم قال بعينه بوقه واشترط جلالة) بضم الحاء أى الجبل عليه (الى أهلى فلما بلغت
 أئتمته بالجبل فنقدني عنه ثم رجعت فأرسل في أثرى فقال أترانى) بضم القوقسة أى أتلطن
 (ما كنت) لما كسبه في المكلة في القص من الثمن (لا تخذ جلت خذ جلت ودراهمك فهو
 للمتفق عليه وهذا الساق لسل) فيه دليل على أنه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلته ولا
 في الماكسة وأنه يصح البيع للذابة واستئثار ركوبها ولكنه عارض حديث النهي عن بيع
 التبا وساقى عن بيع وشروط ولما تعارضوا اختلف العلماء في ذلك على أقوال الاول لاجدانه
 يصح ذلك وحديث بيع التبا فيه الآن يعلم ذلك وهذا منه فقد علت التبا وصح البيع وحديث
 النهي عن بيع وشروط في معقال مع احتمال أنه أراد الشرط المجهول والثاني أنه لا يصح إذا
 كانت المسافة قريبة وحده ثلاثة أيام وحمل حديث جابر على هذا الثالث أنه لا يجوز مطلقاً
 وحديث جابر مؤول بأنه قصة عن موقوفة تطرق اليها الاحتمالات قالوا ولاه صلى الله عليه وآله
 وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا ويحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد فله
 كل ما باقاً فلم يؤثر ثم نزع صلى الله عليه وآله وسلم بالكلية وأظهر الأقوال الاول وهو محتمل

هذا الشرط وكل شرط يصح افرادها العقد كإكمال المبيع إلى المنزل وخياطة الثوب وسكنى الدار
وقد روى عن عثمان أبا عبد الله وأصطفى مكيها شهر إذ كرم في الشفاء (وعنه) أي عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما (قال أعتق رجل منا) أي من الأنصار (عبد الله عن دبر) يضم الدال
وضم الباء كافي القاموس والتدبير أن يقول السيد لعبد مبرك أو أنت مبر ونحوه يتقدم
التعقيب لموت ما لم يكن له مال غيره (فلما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه متفق عليه)
وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضا وصحافه العبد والرجل ولفظه عن جابر أن رجلا من
الأنصار قال له أؤمذ كورا أعتق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه صلى
الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه فاشتره فبعه بن عبد الله بن الصام فأتاهم قدرهم فدفعهما إليه زاد
الأنصار على وطعدين وقد ترجمه البخاري في باب الاستقراض فقال من يبيع مال المتلى وقسمه
بين الثمر وأبو أعطاه إياه حتى يتفق على نفسه فأشار إلى علي وهو الاحتياج إلى ثمنه واستدل
به بعضهم على منع المتلى عن التصرف في ماله وعلى أن اللام أن يبيع عنه ويأتي بقية إجماعه
في إياه أن شاء الله تعالى (وعنه ميمونة) رضي الله عنهما (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أن فأثرت وقت في حين فأتته فمشتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال أقتوها وما حولها
وكلوا واد البخاري وزاد جدوا القسائي في حين جامد) دل أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالقاء
ما حولها وهو المأمن من السمن على نجاسة المستلان المراد بما حولها مالا لها قال المصنف
في الفتح لم يأت في طريق صحة تعدد ما يلقى لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسى عطاء أنه يكون
قدر الكف ويستند جديلا لمرأته انتهى ودل مفهوم قوله جامد أنه لو كان مانعا لنفس كاه
لعدم تميز مالا لها عما يلقىها ودل أيضا على أنه لا يشترط الدفن المتخصص في شيء من الاستعاعات
إلا أنه تقدم الكلام في ذلك وأنه يساح الاستعاع به في غير الأكل ودهن الأدي فيصل هذا وما ياتي
من قوله فلا تقر بهي على الأكل والذهن للأدي جعابين مقتضى الأدلة وأما مباشرة النجاسة فهي
وإن كانت غير جائزة إلا لازالها عما وجبت أو بدت زلتها عنه فانه لا خلاف في جوازها لأنه لا دفع
مفسدتها وبقي الكلام في مباشرتها لتسمير النور وإصلاح الأرض بها فبقيل هو طلب مصطلها
وإنه يقاس جواز المباشرته على المباشر فلا زلة مفسدتها أو الاقرب أنها تدخل إذا مفسدتها تحت
جلب مصطلها فتسمير النور به يدخل فيه الأمر أن إزالة مفسدة بقية هيها وجلب المصلحة
لنفسها في التسمير وحيث لا جواز مباشر فلا استعناع لا إشكال فيه (وعنه أي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وقعت الفارة في السمن فإن كان جامدا فأتها وتوها
وما حولها وإن كان مانعا فلا تقر بهي واد أبو داود وقد حكم عليه البخاري وأبو سفيان الوهم)
وذلك أنه قال الترمذي سمعت البخاري يقول هو خطأ والصواب الزهري عن عيسى الله عن ابن
عباس عن ميمونة قرأ البخاري أنه ثابت عن ميمونة حكم الوهم على الطريق المروي عن أبي
هريرة وزعم ابن جبان في مصنفه وغيره أنه ثابت من الوجهين وأعلم أن هذا الاختلاف انما هو
لتحجج القلة الوارد فأما الحكم فهو ثابت فان طرحتها وما حولها والاستعناع الباقي لا يكون إلا في
الجامد وهذا ثابت أيضا في صحيح البخاري بلفظ خذوها وما حولها وكلوا وسمتكم ويهمنه أن
الغائب يلقى جميعه إذا علم مباشرة الميتة ولا اختصاص في الغائب بالمباشرة وتعيين البعض من

البعض وظاهر الحديث أنه لا يربى السن ولو كان في غاية الكثرة وقد تقدم وجه الجمع منه وبين
 حديث الطحاوي **(فائدة)** يمكن المكلف غير المكلف كالكلب والهرمن كل الميت وقبورها
 جازأذ لم يهدن السقنة منه قتل بل واجب أن يطعمه غيرها كابل الحديث أن امرأة
 دخلت النار في فرة وعلمها لم تقطعها ولم تتركها نأ كل من خشاش الأرض وفي خشاش
 الأرض ما هو محرم على المكلف وغيره ويؤيد ما تقدم من مروية صلى الله عليه وآله وسلم بشاة
 ميتة فقال هلا اتقمت بها يا أبا الحديث ألقاها فأنه دال على أنها ملقاة بحيث نأ كل منها الكلاب
 والطيور وغيرهما ولو كان التمكن حراما الأمر بهم بغيرها فالحديث دل على أن أحد الأمرين إطلاعها
 أو تركها نأ كل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة وخشاش الأرض هي
 هوام الأرض وحشرها كافي النهاية **(وعن أبي الزبير)** محمد بن مسلم المكي تابعي روى عن
 جابر بن عبد الله كثيرا **(قال سألت جابر عن السنور)** يكسر السين فينون مشدقة فتقوسه
 فواوسا كنة هو الهرم كافي القاموس **(والكلب فقال جر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك)**
 رواه مسلم والنسائي وزاد الألبان **(وأخرج مسلم هذا من حديث جابر وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن زيد)**
 النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال هذا منكرو قال المصنف في التلخيص أنه يورد
 الاستثناء من حديث جابر ورواه ثقات انتهى ورواية جابر هذا رواها أحمد والنسائي وفيها
 استثناء الكلب المعلم إلا أنه قال النواوي في شرح الجامع الصغير متعقب القول المصنف أن رجالها
 ثقات بأنه قال ابن الجوزي فيه الحسن بن أبي حفصة قال يحيى ليس بشئ وضعفه أحمد وقال ابن
 حبان هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لأصله ثم التفت جواز اقتناء الكلب للصيدين غير نقص
 من عمل من اقتناء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتنى كلبا إلا كلب صيد نقص من أجره كل
 يوم قبل أن يلقن قبل قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل من القرض والنفل وهذا الذي
 عن عن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود وأقره مسلم برواية النبي عن عن السنور
 وأصل النبي التصريم واليه يور على تحريم بيع الكلب مطلقا واختلقوا في السنور وقد ذهب
 إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد وذهب الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع
 وجعلوا النبي على التزبه وهو خلاف ظاهر الحديث والقول بأنه حديث ضعيف من دون ما تراج
 مسلم وغيره والقول بأنه لا يروى عن ابن جابر جازين لم يروى عنه أيضا أنه أخرجه مسلم عن معقل
 ابن عبد الله عن أبي الزبير فهذاان ثقتان يرويه عن أبي الزبير وهو ثقة أيضا **(وعن عائشة رضي الله عنها قالت جازت بريرة)** يفتح الباء ورائتين بينهما ما يقتضي قبوله لتمامه **(وقالت اني كاتب)**
 من المكاتب وهي العبد بين السبي وعبد **(أهل)** هم ناس من الأنصار كانوا عند النسائي **(على)**
 تسم أو ألقا في كل علم أو فقه عيسى **(بصفة)** الأمر للموتى من الأمانة **(نقلت)** أن أحب أهل
 أن أحدها لهم ويكونوا ولاؤا لى فقلت فذهب بريرة إلى أهلها فقالت لهم فإولعها فاحت
 من عندهم وورس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فإولعها
 أن يكون لهم الولاء فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنجرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال خذهم واشترطى لهم **(قال الشافعي والزماني يبيع عليهم قال لا يبيع على)** **(الولاء)**
 هو النصرة لكنه خص في الشرع وولاء العلق فأقاده في المصباح **(انما الولاء لمن أمتق ففعلت)**

عائشة ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس محمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإني أرى
رجالاً يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ما كلن من شرط ليس في كتاب الله (أخفى
شرعه الله) كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة (فهو باطل وإن كان مائة
شرط فله الله حق) بالاجماع من الشروط المخالفة لحكم الله (وشرط الله أو ثبوت رعايا الولاء لمن
أعتق مشتق عليه واللفظ للضاري وعند مسلم قال اشترطوا واعتقوا واشترطوا لهم (الولد) الحديث
دليل على مشروعية الكتابة وهي عقد بين السيد وعبدته على رقبته وهي مشتقة من الكتب وهو
القرض والحكم كافي قوة كتب عليكم الصلوة وهي مندوبة وقال عطاء بن داود وأما شرطها
العبد بقدر قيمته فظاهر الأمر في فكاسوهم وهو الأصل في الأمر قلت الآية تعالى فيها الوصوب
بقوله إن علمت فيهم خيراً ثم بعد علم الخبر فيهم يجب الكتابة وفي تفسير الخليل أربعة أقوال السلف
وحديث مرفوع ومرسل عند أبي داود قال صلى الله عليه وآله وسلم إن علمت فيهم حرفاً ولا
ترسلوهم كالأعلى الناس الثاني لأن عباس قال خبر المال الثالث عنه أمانة ووفاء الرابع
عنه إن علمت أن مكاتبك يفضلك وقولها في كل عام وقبته يقرر مصلى الله عليه وآله وسلم لذلك
دليل على جواز التجميع لأعلى قيمته وشرطه كإذهب إليه الشافعي وغيره واستدلوا برأيه وأما عن
السلف لا تفيض دليلاً وذهب الجمهور وأما حديث مالك إلى جواز عقد الكتابة على نعيم لقوله
فكاسوهم ولم يفصل وهو ظاهر والقول بأنه قيد إطلاقها إلا ما عمن السلف غير صحيح إذ ليس
باجتماع وتقييداً لآيات أراء العلماء باطل ودل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خدم على جواز بيع
المكاتب عند تفسير الألفاظ في كتابه وللعلامة ثلاثة أقوال الأول جوازه وهو واحد
ومالك وجهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمكاتب بق ما بقي عليهم درهم آخرجه أبوداود وابن
ماجي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الثالث أنه يجوز بيعه برضا المولى من يعتقه
مخمين بظاهر حديث غيره الثالث أنه لا يجوز بيعه مطلقاً وهو لا يثبت حقيقة جماعة قالوا لا يقد
خرج من ملك السيد وتأولوا الحديث بأن قالوا إن بريته عزت لنفسها وضموا العقد كافي شرح
مسلم عن المصنفين معهم والقول الأول أظهر لأن التقيد بالواقع في خصه بر وليس فيه دليل
على أنه شرط وإنما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط وأما القول بأنه موجب سقوط حق الله
فجوابه إن حقه تعالى حافظ ثبت فانه لا يثبت إلا بالافاضة والقرض أنه عجز المكاتب عنه وقوله
وأشترط لهم الولاء إن جعلت إلا بمعنى على من يابى قوله وإن أسأمت فلها ما تجزى فلا بد أن كان له
الشافعي فلا إشكال الآية قد ضعف ما لو كان كذلك لم يكره عليهم اشتراط الولاء مما يجابى
الذي أنكره اشتراطه أول الأمر وقيل للمراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم لأنه كان مصلى الله عليه
وآله وسلم قد بين لهم حكم الولاء من هذا الشرط لا ليجل قلم ظهرتهم منهم المخالفة قال لعائشة
ذلك ومعناه لا تسألين لأن اشتراطهم مخالفة للحق فلا يكون ذلك إلا باجتهال بالتقصود إلا هاتين وعدم
المبالاة بالاشتراط وإن وجوده كعلمه وبعدم معرفته هذه الوجوه والتأويل ينزول الإشكال بأنه
كيف وقع منه مصلى الله عليه وآله وسلم إلا أن لعائشة الشرط لهم فانه ظاهر ابتداء وغرر
البايع من حيث أنه يستقد عند البيع أم بقى بعض المنافع وانكشف الأمر على خلافه ولكن
بعد تصديق وجوه التأويل بذهب الإشكال وفي قوله إنما الولاء لمن أعتق دليل على حصر الولاء

(١) يرثها من غير ما كنه
فقال سمعوا من غير ما كنه

فمن اعتق لا يتبعه الى غيره (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى عمر عن بيع أمهات
الاولاد فقال لاجاع ولا تهب ولا تورث يستعجب ما يابى له فاذ لماتت نهى من تركه وامهات والبيهق
وقال دفعه بعض الزواة فوهم) وقال الدارقطني الصحيح وقعه على عمر ومثله قال جسد الحق
قال صاحب اللسان المعروف خه الوقف الذى دفعه ثمة قبل ولا يصح مسندا وفي الباب آثار
عن الصحابة وقد أخرج الحسبك وابن عساكر وابن المنذر عن يزيد قال كنت بالسا عند عمر
اذ سمع صاحبته قال ما يرقا (١) انظر ما هذا الصوت فظن ثم بانفصال يارية من قريش يباع أمها
فقال عمر ادع الى المهاجرين والانصار فلم يكت ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال ما بعد قول كان فيما بينه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم القطعة قالوا لا قال فانها
قد أصبحت فيكم فأنشبه ثم قرأ فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أركانكم
ثم قال واني قطعتة أقطع من ان تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم قالوا فاصنع ما دلتك
فكتب الى الاتحاق ان لاجاع أم حر فانها قطيعة وأنه لا يحل فهذا ونحوه من الآثار والحديث
ينص على ثبوت دفعه دليل على ان الامانة والعتق من سيدها حرم بيعها سواء كان الولد قبا أو لا والى
هذا ذهب أكثر الاسماء وادعى الاجماع على المنع من بيعهن جماعت من المتأخرين وأقرده الحافظ
ابن كثير الكلام على هذه المسئلة في برسمه. وقال وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال
وفي المسئلة من حديثي ثمانية أقوال وقد هبدا ودوغيه الى جواز بيعها لما قاله قوله
(عن جابر رضى الله عنه قال كنا نبيع سرار أمهات الاولاد التي صلى الله عليه وسلم أهوسم
سرى لا يرى بذلك بأسا رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان) وأخرجه أحد
والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في من أبي بكر وفيه فلما كان عمر بن الخطاب تهنيا رواه
الحاكم من حديث أبي سعيد واستلذه ضعف قال البيهقي ليس في شيء من الطرق انه صلى الله عليه
وآله وسلم اطلع على ذلك وأقرهم عليه ويرد رواه النسائي التي فيها والى صلى الله عليه وسلم آله
وسلم لا يرى بذلك بأسا قلت قوله في حديث الباب لا يرى يحتمل انه يختص بمقتضى حقه والفاعل
عامة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون جهة تقرير صلى الله عليه وسلم أهوسم لهم على
بيعهن ويحتمل انما النون والفاعل من باع من الصحابة اذ الدال عليه كائين فلا يكون فيه محذور
فعل بعض الصحابة ولكن رواية النسائي خالفة على الاول وقرينة السياق تؤيده لانه أو رده جابر
مختصا به لا يتم احتجابه الا على الوجه الاول واستدل القائلون بجواز بيعها به صرح عن علي آله
وسمع عن تميم بن يعقوب بن عمار بن عبد الرزاق عن معمر بن أبى عيسى عن ابن سيرين عن
عبد الله السلماني الرازي قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الاولاد ان لا يبعن
ثم رأيت بعد ان يبعن الحديث وهو مبدون في أصح الاسانيد وآيات في الشرح عن هذه الالة
فانه يحتمل ان حديث جابر كان في أول الامر وان ساذ كرنا من وأيضنا المراجع الى التقرير ومذكور
قول وعند التمارض القول ارجح قلت ولا يخفى ضعف هذا الجواب فانه نسخ الاحتمال فقلت
يجوز بيعها ان يقبل الاستدلال ويقول يحتمل ان حديث ابن عمر كان أول الامر ثم نسخ
بحديث جابر ثم قوله ان حديث جابر راجع الى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول ارجح عند
التعارض يقال عليه القول لم يصح دفعه بل صرح المصنف وغيره انه دفعه وهم وليس في منع

ببعض الأراى عمر لا غرو من شاوره من الصحابة وليس باجماع فليس بحجة على أهلوك كان في المسئلة
 نص لما احتاج عمر والصحابة الى الأراى واما حديث ابن عباس انها لما ولدت مارية بنته ابراهيم
 قال صلى الله عليه وآله وسلم أعقبتها وله هافاة قال ابن عبد البر في الاستذكار ان عمرو بن موجه
 ليس بالقوى ولا يشته أهل الحديث قال وكذلك حديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال أيعلم امرأتى ولدت من سيدتها فامرأة اذا ماتت لا يصح لانه انقرده الحسين بن عباد بن
 عبد الله بن عباس وهو ضعيف متروك وانتهى واما أبو محمد بن حزم فقد صحح الأول وتعب بما
 ينظمه السيد في قصة القفار أقول والراجح في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور وان من استولى أمته لم
 يحصل له في محاولة الحديث الواردة في هذه المسئلة وان كان في أصلها الضعيف فينتهض
 للاحتجاج بها والتلافى في المسئلة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور وكذلك تعتق دعوت
 السيلو تدين لعقبتها والله أعلم ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن بيع فضل المهر وامسلم وزاد في رواية عن يسيع ضرب اب الجبل ﴾ وأخرجه أصحاب
 السنن من حديث ابن عباس بن عبد وصححه الترمذى وقال أبو الفتح القشيري هو على شرطهما
 والحديث دليل على انه لا يجوز بيع ما فضل من المهر من كفاية صاحبه قال العلم امرورة ذلك
 ان يبيع في أرض مباحة ما ينقص الا على غرض من كفايته فليس له المنع وكذا اذا اتخذ حفرة
 في أرض مملوكة يجمع فيها الماء وحضر بها فبقي منه ويبقى أرضه فليس له منع ما فضل ونظيره
 الحديث يدل انه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهوراً وسقى زرع سواء كان في أرض
 مباحة أو مملوكة وقد ذهب الى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال انه يجوز دخول الأرض
 المملوكة لاخذ المهر الكلالان له سقيا ذلك ولا يمنع استعمال ملك الغير وقال انه نص أحمد
 على جواز الرعى في أرض غير مباحة للرعى ثم قال انه لا فائدة لاذن صاحب الأرض لانه ليس له
 منعه من الفحول بل يجب عليه منعهم بحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الاذن وانما
 يحتاج الى الاذن في الدخول في الدار اذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان واما اذا لم يكن فيها
 سكن فقد قال تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتهم مسكونة فيها متاع لكم ومن احتقر
 بيوتهم أو حقهم أو ما لا يبيع الفضل ممن غيرهم أو اختلوا ان الماسق للماق لمك كما هو قول
 جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك فان عليه بذل غرضه لغيره كما أخرجه أبو داود انه قال رجل يأتي
 أهله الشيء الذي لا يبيع منه قال الماء قال ما الشيء الذي لا يحصل منه قال الخ قال فان في حكم
 الماء الخ وما شاكله كالقار والنقط والموا ومنه الكلالان من سقى بوايه الى أرض مباحة فيها
 عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه بوايه فاذا خرج منه فليس له بيعه هذا واما الحرز في الاسقية
 والقرى فهو مخصوص من ذلك بالقياس على الخطب فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لان يأخذ
 أحدكم حيلان فيأخذ من مقيم خطب فيبيع ذلك فيكف بها وجهه خوله من ان يسأل الناس
 أعلى أو منع فيجوز بيعه ولا يجب بذله الا لخطب وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما جائز فقد
 قال صلى الله عليه وآله وسلم من يشتري بئر ويبيعها على المسلمين فله الجنة فاشترى اها عثمان
 والقصبة معروفه وقوله عن ضرب اب الجبل أي نهى عن أجرة ضرب اب الجبل وقد عرفت بالعصب
 في قوله ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عيب

القبل) هو بفتح العين وسكون السين (رواه البزارى) وفيه وفيما قبله دليل على تحريم
 استئجار القبل للضراب والاجرة حرام وذهب جماعة من السلف الى انه يجوز ذلك الا ان يستأجره
 لقضرب متعمداً وتكون الضربات معلومة فالاولان الحاجة تدعو اليه وهي مقصودة
 وجاؤا اليه على التزوي وهو خلاف أصله (وعنه) أى عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن بيع جبل الحلب) بفتح الحاء والياء فيهما (وكان يبعنا بعهده أهل
 الجاهلية) وفسره قوله (كان الرجل يبتاع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاء البصري ذكرنا كان
 أو أختى وهو مؤنث وأنا أطلق على مذ كقولهم هذا الجزور (الى أن تنتج) بضم أله وفتح ثائه
 أى تلد (الناقعة) وهذا القبل لم يأت في لغة العرب الا على شأه القبل المجهول (ثم ينتج التي
 في بطنها) وهذا التنفس من قوله وكان يعال الخمد في الحديث من كلام نافع وقيل من كلام
 ابن عمر (منتق عليه واللفظ البخارى) ووقع في رواية جمل ولنا ناقص من دون اشتراط الانتاج
 وفي رواية ان تنتج الناقعة في بطنها من دون أن يكون نتاجها قسماً أو أتيح والجمل مصدر
 حبلت تحبل سعى به المحبولوا الحبله جمع حابل مثل ظلمة في ظالم كسبة في كاتب ويقال حابل
 وحابله بالثاء قال أبو عبيد يرد الحبل في غير الآدميات الا في هذا الحديث وقال غيره ثبت
 في غيره والحديث يدل على تحريم هذا البيع واختلاف العلماء في هذا انتهى عنه لا اختلاف
 الروايات هل هو من حيث يؤجل بقرن الجزور الى أن يحصل النتاج المذكور أو انه يبيع منه
 النتاج ذهب الى الاول ثالث الشافعى وجاعة فالواوعة انتهى هي جهالة الاجل وذهب الى
 الثاني أحمد واصبح وجاعة من أمة القسوة به جزم الترمذى فالواوعة انتهى هو كونه يبيع
 معدوم ويجهول وغيره يقدر على تسليمه وهو داخل في بيع الفرور وقد أشار الى هذا البخارى
 حيث حدد الباب ببيع الفرور وأشار الى التسوية الاول ورجحه أيضاً باب السلم بكونه موافقاً
 للحديث وان كان كلام أهل القسوة افضل للثاني ثم ويحصل من الخلاف أربعة أقوال لا به يقال
 هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة القلام أو ولادة
 ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو جنين الجنين فصارت أربعة أقوال هذا وحكى
 عن ابن كيسان وأبى العباس المردان المراد بالجنينة الكرمات وأنه نهى عن بيع عمر الغنم قبل
 أن يصلح فأصله على هذا يسكون البهائم الموحدة لكن الروايات بالضمير والآله قد حكى في الحلبه
 بمعنى الكرمات قصها (وعنه) أى عن ابن عمر رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو (وعن يهنته متفق عليه) والولاء هو ولاء المتق
 أى هو أمانات المتق وورثه معة أو ورثته معة كانت العرب تسمونه ببيعته معة عنده لان
 الولاء كالشئ لا يزل ولا يالهذ كرفي النهاية (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحصاة عن بيع الفرور وامسك) اشتمل الحديث على
 النهى عن صورتين من صور البيع الاولى بيع الحصاة اختلفت في تفسيره قيل هو أن يقول
 اربهم هذا الحصاة فعلى أى توبى وقعت فهو لبدهم وقيل هو أن يبيعهم من أرضه قدما انتهت
 البرية الحصاة وقيل هو أن يقبض على كعص حصى ويقول لى بعد ما خرج فى القبة من
 الشئ المبيع أو يبعه سلعة ويقبض على كعص حصى ويقول لى بكل حصاة درهم وقيل ان

بمك أحدهما خاصة به ويقول أي وقت سقطت الحصة فقد وجب البيع وقيل هو ان
 يترى القطيع من الغنم فباخذ حصاه فيقول أي شاة احبها فهي لك بكذا وكل هذه متضمنة
 للقول في النقص او المبيع من الجهة ولقظ القول بطلها وانما أفردت لكونها كانت بما
 تنبأها المحاطة فتهي على الله علمها له وسلم عنها وأضيف البيع الى الحصة لانه لا اعتبار
 بالحصة فيه والثانية بيع القرار بفتح القين المجتوز او المتكررة فهو معنى مغرور باسم مفعول
 واساغة المصدر اليمين اضافته الى المفعول ويحتمل غير هذا ومعناه الخداع الذي هو مظنة
 ان لا يرضيه عند تحققه فيكون من اكل الباطل ويتحقق في صور ما بعد القدرة على تسليمه كبيع
 العبد الا بقرى القرض المتأخر او بكونه معدوما ويجوز ولا يثبت ملك البائع له كالمسك في الماء
 الكثير ونحو ذلك من الصور وقد يحتمل بعض القول فيصع معه البيع اذا دعت اليه الحاجة
 كالميل باسناد الدار وكبيع الحبة المحشوة وان لم يرض حشوها فان ذلك يجمع عليه وكذلك في جواز
 اجارة الدار والذاية شهرا مع انه قد يكون الشهر ثلاثين يوما وتسعة وعشرين وعلى دخول الحمام
 بالاجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم للماء وقد يمكنهم وعلى جواز الشرب من البقعة
 بالعموم مع الحمل واجهوا على عدم صحة بيع الاجنثى البطون والطير في الهواء واختلوا في
 صور كثيرة اشكلت عليها كتب القروع (وعنه) اي عن ابن هريرة (ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يكله ورواه مسلم) وقد ورد في الطعام انه لا يبعه
 من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة وورد في اعم من الطعام حديث حكيم بن
 حزام عند احمد قال قلت لارسول الله اني اشترى سويقا فاجعل لي منها يوما يبعه علي قال اذا
 اشترت شافلاعه حتى تقضه واخرج الدارقطني واورداه من حديث زيد بن ثابت ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يجوزها التصاريح اليها وخرج
 السبعة الا الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشاع طعاما
 فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا يجب كل شيء الا مثله فدل الاحاديث انه لا يجوز
 بيع اي طعمة شربت الا بعد قبض البائع لها واستيفائها وذهب قوم الى انه يختص هذا الحكم
 بالطعام لا غير من المبيعات وذهب آخرون حنيفة الى انه يختص بالقول دون غيره لحديث زيد بن
 ثابت قال في السلع والجواب ان ذكر حكم الخاص لا يختص به العام وحديث حكيم عام فالعمل عليه
 ولا يذهب الجمهور وانه لا يجوز البيع للمشتري قبل القبض مطلقا وهذا الذي دل عليه حديث
 حكيم واستنبطه ابن عباس (قائدا) اخرج الدارقطني من حديث جابر بنى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يصير فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه
 لقرا من حديث أبي هريرة قال سمعت ابا الحسن فدل انه اذا اشترى الشيء مكابله وقضه ثماعه لم يجز
 تسليمه بالكل الاول حتى يكله على من اشتراه ثانيا وبذلك قال الجمهور وقال عطية يجوز بيعه
 بالكل الاول وكأه لم يلقه الحديث ولعل له الامر بالكل ثانيا التحقق ما يجوز من النقص
 باعادة الكل لانها بالخذاع وحديث الصاعين دليل على انه لا يجوز بيع الجزاف الا ان في حديث
 ابن عمر انه كانوا يبتاعون الطعام جزا فاولقته كان يشتري الطعام من الركان جزا فانها ارسلوا الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يبعه حتى تنقله اخرج الجماعة الا الترمذي قال ابن قدامة يجوز بيع

السيرة جزأنا لنعمل فيه خلافاً واذا ثبت جواز بيع الخراف جل حديث الصاعين عن ابن المراء
انه اذا اشترى الطعام كيلواً يريد بيعه فلا يمن اعادة كيله للمشتري (وعنه) أي عن أبي هريرة
(قال النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عتيق بن عتيق في بيعه روماً وجدوا السائي وصحبه
الترمذي وابن حبان ولا يداود) من حديث أبي هريرة (من يبيع عتيق في بيعه فلا وكسهما أو
الربا) قال الشافعي له تأويلان أحدهما أن يقول بعثك بالقرن نسيتهو بالثمن نقداً فاعلم ما شئت
أخذته وهذا يبيع فاسد لانه ايهام وتعليق والثاني ان يقول بعثك عبيد على ان يبيع في فرك
وعله النبي على الاول عدم استقرار الثمن ولزوم الرابعد من يمنع بيع الشيء باكثر من سعر يومه
لاجل التسامع على الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر الملك
وقوله فلا وكسهما أو الرابعي انه اذا فعل ذلك فهو لا يتلوه عن أحد الامر بما الاوكس الذي هو
أشد الاكل أو الرابو هو مما يؤيد التفسير الاول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) زاد
الترمذي حتى ذكر عبد الله بن عمرو انتهى قلت به سقط ما قبل ان المراء بمحمد بن عبد الله وانه
مرسل (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع من يبيع ولا شيطان في بيع ولا ربح
ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك روماً الخمسة وصحبه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وغيره)
أي الحاكم (في علوم الحديث من رواه أي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ النبي عن بيع وشروط
ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني في الاوسط وهو غريب) وقد
رواه جماعة واستغفروا تنويع الحديث واشتغل على أربع صور نهي عن البيع على صفتهما
الاولى حلفو بيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة باكثر من ثمنها لاجل النساء
وعنده ان ذلك لا يجوز فيجوز ان يشتري من الثمن من البائع ليجعله له حله والثاني شيطان
في بيع اختلاف في تفسيره ما قبل هو ان يقول بعث هذا نقداً بكذا وكذا انيسة وقيل هو ان
بشرط البائع على المشتري ان لا يبيع السلعة ولا يبيعها وقيل هو ان يقول بعثك هذه السلعة بكذا
على ان تبني السلعة القليلة بكذا ذكر في الشرح وفي النهاية لا يبيع حلفو بيع هو مثل ان
يقول بعثك هذا العبد بالثمن على ان تسلفني ألفاً في متاع أو على ان تقرضني ألفاً لانه يقرضه
ليصا في الثمن فيدخل في حد الجهالة ولان كل قرض من متعة فهو ربا ولان في العقد شرط او لا
يصح قوله ولا شيطان في بيع فسر في النهاية بأنه كقولك بعثك هذا الثوب نقداً بتارونيسة
بدينارين وهو كالبيعتين فيبيعة والثالث مقوله ولا ربح ما لم يضمن قيل معناه الحلف وذلك هو
الغريب فانه غير المتعارف فاذابعمور يبيع بثمنه ليجعله الربح وقيل معناه لم يقبض لان
السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري اذا تلقت تلقت من مال البائع والرابعة قوله ولا
يبيع ما ليس عندك قد فسر ما حديث حكيم بن حزام عن أبي داود والنسائي انه قال قلت يا رسول الله
يا فتى الرجل يبيع من المبيع ليس عندي فأتبعه من السوق قال لا يبيع ما ليس عندك قد عل على
انه لا يبيع الشيء قبل ان يملكه (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب (قال النبي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن بيع العريان) يضم العين ومكونه الرابو بالموحدة يقال رابون وعربون
(رواه مالك قال يفتي عن عمرو بن شعيب) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وغيره ولم يسموه في
رواياته فهو ضعيف قلت أخرجه ابن ماجه وموسى الراوي عبد الله بن عامر الاسلمي وقيل ابن

لهيعة وهما صنفان وله طرق لا تحصى من مقال وينبع العربان فسر مالك قال هو أن يشتري
الرجل الصدا والامة أو يكترى ثم يقول للذي اشتريته أو أكرى أعطك ديناراً أو درهمين على
أنى إن أخذت السلعة فهم من غناها أو أفهوت واختلف الفقهاء فى جواز هذا البيع فأبطله مالك
والشافعي لهذا النهي ولما فى من الشرط القاسد والقرود دخوله فى كل المال بالباطل وروى
عن عمرو بن شاة وأحمد بن حنبل والاول اولى (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما قال ابتعت زبائفى
السوق فلما استوحيت لفتنى رجل فأعطانى درهماً حنفاً فارت أن أضرب على يد الرجل (يعنى
ببعده البيع) فأخذ رجل من خلقى ديناراً فالتفت فأذا هو زيد بن ثابت قال لا تبعه حيث ابتعته
حتى يحوزة الى رحلت فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث يتنازع حتى
تخوضوها الى الرحل الى رحلهم واما أحمد بن داود واللفظ له وصحبه ابن حبان والحاكم (الحديث
دليل على أنه لا يبيع من المشتري ان يبيع ما اشتراه قبل ان يحوزة الى رحله وظاهر ان المراد به
القبض لكنه عبر عنه بما ذكرنا كان غالب قبض المشتري ان كان مما يتناول باليد كالدراهم
والتوب قبضه نقل وما يتقبل فى العادة كالأشياء المحبوبة قبضه بالنقل الى مكان آخر
وما كان لا يتقبل كالغبار والقرع على الشجر قبضه بالقطعة وقوله فلما استوحيت فى رواية داود
استوفيته وظاهر اللفظ أنه قبضه ولو يكن قد سار الى رحله ويدله قوله نهى عن ان تباع السلعة
حيث يتنازع حتى يحوزها الى رحلهم (وعنه) أى عن ابن عمر (قال قلت لرسول الله انى
أبيع الا بل بالبيع فأبى فقال يا داود وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذت يا داود فأتى
هذا وأعطى هذا من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس أن تأخذها بعمر يومها
ما لم تقترها وينكأى رواه الترمذى وصححه الحاكم) هو دليل على أنه يجوز أن يقضى عن الذهب
الفضة وعن الفضة الذهب لان ابن عمر كان يبيع بالدينارين فلزم المشتري فى ذمته الدينارين وهى
المن ثم قبض عنها الدراهم وبالعكس ويؤيد له أبو داود باب اقتضاء الذهب عن الورق ولفظه
كتب أبيع الا بل بالبيع فأبى قال يا داود وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذت يا داود فأتى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس أن تأخذها بعمر يومها ما لم تقترها وينكأى
وفيه دليل على أن التقدين جميعاً غير جائز وبالحاضر أحدهما فى من الله عليه وآله وسلم
الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك فله ان لا يقره الا وقد قبض ما هو لازم عوض مافى الذمة فلا يجوز
ان قبض البعض من الذهب ويبقى البعض فى ذمته من عليه الدينارين عوضاً ولا العكس لان
ذلك من باب الصرف والشرط فيه ان لا يقره فلو بينهما شئ أو ما قوه فى رواية أبى داود بعمر يومها
فأظهر أنه غير شرط وان كان أمراً أغلب على القول بدله على ذلك قوله فإذا اختلفت الأصناف
فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد (وعنه) أى ابن عمر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم عن التبعين) يفتح التوب وسكون الجيم بعدها شئ من جهة (متفق عليه) التبعين لغة
تتبعوا ليسدوا واستأثروا بمن مكاه ليصاد وفى التمرع الزيادة فى معنى السلعة المعروضة للبيع
لا يستتر بها بل يغير بغيره ومضى التاجز فى السلعة بأجله لا يبرأ غيبه فيها ويرفع
عنها قال ابن بطال أبيع العلة على ان التلحش عاص يبعه واختلفوا فى البيع اذا وقع على
ذلك فقال طائفة من أمة الحديث البيع فاسد به قال أهل التاخر وهو المشهور فى مذهب

الحنابلة ورواية عن مالك الآن الحنابلة يقولون بفسادمان كان عواظا البائع وأمنه
وقالت المالكية ثبت له الخيار فباع على المصراة الباع صحيح عندهم وعند الحنابلة قالوا
لأن انتهى عند إلى أمر مفارق للبائع وهو قصد الخداع فلم يقتض القسار وأما ما نقل
عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم أن المصراة إذا كانت الزيادة المذكورة فوق عن المثل فلو
أن رجلا رأى سلعة سبع بدون قيمتها فادفع انتهى إلى قيمتها لم يكن ناجسا عاصيا بل يؤجر
على ذلك فإنه قالوا الآن ذلك من النصيحة فهو مردود بان النصيحة تحصل بغير إيهام أنه يريد
الشراء وأما مع هذا فهو خداع وغرر وبأنه ذكر البصري تعليقا من حديث ابن أبي أوفى في سبب
نزول قوله تعالى أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أنه قال أقام رجل سلعة فاقه
لقد أعطى بها ما لم يعط فقلت قال ابن أبي أوفى الناجش كل ما شاء ففعل ابن أبي أوفى من أختبر
بأكثر ما يشترى به أنه ناجش لمشاركته لم يزد في السلعة وهو لا يردان بشرطه في غير الغير
فاشترى كل في الحكم لذلك وحيت كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا إذا جعله البائع
جعلا **﴿** وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة **﴾** مفاعلة
بالجاء المجهلة والمحاق (والمزاحة) بزتها بالزاي بعد الالف موحدة فتون (والمخارة)
بزتها بالياء المجهلة فالتف موحدة فتراه (وعن الثناء) بالثلثة مضمومة فتون ما كنهة فتنة نصبة
بزتها على الاستثناء (الآن يعلم) عائدا إلى الآخر (رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي)
اشتمل الحديث على أربع صور ينهى الشارع عنها الأولى المحاقلة وفسرها جابر راوى الحديث
بأنها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة وفسره أبو عبيد بأنه بيع الطعام في
سنته وفسرها مالك بأن تذكر الأرض بعض ما تبث وذهبي المخارطة بغير هذا التفسير
عطفها عليها في هذه الرواية وبأن الصافي أعرف بتفسير ما روى وقد فسر جابر بمعارف كما
أخرجه عنه الشافعي والثانية المزاحة مأخوذة من الزن بفتح الزاء وسكون الموحدة وهو الدفع
الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه وفسرها ابن عمر كإرغام مالك بيع القر
أي وطبا بالقر كيلوا بيع العنب بالزبيب كيلا وأخرجه عنه الشافعي في الام وقال تفسير
المحاقلة والمزاحة في الأحاديث يحتل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصوبا
ويحتل أنه من رواية من روى ما رواه في النهي عن ذلك هو الزال بالعدم العلم بالتساوى والثالثة
المخارطة هي من المزاحة وهي المعاملة على الأرض بعض ما يخرج منها من الزرع وبأن الكلام
عليها في الزراعة والرابعة الشناقة مسمى عنها الآن تعلم وصورة ذلك بأن يبيع شيئا بشتى
بعضه ولكنه أن كان ذلك البعض معا ومما صحت نحوه أن يبيع أشجارا أو أعنابا ويستثنى واحدة
معينة فإن ذلك يصح اتفاقا لا لو قال لا بعضا فلا يصح لأن الاستثناء مجهول وظاهر الحديث
أنه إذا علم القدر المستثنى صح مطلقا وقيل لا يصح أن يستثنى ما يزيد على الثلث هذا والوجه في
النهي عن الشناقه الجهالة وما كان معا ومما صحت منه العلة فخرج عن حكم النهي وقد نهى النص
على العلة بقوله الآن يعلم **﴿** وعن أنس رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن المحاقلة والمخاضرة **﴾** بالماء الضاد مجتنب مفاعلة من الخضرة (واللامسة والمتابنة)
بأنزال المجهلة (والمزاحة ورواه البصري) اشتمل الحديث على جنس من صور البيع منهى

عنها الأولى المحاطة وتقدم الكلام فيها والثانية المخاضرة وهو بيع الثمار والحب قبل أن
يدوم صلاحها وقد اختلف العلماء فيما يصح بيع من الثمار والزروع فقال طائفة إذا كان قد بلغ
حدا فتعقبه ولو لم يكن قد أخذ الثمر أو لونه واشتد الحلب صح البيع بشرط القطع وأما إذا شرط
البقاء فلا يصح اتفاقا لأنه شغل للبائع أو لأنه صفقة ثان في صفقة هو أمانة وأما قرضه
إذا بلغ حد الصلاح فاشتد الحلب وأخذ الثمر أو لونه فبيعه صحيح وقاها إلا أن يشترط المشتري إبقائه
فقبل لا يصح البيع وقبل يصح وقيل إن كانت المدفوعة صم وإن كانت غير معلومة لم يصح
فلو كان قد صم بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح والحقيقة تفاصيل ليس عليها دليل والثالثة
للملاسة بينهما ما أخرجه البخاري عن الزهري أنه لمس الرجل الثوب بيده بالليل أو النهار
وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبين فثوبك ولا ينظر
أحد منهما إلى ثوب الآخر ولكنه يمسهما وأخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملامسة
أن يمس الثوب بيده ولا ينظر ولا يمسهما إذا لمسوا بيمينه أو بيمينه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
لمس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل والرابعة المتباينة فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من
طريقين مضين عن الزهري المتباينة أن يقول أبيعك ثوبا والى الدينامي والتساق من حديث
أبي هريرة أن يقول أبيعك ثوبا وتبنيهما معك ويستوي كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل
واحد منهما كم من الآخر وأحد عن عبد الرزاق عن معمر المتباينة أن يقول أبيعك ثوبا المتباينة
فقد وجب البيع وسلم من حديث أبي هريرة المتباينة أن يبيع كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ثم
يتكرر واحد منهما إلى ثوب صاحبه وعلمت من قوله فقد وجب البيع أن بيع الملاسة والمتباينة
جعل فيه نفس المعنى والتبني ما يفر صيغة ونظام النبي التبريم ولحقها تفاصيل في هذا
لأن هذا المختصر هـ استدله بقوله لا يتكرر إليه أنه لا يصح بيع الثوبين وللمعنى
ثلاثة أقوال الأول لا يصح وهو قول الشافعي والثاني يصح وينتبه الخيار إذا رآه وهو الحقيقة
والثالث أن وصفه أو أقله وهو قول مالك وأحمد وأخرون واستدله على بطلان بيع الاعبي
وفيه أيضا ثلاثة أقوال الأول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب
لكون الاعبي لا يراهم بذلك والثاني يصح أن وصفه والثالث يصح مطلقا وهو الحقيقة
(وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
للتقوا الزكائن ولا يبيع حاضر لباد فلت لا ين عباس ما قوله ولا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له
سجادة متقى عليه واللفظ البخاري) اشغل الحديث على النبي عن مورقين من صور البيع
الأولى النبي عن تلقى الزكائن أي الذين يجلبون إلى البلد رزاق العباد للبيع سواء كانوا زكائنا
أو مشركين أو أحرارا أو عبيدا وانما خرج الحديث على الأغلب أن الحالب يصح بيعه عدد أو ما
التقى فيكون ابتداء ومن خارج السوق الذي تباع فيه السلعة وفي حديث ابن عمر كان تلقى الزكائن
فتشتري منهم الطعام فنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه حتى يطلع به سوق الطعام
وفي لفظ آخر بيان أن التلقى لا يكون في السوق قال ابن عمر كانوا يتعاونون الطعام في أعلى السوق
فيبعون في مكانهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه في مكانه حتى يطلعوا أخرجه
البخاري فدل على أن القبض إلى أعلى السوق لا يكون فقبضوا عن منتهى التلقى ما فوق السوق

وقالت الشافعية انه لا يكون التلقي الا خارج البلد كما أنهم يفترون الى المعنى المناسب للفتح وهو
 تقرير الجواب عنه اننا قدم الى البلد أمكت معرفة الشروط طلب الخط لنفسه فان لم يفعل ذلك فهو
 من قصصه واعتبرت المال كيتوا جلدوا حتى السوق مطلقا بظاهر الحديث واليهي ظاهر
 في التصريح بحث كان فاعدا التلقي عالم باليهي عنه وعن أي خفية والاوزاع انه يجوز التلقي
 اذا لم يضر بالناس فان ضرر كان فثقله فاشتري صم البيع عند الشافعية وثبت الجمار عند
 الشافعي بالائم لما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ
 لا نلقو الخلب فان تلقاه انسان فاشتره فضا حبه بالجار اذا أتى السوق وظاهر الحديث أن العلم
 في اليهي نفع البائع وازالة الضرر عنه وقيل نفع أهل السوق لحديث ابن عمر لا تلقوا السلع حتى
 يخطوا بها السوق واختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعند من ذكرناه قرأه بأنه صحيح
 لأن اليهي لم يرجع الى نفس العقد ولا الى وصف ملازمه فلا يقتضي اليهي الفساد وذهب
 طائفة من العلماء الى انه فاسد لان التصريح يقتضي الفساد مطلقا وهو الاقرب وقد اشترط جماعة
 من العلماء التصريح بالتلقي شرائط فقبل يشترط في التصريح ان يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى
 منهم بأقل من ثمن المثل وقيل ان يخبرهم بكثرة المونة عليهم في الفخول وقيل ان يخبرهم بكساد
 ما معهم ليغتهم وهذه تفسيقات لم يدل عليها دليل بل الحديث اطلق اليهي والاصل فيه التصريح
 مطلقا الصورة الثانية ما فاده قوله لا يبيع حاضر لباد وقد فسره ابن عباس بقوله لا يكون له
 مسارا يستعين بهم لثمين وهو في الاصل القيمة بالامر والمحافظة ثم استقر في متولي البيع والشراء
 لغريم بالجرة كذا قبله البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيدا لما اطلق من الاحاديث بوا ما يغير
 ابرة فجعله من باب النصيحة والماء نفعه جاز وظاهر اقوال العلماء أن اليهي شامل لما كان باجرة
 وما كان بغير باجرة وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر لبادي بان يبي البلد غريب ببلعة
 يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لا يبعك على التسديد
 باعلى من هذا السعر ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيداً ومنهم من الخفيه
 الحاضر اذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال ذكر البادي في الحديث يخرج مخرج الغالب فاما
 أهل القرى الذين يعرفون الاسعار فليسوا بالداخلين في ذلك ثم منهم من قيد بالتشريط العلم باليهي
 وان يكون المتاع الجواب عما تم به الحاجة وان يعرض الحضرى ذلك على البدوى فلو عرضه
 البدوى على الحضرى لم يمنع وكل هذه القبول لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليمهم
 الحديث بطلان مبدئية الحكم ثم قد عرفت ان الاصل في اليهي التصريح وبالله هاتذبه طائفة
 من العلماء قال آخرون ان الحديث منسوخ وانه جائز مطلقا كوكيله وحديث النصيحة ودعوى
 النسخ غير صحيحة لاقتناره الى معرفة التاريخ يعرف المتأخر وحديث النصيحة اذا استصم
 أحدكم أخاه فليصنع له مشروط فيه انه اذا استصحه نصحه بالقول لانه يتولى له البيع وهذا في
 حكم بيع الحاضر لباد وكذلك الحكم في الشراء فلا يشتري حاضر لباد وقد قال البخاري
 باب لا يشتري حاضر لباد المسمرة وقال ابن حبيب المالكي الشراء لبادي كالبيع لقوله عليه
 السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن
 سيرين قال قلت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أم لم يسم ان قيسوا أو قيسوا لهم قال نعم

وأخرجه أبو داود عن ابن عمر بن عن أنس كان يقال لا يبيع لا يبيع له
 شيئا لا يبيع شيئا فان قيل قد لوحظ في النهي عن تلقى الجلبو ب عدم غنى البادى ولوحظ في النهي
 عن بيع الحاضر للبادى الرقباهل البلد واعتبر فيه غنى البادى وهو كالتناقص فالجواب ان
 الشارع بلا حظ مصلحة الناس وشتم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الواحد ولما كان
 البادى لما باع لنفسه اتفق جميع أهل السوق واشترى وارخصا فانفق به جميع سكان البلد
 فلاحظ الشارع تنفع أهل البلد على تنفع البادى ولما كان في التلقى انما يتنفع المتلقى خاصة وهو
 واحد لا يمكن في ابا حنيفة التلقى مصلحة لاسيما وقد تنضاف الى ذلك ثمانية وهي تلحق الضرر بأهل
 السوق في انهم اذا التلقوا عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من المتلقى فنظر الشارع
 لهم عليه فلا تناقص بين المستثنين بل هما جميعه ثلثان في الحكمة والمصلحة ﴿وعن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الناس﴾ فخرج اللام مصدر
 بمعنى الجواب ﴿فن تلقى فاشترى عنه فلذا أنى سيده السوق فهو بالخيار رواه مسلم﴾ تقدم
 الكلام على وأهدى دليل على ثبوت الخيار للبائع وظاهره ولو شرأه المتلقى بغير السوق فإن الخلف
 ثابت ﴿رواه﴾ أى أى هريرة ﴿قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع
 حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة﴾ بكسر الخاء
 المجهدة وأما في الجملة وغير هاتين فمهما (أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفها ما في أنفها)
 فكانت الآيات كيته وقلته (متفق عليه وسلم لا يبيع المسلم على يومئذ المسلم على يومئذ المسلم) اشغل الحديث
 على مسائل منهى عنها الأولى نهى عن بيع الحاضر للبادى وقد تقدم الثانية ما يقسم عليه
 ولا تناجشوا وهو معطوف في المعنى على قوله نهى لأن معناه لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا
 وقدم الكلام عليه فربما في حديث ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التمس
 الثالثة قوله ولا يبيع الرجل على بيع أخيه بروى رفع المضارع على أن لآفاقية ويجوز على أنها
 ناهية أو إثبات النية بقوى الأول وعلى الثاني فبأنه عومل المحرم ومعاملة غيره المحرم فترك اللفظ
 وفي رواية يفسدها فلا اشكال وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فيأتي
 في مدة الخيار رجل فيقول للبائع اشترى هذا البيع وأنا أحك منه بارخص من غنى وأحسن
 منه وكذا التمس على التمس أن يقول للبائع في مدة الخيار اشترى البيع وأنا اشترى به منك
 بأكثر من هذا الثمن وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على
 البيع ولم يصدق قبل أو لم يبيع أو اشترى منك بأكثر بعد أن كان قد اتفق على الثمن وقد أجمع
 العلماء على تحريم هذه الصور كلها وإن غاها غاها وبأى بيع الزايدة وورق ذلك صريح بما أخرجه أحمد
 من المنهى عنه وقد ثبت البخارى باب بيع الزايدة وورق ذلك صريح بما أخرجه أحمد
 وأصحاب السنن واللقط القرمذى وقال حسن عن أنس صلى الله عليه وآله وسلم باع طلسا
 (١) وقدما وقال من يشتري هذا الطلس والقدح فقال الرجل أخذهما ب درهم فقال من زيد
 على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه وقال ابن عبد البر لا يجرم البيع من زيد
 اتفاقا وقيل انه يكرهوا استدلالا بحديث عن حبان بن زوهد أنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الزايدة لكن من رواية ابن أبي عمير وهو ضعيف الرابعة قوله

(١) الحسن بالكسر كلمة
 على ظهر البعير تحت البرذعة
 ييسط في البيت تحت
 الثياب ويصرف له في

ولا يخطب على خطبة آتية زاد في مسلم الا ان ياذنه وفي رواية حتى ياذن والتهى يدل على
تحرير ذلك وقد أجمع العلماء على تحررها اذا كان قد صرح بالاجابة ولم ياذن ولم يتركه فان تزوج
والحال هذا عصي اتفاقا وصح عند الجمهور وقال داود يشنع التكاح وتعم ما قاله وهو رواية
عن مالك وانما اشترط التصريح بالاجابة وان كان التهى مطلقا لحديث طائفة بنت عيسى قلها
قالت خطبتي أو جههم ومعاوية فلم يشكر خطبتي بعضهم على بعض بل خطبا مع ذلك لاسامة
والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار بإسامة لانه
خطب خلاف الظاهر وقوله أخيه أي في الدين وشهوهم انطو وكان غير أخ كان يكون كافرا فلا
يحرم وهو حيث تكون المرأة كآسية وكان يستجير بكاحها وه قال الاوزاعي وقال غيره يحرم
أيضا على خطبة الكافر والحديث خرج التقي في محضره الغالب فلا اعتبار بقوله انتقامه
قوله ولا نسأل المرأة زوى مرفوعا ويجوز وما عليه فكسر اللام لاتقاء الساكن والمراد المرأة
الاجنية لا تسأل الرجل أن يملك امرأته ونكحها أو يصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها
وعبر عن ذلك بالالكاف لما في المحضة من باب التمثيل كأن ما ذكرنا كان معدا للزواج وحتفوا
في حكمه فاندبجته في المحضة تنتمعه فاذا ذهب عنها فكأنما كتبت المحضة وخرج ذلك عنها
فغير من ذلك المجموع المركب بل المركب المذكور للشبه بينهما (وعن أبي أيوب الانصاري رضي
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والتمت والهاقر قال الله
يفضو بين أحبته يوم القيامة روادا جدو صححه الترمذي والحاكم لكن في استناده مقال لان
فيه حسين بن عبد الله المعافري مختلف فيه (وله شاهد) كثير في حديث عباد بن الصامت
لا يفرق بين الام والها قيل الى متى قال حتى يبلغ الفلام ويخص الحمارية آخره البارقضي
والحاكم وفي سندهما عباد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف ولا يفتي ان هذا الحديث والذي
بعده كان يحسن ضمهما الى حديث ابن عمر الذي تقدم في التهى عن سبع أمهات الاولاد ويؤخر
هو الى هنا وهذا الحديث ظاهر في تحرير التفرق بين والتمت والها وظاهر عام في الملك
والجهات الا انه لا يعلم انه ذهب الى هذا العموم فهو محمول على التفرق في الملك وهو صريح
في حديث على الا في ظاهره أيضا تحرير التفرق ولو بعد الويلغ الا انه يقيد بحديث عبادة وفي
الغيب الله خصه في الكبير الاجماع كافى العتيق وكان مستندا لاجماع حديث عبادة ثم الحديث
نص في تحرير التفرق بين والتمت والها وقيس عليه سائر الارحام المتارم بجماع الرامة وكذلك
ورد النص في الاشوة وهو ما تقدم قوله (وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أمرني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تركهما فارتبهما ولا تبعهما الا جميعا روادا جدو رواه
ثقات وقد صححه ابن خزيمة وابن الجوزي وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكى
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه انما جعل الحاكم ممنون بن أبي شبيب وهو يروي عن علي
رضي الله عنه وممنون لم يذكره عليا والحديث دليل على بطلان هذا البيع يدل على تحرير
التفرق كأدل عليه الحديث الاول الا ان الاول دل على التفرق بأي وجه من الوجوه وهذا
الحديث نص في تحرير بيع البع والحقوا به تحرير التفرق بسائر الانشاآت كالمعتق والسنن

(١) أي بقوله فرق الله بينه وبين أحبته منه

وهو ما كان باختيار المشرق وأما التفريق بالقسمة فليس باختياره فان سبب المقتضى وهو
البراء وحديث علي رضي الله عنه قد دل على بطلان البيع ولكنه عارضه بالحديث الاول
حديث أبي أيوب قال دل على صحة الأخر ارجع عن المقتضى البيع ونحوه المستحق للعقوبة (١) اذ لو
كان لا يصح الأخر ارجع عن المقتضى يتحقق التفريق فلا عقوبة . ولذا اختلف العلماء في ذلك فذهب
ابو حنيفة الى انه يتم قديم العصيان قالوا الامر بالارجاع للفلا من يحتل انه يعتقد جديدا برضا
المشتري (قائلة) في التفريق بين الهبة وولدها ورجحان لا يصح لهما على الله عليه وآله وسلم عن
تعذيب البهائم ويصح قياسا على الذبح وهو الاول (٢) وعن أنس رضي الله عنه قال غلا السعر
الغلاء محدود وهو ارتفاع السعر على معناه (في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غلا السعر)
وسلم فقال الناس يا رسول الله غلا السعر عرفنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
هو السعر . يعني يفعل ذلك هو وحده بارادته (القباض) أي المقتدر (الباسط) اللوس مأخوذ
من قوله تعالى والله يقبض ويبسط (الزكاة) أي لا يرجوان التي الله وليس أحد منكم يطعن
بظلمة في عدم المال رواه الحنفية الا للتساقط وصحبه ابن حبان . وأخرجه ابن ماجه والبخاري
والزار وأبو يعلى من حديث أنس واسناده على شرط مسلم وصححه الترمذي والحديث دليل
على ان التعدي مظنة وإذا كان مظنة فهو محرم وإلى هذا ذهب أكثر العلماء وروى عن مالك انه
يجوز التسعير ولو في القوتين . والحديث يدل على تحريم التسعير لكل متاع وان كان سببا في
خاص (٣) وعن معمر بن عبد الله . هو يفتح الميم وسكون العين وفتح الميم ويقال معمر بن أبي
معمر أسلم قديما وهاجر الى الحبشة وتأسرت هجرته الى المدينة ثم هاجر اليها وسكن بها (عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحذر الا خايطي) بالهمز هو العاصي الا يتم (رواه
مسلم) وفي السلب أحاديث الله على تحريم الاحتكار وفي النهاية على قوله صلى الله عليه وآله
وسلم من احتكر طعاما قال أي اشتراه وحسبه لنقل فيما هو ظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار
للطعام وغيره الا ان يدعى انه لا يقال احتكار الا في الطعام وقد ذهب أبو يوسف الى عموم فقيل كل
ما اشترى الناس حسبه فهو احتكار وان كان ذهبا أو نكاحا وقيل لا احتكار الا في قوت الناس
وقوت البهائم وهو قول الشافعية ولا يفتي أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة
ومقتضية للطعام وما كان من الأحاديث على هذا الاسلوب فانه عند الجمهور لا يشد فيه المطلق
بالقييد لعدم التعارض فيها بل يبقى المطلق على الحلافة وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع
الاحتكار معناه لا يشد فيه القوتين الا على رأى أي ثور وبقدره أتمه الاصول وكان الجمهور خصمه
بالقوتين نظرا الى الحكمة المناسبة للتحريم وهي دفع الضرر عن عامة الناس والاغلب في دفع
الضرر عن العامة انما يكون في القوتين فشدوا الاطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قد وجدوا
الحصاني الزاوي فقد أخرج مسلم عن سعد بن المسيب انه كان يحتكر فضيل فأنكره فأنكر
فقال لا تعمر اراوى الحديث كان يحتكر قال ابن عبد البر كانا يحتكران الزيت وهذا ظاهر
لأن سعد ائيد الاطلاق يعمل الراوى وأما معمر فلا يعلم قد علموا بالحكمة المناسبة التي قد
بها الجمهور (٤) وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا
بضم التثنية العوقية وفتح الصاد الملهمة من صرى بصرى على الاصح (الابل والغنم فمن ابتاعها

بعدهم بخير النظرين) الرأيين (بعد ان يحلها ان شاء مسكهوا وان شاء ردوا صاعا) عطف على ضمير المفعول في رد على تقدير ويعطى (من غرض مق عليه وسلم) أى عن أبي هريرة (فهو بالخيار ثلاثة أيام وفي رواية له عنها البخاري وروى عنها صاعان من طعام لاجرم) قال البخاري والتميز أكثر (أصل التصرية بحسب المذهب قال صرت المأمازا حسبته وقال الشافعي هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وتركها حتى يجمع لها فيكفر فيلن المشتري ان ذلك عاتتها ولم يذكر في الحديث البقر والحكم واحد والحديث من عن بيع التصرية للصبيان اذا اراد بيعه لانه قد ورد تنقيده في رواية النسائي بلفظه ولا تصروا الا بل والغنم للبيع وفي رواية اذا باع أحدكم المشاة أو الناقة (١) فلا يحلها وهذا هو الراجح عند الجمهور ويدل عليه التعليل بالتدليس والقرر كذا قبل الآتي ثم أرا التعليل بها منصوصا وأما التصرية للبيع بل يجمع الحبيب لنفع المال فهو وان كان فيه اذى للصبران الا انه ليس فيه اضرار فيجوز بظاهر الحديث انه لا يثبت الخيار للحبيب ولو ظهرت التصرية بغير حطب بالخيار ثابتون للخيار فاض بصحة بيع المصرة وفي الحديث دليل على ان رد بالتصرية ففوري لان الفاسق قوله فهو بخير النظرين يدل على التعيين من غير نزاع واليه ذهب بعض من الشافعية وذهب الاكثريات على التراضي لقوله بالخيار ثلاثة أيام وأوجب من طرف القاتل القصوران ذلك محمول على ما ذالم يعلم انهم مصراة الا في الثالث لان الغالب انها اتصلت في أقل من ذلك لحواز النقصان باختلاف العطب ونحوه ولا في رواية أحمد والطحاوي فهو واحد بالخيارين بالخيار الى ان يموت زها أو يردها وأما ابتداء الثلاث فمصره خلاف قبل من بعدتين التصرية وقبل من عند العقد وقبل من التفرق ودل الحديث انه يرد عوض الذين صاعان ثم وأما الرواية التي علقها البخاري يذ كر صاعا من طعام فقد خرج البخاري رواية التمر لكونه أكثر (٢) واثبت انه يرد المشتري صاعا من تمر في المسئلة مذاهب الاول الجمهور ومن الصلبة والتابعين بالثبات رد المصروف رد صاع من تمر سواء كان الثمن كثيرا أو قليلا والتمرقو لا اهل البلد أولا والثاني للصنفية خلاف في أصل المسئلة وقالوا لا يرد البيع بعيب التصرية فلا يجب رد الصاع من التمر واعتذر واعن الحديث باعذار كثيرة القدر في العضاوى الراوى الحديث وبأنه حديث مضطرب وبأنه منسوخ وبأنه معارض بقوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وكلها أعذار مردودة وقالوا الحديث خالف قياس الاصول من جهات الاولى من حيث ان الثمن الناقص ان كان موجودا عند العقد فقد نقص جرم من البيع فيتم رد وان كان حادثا عند المشتري فهو وغيره مضمون وأوجب ولا ان الحديث أصل مستقل برأيه ولا يقال انه خالف قياس الاصول وثانيان النقص انما يمنع الرد اذا لم يكن لاستعمال العيب وهو هنا لاستعمال العيب فلا يمنع والثانية من حيث انه جعل الخيار فيه ثلاثا من ان خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لا يقدر بثمن منها الثلاث وأوجب بان المصرة افردت بالمدة المذكورة لانه لا يثبت حكم التصرية في الاغلب الا بمخلاف غيرها والثالثة انه يلزم ضمان الاعيان مع بقاءها حيث كان الذين موجودا وأوجب عنه ما غير موجود فمصره لانه مختلط بالثمن الحادث فقد عثر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان العبد الا بق المصوب والرايع من حيث انه يلزم ان يثبت الرد بغير عيب لانه لو كان قصصان الثمن

(١) التمسع والقروح الناقة
الحالوب والتي نقتل قروح
الشهرين أو ثلاثة ثم هي
لبون اه قاموس

(٢) يردها كتم في الرواية

عيبا لتبطل من دون تصرف ولا اشتراط لانه لم يشترط الرد وأوجب بانه في حكم خيار الشرط
من حيث المعنى فان المشتري لما رأى ضرعا على أوكسان البائتم شرط له أن ذلك عاتقها وقد
ثبت لهذا القول أثر مثل ما تقدم في باقي الجواب وقد اتفقنا في ضعف القول الآخر على أن
الحق هو الاول وعرفت أن الحديث أصل في النهي عن الفسخ وفي ثبوت الخبر لمن دلل عليه
وفي أن التدليس لا يفسد أصل العقد وفي تحريم التصريه لبيع وثبوت الخبر بها وقد أخرج
أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود عن فروعا بيع المحفلات خلا ولا يتحل الخلا لمسلم وفي
استناده ضعفه ورواه ابن أبي شيبة موقوفا بسند صحيح والمحفلات جمع محفلة بالهاء المهملة
والقاء التي يجمع لها في ضررها والخلا بغير كسر الخاء المهملة ويختص بالام بعد ملحوظة
الخطأ (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال من اشترى شاة محفلة فردها فله معها صاعا
رواه البخاري وزاد الامام علي بن قنبر) لم يرفع المصنف بل وقعه على ابن مسعود لان البخاري
لم يرفع موقوفا الكلام على معناه مستوفى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مر على صبرة) الصبر بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة الكسوة
المجموع من الطعام (طعام فادخل يده فيها فالت أصابعه بلا فقال ما هذا يا صاحب الطعام
قال أصابع السوء يا رسول الله قال فلا جعلته فوق الطعام كبر اما الناس من غش فليس مني
رواه مسلم) قال النووي كذا في الاصول في سائر الحكم وهو صحيح ومعناه ليس مني اهتدى
بهدي واكتدى بعلي وعلي وحسن طريقي وكان مفيان بن عينة بكره تقسيمه لهدو ويقول
تمسك عن ثاويله ليكون وقع في النفوس وأبلغ في الزجر والحديث يدل على تحريم الفسخ وهو
مجمع على تحريمه شرعا مذموم فاعله عقلا (وعن عبد الله بن ريدة) هو أو سهل عبد الله بن ريدة
ابن الحبيب الاسدي قاضي مصر وتابع ثقة صحيح له وغيره (عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من جسد العنب أيام القطاف الأيام التي يقطف فيها (حق يبعده
عن يتخذ خرافا فتقسم) بالشافعي ثم الحاصل المهملة مشددة أي يرى يتقسم غير بصيرة وثبت
(النار على بصرة) أي على علم بالسبب الموجب له قوله (رواه الطبراني في الاوسط باسناد
حسن) وأخرجه البيهقي في شعب الايمان من حديث يزيد بن اذينة حتى يبيع من يهودي أو
نصراني أو مجنن وسلم أنه يتخذ خرافا فتقسم في النار على بصيرة والحديث دليل على تحريم بيع
العنب من يتخذ خرافا يبيعه البائع النار وهو مع القصد محرم اجلها وأما مع عدم القصد فتقبل
يجوز البيع مع الكراهة ويؤيد ذلك ما في الشافعي في جملته خرافا وماذا علمه فهو محرم ويقتض على
ذلك ما كان يستعان به في معصية وأما ما لا يخلل الالهي كالزمام والطاير ونحوها فلا يجوز
بيعها ولا شرائها اجلها وكذلك بيع السلاح والكرام من الكفار والبلغاة اذا كانوا
يستعينون بها على حرب المسلمين فإنه لا يجوز إلا ان يباع بأفضل منه جاز (وعن عائشة رضي
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتخرج بالضممان رواء الخبة وضعت
الخناري لانهم مسلم بن خلف الزنجي ذاهب الحديث) وأودود وصحة الترمذي وابن خزيمة
وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان الحديث أخرجه الشافعي وأصحاب السنن
بطوله وهو ان رجلا اشترى غلاما فمق من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عندهما الله

مطلب في تفسير ابن مني

ثم ردم من عب و جده فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برده العيب فقال القضى عليه
قد استعمله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انخرج البضيان وانخرج هو القدر والكره
ومعناه ان المبيع اذا كان قد دخل وغلبه فان مالته الرقبة التي هو ضمان له ليس له خراجها
لضمان أصلها فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها أو ماشية ففحصها أو دابة فركبها أو عبداً فاستخدمه
ثم وجد فيه عيباً فادان برده الرقبة ولا شيء عليه فيما انتقم به لانها لو تلفت بين يديه القسخ والعقد
لكانت في ضمان المشتري فوجب ان يكون انخرج له وقد اختلف العلماء في المسئلة على
أقوال الاول للشافعي ان انخرج بالضممان على ما قرأناه في معنى الحديث وما حدث من القوائد
بالاصلية والقرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما أخذه الثاني للصفية ان
المشتري يتحقق القوائد القرعية كالكره وأما القوائد الاصلية كالنقران كانت قد ردها لم
الاصل وان كانت تالفة امتنع الرد واستحق الارش الثالث لما اختلف فيه بين القوائد الاصلية
كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والرد يرد مع أمه وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد
فان كانت متصلة وجب رد اهلها اجماعاً هذا ما قاله المذكورون والحديث ظاهر في اذهب اليه
الشافعي وأما اذا وطئ المشتري الامه ثم وجب فيها عيباً فقد اختلف العلماء في ذلك فقال أهل
الرأي والتوري و اصحق بمنع الرد لان الوطء جناة لانه لا يصيل وطء الامه لا يصل المشتري ولا
لقصده فقد عيباً بذلك قالوا وكذا مقتضى الوطء بمنع الرد بعد هذا قلت (١) قالوا ولكنه يرجع على
البائى بارش العيب وقيل يرد هاء ويرد معها مهر مثلها ومنهم من فرق بين الثيب والبكر وقد
استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارية عن الاستدلال ودعوى ان الوطء
جناية دعوى غير صحيحة والتعليل بالهرمها على أصوله وقصوده فكانت جناية عليل فانه لم
ينصبر للمشتري لها فتم ما (٢) وعن عروة البارقي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطاه نارا يشتريها أو غصبة أو شاة فاشتري بها ثوبين فباع أحد هبدي ثاراً فلبث ثوبين ثار
فدعاه بالركه في بيعه فكان لو اشتري ثوبين لم يبع فيه رواية الخمسة الا النسائي وقد أخرجه
البخاري في ضمن حديث ولم يستلظفه وأورد الترمذي شاهد الحسن حديث (حكم بن حزام)
الحديث في اسناده معبد من زبد أخو جاد محتلف فيه قال المنذري والنووي اسناده حسن
صحيح وفيه كلام كثير وقال المصنف الصواب انه في اسنادههم وفي الحديث دلالة على ان
هرقشري ما لم يكل بشرائه يباع كذلك لانه أعطاه ثاراً فباعه فلو وقف على الامر
لشري بعض الدينار الاضحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي قسمه الفقهاء العقد
الموقوف الذي يتقيد بالاجازة وقد وقف هنا وللعلم فيه خمسة أقوال الاول انه يصح العقد
الموقوف وذهب الى هذا جماعة من السلف عموماً بالحديث والثاني انه لا يصح واليه ذهب
الشافعي وقال ان الاجازة لا تصح بمحتاج بحيث لا سمع ما ليس عندك أخرجه أبو داود
والترمذي والنسائي وهو شامل للمعلوم ولما لا الغير وتردد الشافعي في صحة حديث عروة وعلق
القول به على خمسة والثالث التمسيل لاني خيفة فقال يجوز البيع لا الشرائع كما تفرق
بينهما ان البيع اخراج عن ملك المالك ولما لا حق في احتياضه كما قالوا فاجازة فقد أسقط حقه
بجفاف الشرائع اخطاه اثبات ذلك فلا بد من قول المالك ذلك والرابع لما هو عكس ما قاله

(١) أي لتصرفها على
أصوله وقصوده والحق انها
لا تصرفها المقتدات على من
ذكره على حسن خلق

لما نعلم الضرر وهب معبد بن جبير الى جوارته قال لانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الضرر
 خزانة في قوله فمن يخطب شاة أخيه بغرة انه بعد أحدكم الى خزانة أخيه فأنفذها وأجيب
 بان تسميته خزانة مجاز ولا تعلم فيسبح ما في الخزانة سبع غرر ولا يدعى بكميته ولا كيفته (وعن
 أبي هريرة يرضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضامين) المراد بها
 ما في بطون الابل (والملاقيع) وهو ما في ظفر الجمل (رواه البزار في مسنده ضعف) لان
 في رواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وهو ضعيف ورواه مالك عن الزهري عن معمر بن
 قال الدارقطني في العلل تابعه معمر ورواه عن قيس عن الزهري وقول مالك هو الأصح وفي
 الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق باسناد قوي والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين
 والملاقيع وقد تقدم وهو إجماع (وعن أبي هريرة يرضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من قال مسلما سبعة أقال الله عنه ثمره نوره أو داود أو ابن مسعود صحبه ابن جابر والحاكم
 وهو عنه يلقظ من أقال مسلما أقال الله عنه ثمره نوره أو أقال الله عنه ثمره نوره أو أقال الله عنه ثمره نوره
 شرطه ما وفي الباب ما يشهد من الأحاديث انه لا يبيد من أقال الله عنه ثمره نوره أو أقال الله عنه ثمره نوره
 الواقع بين المتعاقدين وهي مشروعة إجماعا ولا بد من لفظ يدل على ما هو أقال أو ما يبيد
 معناه عرفا ولا حاجة لشرائط كرت في كتب القروع لا دليل عليها وانما دل الحديث على
 انها تكون من المتابعين لقوله بيعته وأما كون المقلل مسلما فليس بشرط وانما ذكره ليكون
 حكما أغليا والافتواب الأقال ثابت في أقاله غير المسلم وقد ورد يلقظ من أقال نادما أخرجه
 البزار

باب الخيار

بكسر الهمزة المجهية اسم من الاختيار والتخير وهو طاب خير الأمرين من امضاء البيع أو فسخه
 وهو أوقع من المصنف في هذا الباب خيار المجلس وخيار الشرط (عن ابن عمر عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا باع الرجلان) أي أوقع العقد بينهما الاتساقا ومن دون عقد
 (فكل واحد منهما خيارا لم يفرقا) وفي لفظ يفرقا والمراد بالادان (وكا باعما أو بخير) من
 التخير (أحدهما الآخر) فان خيار أحدهما الآخر أي اذا اشترط أحدهما الخيار بمدة معلومة
 فان الخيار لا يقتضي بالتفرق بل يبقى حتى ينفذ الخيار الذي شرطها وقيل المراد اذا اختار
 أحدهما البيع قبل التفرق لزمه البيع حيث ذك وبطل اعتبار التفرق بطلان هذا قوله (فان خير
 أحدهما الآخر فبما على ذلك فقد وجب البيع) أي نفذت (وان تفرقا) بالادان
 (بعد ان باع) أي عقدا عقدا البيع (ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع متفق
 عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتابعين وانما يتدلى ان يحصل
 التفرق بالادان وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين الأول ثبوته وهو لجماعة من الصحابة
 منهم علي بنه السلام وابن عباس وابن عمر وغيرهم واليه ذهب أكثر التابعين (١) والثاني
 وأحمد وأصحابهم قالوا بالتفرق متى سئل به الخيار ما يبيع عادة تفرقا في المنزل الصغير بخروج
 أحدهما وفي الكبير بالصول من مجلسه الى الآخر بخطوتين أو ثلاث ودل على ان هذا تفرق

(١) الشعبي والحسن
 وعطاء الزهري ومن الأئمة
 الصادق وزين العابدين
 رضي الله عنهم أجمعين اهـ

- (١) وهو انه كان اذا اشترى شيئا يجيبه قارى المجلس انه منه
 (٢) قال ابن حزم لا نعلم لهم سلفا الا ابراهيم اى الضى وحده
 (٣) يعنى هل قبل التفرق أو بعده
 (٤) والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دخل على ومن المروى عنده
 (٥) لان اسم الضاعف في الحال حقيقة وفيما بعده مجاز
 (٦) وحديث عمرو بن شعيب عن ابن عمرو أيضا وانما اختلف اللفظ منه
 (٧) لان الاستقالة لا تكون الا بعد غم البسح اى على حسن خان

فصل ابن عمر المعروف (١) فان قاما جميعا وذهبا معا فالتخاريق وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه والقول الثانى للقبضة ومالك (٢) انه لا يثبت خيار المجلس بل متى تفرق لم يبايعان القول فلا خيارا لا ماضيا مستدينا بقوله تعالى تجارة عن تراض وبقوله وأشهدوا اذا تباعتم قالوا الاشهادان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبله لم يصادف محله وحديثنا اختلفا ليعان قال قول البائع ولم يفصل (٣) وأجيب بان الآية مطلقة قيدت بالحديث وكثيرا للشرط وكذلك الحديث وآية الاشهاد ايدى اجماع عند العقول لا ينافيه ثبوت خيار المجلس كالا ينافيه سائر الخيارات قالوا والحديث منسوخ بحديث المسامون على شرطهم والخيار بعد لزوم العقد بقصد الشرط ورد بان الاصل عدم النسخ ولا يثبت بالاحتمال قالوا لان من روى بمالك ولم يعمل به (٤) وأجيب بان مخالفة الراوى لاوجب عدم العمل بروايته لان عمله مبنى على اجتهاده وقد يظهر ما هو أرجح عنده مما رواه وان لم يكن أن صح نقس الامر قالوا وحديث الباب يحمل على المتسامون فان استعمال البائع في المسامو شائع وأجيب عنه بأنه إطلاق مجازي والاصل الحقيقة وعورض بأنه يلزم أيضا جله على الجواز على القول الاول فانه على تقدير القول بان المراد التفرق بالادان هو بعد غم الصفة وقضى فهو مجازي لما مضى (٥) وردت هذه المعارضة بأننا نسلم انه مجازي في الماضي بل هو حقيقة فنه كإذهب اليه الجمهور بخلاف المستقبل فجازا اتفاقا قالوا التفرق بالاقوال والمراد التفرق فيها هو ما بين قول البائع بعدئذ بكذا او قول المشتري اشتريت قالوا المشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار الى ان يوجب المشتري ولا يتحقق ركاه هذا القول أو يطلعه فانه الفاء القيدية عن الفاعلة فمن المعلوم يقينان كلامن البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار اذا لا عقده بينهما فلا خيار بينهما الا عن الاطاعة ورد لفظ الحديث كالا ينفى فالحق هو القول الاول وأما معارضة حديث الباب بالحديث الاى وهو قوله (٦) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يشاركه خسة ان يستقده رواء الخمسة الا ان ماجه ورواه البخاري قطعي وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية حتى يتفرقا عن مكاتهما) ويحدث أبي داود عن ابن عمرو (٦) بلفظ البعان بالخيار ما لم يضر قالوا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يشارك صاحبه خسة ان يستقده قالوا فقولنا ان يستقده دال على نفوذ البيع (٧) فقد أجيب عنه بان الحديث دليل خيار المجلس أيضا لقوله بالخيار ما لم يتفرقا وأما قوله ان يستقده فالمراد به الفسخ لانه لو أريد الاستقالة حقيقة لم يكن للفسخ قمع في فسخه لهما على الفسخ وعلى ذلك جله الترمذي وغيره من العلماء فلو لم ينعاه لا يحل له ان يشاركه بعد البيع خسة ان يتفرقا فسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ التادم وحلوائى الحل على الكراهة لانه لا يطبق للمروءة فحسن معاشرة الناس لأن اختيار الفسخ حرام وأما ما روى عن ابن عمر انه كان اذا باع رجلا فآراد ان يترسعه فامسح يمينه فرفع اليه فانه يحول على ابن عمر لغيره النبي وقال ابن حزم جل حديث ابن عمرو هذا على التفرق بالاقوال تذهب معه فائدة الحديث لانه يلزم معه حل التفرق سواء منشى ان يستقده أولا لان الالة تصح قبل التفرق وبعدة قال ابن عبد البر قدأكثر المالكية والحنفية من الكلام مرد

(١) هذا هو الصحيح في اسمه
واسم أبيه ككما ذكره
الطبيب البغدادي والبيهقي
والتوزي في شرح مسلم
اه على حسن خان

الحديث جليل يولد ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء وإذا ثبت لفظ مكانه لم يبق للتأويل مجال
ويطعن بطلان ظاهره على قسري الأقوال (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر رجل) هـ
حاجب بن منقذ (١) يخفق الحاء المهملة والباء الموحدة (التي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يجتمع
في السبع فقال إذا ما بيعت فقل لا خلافة) بكسر الهمزة والمجهمة وتختلف الألام فوحدة أي
لا خديعة (متفق عليه) زاد ابن أبي عمير في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أتت بالخيار
في كل مسلة ما شعثا ثلاث ليل كان رضى فأمسك وان مضطت فارد في ذلك ال رجل
حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى
شيئا فقبل له أمك غشت فيه مرجع في شبهة رجل من الصحابة بأن التي صلى الله عليه وآله وسلم قد
جعلها لخيار بلا فائدة له ذراعه والحديث دليل على خيار القين في البيع والشراء إذا حصل
القين واختلف فيه العلماء على قولين الأول ثبوت الخيار بالقين وهو قولنا أحمد ومالك ولكن إذا
كان القين فاحشاً لمن لا يعرف عن السلعة وقيد ببعض المالكية بأن يبلغ القين ثلث القيمة
ولعلمهم أخذوا التقيد بمعاملة لا يكاد يسلم أحد من مطلق القين في غالب الأحوال ولأن
القتل يتسامح في العادة وأنهم رضي بالقين بعدم معرفته فان ذلك لا يسمى غشاً وإنما يكون من
باب التساهل بالبيع الذي أتى صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وأخبر أن القين يبيع الرجل يبيع
البيع يبيع الشراء وذهب الجمهور من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالقين لعدم إرادة البيع
وقعود من غير تفرقة بين القين ولا قالوا وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك
الرجل إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التميز فنصره كتنصرف الصبي المأثور له ويثبت الخيار
مع القين قلن يدل لضعف عقله ما أخرجه أحد أصحاب السنين من حديث أنس لفظه أن
رجلاً كان يبيع وكان في عقله أي أدراكه ضعف لولاه لقنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله
لا خلافة اشترط عدم الخداع فكان شراؤه يعمش ومطابعتهم الخداع ليكون من باب خيار
الشرط قال ابن العربي إن الخديعة في هذه القصة تتحمل أن تكون في العيب أو في المثل أو في
المنزلة أو في العين فلا يحتاج بها في القين بخصوصه وهي قصة خاصة لا عموم فيها قلت في رواية ابن
أبي عمير أنه شكك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقي من القين وهي ترتفعاً قال ابن العربي وقال
بعضهم لها إذا قال الرجل البائع أو المشتري لا خلافة ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غش ورد به مقيد
بحاق في الرواية أنه كان يقين

• (باب الربا) •

بكسر الراء مقصور من ربا يربو ويقال الرماح والمجدعنا والمراسية يضم الراء في التثنية وهو
الزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت ويطلق الراء على كل شيء محرم وقد أجمعت الأمة على
تحريم الراء في الجله وإن اختلفت أوقاف التفاصيل والأحاديث في النبي عنه ونظم فاعله ومن أعانه
كثير جداً وردت بالمتته ومنه لما روى (عن جابر رضي الله عنه قال لعن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كل الراء وموكله وكاتبه وشاهده وقالهم سواهم ومسلم ولا يضاري
نجوم من حديث أبي جحيفة) أي على ما على المذكورين بالبعد عن الرجة وهو دليل على أن

من ذكر وتصريح ما تناطوه وخص الأكل لأنه الأغلب في الاتضاع وغير مثله والمراد من موكله
الذي أعلیٰ الرأيا ما يحصل الرأيا لأنه كان داخل في الأثم وأثم الكاتب والشاهدین
لاعتناهم على المختلور وذلك إذا قصدوا غير ما بال باورور في رأيه لعنه الشاهدان إذا عدلى أرادته
الجنس ان قلت حديث اللهم ما كنت من لعتنا جعلها رجسة وبخوة (١) وفي اقتض وما
لعتنا فلي من لعتنا يدل على انه لا يدل لعن منه صلى الله عليه وآله وسلم على الحرص وأنه لا يرد به
حقيقة الدعاء على من أوقع عليه لعن قلت ذلك فيما إذا كان من أوقع عليه لعن غير فاعل
لحرص معلوم أو كان لعن في حال غضبه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ (٢) وعن عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بال ثلاثة وسبعون بابا يسر هامل
أن ينكح الرجل أمه أو أن يبالى بأعرض الرجل المسلم رواه ابن ماجه مختصرا وأما حكم قوله
وصحبه (٣) وفي معناه أحاديث وقد فسر الرأيا عرض المسلم بقوله البتة البتة (٤)
وفيه دليل على انه يطلق الرأيا على القمل المحرم وان لم يكن من أبواب الرأيا بالمعروف وتشيده يسر
الرأيا بيان الرجل أمه لما فيه من استباح ذلك عند العقل ﴿ (٥) وعن أنس بن عبد الله بن رضى
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا باملعش ولا
تشفوا بضم الشاة القوية فحين مجتمعت كورة فقامت شدة أى لا تقضوا (بعضا على بعض
ولا تبعوا الورق بالورق الا باملعش ولا تشفوا بعضا على بعض ولا تبعوا مائنا بيا ساجر
بالبحر والرأيا أى حاضر (متفق عليه) الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة متفاضلا سواء كان حاضرا أو غائبا باملعش فإنه استثنى من أعم الأحوال لأنه قال
لا تبعوا ذلك في حال من الأحوال الا حال كونه مثلا على أى متساوين قدرا وزاده كما كيدا
بقوله ولا تشفوا أى لا تقاضوا وهو من الشف بكسر الشين وهى الزيادة (٦) هنا وإلى
ما أقامه الحديث ذهب الجدل من العلماء الصلبة والتابعين والعروة والفقهاء فقالوا يصرم
التفاضل فيما ذكرنا بيا كان أو حاضر أو ذهب ابن عباس وبجاعة من الصلبة إلى انه لا يصرم
الرأيا إلا في التسيئة دليل بالحديث الصحيح لأربا لا فى التسيئة وأجيب الجمهور بأن معناه
لأربا أشد إلا فى التسيئة فالمراد فى الكمال لا فى الأصل ولأنه مفهوم وحديث أى بعد منطوق
ولا يقاوم المقهور المنطوق فإنه مطر مع المنطوق وقد روى الحاكم ان ابن عباس رجع عن
ذلك القول (٧) بأنه لا ربا إلا فى التسيئة واستغفر الله عن القول هو لفظ الذهب علم للجمع
ما يطلق على من مضروب وغيره وكذلك لفظ الورق وقوله لا تبعوا غائبا بيا ساجر المراد
بالتابعين ما تاجب عن مجلس البائس وموجلا كان أو لا وانما ساجر الحاضر ﴿ (٨) وعن عبد الله بن
السامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمربا بالمربا مثل ما على سوا ما إذا كانا مختلفين
الا صافا فبيعوا كمن شتم إذا كان يدا يدروا مسلم (٩) أى يفتى ما أقام من التأكيد بقوله مثلا
بمثل وسوا سوا وفى دليل على تحريم التفاضل فيما اتفقا جسام السنة للذكر كورة التى وقع
عليها النص والى تحريم الرأيا ذهب الأئمة كافة واختلفوا فيما عداها فذهب الجمهور إلى
ثبوته فيما عداها بما يشار كها فى قوله ولكن لما يجدوا عليه منصوصة اختلفوا فيها اختلفا

(١) أخرجه النجاشي من

حديث أبي هريرة مرفوعا

اللهم انى أخذت هذه

ان يتخلف فى فائما أنا بشر

فأعلمون أن ذنبه أو شتمه

أو جلدته أو لعنته فأجعلها

له ملائكة تنطق بقرينة

تقر به بها اليوم القيامة

اه أو النص

(٢) أخرجه أبو داود وهو فى

بعض نسخة من حديث

أبي هريرة وفيه ومن

الكاتبين باليسر رواه

ابن أبي الدنيا اه على

حسن حال

(٣) وقد يطلق الشف

على النقص فلذا قال هنا

اه منه

(٤) وقال الله ما كنت

أرى ما يتابع به المسلمون

من شئ يدايد الا حلالا

حتى صمت عبد الله بن عمر

ابن الخطاب حظه من

رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم ما أحفظا فاستغفر

الله اه على حسن حال

كثيرا فتقوى لناظر العارف ان الخلق ما ذهب اليه التظاهر بمن انه لا يجيرى الربا الا في السنة
 المخصوص عليه طال السدس حجة الله وقد اقرنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميناها القول
 الجنبى انتهى واعلم انه اتفق العلماء على جواز بيع روى روى لا يشار كفى الجنس مؤجلا
 ومتفاضلا كبسع الذهب ما خفطوا والقصة ما شيعر وغيرهم من المكمل واتفاقه على انه لا يجوز بيع
 الشيء بمجنسه أو أحدهما مؤجلا ﴿ومن أبى حرير ترضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الذهب ما ذهب وزنا وزن﴾ نصب على الحال (مثلا يعنى والقصة بالقصة وزنا
 وزن مثلا يعنى فن زاد أو استزاد فهو ربا وراوا مسلم) فمد ليل على تعين التقدير بالوزن
 لا بالخرص والتقسيم بل لا بد من التعيين الذى يحصل بالوزن وقوله فن زاد أى أعطى الزيادة
 أو استزاد أى طلب الزيادة فقد لربى أى فعل الربا المحرم واشترك في انهما الأخذ والمعطى ﴿وعن
 أبي سعيد وأبي هريرة ترضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا اسمه
 سواد يبيع السنين المهمة ويختصف الواو ودال مهمة ابن غزير يبيع الفين المجبة والراى ومثناة
 تحسية زنة عطة وهو من الانصار (على خير خاله بقر حبيب) بالجيم القنوجة والنون وزن
 عظيم باقى بيان معناه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غريمه هكذا قال الله
 يا رسول الله اننا نأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين الثلاثة فقال صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تعمل بيع الجمع) يبيع الجيم وسكون الميم القربا الردى (بالدهم ثم اشبع بالدهم جنبيا
 وقال في الميزان مثل ذلك متفق عليه وسلم وكذلك الميزان) الجنبى قبل الطيب وقيل الصلب
 وقيل الذى أخرجه منه حشفه ورديته وقيل هو الذى لا يحتل بغيره وقد فسر الجمع عذرا
 آتقا وفسر فى رواية مسلم بأنه الخلط من القس ومعناه مجموع من أنواع مختلفة والحديث دليل
 على ان بيع الجنس مجتنب يجب فيه التساوى سواء اتفقا فى الجودة والاداءة أو اختلفا وان الكيل
 جنس واحد وقوله وقال في الميزان مثل ذلك أى قال فيما كان وزن اذا بيع بمجنسه مثل
 ما قال في المكمل ان لا يباع متفاضلا واذا أريد مثل ذلك بيع الدرهم وشى ما يراى فيها
 والاجماع قائم على انه لا فرق بين المكمل والموزون في ذلك الحكم واحتجب الخفية بهذا
 الحديث على ان ما كان في ذمته على الله عليه وآله وسلم مكلا لا يبيع ان يباع ذلك الموزن متساويا
 بل لا بد من اعتبار كليه وتساويه كيلا وكذلك الوزن وقال ابن عبد البر انهم أجمعوا ان ما كان
 أصله الوزن لا يبيع ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يبيع فيه بالوزن
 ويقول ان المائنة تذرك بالوزن فى كل شئ موغره يعتبرون الكيل والوزن بعادة المدلول خالف
 ما كان عليه في ذلك الوقت فان اختلفت العادة اعتبر بالاعظم فان استوى الامر ان كان له
 حكم المكمل اذا بيع بالكيل وان يبيع بالوزن كان له حكم الموزون واعلم انه لم يذكر فى هذه
 الرواية انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بربح البسح بل ظاهرها انه قرره وانما أعلم بالحكم وعنده
 لله عليه الا انه قال ابن عبد البر ان سكوت الراوى عن رواية نسخ العقول لولا دليل على عدم
 وقوعه وقد أخرج من طريق آخرى وكأه يشرا ما أخرجه من طريق أبى بصرة عن سعيد
 بن وهز القصة فقال هذا الربا قدرة قال ويحتمل تعدد القصة وان التى لم يقع فيها الرد كانت
 متقدمة وفى الحديث دلالة على جواز الترقية على النفس باختيار الافضل ﴿وعن جابر بن

عبد الله رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة) بضم الصاد
المجمة الطعام المجفف (من القر لا يعلم سبكها بالكيل المسمى من التروا ومسلم) دل الحديث
على انه لا بد من التساوي بين الجنس وتقدم اشتراطه وهو وجه النبي ﷺ (وعن معمر بن عبد
الله رضي الله عنه قال اني كنت ابيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام
مثلا يتلاوكن طعاما ومثلا شهرا ومثلا) ظاهر لفظ الطعام انه يشمل كل مطعم ويدل
على انه لا يباع متفاضلا وان اختلف الجنس والظاهر انه لا يقول أحد بالعموم وانما الخلاف
في البر والشعير كما ساقى عن مالك ولكن معمر اخص الطعام بالشعير وهذا من التخصيص
بالعادة الفعلية حيث لم يفلل الاسم وقيل ذهب الى التخصيص بها الحنفية والجمهور
لا يخصصونها الا اذا اقتضت غلبة الاسم والاجل القنط على العموم ولكنه مخصوص بما
تقدم من قوله فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم بعد عبد البر والشعير قدل على انها
صفتان وهو قول الجمهور وثالث في ذلك ما تلى واليت والا زاعى قالوا ما صنف واحد لا يجوز
بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم الى ذلك معمر بن عبد الله راوى الحديث فخرج مسلم
عنه انه ارسل غلامه بصاع فمضى فقال بعهتم اشترى به شعيرا فذهب القلام فأخذ صاعا وزايدة بعض
صاع فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فردوه ولا تأخذن الا شئلا غسل فاني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يثاق هذا الحديث المذكور فقيل له فامليس مثله فقال اني أخاف ان
يضاروا وظاهر ما نه اجتماعه ويرد على سم ظاهر الحديث ونص حديث أبي داود والساقى
من حديث جابر بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ببيع البر
بالشعير والشعير أكثر وهما يابدين ﷺ (وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال اشترى بثوب
خبيبر قلاذمة ثاني عشر دينار فيها ذهب فخرجت ففصلتها فوجست فيها أكثر من اثني عشر ديناراً
فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس حتى تفصل رواه مسلم) الحديث قد
أخرج به الطبراني في الكبير بطرق كثيرة فانما ظمت عدة حتى قيل انه مضطرب وأجاب المصنف
ان هذا الاختلاف لا يوجب عقابا بل النص من الاستدلال محظوظ لا اختلاف فيه وهو النبي
عن بيع ما لم يفصل وأما جنسها وقد رغبنا فلا يتعلق به في هذه الحالة ما وجب الاضطراب
وحيث غلبت في الترجيح بين رواياتهم وان كان الجمع ثقات فيصكم بصحة رواية أحفظهم وأصسطهم
ف تكون رواية الباقر بالنسبة اليه شاذة وهو كلام حسن يجاب به فيما يشابه هذا مثل حديث
جابر وقصة جله ومقدار ثمنه والحديث دليل على انه لا يجوز بيع ذهب مع غيره مذهب حتى
يفصل قبايع الذهب بوزنها وبيع الاثر بملازده ومثله غيره من الرويات فانه صلى الله عليه
وآله وسلم قال لا بأس حتى تفصل فصرح بطلان التعلل وان يجب التدارك له وقد اختلف
في هذا الحكم فذهب كثير من القدماء والشافعي وأجدو غيرهم الى العمل بظاهر الحديث
ونافى في ذلك الحنفية وآخرون وقالوا يجوز ذلك بأكثر مما عاين من الذهب ولا يجوز بيعه
ولا بدونه قالوا وذلك لانه حصل الذهب في مقابلة الذهب والراشد من الذهب في مقابلة المصاحب
له فصح العقد قالوا الا اذا حصل العقد وجده محققا بطلان جل على العصة قالوا وحديث
الثلاثة الذهب فيها أكثر من اثني عشر ديناراً لانهم احدى الروايات في مسلم وصحها أبو علي

الغسل وتلقاه اقلادة وفيه اثني عشر دينا واهي أيضا كرواية الاكثر في الحكم وهو على
 التقديرين لا يصح لانه لا يدان يكون المتفرقا فمن صاحب يكون من المتفردين مقابلة
 صاحب وأجاب الماتون بان الحديث فيه دلالة على علة النهي وهو عدم الفصل حيث قال
 لا تنزع حتى تفصل وتطاهر الاطلاق في المساوي وغيره فالتفصل مع القائلين بعدم الفصل لعل وجه
 حكمة النهي هو سد الدريعة الى وقوع التفصل في الجنس الربوي ولا يكون الابتية بفصل
 واختيار المساواة الكيل أو الوزن وعدم الكفاية فالتفصيل في التغليب ولما لا (١) قول ثالث
 في المسئلة وهو انه يجوز بيع السيف الخليل ذهب اذا كان الذهب في المبيع تابعاً له وقد روي
 بان يكون التلخ قد دونه وعلى قوله بانه اذا كان الجنس المقابل بجنسه التلخ قد دونه فهو مغلوب
 ومكشور للجنس المغلوب الاكثر ينزل في غالب الاحكام منزلة السكك فكأنه لم يبع ذلك الجنس
 بجنسه ولا يفتي ركنه وضعفه أو ضعفه القول الرابع وهو حوازم الذهب مطلقا مثلما لا يفتي
 أو أقل أو أكثر وعلى قوله ما عرف حديث القلادة (٢) وعن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن الجارود
 وأخرجهما جدواوي يعلى والضايعي المختارة كلهم من حديث الحسن بن سمرة وقد صححه الترمذي
 وقال غيره ويرجاه ثقات الا ان الحفاظ يحو ارساله لما في معاصم الحسن بن سمرة من النزاع لكن
 رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس ورجاله ثقات أيضا الا انه رجع البخاري وأحمد
 ارساله وأخرجه الترمذي عن جابر بن عبد الله بن أنس بن مالك عن جابر بن عبد الله بن أنس بن مالك
 ابن سمرة عن الطحاوي والطحاوي عن ابن عمر وهو يعضد بعضه بعضا وفيه دليل على عدم صحة بيع
 الحيوان بالحيوان نسيئة الا انه قد عارضه رواية أي رافع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقبل
 بصيرا بكرا (٣) وقضى رافعا وصياني واختلف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة فقبل
 المراد بصحبت سمرة ان يكون نسيئة من الطرفين معا فيكون من بيع الكائى بالكائى وهو لا يصح
 وهذا افسره الشافعي جماعيته وبين حديث أي رافع وذهب الحنفية والحنابلة الى ان هذا
 ناسخ لحديث أي رافع وأجيب عنه بان النسخ لا يثبت الا بدليل والجمع أولى منه وقد أمكن عما
 قاله الشافعي ويؤيده أنظر عن الصحابة أخرجه البخاري قال اشترى ابن عمر راحلة تاربعة ابعة
 مضومة عليه وفيها صاحبها بالربعة (٤) واشترى رافع بن خديج بعيرا بغيرين وأعطاهما أحدهما
 وقاله أنس بن مالك أخرجه وقال ابن السيب لابن أبي البعير بالبعيرين والشاة الشاتين الى أحبل
 (٥) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا سبعتن
 بالبعينة بكسر العين المهملة والتمناة القصبة (وأخذتم اذ ناب البقر ورضيت بالزعرور وقرتم
 الجهاد سلط الله عليكم ذلا) يضم الذال المهملة والكسر الاستهانة والتمناة (لا ينزع شيء حتى
 ترجعوا الى ديتكم وأما جوداوي من رواية نافع عنه (٤) وفي استهتقال ولا في استانه
 أباصد الرحمن للحراساني واسمه اسحق بن عطاء انظر اساني قال الذهبي في الميزان هذا من
 منا كبره (ولا جندب من رواية عطارد ورجاله ثقات وصححه ابن القطان) قال المصنف وعندى
 ان الحديث الذي صححه ابن القطان معارفا لانه لا يثبت من كون راحلة ثقات ان يكون معهما لان
 الاعش مدلس ولم يذكر سمعه من عطاء وعاء يمتنع ان يكون هو النحر اساني فيكون من

(١) نقل ابن حزم هذا

القول عن الاوزاعي ولم

يذكر ملكا ثم قال وهذا

فاسمن القول لا دليل على

صحته لان قرآن ولا سنة

ولا رواية سقيمة ولا قول أحد

قبله ولا رأى له وجوب ولا

استنباط اه على حسن

خان

(٢) البكر الفصح القمي من

الابل والراعى يقال لذي

انفص في السنة السابعة اه

مصباح

(٣) الرتبة بفتح الراء موضع

يفزعك والمدينة اه بد

(٤) عن ابن عمر اه

(١) هو ان يروى الحديث
من ثقة والضعف ضعيف
من ثقة فيسقط الضعيف
فيستوي الاستدلال به

تدليس التسوية (١) باسقاط نافع بن عطاء بن عمر فيرجع الى الحديث الاول وهو المشهور
انتهى والحديث طرق كثيرة عقدها البيهقي بابا وبين عليها (قاعدة) ما علم ان بيع العينة عنوان
بيع معلومة بين معلوم الى أجل ثم يشتريها من المستري بأقل ليبي الكسوف في ذمته وصحت عينة
لحصول البيع اي القدحها ولا يبعد الى البائع عنه ما له وفيه دليل على تحريم هذا البيع
وذهب اليه مالك وأجدوب بعض الشافعية عملا بالحديث قالوا ولما فيه من تقويت مقصدا للشارع
من المنع عن الر باسداد الذرائع مقصوده قال القرطبي لان بعض صور هذا البيع تؤدي الى بيع
التر بالتر متفاضلا ويكون الثمن لغوا وأما الشافعي فنقل عنه انه قال يجوز ان يأخذ من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد بن جابر في حرة الفتي تقدم بيع الجع بالدرهم ثم اشبع
بالدرهم جنينا قال فانه قال على حوازي بيع العينة فيصح ان يشتري ذلك البائع له ويعود عين
ماله لا لمالك الفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقا سواء كان من البائع أو غيره
وذلك لان ترك الاستصقال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال وأيد ما ذهب اليه
الشافعي بما تقدم في الاجماع على حوازي اشبع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل الى عودته
بالزيادة وقوله وأخذتم بأذن البكر كايضا عن الاشتغال عن الجهاد بالبر والرضا بالبرع كاية
عن كونه قد صدره منهم ومنهم وتسلط الله كاية عن جعلهم أذلالا للتسلط لما في ذلك من
الغلبة والظهور وقوله حتى ترجوا الى دينكم أي ترجعوا الى الاشتغال بالعمال الذين في هذه
العبارة زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الرد وفيه الحث على الجهاد (وعن أبي
أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شفع لأخيه شفاعته فاهدى له هدية فقبلها فقد
أقربنا عظيمين أبواب الابرار وأجدوا ثوابا وروى اسنادهم قال) فيمدل على تحريم الهدية
في مقابلة الشفاعة فظاهره سواء كان فاسد الشفاعة عند الشفاعة أو غير فاسد لها وتسميتها باسم
باب الاستعارة للشبه بينهما وذلك لان الباهو الزيادة في المال من الغر لا في مقابلة عوض وهذا
مثله ولعل المراد اذا كانت الشفاعة في واجب كالشفاعة عند السلطان في انقاذ مظلوم من يد
الظالم أو كانت في محظور كالشفاعة عنده في بوليته ظالم على الرعية فانها في الاولى واجبة فاحذ
الهدية في مقابله المحرم والثانية محظورة فقبضها في مقابله محظور وأما اذا كانت الشفاعة في
أمر مباح فلعل جاز أخذ الهدية لانها كنافعة على احسان غير واجب ويحتمل انها محرم لان
الشفاعة تسمى بغير لا تؤخذ عليه مكافآت وانما قال المصنف في اسنادهم قال لانه رواء القاسم
عن أبي امامة وهو أبو عبد الرحمن مولاهم الاموي الشافعي وفيه مقال فانه المستدري قلت في
المراتب انه قال أجدو يروى عنه على بن زيد أعاجيب وما رآها الامن قبل القاسم وقال ابن حبان
كان يروى عن أبي بصير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم المصطلات ثم قال انه ثقة ابن معين
وقال الترمذي ثقة انتهى (وعن عبد الله بن عمرو بن رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الزائري والزائري رواء داود الترمذي وصححه) ورواه أحمد في القضاء
وابن ماجه في الاحكام والطبراني في الصغير قال الهيثمي رجاله ثقات وذكر المصنف هذا الحديث
في أبواب الابرار لانه أقادعين من ذكر لأجل أخذ المال الذي يشبه الربا فكذلك أخذ الربا وقد
تقدم لعن أخذ أول الباب بحقيقة اللعن البعد عن مظان الرجوع وموطنها وقد ثبت اللعن عنه

صلى الله عليه وآله وسلم لاصناف كثيرة حتى على العشرين وفيه دليل على جواز لمن العصاة من
 أهل القبلة وأما حديث المؤمن ليس بالعاقل فالمراد بمن لا يستحق من لم يضمنه الله ولا
 ربه أو ليس بالكثير المعنى كما تصدع في فعال والرائي هو الذي يبذل المال للتوصل إلى
 الماثل مأخوذين من الرشاء وهو الخيل التي يتوصل به إلى الماشي الترفل هذا يبذل المال للتوصل
 إلى الماشي لا يكون رشوة والمرثي أخذ الرشوة وهو المالك واستحقاق العنت جعل التوصل إلى الرائي
 بجملة إلى الماثل والمرثي الحكم بغير الحق وفي حديث ثوبان زيادة الرائي وهو الذي يمشي
 بينهم **ما** (وعنه) أي عن ابن عمرو بن العاص (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره
 أن يجوز حيثما اقتضت الأبل فأمره أن يأخذ على ثلاثين الصدقة قال فكنت أخذت بالبعير
 بالبعير إلى الأبل بالصدقة رواه المالك والبيهقي ورواه ثقات) ذكر المصنف هنا أن الحديث يدل
 على أنه لا ربا في الحيوان والأفلية القرض وفي الحديث دليل على جواز اقتراض الحيوان وفيه
 أقوال ثلاثة الأول جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجعله على السبق والخلف علام هذا
 الحديث وثان الأصل جواز ذلك لا جارية بل على وطأها فإنه لا يجوز ويجوز لمن لا يطأها
 كحمارها والمرأة والثاني يجوز بطلان الحاربه وغيرها وهو لا يجوز برؤاؤه والثالث كسيفته أنه
 لا يجوز قرض شيء من الحيوان وهذا الحديث يرد قولهم بتقديم دعواهم القضي عدم صحته
 انتهى ما قاله في الشرح قال السيد أنه وقع في هذا الشرح أن حديث ابن عمر وفي قرض الحيوان
 كما ذكره راجعاً كتب الحديث فجاء في سنن البيهقي ما لفظه بعد ما سنده قال عمرو بن
 شريح لعبد الله بن عمرو بن العاص أنا بارض ليس فيه ذهب ولا فضة أن تبسح اليقرت بالقرتين
 والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين فقال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أجوز حيثما
 الحديث المسطور في الكتاب وفي لفظ فأمره بالتي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتابع ظهره إلى خروج
 المصدق فسياق الأول واضح أنه في البسح ولفظ الثاني صريح في ذلك إذا عرفت هذا جعله على
 القرض بخلاف ما دل عليه من بسح الحيوان بالحيوان فبسته كما تقدم وقد عرفت ما قيل فيه
 والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمر وأرجح من حيث الاستناد فإنه قد قال الشافعي في
 حديث حمزة أنه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما روي عن البيهقي وقرض
 الحيوان بالحيوان قد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم جواز ما يفضلوا قبله **ما** (وعن ابن عمرو
 رضي الله عنهما) وكان قد أسأله المصنف عنه (قال ينهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن المزانية) وفسر ما بقوله أن يسبح (فما طعمه أن كان فضلاً بقر كيلوا أن كان من يسبحه
 بزبب كيلوا أن كان زرعاً أن يسبحه بكل طعمه ينهى عن ذلك كلفه من عليه) تقدم الكلام
 على تفسير المزانية واشتقاقها ووجه التسمية وقوله ثم بالثلثة وقع الميرث على الرب وغيره والمراد
 ما كان في أصله ربها من هذه الأمور المذكورة وأراد بالكرم العنب وقد اختلف الحنفية في تفسير
 المزانية وتقدم أن العول عليه في تفسيرها ما قسرناه بالحصاني لا احتمال أنه مرفوع والأفوه
 أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عبد البر لا يختلفون في أن مثل هذا من أمانة
 وأعمالا تختلفوا أهل يطلق بذلك كل ما لا يجوز به الامتلا على فالجهد وعلى المال في الحكم
 للتسوية في العلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي فهي مع الاتفاق في الجنس والتقدير رأ ما تسمية

(١) مطلب يبذل المال للتوصل
 إلى الماشي لا يكون رشوة

ما الحق من أمانة فهو الحاق في الاسم فلا يصح الأعلى من أثبت القصة بالقياس ﴿ (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئل عن اشتراط الرطب بالتمر فقال لا ينقص الرطب إذا بيس قالوا نعم فنهى عن ذلك ورواه الخمسة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم) وانما صححه ابن المديني وإن كان حاله علقه عن داود بن الحصين لأن ما كان في شيعته بعد ذلك فقد ثبت به مرتين داود ثم استقر رأيه على التصديح به عن شيعته قال ابن المديني إن والله حدث به عن مالك بن علقمة عن داود إلا أن جماعة والحمد لله عن مالك قد تم ثم حدث به مالك عن شيعته فصم من طريق مالك ومن أعلم بهما إلا أنه لا يفي عياض فقد رُفع عليه بان الدار قطي قال أنه ثبت نقصة وقال المنذرى قد روى عنه ثقات وقد اعتمدته مالك مع شدة نقده قال الحارثي ولا أعلم أحد أظن فيه والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم ﴿ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكائين بالكائين يعني الذين بالدين زواله أصح والبرزاق باسناد ضعيف) ورواه الحارثي من دون تفسير ولكن في اسناد موسى بن عبيدة الرزدي وهو ضعيف قال أحمد لا تصل الرواية عندي عنه ولا أعرف هذا الحديث لقوله وصحفه الحارثي فقال موسى بن عتبة فصحه على شرط مسلم ونجيب السمعاني من تصحيحه على الحارثي قال أحمد ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع والكائين من كلاً الدين كلاً فهو كلاً إذا تأخر وكلاً إذا تأخر وكلاً إذا تأخر فلهذا لم يرفع فيه قال في النهاية وهو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا أجل لأجل لم يجدهما يقضى به فيقول بفسخه إلى أجل آخر بزيادة شئ من ماله ولا يجزى بينهما ما قبض والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلاً

باب الرخصة في العرايا

بأن يفسرها (وبيع الأصول والنهار) ﴿ (عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا أن تساع بغير صها كإسلامتق عليه ولمسلم رخص في العربية بأخذها أهل البيت بغير صها بغيراً بكونها رطبا) الترخيص في الأصل التسهيل والتيسير وفي عرف المتشعبة ما نرى من الأحكام لعذر مع ما قيل الإيجاب والتصرم لولا ذلك العذر وهذا دليل على أن حكم العرايا يخرج من بين المحرمات خاصة وبالحكم وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلقنا نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الفرحي بطيب ولا يباع شئ منه إلا بالثمن أو بالذراع أو الدرهم إلا العرايا وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أي في بيع عمر العرايا لأن العربية هي العتلة وهي في الأصل عطية عمر الفحل دون الرقية كانت العرب في الجند يتطوع أهل الفحل منهم بذلك على من لا غرة كما كانوا يتطوعون بنجدة الشاؤم الأهل قال مالك العربية أن يعمر الرجل الرجل الفحل ثم يتأذى المعمر يدخل المعمر عليه فرخص أن يشتريها بربطها منه بغير أي يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا وهو بيع الرطب على رؤوس الفحل لا يقدركم من الترخيص فمبادون خمسة وأوسط بشرط التقاض وانما قلنا فمبادون خمسة أوسط لحديث أبي هريرة وهو قوله ﴿ (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

رخص في بيع العرايا يخرج من الترخيص خمسة أسواق في خمسة أسواق متفق عليه) ومن
 مسلم ان الشك في من دأب من الحسين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحة فساد
 الخمسة واستناعه فيها فوقها والخلاف بينهما في أو الأقرن يقرعه فيها الحديث جابر بن
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها فصرها يقول الوص
 والرسق والنلثة والأربعة أخرج أحمد وترجمه ابن جبان الاحتياط على ان لا يذبح على
 أربعة أسواق وأما اشتراط التقاض فلان الترخيص اتفاق في بيع ما ذكر مع عدم يقين
 المساوي فقط وأما التقاض فلم يقع فيه ترخيص فيقي على الأصل من اعتباره ويدل لاشتراطه
 ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت أنه سئل عن رجل ابتاع من رجل من الأنصار شاة إلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يفي أيديهم يتعاون به بطبوايا كلون مع الناس وعندهم
 فضول فترخص لهم ان يتباعوا العرايا يخرج من الترخيص فيه ما أخذ من بشرط
 التقاض والالم يكن ذلك وجود الترخيص وحده واعلم ان الحديث في الطب النحر على رؤس
 الشجر وأما شراء الطب بعد قطعه بالتمرق قال يجوز كثر من الشافعية الحافاة على رؤس
 الشجر يتبع على الفاصف كونه على رؤس الشجر كأول بذلك النازي لان محل الرخصة هو
 الطب نفسه مطلقا نعم من كونه على رؤس الشجر أو قد قطع فيمنه النص ولا يكون قاسوا ولا من
 ان قد تدعو بحكمة الترخيص الى شراء الطب الحاصل فانه قد تدعو الى الحاشية في الحال وقد
 يكون مع المشتري ترفيا شذبه في دفعه يقول ابن دقيق العيد ان ذلك لا يجوز وجها واحدا لان
 أحد العلماني في الرخصة أن يأكل الطب على التدرج طرما وهذا المقصود لا يحصل مما على وجه
 الأرض (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن بيع الثمار حتى يسد صلاحها نهى البائع والمتابع متفق عليه وفي رواية كان إذا سئل عن
 صلاحها قال حتى تذهب عاهتها) وهي الآفة والسبب اختلاف السلف في المراد بفتح الصلاح
 على ثلاثة أقوال الأول انه يعني بدو الصلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا
 وهو قول الليث والمالك والثاني انه لا بد ان يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لا أحد
 الثالث انه يعتبر الصلاح في تلك الثمرة المبيعة وهو قول الشافعية ويؤمن من قوله يسدوا
 لا يشترط تكامله فيكون زهر بعض الثمرة وبعض الثمرة مع حصول المعنى المقصود وهو الامان
 من العاهة وقد حررت بحكمة الله ان لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التمتع بها والانتفاع
 والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها والاجاع قائم على انه لا يصح بيع
 الثمار قبل بدو صلاحها مع معدوم وكذا بعدتر وجه قبل ثمره الا انه روى المصنف في الترخيص ان
 الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو صلاحها بعد بشرط القطع وأما بشرط البقاء قبله
 وبعدوا ما بعد صلاحه فمما قبل فان كان بشرط القطع صح اجاعا وان كان بشرط البقاء
 كان صحا فاسد ان جهلت المدة فان علمت صح ولا غرر وقيل لا يصح للثمن عن بيع وشروط فان
 أطلق صح عند أبي حنيفة أما ترد بين يمينه فسد لعل على الصفاة ذمى الظاهر الا ان يجري
 عرف ببقائه مدة محمولة فيفسدوا فان نهى البائع والمتابع أما البائع فقللا ياكل مال أخيه
 بالباطل وأما المشتري فقل لا يسع ماله والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار وقد بين ذلك حديث

زيد بن ثابت قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبايعون النخار فاذا
 جدد (١) الناس وحضر تقاضاهم قال للتبايع انه اصاب القرة (٢) العنان وهو فساد الطلع
 وسواده امراض (٣) قشام (٤) عاهات يحجبون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 كثر عنده الخوصمة في ذلك فاما لا تسلبوا حتى يتوصلوا صلاح القرة كلشورة بشعرها
 لكثرة خصوصياتهم انتهى واقهرهم قوله كلشورة ان انتهى التسوية لا لتعصرم كانه فهمه
 من السابق والافاضة التعصير وكان يزيد لا يبيع عملا أرضه حتى تطلع الثريا فيقين الاصفر
 من الاجر وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة فروعا اذا طلع النجم صبا حارفت العاهة
 عن كحل بلدوا النجم بالواو ادا طلع صبا حواهي في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
 الحر في بلاد الحجاز واذا مضى النجم وهو المتعصر حقيقة وطلع الثريا باعلامه (٥) وعن أنس
 ابن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع النخار حتى ترمى قبل
 في رواية (٥) قبل يا رسول الله فاذا كان التسعير مرفوع (ومازوها) فيخرج الزاي (قال
 تجمار وتصار تستق عليه واللفظ النخاري) يقال أي ترمى اذا اجرو اصفر وزحى الفصل
 بزوا اذا ظهرت شرته وقيل هما يبيع الاجرار والاصفر ومنهم من أنكر زهو ومنهم من أنكر
 يرمى كذا في النهاية وقال الخطابي في هذه الرواية الصواب ولا يقال في النخار زهو انما يقال
 يرمى لا غير ومنهم من قال يرمى اذا طلوا وكفل وأرضى اذا احمر واصفر قال الخطابي قوله
 يحمار ويصفار لم يرد بذلك اللون الخالص من الحمر والصفرة انما أراد حمره وصفرة وتكودة
 فلذلك قال تجمار وتصار قالوا لو اراد اللون الخالص لقال يحمر ويصفر قال ابن السني أراد
 بقوله يحمار ويصفار ظهوراً وأما الحمر والصفرة فيقال أن يضيخ قال وانما يقال تجمار في اللون
 المتغير اذا كان يزل ذلك وقيل لا فرق الا انه قد يقال في هذا المثل المراد به مذكور بقرينة
 (٥) وعن أنس أيضا قياس فاعده وعنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
 بيع النخار حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد رواه الخمسة الا انسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم) المراد يسود اذا الغلب واشتد اذا الحب بدو صلاحه قال النووي فيه دليل للذهب
 الكوفي وكره الحافظ انه يجوز بيع السنبل المشتد وأما ذهبنا فبقي تفصيل فان كان
 السنبل شعرا أو ذقنا أو عافى معناها لم ترمى حاته خارجة صمير مع ان كان خنطة أو نحوها
 مما تضرعها بالقشور والى زلفى اللباس فبقيت قولنا للشافعي الحسد لانه لا يصح وهو أصح
 قوله والقديم أنه يصح وأما قبل الاشتداد فلا يصح الا بشرط القطع كاذر فاذا ذاباع الزرع
 قبل الاشتداد مع الارض بلا شرط صح تعاللا للارض وكذا النخار قبل الصلاح اذا بيع مع الشجر
 جاز بلا شرط تعاو وكذا حكم القول في الارض لا يجوز بيعها دون الزرع الا بشرط القطع وكذا
 لا يصح بيع البطح ونحوه قبل يتوصل صلاحه وفروع المسئلة كثيرة فقسمها السدرة اقلها مفاصلها
 في روضة الطالين وشرع للذهب جمعها بلا مشكوك في ثوب الله التوفيق (٥) وعن جابر بن عبد
 الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيل ثرا فأصابته
 بالحنه هي الا فتصيب الزرع (فلا يحل لك ان تأخذ من شيئا من تأخذ من أخيل فبيع من
 رواه مسلم وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بوضع الجوايح) الجواحمت شقمتين

(١) جذ بالجيم والذال
 الحبة هو قطع غير القصة

٥١

(٢) يفتح الدال المهملة
 ويختصف اللام ويقل بالضم

وقيل جامع الكسر وهو
 داء يصيب القرة فتلف

٥٢

على حسن ثان
 (٣) بكسر الهمزة ويقل بالضم

اسم يجمع الامراض يقال
 أمرض اذا وقع في حاله عاهة

٥٣

(٤) بضم القاف فسين
 مبهمة شئ يصيب النخار

حتى لا تطرب اه منه
 (٥) هي للسائي من طريق

عبد الرحمن بن أبي القاسم
 عن مالك بن نافع قال يا رسول

الله وما ترمى قال تصحر
 وهكذا أخرجه الطحاوي

من طريق يحيى بن أيوب
 وأبو عوانة عن طريق سليمان

ابن بلال كلاهما عن جند
 وظاهره الزرع اه فتح

الباري

الجور وهو الاستئصال ومنه حديث أن أبي بصير قال وفي الحديث دليل على أن القمار على رأس الشجر إذا باعها المالك وأصابها الجائحة أنه يكون تلقه لمن مال البائع وأنه لا يستحق على المشتري في ذلك شيئاً وظاهر الحديث فيها بانه يعطيه من يبيع عنه وأنه وقع البيع بصديق الصلاح لأنه من يبيع عن يمينه قبل بدو بيعه لا يور ودعوى حديث وضع الجوائح قبل التهيؤ ويدل له ما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فخرج نبتاع الثمار قبل أن يدوم صلاحها وجميع حصة فقال ما هذا فإذا ذكر الحديث (١) وأنه من يبيع عنها قبل بدو صلاحها فأخذ مع ذلك سبب (٢) النبي تاريخ ذلك فيكون حديث وضع الجوائح متأخر فيحصل حديث وضع الجوائح على البيع بعد بدو الصلاح وقد اختلف العلماء في وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر جعته أن يضع الثمر جعته وأن التلصص من مال البائع إعلاناً بظاهر الحديث وذهب الأكثر (٣) إلى أن التلصص من مال المشتري وأنه لا وضع لأجل الجائحة إلا إذا واحضروا له بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الناس أن يتصدقوا على الذي أصيب في غارهم وسبب (٤) قالوا ويوجه تلصص من مال المشتري بأن القنطرة في العقد الصحيح بمنزلة القبض وقد سلمه البائع للمشتري بالتلفئة فكله قبضه وأوجب عنه بأن قوله فلا يعمل لأن تأخذه منه شيئاً الحديث حال على التبريم وأنه تلف على البائع لقوله مال أخيراً أن يدل أنه لم يقص منه الثمن وأنه مال أخيه لأماله وحديث التصديق يحول على الاستصباح يقرينه قوله لا يعمل بالتفدية والامتناع التصديق الإرشاد إلى الوفاء بفرضين جبر البائع وتفسير فرض المشتري لمساكم الإخلاص كما يدل لقوله في آخر الحديث لم يطلبوا الوفاء ليس لكم إلا ذلك فلا كان لا زماً لأمرهم بالنظر إلى المبسر (٥) وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من ابتاع نخلاً هو اسم جنس يذكر ويؤتى ويبلغ فقبل (بعد أن تؤبر) والتأبير التشقيق والتفقيع وهو شق طلع النخلة التي ليس فيها شيء من طلع النخلة الذي ذكر فخرتها للبائع الذي باعها إلا أن يشترط المتبايع من قبله) دل الحديث على أن التمر بعد التأبير للبائع وهذا منطوقه ومفهومه أنها قبله للمشتري وإلى هذا ذهب جمهور العلماء على ظاهر الحديث وفيه قال أبو حنيفة هي للبائع قبل التأبير وبعد فعله بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم تابعاً لأصلهم عدم العمل بمفهوم الخائفة وزد عليه بأن القوائد المسترفة تحالف الظاهر في البيع فإن ولد الأمة المنفصل لا يتبعها والحال يتبعها وفي قوله إلا أن يشترط المتبايع دليل على أنه إذا قال المشتري اشتريت الشجرة وبثرتها كانت الثمرة ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فيصص النبي عن بيع بشرط وهذا النص في القتل وقاس عليه غيره من الأئمة

• (أبواب السلم والقرض والرهن) •

عن ابن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلقون في القمار السنة والستين) منصوبان بترجئة الخافض أي إلى السنة والستين (فقال من أسلف في قرض) يرى بالمتنقو بالمتنقو هو أعم (فليس في كيل معلوم) إذا كان غير كيل (وزن)

(١) الذي تقدمنا في شرح

الحديث الثالث اهـ

(٢) وهو الخصومة وقوله

تاريخ ذلك وهو قوله في أول

قدمه صلى الله عليه وآله

وسلم اهـ

(٣) وهم الشافعية اهـ

(٤) في باب التلصص والجور

ونقله أنه أصيب رجل في

عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم في غارها ابتاعها

فكر دسسه فقال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

تسلقوا عليه تصدق الناس

عليه ولم يبلغ ذلك وقامدنه

فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لقرماتم خنوا ما وجدتم

ليس لكم إلا ذلك أخرجه

مسلم اهـ على حسن خان

معالم) إذا كان بما وزن (أجل معلوم متفق عليه والبخاري من أسلفني شيء) السلف بقصتين هو السلم وناو معنى قيل والسلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وحقيقته شرعا يسع موصوف في الجنة سيدل يعطى عاجلا وهو مشروع الاعتدال بن السبب واتفقوا على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس إلا أنه أجاز ما لا تأجيل الحق يوما ويومين ولا يمن أن يقدر بأحد المقدارين كافي الحديث كان كلهما عملا ولا يزالون فقال المصنف في فتح الباري خلا يفهم من عدم معلوم رواد عن ابن بطال وإدخلى عليه الإجماع وقال المصنف وأدفع معلوم فإن المصدق الذرع يلقان بالوزن والكيل للسلمع منه ما هو ارتفاع الجهة بالقياس والارتفاع على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه كالكيل بصاع الحجاز وقصر العراق وإردب مصر وإذا أطلق انصرف إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم واتفقوا على أنه لا يمن معرفة صفة الشيء السلم فيه صفة تنزه عن غيره ولم يتعرض في الحديث لأنهم كانوا يعلمونه وبظاهر الحديث أن التأجيل شرط في صحة السلم فإن كان حاله يصح أو كان الاجل مجهولا وإلى هذا ذهب ابن عباس وجعفر بن السلف وذهب آخرون (١) إلى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في الحال والظاهر أنه لم يقع في عصر النبوة إلا في المؤجل والحال الجاهل بالمؤجل قياسا على ما خالف القياس لأن السلم خالف القياس أذهو يسع معلوم وعقد غير واختلقوا أيضا في شرطية المكان الذي يسلم فيه فأثبت جماعة قياسا على الكيل والوزن والتأجيل وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه وفصل الحقيقة فقالوا إن كان لهله مؤونة فيشترط والأقلا وقالت الشافعية أن عقد حديث لا يصلح لتسليم بالطريق فيشترط والأقلا وإن وكل هذه التفاصيل مستندة العرف (٢) وعن عبد الله بن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبي ربيعة بنح الهمة وسكون الموحدة فتح الزاوي الخراشي (٣) سكن الكوفة واستعمله على بن أبي طالب على خراسان وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى خلقه (٤) قالوا كاتصيب الغنائم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ياتينا الجاهل من أسباط الشام) هم من الهريد خلوا في الجسم والروم واختلطت أنسابهم وقصدت أنسبهم سوابك لكثرة معرفتهم بأساط الماء أي استخراجه (ففسلهم في الحنطة والشعر والزبيب وفي رواية والزيب على أجل مسمى قيل أكان لهم ذرع قال لا ما كانا لهم من ذلك رواد البخاري) الحديث جليل على صحة السلف في المعلوم حال العقد أدلوا كن شرطه وجود المسلم فيه لاستصلوهم وقد قالوا ما كانا لهم من ترك الاستصقال في مقام الاحتال بزل منزلة العموم في الحال وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك واشترطوا المكان وجوده عند حلول الاجل ولا يضر اقطاع عقيل حلول الاجل لمعرفته من ترك الاستصقال كذا في الشرح قلت وهو استدلال بضعل الحاصل أو تركه ولادليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك وأقره وأحسن منه في الاستدلال أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقر أهل المدينة على السلم سنة وستين والربط بقطع في ذلك ما عارض ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولا خلاف في النقل حتى يدو صلاحه فإن صرح ذلك كن مقدار التقرره لاهل المدينة على سلم السنة والستين وأما أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يدو صلاح النقل فتقرى ما ذهب إليه أو حنفة أيمشترط في السلم فيه أن يكون موجودا من العقد إلى الحلال (٥) وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

(١) ذكره الشافعية كتبهم وقيدته السيد في حواشي ضوء النهار ونقل كلامهم وتناقضهم في ذلك اه على حسن شان
(٢) مولى نافع بن عبد الحرث وأكثروا بثبته عن عمر وأبي بن كعب رضي الله عنه قال عمر بن الخطاب عبيد الرحمن بن أبي ربيعة رضي الله عنه بالقرآن روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا عشر حديثا روى عنه انس وسعد وعبد الله وغريبا اه من تهذيب الانباه واللفات

أخذ أموال الناس يريد أدامها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها أتلفه ما قدره الله الضاري
 التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها والمراد من إرادته التادية
 قضائها في الدنيا وتاديه الله عنه يشمل تبعة تعالى لقضائها في الدنيا بأن يسوق إلى المستدين
 ما يقضى به دينه وأدامها عنه في الآخرة ما رضاء به عن عيشه تعالى وقد أخرج ابن ماجه وابن
 حبان والحاكم مر فواتها من مسلم يريد أن دينها لم يأت الله به يريد أدامها الأدام الله عنه في الدنيا
 والآخرة وقوله يريد اتلافها الظاهر أنهم يأخذها بالاستدانة لتمتلا الحاجة ولا تجارة بل
 لا يريد الا اتلاف ما أخذ على صاحب ولا ينوي قضائها وقوله أتلفه الله ظاهره اتلاف الشخص
 نفسه في الدنيا لا هلاكه وهو يشمل ذلك ويشمل اتلاف طبيب عيشه وتضييق أموره وتقسر
 مطالبه ومحق بر كته ويحتمل اتلافه في الآخرة بتعذيبه قال ابن بطال نفسه الحث على ترك
 استكمال أموال الناس والترغيب في حسن التادية لهم عند المدا شقوان الخزانة يكون من
 بحسن العمل وأخذ منه الدودي أن من عليه دين فليس به أن يصدق ولا يمتنع وقبضه بعد وفي
 الحديث الحث على حسن النية والترغيب عن خلافه ويان أن مدار الأعمال عليها وان
 استدان نأوا باللائمة أعانه الله عليه وقد كان عبداً بن جعفر يرغب في الدين فسل عن ذلك
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أن اجمع المدين حتى يقضى دينه ورواه ابن
 ماجه والحاكم واسناده حسن الآلهة اختلف فيه على محمد بن علي ورواه الحاكم من حديث
 عائشة بنظ ما من عبد كانت له فتنة في وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت يعني عائشة فأتى النبي
 ذلك العون ان قلت قد ثبت حديث أنه يفرق للشهيد كل ذنب الا الدين وحديث الان يردت
 جلده فانه ان أدى دينه من ميت ماتت عليه مدين قلت يحتمل ان يعني لا يفرق الشهيد الدين
 أما ما عليه حتى وقبض الله عنه يوم القيامة ولا يلزم من ضامه عليه ان يعاقب في قبره ومعنى قوله
 يردت جلده خلصت من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فيمن استدان ولم يوف الوفاء (وعن
 عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان فلا أقدمه من التام فلو قبضت اليه فأخذت
 منه فوبخني بسنة الى ميسرة فقبضت اليه فلم تستع أخبره الحاكم والبيهقي ورواه ثقات) فيه دليل
 على صحة بيع النسيئة وصحة التأجل الى ميسرة وفيما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من
 حسن معاملة العباد وعدم إكراههم على شيء وعدم إلحاح عليهم

باب الرهن

وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه كل نفس عما كتبت رهينة وفي
 الشرع جعل له وثيقة على دين ويطبق على العين المرهونة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهور ركب) بالناس الملقبوعول ومثله يشرب (ينقضة
 إذا كان من دون أولي العذر (١) يشرب بقتله إذا كان من دون أولي العذر كبيع وشرب
 النقة رواء الضاري) فاعل ركب ويشرب هو المرهون بشره النقة العوض وهو الركب وان
 كان يحتمل أنه الرهن الا أنه احتمال بعيد لان النقة لازمة له فان المرهون ملكه وقد جعلت
 في الحديث على الركب والشرب وهو غير المالك اذا النقة لازمة للمالك على كل حال والحديث

- (١) بفتح اللام المهملة
 وتشديد الراء وهو اللبن
 نعمة بالمصدر قبل هومن
 إضافة الشيء الى نفسه وقيل
 من إضافة الموصوف الى صفته
 الله على حسن خان

دليل على أنه يفتقر المرتن الاستفاد بالرهن في مقابلته الثقة وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول
ذهب أحمد وأصحابه إلى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالكوب والدرق فقالوا قطعهما
بقدرة قيمة الثقة ولا قياس غيرهما عليهما والثاني للجمهور قالوا لا يفتقر المرتن بشئ قالوا
والحديث خالف القياس من وجهين أوله ما تجوز بالكوب والشرب لغير المالك بغير إذنه
وثانيه ما تضمنه ذلك بالثقة لا القيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترد
أصول مجتمعة وأما ثابته لا يختلف في صحته أو يدل على نسخته حديث ابن عمر لا تحلب ماشية
أمرى بغير إذنه أخرجه الضحاك في أبواب الظلم قلت أما التسخ فلا بد لمن معرفة التاريخ
على أنه لا يحصل عليه إلا إذا اعتذر بالجمع ولا تنذر هذا الذي يفتقر عموم النهي بالرهونة وأما مخالفة
القياس فليست الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد بل الأدلة تفرق بينها في الأحكام
والشريع حكمها بالكوب والرهون وشرب لبنه ويجعل قيمته الثقة وقد حكم الشارع ببيع
الحاكم عن المرتن بغير إذنه وجعل صاع الترعوضا عن اللبن وغير ذلك وقال الشافعي المراد
أنه لا يمنع الرهن من ظهرها ودرها فجعل الفاعل الرهن وتعتب بأنه قد ورد لفظ المرتن فتعين
الفاعل والقول الثالث للجمهور وأصحابه أن المراد من الحديث أنه إذا امتنع الرهن من الاتفاق
على الرهن فبإحسان حيث لا يفتقر المرتن للاتفاق على الحيوان فخطا لماله ويجعل له في مقابلته ثقته
الاتفاق بالكوب أو شرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك وقيمته على قدر علفه وقوى هذا
القول في الشرح ولا يخفى أنه تمسك بالحديث بما يقبله الشارع وانما يقدم بالضابط المتصيد
من الأدلة وهذا أن كل عين في يد المغموم ما ذن الشريعة فأنه شق عليها منه الرجوع على المالك وله أن
يؤجرها أو يتصرف في لينها في قيمة العلف إلا أنه إذا كان في البلد كما لم يستأنه فلا رجوع له
بما لا يفتقر ولا يضره غرامة المنفعة واللبن فان لم يكن في البلد كما لو كان يتضرر الحيوان بجملة الرجوع
إلى الحيا كما قلنا أن يفتقر ويرجع عما شق إلا أنه قد يقال إنها قاعدة عامة فخص بحدوث الكتاب
في (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتقر) بفتح
حرف المضارعة وفيه مبهمة ما كتبه ولا مفتوحة قال يقال خلق الرهن إذا أخرج عن ملك
الرهن واستولى عليه المرتن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه وكان هذا إعادة له رهنه فنهى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم (الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه) زيادته (وعليه غنمه)
هلاكه وثقتته (رواه الدارقطني والحاكم كونه ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وضعه
إرساله) قال الحافظ ابن عبد البر لا يختلف في قوله له غنمه وعليه غنمه فقيل هي مدرجة من قول
سعيد بن المسيب قال وروفعها ابن أبي ذئب ومعمور وغيرهما عن كونهم أربابا الحديث على
اختلاف على بن أبي ذئب وروفعها غيرهم وقد روى ابن زهير هذا الحديث في قوله وبين أن هذه
اللفظة من قول ابن المسيب وكذلك أبو داود وفي الرسائل قوى أنها من قوله ومعنى لا يفتقر لا يستحقه
المرتن إذا عجز صاحبه عن فكها والحديث ورد لا يطل ما كان عليه الجاهلية من خلق الرهن
عند المرتن ويان أن زيادة المرتن وثقتته عليه كما تقدم فيما قبله

(باب القرض)

(وعن)

﴿وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقم رجل بكرة﴾ بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغرى من الإبل كالفلام من الأحمين والنتى بكرة (فتعنت عليه أبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة فقال لأجد أبا رافع أيضاً فقال له أجد الأخيار أبا رافعاً هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة يلقى رابعيته) فقال أعطه أياه قال خيار الناس أحسنهم قضاء (رواه مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جواز ربه أنه يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره إن برد أجود من الذي عليه وإن ذلك من سكارم الأخلاق المحمودة عرفاً وشرعاً ولا يدخل في القرض الذي يجوز نفعه إلا ما لم يكن مشروطاً، إن القرض وانما ذلك تبرع من المستقرض ونظيره العموم للزكاة هذا أو صفة وقال مالك الزيادة في المسد لا يحل ﴿وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قرض جر منفعة فهو ربا رواه الحارث بن أبي أسامة وأسانيد ساقط﴾ لأن في أسانيد سوار (١) بن مصعب التميمي المؤذن الأعرج وهو متروك (وله شاهد) ضعيف (عن قتادة بن عبد الله السبيعي) أخرجه السبيعي في المعرفة بألفاظ كل قرض جر منفعة فهو ربح ومن ربحه الربا (وأخره موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجد في البخاري في باب الاستقراض ولا نسيب المصنف في التلخيص إلى البخاري بل قال أنه رواه السبيعي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم اهـ فلو كان في البخاري لما عمل نسبه إلى التلخيص والحديث بعد حصته لا بد من التلخيص منه ومن ما تقدم وذلك لأن هذا يحمل على أن المنفعة مشروطة من القرض أو في حكم المشروطة وأما لو كانت تبرعاً من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيراً مما أخذ

(باب التفلّس والخير)

فولفقه صدور خير أي منع وضيق وشرعاً يقول الحاكم كله ديون تجرت عليك التصرف في مالك ﴿عن أبي بكر بن عبد الرحمن﴾ أي ابن الحرث بن هشام الخزرجي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة يروى عنه الشعبي والزهري (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أدرك ما له بعينه) لم يتغير بصفة من الصفات ولا زيادة ولا نقصان (عند رجل قد أفلس فهو أحق بمن غيره متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلاً) وقدم له أبو داود من طريق أخرى فيها اسم عبد بن عباس إلا أنهم من روايته عن الشافعي وروايتهم صحيحة (بلفظاً أعرجاً باع عتاقاً أفلس الذي باع نفسه ولم يقبض الذي باعها من نفسه شافعي وجدنا ما عهده فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة القرماء ورواه السبيعي وضعفه مالاً في داود) وراجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفاً لهذه الرواية فإيل قال بعد آخر أجبه لها من طريق مالك حديث الشافعي صحيحاً ثم روي أنه أصبح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر رضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من توفي وعنده ملعة تجرل بيعت الم يقبض من ثمنها شيأ فصاحب السلعة أسوة القرماء فيها ولم يكلم الشارح حرجه الله على هذا بشئ ﴿وروي أبو داود وابن ماجه من رواية عمر

(١) ضبطه في الميزان ضبط قلم
بتشديد الواو قال يحيى كان
يحيى التاليس بشئ وقال
البخاري منكر الحديث
وقال التاليسي وغيره متروك
اهـ على حسن شأن

(١) تعلمه في سنن السيق
الآن يدع الرجل وقام له
نه

ابن خلد (فتح الحاء واللام ودال المهملة) قال أتينا بأمر رقي صاحبنا قد أفلس فقال
لا تصيب فيكم قضاس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فهو جرحل متاعه بعينه
فهو وأحق به (١) وصحبه الحاء كموضعه أو داود وضرب أيضا هذه الزائدة في ذكرا الموت) سكنت
عليه الشارح وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجده في تضعيف الرواية عمر بن خلد بل قال السيق بعد
روايته لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرملة التي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ أبي جابر له
قال الشافعي رواية عمر بن خلد وأولى من رواية أبي بكره قال لأنهم موصولة بجمع فيها التي على
الله عليه وآله وسلم بين الموت والاقلاس قال وحديث ابن شهاب يريد رواية أبي بكر بن عبد الرحمن
للمذكورة متقطعة وصافي ذلك كلاما كثيرا يرجع برواية عمر بن خلد فلا أدري كيف كلام المصنف
هنا بروايته عن أبي داود فتعريف رواية عمر بن خلد فيمنظر هذا والحديث أشقل على مسائل
الاولى انه اذا وجد البائع متاعه عنده من شرا منه وقد أفلس فانه أحق بمتاعه من ما شرا الفرماء
فياخذ ما كان له غرماء وعموم قوله من أدرك ماله يوم من كان ماله عند الآخر بخرس أو يسع
وان كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
الحديث بلفظ اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فأحق به من الفرماء فقد عرف
في الاصول ان الخاص للموافق للعام لا يخصص العام الا عندنا في بوروقه ريفوا ما ذهب اليه
من ذلك ولقد ذهب الشافعي وآخرون الى ان المقرض أولى بحاله في القرض كانه أولى به في البيع
وذهب غيره الى انه يختص ذلك بالبيع للتصرح به في أحاديث الباب ان كان قد عرف ان ذلك
لا يخص عموم حديث الباب به المسئلة الثانية أفاد قوله بعينه انه اذا وجد وقد تغير بصفته من
الصفتين أو زيادة أو نقصان فانه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الفرماء وقد اختلف العلماء
في ذلك فذهب الشافعي الى انه اذا تغيرت صفته بغير ما كان له من الأرض له وان تغيرت زيادة كان
له شترى غرامة تلك الزائدة وهي ما أفتى عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد المشتري ولو كانت
متصلة لانها لم تفسد في ملكه وازمه له قيمة ما لا جد له فانه كالشجر اذا غرسها وابقا ماله حذبل
اجرة كل يوم وكذلك اذا نقصت العين من هلك بعضها فله أخذ الباقي بحصته من الثمن والحديث
يتناوله لان الباقي يسع باق بعينه المسئلة الثالثة دل لفظ حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل
أن البائع اذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الفرماء
ويم أخذ جهورا والعمامو عند الله ض وهو راجح قول الشافعي انه لا يصير المبيع قبض بعض ثمنه
أسوة الفرماء بل البائع أولى به وكان الشافعي ذهب الى هذا لانه لم يصح له الحديث المذكور بل قال
انه متقطع في قال بغيره الحديث وانه موصول قال بما قاله الجمهور ومن لا فلا وفي وصلة وعده
خلاف منهم من يرجع ارساله وهم أكثر الحفاظ المسئلة الرابعة قوله فان مات المشتري فصاحب
المتاع أسوة الفرماء فيه حذف تقديره متاع صاحب المتاع أسوة الفرماء وهذا دل على التفرقة بين
الموت والاقلاس والى التفرقة بين ما ذهب اليه أحد علماء الرواية قالوا وان لم يمت خرب
نمته وليس للفرماء محل يرجعون اليه فاستسوا في ذلك بخلاف المتكس وسواء خلف الميت
وقاه أو لا وذهب الشافعي الى أنه لا فرق بين الموت والاقلاس وان صاحب المتاع أولى بمتاع عملا
بعموم من أدرك ماله عند رجل الحديث المتعلق عليه قال ولا فرق بين الموت والاقلاس والتفرقة

بينهم سمان رواية أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها وإن ماتت فخاص صاحب المتاع أسوة القرماعه
 صحيحة لأن الحديث المرسل لم يصح وصله فلا يعمل به بل في رواية عمر بن خليفة التسوية بين الموت
 والأخلاق وهو حديث حسن صحيح عنه عليه السلام (وعن عمرو بن الشريد) يفتح السين المجهول كسر الراء
 تابعي مع ابن عباس وغيره عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لن يفتح الله على رجل
 منكم حتى لا تحتجبت شدة تمسك لولوى يلقى أى مطلق أضيف إلى فاعله وهو الواحد) بالجمع الغنى من
 الوجد بالضم أى القدرة (يحل) يضم حرف المضارعة (عزم وعقوبته) روماء أبو داود والنسائي
 وعلقه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفسر البخاري حل
 العرض بما علقه عن عثمان قال يقول مطلق وعقوبته حبه وهو دليل الزيد بن علي أنه يحبس
 حتى يقضى دينه وأجاز الجمهور والجرويع الحاك عنه ماله وهذا يضاد الحل تحت عقوبته
 لاسما وتفسيره بالحبس ليس معروف ودل الحديث على تحريم مطل الواحد ولذا أثبت عقوبته
 وإنما اختلف العلماء هل يبلغ إلى الحد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بطله مرة واحدة أم لا واختلفوا
 في قدر ما يفسق به فقال الجمهور ومنهم أنه يفسق بمطل عشر نذرهم خافوا قسما على فساد
 السرقة وكذلك ذهبت إلى هذا المالكة والشافعية إلا أنهم ترددوا في اشتراط التكرار ومقتضى
 مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل عقوبته على أن مطل غير الواحد وهو المعبر لا يحل عرضه ولا
 عقوبته هو الحكم كذلك عند الجمهور وهو الذي دل عليه قوله تعالى فنظره إلى مبصرة عليه السلام (وعن أبي
 سعيد الخدري رضي الله عنه) قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة
 ابن أبي بكر دية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فصدق الناس عليه ولم
 يبلغ ذلك فادعته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقرمائه خذوا ما وجدتم له وليس لكم
 إلا ذلك ورواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر وقوله فلا يصل لك
 أن تأخذه بأن هذا على جهة الاستصحاب والحث على جبر من حدثت عليه حادثة ويدل أيضا
 قوله وليس لكم إلا ذلك على أن الغرة غير مضنونة اذ لو كانت مضنونة لقال وما بقي فنظره إلى مبصرة
 أو نحوه اذ الذين لا يسيطع باعصار المدين وانما تأخر عنه المطالبة في الحال متى أيسر وجب عليه
 القضاء عليه السلام (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه جندال بن سحر عبد الرزاق عليه السلام (عن أبيه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجرجلى معاذ ماله وابعه عن دين كان عليه روماء إرطقي وصحه
 الحاكم وأخرجه أبو داود وصححه الشيخ) قال عبد الحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن
 الصلاح في الأحكام وهو حديث ثابت كان ذلك في سنة تسع وجعل لقرمائه خمسة أشباع
 حقروهم فقالوا يا رسول الله دعته لنا فقال ليس لكم إليه سبيل وأخرجه البيهقي من طريق
 الوائلي وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه بعفوك إلى اليمن ليبيعه والحديث دليل على
 أنه يجبر الحاكم على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرماته والقول بأنه حكاية فعل غير
 صحيح فإن هذا فعل لا يتم إلا بقول تصدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم يجبرها تصرفه وألفاظ
 يبيع جهالة وألفاظ يقضى بها غرمها وما كان من هذا المتأخر لا يقال له حكاية فعل اتسحابة
 الفعل مثل حديث خلق فله فخلوا وانما لهم كالا يفتي وظاهر الحديث أن ماله كان مستغرا قال الدين
 فهل يلحق به من لم يستقر ماله في الجرو والبيع عنه كالأحد إذا مطلق اختلف العلماء في ذلك فقال

الشافعي انه يلحق به فيحجر عنه وسباع ماله فحصل مقتضى ذلك وهو عدم المبادعة بقضاء الدين وقال الزيد بن علي والحنفية انه لا يلحق به فلا يحجر عليه ولا يساع عنه بل يجب حبسه حتى يقضى دينه حديث انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبته من نفسه وقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض ومقتضى الجرح والبيع اخراج المالك من غير طيبته من نفسه ولا رضا ولا يجب عنه بان الحديث والآية عامان خصوصا بحديث معاذ لان حديث معاذ ليس الا في المستغرق ماله دينه والكلام في غيره وهو الواجد الماطل قالوا ان يقال انهم ما خصا بقياس الماطل الواجد على من استغرق دينه ماله الا انه لا يخفى عدمه من وضع القياس ثم في حديث بل الواجد يجعل عرضه وعقوره مديون على انه يحجر عليه وسباع عنه ماله فانه داخل تحت مفهوم العقوبة وتفسيرها الحبس فقط مجردا عن غيره فانه هذا وقد حكم عمر في اسيعة جهينة بحكمه صلى الله عليه وآله وسلم في معاذ فخرج ما في الموطأ بسند منقطع ورواه الدارقطني في غرائب مالنا بسند متصل ان رجلا من جهينة كان يشتري الراجل فيعاني فيها فيسرع المسير فيسبق الحاج فأقلس فوقع أمره الى عمر بن الخطاب فقال أما بعد أيها الناس فان الاسبيغ اسيغ جهينة قدر ضي من دينه وامته ان يقال سبق الحاج وفقه الا انه اذ كان (١) معروضا فاصبح وقد برئ به أي أحاط به الدين فمن كان له عليمدين فليأتاها فسداء فلنقسم ماله بين غراماته واما كره الدين فان اوله لهم واخره ب اه وأما قامة جابر مع غرامه أي نفى اهل قتل أبوه في أحد وعلمه عديمين فاشتد القراء في حقوقهم قال فانيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسألهم أن يبقوا غراما على ويحلقوا أي فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطي وقال مستندو عليك فعدا علينا حين أصبح ظلاف في الفضل ودعا في شرها بالبركة فخذتها فقتلهم وبقي ثمان غراما فان غراما دليلا على ان انتظار الفقه والتمكن منها لا يعد مطلا قبل و يؤخذ منها ان من كل ذلك دخل ينظر الى دخله وان طالت مدته اذ لا فرق بين المدة الطويلة والقصيرة في حق الا دوى ومن لا دخل له لا ينظر ويبيع الحاكم ماله لاهل الدين واما الجرح على البالغ لسفه وضوء فصرق فقال له الشافعي ولم يقله أبو حنيفة وبوب البيهقي في السنن الكبرى باب الجرح على البالغين بالسفه وذكره بسند ان عبد الله بن جعفر اشترى أرضا بساقاة فأنفذه بهم فهرع على عثمان أن يحجر اعله قال فقلت الزيد فقال ما اشترى أحد بها أرضا خص مما اشترى قال فذكر له صيد الله الجرح قال لو ان عندي مالا لاشركتك قال فان قالوا فرك نصف المال قال فان شريكنا فاما هما على عثمان وهما بقر او ارضان قال ما تروا ارضان فذكره الجرح على عبد الله ابن جعفر فقال التحجران على رجل بالشرية قال لا لا سمري قال قال شريك وفي رواية فقال عثمان وكيف يحجر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير قال الشافعي فعلى لا يطلب الجرح الا وهو براه وان لم يكن الجرح باطلا لقال لا التحجر على البالغ وضك ذلك عثمان بل كلهم يعرف الجرح بمساق حديث عائشة وادع عبد الله بن الزبير الجرح عليها وغير ذلك من الأدلة من أفعال النبي وسننه يستدل به بالحديث الصحيح وهو النهي عن إضاعة المال فان السفه يصعب به سوء تصرفه فيبيع الا نكار عليه بجرحه عنه قال النووي والصغير لا يقطع عنه حكم اليتيم مجردا عن السنن ولا يجرد البالغ بل لابد أن يظهر منه الشرع في دينه وماله وقال أبو حنيفة اذا بلغ خسا

(١) قوله معروضا أي عن الأداء وقوله بعد حروب بفتح المهملة وهو أخذ المال كله وقد نرى يسكون الراء اه منه

وعشر من سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط ﴿ (وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحدوا أن ابن أربع عشرة سنة فقلت يعزني وعرضت عليه يوم الخندق وأبنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني متفق عليه وفي رواية البيهقي فليعزني ولم يرد لي بلفظ وصحبه ابن خزيمة) وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره وهو معنى قوله لم يعزني لم يجعل لي حكم الرجال المتاملين في إيجاب الجهاد على من روى معه وقوله فأجازني أي أجازني ممن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج إليه وقد دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكافيا بالغاية أحكام الرجال وعليه ومن كان دونها فلا يبدله قوله ولم يرد لي بلفظ وناقش في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين فأتانا أن الأذن في الخروج في الحرب يدور على الجلالة والأهلية فليس في رد دليل على أنه لا جمل عدم البلوغ وفهم ابن عريش بحجة قلت وهو احتمال بعيد والحق أني أعرف بغير ما رواه وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة قاله في رواية سنة خمس ردها الحديث ولا تنههم أجمعوا أن أحدا كانت سنة ثلاث ﴿ (وعن عطية القريظي) يضم القاف فرائضة إلى آخره في رواية (قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم غرنيظة فكان من أعتق قتل ومن لم ينبت حتى سبيله فكنت ممن لم ينبت غلي سبيل رواه الأربعة وصحبه ابن جابر والحاكم وقال على شرط الشيخين) وهو كما قال الأئمة المالكية والشافعية والحديث دليل على أنه يحصل بالإبانت البلوغ فتبرئ على من أئبت أحكام المكلفين وله له أجامع ﴿ (وعن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لأمر أعتبة إلا أن يفرجها وفيه أن لا يجوز للمرأة أن يفرجها إذا ما طلق زوجها معتمرا أو ما جحدوا أصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي حله الأكثر على حسن العشرة واستطابة النفس أو يحصل على غير الرشدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال قلنا تصدق فجعلت المرأة تلقى القيرط والخاتم بلال يتلقاه برداه وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى وهذا مذهب الجمهور مستدلين بجهومات الكتاب والسنة ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طائفة فقال إن المرأة محبوسة عن مالها إذا كانت حرة ووجه الإقفاء أن لها فيه الزوج وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثلث ﴿ (وعن قبيصة) يضم القاف فوجدت فثنا تحتية فثنا له ﴿ (ابن خنقار) يضم الميم فثنا صبيحة فثنا مسكورة ﴿ (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المسئلة لا تملح إلا لحد ثلاث رجل تحمل حائل) ﴿ (بفتح الحاء المهملة وتضمف الميم) ﴿ (خلت المسئلة روماسم) وقد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل إعادة هذا الرجل الذي عمل حالة قد لزمه من فلا يكون له حكم الفليس في الحجر عليه بل ترك حتى يسأل الناس في قضى دينه وهذا يستقيم على القواعد أن لا يمكن قذف من ذلك المال

﴿ (باب الصلح) ﴾

قد قسم العلماء الصلح أقساما صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين القسمة الباغية والعدالة والصلح بين المتخاصمين والصلح في الجراح كالصق على مال والصلح قطع الخصومة إذا

حراما مثل ان يشترط وطه الامة التي حرم الله عليه وطاها ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يمنع) يروى بالرفع على الخبر والخبر على النهي (جاء به ان يفرغ خشبة)
 بالانفراد في لفظ خشبه بالجمع (في جداره ثم يقول أو هريرة مالى أراكم عنهما مريضين والله
 لا مريضين هذين أكلاكم) بالنون جمع كذب ففتحها وهو الجانب والمثناة القوية جمع كتب
 (متفق عليه) وفي لفظ أبي داود فتكسوا رؤسهم ولا جدسين حديثهم ذلك طامأ رؤسهم
 والمراد المخاطبون وهذا ما له أبو هريرة ما لم ينع على المدينة في زمن مروان فإنه كان يتصلقه فيها
 فالتخاطبون بمن يجوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة وقد روى أحمد وعبد الرزاق من حديث
 ابن عباس لا ضرر ولا ضرار الرجل ان يضع خشبه في سائط جاره الحديث فيه دليل على ان ليس
 للبيان منع جاره من وضع خشبه على جداره وأنه اذا امتنع عن ذلك أجبر لأنه حق ثابت بخاره
 ولا في هذا ذهب أحمد واسحق وغيرهما على الحديث وذهب إليه الشافعي في القديم وقضى به عمر
 في أيام وفور العصاية وقال الشافعي ان عمر لم يحالفه أحد من العصاة وهو قماروا ما لم يندفع
 ان الشافعي بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليفا لله فغيره في أرض محمد بن مسلمة فلم يستع
 ذلكمه عرف ذلك فاني فقال والله لئن لم يولعوا على بطنك وهذا أقدم قصة حدثت أبي هريرة وعمره
 عرفني كل ما يحتاج الحارالي الانتفاع بمن دار جاره وأرضه وذهب آخرون الى أنه لا يجوز أن يضع
 خشبه الا بذن جاره فان لم يذن لم يجوز قالوا لان أدلة أنه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه
 تمنع هذا الحكم فهو للتميزه وأجيب عنه بما قال البيهقي في تحفيق السنن العصاة ما يضر من هذا
 الحكم الا عومات لا يشتركون بخصصها وقد جله الرازي على ظاهره من التعميم وهو أعلم بالمراد
 بديل قوله مالى أراكم عنهما مريضين فإنه استشكل لا عرضهم دال على ان ذلك للتعصم قال الشافعي
 معنى قوله بين أكلاكم ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعاملوا به وارضين لا يجعلن أي الخشبة على رقابتكم
 كراهين قال وأراد بذلك المبالغة قلت والذي يتبادر ان المراد لا مريضين أي هذه السنة المأمور
 بها بدينكم اولا فالسنة ملته منها وخرجوا عن كفها وإقامة العجبة عليكم بها ﴿٢﴾ (وعن أبي جدد
 الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ ان يأخذ عصا أخيه بفقر طيب
 فقبر منه رواده ابن حبان والحاكم في صحيحهما) وفي الباب حديث كثير في معناه وأخرج
 الشيخان من حديث عمر لا يجازي أحد ما شئنا أحد بفراذه وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي
 من حديث عبد الله بن السائب بن زيد عن أبيه عن جده يظن لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لأعيا
 ولا جازا والأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا بطيبه من نفسه وان قل وللإجماع واقع على ذلك
 وإيراد المتن حديث أبي جدد قبح حديث أبي هريرة إشارة الى تأويل حديث أبي هريرة وأنه
 مجمل على التزييه كما هو قول الشافعي في الجسد ويرد عليه أنه انما يحتاج الى التأويل اذا تعذر
 الجمع وهو هنا يمكن بالتخصيص فان حديث أبي هريرة خاص وذلك الدالة عامة كما عرفت وقد
 أخرج من عوهم الأشياء كثيرة كاشد الزكاة كراهوا كالشفعة والطعام المظفر ونفقة القريب
 المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يجزىها المالك برضاها فانما تؤخذ منه كراهها
 وغرر الخشبة منها على أنه مجرد انتفاع والعين باقية

بفتح الحاء وقد تكسر وحقيقتهما عند الفقهاء متقل دين من ذمة إلى ذمة واستلقوا هل هو بيع
دين بدين رخص فيه وأخرج من النبي عن بيع الدين بالدين أو بيع استقما وقبل هي عقد رفاق
مستقل يشترط فيها الظهور والنجس بلا خلاف والمحال عند الأصحاب والمحال عليه عند
البعض وتماثل الصفات وإن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصه بالمتقين دون الطعام لأنه بيع
طعام قبل أن يستوفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مطل الفتي) إضافة المصدر إلى الفاعل أي مطل الفتي غريمه وقيل إلى المنعول أي مطل
الغريم الفتي (نظم) وبالأولى مطلة للفقير (وإذا تباع) بضم الهمزة وسكون المثناة فوقية
وكسر الواو حدة (أخذكم على ملي) بالهمزة مأخوذ من الملا يقال ملو الرجل أي ضار مليا
(فليتباع) بإمكان المثناة فوقية تضامني للمعول كالاول أي إذا أحبل فلعن (متفق
عليه) بدل الحديث على تحريم المطل من الفتي والمطل هو المدافعة والمراد هنا خيرا ما استحق أداءه
فغيره ممن قادر على الأداء وللعني على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل أنه يحرم على الفتي
التأدي أن يعمل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وهو معناه على التقدير الثاني أنه يجب وفاة الدين
ولو كان مسقطه غنيا فلا يكون غنا مسميائا خبره (وإذا كان ذلك في حق الفتي في حق
الفقير أو يولد الأحرار على وجوب قبول الأمانة وجعله الجوهري على الاستصحاب ولا يرد ما للحامل
على صرفه عن ظاهره وعلى الوجوب جله أهل الظاهر وتقدم البحث في أن المطل كبرية يفسق
صاحبه فلا يكره وأما اختلاف أهل يفسق قبل الطلب ولا يضمنه والذي يشعر به الحديث أنه لا بد
من الطلب لأن المطل لا يكون إلا معه ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج للزوجة والسيد
في نفقة عبده ودل الحديث بمفهوم الخافعة أن مطل العاجز عن الأداء لا يدخل في القلم ومن
لا يقول بالمفهوم يقول لا يسمى العاجز ما جلاو الفتي الغائب عنه ماله كالمعدم ويؤخرون هذا
أن المعبر لا يطلب حتى يوسر قال الشافعي لو جازت مؤاخذه قبل كان ظالما والقرض أنه ليس
بظالم لهزمه ويؤخذ عنه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقير لم يكن له استال الرجوع على
الحمل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لا اشتراط الفتي فائدة فليشرط الشارع على أنه اتفق لا
لأرجوع كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلفت العوض في ذم صاحب الدين وقالت الحنفية يرجع
عند التعذر وهو الحوالة بالضمحل وأما إذا جعل الأقل حال الحوالة هذه الرجوع (وعن
جابر قال قال فدي بن علي من أقتلناه وحفظناه وكفناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقتلنا على عليه خطا خطا قال عليه دين قلنا دينار فأنصرف) أي عن الصلاة عليه
(فقتلها ما أوتاهم فقتلناه فقال أبو قتادة الذي سارنا على فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حق الغريم) منصوب (١) على المصدر مؤكدة كالمؤمن قوله الذي سارنا على أي حق علم الحق
وتب عليه كمن غرما (وروي منهم ما لم يثبت قال فمضى عليه رواه أحمد وأبو داود والنسائي
وعنه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري من حديث حمزة بن الكويع إلا أن في حديثه
ثلاثة تأخير وكذا أخرجه أبو داود والطبراني وجمع بينهما قوليه دينار في حديث الكتاب
أنهما كأتا دينارين وشطران قال ثلاثة غير الكسر ومن قال ديناران أنقاهما وكان الأصل
ثلاثة فتعفى قبله ومن عاين ديناران قال ثلاثة اعتبر أصل الدين ومن قال ديناران اعتبر الباقي

قوله مبني المعهول كذا
بطله حفظه الله وسرور
الرواية اه

(١) والعامل فيه فعل
مخوف وجوباً أو مضمون
الجملة له منه

ويحفل انهم اقتسموا ان كان بعيدا وفي رواية الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل اذناي ايا
 قتادة يقول ما صنعت الله تارنا حتى كان آخر ذلك قال ارضيت بما يارسل الله قال لا حتى
 برئت جلده وروى الدارقطني من حديث علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا في حجة فله يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه من كتب وان
 قيل ليس عليه من صلى فاني حجة فله يسأل عن دينه فله يسأل عن دينه فله يسأل عن دينه فله يسأل
 عليهما على اية رسول الله وهو يرى منهم ما صلى عليه ثم قال جازاك الله خيرا فلك الله هاتك
 الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور الى صحة هذا الكفاية عن الميت ولا رجوع له في حال الميت
 وفي الحديث دليل على انه يصح ان يعمل الواجب غير من وجب عليه وانه يتعمد ذلك ويدل على
 شدة أمر الدين فانه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة عليه لانها شائعة وشفاعته مقبولة لا ترد
 والدين لا يسقط الا بالآنية وفي الحديث دليل على انه لا يكتفى بالطاهر من القتل بل لا بد لتمام في
 الاثر اياها حتى من تحقق الفاظ العقود والقرارات وانه اذا ادعى من عليه الحكومة اتمه قصد بالقتل
 معنى يحتمل وان بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر القتل وعطف ويرى منهم الميت على ذلك
 مما بين يده هذا المعنى المستنبط (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى
 بالرجل التوفي عليه الدين فيسأل هل ترك له شيء من قضاء ما حدث له تركوا فاصلى عليه الا قال
 صاوا على صاحبكم فليأتني الله عليه الفسوح قال فأولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين
 فعلى قضاؤه مقتضى عليه وفي رواية البخاري من مات ولم ترك فاه ابراد المستنفه لعقبة الذي
 قبله اشارة الى انه صلى الله عليه وآله وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه صلى الله عليه وآله وسلم
 واتسع الحال بعمله الديون عن الاموات وظاهره في فعله قضاؤه انه يجب عليه القضاء وهل هو
 من خالص ماله او من مال المصالح محفل قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين ان يفعل
 فيعين مات وعليه دين فان لم يفعل فالانتم عليه وقصد كرا الرافعي في آخر الحديث قيل يا رسول الله
 وعلى كل امام بعدك قال وعلى كل امام بعدى وقد وقع معاني الطبراني الكبير من حديث
 زاذان عن سلمان قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقضى سبابا للمسلمين ونعطي
 سائلهم ثم قال من ترك ما لا فائدة منه من ترك ديني فاعلى وعلى الولات من بعدى في بيت مال المسلمين
 وفيه او مروك ومنهم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا كفالة في حدرواه السابق باسناد ضعيف) وقال انه منكر وهو يدل على انها لا تصح
 الكفاية في الحد قال ابن حزم لا يجوز اضماعه الوجه أصلا لا في مال ولا حد ولا في شيء من الاشياء
 لان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ومن طريق النظر ان سأل من قال بصحة عن تكفل
 بالوجه فقط فجاب المكقول عنه ما اذا تصنعوا بالضم من وجهه انزاعه غرامة ما على الضمونة
 فهذا يجوز أو كل مال بالباطل لانه لم يتركه قط أم تركه فقد اطلعت الضمان الوجه أم تكلفونه
 عليه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقه له وما لم يكن الله اياها قط وأجاز الكفاية بالوجه جماعة
 من العلماء واستدلوا بآية صلى الله عليه وآله وسلم كفل في نعمة قال وهو خبر باطل لا من رواية
 ابراهيم بن خثيم بن عراك وهو اوفى غاية الضعف لا يجوز الزاوية عنهما ثم ذكر ما راعى عمر بن
 عبد العزيز وردها كلها بانها لا تجوز فيها اذا لم ينفق كلام الله ورسوله لا غير هذه الا ان قدس ردها

في الشرع

باب الشركة

يقع أوله وكسر الراس يكسر مع سكنها وهي بضم الشين اسم الشيء المشترك للشركة الحافلة التي يتحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا وإن أريد الشركة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار (والوكالة) يقع الواو وقد تكسر مصدره كل مشدد ابغى التفويض والحفظ ويختف فيكون بمعنى التفويض وهي شرعا اقامة الشخص غير مقام نفسه مطلقا أو مقيدا (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله أنا ثالث الشركين مالم ينض أحدهما صاحبه فإذا خان خرجت من بينهما رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأما عبد ابن القطن الجليل بحال سعيد بن حبان وقد رواه عنه ولله أو حبان بن سعيد لكن ذكره ابن حبان في الثقات وذكره عنه الحرث بن شريد إلا أنه عده القاطن بالرسالة فليذكر فيه ما هو روى وقال الله الصواب ومعنى إن الله معهما ما أي في الحفظ والرعاية والأمداد يجوز تمها في مالهما وإزالة البركة في تجارتها فإذا حصلت الخيانة تزعت البركة من مالهما وفيه حدث على التشارك مع عدم الخيانة والتدبير منتهما (وعن السائب الخزرجي أنه قال شر يك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحبا باني وشري رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) قال ابن عبد البر السائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم وعن حسن إسلامه وكنان من المعمرين عاش الزمان معاوية وكان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أول (الاسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح قال مرحبا باني وشري كن لا يعارى ولا يدري وصححه الحاكم ولأن ماجه كنت شريكي في الجاهلية والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الاسلام ثم قرأها الشارح على ما كانت (وعن عبد الله بن مسعود قال اشركت أنا وعمار ومعدنما نصيب يوم بدر الحديث) عماره بخامعديا سيرة بن أبي ناو عمار بنش (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب وتسمى شركة الأبدان وحقيقتها أن يشارك كل صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعتات الصنعة وقد ذهب إلى صحتها أبو حنيفة وذهب الشافعي إلى عدم صحتها بناء على الغرر إذ لا يقطعان بوصول الربح لتجوز تصدرا العمل وبقوله قال أبو ثور وابن حزم قال ابن حزم لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلا فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهما ما مكسب فإن اقتضاها وجب أن يقضى له ما أخذ وهو لا بد لأن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وأما حديث ابن مسعود وفه من رواية ولله أبي عبيدة بن عبد الله وهو ختم قطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئا فقد روي من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة أذكر عن عبد الله شيئا لا ولو صرح لكان جمعة على من قال بصحة هذه الشركة لأنهم أول قائل معنا ومع سائر المسلمين أن هذه شركة لا تجوز وأنه لا يقرده أحد من أهل الصحابة على يصيبون جميع أهل العسكر إلا السلب لقتل على الخلاف فإن فعل فهو غايل ومن يكأ القلوب ولأن هذه الشركة كل موضع حديثها فدلها الله عز وجل وأمر لقل الاصل لله الرسول الآية فابطلها اتصالها وقسمها هو بين المجاهدين ثم إن الحنفية

(١) كذا في الرواية وقوله قبل البعثة لا يوافق الله منه

لا يجوزون الشركة في الاصطباذ ولا يخبروها بالمالكة في العمل في مكاتبهم فهذه الشركة
 في الحديث لا يجوز عندهم انتهى هذا وقد قسم الفقهاء الشركة الى اربعة اقسام وأما الأولى اوفى
 فروعها في كتب الفروع فلا تظيل بها قال ابن بطال اجعوا على ان الشركة الصحيحة أن يخرج
 كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز تصرفا جميعا الا ان يقيم كل منهما
 الاثر مقام نفسه وهذه تسمى شركة العنان (١) وتصح ان يخرج أحدهما أقل من الاخر
 من المال ويكون الربح والخسران على قدر المال كل منهما وكذلك اذا شر باسبعة منهما على
 السواء وابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران
 بمقدار ما أعطاه من الثمن وبرهان ذلك انهما اذا خطا للمالين فقد صارت تلك الجهة متشاعة بينهما
 فحاشا بتاعها ان تشاع بينهما واذا كان كذلك فتحته ورجسه وخسره مشاع بينهما ومثله السلعة
 التي اشتراها فالتابع ليدل من الثمن ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أريت الخرورج
 الى خيرة فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا أتيت وكل يبيع ثمنه خمسة عشر ومثا
 روا أم أبو دود وجهه ﴾ تمام الحديث فان اتيت منك آية فضع يدك على رقوته وفي الحديث دليل
 على شرعية الوكيل والاجاع على ذلك وتعلق الاحكام بالكيل وتتمام الحديث في دليل على العمل
 بالقرينة في مال الغير انه يصديق الرسول لقبض العين وقد ذهب الى تصديق الرسول في
 القبض جماعة من العلماء ﴿ وعن عروة البارقي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعث معاوية بن أبي سفيان يشتري له أضيحة الحديث وراه البخاري في أنما حديث وقد تقدم
 أي في كتاب البيع وقد تقدم الكلام على ما فيه من الاحكام ﴿ وعن أبي هريرة قال بعث رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة الحديث متفق عليه ﴾ تمامه فقيل منع ابن جيل
 خالد بن الوليد والعباس عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ما يمنع ابن جيل الا انه كان فقيرا فاغناهم الله وأما الذي كنتم تقولون خالد اقد احسن أذراعهم
 واعتاد في سيد الله وأما والعباس فهي على مثلها معها وانظروا انصلي الله عليه وآله وسلم
 بعث عمر لقبض الزكاة وابن جيل من الانصار قيل كل من انقصا ثم تاب بعد ذلك قال المصنف
 وابن جيل لم يقب على اسمه وقوله ما يمنع بكسر القاف أي ما ينكر الا انه كان فقيرا فاغناهم الله وهو
 من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لانه اذا لم يكن له عذر الا ما ذكر فلا عذره وفيه التعريض
 بكفران النعمة والتعريض بسوء الصنيع وقوله اعتاده جمع عند فقهاء وهو ما بعده الرجل من
 السلاح والذواب وقيل الخيل خاصة وجعل البخاري متاء على أنه جعلها زكاة كما هو وسر في
 سبيل الله وهو بناء على انه يجوز اخراج النعمة عن الزكاة وقوله فهي على مثلها معها يقيدانه
 صلى الله عليه وآله وسلم تجعلها من العباس تبرعا وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي
 قتادة في تبرعه بفعل الدين عن الميت وهذا اقرب الاحتمالات وقد روی بالفاظ أخر تحتل
 احتمالات كثيرة وقد ذهب المصنف في الفتح وتبعه الشارح وأما حديثه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان قد تقدم منه زكاة فمن تقدرى من طرق لم يسلم شيء منهما من مقال وفي الحديث دليل
 على توكيل الامام للعامل في قبض الزكاة ولاجل هذا ذكر المصنف هنا وفيه ان بعث العمال
 لقبض الزكاة تسنوية وفيه انه يذكر الغافل ما أنتم الله عليه بما غناه بعد ان كان فقيرا يقوم

(١) في القاموس ما معناه
 العنان بكسر العين المهملة
 مأخوذ من عنان الدابة
 لان عنان الدابة طاقسان
 مستويان وذكره
 الشركة معنيين أحدهما
 ما ذكرناه في الشرح
 والاخر ان يتشار كل شيء
 خاص وهو ان يعارض
 رجلا في الشراء فيقول
 أشركتني وذلك قبل ان
 يستوجب الغلق اه على
 حسن خان

يحقُّ الله وفيهم أولادٌ كمن منع الواجب في غيبته بما يقصه وفيه تحمل الامام عن بعض المسلمين
والاعتذار عن البعض وحسن التأمل ﴿١﴾ (وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم غزا ثمانين وأمر علياً أن يذبح الباقي الحديث وعرواه مسلم) تقدم الكلام عليه
 في كتاب الحج وفيه دلالة على صحة التوكيل في فتح الهوى وهو واجعا اذا كان الذابح مسلماً وان
 كان كافراً كما صرح عند الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهوى عند دفعه الله أو عند تحيجه
 ﴿٢﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العصف) يعني ومن ههنا عين فتنة قتلة الأحرار
 وزنا وعنف (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتداً فمس على امرأته هذا فان عرفت فارحها
 الحديث تحقق عليه) ساقى في الحدود مستوفى وذكره هنا شاعراً على ان الأمور وكل عن الامام
 في اقامة الحدود ونوب التجارى باب الوكالة في الحدود وأورد هذا الحديث وغيره وقال المصنف في
 الفتح والامام الهول طاعة الحديثه ولا غيره كل ذلك بمنزلة توكيله لغيره

• (باب الاقرار) •

[illegible]

• (باب العارية) •

فتبدل منة الخصية وتحققها وقال عارة وهي مأخوذة من عار القرس إذا ذهب لأن العارية
تذهب من يد المعبأ ومن العار لأنه لا يستعده أحد الأوجه عاروا جافه وهي في الشرع عبارة عن
الاجحة المتنازع من دون ملك العين ﴿عن سمرة بن جندب﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم علمي الدنيا خلفت حتى نؤذره ولو أجدوا الأربع وعصمها الحاكم) باسمه
على جماع الحسن بن سمرة لأن الحديث من رواية الحسن بن سمرة وهو المتفق على جماعه من ثلاثة
مذاهب الأول أنه سمع منه مطلقا وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي والثاني
لا مطلقا وهو مذهب يحيى بن عبيد القطن ويحيى بن معين وابن حبان والثالث ليس بمعممة إلا

حديث العقيقة وهو مذهب التساق واختاره ابن عباس ~~كر~~ وادعى عبد الحق انه الصحيح
والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ولا يبرأ الا بمصره الى مالكه او من يقوم
مقامه لقوله حتى تؤدبه ولا تحقق التأديبة الا بذلك وهو عام في القصب والوديعه والعاريه وذكره
في باب العاريه لشعوره لها ورعا فيهم منها انها مضمونه على المستعير وفي ذلك ثلاثة أقوال الاول
انها مضمونه مطلقا واليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد وإسحق والشافعي لهذا
الحديث ولما يأتي مما يقيد معناه والثاني للاخيرين ان العاريه أمانة لا يجب ضمانها الا اذا
شرط مستدين بمحدثه فوان وبأن الكلام عليه والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين انها
لا تضمن وان ضمنته لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المخل ولا على المستودع
غير المخل ضمان أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاء وصحاحه على شرحه وقوله
المخل يضم الميعقين معجبه قال في النهاية أي اذا لم يمتن في العاريه والوديعه فلا ضمان عليه من
الاغلاط وهي الخيانه وقيل المخل المستغل وأراد به القابض لانها القبض يكون مستغلا والاول
أولى وحسنه فلا تقوم به معجبه على انها لا تقوم بها لغيره ولو صرحه لان المراد ليس عليه نقل من
حيث هو مستعير لانها لا ترم الضمان لازمه وحديث الباب كثر ما يثبتون منه قوله على اليد
ما أخذت حتى تؤدبه على التضمن ولادله فيه مصرحاً فان اليد الامنة أيضا عليها ما أخذت
حتى تؤدبه ولذلك قلنا ورعا فيهم وليس دليل على تضمين العاريه الا قوله صلى الله عليه وآله
وسلم عاريه مضمونه في حديث صفوان قال وصرفه بها مضمونه يحتمل انها مضمونه موضعه وان المراد
من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقا ويحتمل انها صفة للتقيد وهو الاظهر لانها تأميس
ولانها كثيرة ثم ظاهره ان المراد عاريه قد ضمنتها لا لا ويحتمل ان لا يضمنه بحتمل انه غير
لازم بل كل واحد هو بصيغته الدليل بالحديث للقاتل انها تضمن وهو الاظهر بالتضمن اما يطلب
صاحبها أو يتبرع المستعير ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا امانة الى من اتفقنا ولا تخن من خالك رواه أبو داود والترمذي وحسنه
وصححه الحاكم واستكره أبو حاتم الرازي وأخرجه جماعة عن الحفاظ وهو شامل للعاريه
والوديعه ونحوهما وأنه يجب أداها لمانة كما قاله قوله تعالى ان الله يامركم أن تؤتوا الامانات
الى أهلها وقوله ولا تخن من خالك دليل على انه لا يجازى بالامانة من أساء وجه الجمهور على انه
مستحب لادله قوله تعالى وجراستهم فستعملها وان عاقبتهم فمعاقبا يجمل ما عاقبتهم على الجوان
وهذه هي المعرفة بمسئله الظفر وفيها أقوال للعلامة هذا القول الاول وهو الاشهر من أقوال
الشافعي وسواه كان من جنس ما أخذت عليه أو من غير جنسه والثاني يجوز اذا كان من جنس
ما أخذت عليه لامن غيره لظاهر قوله بمثل ما عاقبتهم وقوله مثلها وهو رأى الحنفية والثالث
لا يجوز ذلك لان الحكم الحاكم لظاهر النبي في الحديث وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم منكم الباطل
وأجيب عنه بأنه ليس أكلا بالباطل والحديث يجعل فيه النهي على التنزيه الرابع لأن حزمه
يجب عليه ما يأخذ به قدر حقه سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويذهب ويستوفى حقه فان
فضل على ما هو له ردّه أو لو رتبته وان نقص بقى فذم من عند الله الحق فان لم يفصل ذلك فهو
عاص لله عز وجل الا ان يحله ويرتبه فهو مأجور فان كان الحق الذي له لا ينفعه عليه ونظر في شيء

(١) هذا قوله عنه الشافعي
وقد قيل غير مرة بأنه
يرامقوا واجباً منه

من المأمن عنده الحق أخضعه فان طولب أن يكره أن استخلف حلف وهم ما سؤرو في ذلك حال
وهذا قول (١) الشافعي وأبي سليمان وأصحابهم ما وكلف عندنا كل من نظر لطلبه بحال فقرر
عليه أخذوا نصف المظالم منه واستبدلوا بينه وبين قوله تعالى وإن اتصر بعد ظله فأولئك
ما عليهم من سبيل وبقوله والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وبقوله والحرمان قصاص
وبقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد ثبت في دلالة الآيات على
الوجوب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لهند أمي صفيان خذي ما يكفينك وولديك ما لم يعرف
لما ذكرته أن أبا صفيان دخل شحيم وأنه لا يعطى ما يكفى حتى يرى قول على من جناح أن أخذ
من ماله شيئاً وخديت البضاري أن تزلتم يقوم فأمر والكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا كأن لم يفعلوا
فغذوا منهم حتى الضيف واستدلوا بكونه إذا لم يفعل يكون عاصياً بقوله تعالى وقما نوا على البر
والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان قال غفر عتلك ما ظلم فيه هو وأسلم وأدى قلم بره
عن ذي الظالم ويرد إلى المظالم حقه فهو أحد الظالمين ولم يكن على البر والتقوى بل أمان على الإثم
والعدوان وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى منكراً فليغيره بيده إن استطاع
فمن قدر على قطع الظلم وكفه وأصله كل ذي حق حقه فلا يقل فقد قدر على انكار المنكر ولم يفعل
فقد عصي الله ورسوله ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال هو من رواية طلق بن خنم عن شريك
وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف قال وثق صحب فلا يحق فيه لأنه ليس بتصديق المرء من حقه
خيانة بل هو حق واجب وانكار منكروا إنما انبثاثة أن يتقوا بالظلم والباطل من لاقى ذلك منه
قلت يؤيد هذا المذهب المحدث أنفساً حال ظالمياً ومظالموا فان الأمر ظاهر في الإيجاب ونصر
الظالم بآثاره عن الظلم وذلك بأخذ ما في يده من ظلماً (وعن يعلى بن أمية)
وكانت فيه بضم الميم وقع التوثيق لهذا القصبة المنة صامى من هو (قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتتكم رسل فاعطوهم ثلاثين درهما قلت يا رسول الله أعاره مضمونة
أو أعاره موداة قال بل عارية موداة وما جدوا أو دأوا والتساق وصحبه ابن حبان) المضمونة
التي تضمن أن تلفت بالقيمة والموداة التي يجب تأديتها مع شيء عنها فان تلفت لم تضمن بالقيمة
والحديث دليل لمن ذهب إلى أن تضمن العارية بالإتضمن وتقدم أنه أوضح الأقوال (وعن
صفوان بن أمية) قرئ من أشرف قرئ من هرب يوم الفتح فاستأمن له فعاد وحضر مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ والطائفة كلها أمم وحسن إسلامه (ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم استأمنه من دعوهم حينئذ فقال أنصبا بمحمد قال بل عارية مضمونة ولم يردوا
والتساق وصحبه الخا كبراً خرج له شاهدان عياناً ابن عباس) ولعله بل عارية موداة وفي
عبد البر وعروا بن خلفي داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين والسبعين في حديث هرسل
كانت غائبين لما كمن حديث جابر كانت ما مودعة وما يسطها وزاد جدوا التساق في رواية
ابن عباس فضاع بعضها فمر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضعها فقال يا أبا اليوم
يا رسول الله أريد في الإسلام وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وإن أصل الوصف التقيد
وأما ألا كفره دليل على ضمانها بالتضمن كما استدلناه لأنه محمول ويكون مجازاً كما قيل

«باب الغصب»

مصدر فضبه يضبه أخذه فلما كاتسبه كاتى القاموس (وعن جليل يزيد أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شرام من الأرض) أى من أخذ هو أحد أقطاب الصديقين (فلما
 طوقه الله يوم القيامة إلى سبع أرضين فكون كل أرض في تلك الحلة طوقاً في عنقه ويؤيده أن في
 يعاقب بالسبع إلى سبع أرضين فكون كل أرض في تلك الحلة طوقاً في عنقه ويؤيده أن في
 حديث ابن جرير خفف يوم القيامة إلى سبع أرضين. وقيل يكلف نقل ما ظلم منها يوم القيامة إلى
 الحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة ويؤيده حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضى بين الناس أخرجه الطبراني
 وابن حبان من حديث يعلى بن مرة عن ربيعة عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك
 أن يعمل زجاً إلى الحشر وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم القصب والطم وشدة
 عقوبته وما كان غصب الأرض والنهن الكثر وإن من ملك أرضاً ملك أسفله إلى تقوم الأرض
 ولهم من أراد أن يحفر تحتها بأول بئر أو نهن ملك ظاهر الأرض ملك باطنها جانيه من بحارة
 أو أغصان أو معدن وإنه أن ينزل بالمفرط مثامه إلى بئر بمن يحاوره وإن الأرض في السبع مائة
 المشرق بعضها من بعض لأنهم لو فقت لا سكنت في حق هذا الغصب بطون التي غصبها
 لا تفصلها عملتها وفيه دلالة أن الأرض تصير موصولة بالاشتراك عليها وهل نهن إذا تلفت
 بعد الغصب فيه خلاف فقبل لا تضمن لأنه انما تضمن ما أخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على
 الدنيا أخذت حتى تؤيده قالوا ولا يقاس بثبوت السد على التقل في المنقول لاختلافهما في
 التصرف وذهب الجمهور إلى أنه لا تضمن بالغصب فيما على المنقول المتفق على أنه لا تضمن بعد
 النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول في ثبوت السد على غير المنقول بل الحق أن
 ثبوت السد استيلاء وإن لم ينقل يقال استولى المثل على البلد استولى زيد على أرض عمرو وقوله
 شبرا وكذا ما فوقه بالاول وما دونه داخل في التصريم وانما لم يذكره قد لا يقع إلا نادراً وقد وقع
 في بعض أقطابه عند البضارى شيئاً عموماً عن شرازم إلا أن الفقهاء يقولون أنه لا بد أن يكون
 المقصود به قيمة أو الموانع حيث بدأ كل الرجل صاعاً ثم أوجب على واحدة واحدة فلا يضمن
 فيما لم يجر من المال الحرام ولا يضمن وإن أتم كلاً من الخبز والقم على القصة لقصة من غير
 استيلاء على الجميع (وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) سلمة ابن (أ) حزنه زيد بنت جش
 (خادمها) قال المصنف لم يصح اسم الخادم (بقصة فيها طعام فضربت يدها فسكرت
 القصة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كوا ودفع القصة الضعفة للرسول وجعل المكورة
 روم الجارى والتروى وسمى الصارئة عائشة وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام
 بطعام وأنا ما موصيه) وانفقت مثل هذه القصة من عائشة في قصة أم سلمة فيما أخرجه
 النسائي عن أم سلمة أنها أتت بطعام في قصة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجابها بيمين
 عائشة فمزرة بكساومها فدهر فقلت به الضعفة الحديث وقد وقع مثلها لخصنة وان عائشة
 سكرت إلا أن موقع مثلها الضعفة مع عائشة والحديث دليل على أن من استلم على غيره شيئاً كان
 مضموماً لغيره وهو متفق عليه في المثل من المبوب وغيرها وأما في القصة فثلاثة أقوال الأول

(١) ولا ينافيه كون كسرة
 القصة عائشة كإرواه
 الرمزي لا احتمال أن
 عائشة كتبت عند زيد
 له على حسن ظن

الشاقي والكافر من ام يصحبه المثل حيوانا كان وغيره لا تجزئ القيمة الا عند علمه والثاني
 المثل والمثمة قال اما ما يكال او وزن فله وما عد ذلك من العروض والحيوانات القائمة
 واستدل الشاقي ومن معه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما باع طعام بطعام وبعاء وقع في رواية
 ابن ابي حاتم كسر شبه انهوه وعلمه انه في رواية الدارقطني فصار قضية امس النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أي حكاها على الكل من وقع لمثل ذلك فاندفع قول من قال انها قضية عين
 لا عموم فيها لو كانت كذلك لكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وانما باه كافي في الدليل
 على ان ذلك منه للطعام واضع في التشريع العام لانه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للانما
 الطعام فهو هدمه صلى الله عليه وآله وسلم فان عدم المثل فالمضون له مجتبرين ان يهله حتى يجد
 المثل وبين ان يأخذ القيمة واستدل في العروض على ان وجوب القيمة بانه صلى الله عليه وآله وسلم
 وقضى على من اعتق شركه في عبدان يقوم عليه باقية لشره كما قالوا قضى عليه بالقيمة
 وأجيب بان للعق اصبه من عبد منه وبين آخر لم يستل شيئا ولا غضب شيئا ولا تعدى أصلا بل
 اعتق حسنة التي اباح الله لغيره ثم ان المستل بزعم المستدل ههنا هو النقص من العبد
 وما نظر تقصير لشخص بعد فكيف التقدير اقرب وأبعد من الشعار على ان التوقيع لغة يشمل
 التقدير بالمثل أو بالقيمة وأخلص اصطلاحا بالقيمة وكلام الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح
 الحادث واستدل بما ساءه صلى الله عليه وآله وسلم كسار القصة في بيت التي كسرت للشفعة
 القائلين بان العين المقصودة اذا زال يشعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها تصير ملكا للغاصب قال
 ابن عمر انه ليس في تعليم التلمة لكل أموال الناس كثر من هذا فيقال اسكن فاسكن اذا أردت أخذ
 قمح شيم أو غيره أو كل غنمه واستحل ثيابها غنصها وقطعها ثيابا على رغبه واذبح غنمه واطبخها
 وشذا الحنطة والطحنها وكل ذلك حلالا طيبا وليس عليك الاقيمة ما أخذت وهذا خلاف
 القرآن في نبيه تعالى ان يؤكل أموال الناس بالباطل وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان أموالكم عليكم عليكم حرام واجتنب الخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيها
 واحصوا بغير الشاة المروفي وهوان امره اذ عنده صلى الله عليه وآله وسلم الى طعام فأخبرته
 انها أرادت اشباعه فلم يجدها فأرسلت الى جارية لها ان ابعت لي الشاة التي لزوجك فبعت بها
 اليها ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة ان تطعم للاسارى قالوا فهذا يدل ان حق
 صاحب الشاة قد مضى عنها انشويت وأجيب بان الخبر لا يصح وان صح فهو حجة عليهم لانه
 خلاف قولهم ان فيه انه ليس ذلك القيم في ذلك التي أخذتها بغير ان مالها وهم يقولون انه
 لغاصب وقد صدق بها صلى الله عليه وآله وسلم بغير ان فيها الا سارى قد بحث السيد
 رحمه الله فيه في منحة الفئدة (وعن رافع بن خديج) قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من زرع في أرض قوم بغير انهم قدامس لمن الزرع شيء وله تفقته روماء جدوا الاربعة
 الا انما في وحسن الترمذي ويقال ان البصري ضعفه هذا القول عن البصري ذكره الخطاي
 وعلقه الترمذي فقتل عن البصري تحسبه الا انه قال أبو زرعة وغيره لم يسمع عطاء بن ابي رباح
 من رافع بن خديج وقد اختلف فيه الحفاظا اختلافا كثيرا وله شواهد تقويه وهو دليل على ان
 غاصب الارض اذا زرع الارض لا يملك الزرع وانه ملكها وله ما غرم على الزرع من التسقية

فالبذر وهذا مذهب أحد بن حنبل وامحق ومالك وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن
 إبراهيم والمذهب أو محمد بن حزم وبذلك حديث ليس لعرق ظالم حق ساقى إذا المراد به من
 غرس أو زرع أو بئى أو حفر فى أرض غيره بغير حق ولا شبهة وذهب الأكثرون الأمة إلى أن
 الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث الزرع للزراع وإن كان
 غاصبا إلا أنه لم يضره أحد قال فى المأرق قد بحث عنه فلأجده والشارح فله وبس فخرجه
 واستدلوا بحديث ليس لعرق ظالم حق وبئى وهو لا حمل القول الأول أظهر فى الاستدلال
 (وعن عروة بن الزبير قال قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن
 رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى أرض غرس أحدهما فىم اختلا
 والأرض فلا تفرقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأرض لصاحبها وأمر صاحب
 الفضل أن يرضى ففعله وقال ليس لعرق ظالم (بالإضافة والتوصيف وأكره للطائى الأضافه) حتى
 روى أبو داود وأسناده حسن وآخره عند أصحاب السلف من رواية عرو عن سعيد بن زيد
 واختلف فى وصلة وإرساله وفى تعيين صحابه فروا أبو داود من طريق عن عروة وملاون
 طريق آخر متصل من رواية محمد بن اسحق وقال فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأكره لى أنه أو سعيد وفى الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعن مرة
 عند أبي داود والبيهقي وعن عباد بن عبد الله بن عمرو عند الطبراني واختلفوا فى تفسير عرق ظالم
 فقيل هو أن يغرس الرجل فى أرض غيره فيستحقها بذلك وقال مالك لا يأخذ واحترق وغرس
 بغير حق وقال أربعة العرق الظالم يكون ظاهر أو يكون باطنا فالظاهر ما احتقر الرجل من
 الآبار واستقرحه من المعادن والظاهر ما أدها أو غرسه وقيل الظالم من زرع أو حفر
 أرض غيره بغير حق ولا شبهة وكل ما ذكر من التفاسير متقارب ودليل على أن الزرع فى أرض
 غيره ظالم ولا حق بل يغير بين إخراج ما غرسه أو أخذت فحقه عليه جميعا بين الحديثين من غير
 تفرقة بين زرع ونصب والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل على خلاف ظاهره
 وكيف يقول الشارع ليس لعرق ظالم حق وبئى عليه ظلم لا يفتى عنه الحق وقول بل الحق له
 (وعن أبي بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى خطبة يوم الصرعى
 أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كريمة يومكم هذا فى شهر كرم هذا فى بلد كرم هذا متفق عليه)
 ومادل عليه واضح وإجماع ولودأ به المصنف فى أبواب الغصب لكان أليق أساسه وأحسن
 اقتضاها (١)

(باب الشفعة)

بعض الشئ المحببة وسكون الفناء وفى اشتقاقها ثلاثة أقوال قيل من الشفع وهو الزوج وقيل
 من الزادة وقيل من الإعانة وهى شرعا انتقال حصة إلى حصة بسبب شرعى كانت انتقلت إلى
 أجنبى عنل العوض المسمى وقال أكثر الفقهاء إنها أريدت على خلاف القياس لأنها تؤخذ كرها
 ولأن الآية لا تدفع عن واحد بضر آخر وقيل خالفت هذا القياس وافقت قياسات آخر يدفع
 فيها ضرر الغير بضر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كسبح الحاكم عن المتبردوا المتقاسم وضوحه (عن
 جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة فى كل مال

(١) وقد اتفق به ابن كثير فى كتابه
 الأرشاد فله أول حديث
 فى باب الغصب وقال أنه
 حديث بطريق متواترة
 على حسن ثان

يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت) بضم الصاد المهملة وتشديد الراء اختصاراً عنه (الطريق)
 أي مصادرها وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه واللفظ الجاري وفي رواية مسلم) أي من حديث
 جابر (الشفعة في كل شرك) أي مشترك (في أرض أو ربيع) بفتح الراء وسكون
 الموحدة قاله أبو بطلق على الأرض (أو حائطاً لا يبيع) وفي لفظ لا يبيع (أن يبيع) الخلف لادلالة
 السياق عليه (حتى يعرض) (١) على شريكه (٢) وفي رواية الطحاوي) أي من حديث جابر
 (قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شيء وربها ثقات) اللفاظ في هذا الحديث
 قد توافقت على ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين وهذا مجمع عليه إذا كان
 مما يقسم وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف فذهب إلى صحة الشفعة في كل شيء أبو
 حنيفة وأصحابه وبذلك حديث الطحاوي ومثله عن ابن عباس عند الترمذي فروعا للشفعة
 في كل شيء وإن قيل إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد له فقه على أن
 نرسل العاصي إذا صحته إليه الرواية بوجه وذهب الأكثر إلى عدم ثبوتها في المقول مستدلين
 بقوة فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فانه دال على أنها لا تكون إلا في العقار
 ويلحق به الدار لقوله في حديث مسلم وأوربع قالوا ولان الضر في المقول نادر وأوجب بان ذكر
 حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه ولأنه آخر ج الزمان من حديث جابر واليهي من حديث
 ابن حرة بلفظ الحصر في ما الأول لا شفعة إلا في ربيع أو حائط ولفظ الثاني لا شفعة إلا في داراً أو
 عقار الآية قال البيهقي بعد مساقاة الاستدعاء وجاب بانها لو ثبتت لكاتب مذهبهم ولا
 تقوم منطوق في كل شيء ومنهم من امتنع من المقول التباين فقال يصح فيه الشفعة ومنهم من
 يستثنى الحيوان فقالوا يصح فيه الشفعة وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يبيع للشريك يبيع
 حصته حتى يعرض على شريكه وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه ومن جعله على الكراهة فهو
 جلي على خلاف أصل النبي بلا دليل واختلاف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن آذنه شريكه ثم
 باعه من غيره فقبل لذلك ولا يمنع صحته تقديم آذانه وهذا قول الأكثر وقال الثوري والحكم
 وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الأوفق بلفظ الحديث
 وهو الذي اختاره السيد رحمه الله في حاشيته من النهار وفي قوله إن يبيع ما يشعر بانها إنما تثبت
 فيما كان يبيع وهذا مجمع عليه وفي غيره خلاف وقوله في كل شيء يشمل الشفعة في الإجارة
 فألحق ثبوت الشفعة فيها لشعور الدليل لها ولو لم يوجد عليه الشفعة فيها وظهر قوله في كل شرك أي
 مشترك ثبتها الذي على المسلم إذا كان شريكاً في المثلث وفيه خلاف ولا يظهر ثبوتها الذي في غير
 جزيرة العرب لأنهم يهودون عن الباقية (٣) (وعن ابن مالك رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم جاز الدار حتى بالدار رواه النسائي وصححه ابن حبان وله عليه) وهي أنه
 شرعيه أئمة من الحنفية قلادة عن أنس وأخرون أخرجه من الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو
 محفوظ وقيل هما صحيحان جيدان (٣) وهذا وإن كان فيه عليه (٤) (وعن ابن رافع قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم جاز الدار حتى يبيع به) بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب (أخرجه
 الضاري وفيه قصة) وهي أنه قال أروافع للمسورين مخزومة ألتأمر هذا بشي إلى سعد أن يثري
 من القرب حتى الذين في داره فقال له سعد والله لا أزيد على أربعمائة دينار ما مقطعة وما منجبة

(١) وآخر جبه ابن حزم بلفظ
 قذايع ولم يؤذنه فهو حتى
 قال ابن حزم وأما جعله على
 الله عليه وآله وسلم بعد البيع
 التي لا يبيع حتى فقط فلاح
 أن الحق في الأخذ والترك
 بعد البيع إلى الشفع إذا
 لم يؤذن قبل البيع فإن
 أبطله بطل وإن أجاز لم يثبت
 جاز والله التوفيق له شرح
 المحلى أم مع على حسن خان
 (٢) قوله فإخذ أو يدع فإن
 أي فشر بك أي حتى
 يؤذنه واهم أم منه
 (٣) قاله ابن القضاة وهو
 الأولى أم منه

(١) أخرجه ابن سعد عن

قادة عن عمرو بن شعيب

اه

(٢) الاله قديقال الاشتراك

بينهما واقع في الطريق

وهو كلف في الخلطة تأمل

اه منه

فقال أبو رافع: سبحان الله لقد علمتهم من خمسة نقدا فلو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجبار حق يصعب ما بينك والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يميم الشفعة بالجوار وقد اختلف العلماء في ثبوت الشفعة بالجوار فذهب إلى ثبوتها الخنفاء آخرون بهذه الأحاديث وانسحبوا بحديث الشري بن سعيد قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا شفعة فيها قسم ولا شريك الجوار قال الجبار حق يصعب (١) وحديث جابر الآتي وذهب علي وعمر وعثمان والشافعي وأحمد وأصحب وغيرهم إلى أنه لا شفعة بالجوار قالوا والمراد بالجبار في الأحاديث الشريك قالوا ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبي رافع فإنه سمي الخلط جارا واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان أعرق بالمراد والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارا غير صحيح فإن كل شيء قارب شيئا فهو جابر واجيب بأن أبا رافع كان غير شريك لسعد بل جارا له لأنه كان عيال بمعين في دار سعد لأنه كان عيال شخصاً شاعراً من منزل سعد (٢) واستدلوا أيضاً بما علق من أحاديث الشفعة للشريك وقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل التسمية أو أجيب عنها بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للبار لا يمتنع ولا يشهدوم ومفهوم الحصر في قوله إنما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث إنما هو فيما قبل الشفعة للجميع بين المتقربين والشريك فدل عليه أن الشفعة تبطل الشفعة وهو صريح في أنها ما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فأحاديث إثبات الشفعة للخلط لا تبطل ثبوتها للبار بعد قيام الآلة عليها التي منها ما اشهر منها قوله (٣) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجبار حق شفعة جاره ينتظر جاره وإن كان غائباً إذا كان طرقت بهما واحد أو اياه اجسداً أو أربعة ورجاله ثقلن أحسن المصنف يثبت وجوبه وعدم إعلاؤه وإلزامهم قد تكلموا في هذه الرواية بأنه انفراد بزيادة قوله إذا كان طرقت بهما واحد أو اياه المالك بن أبي سليمان العزري نقل عبد الملك ثقة مأمون لا يضر أفرادهم كما علم في الأصول وعلوم الحديث والحديث من أدلة شفعة الجبار إلا أنه قد بقوله إذا كان طرقت بهما واحداً وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء فإنما يثبت الشفعة للبار إذا اشتركت في الطريق كالم في الشرح ولا يبعد اعتباره أماناً حيث لا دليل للخصم فيه في حديث جابر هذا ومفهوم الشرط إنما إذا كان مختلفاً فلا شفعة وأماناً حيث التعليل فلا ندرسة الشفعة المناسبة رفع الضرر والضرر يجب الأغلب اتعيا يكون مع شفعة الاختلاط وشبكة الانتفاع وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق وسند الضرر مع عدم ذلك وحديث جابر للخصم بالشرط لا يجعل التأويل المذكور ولا لانه إذا كان المراد بالجبار الشريك فلا قاعدة لاشتراط كون الطريق واحداً قلت ولا يعني أنه قد آل الكلام إلى الخلط لأنه مع اتحاد الطريق تكون التفعة للخلطة فيها وهذا هو الحق في رد السيد في منعة الفقهاء حاشية ضوء الباري قال ابن القيم رحمه الله وهو أعدل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وحديث جابر هذا صريح فيه لأنه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ونفاها عنه في حديثه الآخر مع اختلافهما حيث قال فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث جابر هذا هو عينه منطوق حديثه المتقدم فأحدهما يصدق الآخر ويوافق ولا يارضيه وينقضه وجابر روى

(١) ورواه ابن كثير في
الارشاد ونسبه الى ابن
ماجه كما هنا يذ كر اخرج
البراهة ولا يذانه وقال انه
ضعيف لا من حديث
محمد بن الحرث البصري
عن محمد بن عبد الرحمن عن
أبيه عن ابن عمرو ثلاثهم
ضعفاء اه على حسن خان
(٢) قال ابن مزم في مرآة
الاجماع كل أبواب الفقه
فيها أصل من الكتاب
والسنة حاشا القراض فما
وجدناه أصلاً البتة لكنه
اجماع صحيح ويقطع به
كل من عصره صلى الله عليه
وآله وسلم وعليه ما أخره
اه على حسن خان
(٣) لان قصده مجاهد
منهم نصر وقيل نصير بن
القاسم قال البخاري حديث
هذا موضوع وصحبه منهم
المقارضة بالمقارضة بالقصة
والولو اه زركشي رحمه
الله
(٤) أو قيل بن المشتري ان
قبعة مثل النصف من العولا
يصدق القطن اه منه
(٥) كذا قالوا لا أدري ما
دليله وقد عرفت انها فرع
من الاجارة والابارة فتجوز
من مسلم لكافر وبالعكس
اه على حسن خان
(٦) أعاد أس المادري على
العامل اه منه

الناظرين فتوافقت السنن واختلفت بمقدار صحته انتهى معناه وقوله ينتظره ادا ل على انها
لا تسقط شفعة الغائب وان تراخي وأنه لا يجب عليه السرجين بلغة الشرع اهلها وما الحديث
(٦) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة لكل عقار ورواه ابن ماجه والزار
(١) كوزادوا لشفعة لغائب واستاد ضعيف قاله لا تقوم به حجة ما سترعه ولنفذ من روايتهما
لا شفعة لغائب ولا لغيره والشفعة لكل العقار وضعفه الزار وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو
زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت وفي معناه ما حدث كله الا أصلها ما اختلف الفقهاء في
ذلك فخذ الشافعية والحنابلة انهما على الفور ولهم تقادير في زمن الفور لا دليل على شي منها ولا
ثلاثة اذ كان وجه شرعيته يدفع الضرر فانه يناسب الفورية لانه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر
الشفيع ويبالغ في ضرر المشتري ببقاء شريكه مع لقا الا لانه لا يمكن هذا القدر في اثبات حكم
والاصل عدم اشتراط الفور وانما يحتاج الى الحيل وللدليل وقد عدا البيهقي بابا في السنن
الكبرى لا لفاظ منكرة يذ كرها بعض الفقهاء موعظة منها الشفعة لكل عقار ولا شفعة لنفسه ولا
لغائب ولا شفعة لارث ولا فورن والصبي على شفيعته حتى يدرك ولا شفعة لغيره ولا لغيره ولا
ولا للنصراني شفعة

• (باب القراض) (٢) •

بمعنى القاف وهو معاملة العامل نصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الحجاز وتسمى
مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في الغائب بالسفر ومن الضرب
في المال وهو التصرف (١) وعن صهيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث فحين البركة
البيع الى أجل والمقارضة وخط البراءة شعر لبيت لا للبيع ورواه ابن ماجه باسناد ضعيف (٢)
وانما كانت البركة في الثلاث لما في البيع الى أجل من المساحة والمساهلة والاعانة القرض في
التأجيل وفي المقارضة لما في ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض وخط البراءة شعر لبيت لا للبيع
لانه قد يكون فيه غرر وغش (٣) (٤) وعن حكيم بن حزام انه كان بشرط على الرجل اذا أعطاه
مالا مقارضة ان لا يجعل ماله في كدورطة ولا تحمله في بحر ولا تنزله في بطن مسبل فان فعلت
شيئاً من ذلك فقد ضعت ماله الى ذواته ورجاله ثقات وقال مالك في الموطاع ان العلاء من عبد
الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن جده انه عمل في مال لعثمان على ان الربح بينهما وهو موقوف (صحيح)
لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وانه مما كان في الحامية فاقروا الاسلام وهو فرع من الاجارة
الا انه على نفسه عن جهالة الاجر وكانت الرخصة في ذلك موضع الرضى بالناس وله ان يكن وشروط
فان كانها العقد بالايجاب وما في حكمه والقبول وما في حكمه وهو الاستئصال بين جازي التصرف
الامن مسلم لكافر (٥) على ما قل قد عدا الجمهور ولا احكام جمع عليها ما ان الجاهل لا يتفق عليها
ومنها انه لا ضمان على العامل فيما تقص من رأس المال اذ لم يتعدوا اختلافه وان كان ديناً (٦) فالجمهور
على منعه لتجوز اعصار العامل بالدين فيكون تأخير عنه لاجل الربح فيكون من الربا المنهي عنه
وقيل لان ما في القصة لا يتجوز عن الضمانة وبصير ما يتجوز لان ما في القصة ليس بمحاضر حقيقة فلم
يعين كونه مال المضاربة ومن شرط المضاربة ان تكون على مال من صاحب المال وانفقوا أيضاً

(١) لئلا يعرف أن القراض على تعيين الربح للعامل فأى مائع من أجل (١١) زيادة لم يخص بها له منه

(٢) اختلف في تفسير المساقاة

والمزارعة والخيار في وجه
لشافعية أن المزارعة
والخيار يتبعين واحد وأشار
إلى ذلك البخاري والإجماع
الأثر أنهما مختلفا المعنى
فالمزارعة العمل في الأرض
بعض ما يخرج منها والبذر
من المالك والخيار كذلك
الآن البذر من العامل
والمساقاة ما كان في القطن
وجمع الشجر القطن شأنه
أن يترك يجرى بماله ويجعل
للعامل من الثمرة وبه قال
الجمهور اه بدقنام

(٣) وقال أهل القاهره يجوز
في عقد تجارة واستدلووا بهذا
الحديث وتاوله الجمهور
بما مضى اه بد
(٤) بأن لو طيفقة عامل المساقاة
وهو أن عليه جميع ما يحتاج
إليه في اصلاح الثمر واستزادته
عما يتكرر كل سنة كالسقي
وتقسيم الاثمار واصلح
منابت الشجر وتلقصه
وتخصيب التيس والتضامن
عنه ومقتل الثمر وجنانه
وتحذو ذلك وأما بقصد به
حفظ الاصل ولا يتكرر
كل سنة كبناء الخيطان
وحفر الانهار فعمل المالك
واقطع اه بد

(٥) بأب عتاه الجمهور ان قوله
أفركم ما أفركم الله مصرح
في أنهم ليسوا بعيده اه بد

على أنهما اشتراط أحدهما من الربح لنفسه شارطا معنائه لا يجوز (١) ويلحق ودل حديث
حكم على أنه يجوز ذلك المالك أن يجبر العامل عما شاء فإن خالف ضمن إذا تلف المالك وان سلم المالك
فالمضاربة باقية إذا كان يرجع إلى الحفظ وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع إلى الحفظ بل كان يرجع
إلى التجارة وذلك لأن بينهما أن يشتري وتباعنا ولا يبيع من فلان فإنه يصير فضله إذا خالف
فإن أجاز المالك فذلك البيع وإن لم يجز لم ينفذ

«(باب المساقاة (٢) والاجارة)»

«عن ابن عمر رضي الله عنهما عن الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج
منها من غرأ وزرع متفق عليه وفي رواية لهما فسألوا ما يترجم بها على أن يكفوا عنها ولهم
نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفركم بها على ذلك ما شئتم ففرضوا ما جازى
أجلاهم عمر وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع إلىهم وخيبر فخل خيبر وأرضها
على أن يعقلوها من أموالهم ولهم ثمرها (الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة وهو قول
على إمامي بكر وعمر وأحد ابن خزيمة وصار فقهنا ١٤ محدثين وأنهم ما يجوز أن يجتمعوا فيجوز كل
واحد منفرد والمسلمون في جميع الأصناف والأصناف مستمرة وعلى العمل بالمزارعة وفي قوله
ما شئتم دليل على صحة المساقاة والمزارعة وإن كانت المدة مجهولة وقال الجمهور لا يجوز المساقاة
والمزارعة إلا في مدعومة كالأجارة وتناولوا قوله ما شئتم على مدة العهد وأن المراد تمكن في
خيبر من الثمر ما شئتم ففرضوا ذلك إذا شئنا لعمري الله عليه وآله وسلم كان عازما على إخراج اليهود
من جزيرة العرب فوقفه فقرر وأما المساقاة فاعتقدوا معاوية أنها اجارة (٢) وقد اتفقوا على أنها
لا تجوز إلا بالنسيئ معلوم وقال ابن القيم في زاد المعاد في خصه خير دليل على جواز المساقاة والمزارعة
يجوز من الثمر من غرأ وزرع فإنه صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستقر على ذلك
إلى حين وفاته لم يسمع البتة واستقر على خلقه أنه الرشد بن عليه وليس هذا من باب المؤاخر في شيء
بل من باب المشاركة وهو نظير المضاربة سواء من أباح للمضاربة ثم ذلك فقد فرق بين مماثلين فإنه
صلى الله عليه وآله وسلم دفع إليهم الأرض على أن يعقلوها من أموالهم (٤) ولم يدفع إليهم البئر ولا
كان يصير إليهم البذر من المالك قطعاً فدل على أنه عليه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض
وأنه يجوز أن يكون من العامل وهذا كان هدي صلى الله عليه وآله وسلم وهدي لطلحة الراشد بن
من يصدموك أنهم يقولون فهو الموافق لقياس فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة والبذر
يجري مجرى سقي الماء ولهذا يثبت في الأرض فلا يرجع إلى صاحبه ولو كان بمنزلة رأس المال في
المضاربة لاشتراط عود ما صاحبه وهذا يستلزم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلق الله الراشد بن انتهى وقد أشرك كلامه إلى ما ذهب إليه
الحنفية في أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهي فاسدة وتناولوا هذا الحديث بأن خير فقت عنوة
فكان أهلها عبيد لعمري الله عليه وآله وسلم فأخذ منه فهو ومات كفه فهو وهو كلام مردود لا
يجوز الاعتقاد عليه (٥) (وعن حنظلة بن قيس) هو الزرق الأصفر من ثمرات أهل المدينة
(ظل سائت رافع بن عديج عن كذا الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس به إنما كان للناس

(١) اسم رجلين من الصحابة

هـ

(٢) أي العمل في الأرض

بعض ما يخرج منها كما تقدم

هـ منه

(٣) أي تاجر الأرض بالذهب

والفضة هـ

(٤) قال ابو محمد بن حزم في

الهي قد صرح الله صلى الله عليه

وآله وسلم عامل أهل خير أن

يزرعوا الأرض على نصف

ما يخرج منها فكان له صلى

الله عليه وآله وسلم التامع

لما سبقه من النبي وهذا عنه

في غاية الصحة واستقر ذلك في

عصر أبي بكر وعمر رضي

الله عنهم حتى أجلاهم منها

هـ على حسن خان

(٥) كما في مسلم بلغ ابن عمر في

آثر خلافة معاوية أن رافع

ابن خديج الحديث الخ هـ

منه

(٦) أخرجه أبو داود والنسائي

وابن ماجه عن عروة بن

الزبير قال قال يزيد الجوزي

رواية تضع قوله لا تكونوا

الزرايع قال صاحب التفسير

وهو حديث حسن لم يركب في

(٧) والحق أنه لا وجه لابي

النفقة والكسوة قال تعالى

في ذلك المعروف وهو ما يعرفه

الناس في النفقة والكسوة

في كل جهة وكل على قدر حاله

من غنى وغيره هـ على

حسن خان

يؤاخذون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المديونات (بذل بمجة مكسوة ثم مشاة
تختة ثم الدونون ثم الق ثم مشاقوقية هي مسائل الميسوقيل ما ثبت حول السواق) وأقبال
الجدول) بفتح الهمزة متفاد فوحدة أوائل الجدول ورؤسها والجدول النهر الصغير (وأشيا من
الزروع فبذلك هذا وسلم هذا وسلم هذا وسلم هذا وسلم للناس كرا الأرض فلا تزرعوه فاما
شيء معلوم مضمون خلاص به رواه مسلم وفيه بيان لما أجل في المتفق عليه من الخلاف التي عن كراه
الأرض) الحديث دليل على صحة كرا الأرض باجرة معلومة من الذهب والفضة ويقاس عليها
غيرهما من مائر الأشياء المتقومة ويجوز ما يخرج منها ثلث أو ربع لما دل عليه الحديث
الأول وحديث ابن عمر قال قد علمت أن الأرض كانت تترك على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم على الأرض ما شئ من التين لا تدرى كم هو أخرجهم مسلم وأخرج أيضا ابن عمر
كان يعلو أرضه بالثلث والربع ثم تركه وأبقى ما يعارضه وقوله على الأربعة جمع وربع وهو
الغالب الصغرة ومعناه هو وحديث الباب أنهم كانوا يدفعون الأرض التي من زرعها يسد من
عنده على أن يكون لساكن الأرض ما ثبت على مسائل الميسوقيل الجدول وهذه القطعة
والدال على العمل فهو أص ذلك لما فيمن الغرر فربما حلت ذادون ذلك (وعن ثابت (١) بن الخطاب
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة (٢) وأما بالمؤخر (٣) رواه مسلم أيضا
وأخرج مسلم أيضا أن عبد الله بن عمر كان يكرى أرضه حتى يلقه أن رافع بن خديج الأنصاري كان
يبنى عن كرا المزارع فقلقه عبد الله فقال ابن خديج ماذا تحدثت عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في كرا الأرض فقال رافع لعبد الله سمعت عبي وكاشاها بديرا يحدث أن أهل الدار أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كرا الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم في عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الأرض تتركى ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله أحدث في
ذلك شيئا لم يكن قولا كرا الأرض وفي النبي عن المزارعة الحديث ثمانية (٤) وقد جمع بينهما بين
الاحديث الذي على جوازها وجود أحسنها أن النبي كان في أول الأمر ملجأة الناس وكون
المهاجر يزرعهم أرض فامر الأنصار بالكرم للمواصلة وبذلك ما أخرجه مسلم من حديث
باب قال كان لرجال من الأنصار أرض فزرعها أولئك الخاء فأن قال فليسكنها وهذا كما هو عين
عليه ما أنه وسلم من كات له أرض فلزرعها أولئك الخاء فأن قال فليسكنها وهذا كما هو عين
أخبارهم الأضمة لتصدقوا بذلك ثم بعد فوضع حال السجل زال الاحتياج فخرج لهم المزارعة
لتصرف المالك في ملكه بمائتين من أجرة أو غيره هادول على ذلك ما وقع من المزارعة في عهد
صلى الله عليه وآله وسلم وعهد الخلفاء من بعده ومن اليعيد فخلعتهم عن النبي وتركوا الشاعة رافع له
في هذه المذود كرفي آخر خلافة معاوية (٥) قال الخطابي قد فعل المعنى ابن عباس وأنه ليس
المزاد تحريم المزارعة بغير ما تحريمه الأرض وإنما أريد بذلك أن يتأخروا أو يرفق بعضهم
بعض انتهى وعن زيد بن ثابت (٦) يفرق الله رافع أو الله أعيا الحديث منه أنما أمر جلان من
الأنصار قد اختلفوا فقال أن كان هذا شأنكم فلا تمكروا المزارع كأن زيدا يقول أن رافعا قطع
الحديث فروي النبي غير رواؤه فأخل بالمصود ولما الاعتدال عن جهالة الأجرة فقد صرح في
المزعة بالنفقة والكسوة مع الجهالة قدر (٧) ولأنه كالعلم بغيره لغير الغالب تقارب الحال الحاصل

وقد خذت بحجة الكمية اعنى النصف والثلاث ووجه النص فقطع التكلفات (وعن ابن عباس
رضي الله عنهم ما قال احبهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واُعطي الذي جهمه أبو بكر ولو كان
حراما لم يعطه رواه البزارى) وفى لفظ البزارى ولو علم كراهية لم يعطه وهذا من قول ابن عباس
كأنه يريد الدعى من زعمه انه لا يحل اعطاه الجهم ابنة وانه حرام وقد اختلف العلماء فى اجرة
الجهم فذهب الجمهور الى انه حلال واجتبهوا بهذا الحدوث والواو هو كسبه ذناه وليس يحرم
وجاؤا التمس على التنزيه ومنهم من ادعى التسخيره وانه كان حراما ثم ابيح وهو صحيح اذا عرفت التواريخ
وذهب احمد وآخرون الى انه يكره للحر الاحتراف بالجامة ويحرم عليه الاتخاذ على نفسه من
اجرة ويجوز له الاتفاق على الرق والدواب ويحتمل ما أخرجه مالك واحمد وصحاب السنن
برجال ثقات من حديث محبصة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الجهم فنهاه
فذكر له الحاجة فقال يا الله فواضن وأباحوه له بعد مطلقا وفيه جواز التداوى بانخراج الدم
وهو اجاع (وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كسب الجهم خبيث رواء مسلم) الخبيث ضد الطيب وهل يدل على بحره الظاهر انه لا يدل له فانه
قال تعالى ولا يهيموا الخبيث منه تتفقون فسمى رذال المال خبيثا ولم يحرمه واما حديث من
الصحت كسب الجهم فقد فسره هذا الحديث وانه يريد بالصحت (١) عدم الطيب وايد ذلك اعطاءه
صلى الله عليه وآله وسلم اجرة قال ابن العربي يجمع بينهما اعطاه صلى الله عليه وآله وسلم
اجرة ثمان على الجواز ما اذا كانت الاجرة على عمله او لم يحل الزجر اذا كانت على عمل يجوز
قات هذا بناء على ان ما يأتى من راء قال ابن الجوزى انما كرهه لان من الاشياء التى يجب للمسلم
على المسلم اعانتها عند الاستسراح فما كان يفتقر له أن يأخذ على ذلك اجرة (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى ثلاثة ما خصهم يوم
القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع امرأته ثم غدر ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم
يعطه اجره ورواه مسلم) فبه دلالة على شدة جرم من ذكر وانه تعالى يخصهم يوم القيامة بثلاثة من
ظلوله وقوله اعطى بي أى حلف باسمي وعاهد أو اعطى الامان باسمي أو عسكر عن من ديني وهو
يجمع على تخرجه من الغدر والتكث وكذا يسع الحرف يجمع على تخرجه وقوله استوفى منه أى استكمل منه
العمل ولم يعطه الاجرة فهو كمال الباطل مع تخرجه وكذا (وعن ابن عباس رضى الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان احق ما اخذتم عليه اجر انكأ الله أخرجه البزارى)
وقد عارضه ما أخرجه أبو داود ومن حديث عباد بن الصامت ولفظه علمت ناسا من أهل الصفة
الكتاب والقرآن فاهدوا الى رجل منهم قوما فقلت ليست لي بمل فاربي عليا في حيل الله فانيته
فقلت يا رسول الله رجل اهدى الى قوما من كنت اعلم الكتاب والقرآن فليست لي بمل فاربي
عليا في سبيل الله فقال ان كنت تحب ان تقاوم طواغيتنا فاقبلوا فاختلف العلماء فى العمل
بالحد يثنى فذهب الجمهور ومنهم ما لا والشافعى الى جواز اخذ الاجرة على تعامير آخره سواء
كان المأمور صغيرا أو كبيرا ولو عين تعليمه على المعلم ولا يجدت ابن عباس ويؤيد ما يأتى فى النكاح
من جعله صلى الله عليه وآله وسلم تعليم الرجل لامرأته القرآن مهرها قالوا وحديث عبادة
لا يعارض حديث ابن عباس ان حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة فى رواة متغيرة (٢)

(١) شبه بالصحت الذى هو
الحرام فاطلق عليه وقد يطلق
الصحت ايضا على ما خبيث
من المكاسب شيكون فى
معنى الخبيث اه بد

(٢) قال فى الترمذي صدوق
له او هام اه

(١) في التقرب الأسود
ان ثعلبة الكندي الشامي
مجهول وليس في الامهات
الاسودين ثعلبة سواء اه
(٢) القطيع كلمة الطائفة
من الغنم والجمع اه فاموس
(٣) بفتح الصاد واللام
فوحدة أي الهولة كافي النهاية
اه منه

(٤) وبعض العلماء المتأخرين
من علماء المدينة النبوية
وصلة جزم فيها بعض التآخير
على ثلاثة القرآن وذكر
أدلة على ذلك في نسخة على
مسند ما وردت فيها ما قاله
وقررنا خلافا لما قرره بالغة
واضحة اه أبو النصر على
حسن خان

(٥) فلهو عشرة احاديث
فهي هنا كبرضة فذكرها
الساجي قال ابراهيم الحري
شرقي كوفي تكلم فيمكن ان
صاحبها اه يريدانه
ليس صاحب حديث كما قال
فيه الخطيب كان عالما بالكتب
وافرا الادب اه ميزان
(٦) أو أوجه ابن عدي وظل
من نفسه من الحنفية الى
البتري فليس فيه اتقانيه
حديث أبي هريرة وثبت
استأجر اجير الخ اه
(٧) سواء كان الحق خاصا
كل طريق المنصوص أو عاما
كل رجوع المحتجب وغيرها
اه منه

زاد محتلف فغيروا استكر احد حديثه وفيه أيضا الاسودين ثعلبة (١) في مقال فلا يمارض
الحدوث الثابت قالوا ولو صح فانه مجهول على ان عادة كل من كتب على الاحسان والتعلم غير فاسد
لاخذ الاجرة فخره صلى الله عليه وآله وسلم من ابطال اجرة فوعدوه على اخذ الاجرة من اهل
المنفعة بخصوصهم كرهتونه فادعاهم باسم فقرا كانوا يشوب به دقة الناس فاخذ المال منهم
مكره وذهب الحنفية وغيرهم الى تحريم اخذ الاجرة على تعليم القرآن مستدلين بحديث عبادة
وفيه ما عرفت فرياستهم امتنعت البخاري ذكر اخذ الاجرة على الرقعة في هذا الباب فخرج حديث
ابي سعيد في رقعة بعض الصحابة لبعض العرب انه لم يرقه حتى شرط عليه قطعا (٢) من غنم فقتل
عليه وقرأ الحمد لله رب العالمين فكانما شط من عقله فانطلق يمشي ومابه قلبه (٣) أي علمه فاوقاه
ما شرطه ولما ذكرنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اصبتم اقتبسوا واضروا الى
معكم مهادن ذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب وان لم تكن من الاجرة على التعليم وانما
فيه دلالة على جواز اخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن تأييدا لجواز اخذ الاجرة على قراءة القرآن
ثعلبة (٤) وتفسيره ان فرق بين قراءة التعليم وقراءة الطلب (٥) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطوا الاجرة لبره من قبل ان يهف عرقه واد ابن ماجة وفي الباب
عن ابي هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكلها ضعفاء (٦) لان في حديث ابن عمر
شرقي بن قحطامي (٥) ومحمد بن زياد الرازي عنه وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي (٦) وعلمه عند
البيهقي وأعلمه ابره وهو في علمه قال البيهقي عقيبه اه باسنادوه هذا ضعيف مجر (٧) وعن أبي
سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من استأجر رجلا فافسده فاجرته
رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع واصله البيهقي من طريق أبي حنيفة (٨) وقال البيهقي كذا رواه
حنيفة وكذا في كتابي عن أبي هريرة وثبت من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود والحديث دليل على
نفي تجسية اجرة الاجير على علمه لئلا تكون مجهولة فتؤدي الى النصارى والنصارى

باب احياء الموات

فتح الميم والواو والخضفة الأرض التي لم تعم شئت العمارات لم تقطعها لم يعلم الحياة واحياءها
عمارتها واعلم ان الاحياء ورد عن الشارع مطلقا وما كان كذلك وجب الرجوع فيه الى العرف لانه
قد بين مطلقا الشارع كافي قبض المبيعات والحرق في السرعة مما يحكم به العرف والذي يحصل به
الاحياء في العرف أحد خمسة اسباب تبويض الارض وتبقيتها للزراعة ونباتها الحائطة على الارض
وحفر الخندق القبر الذي لا يطعم من نزه الا يطعم (١) عن عروة عن عائشة ترضى الله عنها ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمارا (بالفتح) بالنعول الماضي ووقع اعرف في رواية والجمع الاول
(ليست لاحد فهو واحق بها قال عروة وقضى به عرفي خلافة واد البخاري) وهو دليل على ان
الاحياء ان لم يكن قد ملكها مسلم او ذمي ونبت فيها حق القبر (٢) وظاهر الحديث انه لا يشترط
في ذلك ان الامام وهو قول الجمهور وروى عن أبي حنيفة انه لا بد من ائمة ودليل الجمهور وهذا الحديث
والقياس على ما لا يجر والنهر وما يدمر طير وسبوان فانهم اتفقوا على انه لا يشترط فيه ان
الامام او ما تقدم عليه بل غير معين فحملت فانه لا يجوز زاحيا وحده الا بان الامام عاين فيه ضرر

(١) قوله تعالى ثامنة في طولها والشفافا اء منه (٢) والمراد انه يحبس لئلا يلهو ٦٥ وألها وإذا استغنى عنه فهو على

أباحت له لا يصبر ملكا

لبيت المال وأتق بعض

بجمال الحكم أن يباع حبال

حبله بعض الخلق ومات

واستغنى عنمن بعده

من الخلق وهذا لا يجل

بالاجاع وبها خلقة

عصرنا على بطلان ذلك

فأرجع الفتن وأبطل البيع

في سنة ثمان ومائة وأتق

قاله السيد عبد الله بن

صاحب سبل السلام اه

على حسن خان

(٣) الشين المقترحة المجهة

والرابع مدها وقيل السنين

المهمل وكسر الزاء اه

(٤) فتح الرام الموحدة

بعد هذا المجهة اه

(٥) قوله هنابض الهام فتح

النون وتشد الباء يقال

بالهمز أيضا وصفي ضم

الجناس أفعه الله تعالى

وخشيته وان لا يمد له الى

ما لا يجل له وخشاها الرجل

محسده وبذا هو الصريفة

والفتنة ينضم وألها يصفي

أنخلها والحي والمرى يريد

صاحب الأبل والقطلة والغنم

القطلة والصريفة تصغير

الصريفة بكسر الصاد وهي

القصيص من الأبل والغنم

قبل من العشرين الى الثلاثين

والاربعةين وقيل الصريفة

من الأبل خاصة ما جاوز

النود الى الثلاثين والفتنة

بضم الفين ما يزيد الاربعةين

الى المائتين والشاة والغنم

وما تقدمه اربع على حدة وهو ما يزيد المائة الى اربعمائة وقوله لولا المال الذي

أجل عليه الخ أي الخيل التي أعدها لهم لأجل عليها في الجهاد من لا ركبته

قال مالك وكان عدتها اربعين ألفا اه زركشي

لمصلحة عامتها قال أو خيفة لا يجوز أحيائها بحال يجرى الاملاك لتعلق رسول المسلمين بها
أذى يجرى السيول قال بعضهم هو قولي فان تحول عنها جرى للماء جاز أحيائها بل ان الامام
لا يتقاع الخ وعدم تعين أهله وليس للامام الاذن مع ذلك الاصلحة عامة لاخر فيها ولا يجوز
الاذن لكاتب الاحكام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عارى الارض لله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
للمسلمين وقوله وقضى به عقيل هو مرسل لان عرو وقلى آخر خلافة عمر (وعن سعد بن زيد)
تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيا الرضاينة
فهو له رواء الثلاثة وحسنه الترمذي وقال يروى مرسل وهو كاذب واختلف في صحابه أي في
راويه ومن الصحابة (قيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمرو والراجح) من الاقوال الثلاثة
(الاول) وفيه ان رجلين اختلفا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس احدهما نخلا في
ارض الاخر فقتل لصاحب الارض بارضه وأمر صاحب النخل ان يخرج نخلهما قال فلقط
رايتهما وانها ضربا صوابا بالقوس وانها القتل عم (١) حتى اخرجت عنها وتقدم الكلام على
قوله وأنه ليس لعرق ظالم حق (وعن ابن عباس رضى الله عنه ان الصبي بفتح الصاد
المهمل وسكون العين المهملة فوحدة (ابن حنامة) بفتح الجيم ثلثة عشر سنة (أخبره أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حى الا لله ورسوله واده البخارى) الحى يقصر ويعلو القصر أكثر
وهو المكان المحي وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع الامام الرعى في أرض مخصوصة فيقتصر
(٢) رعيها ابل الصدقة مثلاً وكان في الحليمة اه اذ اراد الرئس أن يمنع الناس عن حمل يري
اختصاصه استعوى كلاما من مكان عال على حيث ينتهى صوتهم من كل جانب فلا يراعه
ويرى هو مع غيره فابطل الاسلام ذلك وأثبت الحى لله ورسوله قال الشافعي يحتل الحديث شئين
احدهما ليس لاحد ان يصح للمسلمين الاما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر معناه
الاعلى مثل ما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الاول ليس لاحد من الولاة بعد ان يصح
وعلى الثاني يقتصر الحى من قاطع مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة وقوى
هذا الثاني بما ذكره البخارى عن الزهري تعليقا ان عمر بن الخطاب (٣) والبرز (٤) وآخر ابن
أبي شيبة ساند صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (٣) والبرز (٤) وآخر ابن
ولادة ألقابهم في أنفسهم يحمون ولكن بشرط أن لا يضرب كفاة المسلمين واختص كل يصح الامام
لنفسه أو لأبى يصح للاه للمسلمين ولا يصح له الادليل في فعل الاختصاص أما قضية عمر فانه ادله
على الاختصاص ولقوله فيها أخرجه أبو عبيد بن أبي شيبة والبخارى والبيهقي عن اسلم ان عمر
ابن الخطاب استعمل مولاه يسي هنا (٥) على الحى فقال له يا بني اضمم جناحك عن المسلمين
واوق دعوة الظالم فان دعوة الظالم مجابة وأدخل ريب الصريفة والفتنة والوثوم ابن عوف وروى
ابن عثان فانهم انتم تلك ما شتمتم رجلا ان يخل وزرع وان ترب الصريفة والفتنة انتم تلك
ما شتمتم اباي بنيسه يقول يا أمير المؤمنين اختاروهم لان اباي قال كلا أسير على من الذهب
والورق واهم الله انهم ورن الى ظلمهم انما ابلادهم قالوا علفا في الحليمة واسلو عليه في الاسلام
والذى نفسى سده لولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله ما جئت على الناس في بلادهم انتم
فهذا صريح انه لا يصح الامام لنفسه (٦) (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار رواه أحمد وابن ماجه (وله) أي لا ين ماجه (من حديث
 أبي سعيد) وهو في الموطأ (سلا) وأخرجه ابن ماجه أيضاً والبيهقي من حديث عبادة بن
 الصامت وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى للزاذلي عن أبيه من صلاب بن بادن من ضار ضار الله
 ومن شاق ضاق الله عليه وأخرجه بها الدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد من نوحا
 وأخرجه عبد الله بن زاذلي وأحمد بن ابن عباس أيضاً وفيه زيادة للرجل أن يصح خشيت
 في حائط جابرو الطريق الميتا سبعة أذرع وقوله لا ضرر ولا ضرر ضد النفع يقال ضره يضره
 ضراراً وضراراً وضرته يضره ضراراً ومعناه لا يضر الرجل أخاه فيقتصه شيئاً من حقه والضرار
 فقال من الضر أي لا يجازيه بضرار ما يدخل الضر عليه فالضر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه
 قلت يعبده جواز الانتصار لمن ظلم ولكن انتصر بعد ظلمه الآية ومن أسيئت سيئت منكم لها وقيل
 الضر ما انتصر به صاحبك وتقتع به أنت والضرار أن تضر من غير أن تقتقع وقيل هما
 بمعنى وتكرارهما للتأكيد وقد دل الحديث على تحريم الضر لأنه إذا نفي ذاته دل على
 النهي عنه لأن النهي لطلب التحقق الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل الألف
 في المزمع وتحريم الضر معلوم عقلاً وشريعاً لا مدلل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تروى
 على المقتضى وذلك محل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ويحصل أن
 لا تسمى الحدود من القتل والضرر وشيوعه ضرراً من فاعله الفاعل لأنه إنما امتثل أمر الله بما أقامه
 الحد على العاصي فهو عقوبة من الله تعالى لأنه إنما زال ضرر من الفاعل ولهذا الألف في المفاعل لأقامة
 الحد بل يرد على ذلك (وعن سمرة بن جندب قال قال الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من أسأط أسأطاً على أرض فهي له رواه أبو داود وصححه ابن الجارود) وتقدم أن من أسأط أرضاً
 ليست لأحد فهي له وهذا الحديث من نوع ما أنواع المساقاة لا يمين تقيد الأرض بأنه لاحق
 فيها لأحد كما سبق (وعن عبد الله بن مقبل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حضر
 بئراً فله أن يعون ذراعاً عظمتا) يفتح العين المهملة وفتح الطاء فتكون في القاموس العطن بحركة
 وطن الأبل ومير كما حول الفوض (لما شئتم وما بين ماجه ما ستاد ضعيف) لأن فيه إجماعاً بين
 سلم وقد أخرج جملة الطبراني من حديث أشعث عن الحسن وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد حرم
 البئر (١) البئر خمسة عشر ذراعاً وما بين البئر العادي خمسون ذراعاً وأخرجه
 الدارقطني من طريق معبد بن المسيب عنه وأما ما لا ريب في قوله من أسأط فقهه وهو وفي مسنده
 محمد بن يوسف المقرئ شيخ شيخ الدارقطني وهو متهم بالوضع ورواه البيهقي من طريقين ووسن عن
 الزهري عن ابن المسيب من صلاب وزاد فيه وسن من البئر الأربع ثلثاً ذراعاً من أوضاعها كلها
 وأخرجه الحارثي عن أبي هريرة متوصلاً ومن صلاب والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف
 والحديث دليل على ثبوت الحرم للبئر والمراد بالحرم ما يمنع منه النهي والمقتضى لا ضراره وفي
 النهاية يعمى بالحرم لا يصرح منه صاحبه منه ولأنه يجرى على غيره التصرف فيه والحديث نص
 في حرم البئر وظاهر حديث عبد الله أن العلم في ذلك هو ما يحتاج إليه البئر لئلا تحصل المضرة
 عليها بقصر الأحياء منها ولقد اختلف الخلفاء في البئر ما العادي والجمع بين الحديثين أنه
 يتخير ما يحتاج إليه ما لا يحل السقي لما شئتم أو لأجل البئر وقد اختلفت العلل في ذلك فذهب

(١) يفتح الموحدة فوكسر
 فقال بعد ما شئتم وهو مائة
 هي التي ابتدأها أنت
 والمادية القديمة وفي النهاية
 البئر بزة البئر البئر
 التي حفر في الإسلام
 وليست بغلبة قديمة ٨٤
 أبو النصر على حسن خان

في الكلا في الارض المباحة والجبال التي لم يحجزها أحد فانه لا يمنع من أخذ كل ما أحدا لا
 ما جاء الامام كاسلف وأما النابت في الارض المملوكة والمجبرة فمختلف بين العلماء فعد
 بعضهم ان ذلك مباح أيضا وعموم الحديث دليل لهم وأما النار فاختلف في المراد بها فقبل أريد
 بها الحطب الذي يحتطب به الناس وقيل أريد به الاستصباح منها والاستضاء قبضتها وقيل
 الحجارة التي توري منها النار اذا كانت في حوات والاخر انه أريد النار حقيقة فان كانت من حطب
 مملوك فقبل حكمها حكم أصلها وقيل يحتمل انه باقى فيه الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم
 المباحة وتسامح الناس في ذلك وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وأنه يحرم منع الماء المجتمع من
 الأمطار في أرض مباحة وأنه ليس أحدا حق به لمن أحد الاقرب أرضه منها ولو كان اجتمع في
 أرض مملوكة فكذلك الا ان صاحب الارض المملوكة أحق به بسقيها وسقي ماشيته ويجب بذلها
 فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو بئر احضرها فانه لا يملك الماء بل حقه فيه يقتضيه
 في الانتفاع به على غيره ولغيره دخول أرضه كاسلف فان قيل فهل يجوز بيع العين والبئر نفسها
 قيل يجوز بيع البئر والعين لان النبي وأربعين بيع فضل الماء والبئر والصيون في قرارهم اقل انتهى
 عن بيعهما والمشتري لهما أحق بعمائهما بقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان لبئر وممنعه اليهودي
 بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وصلها للمسلمين فان قيل اذا كان الماء لا يملك فكيف تجبر
 اليهودي الشرقي باعها من عثمان قيل هذا كان في أول الاسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم المدينة وقيل تقرر الاحكام على اليهود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بأقاهم أول الامر
 على ما كانوا عليه وقررهم على ما كانت يديهم

• (باب الوقف) •

هو لغة الحبس يقال وقفت كذا أي حبسته وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع قوامه بقطع
 التصرف في رقبته على نصرف مباح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد
 صالح يدعو له ورواه مسلم) ذكره في باب الوقف لانه يفسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف وكان أول
 وقف في الاسلام وقف عمر الآتي حديثه كأخرجه ابن أبي شيبة انه قال المهاجرون أول حبس في
 الاسلام صدقة عمر قال الترمذي لانهم بن الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف
 الارضين وأشار الشافعي الى انهم خصائص الاسلام لا يعلم في الجاهلية وألفاه وقت وجبت
 وسلبت وأثبت فنه صرائح ألقاها وكان به تصدق واختلف في حرمة فقيل صريح وقيل
 غير صريح وقوله أعلم ينتفع به المراد النفع الاخرى فيخرج ما لا ينفع فيه كعلم الجوع من حيث
 أحكام السداد فوضدها الخاصة ويدخل فيه من ألف علما فاعلموا ونشره فاني من يرويه عنه فتنفع
 به أو كتب على انما ولو بالاجرة كل ذلك مع النية أو وقف كتابا لفظ الولد شامل للآتي والذكر
 بشرط صلاحه ليكون دعاء مجابا والحديث دل على انه يقطع أجر كل عمل بعد الموت الا هذه
 الثلاثة فانه يجري أجره بعد الموت ويجدد له ثوابها قال العلماء لان ذلك من كسبه وفيه دليل
 على ان دعاء الولد لا يبعث الموت بل يقه ما وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضا الدين وغيرهما

واعلم انه قد زيد على هذه الامور الثلاثة التي افاها حديث أبي هريرة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ
ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علم نشره وولغا ما لحركه أو مضطروره
أو مسجدا بناه أو مثالا بن السيل بناء أو غيرها أثيرا أو صدقة أخرجها من ماله في حبه وحياته
تلقه من بعد موته ووردت خصال أكثر بلغها عشر أو ثلثمائة الحافظ السيوطي فقال

اذ امان ابن آدم ليس يجزى عليه من فعال عشر
عليهم فيها ودعا فصل • وغرس الخيل والصدقات تجزى
ورائة • صحف بوريا ثغر • وحفر البئر أو اجراء نهر
ويت الغريب بناء ماوى • اليه أو بناه محل نصكر

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر أرضا بخيبر) في رواية للنسائي انه كان لعمر
ماتة رأس فاشترى بها مائة سهم من خيبر (فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستأمره
فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أرضا بخيبر لم أصب إلا قطعا أو أرضا عندي منه قال ان
شئت حبست أصلها وتصدق بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يساع أصلها ولا يورث ولا يوهب
فتصدق بها في الفقراء وفي القرى) أي ذوى قرى عمر (وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل
والضيف لا جناح على من وليها أن يأككل منها للمعروف ويعلم صدقنا فيه منقول مالا
متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية لآخرى تصدق بأصله لا يساع ولا يوهب ولكن ينفق
غرم) فأثبت رواية البخاري أن كونه لا يساع ولا يوهب من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
وان هذا شأن الوقت وهو يدفع قول أبي حنيفة يجوز بيع الوقت قال أبو يوسف انه لو بلغ
أنا حنيفة هذا الحديث لقل له وبيع عن بيع الوقت قال القرطبي رد الوقت خلاف
للإجماع فلا يثبت اليه وقوله ان يأكل منها من وليه للمعروف قال القرطبي جرت العادة
ان العامل يأكل من ثمره الوقت حتى لو اشترط الواقف ان لا يأكل منه لاستقيم ذلك مع الميراث
بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقبل القدر الذي يدفع الثمن وقيل المراد ان يأخذ منه
بقدر عمله قبل والا لاولى وقوله غير يقول أي غير متضمنها مالا لا يملكها والمراد لا يتأثرا
من رعاها أو لا يأنس من غلظ ما يثري به له لكا بل ليس له الا ما يتفق وزاد حنفي رواية
ان عمر أوصى بها الى حفصة أم المؤمنين ثم الى الاصحاب من آل عمر وشيوخه عند الدار فظن
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة
الحديث وفيه أو ما خالفه ففسد حنفي أدراعه أو عتاده في سبيل الله متفق عليه) تقدم تفسير
الاعتاد والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ بزكاته آلات الحرب
للمهاد في سبيل الله وعلى الله يصح وقف العروض وقال أبو حنيفة لا يصح لان العروض
تبدل وتغير والوقت موضوع للتأييد والحديث بحقه عليه ودل على صحة وقف الحيوان لانها قد
فسدت الاعتاد لميل وعلى جواز زكاته العين الموقوفة فتعدينا والوقف على جواز صرف الزكاة
الى صنف واحد من الثمانية وتجب ابن دقيق العيد جميع ما ذكره ان القصة بحقة لذلك
ولفسره فلا يفتض الاستدلال بها على شيء محاذ كقولنا لا يجوز أن يكون تخصيصه بدار صادا
وعلم تصريفه ولا يكون وقفها

مطلب لو بلغ هذا الحديث
بالحقيقة لقال به

باب الهبة

بكسر الهاء مصدر وبهيب وهي شرعاً عليك عن بعد على غير عوض معلوم في الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك ﴿عن النعمان بن بشير أن أبا أيوب التي صلى الله عليه وآله وسلم قال أتى تحت ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل وكل في علقته مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجعه وفي النظر فأنطلق أي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينهده على صدقي فقال أفعلت هذا أو لم أفعل؟ قال لا قال فأتوا أقموا عدلوا ابن أولادكم فارجع أي فرد تلك الصدقة متفق عليه وفي رواية لمسلم قال إذا شهد على هذا غريب ثم قال أيسرك أن يكونوا القليل البراءة قال بلى قال فلا إذن الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة وقد صرح به البخاري وهو قول أحدواصق والثوري وآخرين وإنها باطلة مع عدم المساواة التي يقبلها القاطن الحديث من أمر صلى الله عليه وآله وسلم بإرجاعهم من قوله اتقوا الله وقوله اعدلوا بين أولادكم وقوله فلا إذن وقوله لا أشهد على جور (١) واختلف في كيفية التسوية فقيل بان يكون عطية الذكور والأخوة وهو ظاهر قوله في بعض ألفاظه عند النساء الأصويت بينهم وعندنا بن حبان وصروا بينهم والحديث ابن عباس وسواهم أولاد كفي العطية فلو كنت مفضلاً لأحد الفضل النساء آخر جهميين منصور واليه في بائنا حسن وقيل بل التسوية أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التوريث وذهب الجمهور إلى أنها لا يجب التسوية بل تسبب أو أظا أو أفي الاعتدال عن الحديث وذكر في الشرح عشرة أعذار وكلها غير باهضة وقد كتب السيد في ذلك رسالة أجواب سؤالاً أوضع فيها قوله بوجوب التسوية وأن الهبة مع عدمها باطلة وهو الحق الذي لا يجحد عنه وبه قال العلامة الشوكاني في مؤلفاته الشريعة وقوله الحمد ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائد في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قبته متفق عليه وفي رواية البخاري ليس لتأمل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قبته﴾ فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة وهو ذهب جاهل العلم بوجوبه البخاري بأن لا يصل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته وقد استثنى الجمهور ما يأتي من الهبة للولد ونحوه وذهب أبو حنيفة إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا الهبة في رسم قالوا والحديث المارده التغلطي في الكراهة قال البخاري قوله كالعائد في قبته وإن اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد فإني ليس راعاه ولم يراود التحريم فعل يشبه فعل الكلب وقعباً محتباً إذا تناول ومنافرة سابق الحديث وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كأورد النهي في الصلاة عن اقتراف الكلب ونقرة القرباب والفتات التعلب ونحوه ولا يفهم من المقام إلا التحريم والتأويل البعيد لا يلتفت إليه ويؤيد التحريم قوله ﴿وعن ابن عمرو بن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصل رجل مسلم أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده رواء أحدوا الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم﴾ فإن قوله لا يصل يظهر في التحريم والقول بأنه يجوز

(١) فإنه من ألقا الحديث وإن لم يبقه المصنف هنا اهـ
عنه

الكرهه ان الشدة صرف له عن طاهره وقوله الا والاول دليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيها
وهبه لانه كبيراً كان أو صغيراً وخصه ببعضها للعدل وهو خلاف ظاهر الحديث وقرئ بعض
العلماء فقال يحصل الرجوع في الهبة دون الصدقة لان الصدقة رادها أبواب الاخر وهو فرق
غير مؤثر في الحكم وحكم الام حكم الاب صدقاً كذا العلماء ثم رخص بعض العلماء ما وهبته
الزوجة لزوجها من صدقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك ومثله رواه البخاري عن الخفي وعمر بن
عبد العزيز تعليقاً وقال الزهري رد اليها ان كان خدعها وأخرج عبد الرزاق عن عمر بن
منقطع ان النساء يعطين رغبة ورهبة فأعماه إذا أعطت زوجها فاشتت أن ترجع رجعت ويريد
ايضا حاقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ثم اعناه ان طبن لكم النساء
أهيا الا زواجاً والاولية عن شيء كائن من المهر وفي من وجهان أحدهما أنه التبعيض وقلت
لا يجوز لها ان تبني كل الصدق والمذهب الليثي والثاني أنها لبيان وقلت يجوز أن تبني المهر كله
والاولى أولى وفي طين دليل على ان المعترف في تحليل ذلك من لهم انما هو طيبة النفس لا مجرد
ما يصدر منها من الالفاظ التي لا يتحقق معها طيبة النفس فاذا ظهر منها ما يدل على عدم طيبة
نفسها لم يحل للزوج والاولى وان كانت قد تلفت بالمهية أو النداء ونحوها وما أقوى دلالة هذه
الآية على عدم اعتبار ما يصدر من التماس الالفاظ المقتضية للعدل بغير هذا النصان عقولهن
وضعف ادراكهن وسرعة الخداع عن وانجذابهن الى ما يرادمنهن بأيسر رغبة وترهب كذا في
فتح البيان ويؤيد البخاري في صحيحه باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها قال في فتح الباري
أي هل يجوز لاهل من الرجوع قال الخفي بآية فلا رجوع فيها وقال عمر بن عبد العزيز
لا يرجعان وقال الزهري رأيت القضاة يقولون المرأة تعيها وهبت لزوجها ولا يشان الزوج فيها
وهب لامرأته وهو التفصيل المذكورين أن يكون خدعها قلها ان ترجع والا فلا وهو قول
المالكية ان أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا والى عدم الرجوع من
الحاشين مطلقا ذهب الجمهور والى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شرح اه ملخصا والذي
يظهر من النظر في الآية الشريفة وفي قول عمر الخليفة الرأيد أن رجوعها في هبة صدقها يصح
سواء كانت تلك الهبة من رغبة أو رهبة واقفاً على الصواب (و) وعن عائشة رضي الله عنها قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية وينيب عليها رواه البخاري) فيه دلالة على
ان عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها وفي رواية عن ابن
أبي شيبة وينيب عليها ما هو خير منها وقد استدل به على وجوب الاتاهة على الهدية اذ كونه
عادة لم صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة يقتضي لزومه ولا يتم الاستدلال على الوجوب لا بتعدد
يقال انما قل صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة الماحيل عليهم مكارم الاخلاق لا لوجوبه وقال
الشافعي في الجسد الهبة قلنواب باطل لا تتعدله سبع فتن مجهول ولا موضوع الهبة
التبرع فلا وجبنا ملكا في معنى المعاوضة وقد فرق الشرح والعرف بين البيع والهبة فها
يستحق عوض أطلق عليه لغة البيع بخلاف الهبة قل وكان من أجازها للتواب جعل العرف
فيها بمنزلة الشرط وهو نواب مثلهما وقال بعض المالكية يجب التواب على الهبة اذا أطلق
الواهب وكان ممن يطلب منه التواب كالتقير للفتي بخلاف عليه به الاعلى للادنى فانه الميرض

(١) وسبق في هذا تحقيق
آخر الباب ٨ منه

(٢) وتعلم الحديث لقد
همت أن لأتبع الأمن
قرشي وأنساري أو تنقي
وفي رواية الترمذي زيادة
أودوسي ذكره الزركشي
٨ على حسن ثلث

الواهب بالتوب فتقبل تائب الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة وقيل لا تلزم إلا أن يرضعوا الأول
المشهور عند مالك (١) ويرد قوله (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال وهب رجل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقه فأنابه عليها فقال رضيته قال لا تزاده فقال رضيته قال لا تزاده
فقال رضيته قال نعم (٣) رواه أحمد وصححه ابن حبان) ورواه الترمذي وبين أن العوض كان
ست بكرات فقبه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه إن سلم إليه قد رماه وبولم يرض بزيده وهو
دليل لاحد القولين المذهبين وهو قول عمر قالوا إذا اشتراط فيه الرضا فليس هناك بيع
انقعد (٤) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه (٥) بضم العين المهملة
وسكون النون وأتم قصورة (٦) من وهبه متفق عليه (٧) وأى من حديث جابر (٨) أسكوا
عليكم أمواكم ولا تفسدوها فمن أعمر عري فهي لذى عمرها حيا وميتا ولقبه وفي لفظ
أشاعل العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هي لك ولقبك فاما إذا قال
هي لعمري ما عشت فلن ترجع إلى صاحبها ولا يداودوا التماسي (٩) أى من حديث جابر (١٠) لا تزبوا
ولا تعمروا من أرقب شيئا أو أعرضها فهو لورثته (١١) الاصل في العمري والرقبي أنه كان في الجاهلية
يعطى الرجل الرجل العارية يقول أعرنك اباهة أى أئمتها لخدمة عمرك فقبل لها عمري لذلك كما
أنه قبل لها رقبى لأن كل منهما رقبى عمت الآخر وبعثت الشريعة بقدر ذلك في الحديث
دلالة على شرعيتها وانها ملكة لمن وهبته واليه ذهب العلماء كافة إلا الرواية عن داود أنها
لا تصح واختلاف الأمر تروحه القليل فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها من الهبات وعند
الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام مؤبدان قال أبدا ومطلقة
ضد علم التمسيد ومقيدة بأن يقول ما عشت فإذا تمت رجعت إلى واختلف العلماء في ذلك
والأصح أنها مخصصة في جميع الأحوال وإن الموهوب له ملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع
وغيره من التصرفات وذلك لتصرح الأحاديث بأنها لمن أعرها حيا وميتا وأما قوله فإذا قال
هي لعمري ما عشت فلن ترجع إلى صاحبها فلا يفسد هذا القيد فشرط أن تعود إلى الواهب بعد موته
فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط وهي كالأمر مشهرا أو سنة فأنما عارية أجماعا وقوله
أسكوا عليكم أمواكم لا تفسدوها على الكراهة ولا الرضا بلهم إلى حفظ أموالهم
لأنهم كانوا يعمرون ويرقون ويرجع إليهم إذا مات من أعره وأزقوه فجاء الشرع بعمري ما عشت
وصحح المصدق وأبطل الشرط المضاف لذلك أنه أشبه الرجوع في الهبة وقد صرح النبي عنه وأخرج
التنقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رفعه العمري لمن أعرها والرقبي لمن أرقبها
والعاري فتهت كالعاري في قبضه وأما إذا صرح بالشرط كما في الحديث وقال ما عشت فلن عارية
مؤقتة لا هي مبرم حديث العاري فتهت كالعاري في قبضه ومثله قوله (١٢) وعن عمر رضي الله عنه
قال قلت على فارس في سبيل الله فأضاعها صاحبها فقلت أنها لله بعه برخص فقلت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فقال لا تتبعه وإن أعطاك كعبرهم الحديث متفق عليه (١٣) تمامه فان السائق
صدقه للكلب يصدق قبضه وقوله فأضاعها أى خسر في موته وحسن القيام به وقوله لا تتبعه
أى لا تشتره وفي القيد ولا تتبع صدقك فسمى الشراء صدقاً لأن الصدقة قبل لأن العائد جرت
بالصدقة في ذلك من البائع للمستري فأطلق على الصدق الذي يقع به التسارع رجوعا ويحتمل أنه

مبالغة وان عودها اليها بقية كرجوع وظاهر النهي التصرم وذهب اليه قوم وقال الجمهور
ان قلت هو تقدم ان الرجوع في الهبة محرم وآه الاقوى دليلا الاما استثنى قال الطبري يخص
من عموم هذا الحديث من وهب بشرط التواب وماذا كان الواهب الوالو لعلوه بنة التي لم
تخص والتي ردوها الميراث الى الواهب كثرة الاخبار باستثناء ذلك وعملا لرجوعه مطلقا
الصدقة برادها ثواب الاثرة قلت هذا في الرجوع في الهبة كما مر اوها وهو الذي في سياق هذا
الحديث فالتظاهر ان النهي للثبوت او التصرم في الرجوع فيها ويحتمل انه لا فرق بينهما انتهى
وأصله التصرم (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تهادوا تهابوا ورواه
التخاري في الادب المفرد وأبو يعلى باسناد حسن) وأخرجه السيوطي وغيره في كل رواة متقال
والصنف قد حسن اسناده وكان له واحد من الحديث الا في ان كان ضعفا وهو قوله
(وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تهادوا فان الهبة تسلب
الضحية) قال ابن المهيدي مقبولة في نسخة مكية في القاموس الضحية والضحية
بالضم المقتل (رواه البزار باسناد ضعيف) لان رواة من ضعفوا طرق كلها لا يتحقق مقال
وفي بعض النسخة تذهب صور الصدر بنحو الواو والهاء المهلة وهو الخسار ايضا والاحاديث
وان لم يقتل عن مقال فان الهبة في القلوب موقعا لا يثنى (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باناسا المسلمين) قال القاضي الاشرع نصب النساء على
انه منادى مضاف الى المسلمين من اضافة الموصوف الى الصفة وقيل غير هذا (لا تحقرن) بالهاء
المهلة ما كنتم وكسر القاف (بارة) بارة ولو فرس شاة) بكسر القاف وسكون الراء
وكسر السين المهلة آخرون وهومن البصرة بارة الحار من الغابة وربما استعملت لشارة
(متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا تحقرن بارة لشارتها هدية ولو فرس شاة والمراد من
ذكر المبالغة في الحديث على هدية الجارة لشارتها لاحقيقة الفرس لانها لم تجر العادياتها
وظاهر النهي للمهدي اسم فاعل عن استحقاق ما به يصح يودي الى ترك الاهداء ويحتمل
انه للمهدي اليه والمراد لا يحقرن ما اهدى اليه ولو كان حقروا ويحتمل ارادة الجميع وفيها محتمل
على التامد حيا بين الحيوان ولو بالنسبة لغيرهما فمن جلب الخبيثة التامد (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يهب عليها
رواه الحاكم وصححه والخلفون من رواية ابن عمر عن عمر قوله) قال المصنف صححه الحاكم وابن
حزم وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة اذا لم يهب عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي
أبواب عنها الواهب الوهوب لله وتقدم الكلام في ذلك وفي حكم الهبة للثواب والمكافاة وما أحسن
ما قيل في ذلك ان القساع لا يقبل الا الفرض قاله في كثير الاما يكون كالصدقة وهي فرض
نهم ولا مساوي معاشره لطلب المودت وحسن العشرة والمروءة وهي مثل عطية الأدنى الآن
في عطية الأدنى وهم الصدقة والعرف بار بقتال الهدايا باعتبارها بالهدي والمهدي اليه
فاذا كان الفرض الطمع والحصيل كما بهدى المتكسب لمالك بضمه يمشي برجوه فله فلو اقتصر
المالك على قدر قيمته لزم (٣) والتم دليل الوجوب بل اما ان يردها أو يعطيه خير امنها وان كان
غرض المهدي تحسين الاتصال بينهما والتخاطبة الحسنة وتصفية ذات اليدين بآجر من المكافات

أدنى شيء أقل أو كثر بل الأقل أنسب لاشعاره بأنه ليس القرض المعلومة بل تكميل المودقائه
لا فرق بين ما غلكت أمت وأملكها أمّا

﴿باب القطة﴾

بضم اللام ورفع القاف قبل لا يجوز غيره وقال الخليل القاف ساكنة لا غير وأما قصصها فهو اللقاط
قبل وهذا هو القياس إلا أنه أجمع أهل اللغة والحديث على النسخ ولذا قيل لا يجوز غيره ﴿عن﴾
أنس رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقر في الطريق فقال لولا أني أخاف
أن تكون من السدقة لا كنتماستق عليه دل على جواز أخذ الشيء الحقيق الذي يسامحه
ولا يجب التعريف به وإن أخذ عليك بغير الإختلاف وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحقيق
وإن كان مالكه معروفا وقيل لا يجوز إلا إذا جهل وأما إذا علم فلا يجوز إلا بانه وإن كان يسيرا
وقد أورد عليه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر كهافي الطريق مع أن على الإمام
حفظ المال الصانع وحفظ ما كان من الزكاة وصرفه في مصرفه ويجب عنه بأنه لا دليل أنه صلى
الله عليه وآله وسلم لم يأخذها العطف وانما تركها لوقوعها وأنه تركها لعبد المأخذها من يرمي
تحل به الصدقة ولا يجب على الإمام الاحتفاظ بالمال الذي يعلم طلب صاحبها لاجتماع العدة
بالأراض عنه لفقارته وفيه حث على التورع عن كل ما يجوز فيه أنه حرام ﴿وعن زيد بن
خالد الجعفي﴾ هو أبو طلبة أو أبو عبد الرحمن زيد بن خالد بن الزكوة ومات بها سنة ثمان وسبعين
وهو ابن خمس وعشرين سنة وروى عنه جماعة ﴿قال جابر بن عبد الله﴾ قال صلى الله عليه وآله وسلم
ليقيم زهرا على تعيين الرجل ﴿فسأله عن القطة﴾ أي عن حكمها شرعا ﴿فقال اعراف
غناصها﴾ بكسر العين المهملة فقام بعدد الألف مسمومة وعامها ووقع في رواه ترقفها
(ووكها) بكسر الواو ومد ومارط به (ثم عرقها) بتشديد الراء (سنة) فان ما صاحبها
والأفشاء ثلثها قال فضالة الغنم الضالة فقال على الحيوان وما ليس بحيوان يقال له انقطة ﴿قال﴾
هي لك ولا خير أو لذنب قال فضالة الأبل قال مالك ولها معها سقاؤها أي حقها وقيل
عنقها (وحذاؤها) بكسر الحاء المهملة فذال مبهمة أي خفيها (ترد الماء) أي لا الشبر حتى
يلقاهار جملتها عليه) اختلف العلماء في الانقطاع هل هو أفضل أم الترك فقال أبو حنيفة
الأفضل الانقطاع لأن من الواجب على المسلم حفظ ماله أخيه ومثله قال الشافعي وقال مالك وأحمد
تركة أفضل لحديث (١) ضالة المؤمن حرق النار ولم يخاف من التضيق والدين وقال قوم بل
الانقطاع واجب ولو أوال حديث بأنه فم إن أراد أخذها لا الانتفاع بها من أول الأمر (٢) قبل
تعريفها وقد أشمل الحديث على ثلاث مسائل الأولى في حكم القطة وهي الضالة التي ليست
بحيوان فان ذلك يقال له ضالة فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم باللقط أي يعرف وعامها وما تشد
بموظاها الأمر وعلى وجوب التعرف لئلا يروى وجوب التعريف لئلا يلقه ﴿وعنه﴾ أي عن
زيد بن خالد ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها رواه
مسلم﴾ فوصفه بالضال إذا لم يعرفها (٣) وقد اختلف في خالته معرفتها (٤) فقيل لرد
الواصفها وإنه يقبل قوله بعد اختيار بصفتها ويجب ردها إليه كالدله ما هنا وما في رواية

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه
والطحاوي وابن حبان
والطبراني وغيرهم من
حديث عبد الله بن الشخير
هـ منه

(٢) وبه يتأوله الأولون
انتهى منه

(٣) لكنه قال الخطابي
هذا ليس بغيره للأخبار
التي جئت في أخذ القطة
وذلك أن اسم الضالة لا يقع
على المراهق ونحوها وانما
الضالة اسم للصوان الذي
يفضل على أهله كالابل
والقروا والمروا في معناها
فإذا وجدها لم ير ليعزله
أن يعرض لها ما دامت
على حال تنفع فيه نفسها
وتستقل حتى ياتى غيرها
هـ على حسن خان

(٤) أي الضالصة والوكاه
هـ منه

للجاري خان ياء أحد خبرك بها وفي القبط بعدد ما ووعاها وكأها فاعطها المادوا الى هذا ذهب
 أحد موالث واشترطت المالككة زيادة مئة الف دينار والعقد قالوا الورود ذلك في بعض
 الروايات وقالوا لا يضره الجهل بالعدد إذ عرف العفاص والوكا فلما إذا عرف إحدى العلامتين
 المتصور عليهما من العفاص والوكا ويجهل الآخر فقل لا شيء له إلا بمرقم ما جعلا وقيل
 تدفع اليه بعد الانتظار مدة ثم اختار هل تدفع اليه بعد وصفه لعفاصها وكأها بغير عينه أم لا بد
 من العين فقل تدفع اليه بغير عين لأنه ظاهر الأحاديث وقيل لا ترد اليه إلا بالينة وقال من أوجب
 البينة أن قايمة أمر الملتقط بغيرهما ثلاثين على الأقل رد هالين وصفها فأتم الاترد اليه
 إلا بالينة وقالوا وذلك لأنه متع وكل مدع لا يسلم اليه ما ادعاه إلا بالينة وهذا أصل مقرر شرعا
 لا يخبر عنه بغير وصف المدعي للعفاص والوكا وأوجب بأن ظاهر الأحاديث وجوب الرد بغير
 الوصف فانه قال من اتقه عليه ما وسلم فاعطها اليه (١) وفي حديث الباب بقدر بقوله
 فان جاء صاحبها أي فاعطه أياها وانما حذف جواب الشرط للعلم به وحديث البينة على المدعي
 ليست البينة مقصورة على الشهادة بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق ومنها وصف العفاص
 والوكا على أنه قد قال من اشترط البينة أنها إذا ثبت الزيادة وهي قوله فاعطها اليه كان العمل
 عليها الزيادة قد صحت كالحققة المصنف فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف وكما أوجب صلى
 الله عليه وآله وسلم التعريف بما افتد حذوقه بينة فأوجب التعريف بها سنة وأما ما بعدها
 فقل لا يجب التعريف بها بعد السنة وقيل يجب والدليل مع الأول يدل على أنه يعرف بها سنة
 لا غير صغيرة كانت أو عظيمة ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الأسواق وأقواب
 المساجد وأجمع الحافلة قوله ولا إفشاء لك ما نصب شأنك على الأغرام ويجوز رفعه على الأثناء
 وخبره بها وهو تقويضه في حفظها أو الاتفاص بها واستدليله على جواز تصرف الملتقط فيها
 أي تصرف ما المصروف في نفسه غنيا كان أو فقيرا أو التصديق بها لأنه قد ورد من الأحاديث
 ما يقتضي أنه لا عليك ما فتد مسلم ثم عرفه لسنة فان لم يصح صاحبها كانت دبعة عندك وفي
 رواية ثم عرفها لسنة فان لم تعرف استغفها وتسكن ودبعة عندك فان جاء طالبها أو من الدهر
 فأذاها اليه ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المجتهد أنه اتفق فقهاء
 الأمصار ما لا الثوري والراعي والشافعي أنه غلظها ومثله عن عمر وابنه وابن مسعود
 وقال أبو حنيفة ليس له إلا أن تصدق بها ومثله يروي عن علي عليه السلام وابن عباس وجعفة
 من التابعين وكلامهم يخفون على أنه ان كان أكلها ضمنها صاحبها الأهل الظاهر فقالوا قبل له بعد
 السنة وتصر ما لا من ماله ولا يضمنها إن جاء صاحبها قلت ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم
 ونحوه ماله على وجوب ضمانها وأقرب الأقوال ما ذهب اليه الشافعي ومن معه لأنه أتد صلى الله
 عليه وآله وسلم في استنفاقه (٢) لها ولم يأمر ما تصدق بها ثم أمر بعد الأذن في الاستنفاق أن
 يرد إلى صاحبها إن جاءه من الدهر وذلك تعيين لها المسئلة الشافعية في خالة الغنم فقد اتفق
 العلماء على أن لو أكلت الغنم في المكان القرب البعد من العمر أن يأكلها لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم هي للثأ ولا شئك أولئك فان معناه أنه لم تعرضه للهلاك مفردة بين أن تأخذها
 أو تخولك والمراد به ما هو أعين صاحبها أو من ملتقط آخر والمراد من الثب جنس ما يأكل الشاة

(١) يريد رواية البخاري
 المذكورة في الشرح ٨١
 على حسن خان

(٢) وقد سبق القبط الاستنفاق
 في كثير من رواية الصحيحين
 في هذا الحديث ٨١ منه

من السباع وفيه حدث على أخذه إياها وهل يجب عليه ضمان قيمتها صاحبها أو لا فقال الجمهور أنه
يضمن قيمتها والمهور عن مالك أنه لا يضمن واجتبه التوسية بين الملتقط والذئب والذئب لا غرامة
عليه فكذلك الملتقط واجب بان لا يملك لأن الذئب لا يملك وقد أجعوا على أن يطويها
صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها والمسئلة الثالثة في ذالة الأبل وقد
حكم صلى الله عليه وآله وسلم بانها لا تلتقط بل تترك ترى الشجر وتروى المياه حتى يأتي صاحبها قالوا
وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم على أن يغتصبه غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طبعها
من الجسادة على العطش وتناول الماشية تغيب لطلوع غنمها وقوتها على المشي فلا تحتاج إلى
الملتقط بخلاف الغنم وقالت الحنفية وغيرهم الأولى التقاطها قال العلماء والحكمة في النهي
عن التقاط الأبل أن شتمها حيث خلت أقرب إلى وجدان مالكها من طلبه لها في إرسال الناس
﴿وعن عياض﴾ بكسر الميم له آخره ضد مجبة (ابن سار) بلفظ الحيوان المعروف بحماي
معروف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطه فليشبهه بخدي عدل وليفظ
عصافها وركابها ثم لا يكتسب ولا يبيع فإن باعها فهو باعها أو أبقاها الله فهو ملكه لا يؤثم من يشبه
رواه أحمد والأربعة إلا أنه لا يبيعه من خرعة وابن الجارود وابن حبان) تقدم الكلام في
اللقطة والعقاص والوكلاء أظهد هذا الحديث إذا تفرغوا إلى الشبه بدين على الالتقاط وقد
ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولنا الشافعي فقالوا يجب الإشهاد على اللقطة وعلى
أوصافها وذهب مالك وهو أحد قولنا الشافعي إلى أنه لا يجب قالوا القدم ذكر الإشهاد في الأحاديث
الصحيحة فيصير هذا على الذئب وقال الأئمة من هذا ما لا يبعد عن مقتضى العمل بما يجب
الإشهاد على ما في ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث والحق وجوب الإشهاد وفي قوله فهو
مالك الله يؤثم من يشاء دليل الظاهر على أنها تصير ملكا للملتقط ولا يضمنها وقليل ما
هذا مقيد بما سبق من إيجاب الضمان وأما قوله يؤثم من يشاء فالمراد أنه يعمل انتفاعه بما بعد
مرور سنة التعريف ﴿وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي﴾ هو قرشي وهو ابن أخي طلحة بن
عبد الله صحابي وقيل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليست له رواية وأسلم يوم الحديبية
وقيل يوم الفتح وقيل مع ابن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ألقطة الحاج
رواه مسلم) أي عن التقاط الرجل ما ضاع للحاج والمراد ما ضاع في مكة لما تقدم حديث أبي
هريرة أنه لا تعلق لقطتها بالتمسك وتقدم أنه جعلها لجمهور وعلى أنه نهى عن التقاطها لتمام
لا تضر فيها فإنه يعمل قالوا وإنما خصت لقطعة الحاج بذلك لأن مكان إصالتها إلى رأيها لأنها
أن كانت ملكي فظاهر وإن كانت لا تعلق فلا يحتاج إلى (١) في الغلاب من وازد منه بها فإذا عثر فيها
واحد هافى كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال جماعة في كثير من البلاد
وإنما تلتصق مكة بالبلد نسبة التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج إلى الملتقط إلى
المباغتة في التعريف بها والظاهر القول الأول وإن حديث التيمي هذا مقيد بحديث أبي هريرة فإنه
لا يحل التقاطها إلا بالتشدد فالذي استخمس به لقطعة مكة إنما لا تلتقط إلا التعريف بها أبدا فلا يجوز
التعلق ويحفل أن هذا الحديث في لقطعة الحاج مطلقا (٢) في مكة وغيرها لا هنا مطلق ولا دليل
على تقييده بكونها في مكة ﴿وعن المتقدمين بمعديكر﴾ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) قال الراغب الأثري
بالضم وبالفتح ويقال في
النسبة أفق وفي القاموس
الأفوق بالضم وبضمين
التاحية جمع أفق وهو أفق
بفتحين وبضمين وكسر
بضمين في الأفق يكتب
أنهى وظاهره أنه لا يقال
أفاق في النسبة وإن كانت
عبارة شائعة اه على
حسن خان

(٢) فيكون من إضافة
المصدر إلى المفعول أي عن
التقاط الغرضاعة الحاج
ومواها كان ذلك أهيا أو آيا
أوفي مكة ويحفل أن من
أضافه إلى الفاعل أي عن
التقاط الحاج ضائع غيره
حاجا كان ذلك الغير أو لا
وذلك لأن الحاج قد شغل
بشغوه وسفره عن التفرغ
للتعريف والحفظ للضوائع
وهذا وجه الإضافة
فأكثر شول أن الحاج منهى
عن الالتقاط اه على
حسن خان

وسلم إلا ليعمل ذنبا لمن الساع ولا الجار الا حلي ولا القطة من مال معاهد الا أن يستغنى عنها
 (رواه أبو داود) بابق الكلام على تحريم ما ذكر في باب الاطعمة وذكر الحديث هنا قوله ولا القطة
 من مال المعاهد فدل على ان القطة من ماله كالقطعة من مال المسلم وهذا يحول على التقاطع من
 محل غالب أهلها وكلهم يسمون والا فلقطة لا تعرف من مال أي انسان عند التقاطها وقوله
 الا أن يستغنى عنها مؤول بالحقي كلسف في الفرة ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف
 بها كلسف أيضا وبغيره عنه بالاستغناء لا بصيب عدم المعرفة في الغالب فانه لو لم يستغن عنها
 لباع في طلبها أو نحو ذلك (فائدة) قال النووي في شرح المهني باختلاف العلماء في من
 يستأن أو ذرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فحيا ويؤخر
 عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يذمه شيء وقال أحد إذا لم يكن للبستان حائط
 جاز له الاكل من الفاصكة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم ينجح الى ذلك وفي الاخرى إذا احتاج
 ولا ضمان عليه في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث
 ابن عمر عن ربيعة إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يقطع خبثا أخرجه الترمذي واستغربه قال
 البيهقي لم يصح ربيعة من وجه أخرجه غيره قال المصنف والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة
 الصبح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها وقدين السدس درجة الله ذلك في كمال التعمق
 علق الشافعي القول بمعنى الصفة انتهى وفي المسئلة خلاف أو تأويل كثيرة قد نقلها الشارح عن
 المهذب ولم ينقل الصفت لتعارض الاحاديث في الاناحة والهي فلم تقو احاديث الاناحة على
 نقل الاصل وهو حر مثالي الا دعي أو احاديث الهي أكلت ذلك الاصل

باب الفرائض

الفرائض جمع فريضة وهي فعيه بمعنى مفروضة مأخوذة من القرض وهو القطع ونصت
 الموارد باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا مفروضا أي مقدرا معلوما وقد وردت احاديث
 كثيرة في الحديث على نظم علم الفرائض ورواها أول علم رفع (عن ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ألقوا الفرائض بأهلها) والمراد بها الست المنصوص عليها وعلى أهلها
 في القرآن (خاتمة فهو لا ولي رجل ذكر) اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكور والاقرباء
 تأكيديا ونقل في الشرح كلاما كثيرا فائدة تعظيمة (متفق عليه) والفرائض المنصوصة
 في القرآن ست النصف ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد من أهلها
 من يستحقها نص كآب الله قال ابن بطال المراد بأولي رجل ان الرجال من العصبية بعد أهل
 الفرائض إذا كل فرع من هو اقرب الى الميت استحق دون من هو أبعد فان استواء الشتر كوا
 ولم يقصد من يدلي بالآباء والامهات مثلا لانه ليس بينهم من هو اولى من غيره اذا استواء في القرنة
 وقال غيره (المراد بالعممة مع العمومة) الا مع ابن الاخير بنت الم مع ابن العم ومن عن ذلك
 الاخير والاخت لا يوزن أو لا يفاضل بينهم يوزن بنص قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ولنا اختلاف في
 مثل هذا الاثنان وأقرب العصبية البنون ثم نوزنهم وان سفلوا ثم الاب ثم الجد والابن وان
 علوا وقاصد العصبية نساء أهل الفرائض مستوفى في تسمية الفرائض والحديث جبي على

(١) أي ابن الابن له منه

وجود عصبة من الرجال فإذا لم توجد عصبة من الرجال أعطى بقية الميراث من لأقرض له من
 النساء كما يأتي في بنت وبنت ابن وأخت **(و)** وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم متفق عليه **(و)** المسلم في هذا الحديث فاعل والكافر مفعول
 وفي آخر ما انعكس وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجاهل **(و)** روى خلافه عن معاذ معاوية ومسرور
 ومعين المسيب وإبراهيم التقي وأصحق وأصح معاذ بأنه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول الأسلام يزني ولا ينقص آخرجه أو يداود وصحبه الحاكم وقد أخرج مسدد أنه اختصم إلى
 معاذ أخوان مسلم ويهودى مات أبوهم ما هو ذا خازن اليهودى ميراثه فمازعه المسلم فوزت معاذ
 المسلم وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مخنف قال ما رأيت قضاء أحد من قضاة معاوية
 نزل أهل الكتاب ولا يروننا كما يجعل لنا التكاح منهم ولا يجعل لهم وأجاب الجاهل ويؤيد الحديث المتفق
 عليه نص في منع التوروث وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث انما فيه الاخبار
 بأن دين الأسلام بفضل غيره من سائر الأديان ولا يرث الأهل ولا يرث الأهل **(و)** وعن ابن مسعود رضى
 الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأبنة النصف ولابنة الابن
 السلس ثلثه للثنتين وما بقي فلاختروا **(و)** الضاري **(و)** فيه دلالة على أن الأخت مع البنت رثت
 الابن عصبة تعطي بقية الميراث وهو مجمع على أن الأخوات مع البنات عصبة وقد كان أقي أبو موسى
 بأن فلاخت النصف ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال أبو موسى اتسألوني مادام هذا الحرف فيكم ضبط أئمة اللغة الحرف بكسر الحاء
 وفتحها ورواية الحديثين جماله بقضاهما قال أبو سعيد هو العالم بتغيير الكلام وتحسينه وقيل سعى
 جبر الحاشي في أثر علمه زاد الرغبي في قلوب الناس ومن آثار أفعاله الحسنة المتقدي بها والخير
 هو الأثر المستحسن **(و)** وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تورث أهل ملتين يرواه أحدو الأربعة إلا الترمذى وأخرجه الحاكم بلغة أسامة **(و)** روى
 الترمذى حديث أسامة بهذا اللفظ **(و)** والحديث دليل على أنه لا تورث بين أهل ملتين مختلفتين
 بالكفر أو بالإسلام والكفر وذهب الجاهل إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام فيكون حديث
 لا يرث المسلم الكافر الحديث قالوا أو ما يورثه لعل الكفر بعضهم من بعض فانه ثابت ولم يقل
 بعموم الحديث لعل كلهم إلا أن الأثر في ما قال لا يرث اليهودى من النصراني ولا عكسه وكذلك
 سائر الملل والظاهر من الحديث مع الأوزاعي شخص للقرآن في قوله يوصيكم الله في أولادكم
 فانه عام في الأولاد فيخص منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخص بأخبار
 الأحاد كما عرف في الأصول **(و)** وعن عمران بن الحصين قال جابر جلى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فقال ابن ابن ابنى ملت غالى من ميراثه قال لك السلس فلما أدى دعاه فقال للسلس آخر
 فلما أدى دعاه فقال إن السلس لا تروطعة روأه أحدو الأربعة وصحبه الترمذى وهو من رواية
 الحسن عن عمران وفي مبعاه خلاف **(و)** قال قتادة لا أدرى سمع أى شئ يورثه وقال أقل شئ يورث
 الجد السلس وصورة هذه المسئلة أنه ترك الملبتين وهذا السائل هو الجد في الثلثين الثلثان
 ويقع ثلث فدفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السائل السلس بالقرض لأنه فرض الجد
 هنا ودفع إليه السلس الآخر لثلاثين إن فرضه الثلث وتر كسحقى ولأى ذهب فدعاه فقال

للسدس آخر وهو بقية التركة فلما ذهب دعاء فقال ان السدس الآخر بكسر الخاء لمعة أى
 زيادة على القرينة والمراد من ذلك اعلامه بأنه زاد على القرض الذى له فله السدس فرضا
 والباقي تعصيا ﴿ وعن ابن زيد رضى الله عنه عن أبيه ﴾ هو بريد بن النصب (أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم جعل للجنة السدس اذا لم يكن دونه ثم رواه أبو داود والنسائي وصححه
 ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى) فيه عبد الله العتيق مختلف فيه وثقة أبو حامد والحديث
 دليل على أن ميراث الجنة السدس سواء كانت أم أم وأب وتشترك فيه الجنان كما كثر اذا
 استوفى فان اختلفن سقط الأبعد من الجنين بالأقرب ولا يسقطهن إلا الأم والأب يسقط من
 كان من جهته ﴿ وعن المقدام بن معد يكرب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الخال وارث من لا وارث له أخرجه أحمد والأربعة سوى الترمذى وحسنه أبو زرعة
 الرازى وصححه الحاكم وابن حبان) فيه دليل على تورث الخال عند عدم من يرث من اللهصة
 وذو السهام والخال من ذوى الأرحام وقد اختلف العلماء في تورث ذوى الأرحام فذهب
 طائفة كثيرة من العلماء الى تورثهم من خلف عمته وخالتها ولا وارث لهما كما كان لغة الثلاثين
 والخاله الثلث واستدلوا بهذا الحديث وقوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض وخالق
 طائفة من الأئمة وقالوا لا يثبت ذوى الأرحام ميراث لأن القرائن لا تثبت إلا بكتاب الله وسنة
 صحبه أو إجماع الكل منقود هذا وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص فى الخال لا غير ولا ية
 بجمله ومسمى أولى الأرحام فيها غير مما عرفت فى الفقهاء وقد وردت أحاديث بأنه لا ميراث
 للأعمة والخاله وان كان فيها مقال لكنهم معتضدين بالاصل لعدم الميراث حتى يقوم الدليل
 الناهض بمخا ذكرناه والقائلون بأنه لا ميراث لذوى الأرحام يقولون يكون مال من لا وارث له
 ليت المال اذا كان منتظما وهو اذا كان في يد امام عادل بصرفه في مصارفه أو كان في البلد قاض
 قائم بشرط القضاء دون له في التصرف في مال المصالح دفع السه بصرفه فيها أو تفاصيل بقية
 ميراث ذوى الأرحام على القول بمستوفى كتب هذا المتن فلا نطيل بها ﴿ وعن أبي أمامة بن
 سهل قال كتب عمر الى أبي عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله ولأهل
 الأمل له والخال وارث من لا وارث له رواه أحمد والأربعة سوى أبي داود وحسنه الترمذى وصححه
 ابن حبان) الحديث مردوق من قال ان المراد بالخال فى حديث المقدام السلطان اذ لو كان كذلك
 لقال وأنا وارث من لا وارث له وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان أنا وارث من لا وارث له
 أعقل عنه وأرأه فالجزم بين حديث المقدام وحديث أبي أمامة الدال على ثبوت ميراث
 الخال حيث لا وارث له أراد الله صلى الله عليه وآله وسلم وارث من لا وارث له في جميع الجهات من
 العصبات وذوى السهام والخال والمراد من إرثه صلى الله عليه وآله وسلم أنه يصير المال لمصالح
 المسلمين وأنه لا يكون المال ليت المال الا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره ﴿ وعن
 جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورثه ربه وأبو داود
 وصححه ابن حبان) والامتهال روى في تفسيره حديثه من فروع ضعف الامتهال الطامس
 أخرجه البزار وقال ابن الأثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم
 يستهل بل وجدت منه أمارة تدل على حياته والحديث دليل على أنه اذا استهل سقطت له

يحكم غيره في أمره و يقاس عليه سائر الأحكام من الغسل والتكفين والبسالة عليه ويلزم
من قتله القودا والدية واختلقوا هل يكفي في الأخبار باستتله علة أو لا بد من عدلين أو أربع
وإلى الأخير ذهب الشافعي وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء وأقامه قوم
الحديث أنه إذا لم يستل لا يحكم به حياة فلا يثبت شيء من الأحكام التي ذكرنا ﴿وعن عمرو
ابن شبيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للقاتل من الميراث
شيء مرواه الترمذي والدارقطني وقواه ابن عبد البر وأعله الترمذي والدارقطني وقوه على عمرو
والحديث شواهد كثيرة لا يقصر عن العمل بمسوعها وإلى ما أخذ من عدم إرث القاتل عدا
كل من أخطأ ذنب الشافعي وأوجب فيه وأصحها وكثر العمل قالوا فلا يرث من الدية ولا من
المال وذهب مالك إلى أنه إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الله ولم يقيم له دليل ناهض
غلي هذه التفرقة بل أخرج البيهقي عن خلاص ابن جلازم يحجر فأصاب أمه فاحتقت من ذلك
فأراد نسيب من ميراثها فقال له أخوه لاحق للشافعية والى أبي عن رضى الله عنه فقال له على
حقك من ميراثها الجحر وأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وأخرج أبان بن مينا عن زيد قال
أبى رجل قتل رجلا أو امرأة عدا أو خطئا من يرث خلا ميراثه منها وأبى امرأة قتلت رجلا أو
امرأة عدا أو خطئا فلا ميراث لهم منها وإن كان القتل عدا فالتقود إلا أن يعفو أو وليا المقتول
فإن عفو نازله ميراث من عقله ولا من ماله قضى بذلك عمر بن الخطاب على وشريح وغيرهم من
قضاة المسلمين ﴿وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول أحرز الوالد أو الولد فهو لعصته من كل رواد أو داودوا التساق وإن ما جبه وصحبه
ابن الدني وابن عبد البر المراد بحرز الوالد أو الولد أن ما صار من حقهما من الحقوق يكون
للعصبة ميراثا والحديث فيه قصة ولقطه في السنن أن رباب بن خديجة تزوج امرأة فولدت له
ثلاثة غلة فأتت منهم فزوها بأبائها ولا أموالها وصكان عمرو بن العاص عصته فيها
فأخرجهم إلى الشام فأتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولى لها وترك ما لا يخصه أخوتها إلى
عمر بن الخطاب فقال عمر رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحرز الحديث
قال فكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر والحديث دليل
على أن الولد لا يرث ويختلف وتظهر فائمة الخلاف فيما إذا اعتن رجل عبدا ثم مات ذلك
الرجل وترك أخوين أو اثنين ثم مات أحد الابنين وترك أبناء وأحد الآخرين وترك ابنة على
القول بالتوارث ميراثه بين الابن وابن الأخت وابن الأخت وعلى القول بعصمة يكون للأب
وحده ﴿وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولد لعمة كلمة
التب لا يباع ولا يوهب وإدخالها من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف
وصحبه ابن حبان وأعله السني وللعلة كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعندها وقد تقدم
في كتاب البيع ولذا أن الولد لا يكتسب ببيع ولا هبة يقاس عليه سائر التملكيات من النذر
والوصية لأنه قد جعله كتسبب التب لا يكتسب بغير عوض ولا بغير عوض ﴿وعن أبي قتادة
يكسر القاف ويقتصف اللام بهذا لعمدة أبي جليل (عن أنس قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أقرضكم زيد بن ثابت أخرجه أحدوا الأربعة سوى أبي داود وصحبه الترمذي

وابن حبان والحاكم وأبو الأزرار لأن إجماله لم يسمع هذا الحديث من أنس وإن كان معناه
لغيره من الأجداد عن أنس مما تروى هذا الذي ذكره المصنف قطعاً عن الحديث فإنه حديث
طويل (١) فلهذا ذكره من إجماله يختص كل منهم بصفة شريفة ذكر المصنف من ماله تعلق
بباب القرائن لأنه شاهد تزيدين ثابت بأنه أعلم الخاطفين أصحابه بصلح الموارث في غير خدمته
أنه يرجع إليه عند الاختلاف وقد اعتمد الشافعي في القرائن ورجحه على غيره

(باب الوصايا)

جميع وصية كهذا جامع هدية وهي شرعاً على ما يضاف إلى ما بعد الموت (عن ابن عمر رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما سألني أحد من بني عبد الله عن وصية فقلت
لستين إلا وسميت مكتوبة عند متفق عليه) كلمة ما تاتي بمعنى ليس وحق اسمها وشبهها ما بعد
الأول والرابعة في التبريل وقوع الفصل بالا قال الشافعي معناه ما الخبز والاحتساب المسلم الآن
تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان شيئاً يريد أن يوصي فيه لأنه لا يدري متى يأتيه منيته فصول
منه وبين ما يريد من ذلك انتهى وقال غيره الحق لفظة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما ثبت
به الحكم والحكم الثابت أهم من أن يكون واجباً أو مندوباً ويطلق على المباح قوله فان اقرن
بمعل ونحوه كان ظاهراً في الوجوب والأفهوم على الاحتفال وفي قوله يريد أن يوصي ما يدل على أن
الوصية ليست واجبة عليه وإنما ذلك عند ارادته وقد أجمع المسلمون على الإجماع وانما
اختلقوا وهل هي واجبة أم لا فذهب الجاهل إلى أنها مندوبة وذهب داود وأهل الظاهر إلى
وجوبها وحكي عن الشافعي في القديم وأدى ابن عبد الجار على عدم وجوبها مستلماً
من حيث المعنى بأنه لو لم يوص تقسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع فلا كانت الوصية واجبة
لآخر من ماله سمى نوب عن الوصية والأقرب ما ذهب إليه أبو يوسف وجوبها على من عليه
حق شرعي يعني أن يضييع الموصي في كودعة دينه أو لا أدى بحمل الوجوب فمن عليه
حق ومعه مال ولم يكن يخلصه إلا إذا أوصى فهو ما اتفق فيه وأحمد ذلك فلا وجوب وقوله
لستين للتقريب لا التحديد لا فقد روي ثلاث لمال وقال الطبري في تخصص اللفظين والثلاث
تستلحق في إرادة المبالغة أي لا يعني أن يست زماناً وقدماً عنده في اللفظين والثلاث فلا يخفى أنه
يتجاوز ذلك وروى مسلم عن ابن عمر وأبو الحديث أنه قال ولم يأت بسلة إلا ووصي مكتوبة
عندي وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته ألا توصي
فقال أما ما قاله أعلم ما كنت أصنع فيه فيصنع منه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته
ويتعاهدها ويخبر ما كان يوصي به حتى وقد عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به وفي قوله أما ما لي
فإنه أعلم ما كنت أصنع فيه ما يدل لهذا الجمع واستدل بقوله مكتوبة عند على جواز الاعتدال
على الكفاية والنطق وان لم يقترن بشهادة وقال بعض أئمة الشافعية إن ذلك خاص بالوصية وأنه
يجوز الاعتدال على الخط فيها من دون شهادة تثبت الخبر فيها وإن الوصية للأمر الشارعها
وهي تكون عما ماتهم الميراث من حقوق ولوازم لا تزال تثبت في الأوقات واستحضار الأشهاد في كل
لازم يريد أن يوصي به منته متفاجئة الأجل متعسر بل متعذر في بعض الأوقات فليزم منه عدم

(١) لفظ الحديث في رواية
الترمذي والنسائي وابن
ماجه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال أرحم
أمتي بأمي أبو بكر وأشدهم
في دين الله عمر وأشدتهم
حياة عثمان وأقروهم للكتاب
الله أني بن كعب وأعلمهم
بالسبل والحرام معاذ بن
جبل وأقربهم زيد بن ثابت
الأول لكل أمة أميناً
وأمين هذه الأمة أبو عبيدة
ابن الجراح اه قضيح
الزركشي له منه

وسحب الوصية أو شرعها من دون شهادة إلا فأنفق ذلك وقد ثبت الأمر المسدود في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة وقال الجليلي المراد مكتوبة بشرطها وهو الشهادة واستدلوا بقوة تعالى شهادة يشكم إذا حضر أحدكم الموت فدل على اعتبارها لا الشهادة في الوصية وأجيب بأنه لا يثبت من ذكر الشهادة في الآية أنها لا تصح الوصية إلا بالاعتقاد أن المعتبر معرفة الخط فاذ عرف خط الموصي عمل به ومثله خط الحاكم وعليه عمل الناس قديما وحديثا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يثبت الكتب يدعونها العياد إلى الله تعالى وتقوم عليهم الحجة بذلك ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينات والديونيات ويعلمون بها وعليه العمل بالوفاة كل ذلك من دون اشهاد والحديث دليل على الإيصاف شيء يتعلق بالحقوق ونحوها لقوله لمشي يريد أن يوصي وأما كتب الشهداءين ونحوها مما جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع وإنما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفا قال كانوا يكتبون في صدورهم وصاياهم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له هو يشهد أن محمدا عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك من أهله أن يقولوا لله ويصلوا ذات بينهم ويطعوا الله ورسوله أن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب أن الله اصطفى لكم الدين فلا تخفوا إلا أنتم مسلمون وضعه كالوفاة إلى الصباة إذا خبر صحابي واختلف العلماء هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص لم يوص لا اختلاف الرأى في البخاري عن ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص لم يوص قالوا لأنه لم يترك بعده مالا أو أمالا الأرض فقد كان سلبها وأما السلاح والبلغة فقد أخذوا بها في الأثر كذا ذكرنا في التورى وفي المغازي لا يوصى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص عنده من الأثاث لكل من الدارسين والرهاويين والأشعرين بجماعة وسق (١) من خير وإن لا يترك في جزيرتا العربيتان وأن تقذبت أسامة وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أوصى صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا أجزوا الوفد بما كتبوا فيهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عند التسائي وأحد وابن سعيد كانت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة الصلوات لم يكتب أيما كتبكم وقد ثبت وصيته بالانصار وبأهل بيته ولكنكم الست عند الموت وروى غيره ذلك قلت وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى أرقا في مرضه أن يكتب كتابا وهو وصيته صلى الله عليه وآله وسلم لامتة إلا أنه قيل بيته وأنه كما أخرجه البخاري وتحمده وقد جمع صاحب تفرج الروايات من أخبار الزوايا التي صلى الله عليه وآله وسلم في باب مستقل وكلها أحاديث صحيحة وأحسنه وهذا الكتاب قد طبع هذا العهد في مصر القاهرة بمطبعة نولان وفي الهند وعن معدن أبي وقاص قال قلت لرسول الله أنا ذو مال وقع في رواية كثير (ولا ربي إلا أنت) واحدة فأنا تصدق شيئا مالي قال لا قلت فأنا تصدق بشطر مالي قال لا قلت فأنا تصدق شئيه قال الثلث والثلث كثير (إنك) بروي يفتح الهمة وكسرها فالفتح على تقدير لام التعديل والكسر على أنه شرطية وجوابه خبر على تقديره فهو خير (تذروا شئكم أغنياء خير من أن تذرهم عالة) جمع عائل وهو الفقير (يتكففون) يسألون (الناس) بما كتبهم (متفق عليه)

مطلب صورة الوصية

(١) قوله بجماعة وسق
بالجسيم والفعال المهمة
مشددة الجاذبية المجموع
أي خلاصة من مائة مائة
وصق أو نهاية له منه

عليه) اختلف متى وقع هذا الحكم فقبل في حجة الدواع عكة فله من سعد فاعده صلى الله عليه
 وآله وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري وقيل في فتح مكة أخرجه الترمذي عن ابن
 عيينة وافق الحقاظ انه وهم وان الاول هو الصحيح وقيل وقع ذلك في المرتين معا وأخذه من مفهوم
 قوله كثرة انه لا يوصى من مال قليل (١) وروى هذا عن علي وابن عباس وعائشة وقوله لا يرثي
 الا ابتلى أى لا يرثي من الاولاد والا فان سعدا كان من بنى زهرة وهم حصته وكان هذا قبل ان
 يوليه المذكور والا فله ذكر الواقدي انه لم يسل بعد ذلك أربعة سنين وقيل أكثر من عشرة
 ومن النبات ثمانية سنين وقوله أتصدق بمثل انما استأنف في تصريف ذلك في الحال أو أراد بعد
 الموت الا أنه في رواية فقط أوصى وهي نص في الثاني فصيل الاول عليه وقوله يخطر على أراد
 به النصف وقوله لم يقطعه يوليه وآله وسلم والثالث كثير يرى بالثلثة وبالوصحة على أمثل من
 الراوى وقع ذلك في العناري ومثله وقع في الساقى وأكثر الروايات بالثلثة ووصف الثلث
 بالكرامة نسبة الى ملونه وفي طائفة وصفه بذلك احسان الاول بيان ان الاول الاقتصاد
 عليه من غير زيادة فهو هذا التباين ونهية ابن عباس فقال يورث ان الناس نحو من الثلث الى
 الربع في الوصية والثاني بيان ان الصدقة بالثلث هو الاكل أى كثراجره ويكون من الوصف
 بحال المتعلق وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لانه وارث وعلى هذا استقر
 الاجماع وانما اختفوا هل يصح الثلث أو أقل فذهب ابن عباس والشافعي وجماعة الى أن
 للوصية ما دون الثلث لقوله والثالث كسر قال قتادة أوصى أبو بكر بالثلث وأوصى عمر بالربع
 وأحمد أحب اليّ وذهب آخرون الى أن النصف الثلث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
 جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسنةكم ومساكن قرأنا الحديث ضعيف
 والحديث يورثه فغيره وارث فأمّا ما لا وارث له فذهب مالك الى أنه مثل من له وارث فلا يصح
 له الزيادة على الثلث أو جازت الحنفية الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث
 الوصية صحّت بأكثر من الثلث ونقضت لاسقاطهم حقهم والى هذا ذهب الجمهور وشافعي
 الظاهرية والمزنية وسنن في حديث ابن عباس الآن يشاء الورثة وانهم حسن يعمل فلورثهم
 الورثة عن الاجازة فذهب جماعة الى أنه لا يرجع لهم في حصة الموصى ولا بعد وفاته وقيل ان
 رجوعا بعد وفاته فلا يصح لان الحق قد انقطع للورث بخلاف حال الحياة فله فيصدق لهم الحق
 وسبب الخلاف الاختلاف في مفهوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم انك ان تذر اهل بيتك فمهم
 منه هذه المنع من الوصية بأكثر من الثلث وان السبب في ذلك رعاية حق الوارث وانما انشأ
 ذلك اتنى الحكم بالثلث وان العلة لا تعمى الحكم أو يجعل للمسلمين بغير الورثة كما هو أحد
 قول الشافعي والظاهر ان العلة متعدية وان يثنى الحكم في حق من ليس له وارث معين (وعن
 عائشة رضي الله عنها ان رجلا) جاسينا الله سعد بن عباد (أن النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله انى أقتلت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (تسها) أى
 أشنت قلته ولم يوصروا فلهم ولو تكلمت فصدقت أقولها أجزان تصدقت عنها فآلهم متفق عليه
 والفقهاء مسلم في الحديث دليل على أن الصدقة من الولاية تلقى الميت ولا يبارضه بقوله تعالى وان
 ليس للانسان الاماسى لثبوت حديث ان أولادكم من كسبكم ونفعه فوالهم من حصي وثبوت

(١) قال ابن عبد البر
 اختلف السلف في مقدار
 المال الذى يستحب فيه
 الوصية ويجب عند من
 أوجبوا فروى عن علي عليه
 السلام انه قال حقتهم
 أو سبعة أدرهم ليس بحال
 فيه وصية وروى عنه أنه
 قال ألف درهم مال فيه
 وصية وقال ابن عباس
 لا وصية في غنائمة درهم
 وقالت عائشة في امرأتها
 أربعة من الودولها ثلاثة
 آلاف درهم لا وصية في
 مالها وقال ابراهيم النخعي
 ألف درهم الى خمسة مائة
 درهم وقال قتادة في قوله
 ترك خيرا الفاقوا فهو وعن
 علي من ترك ما لا يسر
 فليدعه لورثته فهو أفضل
 وعن عائشة فيمن ترك
 غنائمة درهم لم يترك خيرا
 فلا يوصى به من البسر
 القلم له على حسن شأن

أوله صالح يدعو له وقد قدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز (وعن أبي أمامة الساهلي
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق
حقه فلا وصية لوارث روله أحد والأربعة إلا إنساني وحسنه أحد والتمني وقوله ابن خزيمة
وابن الجار ودور وما للدارقطني من حديث ابن عباس وزاد في آخره إلا إن يشاء الورثة وإسناده
حسن) وفي الباب عن عمرو بن شاذان عن الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عنه أيضا وقال الصواب إسناده
وعن علي بن عبد بن أبي شيبة ولا يخلو إسناده كل منها عن مقال لكن مجموعها ينهض على العمل به بل
جزم الشافعي في الأم أن هذا للتمتوازه فانه قال انه نقل كلفه وهو أقوى من نقل واحد
قلت الأقرب وجوب العمل به لعدم طرقه ولما قاله الشافعي وإن نازع في قوته الفهر الزاوي
فلا يضر ذلك بثبوته فانه متفق بالقبول من الأمة كما عرف وقد ترجمه البخاري فقال باب لا وصية
لوارث وكلمة لم يثبت على شرطه فلم يخرجوه لكونه أخرج بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس
موقوفي نفسه الآية ولحكم المرفوع والحديث دليل على منع الوصية للوارث وهو قول
الجمهور من العلماء وذهب جماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر
أحدكم الموت الآية قالوا ونسخ الوصية لا ينافي بقاها لجواز قتلنا لم يرد هذا الحديث فانه
نافي لجوازها أذ وجوبها قد علم تضمن آية الموارث قال ابن عباس كانت المال للورثة والوصية
لوالدين فنسخ الله تعالى من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للابن وللبنات وللزوجة
منها السدس وجعل للمرأة الثلث والربيع والزوج الشطر والربيع وقوله إلا إن يشاء الورثة يدل
على أنها تنقضي وتنفذ الوصية للوارث أن أجازها الورثة وتقدم الكلام في إجازة الورثة لما زاد على
الثلاث هل تنفذها أولا وإن التظاهر ينذهب إلى أنه لا أثر لأجازتهم والتظاهر معهم لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا إن يشاء الورثة وأطلق لما منع عن
الوصية بآل زاد على الثلث وليس لنا قسيدا أطلقه ومن قيد هذا قال أنه يؤخذ القيد من
التعميل بقوله أنك إن تدرأه فانه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة
فإن أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة هذا في الوصية للوارث واختلفوا إذا أقر المريض
لوارث بشي من ماله فأجاز الأوراق وجماعة مطلقا وقال أحد لا يجوز أقر المريض لوارثه
مطلقا واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها أقرارا واحتج الأول بما تضمن
الجواب عن هذا ملحة فقال إن التهمة في حق المختص بصديق بأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر وارث
آخر صرح أقراره مع أنه يضمن الأقرار بالمال بأن مدارا الأحكام على التظاهر فلا يترك أقراره للظن
المختل فان أمره إلى الله قلت وهذا القول أقوى دليلا واستثنى مالك ما إذا أقر لثبته ومعهم
يشركهم غير الوارث كان ألم قال لأنه يتم في اثنين بدلا بتمه يقص ابن ألم وكذلك استثنى ما إذا
أقر لزوجته المعروف بحسبه لها وصية له والها وكان ينمو بين ولده من غيرها تاعد ولا سيما إذا كان
له منها ولم يترك الحال قلت والأحسن ما قيل عن بعض المالكة واستأجره الربا في من
الشائعة أن مدارا الأمر على التهمة وعدمها فان قصدت جاز والأثلا وهي تعرف بقرائن
الأحوال وغيرها وعن بعض النسخة أنه لا يصح أقراره إلا لزوجته مجهرها (وعن سعد بن

جعل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يصدق عليكم ثلاثاً ما ألكم بحدوثكم
زيادته حسناتكم رواه البخاري وأخرجه أحمد والترمذي حديث أبي الدرداء وابن ماجه من
حديث أبي هريرة وكلها ضعيفة لكنهم اختلفوا في بعضها بعضاً وذلك لأن في أسنادها جعل بن
عباس وشعبة عقيباً عن حماد وهذا ضعيفان وإن كان لهم في روايتهم جعل تفصيل معروف
والحد في تحليل على شريعة الوصية الثالثة وأنه لا يفتخ من الميت وتظهر الإطلاق في حق من له
مال كثر ومن قل حاله وسواء كانت لوارث أو غيره مولى كن قبضه ما سلم من الولاية التي هي
أصح منه فلا يفتن لوارث واليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وروى عن زيد بن علي وأعلم
أن قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين يقتضي ظاهرها أنه يخرج الدين والوصية من تركه
الميت على سواء فاختار له الوصية الدين إذا استغرق المال وقد اتفق العلماء على أنه يقدم إخراج
الدين على الوصية لما أخرجهما جدو الترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية
المرث الأعمش عنه قال قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن الدين قبل الوصية وأنهم يقرؤون
الوصية قبل الدين وعلقه البخاري وأبو اسناده ضعيف لكن قال الترمذي إن العمل عليه عند أهل
العلم وكان البخاري يعتمد عليه لا يقتضيه بالاتفاق على مقتضاه وقد أورده شواهد ولم يختلف
العلماء أن الدين مقدم على الوصية فإن قيل إذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في
الآية قلت أجاب السبكي بأنها لما كانت الوصية تنفع على وجه البر والصلة والدين يقتضي
الميت بحسب الأغلب غداً بالوصية لكونها أفضل وأجيب غيره بأنها إنما خلعت الوصية لأنها
شئ فزاد في عرض والدين يؤخذ ببعض فكل من إخراج الوصية أقيم على الوازن من إخراج
الدين وكان أدواً ما قلنا من التفرقة بخلاف الدين فقد تمت الوصية فذلك ولا تأخذ الفقهاء
ولم يكن غالبوا الدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مقال ولأن الوصية فيها الموصى من قبل
نفسه فقد تمت فصرنا على العمل بها بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لا يذكر ولأن الوصية
محكمة من كل أحد مطلوب منه إيماناً أو وجوباً فيستقر فيها جميع الخاطئين ويتبع المال
وبالعمل وقل من يتخلص فذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر ولا يحل

وقوعه

(باب الوصية)

هي العين التي يضعها للمكملها أو نائبه عند آخر لصقتها وهي مندوبة إذا وقع من قسمه بالإمارة
بقوله تعالى وتعاروا على البر والتقوى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اتفق حون الصد ما كان
العبد في حون أخيه آخر جعله وقد تكون واجبة إذا لم يكن من صلح لها غيره وتسمى الهلاك
على المال قبلها (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أودع ودية فليس عليه ضمان أخرجه ابن ماجه وأسناده ضعيف) وقال ابن قدامة
المتن من السباع وهو مروي وأخرجه البخاري في لفظ ليس على المستعمر غير المثل ضمان
ولا على المستودع غير المثل ضمان وفي أسناده ضعيفان قال البخاري وأما ما روي هذا عن
شريح وغيره من وقوعه فغير المثل في رواية البخاري بل في المتن وقيل هو المستقل وفي الباب ما لم يكن

مطلب تقديم الدين على
الوصية

أبي بكر وعلي وابن مسعود ياران الودعة أمانة وفي بعضها مقال ويغنى عن ذلك الإجماع فإنه وقع على المجلس على الوديع ضمان الأما روى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه التمسك فإنه يضعف وقد تولى الجمع التفرط والودعة قد تكون باللفظ كما ستودعتك وضو من اللفظ والجماع على الاستصفاة ويكنى القول لفظاً وقد يكونان بضم لفظ كل يضعف في حاقه وهو حاضر ولا ينعمن ذلك أوفى المجد وهو غير مصل وأما إذا كن في الصلاة فلا لأنه لا ينعكس اظهار الكراهة وفي باب الودعة تفاصيل في الفروع كثيرة (وباب قسم الصدقات) بين الاصناف الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو أليق لاتصاله به (وباب قسم التي والغنمية تأتي عقب الجهاد شاء الله تعالى) وهو أليق بأن يلي الجهاد لأن من زواجه وانما ذكر المصنف هذه لأنها جرت عادة كسفر وع الشافعية على جعل هذين البابين قبل كتاب النكاح والمصنف ساقط لهما معاً هو أليق بهما

• (كتاب النكاح) •

هولعة الضم والتدخل ويستعمل في الوطأ في العقد قيل يجاز من اطلاق المسبب على السبب وقيل الحقيقة فيها وهو مراد من قال انما شتركت فيهما وكذا استعماله في العقد قيل الحقيقة شرعية فيه ولم يرد في الكتاب العزيز الا في العقد (عن ابن مسعود) رضى الله عنه (قال قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة بالباء الموحدة والهزم والمند (فلتزوج فانه غرض البصر وأحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه ما له وم فانه له وبه) بكسر الواو والجيم والمند (متفق عليه) وقع الخطاب منه صلى الله عليه وآله وسلم للشباب لانهم مقلنة النهم وقلنته واختلف العلماء في المراد بالبائة والاصح ان المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع فتدبره على مؤنة النكاح فلتزوج ومن لم يستطع الجماع فليجزمه عن مؤنته فعليه بالصوم في دفع شهوته ويقطع شرماته فليقطع الوجاء ووقع في رواية ابن حبان مسدداً بنفسه الوجاء منه الانضاء وقيل الوجاء مرض الخصبين والاختضاء صلبهما والمراد ان الصوم كالوجاء فهو من التشبيه البليغ ومن الاستعارة على قول والامر بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته والى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد وقال ابن حزم وفرض على كل قادر على الوطأ وجودان يتزوج أو يتسرى فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وقال انقول جماعة من السلف وذهب الجمهور الى أن الامر بالنسب مستدين بانه تعالى خير بين التزوج والتسرى لقوله فما احلنا وما لم نكحنا أي ما نكحتم والتسرى لا يجب لاجل ما فكنا النكاح لأنه لا يخبر بين الواجب وغير الواجب الا ان دعوى الاجماع غير صحيحة لخلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب غنى من خاف العنت وقدر على النكاح وتعدا التسرى وكنا حكامه القرطبي فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا الا أنه ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويغلبه ويباح فحرم على من يحصل لزوجه في الوطأ والاتفاق مع قدرته عليه ووقائه اليه ويكره في حق كل مثل هذا حيث لا اضرا بالزوجة والا حجة فيما اذا انتفى الدوامي والموانع ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطأ شهوة

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم قال: مكاره بكم الامم وتلو اهر الخ على النكاح والامر وقوله
 فقله الصوم اغراء يلزم الصوم وضيق عليه يعود الى من فهو مخاطب في المعنى وانما جعل الصوم
 وجبة لانه يتقبل الطعام والشراب يحصل النفس انكسار عن الشهوة وليرجع الله تعالى في
 الصوم فلا يتبع قتل الطعام وحلم من دون صوم واستدل به الخطابي على جواز التداوي لتمام
 الشهوة فلا بد من تركها البغوى في شرح السنة ولكن ينبغي أن يحصل على دواء يسكن الشهوة
 ولا يقطعها بالاصالة لانه قد يقوى على وجوب حصة النكاح بل قد وعد الله من يستخف ان
 يغنيه من فضله لانه جعل الاغتناء به الاستعفاف ولا يتم اتفاقوا على منع الجبر الا اذا غلب
 بذلك ما فيه من وجوه الخ على يحصل ما بغض به البصر ويحصر به الفرج وفيه انه لا يتركف
 على النكاح بغير الممكن كالاغتناء واستدل به العراقي على ان الكثرة في العبادة لا يضر
 بخلاف الر باكتنه يقال ان كان المشرع عادة للمشرع فيه فلا يضر فانه يحصل الصوم ويحصر
 الفرج وغيض البصر واما انشر ذلك المباح كالودخل في الصلاة فترك خطا بمن جعل خطا فهو
 محل نظر يستعمل القياس على ما ذكر ويحتمل عدم صحة القياس نعم ان دخل في الصلاة فترك
 الخوض في الباطل والقبية وسماها كان مقصدا محصوا واستدل به بعض المالكية على تحريم
 الاستئناس لانه لو كان مباحا لارشد الله له لاسم له وقد اباح الاستئناس بعض الحنابلة وبعض الحنفية
 واليه جرح الشوكاني رحمه الله في فتاواه الفتح الرباني (و) وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم جده فأتى عليه وقال يا أمي وأما وأصوم وأفطر وأزوجه النساء في رغب
 عن منق فليس معنى متفق عليه) هذا اللفظ لمسلم وله هذا الحديث بسبب هو انه قال أنس جاء
 ثلاثه قط (١) الى بيت أرواح النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادة صلى الله عليه
 وآله وسلم فلما أخبروا كلهم فقالوا فافعلوا وأبني نحن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد
 غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما فافعل أنا أصلي الليل أبدا وقال آخر وأنا
 أصوم الدهر لا أفطر وقال آخر أنا أعزل النساء لا أزوجه أبدا فخر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اليهم فقال أنتم قلتم كذا وكذا ما والله اني لخشاكم لله واتقاكم لكم لكني أنا أصلي
 الحديث وهو يدل على ان المشروع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهماك والاضرار
 بالنفس وجبر لما لو فلت كلها وانه هذه الملة المحمدية مبنية شرع على الاقتصاد والتسهيل
 والتيسير وعدم التعسير بعبادته بكم اليسر ولا يزيدكم العسر قال الطبري في الحديث الرذعي
 من منع استعمال الخل لامن الطيبات ما كلالا لمبسا قال القاضي عياض هذا ما اختصه
 السلف فذهب من ذهب الى ما قاله الطبري ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى أنهم
 طيباتكم في حياتكم الدنيا قالوا الحق ان الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالامر من والى التوسط في الامور وعدم الافراط وملازمة استعمال الطيبات فله يؤدي الى
 اقراره بالطور ولا يأم من الوقوع في الشبهات فان من اعتاد ذلك فلا يعبده أحيانا فلا يستطيع
 الصبر عنه فيقع في الخدر كان من منع من تناول ذلك أحيانا قد يقضى به الى السطوع وهو التكف
 المؤدى الى الخروج عن السنة للنهي عنه ويرد عليه مصرح بقوله تعالى قل من حرم زينة الله
 التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كان الاخذ بالتشديد في العبادة يؤدي الى الملل والقطاع

وهم على أن أبي طالب
 وعبد الله بن عمرو بن العاص
 وعثمان بن مظعون أخرجه
 عبد الرزاق عن سعيد بن
 المسيب مرسل قال
 المصنف في الفتح في عدد
 الله معهم فترك لأن عثمان
 ابن مظعون مات قبل أن
 يهاجر عبد الله فبعثوا له
 ذكره في فتح الباري ٤١ على
 حسن ثان

لا صلحهم ولا زمة الاكصاع على القرائض مثلاً وترك الثقل يفضي الى البطالة وعدم النشاط الى
 العبادة وخيار الادوار وسطها وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فن رضى عن ستي أى
 عن طريقى فليس منى أى ليس من أهل الحنفية السهلة بل التى تمن أن يقتر ليقوى على
 الصيام ويحمل يقوى على القيام ويتكف الساطيف تطير وزجه وقبل أن أراد من خلفه عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم طريقته أن التى أى من العبادة أربع مما كان عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم حتى ليس منى ليس من أهل ملنى لان اعتقاد ذلك يؤدى الى الكفر (وعنه) أى
 عن أنس (قال كن التى صلى الله عليه وآله وسلم بأمر نبالا يقوينى عن التبتل نهياً شديداً
 ويقول ترجعوا للولد والودادى مكثركم الايام يوم القسامة رواءاً أحد وجهه ابن حبان وله
 شاهد عندنا في دلود والنساق وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار) التبتل الاقطاع عن
 التماس ترك النكاح اقطاعاً الى عبادة الله وأصل التبتل القطع ومنه قيل لم يرحم عليها السلام
 التبتل وقاطمة مرضى الله عنها التتول أيضاً لاقطاعاً عما عن نسا من مائة اذ ناوفا ولا رضى في
 الآخرة والمرأة الولود كثيرة الولادة ويصرف ذلك في البكر بحال فرايتها والودود المحبوبة لكثرة
 ملهى عليهم خصال الخير وحسن التلق والتصب الى زوجها والمكثرة للمفاخر وقبيلها جوازها
 في الدار الآخرة ووجدت ان من أمته أكثر فتواه أكثر لان من لم أجبر من تجه (وعنه) أى
 هر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنكح المرأة الاربع أى الذى يرغب
 الى تنكحها ويدعو اليه أحد أربع خصال (المالها والحسبها والجاه والولد ينها فاطمة ذات الدين
 ترصيدا متفق عليه) بين الشيعة مع بقية السبعة الذين تقدم ذكرهم في خبطة الكتاب
 الحديث اخبار ما الذي يدعو الرجال الى التزويج أحد هذه الاربع وآثرها عندهم ذات الدين
 فأمهم صلى الله عليه وآله وسلم يأنهم اذا واحد ذات الدين فلا يملكون عنها وقد وردت النهى
 عن نكاح المرأة لتغير دينها فأنرج ابن ماجه والبراز والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو
 مرفوعاً لا تنكحوا النساء الحسن لعله يرد دينه ولا المملوك فله يطعن وأنكحوا من الدين ولا ملة
 سودا عن ذات دين أفضل وورد في حقه خبر انكسار أخرجه النسائي عن أى هر رة أنه قيل
 يا رسول الله أى النساء خير قال التى تسره ان تقرب وتطعمه ان أمر ولا تخالفه في نفسها وماله بما
 يكرهوا الحسب هو القبل الجليل للرجل وأباه وقد قسر الحسب بالمال في الحديث الذى أخرجه
 الترمذي وحسنه من حديث حمزة مرفوعاً الحسب المال والكرم التقوى الآية لا راد له المال في
 حديث الباب كره له عيتمه فالمراد فيه المعنى الاول دل الحديث على ان مصاحبة أهل الدين في
 كل شى هى الاولى لان مصاحبتهم يستقيم من أخلاقهم وبركهم وطرائقهم ولا سيما الى زوجة فقوى
 أولى من يعز ديه لانها تضعفهم وأم اولاده وأمينته على ماله ومنه وعلى نفسها وقوة ترب
 يدال أى الصفت بالتراب من الفقر وهذه الكلمة شارجحة يخرج ما يعتاده الناس في الخطيبان لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم قصدهم البقاء (وعنه) أى أى هر رة (أن التى صلى الله عليه وآله
 وسلم تكن أذرافاً) باراه وتشد القاطع مقصورة (انساناً اذا تزوج قال يارك الله لا توارك
 عليك وجع منك في خير رواء أحد والاربع وجهه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان) الرقاء
 الموافقة وحسن المعاشرة فهو من رقاء التوب وقيل من رفوت الرجل اذا سكنت ما به من روع

فالمراد اذا عمل في الله عليه وآله وسلم بالمعزوجة بالموافقة ممنوعين أهل وحسن المعاشرة بينهما
 جال ذلك وقد أخرج بنى بن مخلد عن رجل من بني تميم قال كنا نقول في الجاهلية يا قوم البين فعلنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قولوا الحديث وأخرج مسلم من حديث جابر أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال له تزوجت قال نعم قال بارك الله فيك وزاد الدار يبارك عليك
 وفيه ان الدعاء للمعزوجة سنة وأما المتزوج فليس له أن يفعله ويدعو عما أفاده حديث عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفاد أحدكم امرأاً أو نكاحاً
 أو دابة فليأخذ بناصيتها وليقل اللهم اني أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه وأعوذ بك من شرها
 وشر ما جبلت عليه رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في الحاجة) زاد فيه ابن كثير في الارشاد
 في النكاح وغيره (ان الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
 سيئاته فلا ضل له ومن يضل فلا هادي له) وأشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
 وبرهنا ثلاث آيات رواه أحمدوا الأربعة وحسنه الترمذي والحاكم) والآيات بأبواب الناس اتقوا
 ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقبيا والثانية بأبواب الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الى
 آخرها والثالثة بأبواب الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما كذا في الشرح
 وفي الارشاد لابن كثير عبد الآيات في نفس الحديث ألا تجعل الأولي بأبواب الناس اتقوا ربكم
 الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثنهن من جلالا كثيرا ونساء اتقوا الله
 الذي تسالون به الارحام الآية والثانية بأبواب الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الآية الثالثة
 كلها وقوله في الحاجة عام لكل حاجة ومنها النكاح وقدمت في رواية كذا ذكرنا ما أخرج
 الشيخ انه قال قال شعبة قلت لابي اسحق هذ في خطبة النكاح وفي غيرها قال في كل حاجة وفيه
 دلالة على سنة ذلك في النكاح وغيره ويخطب العاقد نفسه حال العقد وهي من السنن المحسورة
 وذهب الظاهرية الى أنها واجبة ووافقه من الشافعية ما عوانة فخرجني محصيه باب وجوب
 الخطبة عند العقد ووافق في شرح الحديث الا في عدم الوجوب (وعن جابر رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن
 ينظر منها ما يدعو الى نكاحها فليفعل) وتعلمه قال فخطب جارية فكانت أخصها حتى رأيت
 منها ما دعاني الى نكاحها فزوجتها (رواه أحمدوا أبو داود وورجالة ثقات ومحصيه الحاكم ولم يشرحه
 عند الترمذي والنسائي عن المغيرة) ولقنته أنه قال وقد خطب امرأاً انظر اليها قاله اخرى أن
 يدوم يشكك (وعند ابن ماجه وابن جابر من حديث محمد بن مسلمة ومسلم عن أبي هريرة أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل تزوج امرأه) أي أرا ذلك (أقترت اليها قال لا قال
 انذهب فانظر اليها) دلت الأحاديث على انه ينبغي للرجل تقديم النظر الى من يريد نكاحها وهو
 قول جابر بن عبد الله والتبر الى الوجه والكتفين لانه يستدل بالوجه على الجمال وضد بالكتفين
 على خسوة البدن وعدمها وقال الأوزاعي ينظر الى مواضع الفم وقال داود ينظر الى جميع
 بدنها والحديث مطلق فينظر الى ما يحصل له المقصود في النظر الى المريد على فهم الصحابة لا في ما رواه
 عبد الرزاق وسعيد بن منصور أن عمر كثر من ساق أم كلثوم بنت علي لما حبسها على اليه

لنظرها ولا يشترط رضا المسرا ثم ذلك النظر بل أنه أن يفعل ذلك على عقلمها كما فعله جابر قال
أصحاب الشافعي أنه ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرههارة كها من غير إذا
بجسلافه بعد الخطبة وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يثأر امرأة ينق بها نظر إليها ويخبره
بصفتها فتدري أنس الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أم سلم إلى امرأة فقال انظري إلى
عروقها وشي معاطفها أخرجه أحمد والبيهقي والحاكم والبيهقي وفيه كلام وقد روى شئ
عوارضها وهي الأنثى التي في عرض القبر هي ما بين الثنايا والأضراس واحد عارض والمراد
اختيار المرأة التي تراه ما المعاطف هي ناحية العنق ويشتمل هذا الحكم للمرأة فانها تنظر
إلى خاطبها فانه يبينها من مثل ما يبين منها كذا قيل ولم يرد حديث والاصل تحريم نظر
الاجنبى الأدليل كالدليل على جواز نظر الرجل إلى من يريد خطبتها (وعن ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر
اللام هنا (حتى يترك الخاطب قوله أو يأذنه متفق عليه واللفظ للجارى) انتهى أصله التحريم
الأدليل بصره عنه وادعى التواوى الإجماع على أنه وقال الخطابي النبي للتأديب وليس
للتعزيم وظاهره أنه نهى عنه واحد أحب الخاطبات أم لا وقد منافي البيع أنه لا يحرم إلا بعد
الاجابة والدليل حديث فاطمة بنت قيس تقدم والاجماع فأنه في تحريمه بعد الاجابة والاجابة
من المرأة المكثفة في الكف ومن وإلى الصغرة وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القولين
له المنع وهذا في الاجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فلا يصح عدم التعزيم وكذلك إذا لم
يحصل رد ولا اجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخاطب فهو اجابة وأما العقيم
تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول ويعدله وقوله أو يأذن
فدل على أنه يجوز له الخطبة بعد الإذن وجواز ما لا يذون له بالنسب ولغيره بالحق لأن الله قد دل
على أنه فيجوز خطبة الكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه وأنه إذا أراد التعزيم
على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخاطب فاسقا فهل يجوز
للغيب الخطبة على خطبته أم لا ونقل عن ابن القاسم صاحب ذلك أنه يجوز الخطبة على خطبة
الفاسق ويرجح ابن العربي وهو قريب مما إذا كانت الخطوبة عتق فكون الفاسق غير مكملها
فكون خطبة كذا خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت منها علامة القبول (وعن سهل
ابن محمد لا عدى رضي الله عنه قال جاءت امرأة) قال المصنف في الفقه ولم أقب على اسمها (إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله حشيت أهلب نفسي) لأن الجرا لا تثبت
رقته (ف نظر إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصدعها النظر ووصوه) في النهاية ومنه
الحديث فصدعني النظر ووصوه أي نظر إلى أعلى وأسفل ومن أدله جواز النظر إلى من أراد
زواجها وقال المصنف أنه يحرم عندنا من صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى
المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره (ثم طأ ما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأه فلما رأته
المرأة أنه لم يرض ثم استبأ جليست فقام رجل من أصحابه) قال المصنف أنه صلى الله عليه وآله وسلم
يا رسول الله إن لم يكن لك حاجة ففزع وجمع فقال فهل عندك من شئ فقال لا والله يا رسول الله
قال أذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال يا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم انظر ولو خلقنا أي ولو نظرت خائفا (من حديد فذهب ثم يرجع فقال
 لا والله يا رسول الله ولا تخافن حديد) أي موجود فقامت ميتة أحذف خبره (ولكن هذا
 انزاري قال) سهل بن سعد الرازي (ما رواه ابنه فقهنا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 ما نسمع بالاراك ان لبسته) أي كلبه (لم يكن عليه منه شيء وان لبسته) أي كلبه (لم يكن عليه منه
 شيء) ولعله بهذا الجواب بين انه ان قمعة الازار لا تمتنع ولا تمتنع به المرأة (جلس الرجل حتى
 اذا طال مجلسه قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مولىا فامر به فدعجه فلما سأل قال عاذا
 معك من القرآن قال مئى سورة كذا وسورة كذا عندها فقال تفرعن عن ظهر قلبك قال نعم قال
 اذهب فقدمك كنكها بما علمك من القرآن شفق عليه واقتطع لمسلم وفي رواية قال انطلق فقد
 رويتمك افعلمها من القرآن وفي رواية الضاري أسألكها بما علمك من القرآن ولا يداود عن أبي
 هريرة قال قال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملتفتة قال سورة البقرة والتي قلها قال قم فقلها
 عشرين آية (دلى الحديث على مسائل عديدة وقد تنبها ابن التين وقال هذه إحدى مشهور
 فائدة توب الضاري على أكثرها قلنا وتأت بنفسها وأوصها الأولى جواز عرض المرأة نفسها
 على رجل من أهل الصلاح وجواز النظر من الرجل وان لم يكن خاطبا لارادة التزوج يريد ان ليس
 جواز النظر خاصة للخطاب بل يجوز ان يخطبه المرأة فان نظر صلى الله عليه وآله وسلم اليها
 دليل على انه اراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها وكأنهم لم ينجبه فأعرض عنها والثانية ولاية
 الام على المرأة التي لا قريب لها اذا ذلت الآن في بعض الفاظ الحديث انها فوضت أمرها
 إليه وذلك في كسب وأنه يعقد للمراة من غير سؤال عن وليها هل هو موجود أو لا حاضر أو لا
 سواء لاهلها في عصمة رجل أو عدمه قال الخطابي وإلى هذا ذهب جماعة جلا على ظاهر
 الحديث الثالث ان العبة لا تثبت الا بالقبول الرابعة انه لا يمين الصادق في النكاح وأنه يصح
 ان يكون شيئا يصير اقلان قوله ولو خاتمنا حديد بالغة في عقله فيصير بكل ما راضى عليه الزوجان
 أو من إليه ولاية العقد مما فيه منفعة وشايطان كل ما يصلح ان يكون قيمة وثما الشيء أصح ان يكون
 مهرا وتصل القاضي عياض الاجماع على انه لا يصح ان يكون عملا بقيمة ولا يصلح به النكاح
 وقال ابن حزم يصح بكل ما يسمي شيئا ولو حبس من شعر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم هل يتجسأ
 وأجيب بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو خاتمنا حديد ربما لغت في العقل وله قيمة وكان
 قوله في الحديث من استطاع منكم الباشا من استطاع دل على ان الشيء لا يستطع كل أحد وجبة
 الشئ من استطاعة لكل أحد وكذلك قوله تعالى فمن استطاع منكم طولا وقوله أن يتفقوا
 بامر الكرم دال على اعتبار المال في الصداق حتى قال بعضهم ألقه خسون وقيل أو يعون
 وقيل خمسة دراهم وان كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها بخصوصها والحق انه يصح ما
 يكون قيمة وان تحقرت والا حاديت والا بات يحتمل انها خرجت من خرج الغالب وأنه لا يقع
 الرضامن الزوجة الا بكونه مالا له صورة ولا يطبق كل أحد على تحصيله الخامسة انه ينبغي ذكر
 الصداق في العقد لأنه أقطع للزواج وأنفع للمرأة فلو عقدت بغيره كصداق صم العقد وجب لها
 مهر مثل ما يدخل ولا أنه يتجسأ بغير المهر والسادسة يجوز الحلف وان لم يكن عليه العين
 وأنه يجوز الحلف على ما ينقله الحالف لانه صلى الله عليه وآله وسلم قاله بعد عيتم ذهب إلى أهله

فانظر هل تجد شأنا فدل على ان عينه كانت على نفسه ولو كانت لا تكون الاعلى علم لم يكن للامر
 بذهابها الى اهلها فاقامة السابعة لا يجوز للرجل ان يخرج من ملكه ما لا بد له منه كالذي يستعونه
 أو يستخلص من الطعام والشراب لانه صلى الله عليه وآله وسلم علل منعه عن قسمة نوبه بقوله ان
 ليست له من عليته شيء الثامنة اختيار مدعى الاعسار فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصدقه
 في أول دعواه الاعسار حتى ظهر له قرآن صدقه وهو دليل على انه لا تسمع البين من مدعى
 الاعسار حتى يظهر قرآن اعساره التاسعة انها لا تجب الخلع للعقد لانها لم تذكر في شيء من
 طرق الحديث وتقدم ان الظاهرية يقولون بوجودها وهذا برد قولهم وانما يصح ان يكون
 الصدق منفعة كالعلم فانه منفعته وقاس عليه غيره وبذلك قصه موسى مع شعيب وقد
 ذهب الى جواز كونه منفعة بعض العلماء سالت الحنفية وتكفلوا بالتأويل الحديث وانما ان
 التزويج بغير مهر من خواصه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الأصل العاشر قوله بجمعك
 من القرآن يحتمل كما قاله القاضي عياض وسجين أظهرهما ان يعلم امامه من القرآن أو قدرا
 معيناً من القرآن يكون ذلك صداقاً أو يؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة فعلمها من القرآن وفي بعضها
 تعيين عشرين آيات ويحتمل ان الباطن لعل له زوجه بغير صداق كما انه لا يكون صداقاً
 لبعض القرآن ويؤيده هذا الاحتمال قصة أم سلمة مع أبي سلمة وذلك انه خطبها فقالت والله
 ما مثلك يرد ولكنك كافر وأسلمة ولا يجل لي أن أتزوجك فان تسلم فخطبتهمرك ولا أسألت غيره
 فسلم فكان ذلك مهرها أخرجه النسائي وصححه ابن عباس وترجمه النسائي باب التزويج
 على الاسلام وتزوج على حديث سهل هذا بقوله باب التزويج على سورة البقرة وهذا ترجيح
 للاحتمال الثاني والاحتمال الأول أظهر لانه القاضي لثبوت رواية فعلها من القرآن الحادية
 عشر فان النكاح بنقض لفظ التملك وهو مذهب الحنفية ولا يخفى انهم قد اختلفت اللفاظ
 في الحديث فروى بالتكليف والتزويج بالامكان قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة
 واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث والظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لفظ واحد فالمرجع في هذا الى الترجيح وقد نقل عن الحارثي ان الصواب روايته من روى قد
 زوجتها ولو انهم أكثر وأحفظ وأحال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة اللفاظ ثم
 قال ورواية التزويج والنكاح أربع وأما قول ابن التين ان جميع أهل الحديث على ان الصحيح
 روايته زوجتها وان روايته بملكها هو فيه فقد قال المصنف ان ذلك ما لا يقتضيه وقال
 البخاري الذي ظهر لانه كان بلفظ التزويج على وفق قولنا لعل طهر وجنبا اذهوا الغالب في لفظ
 العقود اذ قل ما يختلف لفظ المتعاقدين وقد ذهبت الحنفية والملك في القول المشهور الى جواز
 العقد بكل لفظ فبمعناه اذ قرن به الصداق أو قصده النكاح كالتمليك ونحوه ولا يصح بلفظ
 العارية والاجارة والوصية (وعن عاصم بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما) عاصم تابعي
 سمع أباه وغيره ومات سنة أربع وعشرين ومائة (عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أعلنوا النكاح رواه أحمد وصححه الحاكم) وفي الباب عن عائشة أعلنوا النكاح
 وأضر وأعلم بالمر بالأي الف أخرجه الترمذي وفي رواية عيسى بن ميمون ضعيفا قاله
 الترمذي وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وفي اسناد مختلفين اياهم منكر الحديث كما قال احمد

وأجيب بأنه مفهوم لا يقرى على معارضة المنطوق باشرطه وإعلم ان الحنفية طعنوا في هذا الحديث تأخر وادّعى سليمان بن موسى عن الزهري وسئل الزهري عنه فلم يعرفه الذي روى هذا القدر هو اسمعيل بن عيسى القاضي عن ابن جريج الراوي عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسب ان الزهري له ان يكون سليمان بن موسى وهم عليه لا سيما وقد أنشأ الزهري على سليمان بن موسى وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث واستوفاه اليهم في السنن الكبرى وقد عاضده أحاديث اعتبار الولي وغيره مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة وفي الحديث خليل على اعتبار اذن الولي في النكاح بعقد عليها أو بعقد وكيله وظاهره ان المراد تستحق المهر بالداخل وان كان النكاح باطلا لقوله فان دخل بها فإلها المهر عما استحل من فرجها وفيه دليل على انه اذا اختلف ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم بالجهل وان النكاح يسمى باطلا وصحيا ولا واما حطة والعقير في قوله فان اشترى وعاد الى الاولياء الدال عليهم ذكر الولي والسياق والمراد بالاشترار مع الاولياء من العقد عليها وهذا هو الفضل به تنتقل الولاية الى السلطان ان عضل الاقرب وقيل بل تنتقل الى الاعداء وانتقالها الى السلطان مبني على منع الاقرب والاعداء هو محتمل ودل على ان السلطان ولي من لا ولي له لعلمه وأنتهجه ومنه لا غشية الولي ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا لانكاح الاولوي والسلطان ولي من لا ولي له وان كان فيه الخلل خارج برأطة فقد أخرجه سفيان في بيانهم عن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الاولوي مرشد أو سلطان ثم المراد بالسلطان من اليه الامر جازرا كان أو عادلا لسموم الاحاديث القاضي بالامر بطاعة السلطان جازرا أو عادلا وقيل بل المراد به العادل المتولي لمصالح العباد لاسلاطين الجور فانهم ليسوا باهل لملك (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح) مغيرة الصيغة تجز وما مرفوعا ومنه الذي بعده (الاي) هي (١) هنا التي فارقت زوجها بطلاق أو موت (حتى تستأمر) من الاستئثار وهو طلب الامر (ولا ينكح البكر حتى تستأذن) قالوا يا رسول الله وكف اذننا قال ان نكحت متفق عليه) فيه انه لا بد من طلب الامر من النيب فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الامر فيها بالاذن بالعقد المراد من ذلك اعتبار رضاها وهو معنى أحقها بنفسها من وليها في الاحاديث وقوله والبركر أراد بها البكر البالغة وعبرنا بالاستئذان منها وعبر في النيب بالاستئثار إشارة الى الفرق بينهما وانه متى كد مشاوره والنيب ويحتاج الولي الى صريح القول بالاذن منها بالعقد عليها والاذن من البركر اثر من القول بالسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما اكتفي منها بالسكوت لانها قد تسخى من التصريح وقد ورد في رواية عائشة قالت يا رسول الله ان البركر تسخى قال رد بها صامتة أخرجه الشافعي ولكن قال ابن المنذر يستحب ان يعلم ان سكوتها رضا وقال سفيان يقال لها ثلاثا رضيت فاسكتي وان كرهت فأنطقي فاما اذا لم تنطق ولكنها يكت عند ذلك فصيل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك وقيل لا أثر لبركتها في المنع الا ان يفتقر بصياح ونحوه وقيل يعتبر الجمع هل هو ارضا فهو يدل على المنع أو يارده فهو يدل على الرضا والاولي أن يرجع الى القرائن فانهم لا يفتقر والحديث عام لا يلا من الأب وغيره في أنه لا بد من اذن البركر البالغة واليه ذهب الحنفية

(١) هذا هو المراد بها هنا
لأنها قد تطلق على من لا زوج
لها ولو صغيرة ذكره عياض
وغيره اهـ منه

وأخرون عملاً بعموم الحديث هنا وبالمصالح التي أتربح مسلم بلفظ البكر يستأنن أبوها ويأتي
 ذكر الخلاف في ذلك واستنبطه الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس الآتي **﴿** وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النبي أحقر نفسه من ولدها والبكر
 تستأمر وإنها أسكتهم ثم أومأ لمسلم وفي لفظ **﴿** أي من رواية ابن عباس **﴾** ليس الولي مع الثيب
 أمرو بالبيعة فيستأمر وولما أوداود والتساق وصحبه ابن حبان **﴾** تقدم الكلام على المراد
 بأحقية الثيب بنفسها اعتباراً برضاها كما تقدم على استئثار البكر وقوله ليس الولي مع الثيب أمر
 أي إن لم تر من المسلفين اعتباراً للبليل على رضاها وعلى أن المقدالي الولي وأما قوله والبيعة
 تستأمر فالبيعة في الشرع الصغيرة التي لأب لها وهو دليل الشافعي في أنه لا يزوج الصغيرة إلا
 الأب المصلحة الله عليه وآله وسلم حال تستأمر البيعة ولا استقرار الإبداء بالغ إذا فائدة لاستئثار
 الصغيرة وذهبت الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجه أباها أو ألياً مستبدلين بظاهر قوله تعالى وإن خفتم
 أن لا تقسطوا في النكاح الآية وما ذكر في سبب زولها في أنه يكون في حجر الولي يتيمة وليست
 الرغبة في نكاحها وانما غلب في مالها في تزوجه لآفته وانه ليس يصريح في أنه يتيمة صغيرة
 لاحتمال أنه منها إلا أن يزوجه حتى تلغ ثم يتردها ولها بعد البلوغ الخيار فيما عالى إلا فاتها
 بغير إذاعتها وهي مزرعة والجامع حديث ذلك التصرف ولا يخفى ضعف هذا القول وما تفرع
 عنه من جواز الفسخ وضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف لا خيار لها مع قوله يجوز تزويج غير
 الأب لها كأنه لم يقل بالخيار وضعف القياس فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي **﴿** وعن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
 رواه ابن ماجه والدارقطني ورجله ثقات **﴾** فيمدل على أن المرأة ليس لها ولا يفيق الانكاح
 لنفسها ولا لغيرها فلا عبرة لها في النكاح أي لا يجلأ ولا قبولاً فلا تزوج نفسها بل إن الولي ولا غيره
 ولا تزوج غيرها بولاية ولا وكالة ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة وهو قول الجمهور وذهب أبو
 حنيفة إلى يجوز العاقبة البالغة نفسها أو ابنتها الصغيرة وتترك عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند
 غير كف فلا وليتها إلا اعتراض وقال مالك تزوج الدنيا نفسها دون الشريعة كما تقدم واستدل
 الجمهور بالحديث بقوله تعالى ولا تغفلوهن أن يتكهن أزواجهن قال الشافعي هي أمرح
 آية في اعتبار الولي والأب كالمعصية هي وسبب زولها في عقل بن يسار تزوج أخته فطلقها
 وزوجهما طقة رجعية وتركها حتى اقتضت عدتها وراهم رجعتها تخاف أن لا يزوجهما طال فحق
 نزل هذه الآية ورواه البخاري زاد أوداود فكفرت عن عيني وأنكحها ما بعد فلان لها أن تزوج
 نفسها لم يعتباً بأشائها على الامتناع وزول الآية بيان أنها تزوج نفسها أو بسبب زول الآية
 ويعرف ضعف قول الرازي أن الصغيرة لا تزواج وضعف قول صاحبها أنه المجهدة ليس في
 الآية إلا أنهم من العزل ولا يفهم منه اشتراط أنهم في صحة العقد لا حقيقة ولا بماز أبل قد
 يفهم منه ضد هذا وهو أن الأولياء ليس لهم حيل على من يلوهم انتهى ويقال عليه قد فهمت الشف
 شرطاً أنهم في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وبأذن من زلت فيه إلى التكفير عنه وبالعقد
 ولو كان لا يسبيل للأولياء أن تسمى غاية البيان بل كرر تعالى كون الأمر إلى الأولياء في عدة
 آيات ولم يأت عرف واحد أن للمرأة نكاح نفسها وأولت أيضاً على أن نسبة النكاح الهين في الآيات

مثل حتى تنكح زوجا غيره مما اده الانكاح بمقد الولي اذ لو فهم صلى الله عليه وآله وسلم انهم
 تنكح نفسها الامر ما بعد نزول الآية بذلك ولا بان لا نكح الله الاولايه ولم يبع له الخسنة في عينه
 والتكفير وبطلان اشراط الولي كما أخرجه الضاري وأبو داود ومن حديثه عن عائشة أنها أخبرته
 ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاس منها نكاح الناس اليوم يضطرب الرجل الى الرجل
 وليته وأبنته فيصدقها ثم ينكحها ثم قال في آخره فليبحث محمد بن الحنفية عن نكاح الجاهلية كله
 الانكاح الناس اليوم فهذا دال على انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك النكاح للمعتبر فيه
 الولي وزاده ما كذا بعد ما سمعت من الاحاديث وبطله نكاحه صلى الله عليه وآله وسلم لام سلمة
 وقوله انه ليس أحسن وأولياها حاضر اولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم انكحوا أنت تنكح مع الله
 مقام البيان وبطله قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين فانه خطاب للاوليا ما بهم لا ينكحوا المسلمات
 المشركين ولو فرض انه يجوز له انكاح نفسه لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن لان
 القائل بانهما تنكح نفسها يقول بانه ينكحها وليا أيضا فيلزم ان الآية دالة على تحريم ذلك عليهن لان
 انكاح المشركين للمسلمات لانها اعتدلت على نكح الاوليا من انكاح المشركين لا على نكح
 للمسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات فالامر للاوليا دال
 على انه ليس للمرأة ولا ينفق النكاح ولقد تكلم صاحب نهاية الجته على الآية بكلام في غاية
 السقوط فقال الآية متعددة بين ان يكون خطابا للاوليا واولى الامر ثم قال فان قيل هو عام
 والعام يشمل أولى الامر والاوليا فيلزم هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوى
 فيه الاوليا وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولا يخاصة بالذن أصلا ولو
 قلنا انه خطاب للاوليا وجب اشراط انهم في النكاح لكن مجالا لا يصح عمل له ليس فيه
 ذكر أصناف الاوليا ولا امر انهم والبيان لا يجوز تأخيرهم عن وقت الحاجة انتهى والجواب ان
 الاظهر ان الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصدورها أي قوله ولا تنكحوا
 المشركين حتى يؤمنوا والمراد لا ينكحهم من اليه الانكاح وهم الاوليا وخطاب الاوليا ومنهم
 الامر اخص فقد قدم أو عظمهم لما عرفت من قوله فان استبرأ قال السلطان ولي من لا ولي لها
 فبطل قوله انه متردد بين خطاب الاوليا وأولى الامر وقوله هنا هذا الخطاب انما هو خطاب
 بالمنع بالشرع قلنا نعم قوله بالمنع بالشرع يستوي فيه الاوليا وغيرهم قلنا هذا كلام في غاية السقوط
 فان المنع بالشرع هنا للاوليا والذين يتولون العقد اما جوازا كما بقوله الخسنة أو شرطا كما بقوله
 غيرهم والاجنبى يجوز له عن المنع لانه لا ولاية على شاتر زيد مثلا فاصح في نفسه عن شيء ليس
 من تكليفه فهذا انكليف يخص الاوليا فهو كمنع الفسق عن السؤال ومتع التسامع التبرج
 فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور ومنها ما يخص الاناث ومنها ما يخص بعض
 الفريقين أو فردا منها ومنها ما يملك الفريقين وان اراد انه يجب على الاجنبى الانكاح على من يزوج
 مسلمة بغير ترك خروج عن البحث وقوله ولو قلنا انه خطاب للاوليا ان كان مجالا لا يصح عمل
 جوابه انه ليس بمجمل اذ الاوليا معروفة في زمان من انزلت عليهم الآية بقوله كل من عرف
 عندهم الا ترى الى قول عائشة يضطرب الرجل الى الرجل وليته فانه دال على ان الاوليا معروفة
 وكذلك قول ام سلمة صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحسن وأولياي حاضر واعتاد كذا هذا الاله

نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل وخرج الى رأي الحنفية واستقوله الشارح ولم يبق
 في تشريره ما قاله فاحسب أنه على بعض ما فيه ولو لا حاجة الاختصار لقلته بطوله وأثبت ما فيه من
 الأدلة على اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وآله وسلم التيسر حق بنفسها من وليها ثم احتقنا
 الأولى كما يفيد لفظ أحق وأحقته هي الولاية وأحقها رضاها فإنه لا يصح عقد منها إلا بعد
 خلعها بنفسها كدمن حقه لتوقف حقه على انضمامها وعن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار (فسره قوله) (ان يزوج الرجل
 ابنته على أن يزوجه الآخر) لا سرا بتمه ليس بينهما صداق متفق عليه) وانفق من وجه آخر على ان
 تفسير الشغار من كلام نافع قال الشافعي لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال الخطيب انما ليس من كلام
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو قول مالك وقد بين ذلك ابن مهدي والقاضي ويدل أن كلام
 مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت ان الشغار ان يزوج
 الرجل الخ وأما الحضاري فصرح في كتاب الحيل ان تفسير الشغار من قول نافع قال القرطبي
 تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل القصة فان كان من فوقها ومن المقصود ان
 كان من قول القاضي فيقول أيضا لا أعلم بالقال وأصلها لخال انتهى وإذا قد ثبت النبي
 عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل فذهب الشافعي ومالك الى انه باطل انتهى عنه
 وهو يقتضي البطلان ولقفتها اختلاف في علم النبي لا تطول به وكلها أقوال فحسبته وقد يظهر من
 قوله في الحديث لا صداق بينهما علم النبي وذهب الحنفية وطائفة الى ان النكاح صحيح
 ويلغو ما ذكر فيه مما يجمع قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ويحجب بأنه خصه
 النبي (وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان جارية بكر أمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فذكرت ان أباهما تزوجها وهي كارهة فغيره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى أحمد وأبو داود
 وابن ماجه وأبو عيسى بالإرسال) وأجيب عنه بأنه روى أبو بكر بن محمد عن التوري عن أبي
 موسى ولا وكذلك رواه غيره من رجاله ان الرقي عن زيد بن حبان عن أبيه وموسى ولا وإذا اختلف في
 وصل الحديث وارساله فالحكم بان وصله قال المصنف الطعن في الحديث لا معنى له لان له طرقا
 يقوى بعضها ببعض انتهى وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه وفيه ولا تنسك البكر حتى
 تستأذن وهذا الحديث أقدم ما أتى فدل على تحريره اجابا الالب لا بنته البكر على النكاح وغيره من
 الأولياء الأولى والى عدم اجبار الاب ذهاب الحنفية لما ذكره ولحديث مسلم بلفظ واليك
 يستأذنها أبوها وان قال البيهقي زيادة الاب في الحديث غير محفوظة فقدره المصنف بأنها زيادة
 عدل يعني في عملها وذهب أحمد وأصحابه والشافعي الى أن للاب اجبارا بنته البكر الباطل على
 النكاح علا في مفهوم التيسر أحق بنفسها سابقا فإنه ان البكر بخلافها وان الولي أحق بها وورد
 بأنه مفهوم لا يقوم المنطوق وبأنه لو أخذ بمعمول من حق غير الاب من الأولياء وان لا يخص الاب
 يجوز الاجبار وقال البيهقي في تنويع كلام الشافعي ان حديث ابن عباس هنا مجمل على انه
 زوجهم غير مكتمل قال المصنف جواب البيهقي هو للعقد لا لأنها واقعة تعين فلا يثبت الحكم بها
 نعمتا قلت كلام هذين الامامين محمل على كلام الشافعي ومذهبهم والاقتوا ويل البيهقي

لادليل عليه فلو كان كما قال في كونه المرأة بل قالت انه زوجها وهي كارهة فاعلمه كرهها فاعلمها
على التخيير لانها المذكور فحكاه قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنت كارهة فانت بالخيار
وقول المصنف انها واقعة عن كلام غيره صحيح بل حكم عام لمعوم علقه فافسحوا لحدث الكراهة ثبت
الحكم وقد اخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها ان قتادة دخلت عليها فقالت ان ابي زوجهي
من ابن اخيه يرفع في خبيثته (١) وأنا كارهة قالت اجلسي حتى ياتي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تخبرنه فأرسل الى أبيها فدعاه فجعل
الأمر اليها فقالت يا رسول الله قد أبررت ما صنع أبي ولكن اردت ان أعلم النسائي ان ليس الي
الابن الأمر شي والظاهر انها بكر ولعل البكر التي في حديث ابن عباس وقد زوجه أبوها
كفء ابن أخيه وإن كانت ثيبا فقد صرحت انه ليس من ادخال الاعلام النساء انه ليس للابن من
الأمر شي ولفظ التسامع للثيب والبكر وقد قالت هذه منده صلى الله عليه وآله وسلم فافقها
عليه والمراد بنى الأمر عن الاتفاقي الترويجي ككراهة لان السياق في ذلك خلاف ليقال هو عام
لتكثير شي (وعن الحسن) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن مولى زيد بن ثابت ولم يستثن
بقيته من خلافة عمر بالمدينة وقدم البصرة فبعضه قتل عثمان وقيل انه لقي عليا بالمدينة وأما
بالبصرة فمقتلهم رؤسهم اياه كان امام وقتهم علموا ورواها من اهل المدينة في رجب سنة عشر ومائة
(عن مسرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها امرأتنا زوجهوا لبيان ففى الاول
منهما روادا جسدوا الاربعة فحسنه الترمذي) تقدم ذكر الخلاف في مباح الحسن من مسرة
ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبه بن عامر قال الترمذي
الحسن في هذا عن مسرة أصح قال ابن المديني لم يسمع الحسن من عقبه شيأ والحديث دليل على
ان المرأة اذا عقد لها وليان رجلين وكان العقد ضربا ثانيا للاول منهما سواهما صحيح بها الثاني
أولا أما اذا دخل بها على الفاجع أمزنا وانما الاول وكذلك اذا دخل بها جاهلا الا الله لا دخله
البهل فان وقع العقدان في وقت واحد بطل وكذا اذا علم ثم التبس فأنهم ما يدخلان الا انها اذا أقرت
الزوجة وأدخلها أحد الزوجين برضاها فان ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه اذا لم يلق عليها
فقرارها صحيح وكذا الدخول برضاها فانه مقرر السبق لو يوجب الحمل على السلامة (وعن جابر
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابعدي تزوج بغير إذن مواليه أو أمه
فرواها) (رواه أجدوا وداود والترمذي وصححه وكذلك صحيح ما بن جابر) ورواه
من حديث ابن عمر موقوفوا انه وجد عبدا تزوج بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه
الحد والحديث دليل على ان نكاح العبد يفسد مال مالكه باطل وحكمه حكم الزنا عند الجمهور
الا انه يسقط عنه الحد اذا كان جاهلا لا يرمي ويلقى بها لتب وذبحها وادلى ان نكاح العبد
يفسد ان مالك صحيح لان النكاح عند فرض عين فهو كسائر فرض العين لا يشترط ان يفسد
وأنه لم يثبت عليه الحد وقال الامام يحيى ان العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا وانما لو كان
على التصرم لان العقد صحيح بغير أمم الخلو هل يفسد عقده بالا جاز تمت سيده فقال الشافعي
لا يفسد الا بآبائه معناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاها وأجيب بان المراد اذا لم تحصل الاجابة
الا ان الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلا والمراد بانها كراهة كلاما وليس برأى حقيقة

(١) في النهاية الخبيثة
الحفي والخبيثة والخبيثة
الحالة التي يكون عليها
الخبيثين يقال رفعت
خبيثته ومن خبيثته اذا
فعلت فعلا يكون فيه رفعت
اه على حسن ثان

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجمع) بقتل
 المضارع المني المفعول ولا نافية فهو مرفوع وعنه انتهى وقد ورد في إحدى روايات
 الأصحاب نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع (بين المراتع وما لا ينبت) (بين المراتع وما لا ينبت)
 متفق عليه) فبذلك دليل على نهى الجمع بين من ذكر قال الشافعي يصرح بالجمع بين من ذكر
 وهو قول من لقين من المقتن لا خلاف فيهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر قلت
 أعلم في من ذلك اختلافا اليوم وانما قال بالموافقة من الخوارج وقتل الأجماع أيضا ابن عبد
 البر وابن منم والقريظي والنووي ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم الآية قبل ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم
 الكتاب على اختيار الأحاد إلا أنه واجب صاحب الهداية أنه حديث مشهور والمشهور حكم
 القضي لا يسمع الأجماع من الامة وعدم الاعتداد بالخاصة (وعن عثمان رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح) يخرج حرف المضارع من نكح (المحرم ولا ينكح)
 بعضهم أنكح (رواه مسلم وفي رواية) أي يسلم عن عثمان (ولا ينكح) أي نفسه
 أو غيره (زاد ابن حبان ولا ينكح عليه) وقد تقدم في كتاب الحج الأقوال ولا ينكح عليه
 والمراد أنه لا ينكح أبدا منه وليته (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال تروى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم متفق عليه) الحديث قد ذكرنا في الكلام لمخالفة
 ابن عباس نفسه قال ابن عبد البر اختلف لا تروى في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو
 حلال جاءت من طريقين وحديث ابن عباس صحيح الاستناد لكن الوجه إلى الواحد أقرب من
 الوجه إلى الجماعة فأقول أحوال الخبيرين أن تعارضوا فطلب العجبة من غيرهما وحديث عثمان
 صحيح فيمنع نكاح المحرم فهو المحقق انتهى وقال الأثرم قلت لأحد أنباء يقول بأي شيء يدفع
 حديث ابن عباس أي مع حسنه قال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول
 تزوجت وهو حلال انتهى يريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو قول المصنف (ولمس عن ميمونة
 نفسها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال) وبعض حديثها حديث عثمان وقد
 يؤل حديث ابن عباس بن عباس بن معني وهو محرم أي داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم حرّم هذا
 التأويل ابن حبان في صحيحه وهو تأويل بعيد لا ساعد عليه ألفاظ الأحاديث وقد تقدم
 الكلام في هذا في الحج (وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم إن أحق الشروط أن توفى به ما استلتم به الفروج متفق عليه) أي حق الشروط
 بالوفاء شرط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق والحديث دليل على أن الشروط المذكورة
 في عقد النكاح تعيين الوفاة بما صوابه كان الشرط مرضا وما لا يجب كان الشرط للمرأة أن
 استعمل البضع انما يكون فيما يتعلق بها أو ترضى به لغيرها والعلم في المسئلة أقوال قال الخطابي
 الشروط في النكاح تحصيلها فنها ما يجب الوفاة بها فاهو ما أمر الله تعالى به من أمساك
 بغير وفاء أو تسريح بالحدان وعليه محل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يفي بها فاهو كطلاق
 اختار المهور من النبي عنه ومنها ما اشتق فيه كاشتراط أن لا ترضى حطبها ولا تسرى
 أو لا يتقلها من منزلها إلى منزله وأما ما يشترطه العاقد لنفسه من خارج ما عدا الصدق فغير هو المرأة

مطلقاً هو قول عطاءرجعة وقيل هو ابن شرطه وقيل يخص ذلك بالابحون غير من الاولياء
وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جهة المهر أو شارعائه فهو ابن وهبة ودل عليه ما
أخرجه الشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ أبا امرأه أنكحت
على صدق أو رجاء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو ابن شرطه
وأحق ما ذكره عليه الرجل ابنته أو أخته وأخر جرحوه الترمذي من حديث عروة عن عائشة
ثم قال والمحل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال إذا تزوج الرجل المرأة
بشرط أن لا يخرجها الزم به يقول الشافعي وأحمد وأصحابه إلا أنه قد تعقبه ابن تيمية عن الشافعي
غريب والمهر وعن الشافعية أن المرد من الشروط هي التي لا تنافي النكاح بل تكون من
مقتضياته ومصادمه كاشتراط حسن العشرة والاتفاق والكسوة والسكنى وإن لا يقصر في شيء
من حقها من قسمة زينة وكسوته عليها إن لا يخرج إلا بانه وإن لا تصرف في مناعه وتقوم ذلك
للعقد لا تنقصر الشرط أن أرادوا أنه يجعل عليها الحديث فقد قلوا فإنه لا ينافي هذه ما ولازمة
ولا يقيصر عليها فلا يجب الوفاة قال الترمذي قال على رضى الله عنه سبق شرط الله شرطها
فالرأى في الحديث الشرط والخاتمة لا تنهى عنها وأما شرطها أن لا يخرجها من منزلها فهذا
شرط غير منهي عنه فيتعين به الوفاة وعن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال رخص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها رماه مسلم اعلم أن حقيقة
المتعة كافي كتاب الامامة هي النكاح المؤقت بالمدعى أو بمجهول ونهايته إلى خمسة وأربعين
يوماً ويرفع النكاح بما يقضى الوقت في المتعة الحليص وبمضيضتين في الحائض وبأربعة أشهر
وعشر في المتوفى عنها زوجها لا يثبت لها مهر غير المشرط ولا يثبت لها نفقة ولا نوازل ولا عدة
الإلا استبرأ بما ذكر ولا يثبت جنس إلا أن يشترط وتحرر المصاهرة فيسببه هذا كلامهم وحديث
سلمة هذا فأداه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في المتعة ثم نهى عنها واستمر النهي ونسخت
الرخصة وإلى السضها ذهب الجاهل من السلف والخلف وقد روى نسخها بعد الترخيص في سنة
مواليد الأولى في خير الثاني في عمدة القضاء الثالث عام الفتح الرابع عام أو طاس الخامس
غزو رسول السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت الآن في ثبوت بعضها خلافاً قال النووي
الصواب أن تحررها بالاحتراق عشرين فكانت مباحة قبل حين ثم حرمت فيما ثم أجمعت عام
الفتح وهو عام أو طاس ثم حرمت تحريراً أو إلى هذا العصر ثم ذهب أكثر الأمة وذهب إلى
بقائه الرخصة جامع من الصحابة وروى جرحوه وقوله بها التسخيم ومن ذلك ابن عباس روى
عنه بقائه الرخصة ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم قال البخاري ينع على رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن خطيباً قال
إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ لنا في المتعة ثلاثة أيام ثم حرّمها والله لا أعلم أحداً اتبع
وهو محسن الأسناد قوي والقول بان الاحتفاظ ونسخها خطي خبر صحيح لأن الراوي لا ياحتمل
رواها ونسخها ذلك أما قطعي في الطرفين أو قطعي في الطرفين جميعاً كذا في الشرح وفي نهاية المعجم

انها وارتد الاخبار بالتحريم لانهم اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم انتهى وقبسط
 السدر جمة الله القول في نهى عا في حواشي ضوء النهار (وعن علي رضي عنه قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المتعة عام خيرة فحقق عليه) لفظه في البخاري ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة وعن الجمر الاحلالية زمن خيرة وانما المتعة اوله والآخره
 وقدمهم من رواة عام ختين بملة اوله وفون آخره أخرجه التتائي والدارقطني ونسبه على انه وهم
 ثم الظاهر ان الطرف في رواية البخاري متعلق بالامر من مع المتعة وعلوم الجمر الاحلالية وحكي
 السبيعي عن الجدي انه كان يقول مغيان بن عينة في خيرة يتعاقب الجمر الاحلالية بالمتعة قال
 السبيعي هو محتمل ذلك ولكن كثر الالفاظ يشهد تعلقهما وفي رواية لاحد من طريق معمر
 يشهد انه بلغه ان ابن عباس رخص في متعة التتائي فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم نهى عنها يوم خيرة وعن علوم الجمر الاحلالية الا انه قال السبيعي انه لا يرف عن أهل السنن
 ورواة الا انه نهى عن نكاح المتعة يوم خيرة قال والذى يظهر انه وقع تقديم وتخير وقد ذكر
 ابن عبد البر ان الجدي ذكر عن ابن عينة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن علوم الجمر الاحلالية وأما المتعة
 فكان في غير يوم خيرة وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي انه نهى
 يوم خيرة عن علوم الجمر وأما المتعة فنهى عنها وانما نهى عنها يوم الفتح والحامل له ولا يصح ما
 سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خيرة ولا تقوم على ما نقله علي ابن عباس الا اذا وقع النهى أخيراً الا
 انه يمكن الاتصال عن ذلك بان علياً رضي الله عنه لم يبلغه الرخصة فوقع يوم الفتح لوقوع النهى
 عنها عن قرب ويمكن أن علياً رضي الله عنه عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم وقت الرخصة
 وهو أيام منسدة الحياجة مع المزو بتو بصدده في ذلك فغير باقية على أصل التحريم المتقدم
 فتقوم له الخجة على ابن عباس وأما قول ابن القيم رحمه الله تعالى ان المسلمين لم يكونوا يستمعون
 بالكايناتير ينفقون ان النبي لم يقمع عام خيرة اذ لم يقمع هناك نكاح المتعة فقد يجب
 عنه بانه قد يمكن أن يكون هناك مشركا كباينات فان أهل خيرة كانوا يصاهرون الاوس
 والخزرج قبل الاسلام فلهذا كان هناك من نساء الاوس والخزرج من يستمع من (وعن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له رواه احمد
 والتتائي والترمذي وصححه وفي الباب عن علي رضي الله عنه) ولقوله عن علي رضي الله عنه انه
 صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحلل له (أخرجه الاربعة الا التتائي) وصحح حديث ابن
 مسعود ابن القبطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وقال الترمذي حديث صحيح حسن
 والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين
 وأما حديث علي رضي الله عنه في اسناده حاله وضعف وصححه ابن السكن وأهل الترمذي
 ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عتبة بن عامر ولقوله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ألا أخبركم بالبتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لمن الله المحلل والمحلل له
 والمحدث دليل على تحريم التطليل لانه لا يكون الا على فاعل المحرم وكل محرم منهى عنه
 والنهي يقتضي فساد العقد والعن وان كان فاعل لكنه على وصف يصح أن يكون عليه التكريم
 وذكر التحليل صوراً منها أن يقوله في العقد اذا أسقطه فلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة

لأجل التوقيت ومنها ان يقول في العقد اذا أحلته طلقها ومنها ان يكون مضمرا عند العقد بان يتوطأ على الخليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود وظاهر شعور اللعن فسادا على جميع الصور وفي بعضها خلاف بل ادليل ناهض فلا يستقل به ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الزاني المحلوة الا مثله رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات﴾ الحديث دليل على انه يحرم على المرأة أن تزوج عن ظهر زنا ولعل الوصف بالمحلوة ينه على الأغلب في حق من ظهر منه الزنا وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها وهذا الحديث يوافق قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الا انحل الاية والحديث الاكثر من العلم على ان معنى لا ينكح أي لا يرغب الزاني المحلوة الا في مثله والزانية لا ترغب في نكاح غير الماهر هكذا اتاوا ولولا الذي يدل عليه الحديث والاية التي عن ذلك لا اخبار عن مجرذ الزانية وانما يحرم نكاح الزاني العتيقة والعصف الزانية ولا أصرح من قوله وحرم ذلك على المؤمنين أي كلبي الايمان الذين هم ليسوا بزانية ولا فان الزانية يخرج فاعلم عن معنى الايمان ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت طلق رجل امرئتنا فترجوها رجل ثم طلقها فقبل أن يدخلها فأراد تزويجها الأول أن يتزوجها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لاحق بنوفال لا تحرم عسيتها﴾ مصغر على وأنشأنا العسل مؤنث وقيل انه ذكر ويؤنث (ماذا قال الاول متفق عليه واللفظ لاسم) اختلف في المراد بالعسيلة فقيل ان الزاني التي وان القليل لا يكون الاذن ذهب اليه الحسن وقال الجمهور فوق العسيلة كتابية عن الجماعة وهو قسيب الخسف من الرجل في فرج المرأة يكفي منه ماوجب الحد وجوب الصداق وقال الأزهري الصواب ان معنى العسيلة حلاوة الجماع التي يحصل بتقريب الخسفة وقال أبو عبيد العسيلة لغة الجماع والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلا والحديث محتمل وأما قول سعيد بن المسيب انه يحصل الخليل بالعقد الصحيح فسيده قال ان المنذر لا تعلم أحدا وافقه عليه الا الطوارخ ولعله لم يبلغه الحديث فاشتد ظاهرا القرآن وأما ما ينفذ عن سعيد بن جبير فلا يوجد مسنده عنه في كتاباته انما قلها بوجعها النكاح في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة وقد سكت ابن الجوزي قول ابن المسيب عن داود

• (باب الكفاة والنكاح) •

الكفاة المساقاة والمأثلة والكفاة متفق الدين معتبر فلا يحل تزوج مسيلة بكافرا جماعا ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم العرب بعضهم كفاه بعض والموالي بعضهم﴾ كفاه من الاحكام او جعل له راء الحدا ثم وفي سنده اربع او بسم واستكروا بواحم وله شاهد عند البراء بن معاذ بن جبل يستنقطع ﴿وصال ابن أبي حاتم عن هذا الحديث اباه فقال هذا كذب لا أصل له وقال في موضع آخر باطل ورواه ابن عبد البر في التهذيب قال الدارقطني في السبل لا يصح حديثه هشلم بن عبيد الله بن أبي غزاد دفعه بعد اجماعا أو بلفظا فاقع عليه البايعون وهو له قال ابن عبد البر هذا منكر موضوع وله طرق كلها واهية والحديث دليل على ان العرب كلهم سواء في الكفاة بعضهم لبعض وان الموال ليسوا

أكله لهم وقد اختلفت العلماء في الاعتبار من الكفاية اختلافا كثيرا والذي جوى هو مذهب إليه
 زيد بن علي ومال الشويري عن عمرو بن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو أحد عقول
 القاصدين المختبرين بقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم ولحديث أناس كلهم ولد آدم
 تحمله وآدم من تراب آخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم والناس كاستان
 المشط لافضل لاحد على أحد إلا بالتقوى آخرجه ابن لال بلفظ قريب من لفظه من حديث
 سهل بن سعد وأشار البخاري إلى نصرة هذا القول حيث قال في أول باب الكفاية في الدين وقوله
 تعالى وهو الذي خلق من الماشية ما تشبه من الآية الكريمة المساواة بين آدم ثم أرففه
 بانسحاب أي حذيفة من ما لم يأت أشبهه حديث الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم بن أبي حمزة
 الأصغر وقد تقدم حديث فعلت ذلك الدين وقد غلب على الله عليه وآله وسلم يوم فجع مكة
 فقال الحمد لله الذي أذهب عنكم عبيدكم يضم المهمة وكسر هاء الجاهلية وتكسر هاء الجاهلية
 الناس رجلان مؤمن نقي كرم على الله وفاجر شقي حين على الله ثم قرأ الآية وقال على الله عليه
 وآله وسلم من سر ما أن يكون أكرم الناس فليقت الله فعمل على الله عليه وآله وسلم الالتفات إلى
 الانسحاب من عيبة الجاهلية وتكسر هاء كيف يعتبره المؤمن ويبني عليه سكاكنا وفي الحديث
 أربع من أمور الجاهلية لا يتكلم الناس ثم ذكرنا النسخ بالانساب آخرجه ابن جرير من
 حديث ابن عباس وفي الأحاديث شئ كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها وقد أمرت في قصة
 بانسحاب أي هذا الخاتم وقال انما هو أمر من المسلمين فنبه على الوجه المتقضى لمساواة بينهم وهو
 الاتفاق في وصف الامام قال السيد رحمه الله تعالى والناس في هذه المسئلة متحاب لا دور على
 دليل غير الكبرياء والرفع ولا له الا الله كما حرمت المؤمنين التكاح لكبرياء الاولاد
 واستغفاهم لا تقسمهم اللهم أنباء السلك من شرط وفيه الهوى وبما الكبرياء وتقسمت
 القاطمات في جهة التي ما أحل الله لهم من التكاح لقول بعض أهل مذهب الهدى
 انه يحرم تكاح القاطمة الا من فاطمي من غير دليل ذكره وليس مذهب الامام المذهب
 الهادي عليه السلام هل زوج بنات من الطيرين وانما شاهدنا هذا القول من بعده في أيام الامام
 أحمد بن سليمان وتبعهم يتراسها فقالوا بلسان الحال تحرم شرقتهم على القاطمات الا من
 منهم وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كذب من قبل ثبت خلاف ما قالوه عن سد الشرا كالله
 قوله **﴿**عن فاطمة بنت قيس **﴾** رضي الله عنها **﴿**ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما انكس
 أسلمة رواه مسلم **﴿** وفاطمة قرشية فهرية اخت الضال بن قيس وهي من المهاجرات الاول
 كانت ذات جمال وفضل وكال جنت الرضول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان طلقها أبو عمرو
 ابن حفص بن الغيرة بعد انقضائه عدتها فاشبهته ان معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أوجههم فلا يضع عصا عن عاتقها وأما عاتقها فلا يضع
 لأماله انكس أسامة بن زيد الحديث فأمرها بانسحاب أسامة مولان ولا توهي قرشية وقدمه
 على اكفائها من ذكر ولا أعلم انه طلب من أحمد بن أبياتها اسقاط حقه وكان المصنف رحمه الله
 أورد هذا الحديث بعد سلك ضعف الحديث الاول للاشارة إلى انه لا يعرف في الكفاية بشيء من الدين كما
 أورد ذلك قوله **﴿** وعن أبي هريرة **﴾** رضي الله عنه **﴿** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

يا بني يا ضة انكحوها (انه يسار وهو الذي جهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان مولى
 لابي يا ضة) وانكحو اليه لو كان جحاما رواه أبو داود والحاكم بن حنبل (فهو من أدلة عدم
 اعتبار كتمان الأنساب وقد صرح أن بلائكم هالة بنت عوف اخت عبد الرحمن بن عوف وعرض
 عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلطان القادسي ❦ (وعن عائشة) رضى الله عنها (كانت
 شريفة بريرة على زوجها حين عقت متفق عليه في حديث طويل ولعل ابن زوجها كان عبدا
 وفي رواية عنها كان حرا أو الأول أنبت) لانه جزم البخاري بأنه كان عبدا ولذا قال (وصح عن ابن
 عباس عند البخاري أنه كان عبدا) ورواه علماء المذنبين وأروى علماء المذنبين شيئا أو وفهوا
 أصح وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عباس باقظ ان زوج بريرة كان عبدا أو يسمى مغيثا
 فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها ان تعتد وفي البخاري عن ابن عباس قال المغيب يضم
 المير وكسر القين المجهمة ثم مشاة تصدقا كنه ثم مثلثة عبد بن فلان يعني زوج بريرة في أخرى
 عند البخاري كان زوج بريرة عبدا الأسود يقال له مغيث قال الدارقطني لم يختلف الرواية عن عروة
 عن عائشة انه كان عبدا وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة قال النوري يؤيد قول من
 قال كان عبدا قول عائشة كان عبدا فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا فصبر بجنان
 كونه عبدا قوته وكثرة موثقا والحديث دليل على ثبوت الخيار لمعتقة بعد عتقها في ذمتها إذا
 كان عبدا وهو جامع واختلف إذا كان حرا فليل لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا لان
 العلة في ثبوت الخيار إذا كان عبدا هو عدم المكافأة من العبد للرفق كثير من الاحكام فإذا
 عتقت ثبت لها الخيار من الباقى عصمتها والمفارقة لانها في وقت العتد عليها لم تكن من أهل
 الاختيار وذهب الشعبي وآخرون الى انه ثبت لها الخيار وان كان حرا أو احتجوا بأنه قد ورد في
 رواية ان زوج بريرة كان حرا ورد الأولون بانها رواية مرسومة لا يعمل بها قالوا لانهم عند
 تزويجها لم يكن لها اختيار فان سيدها تزوجها وان كرهت فإذا عتقت مجتد لها حال لم يكن قبل
 ذلك قال ابن القيم ان في تخييرها ثلاثة ما خذوذ كرم أخذين وضعفهما ثم ذكر الثالث وهو
 أربحها وتحقيقه ان السيد قد علمها بالحكم المالك حيث كان مالك ألقبها ومنافعها والعقد
 يقتضى تملك الرقبة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فإذا ملكك رقبته ملكك
 بضعها ومنافعها ومن جلتها منافع البضع فلا يملك عليها إلا باختيارها فخيرها الشارع بين الأمرين
 الباقى مقتضى الزوج أو الفسخ منه وقد باقى بعض طرق حديث بريرة ملكك نفسك فاختار
 قلت وهو من تعلق الحكم وهو الاختيار على ملكها لنفسها فهو إشارة الى علة التخيير وهذا
 يقتضى ثبوت الخيار وان كانت تفسر وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار قبل نم كماله قوله في
 الحديث خيرت وقيل لا بد من لفظ الفسخ ثم إذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة عليها وإنما
 يراد بها بعد جدي ان رضى به ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما يبطأها ما أخرجه أحمد عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا عتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يبطأها ان تشافرت وانوطها فلا
 خيار لها أو أخرجه الدارقطني باقظ ان وطئك فلا خيار له وأخرجه أبو داود بلفظ ان تزويك فلا
 خيار لك فخل ان الوطئ مانع من الخيار والمذهب المختار وأعلن ان هذا الحديث جليل قد ذكره
 الحلبي وأصح من كتبهم في الزكاة وفي العتق وفي البيع وفي السكاح وذكره البخاري في البيع

وأما المصنف في عدة ما استخرج من ضمن النواحي بلف مائة واثنين وعشرين ألفاً فخذ كل
 مائة ألفاً في الباب الذي ضمن يصدق منها بواجب سبع أحياناً من رجبين الرقبين دون الآخر وإن يسع
 الأمانة الزوجة لا يكون طلاقاً ولا فسخاً وان الرقبين أن يسي في فسخك رقبته من الرقبين والكمالة
 معتبرة في الحرة قلت قد أشار الحسد إلى أن سبب تخيم عاملها نفسها كما عرفت فلا يتم
 هذا وإن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها ومحمد كوفي لقمة بر رة أن زوجها كان يتبعها
 في سلك المدينة أخرجه أحمد والبخاري وغيرهما بتدريج مع لفظ محبة لها طالوا يؤخذ منه أن
 الحب يذهب الحيا مواته بعقد من كان كذلك إذا كان يتبعها اختياراً منه فعند أهل الحجة في الله إذا
 حصل لهم الزوج دعى بملح ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يقتصر منهم ما يحصل عن
 اختيار كترك قص وشهوة قلت لا يخفى أن زوج بر رة يبي من فراق من يحبه فحب الله يبي شوقاً
 إلى لقائه وخوفاً من سخطه كما كان يبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ملع القرآن وكذلك أصحابه
 ومن تبعهم باحسان وأما الرقص والتصفق فشان أهل الفسق والتسلية لاشان من حب الله
 ويحبه فالحجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث وذكر ما المصنف في القبح ثم رده غير
 ما ذكرناه وأما بلغ فوائده إلى العبد الذي وصفناه وفي بعضه أخطأ ما تكلف لا يليق بحمل كلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن الضحاك) نأبي معروف روى عن أبيه (ابن سيرين)
 بفتح القاء وسكون المنة التسمية بضم الراء وسكون الواو آخر مزاي هو أبو عبد الله (الديلمي)
 ويقال الجعري لزوج له جعري هو من شاف فارس من فرس صنعاً كان من وفد على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو الذي قتل النفس الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة وثلاثين من قبله
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مرضى من مرض موفو كان بين ظهوره وموتله أربعة أشهر
 (عن أبيه) قال قلت يا رسول الله إلى أسلم وتحتي أختان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طلق أيهما شئت رواه أحمد والاربعة الاتساق وصحبه ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 وأعله البخاري) يا غير واه الضحاك عن أبيه ورواه عنه أبو وهب الجبشاني بفتح الجيم وسكون
 المنة التسمية والثنين المجهمة فتون قال البخاري لا يعرف جماع بعضهم من بعض والحديث
 دليل على اعتبار أنسكة الكفار وإن خالفوا كاح الإسلام وإنما لا يخرج المرأة عن الزوج
 الاطلاق بعد الإسلام وأنه يبقى بعد الإسلام ولا يتجبد عقده هذا مذهب مالئ وأحد الشافعي
 وداود وعند الحنفية أنه لا يقرئ منه الا ما وافق الإسلام وتأولوا هذا الحديث بأن المراد الطلاق
 الاعتزال وإمساك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعد جدي ولا يخفى أنه تأويل متعسف
 وكيف يتطابق على الله عليه وآله وسلم من دخل في الإسلام ولم يعرف الأحكام يمثل هذا وكذلك
 تأولوا بغير هذا قوله (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن عثمان بن سلمة) هو من أسلم
 بعد فتح مكة ولم يجز وهو من أعيان تقف ومات في خلافة عمر (أعلم وعشر نسوة قالن
 معهما أنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن يقتضيهن أن يجاروا وأحد الترمذي وصحبه ابن
 حبان وأما كرواه البخاري وأوزر عتوا أو حاتم) قال الترمذي قال البخاري غير محفوظ غلط
 المصنف في تلخيص الكلام على الحديث وأخص من هو أحسن إضافة كلام ابن كثير في الإرشاد
 قال عقب حياقه رواه الامامان أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل

والترمذي وابن ماجه وهذا الاسناد رواه على شرط الشيخين الا ان الترمذي يقول سمعت
 البخاري يقول هذا حديث غير محفوظ والجميع ما روى شعيب (١) وغيره عن الزهري قال
 حدثت عن محمد بن شعيب التقي ان غيلان قد كره قال البخاري وانما حديث الزهري عن سالم
 عن أبيه ان رجلا من ثقف طلق نساءه فقال لعمر تراجمن نساءك الحديث قال ابن كثير قلت
 قد جمع الامام احمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند فليس مانع كره
 البخاري فادما وماق رواية التناق في رجال ثقات الا انه ردعي ابن كثير ما نقله الاثر عن احمد
 انه قال هذا الحديث غير صحيح ولعل عليه وهو دليل على ما دل عليه حديث الفضال ومن
 تأول ذلك تأول هذا (قائدة) وسبقت اشارة الى قصة تطلق رجل من ثقف نساءه وذلك انه
 اختار اربعاً فلما كان في غمده عرطلى نساءه وقسم ماله بين بنيه فبيع ثلثه عمر فقال لى لاطن
 الشيطان مما استرق من السمع مع عيونك فقد نفعني في نفسك وأهلك انك لا تعلم الاقلاد وام
 الله لتراجعن نساءك وترجعن ماله أولاً ورهن منك ولاهرت بقرتك فجمع كاره قديراً في غل
 الحديث ووقع في الوسطة ابن غيلان وهو بهل هو غيلان واشدته وهما ما وقع في مختصر
 ابن الجلباب ابن غيلان بالعين المهملة وفي سنن ابى داود ان قيس بن الحرث أسلم وعنده عات
 نساءه فقامت اليه على الله عليه وآله وسلم ان يختار اربعاً روى الشافعي والبيهقي عن قول ابن
 معاوية انه قال أسلت وسميتي خمس نساء فأسلت التي صلى الله عليه وآله وسلم فقال فارق واحدة
 وأسألت اربعاً فعمدت الى أقدمهن عندي عاقر من سنين سنة ففارقته وعاش نوفل بن معاوية
 ما نكح عشر سنين في الاسلام وستين في الجاهلية وفي كلام عمر ما يدل لابطال الحديث لمنع
 التورث وان الشيطان قد ينفذ في قلب المديما بغير قصد من السمع من أحواله وانما يجمع القبر
 عقوبة للعاصي واهانة وتحذير اعم مثل ما نقله (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رد
 التي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زغب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالكاح
 الاول لم يحضت نكاحاً واه أجداً الاربية الا التناق وصححه أحمد والحاكم) قال الترمذي
 حسن وليس بأسنده ما وفي لفظ لا جد كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين وأعي اسلامها
 هجرتها هو الا فقي أسلمت مع سائر نساءه صلى الله عليه وآله وسلم ومن أسلمن مذنبه الله وكانت
 هجرتها بعد وقعة بدر بقليل ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثامنة من هجرة صلى الله عليه
 وآله وسلم وحرمت المملكت على الكفار في الحديث سنة ست في ذي القعدة فمنا فبكروا نكحتها
 بعد ذلك نحو من ستين ولهذا وفي رواية ابى داود رواه عليه بعد ستين وهكذا في رواية الحافظ
 أبو بكر البيهقي قال الترمذي لا يعرف وجه هذا الحديث (٢) يشار الى انه كشفدها عليه
 بعد ست سنين أو ثلاثاً وستين وهو مشكل لاستعداد ان تبقى عدتها هذه المدة بل يذهب أحد الى
 قهر المصلحة الكفار اذا تأخر اسلامه عن اسلامها قبل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار
 الى ان بعض أهل الظاهر يجوز رد الباجاع وتعقب بشيخ الخلاف فيه عن علي رضي الله عنه
 والشيخ أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وهاهنا حماد بن أبي حنيفة قروى عن علي عليه السلام انه
 قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما هو ملك لبعثهما مادتي في دار هجرتها وفي رواية فهو
 أولى بهما بالتمتزوج من مصر ها وفي رواية عن الزهري عن رأيه ان أسلت ولم يسلم زوجها فهاهنا على

(١) في فتح الزركشي
 سعيد بن أبي حمزة اه منه
 (٢) وزاد له قدما هذا
 من قبل داود بن الحصين
 قبل حفظه انتهى قلت قال
 الذهبي في المفسر داود بن
 الحصين أو سليمان الملقب
 عن عكرمة صدوق يعرب
 وشمه غير واحد كبن معين
 وقال ابن المديني ما روى
 عن عكرمة فذكر وقال أبو
 حاتم لو ان مالك راوى عنه
 لترك حديثه وقال السفيان
 ابن عيينة كاتفي حديثه
 وقال أبو زرعة الرازي ابن
 قلت وروى أيضاً القدر قال
 الذهبي قلت وهذا الحديث
 رواه داود عن عكرمة كافي
 الترمذي قال يعجب قول
 الترمذي هذا حديث ليس
 بأسنده ما وفي داود ما
 سمعت اه على حسن
 ثان

نكاحهما ما لم يسرق بينهما سلطان وقال الجمهور ان أسلمت الحرب ستوزر جهارى وهى مدخولة فان أسلم وهى فى العدة فالتكاح حاق وان أسلم بعد انقضائها وقت القرعة بينهما وهذا الذى ادعى عليه الاجماع فى البصر وادعاه ابن عبد البر كما عرفت وتناول الجمهور حديث شريك بن عبد الله بن عثمان بن قيس قد انقضت وثلاث بعدن ولاية الصرم لبقائه المسجلة تحت الكافر وهو مقدار سنتين وأشهر لان الحيض قد تباخر مع بعض النساء فدها على الله عليه وآله وسلم عليه كانت العدة غير منقضية وقيل المراد بقوله بالتكاح الاول انه لم يحدث زيادة بشرط ولا مهر وردها ابن القيم وقال لا تعرف اعتبار العدة فى شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل المرأة هل قد انقضت عدتها أم لا ولا يربان الاسلام لو كان عمره فقل كانت غرة فبأنه لا رجعية فلا أثر للعدة فى بقاء التكاح وانما أثرها فى منع نكاحها للغير ولو كان الاسلام قد تجوز القرعة بينهما لم يكن أحق بهما فى العدة ولكن الذى دل عليه حكمه صلى الله عليه وآله وسلم ان التكاح موقوف فان أسلم قبل انقضاء عدتها نفى زوجته وان انقضت عدتها فله ان يتكهن من شاءت وان أحببت انتظرته فان أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجليد نكاح ولا يعلم أحد جديد الاسلام نكاحه التبعيل كان الواقع أحد الأمرين اما انقضاء نكاحها غيره واما بقاءها عليه وان تأخر اسلامه أو انقضت القرعة وعمره اعادة العدة فلا نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى واحدا منهما مع كثرة من أسلم فى عهده وقرب اسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه قال ابن القيم رحمه الله ولا يفرق اوصلى الله عليه وآله وسلم الزوجين على نكاحهما وان تأخر اسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية زمن الفتح قلنا يتجهل القرعة بالاسلام من غير اعتبار عدته قوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله تعالى ولا تمشكوا بعصم الكوافر ثم سرق قضايائهم كما ذهب اليه وهو اقرب الاقوال فى المسئلة (١) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع نكاح (١) جديد قال الترمذى حديث ابن عباس أجود اسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب) قال الحافظين كثير فى الارشاد قال الامام أحمد هذا حديث ضعيف وجماع لم يسمع من عمرو بن شعيب انما سمع من محمد بن عبد الله العزرى والعزرى لا يساوى حديثه شأنا قالوا الصحيح حديث ابن عباس يعنى المقدم وهكذا قال الطائرى والترمذى والدارقطنى والبيهقى وحكمه عن حفاظ الحديث وأما ابن عبد البر فانه جرحه الى ترجيح رواية عمرو بن شعيب وجمع عنه وبين حديث ابن عباس فجعل قوله فى حديث ابن عباس بالنكاح الاول لاى بشر وطه ومعنى لم يحدث شأنا أى لم يدعى ذلك شأنا وقد أشرفنا عليه فاعمال وحديث عمرو بن شعيب فعنده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والاخذ بالصريح أولى من الاخذ بما لم يثبت انتهى قلت بردنا ويل حديث ابن عباس نصريح ابن عباس فى رواية فلم يحدث شهادة ولا صداقا رواه ابن كثير فى الارشاد ونسبه الى اخرج الامام أحمد وأما قول الترمذى والعمل على حديث عمرو بن شعيب فانه يدعى أهل العراق ولا يخفى ان عملهم بالحديث الضعيف ومهر القوي لا يقوى الضعيف بل لنصف مذهب اليعمن العمل (٢) وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما قال أسلمت امرأته فوجت فأنزرها فاقبل بالرسول الله

(١) قلنى الترمذى زيادة بمهر جديد قال هذا حديث فى اسناد معال والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ان المرأ اذا أسلمت وأسلم زوجها وهى فى العدة ان زوجها أحق بها ما كان فى العدة وهو قول مالك بن أنس والاوزاعى والشافعى وأحمد وابن حبان انتهى بلفظه وكلاهما فى حديث ابن عباس قد قلناه فى الهامش قريبا وهى تعرف ان قول المصنف قال الترمذى الخ تغل كلامه باللفظ لا بلفظه اه أبو النضر

على حسن خان

اني كتبت وعلت بإسلامي فأتبعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زوجها الآخر
وردها إلى زوجها الأول وأما أحد وأبو داود وابن ماجه وصحبه ابن حبان والحاكم الحديث
دليل على انه إذا أسلم الزوج وعلت أمراً ما أسلمه فهي في عقد نكاحه وان تزوجت
فهو تزوج باطل تنزع عن الزوج (١) الأشتر وقوله وعلت بإسلامي يحتمل انه أسلم بعد
انقضاء عدتها أو قبلها وانتهى إليه على كل حال وان علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطال
نكاحها مطلقاً سواء انقضت عدتها أم لا فهو من الأدلة لكلام ابن القيم الذي قدمناه لأن تركه
صلى الله عليه وآله وسلم الاستفصال هل علقت بعد انقضاء العدة ولا دليل على انه لا حكم للعدة
﴿ وعن زيد بن كعب بن جعفر عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العاتكة
من بني غفار ﴾ بكسر القين المعجمة وقفاً مخففة فراجع بعد الاتفاق قبله معرفة (فلما دخلت
عليه ووضعت ثيابها رأى نكحتها) بفتح الكاف فشن مججمة فامهله هوما بين الحاصرتين
إلى الضلع كافي القلموس (بإضافه قال النبي ثيابك وألقي باطنك وأمر لها بالصدق رواه
الحاكم وفي اسناده جيل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شجته اختلافاً كثيراً) اختلف
في الحديث عن جيل فقيل عنه كما قال المصنف وقيل عن ابن عمر وقيل عن كعب بن جعفر وقيل
عن كعب بن زيد والحديث فيه دليل على ان البرص منفرد لا يدل الحديث على انه يفسخ النكاح
صريحاً لا احتمال قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألقى باطنك انه قصد به الطلاق الا انه قد روي هذا
الحديث ابن كثير بقوله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأ من بني غفار فلما دخلت عليه
رأى نكحتها وخصف فردها إلى أهلها وقال دلست على فهو دليل على الفسخ وهذا الحديث ذكره
ابن كثير في باب التلغير في النكاح (٢) والرد بالعيب وقد اختلف العلماء في فسح النكاح بالعيوب
فذهب أكثر الامتالي بثبوته وان اختلفوا في التفاصيل فروى عن علي وعمر رضي الله عنهما انها
لا تترد القه الا من أربع من الجنون والمذام والبرص والنفاس في الفرج واسناده منقطع وروى
البيهقي باسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أربع لا يميزن في بيع ولا نكاح الجنونة
والمجنونة والبرص والعقلاء والرجل يشاؤ المرأة في تلغير يلبا الحب والعنة على خلاف في العنة
وفي أنواع من المنفرات خلاف واختار ابن القيم ان كل عيب ينفر الزوج الآخر منه لا يحصل به
مقصود النكاح من المودة والرحمة وجوب الخيار وهو أولى من البيع كما ان الشروط المشروطة
في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع قال ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادر وموارد
وعده وحكمته وما اشقت عليه من المصالح لم يحق عليه رجحان هذا القول وقوله من قواعد
الشرعية قال وأما الاقتصار على عيبين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة أو غاية دون ما هو أولى
منها أو سواها فلا وجه له فالعيب والخبر والبرص والنفاس وكونه مقطوعة البسند أو الرجل أو
أحدهما من أعظم المنفرات والسكران عنده من أعظم التدليس والغش وهو مناف للدين
والاطلاق انما ينصرف إلى السلامة فهو كل شرط عرفاً قال وقد قال أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب لمن تزوج امرأته ولا يولده أخبرها انك عقيم فلما تقول في العيوب التي هذا عندها
كأن لا قصص انتهى وهذا رواه ابن حزم الى انه لا يفسخ النكاح بعيب البسند كما أنهم لم يثبت
الحديث ولم يقرروا بالقياس لم يقولوا بالفسخ ﴿ وعن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب

(١) كذا قاله الشارح ولا
يحق الله مشكل لأنه ان كان
عقد الآخر بعد انقضاء
عدتها من الأول فنكاحها
صح وان كان قبل انقضائها
فهو باطل الا ان يقال انه
أسلم وهي في العدة فإذا أسلم
وهي فيها فالنكاح باق بينهما
فتزويجها بعد اسلامها باطل
لانها باقية في عقد نكاحه
فهذا أقرب اهـ على حسن ثلث
مطلب فسخ النكاح بالعيوب

رضى الله عنه قال أيعرجل تزوج امرأة فدخل بها فوسد هارما أو مجنونة أو مجنونة فلها
الصدوق بحسبه أباهاروه على من غره منها أخرج مسعدين منصور ومالك وابن أبي شيبة
ورواه ثمان تقدم الكلام في القسم العيب وقوله هو أي المهر أي المزوج على من غره منها أي
يرجع اليه بالسبب نهي مالك وأصحاب الشافعي وذلك لأنه غره لقعه بسببه إلا أنهم اشترطوا عليه
بالعيب فإذا كان جاهلا فلا غرم عليه وقول عمر على من غره مال على ذلك إذا غرره إلا مع العلم
وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع إلا إن الشافعي قال هذا في الجديد قال ابن كثير
الإرشاد وقد حكى الشافعي في التقديم عن عمرو بن علي وابن عباس رضي الله عنهم في المهر ويرجع
بالمهر على من غره أو يقتضيه التقديم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من غشنا فليس منا ثم قال
الشافعي في الجديد وأما ذلك كالمحدث أي ما أمر أنه تكفت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن
أصابها فلها الصدوق بما استعمل من فرجها قال فعل لها الصدوق في النكاح الباطل وهو التي
غره فلا ينبغي جعل لها الصدوق بل لا رجوع على الفارق في النكاح الصحيح الذي زوج فيه خيم
بطريق الأولى انتهى وقد يقال هذا مطلق مقيد بحديث الباب (وروى حميد) يعني ابن
منصور (عن علي رضي الله عنه فمهر وزادوا قرن) فخرج القاف وسكون الراء والفعل يفتح
العين المهملة وفتح القاف واللام وهو ما يصرح في قبل التسامح الناقصة كالاردن من الرجال
(فزوجها بالخير فإن مسها فلها المهر بما استعمل من فرجها ومن طريق مسعدين السبب أيضا)
أي وأخرج مسعدين منصور من طريق ابن المسيب (قال حميد) عرأ أن يؤجل العتق منه بالمحلة
فتكون عتقا مختصة فتكون برتة مسكن هو من لا يأتي القسمة بعد التمسك ذكره ولا يردن
والاسم العتانة والعتن والعتنة والكسر وشدة العتنة والعتة والضم الاسم أيضا من عت عن
أمره حكم عليه القاضي بذلك ومنع بالصهر وهذا لا ترد على أن العتق يفسخ بها النكاح
بعد تحققها واختلقوا في ذلك والقائلون بالقسح اختلقوا أيضا في أمهات ليحصل التصديق قبل
يحل سنة وهو مروى عن عمرو بن مسعود مروى عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحرث بن عبد
الله يؤجل عشرة أشهر وذهب أحمد ورجاهه إلى أنه لا يفسخ بذلك واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ
وهذا أثر لا يحميه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفسخ امرأته فاعه وقد شككت منه ذلك وهو في
موضع التعليم وقد أجاب في الصريح قوله قلنا لعل زوجها أنكره الظاهر ممنوع قلت ولا يفتي أن
أمره فاعه لم تملك من رفاقة قلنا كان قاطعة وأزوجها عبد الرحمن بن الزبير (أ) فقامت تشكوه
اليصلى الله عليه وآله وسلم وقالت يا نعم مثل هدية النوب فقال صلى الله عليه وآله وسلم
تردين أن ترجعي إلى رفاقة لا حتى ينوق صيكتك وينوق عسلته وفي رواية الموطأ ان رفاقة
طلق امرأته غيمة بنت وهب في عهد صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا فنكحت عبد الرحمن
ابن الزبير فاعرض عنها فلم يستطع أن يحسم افتقار رفاقة أثار رفاقة أن يسكنها وهو زوجها الأول
فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتردين الحديث ويمن هذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصر رفاقة
فإنها لم تطلب الفسخ بل فهم منها أنها تريد أن يراجعها رفاقة فأكبرها أن عبد الرحمن حينئذ لم يذق
عسلته ولا ذاق عسلته لا يجعلها رفاقة وكيف يحمل حديثها على طلب الفسخ وقد أخرج مالك
في الموطأ أن عبد الرحمن لم يستطع أن يحسم فطلقها فأراد رفاقة أن يسكنها وهو زوجها الأول

(١) الزبير يفتح الزاي وكسر
الباء الموحدة ليس في الصحابة
الاهواء منه

فما من فتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاباه بانها لا تحل له وأما قصة أبي ركانة وهو له
 نكح امرأته من مزرعة فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما تعنى عنى إلا كنعنى عنى
 الشربة بشربة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجة
 قد عار كفة واخوته ثم قال للحسنة أترى فلا يا عيسى ولله يشيعه كذا وكذا من عبد بن
 وفلان لا أتة الآخر يشيعه كذا وكذا قالوا نعم قال صلى الله عليه وآله وسلم لعبد بن يسطقها ففعل
 الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس فقالوا له لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 ما دعته المرأة من العنة ولا خلاف الأصل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تعرف أولادها لقافة
 وسأل عنها أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فدل أنه لم يثبت أنه عتق نأمره بالطلاق إرشاد إلى أنه
 ينبغي فراقها حيث طلبت ذلك منه لأنه يجب عليه (قائدة) قال ابن المنذر اختلفوا فى المرأة
 تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر أن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل لأجل العنين
 وهو قول الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وإسحق وقال أبو ثور إن ترك جماعها
 لعلة أو أجل لها سنة وإن كان لغيره فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً
 فى الجماع ثبتت الخيارات لها فأتى زوجها بغيره فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً
 لا خياراً والى ما به انتهى قلت ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالسنة بدليل ناهض اعتماداً
 القتها لأنه لا أجل إن تمر القصول الأربع فعتقين حيث ناله

(باب عشرة النساء)

بسكر العين المهمة وسكون الشين المهمة أى عشرة الرجال أى الأزواج النساء أى الزوجات
 (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة
 فى دبرها وواد أو داود أو النساء واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعل بالارسل) روى هذا الحديث
 بلفظهم طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم على بن أبى طالب رضى الله عنه وأرضاه وعمر
 بن الخطاب وعوفى بن طلق وطلق بن على وابن مسعود وجابر بن عبد الله وعمر بن الخطاب وعقبة بن عامر
 وأنس وأبو ذر وفى طرقهما كلام ولكن مع كثرة الطرق واختلاف الروايات شذبه بعض طرقه
 بعضاً يدل على تحريم اتقان النساء فى أدبهن وإلى هذا ذهب الأئمة إلا القليل الحديث هذا
 ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا ما حله الله ولم يحل تعالى إلا القليل كدليل قوله تعالى أو ترككم أى
 شتم وقوله فأتوه من حيث أكرم الله فباح موضع الحشر والمطالبة من الحشر ثبت الزرع
 فكذلك النساء القرض من اتبانهن هو طلب القتل لقضاء الشهوة وهو لا يكون إلا فى القتل فصر
 ما دعاهم موضع الحشر ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة فى كونه محللاً للزروع وأما محل الاستماع
 فمما عدا القرض فما خوذ من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحادى فى قضاء القرض وذهب
 الأمامية إلى جواز اتبانات الزوجات لامة بل والملاوة (١) فى الدبر وروى عن الشافعي أنه
 قال لم يصح فى تحليلة ولا فى تحريمه شئ والقياس لم يحل بل ولكن قال الربيع وأهله الفى لاله
 الأهل لقضاء الشافعي على تحريمه فى سنة كسب وقال أنه كن يقول يحلف فى التقديم وفى
 الهوى النبوى عن الشافعي أنه قال لا أرى فيه بل أبهى عنه وقال أن من نقل عن الأئمة

(١) هكذا ينقل عنهم ولم
 أحفظ كتب الأمامية
 المعروفة فلا أعقلد منهم
 يقولون به حتى أجده
 منصوصاً لهم وهذه القول
 للمذاهب كثيرة منها أنه لا يصح
 وقدين السدح ما اتفق
 حاشية ضوء النهار ما غلط
 كثيرة فى نقل المذاهب وأما
 الشافعي فالتى نقل عنه أنها
 هو دبر النساء من علوة
 ونزوحه ولكن الحق ما قاله
 الربيع عنه أنه أبو النصر
 على حسن خان

امامته فقد غلط عليهم في غش التلظ وأقبحه وانما الذي أباحوه ان يكون الخبر مطلقا
 القوط في القصر فيطامن الخبر لا في الخبر فاشتبه على السمع انتهى وروى جواز ذلك عن
 سالم وأتكره أصحابه وقد طال الشارح القول في هذه المسئلة بما لا حاجة الى استدفاها منها
 وقرر آخر انهم قد قرروا دلة قصر عدوم من أدلة تخريم قوله ﴿ وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتلقوا الرجل اثنى رجلا أو امرأة
 في دبرها رواه الترمذي والنسائي وابن جبان وأعل بالوقف ﴾ على ابن عباس ولكن المسئلة
 لا مسرحة للاجتهاد فيها سيما ذكر هذا النوع من الوعيد فانه لا يدرك بالاجتهاد حكم الرفع
 ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيرا فانهم خلقن من ضلع ﴾ بكسر
 الفاء الموحدة وفيه اللام واسكانها واحدا للاضلاع ﴿ وان اهو حشي في الضلع اعلاه اذا
 ذهبت تقيمه كسيرة وان تركه لم يزل أوعج واستوصوا بالنساء خيرا ﴾ أي اقبلوا الوصية فبين
 والمسي أي وصيكم بين خيرا والمغني وصي بعضكم بعضا فبين خيرا ﴿ متفق عليه واللفظ
 لا يخفى ﴾ وسلم فان استعنت بها استعنت بمأوهج هو بكسر واو على الارجح ﴿ وان
 ذهبت تقيمه كسرتها وكسرها طلاقها ﴾ الحديث دل على عظم حق الجار وان من أدى الجار
 قلبي عوفن بالله اليوم الآخر وهذا وان كان يترتب منه كفر من أدى جاره الا انه يحمل على
 المبالغة لان من حق الايمان ذلك فلا ينبغي للمؤمن الاتصاف به وقد عد أدى الجار من الكبار
 فالمراد من كان يؤمن بالله ايمانا كاملا وقد وصى الله على الجار في القرآن وحدا للجار الى أبي بصير دارا
 كما أخرج الطبراني انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله اني نزلت في حمل
 بيني فلا توفان أشده بيني أدى أقر بهم الدار انبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر وعمر وعليه
 رضي الله عنهم يا توفان المسجد فصيحون على ان أربيع دارا جارا ولا يدخل الجنة من خاف جاره
 رواه عنه وأخرج الطبراني في الكبير والوسط ان الله لا يدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من
 خيراته وهذا فيه زيادة على الاول والأدلة للمسلم مطلقا محرمة قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا الاية ولكنه حق الجار أشد تحريمه فلا يقتصر منه شيء وهو كل ما يبعد
 في المعرفة أدى حتى ورد في الحديث انه لا يؤذيه بقتار قدره الا ان يفرقه من مرقه ولا يحجب
 هذه الرجة الا بانهم ان اشترى فأكهة أهدى الممنهات وحقوق الجار مستوفاة في الاحياء القتراني
 وقوله واستوصوا تقدم بيان معناه وعمله بقوة فانهم خلقن من ضلع يريد خلقن خلقا فيه
 اعوجاج لانهم خلقن من أصل معوج والمراد ان حواء أصلهن خلقت من ضلع آدم قال تعالى
 وخلق منها زوجها بعد قوله خلقكم من نفس واحدة وأخرج ابن اسحق من حديث ابن عباس
 ان حواء خلقت من ضلع آدم الا قصر الايسر وهو قائم وقوله وان اعوجج ما في الضلع اخبار بانها
 خلقت من اعوجج أبرز الضلع مبالغة في اثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله تقيمه وكسره للضلع
 وهو ذكرو يؤثرون وانها في لفظ النازي تقيمه وكسرتها ويحمل انه للمرأة ورواه عن مسلم
 صريحة في ذلك حيث قال وكسرها طلاقها والحديث فيه الامر بالوصية بالنساء والاحتمال
 لهن والصبر على عوج أخلاقهن وأنه لا سبيل الى اصلاح أخلاقهن بل لا بد من العوج في نساءه

من اصل الخلقه وتقدم ضبط الموصى هنا وقال أهل اللغة العوص بالفتح في كل منتصب كالخامة
والعود وشبهها وبالكر ما كان في ساط أو معاش أو دين وقال غلان في دينه هو بالكر
﴿ومن يابريضى الله عنه قال كنعان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة فلما قدمنا المدينة
ذهبنا لدخول فقال صلى الله عليه وآله وسلم امهلوا حتى تدخلوا السلاطين عشا لكي تحتشط
الشعنة﴾ فبعض الشين المججمة وكسر العين المهملة ثقلته (وتعقد) بسين وجاء مهملتين
(المغنية) بضم الميم وكسر المججمة بعد هاء ثقلته فتعقبا كنه فوحدة مقبوضة التي غلب عليها
زوجهما (متفق عليه) فيه دليل على أنه يحسن التأتى للقادم على أهل حتى يشعر ويقدمه
قبل وصوله بزمان يسع لئلا كرم تحسين هيات من غاب عنهن أو واجهن من الامتناع وإزالة
الشعر بالموسى مثلاً من الخلات التي تحسن لزالته منها وذلك لئلا يصعب على أهلهم وهم في هيئة غير
مناسبة فيشعر الزوج عنهن والمراد إذا سافر سقرا بطل فيه الغيبة كأدله قوله (وقرأية
المضاري) أي عن جابر (إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهل ليل) قال أهل اللغة الطروق
النجى بالليل من سقرا وغيره على غفلة وقال لكل أتى الليل طاروق ولا يقال في النهار إلا بجاز أو قوله
ليلاً ظاهراً فيسدى انتهى الليل وأنه لا كراهة في وصوله إلى أهلته من غير شعورهم واستحق في
عله التفرقة بين الليل والنهار فعلى المضاري في رجة الباب بقوله لا يطرق الرجل أهل ليل
إذا أطال الغيبة تخافة أن يتخونهم أو ياقص غفرتهم فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء الله
لأن الية تغلب في الليل وتندرف النهار وإن كانت العلة ماصرح بقوله لئى تحتشط إلى آخره
فهو حاصل في الليل والنهار قبل ويحتمل أن يكون معسبوا على كلا التقديرين فإن الفرض من
التعطف والتز بينه تحصل لكمال الفرض من قضاء الشهوة وذلك في الأغلب يكون في الليل
فالقادم في النهار يأتى لروحه للتنظيف والترين لوقت المباشرة وهو الليل بخلاف القادم في الليل
وكذلك ما يختص منه من العنوة على وجوداً جنسي هو في الأغلب يكون في الليل وقد أخرج
ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق النساء ليلاً فطرق
رجلان كلاًهما فوجد يد كل واحد منهما مع امرأته ما يكره وأخرج أبو عوانة في صحيحه من
حديث جابر أن عبداً لله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأته تحتشطها فظن أنها رجلاً فأنشأ إليها
باليف فلبث كذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يطرق الرجل أهل ليلاً وفي الحديث
الحديث على البعد عن تتبع عورات الأهل والحديث على ما يجب التواضع بين الزوجين وعدم
التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيرهم وأولئك في الاستعداد ونحوه مما يزين بالمرأة
لزوجها محبوب الشرع وإنه ليس من تقبيل خلق الله المنهى عنه ﴿وعن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنشر الناس عندا قممته يوم القيامة
الرجل يفضى إلى امرأته﴾ من أفضى الرجل إلى المرأة قبانها أو خلاها جامع أم لا كما في
القاموس (وتفضى إليه ثم ينشر سرها) أي وتنشر سره (أخرجه مسلم) إلا أنه يلقط أن من
أشتر الناس قال القاضي عياض وأهل التصوف يقولون لا يجوز أن يشر أو يخبر أو أن يخال هو زوجته
وشر منه قال وقد جاءت الأحاديث الصحيحة للفتن جمعاً وهي حجة في جوازهما جمعاً وأنهما
لفتان والحديث دليل على تحريم اقضاء الرجل ما يقع منه وبين امرأته من أمور الوطاع ووصف

تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيمن قول أفضل ونحوه. وأما مجرد ذكر الواقع فإذا لم يكن
لحاجة تذكر مكرره لانه خلاف المروءة. وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فليقل خيراً وألصحت فان دعيت إلى حاجة أو ترقت عليه فائتة بأن يكن شكر اعراضه
عنهما أو تدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذلك كما قال صلى الله عليه وآله وسلم اني
لا فعله أو هذمه قال لا ي طهنة أعرضت اليه. وقال بلال بن الكيس الكيس وكذلك المرأة لا يجوز
لها الافتقاس به وقد ورد نص أيضاً (عن حكيم بن معاوية) أي ابن حنبله يفتح الحاء المهملة
ثنية تحتها كنهة فذل المهملة ومعاوية معناه يروى عنه انه حكيم. وروى عن حكيم انه يميز
بفتح الواو الحديثة وسكون الهاء المزاي (عن أبيه) قال قلت لارسول الله ما تقول في أحدنا هكذا
بعد التاء هي القصة القصصة وجاز وجهه بالهاء (عليه) قال قطعها إذا كانت تكسوها إذا
أكسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهير إلا في البيت وأما جد والنساء وأوداود ابن ماجه
وعلق البخاري بعضه) وذلك حيث قال باب هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساء في غير بيتهم
ويذكر عن معاوية بن حنبله رفعه ولا تهير إلا في البيت والاول أصح انتهى (وصحبه ابن حبان
والحاكم) دل الحديث على وجوب نفقة الزوج حتى كسوتهما وإن النفقة تقدر بغيره لا يكلف فوق
ومعه قوله وإذا كنت كذا قيل وفي أخذ من هذا اللفظ خفاء حتى قدر على تحصيل النفقة وجب
عليه ان لا يتخص به أدون زوجته وله مقيد بجزاء على قدر سد خلته حديثاً بدأ يشك مثله
القول في الكسوة فسد دليل على جواز الضرب تأديباً إلا لمنهني عن ضرب الوجه للزوجة
وغیرها وقوله لا تهير أي لا تسعه ما تكره وتقول فيك انهم يحرمون الكلام الجاني ومعنى
قوله ولا تهير إلا في البيت أنه إذا أراد هجرها في المصنع تأديباً لها كما قال تعالى والهجرة مني
المصاحح فلا يجرها إلا في البيت ولا يتحول إلى دار أخرى أو يحولها إليها إلا ان رواية البخاري التي
ذكرناها دللت على أنه صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساء في غير بيوتهم ونزح إلى مشرفة وقد
قال البخاري ان هذا أصح من حديث معاوية هذا وقد يقال إذا دل فعليه على جواز هجرهن في غير
البيوت وحديث معاوية على هجرهن يكون مفهوم المحصر غير مراد. واختلف في تفسير الهجر
فأما جمهورهم فترك الفصول عليهن والاطامة عندهن على ظاهر الآية فوهن الهجران بمعنى
البعد وقيل يضاجهوا وليلها ظهوره وقيل ترك جماعها وقيل يحامها ولا يكامها. وقيل هو من
الهجر بمعنى الاغلاظ في القول وقيل من الهجر وهو الحبل الذي يربط به البعير أي أو تقوهر
في البيوت فانه العبري واستدل به هو واه ابن العربي (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
قال كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأة ممن دبرها في قبلها كان الولد أحول فترت نسواكم
حرت لكم فأوأسركم أي شتمت شتمت عليه واللفظ لمسلم) ولفظ البخاري جمعت جابر يقول
كانت اليهود تقول إذا جامعها من وراثتها في قبلها فأكسرها الر واية الأولى به الولد أحول فترت
نسواكم حرت لكم فأوأسركم أي شتمت. واختلفت الروايات في حبس زولها على ثلاث أقوال
الاول ما ذكره المصنف من رواية الشيخين الله في آتيان المراتم وراثتها في قبلها وأخرج هذا المعنى
بجماعتين المحدثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقاً صرح بعضها بأنه لا يصل
إلا في القبل وفي أكثرها الرد على اليهود الثاني انها تزلت في حل آتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة

عن ابن عمر بن ابي نجر طرقتا الثالث انهما تزلت في محل العزل عن الزوجة أخرجه أئمتنا
أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمر وعن ابن المسيب ولا يخفى ان ما في الصحيحين مقدم على
غيره والراجح هو القول الاول وابن عمر قد اختلفت عنه الرواية والقول بانه اريد بها العزل
لا يتناسب لفظ الآية وهذا قد روي عن ابن الحنفية ان معنى قوله أي شئت اذا شئت فهو بيان
لفظ أي وابه معنى اذا فلا يدل على شيء محدد كانه يجب القول بل على ان اتيان الزوج مع قول
الى حبشة لزوج (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لو ان أحدكم اذا أراد ان يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان
ما رزقناه فاننا نقتدر بينهما وفي خلاف بضره الشيطان ابدأ متفق عليه) هذا لفظ مسلم
والحديث دليل على انه يكون القول قبل المباشرة عند الارادة وهذه الرواية تفسر رواية لو ان
أحدكم يقول حين يأتي أهله أخرجهما الصاريان المراد حين يريد وضعه جنباً للرجل وأمراته
وقد رواه الطبراني جني وجنب ما رزقنا بالافراد وقوله لم يضره الشيطان أبداً أي لم يسلط
عليه قال القاضي عياض في الضرر على جهة العموم في جميع أنواع الضرر غير مردود وان كان
القاهر العموم في جميع الاحوال من صيغة التي مع التائبين وثالث ثابت في الحديث الصحيح
من ان كل ابن آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الأمر موابها فان في هذا الطعن نوع ضرر
في الجاهل مع ان ذلك بسبب صراحته قلت هذا من القاضي مبيح على عموم الضرر والغني والفقير
وقيل ليس المراد الا الغني والله يكون من جملة العباد الذين قال تعالى فيهم ان عبادي ليس لك
عليهم سلطان ويؤيده هذا انه اخرج عبد الرزاق عن الحسن وفيه فكان يري ان علقته بان
يكون ولها مال وهو مصل ولكنه لا يتكلم من قبل الرأي وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان
لا يضره في دينه واكثر من منه العصية وليست الا لانيام عليهم السلام وقد احيى بيان العصية
في حق الانبياء عليهم السلام على جهة الوجوب وفي حق من دعى لاجله هذا المعنى على جهة
المواز فلا يبعد أن يوجد من لا تصدر منه عصية عبداً وان لم يكن ذلك واجبا له وقيل لم يضره
لم يقصه عن دينه الى الكفر وليس المراد عصيته عن العصية وقيل لم يضره عشاركة الشيطان
لا يسه في جماع أمه ويؤيد ما جاء من مجاهدان الذي يجمع ولا يسمى بلفظ الشيطان على
احله في جماعه معه قبل ولعل هذا اقرب الاجوبة قلت الا انه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد
ثم هو مصل ثم الحديث يحق لقائده متصل الولد ولا يتصل به على هذا اوله يقول ان عدم مشاركة
الشيطان لاه في جماع أمه قائده عائده على الولد أيضاً وفي الحديث احتساب التسمية وبيان
بركاتها في كل حال وان عصم بالله وذكر من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع
الاسواء وفيه الشيطان لا يفارق ابن آدم في حال من الاحوال الا اذا ذكر الله تعالى (وعن أبي
هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت
أن تبي لعنتها الملائكة حتى تصبح) أي وترجع عن العيبان في بعض ألقاظ الصاري حتى ترجع
(متفق عليه واللفظ الصاري ولم تكن الذي في السماء سلطوا عليها حتى رضى عنها) الحديث
اخبار بانه يجب على المرأة جابة زوجها اذا دعاها للجماع لان قوله الى فراشه كما ينع عن الجماع كما
في قوله الولد لقراش أي الذي يطلق الفرائش ودليل الوجوب لمن الملائكة لها لا يلعنون

الايعن امر الله ولا يكون الاعقوبة ولا عقوبة الاعلى ترك واجب وقوله حتى تصيح لمسل على
 وجوب الاجابة في المسئل ولا مفهومه لانه خرج ذكر مخرج الغالب والافاضة يجب عليها اجابته
 ثم ارا وقد اخرج غير مقيد بالليل ان خرجة وابن حبان مر قوعا ثلاثة لاقبل لهم صلا ولا يصعد
 لهم الى السماء حسنة العبد الا تبي حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها
 زوجها حتى يرضى وان كان هذا في خطم مطلقا ولو لصد طاعتها في غير الجماع وليس فيه
 لعن الا ان فيه وعيدا شديدا يدخل فيه عدم طاعتها في جماعها من ليل أو نهار وزاد البخاري في
 روايته فيه ان خلق فيان غضبان عليها أي زوجها قبل وهذه الزيادة فيه وقوع اللعن عليها لانها
 حيث لا يصح ثبوت معصيتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانها لا تستحق اللعن وفي قوله
 لعنهم الملائكة دلالة على ان منع من عليه الحق عن هوله وقد طلبه وجب بحفظ الله تعالى على
 المتع سواء كان الحق في دن أو مال قيل ويحل على انه يجوز لعن العاصي المسلم اذا كل على وجه
 الارهاب عليه الى ان يواقع المعصية فاذا واقعه اذاعه بالتوبة والمغفرة قال المصنف في الفتا
 بعد قوله لهذا من اللهل ليس هذا التفسير مستفاد من الحديث بل من أدلة أخرى والحق ان
 من منع اللعن أرا به معناه القوي وهو الابل من الرحمة وهذا الايدى ان يدعى على المسلم
 بل تطلب الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجاز ما أرا به معناه العرفي وهو مطلق
 السب ولا يفتي ان محله اذا كان بحيث يرتد العاصي به ويفزع ولعن الملائكة لا ينهيه
 جواز اللعن منا فان التكليف مختلف انتهى كلامه قلت قول المصنف انه يلغ قبل وقوع
 المعصية للارهاب كلام مردود فانه لا يجوز لعنه قبل ايقاعه له أصلا لان سب اللعن وقوعه عنه
 قبل وقوع السب لا وجه لايقاع السب ثم انه رتب في الحديث لعن الملائكة على الما ارا لعن
 الاجابة وأحاديث لعن الله شارب الخمر رتب فيها اللعن على وصف كونه شاربا ولا يلاحظ انه
 اذا أرا به معناه العرفي جاز لا يفتي انه غير مراد للشارع الا المعنى القوي والتحقق ان الله تعالى
 أخبر بان الملائكة تلعن من ذكر وبه تعالى لعن شارب الخمر ولم يأمرنا بلعنه فلان ورد
 اللعن بأمره بلعنه وجب علينا الامتنال ولعنه ما لم تعلم توبته ونذب لنا الدعاء بالتوب فوق التوبة
 والاستغفاره وقد أخبر الله تعالى ان الملائكة تلعن من ذكر ومعلوم انه عن أمر الله وأخبر
 انهم يستغفرون لمن في الارض وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الايمان وهم المرادون في
 الآية اذ المراد من عصاة أهل الايمان لانهم المحتاجون الى الاستغفار لانهم متقيد بقوله
 فاعفوا الذين تابوا الآية كما قيل لان التائب مغفوره وانما عفوهم بالمغفرة تعجب وزيادة تنويه
 بشأن التائبين وأما محمول عوهم الكفار فمحمول على غير مراد وبهذا تفرق الملائكة فأمروا
 بالأمرين كما أشرفنا اليه وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصاه في خصا مشهوره وأى
 رعاية أعظم من هذه رعاية الملائكة الكبير العبد الحقير فليكن لنم مولاذا كرا ولا يادبشا كرا
 ومن معاصي محاذرا ولهذه النكتة الترفعة من كلام رسوله مذ كرا (وعن ابن عمر رضي الله
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواسلة) بالصاد الملهة (والمستوصلة والواسعة)
 بالشين العجبة (والمستوصلة متفق عليه) الواسلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها
 سواء فعلته لنفسها ولغيرها والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك وزاد في الشرح ويضع لهم ما لا يدل

(١) من وجه أو غير من وجه
اه منه

عليه اللفظ والواشمة فاعلة الوشم وهو أن تفرز أربطة ونحوها في ظهر كفها أو شتمها أو نحوها من
بنيها حتى يسيل الدم ثم تحبذ ذلك الموضع بالكل أو النورة فيضطر والمستوشمة العالقة بذلك
والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث فالوصل محرم للمراة مطلقا بشر
محرم أو غيره أدى أو غيره سواء كانت المراتم ذات (١) زينة أو لا وله فاضية خلاف وتفاصيل
لا يهتض عليه لخليل بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقا لوصول الشعر واستنصاه كما هي قاضية
بتحريم الوشم وسؤاله ودلالة على أن هذه المعاصي من الكبائر هذا وقد طل الوشم في بعض
الأحاديث بأنه نفس نطق الله تعالى ولا يقال إن الخضب بالحناء ونحوها شمله العلة لأنها وإن
شملته فهو مخصوص بالأجاء وبأنه قلوب في عصره صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بتغييرها من
أصابع المراتم الخضب كما في قصة هذا ما وصل الشعر بالحرب ونحوه من الخرق فقال القاضي
عياض اختف الحلق في المسئلة فقال مالك والطبري وكثيرون أقالوا كثيرون الوصول ممنوع
بكل شيء وهو مروي عن عائشة حتى بالشعر ونقل عنها أنها قالت حديث الباب إن المراد
بالواصل المرأة التي تغير في نفسها ثم فصل ذلك بالعائدة وهي رواية ضعيفة ولا يصح منها قال
القاضي وأما ما يطعم الحرة بالمونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فلا يصح عنى عنه لأهل البيت وصل
ولا يصح مقصود من الوصول وتعميل التجميل والتصين انتهى ومراة من المعنى المناسب هو
ما في ذلك من الخداع فزوج بها كأنه لو صغيرا ألون الشعر فلا خداع فيه (٢) وعن زائدة
يفت ويحب) بضم الحيم وذال معجمة ويروي بالفتح المهملة قبل وهو تصيف هي أخت مكاشفة
محض من أمه ما جرت مع قومها وكانت تحت أنيس بن قنادة مصفرا أنس (قالت حضرت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أماس وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن القيلة) بكسر
الفين المعجمة ثم نكتة تخسبة (فتلوت في الروم وقارس فاذا هم يغفلون أولادهم فلا يصح ذلك
أولادهم شيئا ثم سألوه عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الواد الخ في رواة
مسلم) إسفل الحديث على مستلحق الأولى القيلة تقدم ضبطها ويقال لها القيل يفتح الفين مع
فتح المثناة التصغير والقبيل بكسر الفين والمراد بها هي جماعة الرجل أمر أنه وهي ترضع كما قاله
مالك والأصمعي وغيرهما وقيل هي أن ترضع المرأة وهي حامل والأطباء يقولون إن ذلك داء
والعرب تذكره وتقبه ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ذلك عليهم وبين عدم الضرر التي
زعمت العربيو الأطباء فارسا والروم يفعل ذلك ولا ضرر يحصل من الأولاد وقوله فاذا هم
يففلون هم من آل قبيل والمسئلة الثانية العزل وهو بفتح الفين المهملة وسكون الزاي وهو
أن يزوج الرجل بعد الأيلاج لينزل خارج الرحم وهو يفعل لأحد أمرين أما في حق الأمثلة فلا
تحمل كراهة تجبي فالوف من الأمة ولأنه مع ذلك يتعذر معها وأما في حق الحرة فكرهه ضرر
الرضيع إن كان أولاد لا تحمل المرأة وقوله في جواب سؤالهم عنه أنه الواد الخ في دال على تحريمه
لأن الواد دفن البنت حية وبالقرم من ابن حزم مجتبا بحديث الكتاب هذا وقال الجمهور
يجوز عن الحرة ذاتها وعن الأمة السرمة بغير ذاتها ولهم خلاف في الأمة المزوجة بغير قالوا
وحديث الكتاب معارض بحديثين الأول عن جابر قال كنت لنا جوار وكنت نعزل فغفالت اليهود
قالوا لو أن هذا الصغرى غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود ولو أراد

الله خلقه لم يستطع رده أخرجه التلصاق والترمذي وصححه والثاني أخرجه التلصاق من حديث
 أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والمجمع بين الأحاديث يجعل النبي في حديث جذامة على التزبه
 ورجح ابن حزم حديث جذامة عن النبي فيه التصريح بأن حديث غيره ما يرجع لاصل الإباحة
 وحديثها ما نفع في ادعى أنه أي بعد المتع فليعلم البيان وتوزع ابن حزم في ذلك قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ذلك الواو أدلني على الصراحة بالتصريح لأن التصريح للواو أدل من الذي هو قطع
 حياة شخصه والعزل شبهه صلى الله عليه وآله وسلم وأما هو لم يرد وأما هو قطع لما يردى إلى الحياة والمشيبه
 دون المشبهه وإتمامه وأد الماتعلق بمن قد منع الحاصل وأما على النبي عن العزل
 فالأدب حديث ذاته على أن وجهه أنه معاملة للقدرو هو هذا دل على عدم التفرقة بين الحرف والامة
 (فائدة) معالجة المرأة لاسقاط النطفة قبل تفتح الرحم وتقرع جوارحه وعدمه على الخلاف
 في العزل عن إجازة إجازة المعالجة ومن حرمه من هذا بالاولى ويلحقهم هذا تعاطى المرأة ما مضى
 الجبل من أصله وقد افترق بعض الشافعية بالنوع وهو مشكل على قوله لم يباحه العزل مطلقا
 (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا
 أكره أن تفعل وأنا أريد ما يريد الرجال وإن العبد قد حدث أن العزل المؤودة الصغرى قال
 كذبتم به ولو رأنا ذلك ان يفتقه ما استطعت أن نصرفه رواء أجود أو داود أو لفظه
 والتلصاق والطحاوي ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النبي وتسميته صلى الله عليه
 وآله وسلم العزل الواو أدلني وفي هذا كذبهم وفي تسميته المؤودة الصغرى وقد جمع بين ما بان
 حديث النبي على التزبه وتكذيب اليهود لأنهم أرادوا التصريح الحقيقي وقوله لو أراد
 أن يفتقه إلى آخر معناه أنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها وأنه يسبقكم المأخلاق
 تقدرون على رفعه ولا يتحكم الحرم على ذلك فقد يسبق الماسن غير شعور العازل لتعلم ما قدره
 الله وقد أخرج أحمد والبارز من حديث أنس وصحبه ابن حبان أن رجلا سأل عن العزل فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أن المسلم الذي يكون منه الواو أهرقه على مجرة لا أخرج الله منها
 ولما رواه شاهدان في الكيم للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط عن ابن مسعود (وعن
 جابر رضي الله عنه قال كان العزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل لو كان
 شيئا ينهى عنه لنهاه عنه القرآن متفق عليه) إلا أن قوله لو كان شيئا ينهى عنه إلى آخره لم
 يذكره الطحاوي وأما رواه مسلم من كلامه في حديثه أحدر رواه وناظره أنه قال استنباطا قال
 المصنف في الفتح تنبعت المسألة فوجدت أكثر رواه من حبان لا يذكره هذه الزيادة انتهى
 وقد وقع المصنف في المصنف ما وقع للمصنف هنا فله من الحديث وشرحه من دقيق العبد
 واستغفر استدلال جابر بتقرير الله لهم (ولم) أي عن جابر (فبلغ ذلك النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فلم ينه عنه) فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على جوارحه وقد قيل
 أنه أراد جابر بالقرآن ما يقراهم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما سوى الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فكانه يقول فملا في زبدن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه قبل فيقول استغفر ابن
 دقيق العبد إلا أنه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانهم فعلوه والحديث دليل على
 جواز العزل ولا يتأني كراهة التزبه كإدله أحاديث النبي (وعن أنس أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بفعل واحد أخرجه واللفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الفضل واستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه صلى الله عليه وآله وسلم واجبا عليه وقال ابن العربي أنه كان للتي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب وكانها ختم من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فقدم من أحدهن فقولا فيلنوي بمحمل أنه الوقاع إلا أن في بعض رواياتهم غرور طاع فهو لا يتم مأخذ ابن العربي وقد أخرج البخاري من حديث أنس لم يصلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة ولا يتم إن براد الله بعد المغرب كما قاله لأنه لا يتسع ذلك الوقت سيما مع الانتظار لصلاة الصلوات فعمل ذلك كذا قيل وهو مجرد احتجاج ولا فالظاهر اتساع عمل ذلك فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء ولأنه أعلى قوة في ذلك لم يعطها غيره والحديث دليل أنه كان لا يجب عليه القسم لنسائه وهو ظاهر قوله تعالى تربي من نسا منهن الآية وذهب إليه جماعة من أهل العلم والجور يقولون يجب عليه القسم وتأولوا هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضا صاحبة النوبة وأنه بمحمل أنه فعله عند استيفاء القسم ثم يستأنف القسم وبأنه بمحمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم وقوله وله يومئذ تسع نسوة في رواية البخاري ومن إحدى عشرة ويجمع بين الرويتين بأن يحمل قولهم قال تسع نظرا إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة ومن قال إحدى عشرة أدخل ما راية القبطية وريحانة فحين وأطلق عليه ما لفظ نسائه قفليا وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لكل الرجال في الرحولية حيث كان له هذه القوة وقيل أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثة رجال وفي رواية الاسماعلي قوة أربعين ومثله لا يقيم في صفته الجنة وزاد من رجال أهل الجنة وقد أخرج أحمد والشافعي وصححه الحاكم من حديث يزيد بن أرقم أن الرجل في الجنة يعطى قوته ما في الأكل والشرب والجماع والشهوة

باب الصدقات

بفتح الصاد وكسر هاء ما خزن الصدق لاشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفيه سبع لغات وله عملية اسماء بجميعها قوله

صدقات ومهر نخله وفريضة • حيا ما وجرتم عقر علاتي

وكان الصدقات في شرع من قبلنا ولأولاه كما قاله صاحب المستدرك على المذهب (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتق صفيته وجعل عتقاها صدقا ثم أتى عليه) هي الأم المؤمنين صفيقة بنت حيي (١) بن الخطب من سبط هرون بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقتل يوم خيبر ووقت صفيقة في السبي فأصطفها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتقها وترجها وجعل عتقها صدقا وما تمت تسعين وقيل غير ذلك والحديث دليل على صحة جعل العتق صدقا لما يبي عياز توقعه تصديق ذلك ولقفتها عدة عبارات في كيفية العبارات في هذا المعنى وذهب إلى صحة جعل العتق مهورا أحدوا حتى وغيرهما واستدلوا بهذا الحديث وذهب الأكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهورا واجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١) بضم الحاء المهملة
وفتح اللامنة التثنية الأولى
وتشديد الأخرى والخطب
بفتح الهمزة وتسكون الخاء
المحملة وفتح الطاء آخره
موحدة اه أو المصدر

اعتقها بشرط أن تزوجها فوجبه عليها فقهرها وأمرها بهذا التلويح أنه
 في مسلم يقظ ثم تزوجها وجعل عتقها صدقا وفيه أنه قال عبد العزيز رواه قال ثابت أنس
 بعد نزول هذا الحديث ما صدقها قال تقسموا واعتقها فانه ظاهر لم يجعل نفس العتق صدقا
 وأما قول من قال إن هذا شيء فمهمه أنس فعبه ويجوز أن فهمه غير صحيح فبأنه ما عرف باللفظ
 واتهمه وقد صرح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العتق صدقا فهو رواه الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وحسن الظن بلفظه وجب قبول روايته للأفعال كما وجب قبولها للأقوال والألزام
 رد الأقوال والأفعال أكثر من نقل الصحابة القضاة النبوي الأئمة قليل وأكثروا ورواه باللفظ كما هو
 معروف ورواية المعنى عملتها فهمه وقوله أنه لم يرفع ما أنس بل قاله قلنا خلاف ظاهر لفظه فانه
 قال جعل يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتقها صدقا وفيما خرج الطبراني وأبو الشيخ من
 حديث صفية قالت اعتقني التي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صدقا وهو صريح فيما رواه
 أنس وأهم بقول ذلك قلنا كما قيل وإنما خالف الجمهور الحديث وتناوله والامتناع القاس
 لوجهين أحدهما أن عقدها على نفسها ما إن وقع قبل عتقها وهو محال وما بعد ذلك غير لازم
 لها والثاني أن ما إن جعلنا العتق صدقا فاما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضا لثلاثة أمور
 حالة الحرية فبأنه سبقها على العقد فبأنه لم يرد العتق حال فرض عدمه وهو محال لأن الصداق
 لا بد أن يقدم تقرره على الزوج أما نصا وأما حكمي غلغ الزوجة عليه ولا يأتى بمثل ذلك في
 العتق فاستحال أن يكون صدقا وأجيب وألا به بعد صحة القضية لا يأتى بمثل المناصب وثانيا
 بعد تسليم ما قالوه فاجواب عن الأول أن العقد يكون بعد العتق وإذا امتنع من العقد لم يمتنع
 السعي بجهتها ولا محذور في ذلك وعن الثاني بأن العتق متبعة تصح المعاوضة عنها والمنفعة إذا
 كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك وأما قول من قال إن
 ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يفوت بجعله صدقا وكان يمكن جعل المهر غيره فجوابه أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم فعل المفضل للسان التشريع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الفضل فهو في حقه
 أفضل وأما جعل حديث عائشة في قصة جوير بمؤيد الحديث صفية وانقذه أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لجوير يما جات تستعين في كآبهم اهل لك أن أعتق عنك كآبتك وأزوجهك قالت
 قد فعلت أسرجه أبو داود فلا يعني أنه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما نحن فيه (وعن
 أبي حنيفة بن عبد الرحمن) هو وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزخري القرشي أحد الفقهاء السبعة
 المشهورين بالفقه في الحديث في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال إن اسمه كنية وهو كثير
 الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة وأخذت جماعة من سنة أربع وسبعين وقيل
 أربع ومائة فهو في سبعين سنة قال سألت عائشة تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كم كان صداق
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية) بضم الهمزة
 وتشديد اللام المثناة التحتية (ونشا) بفتح النون وشين مفعلة مشددة (قالت) أعدي ما التشت قلت لا
 قالت نصف أوقية قلت خمس مائة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأزواجه
 رواه مسلم (المراد في الحديث أوقية الخبز وعي أربعة درهما وكان كلام عائشة هذا ما على
 الأغلب والأقوال صداق صفية عتقها قبل ومثلها جوير بمؤيد خديجة لم يكن صداقه ما هذا المقدار

وأما حبة أم عبد القيس التي صلى الله عليه وآله وسلم باربعة آلاف درهم وأربعة آلاف
دينار لآلته تبرعته أكراماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن عن أمره صلى الله عليه
وآله وسلم ولكنه قرر هذه الخبر من عائشة عن غالب بن عبد الله عن زوجها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسة مائتي درهم تأسيساً وأما المهر الذي يصح به العقد فقد قلناه
وأما أكثره فلا حيلة لجلالنا قال تعالى وآتيتهم أحداهن قطارا والقطار قيل أنه ألف ومائة وثلاثة
ذهبا وقيل مائة من مسك ثوب ذهبها وقيل سبعون ألف منقال وقيل مائة من ثوب ذهب وقد كان أراد
عمر قصر أكثره على قدره هو وأزواجه التي صلى الله عليه وآله وسلم ورد الزيادة إلى بيت المال وتكلم
في الخطبة فرددت عليه أمره بحجة بقوله تعالى وآتيتهم أحداهن قطارا فخرج وقال لا تكلم
أفقه من عمر (وعن ابن عباس لم تزوج علي رضي الله عنه فاطمة رضي الله عنها) هي سيدة نساء
العالمين تزوجها علي رضي الله عنه في السنة الثامنة من الهجرة في شهر رمضان وبنى عليها في ذي
الحجة وكانت له الحسن والحسين وزينب خديجة وأم كلثوم وماتت بالمدينة بعد موته صلى
الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر وقيل سبط السيرة رحمه الله تعالى ترجعها في الروضة الندية (قاله
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت ما لم أعطى شي قال فابن درعل الحطمة) بضم
الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة نسبة إلى حطمة بن عمار بن هاشم من عبد القيس كانوا يملكون الدروع
(رواه أبو داود والشافعية وصححه الحاكم) فيدليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول
به لغيره لئلا يظن أنه هو المعروف عند الناس كافة ولما ذكر في الرواية إعطاء ما ربه المذکور
وغيره وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى على فاطمة رضي الله عنها إلا أنها غير مستندة (وعن
عمر بن شبيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطت المرأة ما أحببت على
صداق زوجها) بكسر الحاء المهملة فمؤخر حديثهم من محمود العظيمة لغيره وأما زوجة علي
منهرا (أو عدة) بكسر العين المهملة ما وعد به الزوج وإن لم يحضر (فصل عصمة النكاح
فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو إن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابتداء وأخته
رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي) الحديث دليل على أن ما صاقه الزوج قبل عقد النكاح
فهو للزوجة وإن كان ثمعه لغيره بن أبي أؤاخ وكذلك ما كان عند العقد وفي المسئلة خلاف
فذهب إلى ما أفاده الحديث مالك وعمر بن عبد العزيز والنوري وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى
أن الشرط لا يلزم ذكر بن أبي أؤاخ والنكاح صحيح وذهب الشافعية إلى أن نسمة المهر تكون
خاصة ولا يصح أن يملك قال في نهاية المحتسب بسبب اختلافهم في نسمة النكاح في ذلك البيع
فمن شبهه بالكيل يبيع السلعة بشرط لنفسه حصة قال لا يجوز النكاح كالأبيحوز البيوع ومن
جعل النكاح في ذلك مخالفاً للبيوع قال يجوز وأما فريق مالك فلا ثمه نسمة إذا كان الشرط
في عقد النكاح أن يكون ذلك شرطاً لنفسه نقصاً عن صداق مثلها ولم يتمه إذا كان بعد
انقضاء نكاح والاتفاق على الصداق أو فاعمل إلى ذلك عصمت ولم يذكر الحديث لا فيه
مفلاً إذا وأما ما يعطى الزوج في العرف مما هو لا خلاف كالطعام ونحوه فإن شرط في العقد كان
مهر أو ما سلم قبل العقد يكون إباحة فيصم الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم للقب
وإن كان يسلم للبقاء رجوع في قيمته بعد ثلثه إلا أن يتنعموا من تزويجه رجوع بقيته في الطرفين جميعاً

وإذا ماتت الزوجة وأمتع هو من التزويج كان له الرجوع فيما بقي وفيما سلم الباقى فبما قبل
 الوقت الذي يعتاد التفخيخ لا يفيع بعد ذلك وفيما سلم بعد القعدة وأهدية على حسب الحال
 أو رشة إن لم تسلم الأب وإذا كان الطعام الذي يفعل في وليعة العرس على ساق الزوج إلى ولية الزوجة
 وكان مشروطا مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التناول من قبل يعتاد له كلقراءة وغيرهم لأن
 الزوج بائع ما سطره وسيله ليفعل ذلك لا ليقب ملكا للزوج أو العرف معتبر في هذا (وعن علقمة)
 أي ابن قيس أبي شبل بن مالك من بني بكر بن النضر النخعي روى عن عمرو ابن مسعود وهو تابعي
 جليل اشتهر بحديث ابن مسعود وصحته وهو عم الأسود الضبي مات سنة احدى وستين (عن
 ابن مسعود) أن مسل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
 مسعود لها مثل صداق نساها لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسبع مائة هو النقص أي
 لا ينقص عن مهر نساها (ولاشط) بفتح الشين المعجمة وبالطاء المهملة وهو الجورأي لا يجاز
 على الزوج زيادة مهرها على نساها (وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون
 العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فالتفخون (الأنصبي)
 بفتح الهيم وتوئين مجععا كنه ومعقل هو أبو محمد شهد فخرج مكة ونزل الكوفة فحدثه في أهل
 الكوفة وقتل يوم الحرة صبوا (فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بروع) بفتح
 الياء الموحدة وسكون الراء ففتح الواو فعين مهمله (بنتواش) بواو مفتوحة فالتفخون
 مجععة ففاني (امرأةنا) بكسر الميم فنون مشددة فالتف (مثل ما قضيت فخرج بها ابن
 مسعود رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وحسنه وجمعه) منهم ابن مهدي وابن مريم
 وقال لا يمنع فيه لصحة استناده ومثله قال السبيعي في الخلافات وقال الشافعي لا أخفذه من
 وجه ثبت مثله وقال الثوري حديث بروع لقتله وقال في الام ان كان ثبت عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو أولى الامور ولا جفة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان
 كبر ولا شئ في قوله الاطاعة الله بالتسليم ولم أخفذه عنه من وجه ثبت مثله مرة يقال عن
 معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أنصع لا يسمى هذا تضعيف الشافعي
 بالاضطراب وضعفه الواقدي بأنه حديث وورد في الحديث عن أهل الكوفة فاعرفه عليه المدينة
 وقدرى عن علي رضي الله عنه انه رده بان معقل بن سنان أعزى يقول على عقبه وأجيبان
 الاضطراب غير قادر لانه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطن به في الرواية وعن قوله انه
 يروى عن بعض أنصع فلا يضر أيضا لانه قد فسر ذلك البعض بمعقل فقد ثبت ان ذلك البعض
 صحابي وأما عدم معرفة علماء المدينة فلا يقدح بما مع عدالة الراوي وأما الرواية عن علي رضي
 الله عنه فقل في البدل المتبر لم نصنع عنه وقدرى لما كمن حديث حرمله بن يحيى انه قال
 سمعت الشافعي يقول ان صنع حديث بروع بنتواش فلقبه قال لما كمن قلت صنع فقل به وذكر
 الدارقطني الاختلاف فيه في الطلب ثم قال وأتبعها استناد حديث قاتلة لانه لم يثبت اسم الصحابي
 قلت لا تضرحالة اسمه على رأي المحمدين وما قال المستحسن ان الحديث بروع شاهدان
 حديث حقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة ثم جازا فدخل بها ولم
 يفرض لها صداقا فخرته الوفاة فلأشهدكم ان سهمي بخير لها أنرجه أو دوا لها كم فلا

يحتج ان لا شاهدته على ذلك لان هذا في امر تدخل بهان زوجاتهم فيه شاهد انه يصح التسكاح بغير
 تسعة والحديث دليل على ان المرأة تستحق كمال المهر بالموت وان لم يسم لها الزوج ولا تدخل بها
 وتستحق مهر مثلها وفي المسئلة قولان الاول العمل بالحديث وانها تستحق المهر كاذكرو قول
 ابن مسعود اجتهدوا موافق للدليل وقول ابي حنيفة واجدوا آخرين والدليل الحديث وما طعن
 فيه فقد جفت دفعه والقول الثاني انها لا تستحق الا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر ومالك
 وأحمد وفي الشافعي قالوا لان الصداق عوض فاذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قباسا
 على من المبيع قالوا والحديث فيه تلك المطاعن قلنا تلك المطاعن قد دعت فنهض الحديث
 للاستدلال فهو أولى من القياس (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال من أعطى في صداق امرأته مائة دينار هو دقيق القصب المقلو والشعير والذرة وغيرهما) أو ترا
 فقد استعمل آخرجه أجدوا ودوا أشار إلى ترجيح وقته وقال المصنف في التلخيص فيه
 موسى بن جعفر بن رومان وهو ضعيف وروى موقوفا وهو أقوى اه فكان عليه ان يشير إلى
 ان فيه ضعفا على عادته وأخرجه الشافعي بلاغا والحديث دليل على انه يصح كون المهر من غير
 الدراهم والذات وماهية يجرى مطلق السويق والقر وظاهره وان قل وتقدمت أقاويل العلماء
 في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهبه نفسها (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو
 أبو جعفر عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي شفع العين الممسلة وسكون النون وإلا وفي نفسه
 خلاف كثير فيصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في أربع سنين وأبى جسد مات عبد الله المذكور
 سنة خمس وخمسين وقيل سنة تسعين (عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاز تسكاح
 امرأته على ثلثين أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح
 لفظ الحديث ان امرأته من بني فزارة تزوجت على ثلثين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ورضيت من نفسك ومالك ثلثين قالت ثم فاجازه والحديث دليل على صحة جعل المهر شيئا من
 وقيل سلف ان كل ما يصح جعله تمسك جعله مهرا وفيه ما أخذنا لورثي غيره من انها لا تصرف
 المراتقى ما لها الا برأى زوجها (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال نزع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم رجلا امرأته ثمنها من حديد أخرجه الحاكم) قد تقدم حديث سهل في الواهبه نفسها
 بطوله وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم امر من خطبها ان يلقي ولو خاتم من حديد فلم يجبه
 فزوجه ما لها على ثلثها شيئا من القرآن فان كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتمن
 حديد كما عرفت وان أريد غيره فحتمل وهو بعيد لقول المصنف هو طرف من الحديث الطويل
 المتقدم في أوائل التسكاح وعلى تقدير أنه أريد ذلك الحديث فتأوله انه صلى الله عليه وآله وسلم
 أذن في جعل الصداق خاتمن حديد وان لم يتم العقد عليه (وعن علي رضى الله عنه قال
 لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم أخرجه الدارقطني موقوفا وفي مسنده مقال) أي موقوفا
 على علي رضى الله عنه وقد روى من حديث جابر موقوفا ولم يصح والحديث معارض بالحديث
 المتقدم للرفوعة قاله على صحة أي شيء يصح جعله تمسك جعله مهرا كما عرفت والمقال الذي
 في الحديث هو ان فيه ختم بن عبد الله قال أحد كل يضع الحديث (وعن عتبة بن عامر رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره) أي أسهله على الرجل

(أخرجوه أبوداود وصححه الحاكم) فيمدلالة على استحباب تقصيف المهر وان غير الأسير على خلاف ذلك وان كان جائزا كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله وأنتم أحداهن قطارا تقدم ان عمر بن شريك عن المغالاة في المهور فقالت امرأة أمي نكح ذلك البسك يا عمر ان الله تعالى يقول وأنتم أحداهن قطارا من ذهب قال عمر امرأته أصحت عمر فقصته أخرج عبد الرزاق وقوله في الرواية من ذهب هي قرأتان بن مسعود وله طريقان في هذا الخبر فيقولون ان الله عز وجل يقول المراءة في الحديث أبركهن ليس من مؤنة (وعن عائشة رضي الله عنها ان عمر بن الخطاب قال بلغني ان رجلا من بني النضير قد أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دخلت عليه يعني المأثرون فقال لقد عدت بجدا) بلغني المأثرون ما يستعاض به (فطلقها وأمر أصامته ففعلها بثلاثة أثواب أخرج ابن ماجه وفي استنادها ومثروك وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) ١ وقد سماها في الحديث عمر فوقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلف في حبيب نكحها منه في رواية أخرجها ابن سعد في صحيحه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل عليها ولا نكحها من أجل التسامح اذ نكحها صلى الله عليه وآله وسلم قبلها ففعلها بالثلاثة أثواب المأثرون صلى الله عليه وآله وسلم ان تقول اذا دخلت عليها أعوذ بالله منك فاستعذت منه وفي رواية أخرجها ابن سعد أيضا باسناد البخاري أن عائشة وحفصة دخلتا عليهما أول ما قدمت مشطتاها ورضختاها وقالت لهما احدهما ان التي صلى الله عليه وآله وسلم يعجب من المرأة اذا دخلت عليهما ان تقول أعوذ بالله منك وقيل في سببه غير ذلك والحديث دليل على شرعية النكاح المطلقة قبل الدخول وانفق الاككع على وجوبه في حق من لم يسم لها صداها الا من البتة عموما وقد قال تعالى لا جناح ان تطلقتم النساء ما لم تحسنه أو ترضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموضع قدره وعلى المقتدره الآية وظاهر الامر الوجوب وأخرج البيهقي في منحه عن ابن عباس قال المس التكاح والفريضة الصداق ومتعوهن قال هو على الزوج يتزوج المرأة لم يسم لها صداها فأنما يطلقها قبل ان يدخل بها فأنما الله ان يتعها على قدر عمره ويسره الحديث وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم متعة الطلاق أعلاها النكاح ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة ثم هذه المرأة التي متعها صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحفل انه لم يسم لها صداها فأنما يطلقها قبل ان يدخل بها فأنما الله ان يتعها احسانا منه وفضلا وأما متع من لم يسم الزوج لها مهورا ودخل بها فأنما يطلقها فقد اختلف في ذلك ذهب علي وعمر والشافعي الى وجوبها أيضا على بقوله تعالى وللمطلقات متاع المعروف وذهب الحنفية الى انه لا يجب الامهر المثل الاخر قالوا وعموم الآية مخصوص بين لم يكن قد دخل بها وانفق فيه الآية الاخرى التي أوجب فيها النكاح لانه شرط فيها عدم المس وقلمس وأما قوله تعالى فمتعنا لئن لم يكن فأنما يطلقها العدة ولا دليل مع الاحتمال هذا وقد سبقنا اشارتنا الى أن البتة لا يقول بوجوب النكاح مطلقا واستدل بانها لو كانت واجبة لكانت مقدرة ودفع بان نفقة القرب واجبة ولا تقدير لها

(باب الولية)

١ واني في الطلاق عن عائشة منسوب الى البخاري

مستحق من الويل فضع الواو وسكون اللام وهو الجع لان الزوجين يجتمعان قاله الازهري وغيره
 والفعل منها الويل ويقع على كل طعام يفسد لسرور حادث وولاية العرس ما يتخذ عند الدخول وما
 يفتن عند الاملاك (عن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد
 الرحمن بن عوف أثر صقرة قال ما هذا قال يا رسول الله اني تزوجت امرأة على وزن واتسن ذهب
 فقال يا رسول الله لا ولم ولو بشاة متفق عليه والفتن ليل) جاء في الروايات تعيين الصقرة بأنه ردغ
 من زعفران وهو شق الزمردال المهملة وغيره من زعفران فان قلت قد علم النبي عن
 الزعفران فكيف لم يذكره صلى الله عليه وآله وسلم قلت هذا يخص النبي بجواز له العروس وقد
 يحتمل أنها كانت في شابه دون بنيه شاة على جوارزه في التوب وقدمت جوارزه فيه أبو حنيفة
 والشافعي ومن تبعهما والقول بجواز في الثياب مروى عن مالك وعلمه للدينة واستدل لهم
 بنجوم النبي السابق في الأحاديث الصحيحة حديث أبي موسى مر فوعا لا يقبل الله صلاته رجل في
 جسمه مني من الخلق وأجيب بأن ذلك مفهوم لا خامم النبي السابق في الأحاديث الصحيحة
 وبأن خمسة عبد الرحمن كانت قبل النبي في أول الهجرة وبأنه يحتمل أن الصقرة التي رآها صلى الله
 عليه وآله وسلم كانت من جهة امرأة علقته فكان ذلك غير مقصوده ورجح هذا التوروي
 وعزاه للمحققين ويبنى عليه البضاوي وقوله على وزن واتسن ذهب قيل المراد واحدة نوى القمر
 قيل كان قدرها يومئذ نديم دينار ورد بان نوى القمر يختلف فكيف يقبل معيار المايزين وقيل
 ان التواتر ذهب عبارة علقته خمسة دراهم من الورق ويرتبهما لخطاي واختاره الازهري
 ونقله صياص من أكثر العلماء ويؤيده أن في دواية البيهقي وزن نواة من ذهب قيمت خمسة
 دراهم وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلاثا واستاده ضعيف لكن ترجمه
 أحمد وقيل في قدرها غير ذلك وعن بعض المالكية ان النواة عند أهل المدشقيع دينار
 والحديث دليل على أنه مدعى للمعرب بالبركة وقد قال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية قال
 لقد رأيتني ولورفت حجر الرجوت أن أصب ذهاباً أو فضة رواء الضاري عنه في آخر هذه الرواية
 وفي قوله الويل ولو بشاة دليل على وجوب الولاية في العرس وإليه ذهب الطاهريه قيل وهو نص
 الشافعي في الام ويذكره ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما
 خطب على طائفة من بني أمية ما لا ينم ولعمري مستند لا بأس به وهو يدل على لزوم الولاية وهو في
 معنى الجيوب وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الأوسط من حديث ثأني هريرة مرفوعاً الولاية
 حق ويستغن دعيه بوجوب فقد عصى والتأخر من الحق الواجب وقال أحمد والبيهقي وقال
 الجمهور ويندوبه وقال ابن بطال لأعلم أحداً أوجبها وأكمله يعرف الخلاف واستدل الجمهور
 على التمسك بما قاله الشافعي لأعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 ترك الولاية رواء عنه البيهقي فجعل ذلك مستنداً إلى كون الولاية غير واجبة ولا يفتي ما فيه واختلف
 العلماء في وقت الولاية هل هي عند العقد أو عقبه وعند الدخول وهي أقوال في مذهب المالكية
 ومنهم من قال عند العقد وعند الدخول وصرح الماوردي من الشافعية بأنها عند الدخول
 وقال ابن السكيت والنقل من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول ولكنه يشير
 إلى خمسة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم عروسان زينب

فدعا القوم وقد ترجمه السبيح باب وقت الوليمة وأمانة دارها فظاهر الحديث ان النساء أئمت
ما يجزئ الآمة قد ثبت أصله عليه وآله وسلم أولم على أم حلفه وغيرها بل من شدة وأولم على
زينب شاة وقال أنس لم يلم على غير زينب بأكرم أولم عليها إلا أنما أولم صلى الله عليه وآله
وسلم على معوية بنت الحرث لما تزوجها بمكة عام التفتت وطلب من أهل مكة أن يحضروا فامتنعوا
بأكر من ولأيمته على زينب وكان أسير بدأه موقع في وليمة زينب بالسلمن البركة في الطعام ما لم
يشع في غيرها فانه أشبع الناس خيرا والحق كان المراد لم يشبع أحد خيرا والحق في وليمة من ولأيمته
صلى الله عليه وآله وسلم أكرم موقع في وليمة زينب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم إلى وليمة فليأتها لم يتفق عليه (وسلم) أي عن
ابن عمر مرفوعا (إذا دعا أحدكم أثناء فليجب عرسا كان أو فحود) الحديث الأول دال على
وجوب الإجابة إلى الوليمة والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة ولا تعارض بين الروايتين وإن
كأسعن راوا وحده لا محتمل أنه تارة اقتصر على بعض الحديث وتارة استوفاهما وإن ذلك من
أحد رواه وقد أختلف الظاهر في موضع بعض الشافعية بظاهره فقالوا يجب الإجابة إلى الدعوة مطلقا
وغيره من حرم إلى أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها فقل
ابن عبد البر ومعاوية والنوري الاتفاق على وجوب إجابة وليمة العرس وصرح جمهور الشافعية
والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليهم أئمة وعن البعض فرض كفاية وفي كلام الشافعي ما يدل
على وجوب الإجابة في وليمة العرس وعدم الرخصة في غيرها فانه قال إنسان دعوة الوليمة
والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة تدعى إليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو
تركها لم يبين إلى أنه عاص كآتين في وليمة العرس هذا وعلى القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق
العديم شرح اللام وقد سوغ ترك الإجابة لآذار منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها
الأضياف أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معها أو لا تليق بحالته أو يدعو بخوف شر أو لطمع
في جاهه أو ليعاونه على باطل أو يكون هناك منكر من خيرا ولهوا وفرأش حرأ واسترلدار البيت
أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الأعدا ونحوها
في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالنسب إلى الأولى وهذا ما أخذنا علم من الشريعة
ومن قبلنا وقعت للصحابة كافي الضاري أن أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت ستر على الجدار
فقال ابن عمر غلب عليه النساء فقال من كنت أخشى عليك أن أخشى عليك واقه لا أعلم لك
طعاما فرجع أخرجه الضاري فطلقا ووصلا جدوسدوا أخرج الطبراني عن سالم بن عبد الله
ابن عمر قال عرس في عهد أبي فأنذ الناس فكان أبو أيوب حين أذن وقنسروا بيني وبين عبد الله
فأقبل أبو أيوب فاطلع فرأى فقال يا عبد الله استرون الجدر فقال لي واسمعي غلب عليه النساء
يا أبا أيوب فغضاب من خشيت أن قلبه النساء ذكره وفي رواية فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يدخلون الأول فالأول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقصت عليك لرجعن
فقالوا أأنا عن علي قمى أن لا أدخل وهي هذا ثم انصرف وأخرج أجدق كذب الزهد ان رجلا
دعا عمر إلى عرس فاذا فيه قدس بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تقول الكلمة في بيتك ثم قال
لنفر معن من أصحاب محمد ليتك كل رجل ما يليه والحديث هو ما قبله دليل على تحريم ستر الجدران

وقد أخرج ابوداود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً لا تستروا الخبز بالثياب وفيه ضعف
 شاهد وأخرج البيهقي وغيره من حديث جابر عن أنس بن مالك قال سألت النبي ﷺ
 أو تحولت الكعبة عندكم قال لا لأدخل حتى يمتك والمسئلة فيها خلاف جزم جامعنا القصر
 لستر الجذوات وجهور الشافعية على الصكره وقد أخرج مسلم الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال إن الله لم يأمرنا أن نكسو الطهارة والطين ويحب السرجى هناك في قصة معروفة قال السيد
 رحمه الله تعالى وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدقة قلعية وأخرج الطبراني في الأوسط
 من حديث عمران بن الحصين أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم عن إجابة طعام الناسقين
 وأخرج النسائي من حديث جابر مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة
 يدار عليها فهو واستاده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف وأخرجه
 أحمد بن حنبل من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة معروفة لا جابة وحصول المنكر بالغ عنها فيعارض المانع
 والمقتضى والحكم للمانع ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم شر الطعام طعام الولية عنهما من يأتيها﴾ وهم الفقراء كما يدل عليه حديث ابن عباس
 عند الطبراني في الطعام طعام الولية يذوقها الشيعان ويمنع عنها الجيعان اهـ فلو شئت
 الدعوة القرينة زالت الشرية عنهما (وبدئ الهامن بأباه) يعني الأغنياء (ومن لم يجب
 الدعوة) بفتح الهمزة على المشهور وضعها قارب في مثلثه وظل (فقد عصى الله ورسوله
 أخرجه مسلم) المراد من الولية وليمة العرس لما تقدم قريسا من انما اذا أطلق من غير قيد
 انصرفت الى وليمة العرس وشرية طعامها قد بين وجهه قوله يمنعها عن يأنها يذوقها الهامن
 بأباه قائم بوجه مستأفة من الوجوه شرية الطعام والحديث دليل على انه يجب على من يذوق
 الأجابة وان سكأت الى شر طعام والله يصي الله ورسوله من لم يجب وتقدم الكلام على ذلك
 ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعى أحدكم فليجب
 فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم أخرجه مسلم) فيدليل على انه يجب على من كان
 صائما لا يعتد بالصوم ثم انه قد اختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور المراد فليدع لاهل
 الطعام بالمفطر والبركة وقيل المراد بالصلاة المعروفة أي فليستغل بالصلاة ليصل في فضلها وبنا
 بركتها أهل الطعام والحاضر ونظاها انه لا يلزمه الاطعام ليجب فان كان صوما فمرفضا فلا خلاف
 انه يصح عليه الاطوار وان كان تقلا جاز له وظاهره قوله فليطعم وجوب الاكل وقد اختلف العلماء
 في ذلك الاصح عند الشافعية انه لا يجب الاكل في طعام وليمة ولا غيرها وقيل يجب لظاهر الامر
 وأقله لمة ولا يجب الزيادة وقال من لم يجب الاكل الامر للنسب والقرينة الصارفة اليه قوله
 (وله) أي سلم (من حديث جابر رضي الله عنه نحوه قال ان شامطاً لم يشاركه) قاله
 خير بن التميمي دليل على عدم الوجوب لاكل وقلنا وأورد المصنف عقيب حديث أبي هريرة
 ﴿وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعام الولية أول يوم حتى﴾ أي
 واجب ومنسوب (وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث معة من جمع مع الله رواه
 الترمذي واستقره) وقال لا تعرفه الا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير القرائب
 والناكير قال المصنف كل ادعى الترمذي ما قلناه (وراجع رجال الصحيح) الإله قال المصنف

زنا حتى لا يفسد فيه شيء من عظام السائب واختلط بها عن بعد اختلاطه اه قلت وحيث
 فلا يصح قوله ان رجلا هربا الى الجحيم ثم قال (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي استنده
 عبد الملك بن حسين وهو ضعيف وفي الباب حديث لا تخلعون مقال والحديث دليل على
 شرعية الضيافة في الوليمة يومين ففي أول يوم واجبة كما يضيء لقط حتى لانه الثابت للزمن وقدم
 الكلام في ذلك وفي اليوم الثالث سنة أي طريقة مستقرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الزمان
 والتمتع وفي اليوم الثالث رياسة مفعلة فيكون فعلها راسا والواجبة اليها كذلك وعليها أكثر
 العلماء قال النووي اذا أولم ثلاثا فالواجبة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب مطلقا
 ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الاول ونذهب جماعة الى انها لا تكره في اليوم
 الثالث لمفسر المدعى في اليوم الاول والثاني لانه اذا كان للدعوى شرك كثيرين وهو يشق جمعهم
 في يوم واحد فدعا في كل يوم فرحالم يكن في ذلك رياء ولا معة وهذا قرير من جن البضاري الى انه
 لا بأس بالضيافة ولو الى سبعة أيام حيث قال باب حق اجابة الوليمة والدعوى ومن أول سبعة أيام
 ونحوه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما ولا يومين وأشار بذلك الى ما أخرجه ابن أبي
 شيبة من طريق حفصة بن غدير قال قلت لرواح أبي دعا الضيافة سبعة أيام وفي رواية ثالثة
 أياموا اليها أشار البضاري بقوله ونحوه وفي قوله ولم يوقت ما يدل على عدم صحة حديث الباب
 عنه قال القاضي عياض استحبابها لاهل السمعة كونها أسبوعا أخذت المالكين بها
 دل عليه كلام البضاري (وعن صفية بنت شيبة) أي ابن عثمان بن أبي طلحة العجلي من بني عبد
 الدار قيل انها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) وقيل لم تره من بعد ما ساعدتها فأنه تابعة
 (قالت أول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نساء عدي بن مسعود أخرجه البخاري) قال
 المصنف لم أقف على تعيين اسمها على بعض نساء المذكور هنا قال وفي الباب حديث يدل
 على أنها أم سلمة وقيل انها وليلة على بناطمة مرضى الله عنهما وأراد بعض نساء من نسب اليه
 من السامق الجبلية وان كان خلاف التبادر لا ان يعيد له ما أخرجه الطبراني من حديث أسماء
 بنت جحش قالت لقد أولم على بناطمة فما كانت وليلة في ذلك الزمان أفضل من وليته رهن دونه
 عندهم ودي بشطر شعر ولعل المراد من من شعر لان الدين نصف الصاع فكأنه قال شطر صاع
 فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مجازة اما لكونه الذي في اليوم ودي بشعره أو لغير ذلك قلت ولا يخفى انه تكلف والامتنان
 ولم صلى الله عليه وآله وسلم بعد يومين ولم على أيضا عدي بن المذكور وفي الباب وليته صلى الله عليه
 وآله وسلم (وعن أنس رضي الله عنه قال أقم اليه صلى الله عليه وآله وسلم بين خيرة والمدة
 ثلاث ليال يتي) مغر الصفة (عليه بصفية) أي بقي عليه خياه جديدي بسبب صفية أو
 بمصاحبتها فذعوت السالين الى وليته فما كان فيه من خير ولا لهم وما كان فيها إلا أن أمر
 بالانقطاع فبسطت فالتى عليها الثرو والأكف وفي القاموس الاقط ككتف والمثل تضمن المفيض
 الغنى (والسمن) وجمع هذه الاشياء يسمى حيسا (متفق عليه واقط البضاري) فيها امرأة
 الوليمة يفرح بها والبنات المرافقة السفر وابتدأ الحديث ثلاثة أيام وان كان في السفر (وعن
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع داعيان فاجب أقرهما بايا) زاد

(١) قال الحديث عن مر اسيل
 الضيافة ان كانت لصفية
 صفة وذلك لانها محضرت
 زواج المرأة المذكور ولانها
 كانت بحكم طفلة أول ولد
 وتزوج المرأة بالمدينة ولم
 أقف على تعيين اسمها
 صريحا الاقرب انها أم
 سلمة اه أبو النضر على
 حسن ثلث

في التخص فان اقرهم باللبا اقرهم باللبا جوارا (فان سبق احدهما فاجب الذي سبق
 روله او داود وسنده ضعيف) لكن رجال اسناد موثقون ولا يدرى ما وجه ضعف سنده فانه
 رواه ابو داود وعن هناد بن السرى عن عبد السلام بن حرب عن ابي خالد الدالاني عن ابي العلا
 الاودى عن جدي بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل
 هؤلاء موثقون الا ابا خالد الدالاني فانهم اختلفوا فيه فوثقه ابو حاتم وقال احمد وابن معين
 لا بأس به وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال ابن عدي في حديثه لين وقال شريك كان
 مرجحا والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقت وفيه دليل على انه اذا اجتمع داعيان فالاحق
 بالاجابة الاسبق فان استويا قدم البخار والمبار على مرأته فاحقهم اقرهم بابا فان استويا اقرع
 بينهم (وعن ابي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا اكل متكنا رواه
 البزار) الا تكلمنا غر من الوكلا والتاميل عن الواو والو كاهو ما يشبه الكس او غيره
 فكلاما وكامعده موشد هانا التعود على الوطء الذي تحته ومعناه الاستواء على وطء محتمكا قال
 الخطابي المتكى هنا هو المتكى في جالوسه من التربع وشبهه المعتدل على الوطء تحته قال ومن
 استوى فاعدا على وطء فهو متكى والعامه لا تعرف المتكى الا من مال على احشيه ومعنى
 الحديث اذا اكلت لا قمصت متكنا كصعل من ريد الاستكثار من الاكل ولكن آكل بلفظ
 فيكون قعودى مستوفزا ومن جعل الاتكاء على الميل على اخذ الشقين تأول بذلك على مذهب
 الطب بان ذلك فيه ضرر فانه لا يضر في بحارى الطعام سهلا ولا يسبغ هنتا ورجماتا في
 (وعن عمر بن ابي سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام اسم الله وكل بينك
 وكل عمايلك متفق عليه) الحديث دليل على وجوب التسمية للاربعها وقيل انها اسمعيقه في
 الاكل ويقاس عليه الشرب قال العليلة ويستحب ان يجهر بالتسمية ليسمع غيره وفيه عليها
 فان تركها لا يمس من نسيان او غيره في اول الطعام فليقل في ثباته بسم الله اوله وآخره
 الحديث اى داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي حسن صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
 اذا اكل احدكم فليذكر اسم الله فان نسي ان يذكر الله في اوله فليقل بسم الله اوله وآخره و ينفى
 ان يسمى كل احد من الاكلين فانهم وحده فقط قد حصل بتسميته السنة قاله الشافعي
 ويستلذه انه صلى الله عليه وآله وسلم اخبر ان الشيطان يستحل الطعام الذي لا يذكر اسم الله
 عليه فان ذكره واحصل من الاكلين صدق عليه انه ذكر اسم الله عليه وفي الحديث دليل على
 وجوب الاكل باليمين للاربعه ايضا ويزيدها كيدا انه صلى الله عليه وآله وسلم اخبر بان
 الشيطان يأكل بشماله يشر بشماله فعمل الشيطان يحرم على الانسان ويزيدها كيدا
 ان رجلا اكل عنده صلى الله عليه وآله وسلم بشماله فقال كل بينك فقال لا استطيع قال
 لا استطعت مامعنا الا لكبر فرفعهما الى فم آخره مسلم ولا يدع صلى الله عليه وآله وسلم
 الا من ترك الواجب واما كون الدعاء لتكبره فهو محتسمل ايضا ولا ينافى ان الدعاء عليه
 للامر من دعا وفي قوله وكل عمايلك دليل على انه يجب الاكل عمايليه وانه ينفى حسن العشرة
 للبليس وان لا يحصل من الانسان ما يسو جلبيه مما قبله مسو عشره قوت لشره ووقته قد تغذر
 جلبيه فذلك لا سيما في التردد الامر واقوى نحوها الا في مثل القاء كنهه فانه قد اخرج الترمذي وغيره

من حديث حكيم بن ثابت قال أنا بخصنة كثيرة القرد والودع هو يفتح الواو ويخرج الف والجمع
 فراجع وفيه قطعة من اللحم لا تظلم فيها تخطط بيدي فواحها وأكل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بين يديه يقبض بيده السري على يدي اليمن ثم قال يا عكرش كل من موضع واحد
 قاله طعام واحد ثم أنا بطبق فيه ألوان التريخطت أكل من بين يدي وجاءت بدسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في الطبق فقال يا عكرش كل من حيث شئت فامض غيرون واحد فهذا يدل على
 التفرقة بين الألفسة والقوا كل يدل على أنه إذا تعدد لون لما كوله من طعام أو غيره فهذا
 يأكل من أي جانب وكذلك إذا لم يترك يد الأكل شي فهذا أن يسع ذلك لو من مائة الجواب
 فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطعام
 مسنة قال فذهب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقبض خبز شعير وقافه فمداه وقد
 فرأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسع الياس من حوالى القصعة أي جوانبها فلم يأكل
 فليمن ومثله وفي الحديث قال أنس فلما رأيت ذلك جعلت أقبضه اليد ولا أطعمه وهو يدل
 على نطلمه من جميع القصعة فثبت هذا وعلمني عنه الأكل من وسط القصعة كما يدل
 (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقصة من ترين فقال
 كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها فان البركة تنزل في وسطها واما الأربعة وهذا الفظا
 السافي وسنده صحيح) دل على النهي عن الأكل من وسط القصعة وعلم أنه تنزل البركة في
 وسطها وكذا إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام والنهي يقتضي التحريم سواء كان الأكل
 وحده أو مع جماعة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ما علم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طعاماً قط كان إذا أشهى شيئاً أكله وان كرهه تركه متفق عليه) فيه اخبار بعدم عبه
 صلى الله عليه وآله وسلم للطعام ولائمه فلا يقول هو لم أكله وأما في غيره ذلك وحاصله أنه دل
 على عدم عنايته صلى الله عليه وآله وسلم بالأكل بل ما اشتبهوا كل ما لم يشبع تركه وليس
 في تركه دليل على أنه يحرم عيب الطعام (وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا من الشرب إلا ما كان الشيطان يأكل بالشمال ورواه مسلم) تقدم أنه من أدلة
 تحريم الأكل بالشمال وإن ذهب الجاهل إلى كراهته لا غير وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً وهو
 دليل على أن الشيطان يأكل كلاً كلاً حقيقياً (وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الأمام متفق عليه) وقد أخرج الشيخان من حديث
 أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الشرب ثلاثاً أي في أشبه الشرب لأنه في أمانه
 الشرب وورد تعليل ذلك في رواية مسلم أنه أروى أي أقع لعطش وأبرأ أي أكثر ما لم يقبض
 من الهضم ومن سلامته من التأثر في برد المعدة وأمر أي أكثر ما لم يقبض من السهولة
 وقيل العلة خشية تقذره على غيره لأنه قد يخرج شيء من القوم فيسمل باله فقدرة على غيره
 (ولأنه إذا وشوه عن ابن عباس) أي من فوجاً (وزاد) على ما ذكر (وينبغي فيه وصحه
 القومى) فيه دلالة على تحريم التنفس في الأمام وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفس في الشرب فقال رجل القصد أراها في الأمام فقال
 أمرها قال فإني لأروى من نفس واحد قال غاب القصد عن فمك ثم تنفس وفي الشرب ثلاث

مرأتين من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا واحدا من شراب واحد شرب البعير ولكن اشربوا من ثلث وثلاثين مرة واحدا من شراب واحد اذا أنتم رضعتم وأخذوا الحزتين سنة أو ايامهم وقولوا اللهم عن الشرب يس فم الشفا فخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب من في السماء وأخر جابر من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناج الاقبية زعفران واية واشتد ما أن يقبلوا منها ثم شرب منه وقعا عارض حديث كثره قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قربة معلقة فأما قسمت إلى فيهما انقطعته أي أخذته شفا تبرك بوقوفه تشق به أخرجه الترمذي وقال حسن غريب صحيح وأخرجه ابن ماجه وجمع بينهما ما أن النبي اغتسل في السقاء الكبير والقربة في الصغرى وأما النبي فلتزبه ثلاثا فخذها الساقطون والصدرة وعلة النبي أنها قد تكون فيه دابة فخرج إلى في الشارب فينتهلهم الماء كالأرعى ثم شرب رجل من في السقاء فخرج منه سوسة وكذلك ثبت النبي عن الشرب فأما فخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم فأما في نسي فليست في قربة وفي رواية عن أنس زعم عن الشرب فأما قال البخاري فقال لا قال الأشد وأخبروا لكنه عارضه ما أخرج مسلم من حديث ابن عباس قال سقبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زعم من فشرب وهو قائم ولحقنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب من زعم من وهو قائم وفي صحيح البخاري ان عليا رضي الله عنه شرب فأما وقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب من زعم من فشرب وهو قائم قالوا فجمع بينهما بأن النبي التزم به وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب من زعم من فشرب وهو قائم فلهذا صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في صور كثيرة وأما التقيون في شرب فأما فإنه نسخ الحديث الصحيح الوارد في ذلك وظاهر حديث التقي أنه مستحب مطلقا لعلمه وأنس وغيرهما وقال القاضي عياض أن من شرب ناسيا فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقيا نعم ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلسا وأراد أن يعجم الجلسا أن يذأ بمن عز عنه كما أخرج النحاش من حديث أنس أنه أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القدح فشرب رعى يسارة أبو بكر وعن يمينه أعراي فقال عمار ما أبكر يا رسول الله فأعطى الأعراي النبي عن يمينه ثم قال الأيمن فالأيمن وأخر جابر من حديث سهل بن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد شرب شرابه عن يمينه غلام أصفر القوم هو عبد الله بن عباس والاشياخ عن يساره فقال يا غلام ما أن أن أطيعه الاشياخ فقال ما كنت لأزير فضل منك أحدا يا رسول الله فأعطاها إياه ومن مكروهات الشرب أن لا يشرب من ثلثة القدح وهو لم أخرجه أبو داود ومن حديث أبي عبد الله رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يشرب من ثلثة القدح

(١) باب القسم • (١)

أي يزين الزوجات (٢) ﴿عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ أَيُّ نِسَائِهِ (فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ هَذَا قِسْمِي) بَضْعَ الْخَافِ (فَيَأْتِي الْمَلِكَ) وَهُوَ الْمَيْتُ مَعَ

(١) بغم القلق وسكون

السنة المهمة مصدر قسمت

الشيء أقسمه قسما وبكسر

الحاف النسيب ونقصه

وقع السين المين والمراد هنا

الأول اه أبو النصر

(٢) لا يفي المملوكات فلا

قسم ولايتين ودين الزوجات

لَقَوْلِهِ تَعَالَى فَاِنْ خِفْتُمْ اَنْ

تعدلو انوا حدقا و ما ملكت

أَعْلَانِكُمْ فَاهُ أَشْعَرَاتُهُ

لا يجب القسم في ذلك العين

اد أبو النصر

كل واحد حتى يوفى بها (فلا تلبي فمات ولا أمك) قال الترمذي يعني به الحب المودة (رواه
 الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم لكن رجع الترمذي إرساله) قال أبو زرعة لأعلم أحدا تابع
 معلان سائلة على وصلة لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن
 عبد الله بن يزيد عن ثقاته موصولا والذي رواه حماد هو حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة
 قال الترمذي الرسل أصح قلت بعدة صحيح ابن حبان الموصول فقد تقدم الموصول والمرسل دل
 الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقسم بين نسائه وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان
 واجبا عليه أم لا قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب لقوله تعالى ترى من
 تشاء من الآية قال بعض المفسرين أنه تعالى أباح له أن يتك التسمية والقسم بين أزواجه
 حتى أن يلقن ثمرين شاة من حمى وبها ويطلق شاة في غيبتها وإن خال من خصائصه صلى الله
 عليه وآله وسلم كما على أن الضم في منهن للزويات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم فإنه كان يقسم بينهما من حسن عشرته وكال حسن خلقه وتأليف خلقه صلى الله
 عليه وآله وسلم والحديث يدل على أن الحمة وميل القلب أمر غير مقدور العبد بل هو من الله
 تعالى لا يمكنه العبد وبالله ولكن الله آلف بينهم بعد قوله لا تفتق ما في الأرض جمعا ما ألفت
 بين قلوبهم وبه يفسر وأعلموا أن الله يحول بين المروقلية ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأة قال إلى أحدهما﴾ دون الأخرى (جاء
 يوم القسمة وشقهم ما تروا وأما أحد الأربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على
 الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى أحدهن وقد قال تعالى فلا تميلوا كل الميل
 والمراد الميل في القسم والاتفاق لافي الحمة والاتفاق لم يعرف من أنها مما لا يمكنه العبد وهو مفهوم
 قوله كل الميل جواز الميل اليسير ولكن إطلاق الحديث يقتضي ذلك ويحتمل تقييد الحديث
 بمفهوم الآية ﴿وعن أنس رضي الله عنه من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب
 أحام عندها سبعة أشهر وإذا تزوج الثيب أحام عندها ثلثا ثم قسم متفق عليه والقطف الضاري
 يريد من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله حكم الرفع وإنما قال أبو قلابة رواه عن أنس ولو
 شئت لقلت إن أنس رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد أن يكون رواية بالمعنى الاعمى
 من السنة هو الرفع الأمراى المحافظة على قول أنس أولى وذلك لأن كونه مرفوعا إنما هو بطريق
 اجتهدى يحتمل الرفع نص وليس للروى أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل كذا
 قاله ابن دقيق العيد وبالجملة أنهم لا ينعون بالسنة إلا السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال
 سالم وهل ينعون بريدا لصاية ذلك السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قلنا أخرجه
 أئمتنا من الحديث عن أنس مرفوعا من طرق مختلفة عن أبي قلابة والحديث دليل على إنباء
 الحديث قلنا كانت عنده زوجة وقال ابن عبد البر جهوز العلماء على أن ذلك حق لعمارة بسبب
 الزفاف سواء كانت عنده زوجة أم لا واختاره النووي لكن الحديث دال على أنه من كانت
 عنده زوجة وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكر الجمهور وظاهر الحديث أنه واجب
 وأصح للزوج أن لا يجد في الكل خلافا لم يقم عليه دليل يقاوم الأحاديث والمراد لا يشار في
 البقاء عندها ما كان متعارفا حال الخطاب والتظاهر أن الإنباء يكون بالمعنى والقبول لا الاستغراق

ساعات الليل والنهار عندها كما قال جماعة من قال ابن دقيق العبدان أقرب بعض الصغرى حتى
 جعل مقامه عندها عن رافى اسقاط الجمعة وتجب للمؤاتى السبع والثلاث فلورق وجب
 الاحتشاف ولا فرق بين الحر والامة فلو تزوج آخرى في هذه السبع او الثلاث فظاهر انهم
 ذلك لانه صار مستحقا لها **§** (وعن أم سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 تزوجها أطام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهلك يريد نفسه هو ان ان شئت سبعت لك) أي
 أنت عندك سبعا (وان سبعت السبع تساقى برواسم) وزاد في رواية وان شئت ثلثت ثم
 دبرت قالت ثلث وفي رواية دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت ثوبه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان شئت ردتك وحسبت لك الكبر سبع والحب ثلاث دلهما تقدم على استحقاق
 الكبر والحب بما ذكر من الحدود ذلك الحديث على أنه اذا تعدى الزوج المدة التقديره برضا
 المرأة سقط حقها من الايثار ووجب عليه القضاء ذلك وأما اذا كان غير رضا الحقها ثابت وهو
 مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت ومعنى قوله ليس بك على أهلها هو ان الله لا يلحقك
 منها هو ان لا تضيق بمحاضته شيئا لا تأخذ به كلبا ثم أعلمها ان لها اختيار بين ثلاث
 بلاخصا من مسخ ويقضى لئلا موقه حسن ملاطفة الاهل وابانة ما يجب لهم وما لا يجب
 والقهر لهم فيما هو لهم **§** (وعن عائشة رضي الله عنها ان سودة بنت زمعة) بنت الزاوي والميموعين
 مهملة (وكانت على الله عليه وآله وسلم تزوج سودة فبكرة بعد موت خديجة ووقت بالبدنة
 سنة أربع وخمسين) (وحيث ومها العائشة وكان التي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة
 يومها هو يوم صدقة متفق عليه) زاد الضاري ولما تزوجا زاد ايضا في آخره ينبغي بذلك رضا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجها وادودود كرفيه سبب الهبة يستدريه رجال مسلم ان
 سودة حين أسنت وخافت ان يشارفها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت يا رسول الله يوي
 لعائشة فقبل ذلك منها ففعلها وأشبهها تزوجت وان امرأته خافت من بعلها تشورا وأمرضا الآية
 وأخرج ابن حماد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة عن سلاان التي صلى الله عليه وآله وسلم
 خلفها يعني سودة فقد عدت على طريقته وقالت والي بيتك بالحق مالي في الرجال حاجتي ولكن
 أحب ان أسمع من سالتك يوم القيامة فأنشدك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقني بوجعة
 وحدثت ما لي قال لا قالت فأنشدك الله لما رجعتني فراجعها قالت فاني قد وهبت يوي ووليتي
 لعائشة حجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة زوجها
 لضرتها اذا وهبت بغير رضا الزوج لان مقتضى الزوجة فليس لها ان تسقط حقه الا برضا واختف
 الصغرى اذا وهبت بغير الزوج فقال لا أكثر يصح ويخص بها الزوج من أراد وهذا هو الظاهر
 وقيل ليس له قبل تصير كالعدة وقيل ان قالت خص بغيري شئت بازاء ان أطلقته قالوا
 ويصح الرجوع للمرأة ففعلها وهبت من نوبتها لان الحق يتجدد **§** (وعن عمر ورضي الله عنه قال
 قالت عائشة ترضى الله عنها يا ابن أخي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفضل بعضنا على
 بعض في القسم من مكنته عنا ولكن قل يوم الا وهو يطوف علينا جعافا قد نوى من كل امرأ آمن
 غير مس) وفي رواية يغير وطاقه والمراد هنا (حتى يبلغ التي هو ومها فبعت عندها رواه
 أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه يجوز لرجل الدخول على من لم يكن

في يومهم من نسائه والتأبير لها والتمس والتقبيل وفيه يان حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم
 فانه كان خير الناس لاهله وفي هذه رواية ابن العربي وقد اشرنا اليها سابقا انه كان له صلى الله
 عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجيب عليه القسم فيها وهي بعد العصر قال المصنف لم اجد لها
 فاهة دالة وقد عين الساعة التي كان يدور فيها قوله (ولم عن عائشة كل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا صلى العصر دل على نسائه ثم يدومهن الحديث) أي فلو لم يقبل من دون وطاع
 كما عرفت (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل في
 مرضه الذي مات فيه أين أنا فداير يدوم عائشة فاذن له أن يوجه يكون حيث شاء فكان في بيت
 عائشة متفق عليه) وقد رويته وكان أول ما يدعى به من مرضه في بيت ميمونة أخرجه البخاري في
 آخر كتاب المغازي وقوله فاذن له أن يوجه وقع عندنا جده عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال اني لا أستطيع أن أدور. وتكن فان شئت أدتني فاذن له ووقع عندنا بعدنا ساند صحيح
 عن الزهري ان فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت أنه يشق عليه الاختلاف ويمكن
 الله استأذنه صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت فاطمة رضي الله عنها فيصنع الحديثان ووقع في
 رواية دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث تحليل على أن المراد اذا
 أدت كل مسلمة للحقها من التوبة وانما التمكن في القرعة اذا مرض كالتكفي اذا سافر كدلالة قوله
 (وعنها) أي عائشة (فالت كل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد سفر أفرغ من نسائه
 فأبتن خروجهم ما خرج بها معه متفق عليه) وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عنها فكان اذا خرج
 سهم يفرى عرف فيه الكراهة دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفر أو اذا سافر
 احداهن معه وهذا فعل لا يدل على الوجوب وذهب الشافعي الى وجوبه وقال أبو حنيفة يجب
 القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي ان كان بقرعة يجب القضاء وان كان
 بغيرها وجب عليه القضاء ولا دليل على الوجوب مطلقا ولا مفصلا والاستدلال بان القسم واجب
 وانه لا يقطع الواجب بالسفر جوابا ان السفر يقطع هذا الواجب بدليل ان أن يسافر ولا يخرج
 منهن احدا فانه لا يجب عليه بعد عود قضاء أيام سفره لمن اتفقا فلو الاقراء لا يدل الحديث على
 وجوبه بل عرفت أنه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء ولو نحوهم والمشهور
 عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه
 لا يمن باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية اجازتها انتهى واحتج من منع من القرعة بأن
 بعض النساء قد تكون اقصى في السفر من غيرها فلو خربت القرعة على لاقع فمات في السفر لا ضرر
 بحال الزوج وكذا قد تكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح الرجل في الحضر فلو خربت
 القرعة عليهما لا ضرر بحال الرجل من رعاية مصالح الرجل في الحضر وقال القنطري
 فخص مشروعية القرعة بما اذا اتفقت أحوالهن لثلاثخص واحدة فيكون ترجيحها بلا مرجح
 قبل هنا تخصيص لعموم الحديث بالمعنى الذي شرع لاجل الحكم والجري على ظاهره كما ذهب
 الشافعي أقوى (وعن عبد الله بن زبيرة رضي الله عنه) هو ابن الاسود بن عبد المطلب بن أسد
 ابن عبد العزى صحابي مشهور وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وعدا في أهل المدينة
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلد أحدكم امرأته بجلد العبد) بالنصب على

المصدرة (رواه البخاري) وعلمه فيه ثم يجمعها وفي رواية واحدة ان يضاجعها وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة مضر باخضاض القول بجلد العبد ولقوله في رواية أخرى داود ولا تضرب ظعنك ضرباً مثلك وفي لفظ للتساقى كما تضرب العبد والأمة وفي رواية البخاري ضرب الفحل أو العبد فانها دالة على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحواشي والمالك وقد قال تعالى واضربوهن ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكره من أشد بدا وقوله ثم يجمعها دال على أن حلة النهي أن ذلك لا يحسنه العقلاء في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما يليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاورة غالباً ينفر عن جلده بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا ينفر الطباع ولا ريب أن عدم الضرب والاعتقار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج التساقى من حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأته ولا تدا ماقط ولا ضرب يده قط إلا في سبيل الله أو تنتهك محارم الله فيقيم لله

باب الخلع

بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل بخارج أوضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي والاصل فيه قوله تعالى فإن تشتم أن لا يقيم لسلود الله فلا جناح عليهما فيما اقتلته (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس) سبها البخاري بغيره ذكره عن عكرمة مرسلاً وأخرج البيهقي مرسلاً اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي بن حنبل وقيل غير ذلك (أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس) هو خزرجي أنصاري شهد أحداً وما بعده وهو من أعيان الجبابة كان خطيباً للانصار ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحنينة (ما أعجب) روي بالمشناة القوفية مضنومة ومكسورة من العتب والمناة الضمنية مكسورة من السب وهو أوفى بالمراد (عليه خلق) بضم اللام المعجمة وضم اللام ويحجز سكونها (ولا دين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأتريدين عليه حديثه قال فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل الحديث وتوطعها تطلقه ترواه البخاري وفي رواية فامر بطلاقها ولاي داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس وحسنه (ان امرأته ثابت بن قيس) اختلعت عنه فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عديتها حصة قولها أكره الكفر في الاسلام أي أكره من الإقامة عند من أنفق فيما يقتضي الكفر والمراد عياض الاسلام من التشوز وبعض الزوج وغير ذلك أطلق على ما نافي خلق الاسلام الكفر بالملة ويحتمل غير ذلك وقوله حديثه أي يستأنف في الرواية أنه كان تزوجها على حديثه فخل الحديث به دليل على شرعية الخلع وصحته وأنه يحل أخذ العوض من المرأة واختلف العلماء هل يشترط في صحة أن تكون المرأة نائرة تام لا فذهب إلى الأول الظاهرية (١) واشتاروا من المنزور سيدتين بقصة ثابت فان طلب الطلاق تشوز وقوله تعالى إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله وقوله إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وذهب أبو حنيفة والشافعي وأكره أهل العلم إلى

(١) هكذا في الشرح وفي التمام الوهاج ان الظاهرية لا تقول بالطلوع أصلاً كما روى ذلك عن بكر بن عبد الله المزني اه أبو النصر

(٢) أي الخفية والشائعة
جواب عن أدلة الأولين أنه
أول النص

الثاني وقالوا يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بينهما ويحل العوض لقوله تعالى فإن طلق لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وتفرقوا ولحديث الأبيصة من نفسه وقالوا (٢) أنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط والآية يحتمل أن الخلق فيها وهو التلقن والحسبان يكونان في المستقبل قبل عيني جوازه وإن كان الحال مستقيمة بينهما وهما مقيمان لحدود الله في الحال ويحتمل أن يراد أن يعلم أن لا يقيم حدود الله ولا يكون العلم الاتصفت في الحال كذا قيل وقد يقال إن العلم لا ينافي أن يكون التثبوت مستقبلاً والمراد أني أعلم في الحال أني لا أحقق معه أهامة حدود الله في الاستقبال وحيث فلا دليل على اشتراط التثبوت في الآية على التقديرين ودل الحديث على أنه يأخذ بالزوج منهما ما أعطاهما من غير زيادة واختلاف هل يجوز أن يادة تأم لا فذهب الشافعي ومالك إلى أنه تحصل الزيادة إذا كان التثبوت من المراء قال مالك لم أنزل أحسن أن القدي يجوز الصدق وبما كثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يخفي الخلع أكثر ما أعطاهما وقال مالك لم أن أحداً ممن يقتلني به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وأما الرواية التي فيها أنه قال صلى الله عليه وسلم أما الزنا فتلا في ربهما وذهب عطاء مطاوس وأحمد وصحفي وآخرون إلى أنه لا يجوز الزنا بادة لحديث الباب ولم يورد من رواية أما الزنا فتلا فانه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً ومثله عند الدارقطني فانهم قالوا لما قال صلى الله عليه وسلم أنه عليه وآله وسلم أن يزوج من علم حديثه قالت وزيادة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما الزنا فتلا الحديث ورب الله تعالى الآلهة مرسل وأجاب من قال يجوز الزنا بانه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة فتصاوا لآياتها وحديث أما الزنا فتلا فلا قد تقدم الجواب عنه مع أنه مرسل وعلى أنه وإن ثبت رفعها فله يخرج مخرج الشبهة عليها والرائي وأنه لا يسلم بها لأنه خرج مخرج الخبر عن نصحها على الزوج وأما أمره صلى الله عليه وسلم بتطبيقه لها فانه أمر ارشاد لا إيجاب كذا قيل والظاهر جفاؤه على أصله من الإيجاب ويدل به قوله تعالى فامسكوا أنفسكم وأوتسروا بحسناتكم فإن المراد به يجب عليه أحد الآخرين وهذا قد تعذر إلا ما لا يعرف لطلبه الفرق بينه وبين عليه التسرع بحسناتكم ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلقن الطلاق وإن الموطأ على رد المهر لأجل الطلاق يصح من الطلاق خلعا واختلفوا إذا كان بلقن الخلع فذهب جمهور العلماء إلى أنه طلاق ويحتمل أنه لفظ لا يملك إلا الزوج فكأن طلاقاً ولو كان خلعا لما جاز على غيره الصدق كالأدلة وهو يجوز عند الجمهور ما نقل وكثير فدل أنه طلاق وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسح وهو مشهور من ذهب أحمد وبطل أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن تقتضي حقيقة طلاق الطلاق في هذا أقوى دليل لمن قال أن الخلع فسح وليس بطلاق أدلوا كان طلاقاً لا يكتف بحقيقة للعدو استدلل للقتال بأنه فسح فانه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال الطلاق مرتان ثم ذكر الاقتداء ثم قال فإن طلقها فلا تقل من يعلني تسكروا وجا غير فلو كان الاقتداء اصطلاحاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس فانه سأل رجل طلق امرأته فطلقتم ثم اختلعا قال نعم تسكنها فإن الخلع ليس بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع

وكذلك ابن عمر مأمور من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يتوهم ان هذا المسئلة من باب هل
 الامر بالامر بالنهي أم بالنهي؟ أم بترك الشيء وانما تلك المسئلة مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم مروا
 أولادكم بالسلاسل سبع الحديث لا مثل هذه وإذا عرفت انه مأمور من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالرجعة فهل الامر للوجوب فقيس الرجعة أم لا ذهب الى الاول مالك وهو رواية عن أحمد وصحيح
 صاحب الهداية من الحنفية وجوبها وهو قول داود ودليلهم الامر بها قالوا فإذا امتنع الرجل
 منها أديبه الحيا كمن أنصر على الامتناع ارجع الحيا كمنه وذهب الجمهور الى أنها مستحبة
 فقط قالوا لان استدعاء النكاح لا يجب فاستدائه كذلك فكان القياس قرينة على ان الامر
 للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدعاء النكاح فيه واجبة وفي
 قوة حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر دليل على انه لا يطلق الا في الطهر الثاني دون الاول وقد ذهب
 الى تحريم الطلاق فيه مالك وهو الأصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة الى أن الانتظار الى
 الطهر الثاني مندوب وكذا عند أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عمر (مره
 فترجعهما ثم يطلقهما طاهرا أو حاملا) فأطلق الطهر ولان التحريم إنما كان لأجل الحيض فإذا
 زال ذلك لموجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده وكما يصور في الطهر الذي
 لم تقدمه طلاق في حيضة ولا حتى قريب ما لوه وفي قوة قبل أن يحبس دليل على انه اذا طلق
 في الطهر بعد المس فانه طلاق بدعي محرم ومصرح الجمهور وقال بعض المالكية انه يصح على
 الرجعة فيه كما اذا طلق وهي حائض وفي قوله ثم يظهر وقوله طاهر اختلاف فقهاء أهل المذاهب
 اقتطاع الأتم ولا بد من الفصل فمن أجدر وأبنا والراجح أنه لا بد من اعتبار الفصل لما في رواية
 التسيان فإذا اغتسلت من حيضها الأخرى فلا يحسب حتى يطلقها وإن شاء عساه أسكنها وهو
 مفسر لقوله طاهرا وقوله ثم يظهر وقوله تلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء أي أن
 في قوله فطلقوهن لعدتهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأبيها
 التي الآية وفي الحديث دليل على ان الأقراء لا تطهر بالامر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن
 لعدتهن أي وقت استداعتهن وفي قوله أو سملادا على ان طلاق الحامل سني واليه ذهب
 الجمهور وإذا عرفت ان الطلاق البدعي منهي عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتبه أم لا يقع
 فقال الجمهور يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي في رواية أخرى (للضاري
 وحبت تطلقه) وهو بضم الحاء المهملة سبق المجهول من الحساب والمراد جعلها واحدا من
 الثلاث التلقيات التي عليها الزوج ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا فان كان الفاعل ابن عمر فلا
 صحة فيكون كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الفاعل لأنه قد صرح بالفاعل في غيره هذه الرواية
 كما في مستدرك ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
 واحدة وأخرجه البخاري في حديث ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هي واحدة وقد ورد ان الحائض طهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يرد طريق يؤول بعضها ايضا وقوله (وفي رواية لمسلم قال ابن عمر) أي لما له سابق (أما
 أنت طلقها واحدة) وأنتين فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني أن أراجعها ثم أسكنها
 حتى تحيض حيضة أخرى ثم أهلكها حتى تظهر ثم أطلقها قبل أن أسهلها أو ما أنت طلقها ثلاثا

فقد عصبته بذلك فما أمر لمن طلاق امرأتك (بل على تحريم الطلاق في الحيض وقد يدل قوله
 أمرني أن أراجعها على وقوع الطلاق إذ الرجعة فرع الوقوع وفيه بحث وثالثه طاموس
 والخوارج والروايف قالوا لا يقع شيء ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم
 واستدلوا بقوله (وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن ابن عمر قال عبد الله بن عمر فذهبا على ولم يرها
 شيئا (وقال إذ ظهرت فليطلق أو ليسك) ومثله في رواية أبي داود فذهبا على ولم يرها شيئا واستأنه
 على شرط الصحيح إلا أنه قال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئا متكررا بقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما
 يخالفه فمما مثله فكيف جاز هو أثبت منه ولو صرح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيئا مستقبلا
 تكرار لم يقع على السنة وقال الخطابي وقال أهل الحديث لم يروا أو لم يبرح شيئا متكررا من هذا
 ويحتمل أن معناه لم يرها شيئا فصرح من المراجعة أو لم يرها شيئا جازا في السنة الماضية في الاختيار
 وإن كان لازما له ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال تأييد ثبت من
 أبي الزبير والأثبت من الحديثين وأولى أن يؤخذ به إذا اتفقتا وقد اتفقتا فاعلم من أهل التثبت
 قال وجعل قوله ولم يرها شيئا على أنه لم يرها شيئا صوابا غير خطأ بل يؤمر صاحبها أن لا يقيم عليه
 لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهرا لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فصله
 أو أخطأ في جوابه أنه لم يصنع شيئا أي لم يصنع شيئا صوابا قال السيد رحمه الله وقد طال ابن
 القيم في الهدى الكلام على نصرة عدم الوقوع ولكن بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 حسبها المطلقة فصل كل عبادته يضيع كل منعه وقد كثرت في عدم الوقوع وكثرت في رسالة
 ووقوفه في ثمرها شوقه ثم انه قوي عندي ما كنت أفتي به أو لا من عدم الوقوع لانه قد قد
 سقطت في رسالة تبيينها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي ومن الأدلة أن منسوب
 ومسمى النسبة إلى البدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بها
 بل هي باطلة ولأن الرواة الحديث ابن عمر اتفقوا على أن المسند المرفوع في هذا الحديث غير
 مذكور فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسب تلك التولية على ابن عمر ولا خاله قد وقعت
 ولارواة ابن عمر مرفوعة ما يدل في صحيح مسلم ما يدل على وقوعها إنما هو رأي ابن عمر فانه سئل
 عن ذلك فقال وما لي لا أعتد بها وإن كنت قد عجزت واستصعقت فهذا يدل على أنه لا يعمل في ذلك
 نصا بيا لا لعل كانت عنده لم يترك روايته وتعلق بهذه العلة العلية فإن العجز والحق لا مدخل
 لهما في صحة الطلاق ولو كان عنده نص بولي لقول وما لي لا أعتد بها وقد أمرني رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أن أعتد بها وقد صرح الامام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى
 بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية المصلى الله عليه وآله وسلم وقد ساق السيد
 محمد رحمه الله ستة عشر جمعة على عدم وقوع الطلاق البدعي ونصنا هنا في رسالة المذكرة
 وبمدها تعرف ربحونا عما هنا فليخلق هذا في نسخ سبل السلام انتهى وأما الاستدلال على
 الوقوع لقوله فلما أجمعها فلا رجعة إلا بعد طلاق فهو غير ناهض لأن الرجعة المتقدمة بعد الطلاق
 عرف شرعي متأخر اذ هي لقعة أعمن ذلك ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض وبأن
 الرجعة يستقبل بها الزوج من دون رضا المرأة أو الولي لأنه جعل ذلك الله ولقوله تعالى ويعولن
 أحق بردهن في ذلك وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهر أو حاملا فدل على أنها لا تحيض لا طلاق

الطلاق فيه وأجيب بأن حيض الحامل للملكين له أثر في تطويل الله مدة لم يعتزلان عدتها
 بوضع الحمل وإن لا اقرا في العلقه الأطهار قال الفراء ويستثنى من تحرير طلاق الحائض
 طلاق المخالعة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل حال امرأه ثابت هل هي طاهرة أو
 حائض مع أمره بالطلاق والشافعي ذهب إلى أن ترك الاستفصال في مقام الاحتياط ينزل منزلة
 العموم في المثل (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق اثلاث واحدة فقال عمران الناس قد
 استجملوا في أمر كل لهم فيه أمانة) يخبر المهمة أي مهلة (فلو أمضناه عليهم فامضاء عليهم رواه
 مسلم) الحديث ثابت من طريق عن ابن عباس وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان
 في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه وظاهر كلام ابن عباس أنه كان
 الاجماع على ذلك وأجيب عنه بسنة أجوبة الأول أنه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد أخرج أبو داود من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان
 الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثا فنسخ ذلك انتهى إلا أنه يشتر التسخ
 في الحكم المنسوخ مع مولا إلى أن انكره عمر قلت إن يثبت رواية التسخ فذاك والأمانة
 يصف هذا قول ابن عمران الناس قد استجملوا في أمر كل لهم فيه أمانة إلى آخره فظاهر في أنه
 رأى يحض لاستنفذه وما في بعض ألفاظه عند مسلم أنه قال ابن عباس لا إيهامه إنما لا تجميع
 الناس في الطلاق في عهد عمر فاجاز عليهم ثابتهما حديث ابن عباس هذا مضطرب قال القرطبي
 في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سبحانه أن هذا
 الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك ويتشروا لا يتقدم ابن
 عباس فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهر ما إذا لم يقتض التسخ بطلاعه انتهى قلت وهذا
 مجرد استبعاد فانه كم من سنة وحاشاه أن يرد بها أو لا يضر سيمثل ابن عباس بحر الأمانة ويؤكد
 ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة وإن كان فيه كلام
 وسأقي الثالث أن هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق وذلك
 أنه كان في عصر النبوة وما بعده حال الناس محمولا على السلامة والصدق فيقبل قول من ادعى
 أن اللفظ الثاني تأكيد للاول لا تأسيس طلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عمر تغير أحوال
 الناس وغلبة الدعوى الباطلة رأى من المصلحة أن يجري التسليم على ظاهره فيقول ولا يصدق في
 دعوى ضده وهذا الجواب ارتضاه القرطبي قال النووي هو أصح الأجوبة قلت ولا يخفى أنه
 تقرير لكونه نهي عمر أن يحمض ومع ذلك فالناس يختلفون في كل عصر فبهم الصالح والكاذب
 وما يعرف مافيه السر أن مع ابن عباس قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة أنه كان ذلك ما
 بظاهر والله يتولى السرائر مع أن ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة أنه كان ذلك ما
 عبارة وقعت الرابع معنى قوله كان طلاق الثلاث واحدة أن الطلاق الذي كان وقع في عهد
 صلى الله عليه وآله وسلم وعهد أبي بكر إنما كان يقع في الغالب واحدة لا يقع ثلاثا فإردان هذا
 الطلاق الذي وقع فيه ثلاثا كان وقع في خلاف العهد واحد فيكون قوله فلو أمضناه عليهم بمعنى
 لو أبرأناه على حكم ما شرع من وقوع الثلاث وهذا الجواب يتل على قوله استجملوا في أمر كان

لهم فيه ما لا يتوفاق من غير تكلف ويكون معناه لاخبار عن اختلاف عادات الناس في
 ايقاع الطلاق ولا في وقوعه فالحكم متقرر وقد رجع هذا التأويل ابن العربي ونسبه الى ابن زرع
 وكذا البيهقي آخرجه عنه قال معناه ان ما تطلقون آمن ثلاثا كقول يطلقون واحدة قلت وهذا
 يتم ان اتفق على أنه لم يقع في عصر النبوة لرمال ثلاث تطلقات دفعة واحدة وحديث أبي ركانة
 وغيره يدفعه ونسبه قول عمر فلو أمضينا ما نه نأمر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى
 امضاء وهو دليل وقوعه في عصر النبوة لكنه لم يعض فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعة نادرا
 في ذلك العصر انخلص ان قول ابن عباس كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف
 عليه وهذا الجواب ضعيف لما تقرر في أصول الحديث وأصول الفقهاء كنافع وكأبو يعقوب
 له حكم الرفع السادس أنه أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ البينة اذا قال أنت طالق البينة
 وكما ساقى في حديث ركعة فكان اذا قال القائل ثلاث قبل تفسيره بالواحدة قول الثلاث فلما حكم في
 عصر عمر قبل التفسير بالواحدة قيل وأشار الى هذا البخاري فانه أدخل في الباب الاستكراهات فيها
 البينة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كما به يشير الى عدم الفرق بينهما وان البينة اذا
 أطلقت حلت على الثلاث الا اذا أراد المطلق واحدة فيقبل فروى بعض الرواة البينة بلفظ
 الثلاث يريد ان أصل حديث ابن عباس كان طلاق البينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وعهد أبي بكر الى آخره قلت ولا يخفى بعد هذا التأويل وقوله في التبديل ويعملان
 الطلاق بلفظ البينة غاية التدور فلا يعمل عليه ما وقع كيف وقول عمر قد استجأوا في أمر كان
 لهم فيه ما لا تغفل على ان ذلك واقع ايضا في عصر النبوة والاقرب ان هذا رأى من عمر ترجمه كمنع
 عن متعة الحج وغيره او كل أحد يقول نحن قوله ويتك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وكونه مخالفا ما كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم فهو تعليق متعة الحج بلا ريب والتكليفات في
 الاجابة لموافق ما ثبت في عصر النبوة لا يلحق فقد ثبت عن عمر اجتهادات بعسر تطبيقها على
 ذلك نعم اذا أمكن التطبيق على وجه صحيح فهو المراد (وعن محمود بن يسير رضي الله عنه) ابن أبي
 رافع الانصاري الاشعري ولعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحديث عنه أحاديث قال
 البخاري بصيغته قال أو عام لا تعرفه محبة وذ كرم لم في التابعين ولكن من العلماء متحدة
 ست وتسعين وقد ترجمه أحد في مستندوه أخرجه أحاديث ليس فيها شيء مصر فيه بالسمع
 (قال آخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جمعا فقام غضبان
 ثم قال ألبس بكاب الله وأباين أظلمهم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أتدري رواد الناس
 وروايعون) الحديث دليل على ان جميع الثلاث التطلقات بدعة واختلق العلف في ذلك
 فذهب أبو حنيفة ومالك الى أنه بدعة وذهب الشافعي وأحمد الى أنه ليس بدعة ولا مكروه
 واستدل الاولون بنقضه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ألبس بكاب الله وما أخرجه سعيد بن
 منصور بسند صحيح عن أنس أن عمر كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا وأوجع ظهره مضربا وانه
 أخذ يقرعهم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألبس بكاب الله واستدل الآخرون بقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وبقوله الطلاق مران وبما يأتي في حديث العمان أنه طلقها الزوج
 ثلاثا لمضرة صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشكر عليه وأجيب بان الآيتين مطلقتان والحديث

صريح في عدم الثلاث فتصديقه الاستسكان وبأن طلاق الملاءم الزوج يتكسب طلاقاً في محله لانها
 ماتت بغير اللعان كما يأتي واعلم ان حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة واعتاد كره المصنف اخباراً بانها قد وقعت المطلقات
 الثلاث في عصره صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما طلاق أوز كثة)
 بضم الراء بعد الالف نون (أم كثة فقال له صلى الله عليه وآله وسلم راجع امرأته فقال اني
 طلقته ثلاثاً قال قد علمت راجعها وأما داود وفي نسخة أجد) أي عن ابن عباس (طلق كثة
 امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فخرن عليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنما واحدة
 وفي سندهما) أي سند حديث أي داود وحديث أجد (ابن اسحق) أي محمد صاحب السيرة
 وفيه مقال قد حققه السليح رحمه الله في غرر الخلق في علم أهل الأثر وفي إرشاد النقاد إلى تيسير
 الاجتهاد عدم صحة القديح فيه بما يصرح بروايته (وقد روى أبو داود عن وجه آخر أحسن منه
 ان أبا ركانة قد طلق امرأته سهية) بالسعين المهملة مضمومة تصغير سهية (البتة فقال والله
 ما أردت بها الا واحدة فردها إليه التي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه
 كلها من رواية محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وقد علمت الجاهل
 هذا الاسناد في عدم من الأحكام مثل حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم أني العاص
 بالنكاح الاول تقدم وقد صححه أبو داود لأنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى هي التي أشار إليها
 المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن جهم بن عبد ربكة ان تركته
 الحديث وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم فيه خلاف للعلامة ابن معص ومضعف والحديث
 دليل على ان ارسال الثلاث المطلقات في مجلس واحد يكون طلاقاً واحدة وقد اختلف العلماء
 في المسئلة على أربعة أقوال الاول أنه لا يقع بها شيء لانها طلاق بدعة وهذا الثاني وقوع طلاق
 البدعة وتقدم ذكرهم وأدلتهم الثاني أنه يقع بها الثلاث واليه ذهب عمر وابن عباس وعائشة
 ورواية عن علي والفقهاء الاربعة وجهه والجمهور السلف والخلف واستدلوا بإثبات الطلاق وانها لم
 تفرق بين واحدة ولا ثلاث وأجيب بما سلف انهم مطلقاً تفصل التقييد بالاحاديث واستدلوا
 بما في الصحيحين ان عويمراً الجهلي طلق امرأته ثلاثاً بمحضه صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر
 عليه فدل على اباحة جميع الثلاث على وقوعها وأجيب بان هذا التفرق لا يدل على الجواز ولا
 على وقوع الثلاث لان الشيء انما هو فيما يكون في طلاق رافع لكساح كان مطلوب الدوام والملاءم
 أو وقع الطلاق على غلظ لانه في له اسأكمه ولم يعلم أنها باللعان حصلت فخرقة الابدسواء كان خرقه
 بنفس اللعان أو بتفريق الخ كما لا يدل على المطلوب واستدلوا في المتفق عليه أيضاً في حديث
 خاتمة بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثاً وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم أخبر بذلك قال ليس لها
 فخرقة عليها العدة وأجيب عنه بما ليس في الحديث تصرح بما وقع الثلاث في مجلس واحد فلا
 يدل على المطلوب فالواحد عدم استحصاه صلى الله عليه وآله وسلم كل في مجلس أو يجالس دلي على
 أنه لا فرق في ذلك ويجاب عنه بأنه لم يستفصل لانه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم ارسال
 الثلاث كما تقدم قولنا غالباً لئلا يقال قد أسلفنا انها وقعت الثلاث في عصر النبوة لاننا نقول نعم
 لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة ان زوجها طلق امرأته ثلاثاً فخرقت

فطلق الآخر فسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمّ كلثوم لادخل اللؤلؤ فقال لا حتى يذوق عسلها
أخرجها الصلبي والجواب عنه هو ما سبق ولهم أدلة من السنة فيها ضعف فلا تقوم بها حاجة فلا
نظم بها احتجاج الكتاب وكذلك ما استدلو به من فتاوى الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حاجة القول
الثالث أنها تقوم بها واحتج بجمعة وهو مروى عن علي وابن عباس وذهب إليه جماعة من أهل
العلم ونصرة أبو العباس ابن تيمية وتبعه ابن القيم تليده على نصرة واستدلوا بما مر من حديثي ابن
عباس وهو ما مر بجملة في المطالبين بأن أدلة غيرهم من الأقوال غير ناهضة أما الأول والثاني فلما
عرفتو بأن ما في غيرهما القول الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيره فافتقاع الثلاث على
المدخول بها وتوقع على غير المدخول بها واحدة وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس والمذهب
الحق بن راهوي وهو استدلو بما وقع في رواية أبي داود ما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً
قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث بالقياس
فانه إذا طلق أنت طالق بانه منه بذلك فان أعاد اللفظ لم يصادف محلاً للطلاق فكان لغوا وأجيب
بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيره فاقضهم حديث أبي داود ولا يشاوم عموم أحاديث ابن
عباس واعلم أن ظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين أن يقول أنت طالق ثلاثاً أو يكرر هذا اللفظ ثلاثاً
وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين هذه الالفاظ لم يستند إلى دليل واضح وقد طال
الباحثون في الفروع في هذه المسئلة الأقوال وأطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث
متابعة لاصنافه عز واستند تكريمه على من خالف ذلك وصارت هذه المسئلة على عندهم لرافضة
والخالفين وعوقب بسبب القضا بها شيخ الإسلام ابن تيمية وطيف بتليده الحافظ ابن القيم على
بطل بسبب القضا بعدم وقوع الثلاث قال السيد رحمه الله ولا يخفى أن هذه بعض عصبية شديدة في
مسئلة فرعية قد اختلف فيها ما سبق الامتوخلفها فلا يكبر على من ذهب إلى أي قول من الأقوال
المتخلف فيها كما هو معروف وهنا تميز المتصنفين غير من يقولون بالنظر والاعتناء من الرجال انتهى
والفصل الحاق الحق الذي لا يحصى عنه هو ما اختاره شيخ الإسلام وتليده وبه قال الشوكاني رحمه
الله والسيد وغيرهما من اتباع المال والحق به من يشاء إلى سواء السبيل (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدهن جدهن: لمن جده النكاح
والطلاق والرجعة واه الأربعة إلا التساقى وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (لأن
عنى من وجه آخر ضعف الطلاق والعاق والنكاح) وقد بين معناها قوله (والسر بن
أبي أسامة من حديث عباد بن الصامت يرفعه لا يجوز للعب في ثلاث الطلاق والعاق والنكاح
فمن قالهن فقلوبهن وسننهن ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضاً والأحاديث دخلت
على وقوع الطلاق من الهائل وأنه لا يحتاج إلى التمسك في الصريح والمذهب الحنفية والشافعية
وذهب أصحابنا أنه لا يضمن التمسك لعموم حديث الأعمال بالنسب وأجيب عنه بأنه عام خصه
مأذ كرم الأحاديث وبأن الكلام في العتق (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إن الله تعالى يجاوز عن أمي ما حدثت بما نفسها ما لم تعمل) وتكلم بتفق عليه
ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ ما قوس به صدور ما حدثت به أنفسها وزاد
في آخره وما استكرهوا عليه قال المتصنف وأظن الزيادة هذه مدرجة كلها دخلت على هشام بن

عمر بن حديد في حديث والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول
 الجمهور وروى عن ابن سيرين والزهري ورواية عن مالك بأنه إذا طلق في نفسه وقع الطلاق
 وقواه ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المصيبة تأثم وكذلك من قذف
 من لم يشبهه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجاب عنه بأن الحديث المذكور أخبر عن
 الله تعالى بأنه لا يؤخذ إلا من حيث هو والله تعالى قال لا تكلف الله نفسا إلا وسعها وحديث
 النفس يخرج عن الوسع نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازما على الفعل
 فيضاف منه الوقوع فيما يحرم فهو الذي ينبغي أن يسارع قطعه إذا خطر وأما احتجاج ابن
 العربي بالكثرة والرياء فلا يخفى لهم ما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على أن
 الاعتقاد قصد الرضا قد خرجا عن حديث النفس وأما المصير على المصيبة فالأثر على عمل
 المصيبة المتقدم على الأصار فإنه دال على أنه لم يقب عنها واستدل على أن من كتب الطلاق
 طلق أمراً أنه لا يعم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجماهير وشرط مالك فيه الإشهاد بذلك
 وسياق (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله تعالى
 وضع من أثم الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ورواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم لا يثبت
 وقال لنوازي في الروضة في تعلق الطلاق بالحديث حسن وكذا قال في أوامر الأربعين
 انتهى والحديث أصيد وقال ابن أبي حاتم له قال ما من أصيد فقال هذه أحاديث منكرة
 كلها موضوعة وقال عبد الله بن أحمد في العلل حالت أبي عنه فأنكره جلدوا قال ليس يروى
 هذا إلا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الخلال عن أحمد أنه قال من زعم (٢) أن
 الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسفر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله
 أوجب في قتل النفس الخطأ والكفارة والحديث دليل على أن الأحكام الأخرى ومن العقاب
 معفو عن الأمة المتحدة المرحومة إذا صدرت عن خطأ ونسيان أو أكرها ما ابتلاه الأحكام
 والآثار الشرعية عنها ففي ذلك خلافاً بين العلماء فاختلّفوا في طلاق الناسي فمن الحسن
 أنه كل من يراه كالعبد إلا إذا اشترط (٣) أخرجه ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وهو قول الجمهور أنه
 لا يكون طلاقاً للعبد وكذلك ذهب الجماهير إلى أنه لا يقع طلاق الناطق وعن الحنفية أنه يقع
 واختلّف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع وروى عن النضر وقال الحنفية أنه يقع
 واستدل الجمهور بقوله تعالى الأمن أكرم قلبه مطمئن بالإيمان قال عطاء الشر لا أعظم من
 الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لم يوضع الكفر عن تلفظ بحال إلا كراه
 وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط ما هو
 دون بطريق الأولى (٤) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال إذا نكر امرأاً فليس بشئ وقال
 لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس إذا نكر الرجل
 عليه امرأاً فهو عيب يكفرها الحديث موقوف وفيه دليل على أن تحرير الزوجة لا يكون
 طلاقاً وإن كان يلزم فيه كفارة في كل حال له رواية مسلم فإدليس بشئ ليس بطلاق لأنه
 لا حكم له أصلاً وقد أخرجه البخاري في هذا الحديث باللفظ إذا نكر الرجل امرأاً فإدليس

(١) يعني من زعم ارتفاعها
 على العموم في خطاب الوضع
 والتكليف اه أبو النصر

(٢) فيقع الطلاق ويطل
 الشرط بخلاف العمدة فان
 الشرط لا يطل اه منه

من يكفر حافظ على ان المراد بقوله ليس بشئ انه ليس بطلاق ويحتمل انه أراد لا يلزم قسمته
 ويكون رواه آتاه ميمز رواه أخرى فيكون له قولان في المسئلة والمسئلة اختلفت في السلف
 من الصحابة والتابعين واختلفت من الائمة المجتهدين حتى بلغت الاقوال الى ثلاثة عشر قولاً أصولاً
 وتفرعت الى عشر من مذهب الاول انه لقولاً حكمه في شي من الاشياء وهو قول جماعة من
 السلف وقول الظاهرية والخلة على ذلك ان الحرم والتحليل الى الله تعالى كما قال تعالى ولا تقولوا
 لما تصفوا لسنكم الكذب هذا حلال وهذا حرام وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم لم تحرم ما أحل الله لك وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم
 قالوا ولاهقرن بين تحريم الحلال وتحليل الحرام فكما كان الاول باطلاً فليكن الثاني باطلاً ثم قوله
 هي حرام ان أراد به الانشافاً لما بالتحريم ليس اليه وان أراد به الاخبار فهو كذب قالوا ونظرنا في
 ما سوى هذا القول يعني من الاقوال التي في المسئلة فوجدناها قولاً المضطرب لارهاق عليها
 من ائمة فبعين القول بهذا وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس والآية وقوله لقد كان
 لكم فيه رسول الله اسوة حسنة فانه دال انه لا يحرم ما بالتحريم ما حرمه على نفسه فان الله تعالى انكر
 على رسوله تحريم ما أحل الله له وظاهره انها لا تلزم الكفار قولاً ما قوله تعالى قد فرض الله لكم
 تحلة ايمانكم فانها كفارة حلقه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد
 ابن أسلم التابعي المشهور قال اصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم إبراهيم ولم يفت بيت
 بعض نسائه فقالت يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراماً فقالت يا رسول الله كيف
 تحرم الحلال فحلف الله لا يصيبها فتركت هذا أحد القولين فيلزم منه على الله عليه وآله وسلم
 وسائر القول الاخر في تحقيق آياله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث وان كان مرسل فقد
 أخرج القسائي بسند صحيح عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة يعطى حلقم تزل
 بهضمة وعائش حتى رماه فأنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم وهذا أصح طرق سبب القول
 والمرسل من زيد قد شهد به هذا الكفارة الذين لا يجرد الحر من وقفهم زيد بن أنس فقال بعد
 روايته القصة يقول الرجل لامرأته ما أت على حرام لغو واتما قلمه كفارة عين ان حلقه وحلقه
 فلا صير رسول الله الفاء الحر من التكفير ان حلقه وهذا القول اقرب الاقوال المذكورة
 وأرجحها عندى فلم أدر دسباً منها سواه (وعن عائشة رضي الله عنها ان اشة الجون لما
 أدخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لقد عدت عظيم
 ألحق بالهقرن رواه البخاري) اختلف في اسم اشة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً فوقع تعيينها
 قليل فلا تنقل بثقة أخرج ابن معبد من طريق عبد الواحد بن أي عوف قال قدم الصبيان
 أي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أزوجك أم أجلس
 في العرب كلفت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك قال نعم قال فاعتبت من يحملها اليك فبعثت
 معها أسيد الساعدي قال أو أسيد فأتت ثلاثة أيام ثم جعلت بهامى في حشنة فاقبلت بهامى
 فدمعت المذبة فأتها في بي ساعدي وبعثت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بي
 عمر بن عوف فأنخبه الحديث قال ابن أي عوف وكان ذلك في ربيع الاول سنة سبع ثم أخرج
 فظن من طريقين وفي علم القصة قيل لها استعدي منه فاه أخطى لك عند موخعت لابي من

جاءها وذكروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خطها على ما قالت قال ابنه من صاحب يوسف وكدهن والحديث دليل على ان قول الرجل لامرأته الحق بأهلك طلاق لانه لم يروا أنه زاد فيه ذلك فكيف كان طلاقاً إذا ربه الطلاق كان طلاقاً قال البيهقي زاد ابن أبي ذئب عن الزهري الحق بأهلك جعلها تطلق ويدل على أنه كناية طلاق أنه جازي قصة كعب بن مالك أنه لما قبله اعتزل امرأته قال الحق بأهلك فكوفي عندهم ولم يرد الطلاق فلم تطلق واليه هذا ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وقالت الظاهرية أنه لا يقع الطلاق بالحق بأهلك قالوا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد عقداً بنته الحوثة وإنما أرسل إليها ليخطبها اذ الروايات قد اختلفت في قسمه وأيد على أنه لم يكن عقدها ما في صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال هي بي نفسها قالت وهل تهب الملك لنفسها القسوة فأهوى ليضع يده عليها لتسكن قالت أعوذ بالله منك قالوا فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقدها ويحتمل القول بوجه لا يضع يد روية فلما دخل عليها فان ذلك انما يكون مع الزوجة وأما قوله هي بي نفسها فانه تطييب لما طرها واستغاثت قلبها ويؤيد ما سلف من رواية أنها رقت خيخ وقد روي اتفاق مع أيها على مقدار صداقتها وهذه وإن لم تكن صريحة في العقدية إلا أنه أقرب الاحتمالين (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتي إلا بعد إلهاء رواه أبو يعلى وصححه الحاكم) وقال أنا متعجب من الشيخين كيف أهملوا لقد صرح على شرطهما من حديث ابن عمر عائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر أن النبي (وهو معلول) بما قاله الدارقطني الصحيح من سئل ليس فيه جابر قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق قبل نكاح وقال ابن عبد البر ويمن وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معاملة انتهى ولكنه يثبت قوله (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين للمهمله وفتح الواو فراء (ابن محرمه) بفتح الميم فاصحهما كمن مثله (واسناد حسن لكنهم معلول أيضاً) لأنه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد بن الزهري عن عروة عن المسور وقال جاذب بن خالد عن هشام عن سعيد بن الزهري عن عروة عن عائشة عن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم ذكرها البيهقي في الخلافات وقال البيهقي أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال الترمذي هو أحسن شيء روي في هذا الباب ونقله عند أصحاب السنن ليس على الرجل طلاق فيما لا يملك الحديث قال البيهقي قال البخاري أصح شيء فيه وأشهر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما في حديث الزهري عن عائشة وعن علي ومداه على جوير عن الفضال عن الترمذي عن مرة عن علي وجويره قوله ثم قال البيهقي ورواه ابن ماجه باسناد حسن والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية فإن كان تمخراً فالجماع وإن كان لم يلق بالتمكاح كأن يقول ان نكحت فلانة فهي طالق فيه ثلاثة أقوال الأول أنه لا يقع مطلقاً وهو قول الشافعية وأحمد وأبو بكر بن زوراء البخاري عن اثنين وعشرين صحاباً ودليل هذا القول حديث السلب وإن كان فيه مقال من قبل الأستاذ فهو مؤيد بكتة الطرق وما أحسن ما قال ابن عباس قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحت المؤمنات لم تطلقوهن ولما قلن إذا طلقوهن

مطلب تعقب على بن القيم

ثم كسبه ومن وبأه إذا قال المتزوج إذا تزوجت فلا نفى طالق مطلق لا جنسية فأنه حين
 انكسب الطلاق أجنبية والتجدي هو نكاحها فهو كالزوى الأجنبية فإن دخلت البئر فانت طالق
 فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعاً وذهب أبو حنيفة إلى أنه يصح التعليق مطلقاً وذهب مالك
 وآخرون إلى الفصل فقالوا إن خص بأن يقول كل امرأ تزوجها من بني فلان أو من بلد كذا
 فهي طالق أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وانعم فقال كل امرأ تزوجها فهي طالق لم يقع شيء
 قال في نهاية المجتهد بسبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود المثل متقدماً على الطلاق
 بالزمان أو ليس من شرطه فن قال هو من شرطه قال لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ومن قال ليس من
 شرطه لا وجود المثل فقط قال يقع قلت ودعوى الشرطية يحتاج إلى الدليل ومن لم يدعها
 قال اصل معه ثم قال وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسان مبيح على المصلحة وذلك أنه إذا
 وقع فيه التخصيم فلو قلنا بوقوعه امتنع فيه التزويج بمجمل فيجسد سبباً إلى النكاح الحلال فكان من
 باب التذرية بالمصلحة وأما إذا خص فلا يمنع فيه ذلك انتهى قلت سبق الجواب عن هذا بعدم
 القيل على الشرطية وهذا والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصعب عند أبي حنيفة
 وأصحابه وعند جدي أصح قوله وعليه أصح ما يروى عنهم من أن القيم فانه فرق بين الطلاق والعتق
 فأبطل في الأول وقال به في الثاني استدلالاً على الثاني بأن العتق له قوة وسراية فانه سرى إلى ملك
 الغير ولا يصح أن يجعل الملك للعتق كالأشترى عبد المقتض من كفارة أو ثيراً واشتراده بشرط
 العتق ولأن العتق من باب القرب والطاعة وهي يصح التذرية وإن لم يكن المتذرية بمجمل كما
 كقولهم لن أتاني أقممن فضله لا تصدقن بكذا أو يكذا ذكر في الهدي النبوي قلت ولا يخفى
 ما فيه فأن السراية إلى ملك الغير تعرضت عن اعتاقها لاعتق من النقص فحكم الشارع بالبرائة
 لعدم بعض العتق وأما قوله ولا يصح أن يجعل الملك للعتق كالأشترى عبد المقتض فيصاح
 عنه بأنه لا يقتضي هذا الذي اشتراه إلا باعتاقه كالأشترى له عتقه وهذا عتق لما يملكه وأما قوله أنه يصح
 التذرية ومثله قوله لن أتاني أقممن فضله فهذه عدة لا عين وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تذر
 فيما لا يملك ابن آدم كما بيده قوله ﴿وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق فيما لا يملك ولا طلاق
 له فيما لا يملك أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه﴾ تقدم
 الكلام على خلق مستوفى ﴿وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 رفع القلم﴾ أي ليس يجري إصالة لأنه رفع بعد وضع والمراد رفع قلم المؤاخاة لا قلم الثواب فلا
 يتأبى صحة إسلام الصبي الممتر كما ثبت في القلام اليهودي الذي كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فعرض عليه الإسلام فأسلم فقال الحنفية الذي أقدم من النكاح كذلك ثبت أن امرأته
 رعت إليه صلى الله عليه وآله وسلم صياقاتاً ألهذا حجج قال نعم ولك أجر وهو هذا كثيراً
 الأحداث (عن ثلاثة عن التام حتى يستقطوع الصغير حتى يكبر وعن الجنون حتى
 يعقل أو يفيق أو يأخذ أو الاربعة الأثرمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه
 كلام كثير لأنه الحديث وفيه تحليل على أن الثلاثة لا تتعلق بهم تكليف وهو في التام المستغرق
 إجماعاً وفي الصغير الذي لا يميز وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية يرفع القلم عنه إلى

ان يكبر قبل ان يطبق السيام ويحصى الصلاة وهذا الجحد وقيل اذا بلغ اثنتي عشرة سنة وقيل اذا بلغ الاحتلام وقيل اذا بلغ البلوغ يكون بالاحتلام في حق الذكركم انزال المني اجابا وفي حق الانثى عند آخرين وبلوغ خمس عشرة سنة واثبات الشعر الاسود المتعدي في العانة بعد تسع سنين عند آخرين وكذلك الامتناع في حال الفطنة اذا كانت موشية وفي الكل خلاف معرووف وأما الجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل الجنون وقد اختلف في طلاق السكران على قولين الاول انه لا يقع واليهذهب عقله وزيد جابر وعمر بن عبد العزيز وجاعف من السلف وهو مذهب اجدواهل الظاهر لهذا الحديث وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لاتعداد الاجماع على ان من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس يكلف وبأنه كان يلزم ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربه أو غير عالم بأن أخر ولا يقوله الخائف الثاني وقوع طلاق السكران ويرى على ابن عباس رضي الله عنه وجاعف من الصحابة وعن أبي حنيفة والشافعي ومالك واجتبع لهم بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فانهما ليس من قربانها حال السكر والتهى يقتضي انهم مكلفون حال سكرهم والمكلف تصح منه الاناثات وبأن ايقاع الطلاق عقوبة له وبأن ترتب الطلاق على التطلق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يورثية السكر وبأن الصحابة اقاموا مقام الصالح في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وحده القترى غافلون وبأنه أخر جعدين منصور عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقاولة في الطلاق وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم وبهي لهم قبل سكرهم ان تقربوا الصلاة حاله لانهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كسلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج الى الخليل على المعاقبة للسكران بقرأه أهله فان الله لم يجعل عقوبته الا لحدو بأن ترتب الطلاق على التطلق بحمل التراجع وقد قال اجدواهلتي انه لا يلزمه عقود لا يقع ولا غيره على انه يلزم القول بترتب الطلاق على التطلق صحة طلاق الجنون والناثم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا اذا شرب الخ فقال ابن عمر بن زهرجه انه خبر مكذوب باطل متناقض فان فيه ايجاب الحد على من هذى والهذى لاحدعه وبأن حديث لا يقاولة في طلاق خبر غير صحيح وان صح فالمراد بطلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غير هذه لاتنقض على المذهب

• (كَلْبُ الرَّجْعَةِ) •

عن عمران بن حصين رضي الله عنه استسئل عن الرجل يطلق امرأته (ثم يرجع ولا يشهد فقال) أشهد على طلاقها وعلى رجعتها رواه أبو داود وهكذا وقوفه واستنه صحيح) وأخرج البيهقي بلفظ ان عمران بن حصين سئل عن راجع امرأته ولم يشهد قال أرجع في غير سنتين هذا لان وزاد الطبراني في روايته يستغفر الله للحد الحديث على شرعية الرجعة والاصل فيها قوله تعالى ويعملن أحسن برهن في ذلك الآية وقد أجمع العلماء ان الزوج يملك رجعتين حتى في الطلاق الرجعي مادامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضاها ولو اذ كان الطلاق بغيب المسكين وكان

الحكم بجمعة الرجعة فجمع عليه لا إذا كان تحت طاقه والحد بل على ما دللت عليه آية سورة الطلاق وهي قوله وأشهدوا ذوي عدل منكم بعد ذكر ما الطلاق والرجعة وظاهر الأمر وجوب (١) الأشهاد به قال الشافعي في القديم وكأله استقر مذهبه على عدم وجوبه فإنه قال المرزبي في تفسير البيان وقد اتفق الناس على أن الطلاق من غير أشهاد جائز وأما الرجعة فصحت أن تكون في معنى الطلاق لأنها تقرر منه فلا يجب فيها الأشهاد لأنها حق الزوج ولا يجب عليه الأشهاد على قبضه ويحتمل أن يجب (٢) الأشهاد وهو ظاهر الخطاب انتهى والحدوث يحتمل أنه قاله عريان اجتهدا فلا جداد فمسرحا لأن قوله أرجع في غير سنة فقد يقال إن السنة إذا أطلقت في لسان العصامي يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مر فوعا لا الله لا يدل على الإيجاب لرد كونه من سنته صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والتنب والاشهاد على الرجعة تظاهر إذا كانت بالقول الصريح ونقضوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت بالجمعة الفعل فقال الشافعي الفعل محرم فلا تجزئه ولا تنعاض ذكر الأشهاد ولا اشهاد الأعلى القول وأوجب بانه لا ثم عليه لأنه تعالى قال الأعلى أزواجهم وهي زوجة الأشهاد وغير واجب كالمسلف وقال الجهور يصح بالتفعل واختلفوا هل من شرط الفعل الشيقال لا تصح بالفعل الأمع النسبة كأنه يقول للعموم الأعمال بالنسبة وقال الجهور يصح لأنها زوجة شترعا داخل تحت قوله تعالى الأعلى أزواجهم ولا يشترط النسبة في الزوجية وتقبلها وغيرهما باجتماعا يجب عليه وقيل لا يجب وتفرع من الخلاف فلو تزوجت قبل علمها بانه راجعها فقال الأولون التكاح باطل وهي أزواجها التي رجعها واستدلوا بإجماع (٣) العلماء على أن الرجعة صحيحة وإن لم تعلم بها المرأة وبأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بما قبل أن تزوج من ماله إنما الثاني دخلها أول لم يدخل واستدلوا بما رواه ابن وهب عن نوس عن ابن شهاب عن ابن السبب أنه قال بعنت السنة في الذي يطلق امرأته ثم راجعها ثم نكحها رجعتم أفضل فسنكح زوجا غيره أنه ليس له من أمرها شيء ولو كنتم لمن تزوجها إلا أنه قيل لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط وهو الزهري فيكون من قوله وليس بحجة ويشهد لكلام الجهور حديث الترمذي عن معمر بن جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما امرأة تزوجها اثنان فهي للاول منهما فانه صادق على هذه الصورة واعلم أنه تعالى قال ويصلون أحق بردهن في ذلك أن اردوا أصلا حاي أحر بردهن في العدة بشرط أن يردهن بالزوج بردها أصلا وهو حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية فإن أراد بالرجعة غير ذلك كن يرجع زوجته لطلقها كما فعله العامة فإنه يطلق ثم ينقل من موضعه فراجع ثم يطلق أرادته لسنونة المرأة هذه المراجعة ثم ردها أصلا ولا أقام حدود الله فهي بالطله أن الآية ظاهرة في أنها لا ساحه المراجعة ويكون أحق بردها ما لا يشترط ارادة الإصلاح وأي ارادة إصلاح في راجعها ليطلقها ومن قال إن قوله أن اردوا أصلا حالس شرط الرجعة فإنه قول يخالف ظاهر الآية بلا دليل (٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما قلن أطلق امرأته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمره فليراجعها متقة عليه تقدم الكلام عليه بما يأتي من غير زيادة

(١) ولا صارف له عن الوخوبين لم يشهد صحيح طلاقه ويرجعهم ويكون أعما بتركه الواجبات لأنه تعالى قال فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف وهي الرجعة أو فارقوهن بمعروف وهو الطلاق ثم قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله اه أو انصر على حسن شأن

(٢) قد يقال قوله أشهد على طلاقها إلى آخره مطلق على الأمر وقوله يشهد إلا أن ويستغفر الله يدلان على أنه مري الزوجين واقم أعلم اه أو انصر

(٣) لا يتم دعوى الإجماع فإن من يقول بالإيجاب اعلامها بالرجعة له يقول الرجعة مع عدم اعلامها غير صحيحة لأن ثباته يقول تكون صحيحة وإن يتركه الواجب من اعلامها تمت دعوى الإجماع اه أو انصر

• (باب الأيلاء) •

هو لغة الحلف وشرا الامتناع باليمين من وطء الزوجة (والظهار) بكسر الظاء مشتق من الظهر لقول القائل أتت على كلهم أي (والكفارة) وهو من التكفير القطعية ﴿ (عن عائشة رضي الله عنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسائه وحرم وجعل الحلال حرام وجعل الحرام حلالاً كفارة رواه الترمذي ورجاله ثقات) (ورجح الترمذي إرساله على وصلة الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته وليس فيه تصريح بالأيلاء المصطلح عليه في عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة) واعلم أنها اختلفت الروايات في سبب إيلاءه وفي الشيء الذي حرمه على روايات أحدها أنه بسبب إفشاء حفصة للحديث الذي أسره لها واختلف في الحديث الذي أسره لها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه في حديث طويل وأجله في رواية البخاري هذه وفي رواية أخرجهما الشيخان بأنه يحرم على المرأة أن أسره إلى حفصة فأخبرته عائشة وأتبعه بالعسل وقيل بل أسر إلى حفصة أن أباها بل أمر الأمة بعد ما بكر وقال لا تخبري عائشة بغيري مارية وثانيه أن السبب في إيلاءه أنه فرق هدية جاءت له بين نسائه فلم ترض زينب بغيره فحسب نصيبها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد أفسد وجهك فردد عليك الهدية فقال لا تفتن أهون علي أن أقمن أن يفتني لا أدخل عليكين شهرا أخرجه ابن سعد عن عمر عن عائشة ومن طريق الزهري عن عمر عن عائشة نحوه وقال ذبح ذبحاً ثالثاً أنه بسبب طلبهن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر فيهذا أسباب ثلاثة إما لانشاء بعض نسائه السر وهي حفصة والسر أحد ثلاثة إما لغير عمارية أو العسل أو وجدها مع مارية أو بغيره صدر من قبل ما قرره يمين من الهدية أو نصيبهن في طلب النفقة قال المصنف رحمه الله واللاق بمكارم أخلاقه وسعة صدره وكثرة صفحه أن يكون مجموع هذه الأشياء سبباً لاعتزالهن فقولها وحرم أي حر مارية أو العسل فليس فيه دليل على أن التحريم للجميع حتى يكون من باب الأيلاء الشرعي فلا وجه لمز ابن بطال وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتنع عن جماع نسائه فقلت الشهران أخذ من هذا الحديث ولا مستنده غيره فانه قال المصنف رحمه الله تعالى لم أعف على تقبل صريح في ذلك فانه لا يابن من عدم دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه إلا أن كان المكان المذكور من المسجد فبم استلزام عدم الخول عليهن مع استقرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ﴿ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما مضيا أربعة أشهر وقفا المولى حتى يطلق ولا يقم عليه الإطلاق حتى يطلق) (أخرجه البخاري) الحديث كالتفسير لقوله تعالى للذين يؤمن من نسائهم ربص أربعة أشهر وقد اختلف العلماء في مسائل من الأيلاء الأولى في اليمين فاتهم اختلفوا فيها فقال الجمهور بتعقد الأيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء معواصم الله أو بغيره (١) وقال آخرون أنه لا يتعقد إلا بالحلف بالله قالوا لا لا يكون معنا إلا ما كان بالله تعالى فلا تشمل الآية ما كان بغيره قلت وهو الحق كما يأتي في الثاني في الأمر الذي تعلق به الأيلاء هو ترك الجماع صريحا أو كناية أو ترك الكلام عند البعض (٢) والجمهور على أنه لا ينعى من التصريح بالامتناع من الوطء إلا بمجرد

- (١) من طلاق أو عتاق أو
أوجب على نفسه صياما أو
صدقة اه
(٢) وهو ابن المسيب
وجاء عن السلف اه

الاستمتاع الزوجية ولا كلامان الاصل في الايلاق قوله تعالى للذين يؤثرون نساءهم تربص
 أربعة أشهر الاية ظاهرا لم لا يطل ما كلن عليه الحاطية من الطاعة مدة الايلاقه كان الرجل
 يولى من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وانظر للمولى أربعة أشهر فما كان يولى أو يطلن
 الثالثة اختلوا في مدة الايلاق فاجعلوا الجوهر والخفية لادان تكون أكثر من أربعة أشهر (١)
 وقال الحسن وآخرون يخفد قليل الزمان وكثيره لقوله تعالى يؤثرون نساءهم وربوبه لا دليل
 في الآية إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله أربعة أشهر فالاربعة قد جعلها الله تعالى مدة الامهال
 (٢) فهي كابل الدين لانه تعالى قال فان قالوا ابقاء التعقيب وهو بعد الاربعة قالو كانت المدة
 أربعة أو أقل لكانت قد انقضت فلا يطل بعد ما والتعقيب لمدة لا الايلاق بعد ما الاربعة ان
 مضى المدة لا يكون طلاقا عند الجمهور وقال أبو حنيفة بل اذا مضت الاربعة الاشهر طلقت
 المرأة قالوا والدليل على انه لا يكون بضمها طلاقه تعالى خبر في الآية بين القسمة والعزم على
 الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضى الاربعة فلا كان الطلاق يقع بضم الاربعة القسمة
 بعد ما لم يكن تخيرا لأن حق الخيرة فيما ان يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة
 (٣) ولانه تعالى أضاف عزم الطلاق الى الرجل وليس مضى المدمن فعل الرجل والحديث ابن
 عمر رضي الله عنهما هذا الذي نحن في صياقه وان كان موقوفاً فهو موقوفاً لاداة انكسار
 القسمة هي الرجوع ثم اختلوا بجملة ان تكون فليل تكون بالوطء على القادر والمعدورين
 عذره بقوله لو قدرت لفتت لاه الذي يقدر عليه لقوله تعالى لا تكلف الله نفسا الا وسعها السادسة
 اختلقوا هل يجب الكفارة على من فاضل الجهور يجب لانها عين قد حدثت فيما يقب
 الكفارة لحديث من حلف على عين قرأى غير ما حلف انما فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير
 وقيل لا يجب لقوله تعالى فان قالوا ان الله غفور رحيم وأجيب بان الفقران يختص بالذنب
 لا بالكفارة وبذلك المسئلة الخامسة حديث (وعن سليمان بن يسار) بفتح الشنة
 فبينهم من تخفف بعد الاقرار وهو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو أخو عطاء بن يسار كان سليمان من فقهاء المدينة وكان التابعين ثقة
 فاضلا ورجاحة هو أحد القهاء السبعة روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة مات
 سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال أدر كتب بضعة عشر) رجلا (من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يفتقون المولى رواه الشافعي) وفي الارشاد لابن
 كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر انتهى يرد أقل ما يطابق عليه
 لفظ بضعة عشر وقوله يفتقون بمعنى يفتقونه أربعة أشهر كما ترجمه اسمعيل هو ابن ادريس عن
 سليمان أيضا قال أدر كذا الناس يفتقون الايلاق اذ مضت الاربعة فاطلاق رواية الكتاب محمولة
 على هذا الرواية المقيدة وقد أخرج الدارقطني من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال
 سألت النبي عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولى فقالوا ليس عليه شيء حتى تضي أربعة أشهر
 فيؤثرون فانما الطلاق وأخرج الاسماعيلي أن ابن عمر يلقن أنه كان يقول أجمار رجل أكن من
 امرأته فاذا مضت أربعة أشهر وثق حتى يطلق أو يني مولا يقع عليها طلاق اذ مضت حتى يوثق
 وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها تافضية بما لا بد بعد مضى الاربعة أشهر من ابقاء المولى

(١) أي لا ينعقد ويكون
 حكمه الايلاق انكسار

(٢) فليس للمراة مطالبة
 الزوج بالقسمة أو الطلاق
 قبل مضى أه

(٣) يعني خصال الكفارة
 لغير مثله أه

ومعنى إيقاعه هو ان يبالغ بالبيان في أو بالطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد مضي اللغو في هذا ذهب
 الجاهل وغيره وعليه دل ظاهر الآية إذ قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سمع عليهم يدل قوله
 سمع على ان الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع ولو كان يقع بحضرة الملتصقي قوله عليهم لم يخبر
 من بلاغة القرآن وان فواصل الآيات تشير الى ما دللت عليه الجملة السابقة فاذا وقع الطلاق فانه
 يكون رجعا عند الجمهور وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل (وعن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال كان ابلاء الجاهلية السنة والسنتين فوق اربعة أشهر فان كان أقل من
 أربعة أشهر فليس بابلاء أخرجه البيهقي) وأخرجه الطبراني أيضا عنه وقال الشافعي كانت
 العرب في الجاهلية تصلف بثلاثة أشهر وفي لفظ كانوا يطلقون الطلاق والظهار والابلاء فقل
 تعالى الابلاء والظهار عما كان عليه في الجاهلية من ايقاع القرعة على الزوجة الى ما استقر عليه
 حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه والحديث دليل على ان أقل ما يتعقد به
 الابلاء أربعة أشهر (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع
 عليها فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أتى وقتك عليها قبل ان أكره قال فلا تهرمها حتى
 تفعل ما أمرت الله تعالى رواه الأربعة وهو مصححه الترمذي ورجع النسائي الى ما رواه الزاوي من
 وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه كره ولا تعد) هذا من باب الظهار والحديث لا يضر راسله
 كما ذكرنا من ان اتياهن طريق مرسله وطريق موصولة لا يكون عليه بل يزده قنوا الظهار
 مشتق من الظهر لانه قول الرجل لامرأته أنت على كل شيء فأخذنا من لفظه وكتاب الظاهر
 عما يستحسن ذكره وأضافوه الى الام لانها أم المحرمات وقد أجمع العلماء بحرم الظهار وان
 فاعله كما قال تعالى وانهم يسبقون منكرا من القول ووزورا وأما حكمه بعد ايقاعه فبأن وقد
 اتفق العلماء على انه يقع بثلاثة زوجة بظهر الام ثم اختلفوا فيه في مسائل الاولى اذا اشبهها
 بعض منها غير مذهب الاكثر الى انه يكون ظهارا أيضا وقيل يكون ظهارا اذا اشبهها بغيره
 النظر اليه وقد عرفت ان النص لم يرد الا في الظاهر الثانية انهم اختلفوا أيضا فيما اذا اشبهها
 بغير الام من المحارم فقال بعض العلماء لا يكون ظهارا لان النص ورد في الام وذهب آخرون
 منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة الى انه يكون ظهارا ولو اشبهها بغيره من الرضاع ودليلهم القياس
 فان العلة التصريم المؤبد وهو ثابت في المحارم كنبوته في الام وقال مالك وأصحابه ينعقد وان لم
 يكن المشبه مؤبدا بالتصريم كالاجنية بل قال أجنبتي من البهيمة ولا يحتج ان النص لم يرد الا
 في الام وماذا كرم الحاق غيرها بالقياس وملاحظة المعنى ولا يفتض دليل على الحكم الثالثة
 انهم اختلفوا ايضا هل ينعقد الظهار من الكافر وقيل نعم لعموم الخطاب في الآية وقيل لا
 ينعقد منه لان من لوازمه الكفارة وهي لا تنص من الكافر ومن قال ينعقد منه قال يقر بالعق
 أو الاطعام لان الصوم تعذر في حقه وأجيب بان العق والاطعام اذا فعل لاجل الكفارة كانا
 قرينة ولا قرينة لكافر الاربعة انهم اختلفوا ايضا في الظهار من الامة المملوك كقوله الحنفية
 والشافعية الى انه لا يصح الظهار منه لان قوله تعالى من نسا لهم لا يتناول المملوك كقوله عرف الله
 ولا اتفاق في الابلاء على انها غير داخله في عموم التماسق باعلى الطلاق وذهب مالك وغيره
 الى انه يصح من الامة لعموم لفظ التماسك لانه اختلف القائلون ببعض من ان الكفارة قبيح

لا يصيب الأنصف الكفارة وكأه قاس ذلك على الطلاق عنده الخامسة الحديث دليل على أنه
يحرم وطء الزوجة التي طاهر منها قبل التكفير وهو يجمع عليه قوله تعالى من قبل أن يتطافوا
وطئاً لتسقط الكفارة ولا تنصاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تفعل ما أمرتك الله قال
الصلب بن دينار مائة عشرة (١) من التقهاء عن المظاهر يجمع قبل التكفير فقالوا كفارة
واحدة وهو قول التقهاء الأربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين أحدهما للظهار الذي اقترن
به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان ثم لا يلحق بضعفه وعن الزهري وابن جبير
أنها تسقط الكفارة لأنه مات وقتها فاته قبل المسيس وقدمات وأجيب بأن فوات وقت الأداء
لا يسقط الثابت في النعمة كالصلاة وغيرها من العبادات واختلف في تحريم المقدسات (٢)
فقبل حكمها حكم المسيس في التحريم لأنه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدماته وهذا قول
الأكثر وعن الأقل لا يحرم المقدسات لأن المسيس هو الوطء وجعله فلا يشمل المقدسات لا يجاز
ولا يصح أن يراد لانه جمع بين الحقيقة والتميز وعن الأوزاعي يجعل الاستمتاع بمقوق الأزار
(٣) وعن سلمة بن مضى هو البياض يفتع الموحدة تخفيف المشاة القصة وضادجة انصاري
خزرجي كان أحد البكائن روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب قال البخاري لا يصح حديثه
يعني هذا الذي في الظهار (قال دخل رمضان ففتحت أن أصيب أمرأتى) وفي الأرشاد واني كنت
أمرأ أصيب من النساء لا يصيب غيرها (فظهرت عنها فأنكشف شيء) (٣) منها البلية (٤)
فوقعت عليها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله لموسى حر رقيقة ففتحت ما أمك الأرقبي قال
فسمي شهر من متبايعين فقلت وهل أصبت الذي أصبت لأن السام قال أطمع عرطان فترستين
مسكينا أخرجه أجدو الأربعة إلا التساقى وصحبه ابن خزيمة وابن الجارود) وقد أحله عبد
الحق بالاقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة لأن سليمان لم يدرك سلمة حتى ذلك الترمذي عن
البخاري وفي الحديث مسائل الأولى أهمل على ما دلل عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة
والترتيب اجماع بين العلماء الثانية أنها أطلقت الرقية في الآية وفي الحديث أيضاً ولم تقيد
بالإيمان كأن قيلت في آية القتل فأختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة وغيره إلى عدم
التقيد وانهل تحز في رقية نسيمة وقالوا لا تقيد بها في آية القتل لأختلاف السبب وقد أشار
الزبيحشري إلى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة فإن المناسبة (٥) في آية القتل
أهمل أن يخرج رقية مؤمن من صفة الحياة إلى الموت كانت كفارته إدخال رقية مؤمنة
في حياة الحريرة وأخر إجماعه من موت الرقية فإن الرق يقتضى سلب التصرف عن المملوك فاشبه
الموت الذي يقتضى سلب التصرف عن الميت فنكان في اعتاقه إثبات التصرف في قاشبه الأحياء
التي يقتضى إثبات التصرف في الحي وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يجوز اعتاق رقية كافر
وقالوا تقيدية الظهار كما قدمت آية القتل وإن اختلف السبب قالوا وقد أبدت ذلك السنة
فالمسلم عليه صلى الله عليه وآله وسلم السائل يستقنه في عتق رقية كانت عليمسأل صلى الله عليه
وآله وسلم الجارية بآين الله فقالت في السلم فقال من أنا قالت أنت رسول الله قال فاعتقها فأفانها
مؤمنة أخرجه البخاري وغيره قالوا قدس الله صلى الله عليه وآله وسلم لها عن الإيمان وعدم سؤاله

- (١) وهم الحسن وابن
سبرين وسرو وقويكر وقناد
وعطاء وطاوس وجماهد
وعكرمة قال والمعاشر آراءه
فاقعا اه أبو النصر
(٢) كالتبديل ونحوه اه
(٣) قوله شيء منها فدواية
رأيت خلها في ضوء القمر
وفي لفظ بياض ساقها فهو
يسمر ما بهم مناه اه أبو النصر
(٤) في حديث عائشة أنه وقع
على امرأته نهرا قال
الزركشي وهذا أصح من
رواية أنه وقع عليها السلا
اه أبو النصر
(٥) أي لاشترائه بالإيمان
في الرقية المعتقة في كفارة
القتل اه

عن صفة الكفارة وسبب اداها على اعتبار الايمان في كل رقة تحقق عن حبب لانه قد قرأ نزل الاستقصال مع قيام الاحتمال بنزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر قلت الشافعي قائل بهذه القاعدة قال قال بها من معهما من المخالفين كان الدليل على التسفه والسنة لا الكتاب لانهم قدروا في الاصول انه لا يحمل المطلق على المقيد الا مع اتحاد السبب لكنه موقوف في حديث أبي هريرة عند أبي داود ما لفظه فقال لما رسول الله ان على رقة مؤمنة الحديث الى آخره قال عز الدين الذهبي وهذا حديث صحيح وسنذكره فلادليل في الحديث على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم ليس له ان يمسك الرقة الا ان السائل عليه رقة مؤمنة الثالثة اختلف العلماء في الرقة بالمعينة بأبي عيب فقال داود يجوز في المعينة لتساؤل اسم الرقة لها وذهب آخرون الى عدم اجزاء المعينة قياسا على الهدايا والضحايا يجامع التقرب الى الله تعالى وتصل الشافعي رحمه الله تعالى فقال ان كانت كلمة المنفعة كالاغور اجزأت وان نقصت منافعها لم تجز اذا كان ذلك قصصا نقصانا ظاهرا كالاقطع والاعى اذا التقى عليك المنفعة وقد نقصت والسنية تفاسيل في العيب يطول فعدا داود يعزى له الادلة عليها الرابعة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصم شهرين متتابعين دليل على وجوب التتابع وعليه ذلك الآية وشروط أن يكون قبل المس فلا مس فيها الستاتف وهو اجماع اذا وثقنا ثم ارامتعدا وكذا لا يلا عند أبي حنيفة وآخرون ولو ناسيا الآية وذهب الشافعي وأبو يوسف الى انه لا يضرو ويجوز لان علة النهي اقتصاد الصوم ولا اقتصاد الوطء (١) وأجيب بان الآية عامة واختلف اذا وطئ ثم اراما ناسيا فعند الشافعي وأبي يوسف لا يضرون لم يفسد الصوم وقال أبو حنيفة بل يستأنف كما اذا وطئ عمدا الصوم الآية قالوا وليست العلة اقتصاد الصوم بل دل عموم الدليل للاحوال كلها على انه لا تتم الكفارة الا بوقوعها قبل المسين والاماسة اختلقوا ايضا فاما اذا عرض له في اثنا صومه عذرا أو س ثم زال هل يبني على صومه أو يستأنف فقال المال والأجدانه يبني على صومه لانه فقه بغير اختياره وقال أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي بل يستأنف لاختياره التفرق وأجيب بان المذموم كغير المختار والمالو كان المذموم جوا فقبل يبني ايضا وقبل لا يبني لان رجاء زوال المذموم كغير المختار وأجيب بانه مع العذر لا اختيار له السادة ان ترتيب قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصم على قول السائل حائلا لا رقتي بقضي بما اقتضت به الآية من انه لا ينقل الى الصوم الا بعد صوم وجدان الرقة فان وجد الرقة الا انه يحتاجها لخلعت له المجزأ فانه لا يصح منه الصوم فان قيل انه قد صبح التيمم لو اجد الماء اذا كان يحتاج اليه فلهما قسم ما هنا عليه قلت لا قياس لان التيمم قد شرع مع العذر فكان الاحتياج الى الماء كالعذر فان قيل فهل يجعل (٢) الشيق الى الجماع عذرا يكون معه العنول الى الاطعام وبعده صاحب الشيق غير مستطيع للصوم قلت ظاهر حديث سلمة وقوله في الاعتذار عن التكفر بالصيام وهل أصبت التي أصبت الامن الصيام واقراره صلى الله عليه وآله وسلم على عذره وقوله أطمم بدل على أنه عذره بعدل معه الى الاطعام السابعة ان النص القرآني والنسبي صريح في اطعام مسكين مسكنا وكما يجعل عن كل يوم من الشهر من اطعام مسكين واختلف العلماء هل لا بد من اطعام مسكين مسكنا أو يكفي اطعام مسكين واحد من يوم فذهب مالك وأحمد والشافعي الى الاول فظاهر الآية وذهب الحنفية الى الثاني والله يكتفي اطعام واحد

(١) ولان الاصم كما قاله الزركشي في تفسيره الحديث الرافعي ان حلقه وقع نهرا ام أبو النصر

(٢) الشيق بفتح المعجمة وفتح الموحدة يقال فيه شيق كصرح أي اشتد غلته بضم الغين المعجمة وسكون اللام وهي شهوة الضرب ام أبو النصر

ستين يوماً أو أكثر من واحد قدر الطعام ستين مسكناً قالوا لا في اليوم الثاني مستحق كقول
 الدهمالي وأوجبنا ظاهر الآية تغاير المسكين بالذات ويرى ع. أحمد ثلاثة أقوال كالقولين
 هذين والثالث أن وجدغرم المسكين لم يجز الصرف إليه والأجوز إعادة الصرف إليه الثالثة
 اختلف في قدر الطعام لكل مسكين فذهب الحنفية إلى أن الواجب ستون صاعاً من قرا وأذرة
 أو شعيراً ونصف من بر وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مئذ والمد والمد ربع الصاع
 واستدل بقوله في حديث الباب أطلع ع. ق. من ع. من مسكناً والعرق مئذ يأخذ خمسة عشر
 صاعاً وأربعة عشر صاعاً ولا عاتة صلى الله عليه وآله وسلم للراعي في رمضان يعرق خمسة عشر صاعاً من
 قرو لانه أكثر الوايات في حديث سلمة هذا واستدل الأولون بما ورد في رواية عبد الرزاق اذهب
 إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليك فأطعم ع. منها وصفاً مستحق مسكناً قالوا
 والوسق ستون صاعاً وفي رواية لابي داود والترمذي فأطعم وسقاً من ع. من مسكين مسكناً وجاء
 في تفسير العرق أنه ستون صاعاً وفي رواية لابي داود أن العرق يكمل بسم ثلاثين صاعاً قال أبو داود
 وهذا أصح الحديثين ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه
 خرج الشافعي إلى الترجيح بالكثرة وأكثروا الوايات خمسة عشر صاعاً وقال الخطابي في معالم السنن
 العرق الصدقة التي من الخوص فيخذه من المساكين قال وجاء تفسيره أنه ستون صاعاً وفي رواية
 لابي داود بسم ثلاثين صاعاً وفي رواية سلمة بسم خمسة عشر صاعاً فدل أن العرق يختلف في السعة
 والضيق قال فذهب الشافعي إلى رواية الخمسة عشر صاعاً قلت يؤيد قوله أن الأصل برادة
 القيمة عن الرائد وهو وجه ترجيح التامعة في الحديث دليل على أن الكفارة لا يسقط جميع
 أنواعها بالهز ونه خلاف فذهب الشافعي وأحمد إلى ما بين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالهز لما
 في حديث أبي داود عن خويلد بنت مالك بن ثعلبة قالت ظاهري زوجي أوس بن الصامت إلى
 أن قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعق رقعة قالت لا يجد قال يصوم شهرين متتابعين
 قالت أنه شيع كبير ما بهن صبيام قال يطعم ستين مسكناً قالت ما عنده شيء يتصدق به قال فاني
 سأعنه يعرق من ع. الحديث فلو كان يسقط عنه بالهز لآتاه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعنه من
 عنده وذهب أحمد في رواية طائفة إلى سقوطها بالهز كما تسقط الواجبات بالهز عنها وعن
 أبي الهوا قيل لهما انقط كفارة الوطء في رمضان بالهز عنها لا غيرها من الكفارات قالوا لأن
 التي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع في شهر رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله والزجل
 لا يكون مصر فالكفارة وقال الأولون أنما سئل لانه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرفها
 إليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرها من الكفارات قولان العشرة قال
 الخطابي يدل الحديث على أن الظهار المقدس كالظهار المطلق وهو إذا ظاهراً من أمر أنه إلى مدة ثم
 أصبح قبل انقضاء تلك المدة واختلقوا فيه إذا تبرأ ولم يبحث فقال مالك وابن أبي ليلى إذا قال
 لأمرأة أنت علي كظهر أمي إلى الليل رتبة الكفارة وإن لم يشرها وقال أكثر أهل العلم لا شيء
 عليها إذ لم يشر بها وجعل الشافعي في الظهار الموقت قولين أحدهما أنه ليس بظهار (قائده) هـ
 فذنبهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا الاتحاد الحكيم في الآية والحديث وليس
 كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكر ما بين كثير من الارشاد من حديث خويلد

بنت فلعبة قالت في واقه وفي أوس أنزل الله سورة فجاءة قالت كنت عنده وكان شيخا كبيرا قد
 ساقطه وقد صبر قالت فدخل على ثومانرا حسنة بنى غضبه فقال أنت على صكك ظهر أرى
 قالت ثم خرج فجلس في نادي قوم ساعة ثم دخل على فآذاه بردي عن نفسي قالت فقلت
 كلا والذي نفس نبينا عليه لا تخلص إلى وقد قلت ما قلت فحكم الله به وفيه ما الحديث رواه
 الإمام أحمد وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود
 وكان ظهرا وأوى هذا ذهب أجود الشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو ظهر بر بطلا كان
 ظهرا ولو طلق بر بطلا كان مطلا و قال أحمد إذا قال أنت على كظهر أرى وعني به الطلاق
 كان ظهرا ولا تطلق به وعنه ابن القيم بان الظهار كان مطلا في الجاهلية فنسخ فميز أن بعدا إلى
 الأمر المتسوخ وأيضا فأوس اغناوى به الطلاق لما كان عليه فاجرى عليه حكم الظهار دون
 الطلاق وأيضا فانه مصرح في حكمه فلم يميز بجهله كناية في الحكم الذي بطل الله تعالى شرعه
 وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب

• (باب الأيمان) •

هو ما خزن من الإيمانية بقول الزوج في الخسعة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وبالله
 الأيمان والالتزام والملازمة واختلف في وجوه على الزوج فقيل يجب إذا كان غفولاً وعلم أنه لم
 يشربها وقتل انعم غلبة الظن بالزمن المرأى أو العلم بصور لا يجب ومع عدم الظن يحرر (عن
 ابن عمر رضي الله عنهما قال سأل فلان) هو عوز الجلا في كافي أكثر الروايات (فقال يارول
 أقما رأيك لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم بكلمة يامر عظيم وان سك
 سكت على مثل ذلك) أي على أمر عظيم (فلم يجبه فلان بعد ذلك) أي ما فقال ان الذي سألتك
 عنه قد ابتليت به فأمر الله تعالى الآية في سورة النور) الاكثر في الروايات ان سبب نزول
 الآية قصة هلال بن أمية وزوجته وكانت حقة فمعة على قصة عويمر وانما تلاها على الله عليه
 وآله وسلم عليه لان حكمها عام لامة (قتلها من عليه وعظموه ذكره) عطف تفسير اذ لو عطف هو
 التذكير (وأخبرهم ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله لعنوا في
 الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم (قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاه فوقع عليها
 كذلك قالت لا والذي بعثك بالحق انه لكذب بعد أن الرجل فشهد أربع شهادات بالله ثم نفى
 بالمرأة ثم فرق بينهما رواه مسلم) في الحديث مسائل الأولى قوة فلم يجبه وقع عند أبي داود وفكره
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها قال الخطابي يريد المستلحة على الحاجة لمسائل
 اليه وقال الشافعي كانت المسائل فيما ينزل فيه حكم من نزول الوحي بمجموعة فلا ينزل ذلك
 ما وقعهم في حقة وعنت كما قال تعالى لا تدأوا عن أشياء وفي الحديث لعن الله أعظم الناس
 جرمان سأل عن شيء لم يحرم فخر من أجل مسئلة وقال الخطابي قد وجدنا المسئلة في كتاب
 الله على وجهين أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعليم فبما نزل الحاجة اليه من أمر الدين
 والاخر ما كان على طريق التحذير والتكليف فأباح النوع الأول وأمر به واجب عنه فقال
 فاسألو أهل الذكر وقال فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك وأجاب تعالى في آيات يسألونك

عن الالهة يسألونك عن المحيض وغيره أو قال في النوع الآخر يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وقال يسألونك عن الساعة أيان مرساها فمبهم أمئت من ذكرها فكل ما كان من السؤال على هذا الوجه فهو مكروه فإذا وقع السكوت عن جوابه فاعلموا بوجوب ردع السائل فإذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ الناشئة في قوله قبل أن يال رجل ما يدل أنه يبدؤه وهو لباس الحكم الشرعي لأنه المدعى بتقديمه وبه وقعت البداهة في الآية وقيل وقع الاجماع على ان تقديمه سنة واختصهل بحج البداهة إنما لا يذهب الجاهل إلى وجوبه بالقوله صلى الله عليه وآله وسلم له لال البينة والاختصاص في ظهوره فكانت البداهة دفع الخدع عن الرجل فلو بدأ بالمرأة فكان دفعا لأمر لم يثبت وذهب أبو حنيفة إلى انه انصح البداهة لما أراد أن الآية لم تدل على لزوم البداهة بالرجل لأن العطف فيها بالواو وهي لا تقتضي الترتيب وأجيب عنه بأنه وإن لم تقتض الترتيب فإنه تعالى لا يبدأ إلا بما هو لاحق والاقدم في العتابة وبين فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فهو مثل قوله تبدأ بعبداً الله في وجوب البداهة قبل الصفا الثالثة قوله ثم فرق بين محاد إلى ان الفرقه بينهما لا تقع إلا بتفريق الحساب لا ينشئ اللعان وإلى هذا ذهب كثير مستدلين بهذا اللفظ في الحديث وأنه ينشأ في الصحيح أن الرجل طلقها ثلاثاً ثم دعاهم اللعان وأقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو كانت الفرقه تنقض اللعان لين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان طلاقه في غيره له وقال الجمهور بل الفرقه تنقض نفس اللعان وإنما اختلفوا هل تحصل الزنعة بفهم لعانه وإن لم يتحقق هي فقال الشافعي يحصل به وقال أحد لا يحصل الا بقام لعانه وهو المشهور عند المالكية وبه قالت الظاهرية واستدلوا بما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فلكم التفريق بين كل متلاعنين قال ابن العربي أخبرني أنه علمه صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلكم قوله لا سيد لك علم قال وكذا حكم كل متلاعنين فإن كان الفراق لا يكون الا بحكم فقد نفذا الحكم فيهم من الحساب الا اعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فلكم التفريق بين كل متلاعنين قالوا وقوله فرق بينهم معناه اظهرا ذلك وبأن حكم الشرع فيه لأنه أنشأ الفرقه بينهما قالوا وأما طلاقه إياها فلم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه لم يزد الصرح الواقع باللعان الا بما كيدا فلا يحتاج إلى انكاره وبأنه لو كان لافرقه الا بالطلاق لجاز له الزواج بها بعد أن تنكح زوجها غيره وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه الحديث وقوله وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا ينفك لها عليه ولا قوت من أجل انه ما يتفرقان من غيره طلاق ولا متوفى عنها وأخرج أبو داود عن حديث سهل بن سعد بن حديث المتلاعنين قال مضت السنة بعدى المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً وأثرجه السبي بلفظ ففرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما أو قال لا يجتمعان أبداً وعن علي وابن مسعود قال مضت السنة بين المتلاعنين أن لا يجتمعان أبداً وعن عمر فرق بينهما ولا يجتمعان أبداً الرابعة اختلف العلماء في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بائن فذهب الشافعي وأحد وغيرهم إلى انها فسخ مستدلين بأنها لو جوبت تحرر علمو بها فكانت فسخاً كقرعة الرضاع اذ لا يجتمعان أبداً ولأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ولا كافي فيه وذهب أبو حنيفة إلى انها طلاق بائن مستدلين بأنها لا تكون الا من زوجة فسقط من أحكام النكاح المختصة به في طلاق اذ هو من أحكام النكاح المختصة به

بخلاف الفسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالغيب وأجيب بأنه لا يلزم من
اجتماعه بالنكاح أن يكون طلاقاً فإنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها الخامسة وهي فرع لرابعة
اختلقوا أو كذب نفسه بعد الإعلان هل تحل له الزوجة فقال أبو حنيفة تحل له لزوال المانع
الحرم وهو قول سعيد بن المسيب قاله قال فان كذب نفسه فإنه طالع من الخطاب وقال ابن
جبرين قاله ما دامت في العدة وقال الشافعي وأجد لا تحل له أبداً قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لا سبيل لك عليها قلت فيجب عليه ما عليه من الله عليه وآله وسلم قال هل النكاح ولم يكذب نفسه
في السادسة في حديث لعان لجلال بن أمية أنه قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يشريك بن حصام الحديث عند أبي داود وغيره قال الخطابي فيه من القذف أن الزوج إذا قذف
امرأته بغير رجل بعينه ثم تلاعنا فإن اللعان يقطع عنه الحد فيصير في التقدير ذكره المقنف به تبعاً
ولا يعتبر حكمه وذلك أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم له لجلال بن أمية البيهقي وأورد في ظهر الخطابي
تلاعنا لم تعرض له لجلال الحد ولا يرى في شيء من الأخبار أن شريك بن حصام عني عنه فسلم أن
الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه اللعان وذلك أنه مضطرب إلى ذكر من يذفها به لازماً للضرورة
عن نفسه فلم يجعل نفسه على القصد بالقذف وأدخال الضرر عليه قلت ولا يخفى أنه للضرورة
في تعيين من يذفها به وقال الشافعي أن يقطع الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان فإن لم
يصل ذلك حدته وقال أبو حنيفة الحد لا يلزمه ولا رجل مطالبته وقال مالك يحد للرجل
وبلا عن قزو وجبة انتهى قلت ولا دليل في حديث جلال على سقوط الحد بالقذف لا يحد
بالقذف ولم يرد أنه مطالب به حتى يقول له صلى الله عليه وآله وسلم قد مضى باللعان أو بعد
التعاقب فحينئذ يحكم بالأصل بنبوت الحد على التعاقب واللعان أعلا من دفع الحد عن الزوج
والزوجة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للمتلعين
حساباً على الله) ينفقوه (أحدكما كاذب) فإذا كان أحدهما كاذباً فله هو المتوفى
بجزائه (لا سبيل لك عليها) هو أمانة للفرقة بينهما كما حلف (قال يا رسول الله مالي) يريد به
المصدق الذي حلفه اليها (قال إن كنت صدقت علم ألهو بما استخلفت من فرجه وإن كنت
كاذباً علمت أنك أبعدت ما متفق عليه) الحديث فأما ما سلم من القرائينهما وإن أحدهما
كاذب في نفس الأمر وحسابهما على الله وأنه لا يرجع شيء بحمله من الصدق لانهان كان
صادقاً في القذف فقد استحققت المال بما استحل منها وإن كان كاذباً فقد استحققت أيضاً ذلك
ورجوعه إليه أبعد لأنه هضمها بالكذب علمت فكيف يرجع ما أعطها (وعن أنس رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر وأبو جهم وأبو سفيان
المهملة وكسر الباء الموحدة بعد هاء المهملة هو الكامل الخلق من الرجال (فهو زوجها)
وإن جاسم به أكل) يفتح المهملة وسكون الكاف هو الذي منابت أجهتم سود كان فيها كحل
وهي خلقة (جعداً) يفتح الجيم وسكون العين المهملة فدل المهملة وهو من الرجال القصير
(فهو لذي رماها به متفق عليه) وله ما في أن ترى فاسم به على التبع المأكروه وفي الأحاديث
ثبتت عدة صفات وفي رواية لها ما التمسائي أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد صفات
مافي بطنها اللهم من فوضت شيئا إلى الذي ذكر زوجها الله وبعده عندها وفي الحديث خليل على أنه

يصح للعان المراءى لخالص ولا يؤخر الى ان تضع واليه ذهب انجهو لهذا الحديث وقال أبو يوسف
 ومحمد يروى عن أبي حنيفة وأحمد أنه لعان لثني الجمل بلوازان يكون ربحاً فلا يكون للعان
 حنيفة معنى قلت وهذا رأى في مقابلة النص وكأنهم يريدون أنه لانه لمجرد ظن الجمل من
 الأجنبي لا لوجده معه الذي هو ضرورة النص وفي الحديث دليل على أنه يقتضي الوليد للعان وان لم
 يذكر النفي في اليمين والى هذا ذهب أهل الظاهر وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه
 يصح للعان على الجمل بشرط ذكر الزوج لثني الوليدون المراءاة به يصح نفي الولد وهو جمل ويؤخر
 اللعان الى بعد الوضع ولا دليل على ما يدل الحق قول الظاهر بقائه لم يقع في العان عنده صلى الله
 عليه وآله وسلم لثني الولد ولم يره في حديث هلال ولا غيره ولم يكن اللعان الا منهما في عصره صلى
 الله عليه وآله وسلم وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الاحاديث وقد انزعج مالك عن نافع عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا عن بين رجل وامرأة متواتر من من ولده ففرق بينهما
 وألحق الولد المرأة وفي حديث سهل وكانت حبلها فأنكر حملها وذكر أنه اتى من من ولده ولكنه
 لا يدل على اشتراط نفي الولد لأنه فله الرجل من تلقا نفسه وقال أبو حنيفة لا يصح نفي الجمل
 والعان عليه فان لعان حاملها أثبت بالقرينة ولم يمكن من نفسه أصلاً لان اللعان لا يكون
 الا بين الزوجين وهذه قد ثبتت بلعنه في حال حملها ويجب بان هذا رأى في مقابلة النص
 الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا وان كان يضاري تخديين ان قوله في وكنت
 حاملاً من كلام الزهري لكن حديث الباب صحيح صريح وفي الحديث دليل على العمل بالصفة
 وكان مقتضاها الحاق الولد بالزوج ان جاء به على منتهى لانه للقرائن لكنه يبين صلى الله عليه وآله
 وسلم المنع عن الحكم بالصفة نفسها وانما يتأخر لولا الايمان لكان في ولها شأن ﴿ وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلاً أن يضع يده عند
 الخامسة على فيه وقال انها الموجبة رواه داود والنسائي وريناه ثقات (فيه دلالة على أنه بشرع
 من الحاكم المبالغ في منع الخلف خشية أن يكون كذبا بانه صلى الله عليه وآله وسلم منع بالقول
 بالتذكير والوعظ كما سلف ثم منع عنها لانه فعل ولم يرو أنه أمر بوضع يده على فيه المرأة أو وضعه
 كلام الرافعي وقوله انها الموجبة أي للفرقة ولما ذاب الكتاب وفيه دليل على ان اللعنة
 الخامسة واجبة وأما كيفية الخلف فأنخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس في تحليف
 هلال بن أمية أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احلف بالله الذي لا اله الا هو اني لصديق
 يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله قال الحاكم صحيح على شرط البخاري ﴿ وعن سهل بن
 سعد رضي الله عنه في قصة التلاعنين قال أي الرجل (لمرغمان تلاعنهما كذب عليهما
 يا رسول الله ان أمسكتما فطلقهما انما تقبل ان يا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق
 عليه) تقدم الكلام على تحقيق المقام ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلاً جاء الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تريد لامي قال غزها بالعين المجرمة
 والزامها بمرحلة قال في النهاية أي أبعد هارب الطلاق (قال أخاف ان نفسه ماقتى قال
 فاستمعهم اروا ما يؤيدوا الزور بالله ثقات) وأطلق النووي عليه الصفح فكنه نقل ابن الحزوي
 عن أحمد أنه قال لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء وليس له أصل ففسك

(١) جمع كناية إما أبو النصر

بحال (قال نعم قال فاني ذاك قال له لنزعه) بالتون فزاي وعين مهملة أي جنبه اليه (عرق
 قال فاعلم انك هذا نزع عرق متفق عليه وفي رواية لمسلم) أي عن أبي هريرة (وهو) أي الرجل
 (بعضه) بان يقصه قال في آخره ولم يخصه في الاتفاق منه (قال التلطي هذا القول من
 الرجل تعرض بالسياسة كغيره بدني الولد حكمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن الولد للفرش ولم
 يحصل اختلاف النسب واللون دلالة يجب الحكم بها وضرب المثل بما يوافق جنس اختلاف
 الألوان في الأبل ولقحها وأخذ من هذا اثبات القياس الخلق وبيان ان المتشابهين حكمهما
 من حيث الشبه واحد ثم قال وفيه دليل على ان الحد لا يجب في المكاني (١) وانما يجب
 بالقتل الصريح وقال المهلب التعريض اذا كان على جهة السؤال لا حذفه وانما يجب الحد
 في التعريض اذا كان على المواجهة والمشقة وقال ابن المنير يفرق بين الزوج والاجنبي في
 التعريض بان الاجنبي يقصد الآية المحضة والزواج قد يعذر بالنسبة الى صيانة النسب وقال
 القرطبي لا خلاف انه لا يجوز تنفي الولد باختلاف الألوان المتعارفة كالسمر والادمة ولا في البياض
 والسواد اذا كان قد أقربا لوطء ولم تنقض مدة الاستبراء قال في الشرح ككأنه أراد في هذه
 والآيات خلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو ان لم ينقض اليقين سنة زنا لم يجوز النفي وان اتهمها
 فانت بولده على لون الرجل الذي اتهمها جاز النفي على الصحيح وعند الحنابلة يجوز النفي مع
 القرينة قطعا والخلاف انما هو عند عدمها والحديث يستعمل لانه لم يذكر ان معذرة تنع على
 الزنا وانما هو محرم بخلافه اللون

• (باب العدة) •

بكسر العين المهملة اسم مدة تريض بها المرأة عن التزوج بعد وفاة زوجها أو فراقها اما بالولادة
 أو الاقراء أو الأشهر (بالحداد) بالهاء المهملة بعد هاء الان سهملتان بينهما أشهر وولعة النع
 وشرا ترك الطيب والزينة المعتد عن وفاة (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين
 المهملة فواو مفتوحة فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الهمزة المججمة وفتح الراء تصدقت
 ترجمته (ان سبعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فتنا فتحنة تصغير سبع وثلاثمائة
 (الاسلية فست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاة زوجها) هو سعد بن خولة توفي بمكة
 بعد عدة الوداع (بمبال) وقعه تقديره اختلف كثيرا لاجابة الى ذكره وياتي بعضهم اقربا
 (فخات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنته ان تنكح فاذن لها فنكحت برواء البخاري وأصله
 في الصحيحين وفي لفظ للبخاري (أتموا وضعت بعد وفاة زوجها اباريعين ليلة وفي لفظ لمسلم)
 أي عن المسور (قال الزهري ولا يرى بأسا أن تزوج وهي في دمها) أي دم نفاسها (غيره
 لا يقرم زوجها حتى تظهر) الحديث دليل على ان الحمل المتوفى عنها زوجها تنقض عدتها
 بوضع الحمل وان لم يوضع عليها أربعة أشهر وعشرو يجوز بعدها ان تنكح وفي المسئلة خلاف
 فهذا الذي أفاده الحديث قول جاهد العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعله وم قوله
 تعالي وأولات الأجلأجلهن ان يضعن حملهن والآية وان كان ما قبلها في المطلقات لكن ذلك
 لا يخص عمومها وأيد بقرينة عمومها على أصلها ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المستند والاضياء

في المختار وابن مردويه عن أبي بن كعب قال قلت لرسول الله وأولات الاحمال اجلهن ان
 بعضن جلهن اهي المطلقة ثلاثا أو المتوفى عنها خالي المطلقة ثلاثا أو المتوفى عنها أو آخر جماعت
 جبروان بن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال لما نزلت هذه الآية
 قلت لرسول الله هذه الآية بمشركة أم بهجة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآية آية
 قلت وأولات الاحمال اجلهن ان بعضن جلهن المطلقة والمتوفى عنها قال نعم وثبت عن ابن
 مسعود عن عمرو ابنت دالة على قوله بهذا وأخرج عنه ابن مردويه قال نحض حورة النساء
 القصري كل عنة وأولات الاحمال اجلهن ان بعضن جلهن أجل كل حامل مطلقة أو متوفى
 عنها يزويهما ان تضع حملها وأخرج ابن مردويه عن أبي عبد الله الخدي قال نزلت حورة النساء
 القصري بعد التي في البقرة سبع سنين وأخرج الشيخان وأبو داود والبيهقي والترمذي وابن
 ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباس
 وأبو هريرة رضي الله عنهم في غار من غار فمات رجل فقال ائتين في امرأة ولدت بعد وفاته وجه ابنة ليل
 أحلت قال ابن عباس نعمتد آخر الاجلين قلت أمأولات الاحمال اجلهن ان بعضن جلهن
 قال ابن عباس في ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أ رأيت لو ان امرأة تزوجت حرة فماتت
 قال ابن عباس آخر الاجلين قال أبو هريرة أنا مع ابن أبي بصير إلى أبي سلمة فمات رجل من بني
 كريمة إلى أبي سلمة يسألها أمضت في ذلك سنة فقالت (١) قتل زوج سبعة الأسلية وهي حلي
 فوضعت بعد موته باربعين ليلة فخطبت قال كعب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأخرجه عبد بن حميد بن حديث أبي سلمة وفيه انهم أرسلوا إلى عائشة فاستفسوا الوفاة قالت
 سبعة مثل ما مضى إلا أنها قالت بعد وفاته تزوجها بلال في الباب عند عمرو ابنت دالة عن السفاد
 على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدد وأن عموم الآية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة
 مع تأخر نزولها كما صرح به الروايات فينبغي أن يكون التخصيص أو التسع شقة أعليه
 ويروي عن علي وغيره أنها تعتد بآخر الاجلين ما وضع الحمل ان تأخر عن الاربعة الا شهر والعشر
 أو بالمد المدكورة فان تأخر عن وضع الحمل مستدلين بقوة تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون
 أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا قالوا الآية الكريمة فيها عموم وخصوص من
 وجه وقوله وأولات الاحمال اجلهن كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بما وانما يخرج عن المهددة
 يثبت بخلاف ما إذا عمل باحداهما وأجيب عنه بان حديث سبعة نص في الحكم من بان آية
 النساء القصري شاملة للمتوفى عنها وأما حديثها ما تضمنت الاحاديث والآثار وأما الرواية
 عن علي فقال الشعبي ما صدق أن علي بن أبي طالب كان يقول عند المتوفى عنها زوجها آخر
 الاجلين هذا وكلام الزمري صريح انه يقتضيه وان كانت لم تطهر من دم فحاسبها وان حرم
 وطهرها الاجل عليه أخرى هي بقائه الم قال الترمذي في شرح مسلم قال العباس بن يحيى
 وغيرهم سواء كان الحمل ولدا أو أكثر كالللملقة أو ناقصا أو علقة أو مضغة فانما يقتضي العدة
 بوضعه اذا كان فيه صورة خلق آدمي سواء كان صورة خفية تتحصن النساء بمجرئها أو جليلة
 يعرفها كل أحد وتوقها بن دقيق الدين من أجل ان الغالب في الخلق وضع الحمل هو الحمل
 التام الملتقي وأما خروج المنيضة والعلقة فهو نادر والحمل على الغالب أقوى قال المصنف

هذا يؤيد القول بان سعدا
 قتل وهي رواية في البخاري
 ومعظم الروايات أصح
 بمرض وقع له أبو النضر

ولهذا نقل عن الشافعي قولنا ان العدة لا تنقضي وضع قطعة لحم ليس فيها صورة عنة ولا خضرة
 وظاهر الحديث والاينا اطلاق فيما يتحقق كونه حلا واماما لا يتحقق كونه حلا فلا يجوز اذاته
 قطعة لحم والعدة لازمة يمين فلا تنقضي عسكوك نيه **(ع)** وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 امرت **(ع)** مغيرة الصفة والامر والي على الله عليه وآله وسلم **(بررة)** أن تعد ثلاث حشر
 رواد ابن ماجه ورواه ثقلت لكنه معمل **(ع)** وقد ورد ما يؤيد وهو دل على أن العدة تنقضي بالمرأة
 عنه من يحصل عدة المأول دون عدة الحرة لا يزوج على القول الاظهر من أن زوج بررة كان
 عبدا **(ع)** وعن الشعبي هو أبو عمر وعامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي
 تابعي جليل القدر فقه كبير قال ابن عينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه امر ابن عمر
 بالشعبي وهو يحدث المغازي فقال شهدت القوم وهو أعلم بهامني وقال الزمري العلماء أربعة
 ابن المسيب المدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام وله
 الشعبي في خلافة عمر كافي الكاشف للذهبي وقبل استقلت من خلافة عثمان ومات سنة
 أربع مائة وله اثنتان وستون سنة **(ع)** عن قاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة وامسلم الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة
 ولا سكنى وفي السنة خلاف ذهب الى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء بن الشعبي
 وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والامامية وامحق وأصحابه داود وكافة أهل الحديث
 مستدلين بهذا الحديث وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنيفة والثوري وغيرهم
 الى أنه يجب لها النفقة والسكنى مستدلين على الأول بقوله تعالى فأنفقوا علىهن حتى يرضعن
 حملهن وهذا في الحامل وبالإجماع في الرجعية على أنها يجب لها النفقة وعلى الثاني بقوله تعالى
 أسكنوهن من حيث كنتم وذهب آخرون الى وجوب النفقة دون السكنى مستدلين بقوله
 تعالى فليطلقا من متاع وأوجب بيبه كالرجعية ولا يجب لها السكنى لان قولهم
 حيث سكنتم يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يقتضي الاختلاط ولا يكون ذلك الا في
 حق الرجعية قالوا وحديث قاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطعن يضعف معها الاحتجاج به
 وحاصلها أربعة مطاعن الاول كون الراوى امرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يشاهدانها على
 حديثها الثاني أن الرواية تختص بظاهر القرآن الثالث أن خروجها من المنزل لم يكن لاجل أنه
 لاحق لها في السكنى بل لاذاتها أهل زوجها بليلتها الرابع معارضتها وابتهاجها رواية عمر
 وأجيب بان كون الراوى امرأة غير قاصح حكم من سن ثبتت من النساء يعلم ذلك من عرف السيرة
 وأما يد الصحابة وأما قول عمر لا تترك كلبا يتناوَسه فينا لقول امرأة لا ندري أهضمت أم
 لم تهم فهاذا تردعته في حفظها والا فانه قد قبل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وترده في حفظها
 عنده في عدم عمل بالحديث ولا يكون شك حجة على غيره وأما قوله انه يخاف القرآن وهو
 قوله تعالى لا تخضعوهن من يوتهن فالجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص ببعض أفراد العالم
 وأما رواية عمر فارادوا به أقوله وسنة فينا وقد عرفت من علوم الحديث أن قول الصحابة من
 السنة كذا يكون مرفوعا فليجواب أنه قد أنكر أحمد بن حنبل هذه الزيادة من قول عمر ومحل
 يقيم ويقول وابن في كتاب الله يجب النفقة والسكنى المطلقة ثلاثا وقال هذا لا يصح عن عمر

قال ذلك الحارثي وأما حديث عمر سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لها الكئي
 والنقعة فأنتم رواية إبراهيم النخعي عن عمر وإبراهيم لم يسمع من عرفاته لم يولد إلا بعد موت عمر
 بسنين وأما القول بأن خروج طائفة من بنات زوجها كان لا بد لها من إتيان بنته بلسانها فكلام
 أحسن مما يشبه الحديث الذي روت ولو كانت تسحق الكئي لما أسقطه صلى الله عليه وآله وسلم
 ولما لم يأتها ولو عظمها وكفها عن أذية أهل زوجها ولا يخفى ضعف هذه المطاعن في رد
 الحديث والحق ما أضافه الحديث وقيل ما زال من القيم ذلك في الهدى النبوي ناصر المن عمل
 بحديث طائفة (وعن أم عطية رضي الله عنها) أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 لها حديث في كتب الحديث (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحذف بضم حرف
 المضارعة وكسر الحاء المهملة ويجوز ضم الدال على أن لا تأخذه من أمرها على الله تعالى) امرأة
 على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشر أو لا تقبل ولو لم يصبوا الأوبى عصب
 بفتح العين المهملة وسكون الصاد المهملة فبما هو حديث في النهاية لم يورد عينية يصيب غزلها أي
 يجمع ويشد ثم يصبغ ويغسقب فيقوى موشى لبقا مما عصب منه أيضا لم يأخذ الصبغ (ولا
 تمكحل ولا تقس طيبا إلا إذا ظهرت نبتة) بضم النون وسكون الباء الموحدة فذل مجعلة أي قلعلة
 (من قسط) بضم الصاد وسكون السين المهملة في النهاية ضرب من الطيب وقيل العود أو
 أنفطار) يأتي تفسيره (مشتق عليه وهذا القسط لم يأت في داود والنسائي من الزيادة ولا تعصب
 والنسائي ولا تعصب) الحديث فيمسائل الأولى خبر أحمد بن حنبل في ثلاثه أيام على أي نبت
 من أبا وعمر موجوده ثلاث عليه وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشر إلا أنه أخرج أبو داود
 في المراسل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 رخص للمرأة أن تحذف على أي سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح كان مختصا للابن
 عموم انتهى في حديث أم عطية الأما سرسل لا يقوى على التخصيص الثالث في قوله امرأة
 أخرجه لا صغيرة في مفهومه فلا يجب عليها الإحداد على الزوج فلا تنهى عن الإحداد على غيره
 أكثر من ثلاثة واليهذه الحنفية وذهب الجمهور إلى أنها إذا حلفت في العموم وأن ذكر المرأة
 خرج من غير الغالب والتكليف على وليها في منعها من الطيب وغيره ولأن المدونة واجبة على
 الصغيرة كالبركة فلا تحل خطبتها الثالثة في قوله على ميت دليل على أنه لا إحداد على المطلقة
 فإن كان رجعا فاجماع وإن كان ثانيا فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداد عليها وهو قول الشافعي
 ومالك والجمهور وأما من أجد تناظر قوله على ميت وإن كان مقبولا فافهم أنه لا إحداد شرع
 لقطع ما يندفع إلى الجماع وكان هذا في حق الميتة لتعود رجوعها إلى الزوج وأما المطلقة ثانيا
 فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعتد المأكل من ثلثة وذهب آخرون منهم على زيد بن عتيق وأبو
 حنيفة معناه إلى وجوب الإحداد على المطلقة ثانيا قياسا على المتوفى عنها لأنها ما اشتركت في
 العدة واختلاف في أسبابها ولأن العدة تحرم النكاح حرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليل
 الرابسة أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداد واتخاذ على طه على الزوج الميت وذهب
 الجمهور أكثر العلماء إلى أنه أخرج أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت تدخل على رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أو لم تقرب جعلت على صبرا الحديث حسبا في رواية النسائي

قال ابن كثير في سننه غرابة قال ولكن رواء الشافعي عن مالك انه بلغه عن أم سلمة فذ كرمهما بما
يتقوى به الحديث ويدل على انه أصلاً ولم يأخرجه عنها أيضاً أحد أو دأبوا وادوا لتساق أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التوفي عن أزواجه لاتلبس المعص من الثياب ولا
المسقة ولا الخلى ولا تقتضب ولا تكحل قال الحافظ ابن كثير استأذنه جيد لكن رواء السفي
موقوفاً عليها وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة تلبس ما توفى عنها زوجها ~~تكتحلان~~
وتتسطلان وتطيبان وتقلدان وتصفغان ماشاءتا واستدل بما أخرجه أحد وجهه ابن حبان
من حديث أسماء بنت عيسى قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم الثالث من
قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحبني بعد يومك هذا لفظ أحد رواه في الأحاديث أم سلمة في الأحاديث لا تلبس بعدها
الله عليه وآله وسلم لها بعد الملاحاة بعد ثلاث وهذا ما نسخ لاحاديث أم سلمة في الأحاديث لا تلبس بعدها
فإن أم سلمة أمرت بالاحداث بعد موت زوجها وموته متقدم على قتل جعفر وقد أجاب الجمهور عن
حديث أسماء بما جوبه بسبعة كراهة تكلف لأحاجة إلى سردها المسئلة الخامسة في قوله أربعة أشهر
وعشر قيل المحكمة في التقدير لهذه المدة أن الولد تسكمل خلقته وينفخ فيه الرئ بعد مضي
مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على أربعة أشهر نقصان الألفه غير الكسر إلى العقد على طريق
الاحتياط و ذكر العشر مؤثراً اعتباراً بالسالى والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تكحل حتى تدخل
البلية الحادية عشرة المسئلة السادسة في قوله فومصوغاً دليل على النهي عن كل مصنوع باى
لون إلا ما استتفاه في الحديث وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على انه لا يجوز للسائتلبس الثياب
المصغرة ولا المصغفة إلا ما صغى به وادفرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يقتضى ثبته بل هو
من لباس الحزن واختلف في الحرر فذهب الشافعية في الأصح إلى المنع له لمنه مطلقاً مذهبنا
وأغبر مصوغ قالوا لا يبيع النساء التزين بهواحدة ممنوع من التزين وقال ابن حزم إنهن يتجنب
الثياب المصغفة فقط ويساح لهن أن تلبس ما شاعن من حرير أبيض أو أصفر من ثوبه القلم
يصغ ويساح لهن أن تلبس المسوج الذهب والخلى كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت
وهذا جود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية وأمأ حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن
لبسها الثياب المصغرة ولا المسقة ولا الخلى فقال انه يصح لأن من رواه إبراهيم بن طهمان
وروي عنه ابنه من الحفاظ الأثبات الثقات وقد جمع حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد
وأبي حاتم وابن حزم وأدار العجزم على ما ثبت عندهما النص وغيره من الأئمة إداره على التعليل بالزينة
فبقى كلامهم أن ثوب العصب إذا كان فيه زينة منعته عنه ويخصصون الحديث بما لم يعلق المناسب
للمنع وقد تقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية وللعلامة في تفسيره أقوال أخر المسئلة السابعة في قوله
ولا تكحل دليل على منعهم من الأكحال وهو قول الجمهور وقال ابن حزم لا تكحل ولو ذهبت
عنناها لا تسلا ولا تها را ودلله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأتوفى عنها
زوجها تخافوا على عنها فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه في الكحل فلأن ذنخه بل
قال لا مزين أو ثلاثاً وذهب الجمهور مالك وأحمد وأوزنفة وأصحابه إلى أنه يجوز الأكحال
بالمغذلة لاوى مستلذين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أو دأبنا قال في كحل الجلالة لمساكنها
أمرأة أن زوجها وقى وكانت تستسكى عينها فأرسلت إلى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلالة فقالت

أم سلمة لا يكمل منه الأمن أمر لاجتماعه يستدعيك فتكملين بالليل وتغصين به النهار ثم قالت أم
 سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وقد كنت حديث الصبر قال
 ابن عبد البر وهذا عندي وإن كان مخالفاً لحديثها الآخر التام عن الصبر مع الخوف على
 العين إلا أنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عرف من الحالة التي فيها أن حاجتها إلى الكحل
 حقيقة غير ضرورية والأباحة في الليل دفع الضرر بذلك قلت ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس
 منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عندهم قال أبو جوب
 الأحاداد (وعن أم سلمة قالت جعلت على عيني مبراً بعد أن توفي أبو سلمة فقضى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم له في شيب الوجه) يضم حرف المضارعة فلا يجعله إلا بالليل وأزعمه النهار
 ولا تمسح بالطين ولا بالخناء فانه خضاب قلت على شيء مشطه قال بالسرور وأما أودودو التساق
 واستاده حسن) فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب وقد ورد في لفظ لا تمس طيباً
 ولكنه قد استثنى فمما سلف حال طهره من حبيها وأذن لها في القسط والاطفار قال البخاري
 القسط والكس مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما التقصير والكلف قال النووي
 القسط والاطفار نوعان معروفان من البخور (وعنها) أي عن أم سلمة (أن امرأة قالت
 يا رسول الله إن ابنتي ماتت عتار وجهاً وقد اشتكت عيناها أفكعها) يضم الحاء (قال لا تمتق
 عليه) تقدم السلام في الكحل وظاهر الحديث أنها لا تكملها للتدبير فمن قال أنها تنفع الحادة
 من الكحل لا يتعدله الذي يحصل به الزينة فأما الكحل التويط والعزروت ونحوهما فلا بأس به
 لأنه لا زينة فيه بل يصح العين برده لفظ الحديث ظاهراً ما لم يتكلم على تدوي به العين لأن
 كل الأندم مخصوصه إلا أن يدعى أن الكحل إذا أطلق لا يتبادر إليه (وعن جابر قال طلقت
 خاتمي فأرادت أن تعبد) بالجم والذال المبهمة هو القطع للمستأصل كافي القاموس وفي النهاية
 بالذال المهملة صرام التحل وهو قطع غيرها (فخرجها رجل أن تقترج فأتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال بل جدي ففعلت فأتى عسى أن تصدق أو تقملي معروفار وامسك) في باب
 جواز خروج المعتدة البائن بكأوبه النووي وأخرجه أودودو التساق بزيادة طلقت خاتمي ثلاثاً
 والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاقاً من منفراتها في النهار لما جاز في ذلك ولا
 يجوز في غير ساحة وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء وأما يجوز الخروج للصباحة والصدر لسلامة
 ونهاراً كالخوف وخشبة فأنهم المذنب ويجوز إخراجها إذا كانت بالحيض وإن تأذوا بها أي
 شدد القول تعالى ولا تقربوهن من يوتهن ولا يخفى عن إلا أن يأتيها شحشقيقة وفسر
 القاسمة بالذات على الإجماع وغيرهم وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها من المطلق دون
 الليل الحديث المذكور وقيل سأل عنه الفقيه ولا يخفى أن الحديث المذكور على أنه جواز
 الخروج بربها أن تصدق أو تقملي معروفار وهذا عن في الخروج وأما الفقيه عذر فلا دليل عليه إلا أن
 يقال أن هذا راجع فعل ذلك وقدر حتى في كل خروج في الغالب وفيه دليل على استحباب الصدقة
 من التمر عند جذاة واستحباب التعريض لصاحبه بفعل الغير والتذكير بالمعروف والبر (وعن
 فريفة) يضم القاموس في الراوسكون المنة التنية وعين مهملة أخت أبي سعيد الخدري شهدت
 بعة الرضوان وله رواية (فتمسكاً أن زوجها تخرج في طلبه عابده فقتله قالت فأتت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرحم إلى أهل فأن زوجي لم يترك لي مسكاً عليه ولا نفقة
فقال لهم فلما كنت في الحجرة ناداني فقال لمكتبي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه
أربعة أشهر وعشر أقالته فتضي به بمسك ذلك عثمان أخرجه أحد الأربعة وصحبه الترمذي
والذهلي (بضم الذال المجهمة) وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن
إسحق بن كعب عن عتبة بن كعب بن عجرة عن القريظة قال ابن عبد البر هذا حديث
معروف مشهور عند علماء الحديث والعراق وأعله عبد الحق بن عبد الله بن حزم بجعله خالاً في كعب بن
سعد بن إسحق بن عتبة بن عبد الله بن عتبة بن كعب بن عجرة عن القريظة قال ابن عبد البر هذا حديث
عنه سعد بن إسحق بن عتبة بن عبد الله بن عتبة بن كعب بن عجرة عن القريظة قال ابن عبد البر هذا حديث
فهو امرأته تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يطن فيها بصرف وسعد بن إسحق وثقه ابن
معين واللساني والدارقطني وروى عنه جادين زيد بن يسار عن الثوري وابن جريج ومالك وغيرهم
والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الذي توفى فيه العدة ولا تخرج منه إلى
غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف وفي ذلك عذر وآيات وأثر عن الصحابة ومن
بعدهم وقال به هذا أحد أوثق ما سمعته وأبو خنيفة وأصحابهم وقال ابن عبد البر وبه يقول جماعة
فقهه إلا ما ساروا بخار والشافعي ومصر والعراق وقضى به عمر بن حفص عن المهاجرين والأنصار والدليل
حديث القريظة ولم يطن فيه أحد ولا في رواه إلا ما عرفت وقد وقع ويجب لها السكنى في مال
زوجها لقوله تعالى غير أراح ولا يوان كان قد نسخ فيها استقرا التنفقة والكسوة حولا
فالسكنى باقية حكمها مائة العدة وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطويل وذهب
طائفتان السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة
أنها كانت تضي المتوفى عنها بالفرج في عدها وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال إنما قال
الله تعتد أربعة أشهر وعشر لم يقل تعتد في بيتك تعتد حيث شئت ومثله أخرجه عن جابر بن
عبد الله ومنه عن جماعة من الصحابة والمطوابع ثبت بالسنة فهو حديث القريظة والكتاب
أيضاً كما تقدم إلا أن حديث القريظة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها ويؤخذ منه أنها
لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيمسوا كان له أولاً وقد أطلق في الهدى السوى الكلام على
ما يتقرر عن إثبات السكنى وهل يجب على الورثة من رأس التركة أولاً وهل تخرج من منزلها
للضرورة أولاً وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس بالتطويل ينقله كثر فائدة أذ ليس
على شيء من تلك القروء دليل ناهض (وعن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله إن زوجي
طلقني ثلاثاً وأنا في بيتي فمعه مائة درهم على أحد بغير شعور (على فامر لها
فتقول رواء مسلم) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أقاده ولا وجه لعادة المستف
ه (وعن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علي ثياباً شائعة أيام الولد إذا توفي عنها سدا أربعة
أشهر وعشر رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه وصحبه الحاكم وأعله الدارقطني بالانقطاع) وذلك
لأنهم رويوا قصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه قاله الدارقطني وقال ابن المنذر
ضعف أحمد وأبو عبيد وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عنه فقال لا يصح وقال البيهقي
رأيت أبا عبد الله يشجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أي سنة لقيتني صلى الله عليه وآله

وسلم في هذا وقال أربعة أشهر وعشرا انتهى عدة الحرة عن النكاح وانما هذه أمة خرجت من
الرق إلى الحرية وقال المنذرى في اسناد حديث عمرو بن مطر بن طهمان أوريا والوراق قد مضى
غير واحد له قالته في الاضطراب لانه روى على ثلاثة وجوه قال أحد حديثه منكرو وقد
روى خلاص عن علي بن منذر رواية قصيرة عن عمرو ولكن خلاص (١) بن عمرو قد تكلم في حديثه
كان ابن معين لا يعيب حديثه وقال الجوفري وابنه عن علي بن صالح انها كاذب وقال البيهقي روايات
خلاص عن علي بن فضالة عن أهل العلم والمسئلة فيها خلاف ذهب إلى ما أفاده حديث عمرو
الأوزاعي والظاهرية وآخرون وذهب مالك والشافعي وأحمد وجاعة إلى أن عدتها خمسة
لأنها ليست زوجة ولا مطلقة فليس الاستبراء معها وذلك بحصة فتشيع بالامة بموت عنها سداها
وذلك مما لا خلاف فيه وقال مالك كان كانت ممن لا تحيض أعست ثلاثة أشهر ولها السكنى
وقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حضض وهو قول علي وابن مسعود وذلك لأن العدة إنما وجبت
عليها وهي حي فلو استبرأ زوجة فتعتد عدة الوفاة ولا أمة فتعتد عدة الأمة فوجب أن يستبرأ
رجمها بعدة الاسرار قلت اذا كان المراد الاستبراء كفت حصة انما يتحقق (٢) وقال قوم عدتها
نصف عدة الحرة فتشيع بالامة للزوجة عندما يرى ذلك وسباق قال في نهاية المحتمد سبب
الخلاف انها سكوت عنها أي في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبهة بين الامة والحرة فأما من
شبهها بالزوجة الامة فتصعب وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى قلت وقد عرفت
ما في حديث عمرو بن المقداد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدة الحرة ما في عدة
وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد الشعبي والزهرى لأن الأصل البراءة من الحكم وعدم جبرها
عن الاذواج واستبراء الرحم يحصل بحصة (٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان الاقراء
الاطهار أربع مائة في قصة بسند صحيح والقصة هي ما أفاده سياق الحديث قال الشافعي
أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن عمرو بن عائشة رضي الله عنها قالت وقد جدادها في ذلك ناس
وقالوا ان الله يقول ثلاثة قرو عقلت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار قال
الشافعي أخبرنا مالك بن ابن شهاب قال ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يد
التي قالت عائشة انتهى واعلم أن هذه مسئلة اختلف فيها سلف الامة وخلفها مع الاتفاق أن
القرع يفتح اتفاقا وضما يطلق لغة على الحيض والطمه وانه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ثلاثة
قروا أحدها لا يجوزها إلا أنهم اختلفوا في الأحكام المرافعة فيها فذهب كثير من الصحابة
وفقهاء المدينة إلى الشافعي وأحمد في الروايتين وهو قول مالك وقال هو الأمر الذي أدركت
عليه أهل العلم بل لأن المراد الاقراء في الآية الكريمة الاطهار مستدلين بحديث عائشة هذا
وقال الشافعي انه يدل ذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم طهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء
طلق فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وفي حديث ابن عمر لطلق امرأته ما ضاها قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طهرت فطلقني أو عيسك وتلاصني الله عليه وآله وسلم
إذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن أو في عدتهن قال الشافعي أنا شككت فأخبر
صلى الله عليه وآله وسلم أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ فطلقوهن قبل عدتهن وهو أن

(١) في اللقي للذهبي خلاص

ابن عمرو الهجري عن علي

وابن عباس صدوق قيل لم

يسمع عن علي وقال أحمد

ثقة وأما أبو السكتاني

فقال سمعت لاثروعا عنه

وقال أبو حاتم ليس بقوي

انتهى أبو النصر

(٢) أي الاستبراء اهـ

بإطهارة ما رويته فتقبل عدتها فلو طلق حائضاً لم تكن مستقبلة عدتها إلا بعد الحيض
وأما اللسان فهو أن القرء اسم معناه الحيض تقول العرب هو قرء في حوضه وفي سقائه
وتقول يقرئ الطعام في شدة يعني يجبس الطعام فيه وتقول إذا حبس الشيء أقراءه أي خياه
وقال الأعشى

أفى كل يوم أنت جاشم غزوة • تشد لهما عزم عزائكا

مورثة عزاء في الحي رخصة • لمضاعفها من قرء نساككا

فالقرء في البيت يعني الطهر لانه ضيق الطهار من في غزائه وأثرها على من أي أثر الغزو على القعود
فضاعفت قرء ونسائه بلا جاع فدل على أنها الإطهار وذهب جماعة من السلف كالحقاه الأربعة
وإن مسعود وطاعة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أن الحيض وبه قال أئمة الحديث وبه
رجح أحد ونقل عنه أنه قال كنت أقول أنها الإطهار وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض وهو
قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض كقوله تعالى
ولا يحصل لهن أن يحكمين ما خلق الله في أزواجهن وهذا هو الحيض والجمل لأن المخلوق في
الرحم هو أحدهما وهذا فسر السلف والخلف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة تأم
أقرأتك ولم يقل أحد أن المراد به الطهر وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه أحدوا أبو
داود في مسابا أو طاس لا يؤطأ حامل حتى تضع ولا غزوات حمل حتى تحيض حضة مسافئ وأجاب
الأولون عن الآية بأن الآية أفادت تحريم تكلم ما خلق الله في أزواجهن وهو الحيض أو الحمل
أو كلاهما ولأرباب الحيض داخل في ذلك ولكن يحرم تكلمه لا يدل على أن القرء المذكور
في الآية هو الحيض فانها إذا كانت الإطهار فانها تنقض الطهر في الحيضة الرابعة والثالثة
فكفكتان الحيض يلزم من عدم معرفة انقضاء الطهر الذي تم به العدة فتكون دلالة الآية
على أن الإقراء الإطهار أو طهر وعن الحديث لا وليان الأصم أن لفظه كما قال الشافعي أخبرنا ما
عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لتنتظر عدداً لليالي
والأيام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم تدع الصلاة ثم تنقض
وتصل وهذه رواية نافع وناقع أحفظ من سليمان بن أيوب الراوي لذلك اللفظ هذا حاصل
ما نقل عن الشافعي من رد الحديث الأول وعن الحديث الثاني بأنه لا شأن بالاستبراء ورد
بحيضه فهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول جمهور الامتوا الفرق بين
الاستبراء والعدة أن العدة وجبت فنها لم يزوج فاخصت بزمان حقه وهو الطهر وبأنها
تكرر فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء واعلم أن هذا أكثر الاستدلال
المستزعمون في المسئلة من الطرفين كل يستدل على مذهب اله ونجاة ما أفادت الأدلة أنه أطلق
القرء على الحيض وأطلق على الطهر وهو في الآية محتمل كما عرفت فان كان مشتركاً كما قاله جماعة
فلا بد من قرينة معينة لأحدهم منه وإن كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالأصل
الحقيقة ولكنهم يختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو العكس قال الأكثرون
بالأول وقال الأقلون بالثاني فالأولون يحملونه في الآية على الحيض لانه الحقيقة والأقلون على
الطهر ولا يعض دليل على تعيين أحد القولين لأن غاية الموجود في اللغة الاستعمال في المعينين

والإعجاز علامات من التباعد وصحة النبي وغير ذلك ولا ظهور لها هنا وقد أطال ابن القيم
الاستدلال على أنه الحضي واستوفى المقال قال السيد رحمه الله لم يظهر دليله إلى ثبوت ما أتاه
ومن أدلة القول بان الإقرار بالحضي قوله (وعن ابن عمر رضي الله عنه طلاق الأمة) المزوجة
(أطلقتهان بعدتها حضتانه واد العارضي) موقوف على ابن عمر (وأخرجه مرفوعا
وضعه) لأنه من رواية عطية العوفي وقد ضعفه غيره واحد من الأئمة (وأخرجه أبو داود
والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ طلاق الأمة طلقتهان وقرؤها حضتانه وهو
ضعف لأنه من حديث مظاهر بن اسلم قال قباؤه حاتم منكرا الحديث وقال ابن معين لا يعرف
(وصحة الحديث) ثم وثقه ووافقه على ضعفه (لمعرفة فليأمله الاستدلال للمسئلة الأولى
انتهى ولكن قواها الشوك في مؤلفاته وأجاب عن هذه الأدلة جوابا شافيا لمراجع واستدل
بمعا على ان الأمة تختلف الحرة فحين عن الزوج يطلقتهن وتكون عدتهن أربعين واختلف العلماء
في المسئلة على أربعة أقوال أقواها ما ذهب إليه الظاهر بمن ان طلاق العبد والحرسوا
لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حرة وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة وقد
سرد الأقوال الثلاثة وادلتها في الشرح فلا حاجة إلى الإطالة يذكر جامع عدم نهوض دليل قولها
عندنا واما عدتها فاختلاف أيضا فيها فذهب الظاهر إلى أنها أكمة الحرة قال أبو محمد بن حزم
لأن الله علنا العدد في الكتاب فقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا والذين يوفون منكم
ويذرون أزواجهن يتربصن بأربعه أشهر وعشرا وقال اللقي بن ربيعة من الحضي من
نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم تحضن وأدلت الاجمال جلهم ابنه عن
جلهم وقد علم الله تعالى إذا باح لنا الامان عليهن العدد المذكورات وما قرع عز وجل بين حرة ولا
أمة في ذلك وما كان بكن نسيا ونعسا استدلاله بالآيات بأنها كاهن في الزوجات الحرات فان قوله
فلا جناح عليهما فيها اقتصدت في حق الحرات فان اقتداء الأمة إلى سبدها لا إليها وكذلك قوله فلا
جناح عليهما أن يتراجعا جعل ذلك إلى الزوجين والمراد به العدة وفي الأمة ذلك يخص بسبدها
وكذا قوله فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما تملعن في أنفسهن بالمعروف والامة لا فعل لها في
نفسها قلت لكنهما إذا لم تدخل في هذه الآيات لا ثبت فيها سنة صحيحة ولا جاع ولا قياس ناهض
هنا فاذن يكون حكمها في عدتها فالأقرب أنها زوجة شرعا قطعاً فان الشارع قسم لئامن أحل
لنواطها إلى زوجة وأما ملكة العين في قوله الأعلى أزواجهن وأما ملكة أيمانهم وهذه التي
هي محل النزاع ليست ملكة عين قطعاً فهي زوجة فتشبهها بالآيات وتزوجها عن حكم الحر
فمذاكر من الاقتداء بالعقد والفعال في نفسها بالمعروف لا يتأخر دخولها في حكم العدة لأن هذه
أحكامها تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغيرة قالوا في الإجماع أنها كالحره تطبيقاً
وعندنا (وعن ربيعة) تفسيره (ابن ثابت) من بين ما للثمن النصارى عددها في المصيرين وفي
سنة واربعة (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر
أن يسقي ماله مزرع غيره أو يودع ربه والترمذي وصحبه ابن حبان وحسنه الزائر) فهو دليل
على قصره ويما لم يحل من غير الواطئ وذلك كلامه المستمر فإذا كانت حامل من غيره والمسئلة
وظاهره ان ذلك إذا كان الحمل متحققاً أما إذا كان غير متحقق وتعلق الامتناعي أو شره وغيره

فسيأتي انه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحضة وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل
تجب عليها العدة أو تستبرأ بحضة فذهب الأقل الى وجوب العدة عليها وذهب الأكثر الى عدم
وجوبها عليها والليل غير ناض مع الفرسين فان الاكثر استدلو بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
الولد للفراس ولادليل فيه الا على عدم لقوله الزنا بالزاني والقائل بوجوب العدة استدلل
بعموم الادة ولا يخفى أن الزانية غير داخله فيها فانها في الزوجات ثم تدخل في دليل الاستبراء
وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة
قال المصنف في التلخيص انها استدلت الحنابلة بمحمد بن بشر ووقع على فساد نكاح الحامل من الزنا
واخرجها من الحضة على امتناع وطئها قالوا جاب الاصحاب عنما نه ورد في السي لا في مطلق النساء
وتعقب بان العدة تعموم اللفظ وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة المفقودة تر بص أربع سنين
ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً أخرجه مالك والشافعي وله طرق أخرى وفيه قصة أخرجهما عبد
الرزاق بسنده الى التقدي الذي قد قد دخلت الشعب فاستهوتن الجن فكنت أربع سنين
فأتت امرأتين عرين الخطاب فامر هالن تر بص أربع سنين من حين رفعت أمرها اليه ثم دعا
وليه (١) فطلعهما ثم أمر هالن تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم جثت بعد ما تزوجت فخرق عمر بينهما
وبين الصداق الذي أمدها روابان أبي شيعة عن عمرو بن وهام البيهقي وفيه دليل على انه مذهب
عمران امرأته المفقودة بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها الى الحل من سنين من زوجها كما
يفيد مظهر رواية الكتاب وان كانت رواية ابن أبي شيعة قد لا يثبتها كما كوى التقدي
بطلاق امرأته وقد ذهب الى هذا مالك وأحمد وأبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي وجاعته من
الجماعة بلبيل فعل عمر وذهب أبو يوسف ومحمد وهو رواية ابن أبي شيعة وأحمد في قول الشافعي
الى انها لا تخرج عن الزينة حتى يصح لها موه أو طلاقه أو زوجه ولا بد من يقين ذلك قالوا لان
عقدها ثابت يقين فلا يرتفع الا يقين وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقفاً امرأته المفقودة
امرأته فالتقت فقتلها حتى ياتها يقين ورواه البيهقي وهو عن علي موقفاً امرأته المفقودة
عنه عبد الرزاق قالت الحنفية فان لم يحصل اليقين بعونه ولا طلاقاً تر بصت العمر الطبيعي مائة
وعشرين سنة وقيل مائة وخمسين الى مائتين وهذا كما قال بعض المحققين بضعة فلسفية طبيعية
يشتد الاسلام منها اذا اعمار قسم من الخلق الجبار والقول بانها العدة غير مصرح كما يعرفه
كل من يزل هذا التردد بل معتزك المتناكبا كما خبر به الصادق بين الستين والسبعين وقال بعض
العلماء لا وجه لغيره بل يصح لكن ان ترك لها الغائب ما يقو به فهو كالخاضر اذا لم يشهد الاوطاء
وهو حق لا الهوا الا في نفسها الحماكم عند عطلتها في دور استتار المفقودة (٢) لقوله تعالى ولا
تسكوهن ضرراً ولا حديث ولا ضرر ولا ضرر في الاسلام والحماكم وضع لرفع المضارة في الايلاء
والظهار وهذا ما يبلغ والفسخ مبشر وعالم السبب ونحوه قلت وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي
وعمر أو الموقوفة وفي الارشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده الى أبي الزناد قال سألت سعيد بن
المسيب عن الرجل لا يجتمع ما يتق على امرأته قال يفرق بينهما قلت حسنة قال حسنة قال الشافعي
الذي يشبهه ان قول سعيد حسنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد طول السيد
رجحه ان الكلام في هذا في حواشي ضوئها واختارنا الفسخ للغيره ولمسلم قدرة الزوج على

(١) تجوز التقيد اه

(٢) وفيه أخرجه البيهقي
وفيها انه قال لعمر المربع
ان تخرج لصلاة العشاء
فستحي الجن فليقتل فيهم
زماً طويلاً فتراهم من
مؤمنين أو قال مسلمون
فقتلوهم فظهروا علمهم
فسبوا منهم سبباً فسبوا
فيما سبوا منهم فقتلوا فيهم
رجلاً مسلماً لا يصلح لنا
سبوا فخرق بين المقام
وبين التقول الى أهلي
فاختارت القول الى أهلي
فأقبلوا معي فأما الليل فلا
يصدون في أمات النهار فأصاغر
ربح أسعها فقتلها بعرفها
كان طعامك فيهم قال القول
وملاذ كرام الله عليه قال
فما كان شريكاً قال الحنف
قال قتادة والحنف مالا
يضمير من الشرب اه منه

الاتفاق ثم لو ثبت قوله ﴿ وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة المقفود امرأة نكحت بأمها البيان أخرجه الدارقطني باسناد ضعيف ﴾ لكن مقبولا
 تلك الآثار إلا أنه منصف أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم ﴿ وعن جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمشي ﴾ من الميتة وهي يشاء اللئ (رجل عند
 امرأة الآن يكون نكاحاً وإذا محرم أخرجه مسلم) وفي لفظ مسلم زيادة عند امرأة ثيب قيل إنما
 خص الثيب لأنها التي يدخل عليها غالباً وأما البكر فهي متصونة في العادة بحجامة للرجال أشد
 بحجامة ولا يعلم بالاولى أنه إذا انتهى عن الدخول على الثيب التي فشاها الناس في الدخول عليها
 فبالاولى البكر والمراد من قوله نكاحاً كذا هو وجاها وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة
 بالاجنية وأنه يساح به الخلوة المحرم وهذا الحكم يجمع عليهما وقد ضبط العلماء المحرم به كل
 من حرم عليه نكاحها على التأديب بباح يحرمها فقوله على التأديب احتراز من أخت
 الزوجة وعمها وخالها ونحوهن وقوله بسبب بباح احتراز عن أم الموطوءة بتهمة وثبائها
 حرام على التأديب لكن لا بسبب بباح فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه بباح ولا محرم ولا يفي بهما من
 أحكام الشرع الحسية لأنه ليس فعل مكلف وقوله يحرمها احتراز عن الملاعة فإنها محرمة على
 التأديب لا المحرمات بل فلفظا عليهما ومنه قوله لا يمين أنه يجوز له البقاء عند الاجنية في النهار
 خلوة أو غيره هالكن قوله ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنه من التي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا تخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم أخرجه البخاري ﴾ دل على تحريم خلوة المرأة بالانوار وهو
 دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة وأما جواز خلوة الرجل بالاجنية مع محرمها ونسبها
 خلوة فتسام فالاستئذان منقطع ﴿ وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال في سبائك أو طاس ﴾ اسم واد في دياره وازن وهو موضع حرب حنين وقيل وادى أو طاس غير
 وادى حنين (لاوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذلك حمل حتى تحيض حصاة أخرجه أبو داود وصححه
 الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن توطأ حامل حتى
 تضع أو حامل حتى تحيض (في الدارقطني) إلا أنه من رواية بشر بن القاضى وفيه كلام قال ابن
 كثير في الارشاد والحديث دليل على أنه يجب على السائى استبراء المسبية إذا أراد وطأها بمحضة أن
 كانت غير حامل ليحقق راتم جهوا بوضع الحمل إن كانت حاملاً وقدس على غير المسبية المستبراء
 والمطلقة باى وجه من وجوه القلق بجمع استبراء القلق وظاهر قوله ولا غير ذلك حمل حتى
 تحيض حصاة عموم البكر والثيب فالثيب لما ذكر البكر أخذ بالعموم وقباماً على الدقة فإنها
 يجب على الصغرى منع العلم بمرأته الرحم وإلى هذا ذهب الأكرهون وذهب آخرون إلى أن
 الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براتم جهها وأما من علم براتم جهها فلا استبراء عليها وهذا
 رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال إذا كانت الأمة عنزاً لم يستبرأ منها إن شاء ورواه البخاري في
 الصحيح عنه وأخرج في الصحيح مثله عن علي من حديث يزيد بن وهب هذا القول مفهوماً أخرجه
 أحمد بن حنبل حديثه وروى عن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيباً من السبايا حتى تحيض
 وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل أقامه قول المازري في تحقيق مذهبه حيث قال إن القول
 الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا ينكحها إلا استبراء كل من غلب على الظن كونها

حاملًا أو شوك في جلها أو تردده فلا استبرأ الاثم فيها لو كل من غلب على التلذذ برأه تمزجها لكنه يجوز حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء بمقوله وأما الينا فلا يملكه من انما أخذ حائل في الاستبراء انما هو العلم ببراءة الرحم حيث لا تعلم ولا تظن البراءة فوجب الاستبراء وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء وبهذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والأحاديث الواردة في الباب تنسب إلى أن العلة الجمل أو يجوز وقد عرفت أن النص ورد في السبايا وقس عليه انتقال الملك بالشر أو غيره وذهب داود الطاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا لأنه لا يقول بالقياس فوقه على محل النص ولأن النسب انما هو عندهم صحتا الزوجية (قائمة) واعلم ان ظاهرا حديث السبايا جواز وطعن وان لم يدخلن في الاسلام فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر في حل الوطء الا الاستبراء بمحضة أو بوضع الجمل ولو كان الاسلام شرط اليتم والازم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز تأخير قضاءه الحلاق الاحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بجواز الوطء لمسيمة من دون الاسلام وقد ذهب إلى هذا طاووس وغيره (قائمة) واعلم ان الحديث يدخل بفهمه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع وعليه دخل فعل ابن عمر أنه قال وقعت في سهمي جارية يوم بؤلوله كان عندها البريق فضة قال فملكك نفسي ان جعلت أقبلا والناس يتفرون أخرجه البخاري (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو اقبلت فرائس ولعاهل المحرم متفق عليه من حديثه) أي أبي هريرة (ومن حديث عائشة في قصة) سئل قريسا (وعن ابن مسعود عند التناهي وعن عثمان عند أبي داود) قال ابن عبد البر انه جاءه عن حمزة وعشرين نقاسا من الصحابة والحديث دليل على ثبوت نسب الولد لافراش من الأب واختلاف العلماء في معنى الفرائس فذهب الجمهور إلى انه اسم للمرأة وقد يعبر به عن طلة الاخر من زوجها أو حنيفة إلى انه اسم للزوج ثم اختلفوا بما إذا ثبت عند الجمهور انما ثبت للمرأة ما كان الوطء في نكاح صحيح أو فاسد وهو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا أي حنيفة أنه يثبت بنفسه الفاسد وان علم أنه لم يجمع بها بل ولو لوطها فعقب في المجلس ونهض شيخ الاسلام ابن تيمية أنه لا يحسن معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه الحافظ ابن القيم قال وهل يعد أهل الفحشاء أهل المعرف المرأة فاشا قبل النكاح أو كيف تأتى الشرع لما خلق نسيجن لم يبين بآمراته ولا دخل بها ولا اجتمع بها بغيره ما كان ذلك وهذا الامكان قد قطع باستقامه عادة فلا تميز المرأة فرائس الامتناع محقق قال في المناهضة هو المتيقن ومن أين لنا الحكم بالدخول بغيره ما كان كان غائبا الله مشكوكا فيه فبعض متعبدون في جميع الاسكام يعلمون وان لم يمكن أعين القننون والجب من تعليل الجواز بالحكم مع النسك فظهر لك قوة كلام شيخ الاسلام ابن تيمية وهي رواية ابن أحمد هذا في ثبوت فرائس المرأة وأما ثبوت فرائس الامة فظاهر الحديث مشهوره والله يثبت فرائس لامة بالوطء اذا كانت عملاكة للواطئ أو في شبهة ذلك اذا اعتقر به السيد أو ثبت بجمعه والحديث وارد في الامة ونقله في رواية عائشة رضي الله عنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أبي عتبة (١) برأى وطمس عدلى أنه ابنه أنكرتلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أتى يا رسول الله فلو على فرائس أبي من ولده فظن

(١) وعتبة ذلك كافر لو كان قد همدى أخيه سعد بن مونه وقال استلق الذي قاله زمعة فأفاده الاركشي في خبره لا يثبت الرافعي

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شيئا حنا يعتبه فقال هو لا عبد بن زمة الولد
لقرش والظاهر الخمر واحتجى (٢) حنا بسودة فأنبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولد
لقرش زمة للوليد المذكورة فبسط الحكم ومجمله انما كان في الامة وهذا قول الجمهور واليه
ذهب الشافعي ومالك والحنفي وأحمد وصحى وذهب الحنفية الى انه لا يثبت القرش بالامة الا
بدعى الولد ولا يكتفى بالاقراء بلوطه فان لم يدع فلا نسب وكان ملكا للامة واذا ثبت قرشها
بدعى أول ولعنها فاولده به بذلك خلق باليد وان لم يدع المالك ذلك قالوا وذلك للفرق بين الحرمة
والامة فان الحرمة تراد للاستقرار والوطه بخلاف ذلك فاليمين فان ذلك تابع وأغلب المنافع غيره
وأجيب بان الكلام في الامة التي اتحدت بالوطه فان الغرض من الاستقرار قد حصل بها فاما
عرف الوطه كانت قرشا ولا يحتاج الى استلحاق والحديث الدال على انه لما قال عبد بن زمة
ولده في قرش أي ألقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم زمة صاحب القرش ولم تنظر الى النسب
البن الذي فيه الخلق الملقوب به وتأولت الحنفية حديث أبي هريرة هذا تأويل كثير من عوامه
لم يتفق القلام المتنازع فيه بسبب زمة به واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بسودة بنت
زمة بالاحتجاب به ولو كان أسأها لها أمر بالاحتجاب به وأجيب بأنه أمر بالاحتجاب
منه على سبيل الاحتياط والورع والصيلة لأمهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة وذلك

لما رآه صلى الله عليه وآله وسلم في الولد من النسب الذي يعتبه من أي وقاص ولما ألكه هناما لك
أمر فقالوا الحديث يدل على مشروعية حكم بين حكمين وهو أن يأخذنا القرع شبهان أكثر من
أصل فبعض أحكاما فان القرش يقتضي الحاقه بزمة والنسب يقتضي الحاقه بعقبة فأنسى
القرع حكما بين حكمين فروى القرش في أثبات النسب بروى النسب الذي يعتبه في أمر سودة
بالاحتجاب قالوا وهذا أولى التقديرات فان القرع اذا دار بين أصلين فالخيار بأحدهما فقط قد
أبطل شبهة بالتأني من كل وجه فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من القام أحدهما
من كل وجه فيكون هذا الحكم وهو أثبات النسب بالنظر الى ما يجب للمدعى من أحكام البنوة
فما هو بالنظر الى ما يتعلق بالغير من النظر الى المحرم غير ثابت قالوا ولا يمنع ثبوت النسب من وجه
دون وجه كأنه أبوجنيفة والأوزاعي وغيرهم الى انه لا يعمل أن يتزوج بثمن الزنا وان كان لها
حكم الأجنبية وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس شاهض وفي الحديث دليل على ان الغير
الابن يستحق الولد فان عبد بن زمة استلحق أمه باقر بن القرش لايه وظهر الرواية أن
ذلك يصح وان لم يصدقه الورثة فان سودة لم يذكر منها تصديق ولا إنكار الا ان يقال ان سكوتها قائم
مقام الاقرار وفي المسئلة قولان الاول انه اذا كان المستلحق غير الاب ولا وارث غير ذلك كان
يستلحق الجد ولا وارث سواء صر اقراره وثبت نسب المقر به وكذلك ان كان المستلحق بعض
الورثة وصدقه بالقرن والاصل في ذلك ان من حاز المال ثبت النسب باقراره واحدا كان أو جماعة
وهذا مذهب أحمد والشافعي لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محلّه وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لعبد هو أخوك دليل ثبوت النسب بذلك ثم اختلف الفقهاء في لزوم النسب باقرار غير الاب
هل هو اقرار بخلافه ونسابة عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا اسلامه وهو اقرار بشهادة
فعتبر فيه أهلية الشهادة فقالت الشافعية وأحمد اقرار بخلافه ونسابة وقالت المالكية انه اقرار

(٢) وفي قوله واحتجى منه
باسودة دليل على ان من خسر
بالمرأته حرمت على أولاده
وهذا مذهب أحمد وعند
الشافعي ومالك لا تحرم أم
أبو النصر

شهادة واستدل الحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله الولد للفراس قالوا وهل
هذا التوكيد يبعد الحصر ولانه لو ثبت بالقيافة لكانت قد صلت بما رآ من شبه المدي بعتبة
ولم يحكم به بل حكم به لغيره وذهب الشافعي وغيره الى ثبوته بالقيافة الا انه اعانيت به فيما حصل
من وطأين محرمين كالشعري والبانع وطأين الحجازية في طهر واحد قبل الاستبراء واستدلوا ايضا
بما أخرجه الشافعيان من استبشاره صلى الله عليه وآله وسلم بشول مجزأ المدلج وقد روى قدسي
أسامة بن زيد ويزيدان هذه الاقدام بعضها من بعض فاستبشر صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وآله وسلم قوله وآله وسلم
على قيافته وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدعوى وبما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
في قصة العان ان جاءت به على صفة كذا فهو لقلان أو على صفة كذا فهو لقلان فانه دليل
الالحاق بالقيافة ولكن منعت الايمان عن الالحاق فدل على ان القيافة مقتضى لكنه عارض
العمل بها المانع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تم سليم لما قلت أو يحتل المرتفق أن يكون
الشبه ولانه أمر سودة بالاحتجاب كما سألها من الشبه وبأنه قال للنفذ كره ان أمر أنه أتت
ولدى غير لونه لعله نزع عرق فانه ملاحقة للشبه ولكنه لا حكم بالقيافة ثبوت الفرائش في
ثبوت النسب وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف والاسكم الشرعي شبه الدليل
الظاهر والتكفير والتلواهر من الأدلة محاماة على المذهب ليس من شأن التبعية لما بينا من الله
وعن رسوله وأما الحصر في حديث الولد للفراس فتم هو لا يكون الولد الا للفراس مع ثبوته
والكلام مع اتفاه ولانه قد يكون حصر أغليا وهو غالب ما يأتي في الحصر فان الحصر الحقيق
قليل فلا يقال قدر جعت الى ما عمت من التأويل وأما قوله وللعاهر أرى الزاني الخ فإمراده ان يسيء
والحرمان وقيل له أرى بالخارجة الا انه لا يفتي انه يفصر الحديث على الزاني المحصن والحديث عام

«باب الرضاع»

بكسر الراء وفصحها ومنه الرضاعة ﴿عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تحرم المصاة والمصتان آخرجه مسلم﴾ المصاة الواحدة من المص وهو أخذ السيم
من الثدي كافي الضياء وفي القاموس مصته بالكسر أمصه وخصته أمصه كخصته أخصه
شربه شر بارقيقا والحديث دل على ان مص الصبي للثدي حر بما أمر من لا يصير به رضعا وفي
المشقة أقوال الاول ان الثلاث فصاعدات تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء
للمفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ لا تحرم الام لاجة والام لاجتان فأذا جفهموه
تحريم ما فوق الاثنين والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف وهو ان قليل الرضاع وكثيره
يحترم وهو ذا روى عن علي وابن عباس وآخرين من السلف وهو مذهب الحنفية وما لك قالوا
وحدهم موصول الحقوق بنفسه وقد ادعى الاجماع على انه يحرم من الرضاع ما يغير السائر واستدلوا
بأنه تعالى علق التحريم باسم الرضاع فثبت وحداهمه وجدكمه وورد الحديث موافقا لآية
فقال صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من التسبيح لحديث عقبة الا في وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد زعمت انها أرضعتكم ولم يتفصل عن عدد الرضعات هذه
أدلتهم ويحجب عماد كرو من التعليق باسم الرضاع انه يجمل منه الشارع بالعدد وضبطه به
وبعد البيان لا يقال انه ترك الاستفصال القول الثالث انها لا تحرم الا خمس رضعات وهو قول

ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واستدلوا بما يلي من حديث عائشة وهو
 نص في الجنس بأن سهلة بنت سهيل أرضعت حملاً الجنس وضعت وياقوتة أو هذوان
 عارضه مفهوم حديث المستو الحسنان فإن الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم
 فهو مقدم عليه وعائشة وإن رويت أن ذلك كان قرأنا فإنه حكم خبر الصادق العمل به
 كما عرق في الأصول وقد عزم حديث سهلة فإن فيه أنها أرضعت حملاً الجنس وضعت لحرم
 عليه وإن كان فعل مما به فله قد كان متقدراً عندهم أنه لا يحرم إلا الجنس الرضعات وبأن يتحققه
 وأما حقيقة الرضعة فهي المرمي الرضاع كالضربة من الضرب والمستمسك بالوس في التمسك
 الصبي الثدي وامتص منه ثم ترك ذلك اختياراً من غير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض
 ككسفس أو استراحة يسيرة أو شيء يلهيه ثم يعود من قريب لا يجزئها عن كونها رضعة
 واحدة كما أن الأكل إذا قطع أكله ذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكله واحدة وهذا مذهب
 الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة
 حرمت **§** (وعنها) أي عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنظر من
 أخوانك إن فاما الرضاعة من الجماعة متفق عليه في الحديث خاصة وهو الله صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل على عائشة وعند هارجل فكأه فغير وجهه كأنه كرم ذلك فقالت له أنتي فقال
 انظرين إن أخوانك فاما الرضاعة من الجماعة قال المصنف لم أقف على اسمه وأظنه ابنه إلا أن
 انقبس وقوله انظرين أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح شرطه من وقوعه
 في زمن الرضاع ومقدار الرضاع (١) فإن الحكم الذي يشترط الرضاع أن يكون إذا وقع
 الرضاع المشروط وقال أبو عبيد معناه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه إلا أن الرضاع
 لا يجب أن يكون الغذاء بغير الرضاع وهو تغليل لأمعان التحقق في شأن الرضاع وإن الرضاع الذي
 ثبت به الحرمية يحل به الخلوة وحيث يكون الرضيع طفلاً لا بد أن يرضع لانه لا يرضع ضعيفاً
 يكفياً اللبن وينتج بذلك الحمة فيصير جزءاً من المصلحة فثبت في الحرمية أو لادها فاعتاد
 لأرضاعة معتبرة إلا المغنية عن الجماعة أو المصلحة من الجماعة فهو في معنى حديث ابن مسعود
 إلا أن الرضاع إلا ما أنشأ العظم وأبى العلم وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع إلا ما اتفق
 الأمعاء أخرجه الترمذي وصححه واستدل به على أن التغذية بلين المرضع محرم سواء كان شراباً أو
 وجوراً أو معوطاً أو حقة حيث كان يرضع الصبي **§** قول الجمهور وقالت الحنفية لا يحرم
 الخلقنة وكانهم يقولون أنها لا تدخل تحت اسم الرضاع قلت إذا لو حظ المعنى من الرضاع دخل
 كل ما ذكرنا ولو سمي الرضاع فلا يشمل إلا التمام الثدي ومص اللبن منه كما تنوّه الظاهرية
 فإنهم قالوا لا يحرم إلا ذلك ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما عرفت وقد ورد
§ (وعنها) أي عائشة قالت يا سميلة بنت سهيل فقالت يا رسول الله إن حملاً ما مولى أبي
 حديثه ما في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال أرضعته فخرى عليه وفي سنن أبي داود وأرضعته
 خمس رضعات فكانت بنتاً وله هامن الرضاعة فواصلهم معارضاً لثبوتها كما ذكره المصنف قلت
 إلى هنا خصص هذا الحكم بحديث سهلة فإنه يدل على أن رضاع الكبير يحرم مع أنه ليس داخل
 تحت الرضاعة من الجماعة ويان الفصة أن أحادية كن قد بقيت حالها وزوجها وكان سالم مولى

(١) وأما ذكر المصنف

يفقه هذا الحديث بل هو

مستفاد من أدلة أخرى فلا

وجله كرهنا كما في

الشرح

لاسرأة من الاضرار فلما أنزل الله اقدادهم لا تأثم الآية كان من لها بمعروف نسب لاسره ومن
 لأبيه معروف كان مولد وأحاف الدين فغنى ذلك جانت سم له تذكر ما نصه الحديث في الكتاب
 وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهب عائشة الى ثبوت حكم الحرمان وان كان الراضع
 عاقلاً بالغاً قال عروة ان عائشة ام المؤمنين اخذت من هذا الحديث فكانت تأمر اخواتها ثم كانوا
 وبنات أخيهما يرضعن من أحببت ان يدخل عليهما من الرجال واه مالك وروى عن علي وعمر وهو
 قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم ونسبه في البحر الى عائشة وداود الظاهري ويحتمل حديث
 سهله هذا وهو حديث صحيح لا شك في صحته ويدل له قوله تعالى وأمهاتكم اللائق وأضعنكم
 واخواتكم من الرضاعة فإنه مطلق غير مقيد بوجه الجهر ومن العصاة والتائبين والفقهاء
 الى أنه لا يجر من الرضاع الا ما كان في الصغير وانما اختلفوا في تحديد الصغير فالجهر وقالوا
 مهما كان في الحولين فان رضاعه محرم ولا يجرهما كان بعده مستدلين بقوله تعالى حولين
 لمن أراد ان يتم الرضاعة وقالت جماعة الرضاع المحرم كان قبيل القطام ولم يقدر وبرزان
 وقال الاورزاع ان خطمه وله عام واحد واستقر طمعه ثم رضع في الحولين لم يجر هذا الرضاع شيان
 قلدى رضاعه ولم يقسمه فراضع وهو في الحولين حرم وما كان بعدهما لا يجرم وان تناهى رضاعه
 وفي المسئلة أقوال آخر عابره عن الاستدلال فلا تفضل بها المقاتل واستدل الجهور بحدوث انما
 الرضاع من الجماعة وقد تقدم فإنه لا يصدق ذلك الاعلى من يشبهه اللبن ويكون غذاء له لا غيره فلا
 يدخل الكبير سلباً وقد ورد بصيغة الحصر وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سمه
 فلا يعمد حكمه الى غيرها كما يدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة ما ترى هذا الاخاصا لم وما
 تدرى لعله رخصه لسأله ولم ينسخ وأجاب القائلون بصرم رضاع الكبير ان الآية وسدت
 انما الرضاعة من الجماعة وادان لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للرضعة والتي يجر عليها الاوان
 رضاً أم كرها كما يرشد اليه آخر الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 وعائشة هي الراوية لحديث انما الرضاعة من الجماعة وهي التي قالت رضاع الكبير وانه يجرم
 فدل انها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث وأما قول أم سلمة انها خاص بسالم فذلك تقطن
 منها وقد أجابت عليها عائشة فقالت أما لك في رسول الله اسوة حسنة فسكنت أم سلمة ولو كان خاصاً
 لبينه صلى الله عليه وآله وسلم كما بين اختصاص أبي رقياء بالتضيعة بالجمعة من الهز والقول بالنسخ
 يذهب عن قصة سمه متأخر عن نزول الآية الحولين فانها قالت سم له رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كيف أرضعه وهو رجل كبير فان هذا السؤال منها استنكار لرضاع الكبير دال على ان
 التقليل بعد اعتقاد الحرمان قلت ولا يخفى ان الرضاع لغة انما يصدق على من كان في سن الصغير
 وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث انما الرضاعة من الجماعة والقول بان الآية لبيان
 الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافي انها أيضاً لبيان زمان الرضاعة بل جعله الله زمان من أراد تمام
 الرضاعة وليس بعد التمام ما يدخل في حكمها حكم الشارع بأنه قد تم والاحسن في الجمع بين
 حديث سهله وما عارضه كلام شيخ الاسلام ابن تيمية فإنه قال انه يعتبر الصغير في الرضاعة اذا اذا
 دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة وشق احتجابها عنه كما
 سألهم امرأته في حديثه فقل هذا الكبير اذا أرضعته الحاجة أو رضاعه وأعلمن عداه فلا بد من

الصخر اه قلته جمع بين الاحاديث حسن واعمال لها من غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا
تفسير ولا العمل باعتبارها اللغة ودلت الاحاديث (وعنها) أي عائشة (أن أفلح) بغير الهزئة
قلنا: أخرجنا ههنا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل مولى أم سلمة (أخا أبي
القيس) طائف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مائة فتحة (جاء يستأذن عليها بعد الحجاب
فألت فأتت أن آذنته فلما جاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخيرة بالذي صنعت فأمروني
أن آذنته على وقال أنه علم متفق عليه) اسم أبي القيس وأثل بن أفلح الأشعري وقيل اسمه
المجذبي الأول يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه قال ابن عبد البر لا لأبي القيس ذكر إلا
في هذا الحديث والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأطرافه كالمرضعة
ونكاح لان حبيب اللين هو ما لا الرجل والمرأة متوافقون بأن يكون الرضاع منهما كما جلدنا لان حبيب
ولما الولد أو حبيب بغير غيره الولد متعلق بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم القاطع واحد
أخر فيه عنه ابن أبي شيبة فان الولد يدرأ اللين فلا يلزم منه نصيب وإلى هذا ذهب الجمهور من
الحصاة والتابعين وأهل المذاهب والحديث دليل واضل لذهبوا إليه وقد رأيت في داود زيادة
نصير صحيح حيث قال تدخل على أفلح فاستتر عنه فقال أنستتر مني وأنا على خلف من أين قال
أبوصة امرأة أفلح قلت نعم أفلح رضى المرأة ولم يرضى الرجل الحديث وخالف في ذلك ابن عمر
وان ابن عمر ورافع بن خديج جميعا تشعروا بجماعتين التابعين وابن المنذر وداود وأبوصة قالوا لا يثبت
حكم الرضاع لرجل لان الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها فالواو يدل عليه قوله تعالى
وامها تنكم اللان أرضعنكم وأجيبان الآية ليس فيها ما يعارض الحديث فان ذكر الامهات
لا يدل على ان ما عداهن ليس كذلك ثم إن دل بجهوم فهو مفهوم لقب مطرح كك ما عرف في
الاصول وقد استدلوا بقتوى جماعة من الحصاة بهذا الذنب ولا يخفى أنه لا حقيقة في ذلك وقد
أطال بعض المتأخرين (١) البص في المسئلة وسبقه ابن القيم في الهدى واجتنبه ابن تيمية رحمه
الله والواضع مذهب إليه الجمهور (ومنها رضى الله عنها) قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر
رضعات معلومات يحرمن ثم نقصن بخمس معلومات تنوف في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وهو فيما يقرأ من القرآن رواه مسلم يقرأ بضم حرف المضارعة زيدان النسخ بخمس رضعات
تأخر ابن السجدا حتى أنه توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعض الناس يقرأ خمس رضعات
ويجعلها قرأنا متواترة لم يلفه النسخ تقر بعمده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجوعا عن ذلك
وأجروا على أنه لا يلز ولا من نسخ التلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فانه ثلاثة
أقسام نسخ التلاوة والحكم مثل عشر رضعات والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كنسخ خمس رضعات
وكالتسوية والشجعة إذا زيا فارجهما والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو أكثر نفوقه تعالى
والذين ينفون منكم ويذرون أزواجا الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث
وإن العمل على ما قلناه هو أرجح الأقوال والقول بان حديث عائشة هذا ليس بقرآن لانه لا يثبت
بغير الآحاد ولا هو حديث لا يثبت ومحدثا يشار دواينها وإن لم تثبت قرأ ينفو ويحرى عليه
أحكام لفساد القرآن فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الله عليه وسلم في العمل به
وقد عمل بعمل ذلك العلم انفسد به التلوي وأجلى في هذا الموضوع وعمل به الحقيقة في قرأتان

(١) هو السيد حسن بن
أحمد الجلال رحمه الله ألفت
في ذلك رسالة وأشار إليه في
ضوء النهار الآله لخشلة
منه بداد وورد ذلك البلد
رحمة الله في حاشية ضوء النهار
اه أبو النصر

مسعود في صام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات وعمل مالك في فرض الاضحية من الايام بقرانه أي وله
 أن لا يواضع من أيام الناس كلهم احتجوا بهذه القرارة العمل بمحدث الباب هذا لا يعتد به ولذا
 احتقنا بالعمل به فيما سلف وبه قال السيد والشوكلي وجماع من أهل الحديث وهو الحق الذي
 لا يحصى عنه ﴿١﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنهما إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد بضم
 الهمزة مضمين المجهول من الأداة (على البتة) أي قيل له (١) ولتروجها (فقال) أي أنها لا تخل في
 أنها ابنة أخي من الرضاة ويحرم من الرضاة ما يحرم من النسب متفق عليه (اختلف في اسم
 ابنة جرة على سبعة أقوال (٢) ليس فيها ما يجوز به وإنما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم
 لأنه رضع صلى الله عليه وآله وسلم من فوسمة أم أي لهب وقد كانت أرضعت عمه جرة وأحكام
 الرضاة حرمه التناكح وجواز النظر والخلو للمسافة لا غير ذلك من التوارث وجوب الاتفاق
 والفتق بالملك وغيره من أحكام النسب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرم من الرضاة ما يحرم
 من النسب مراد به تشبيهه في التحريم ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع فإن آثاره أثار
 الرضيع وأما أثار الرضيع ما عدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع فلا يثبت لهم شيء من
 الأحكام ﴿٣﴾ وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم من
 الرضاة إلا ما تنقذت فوقة ففاف (الامعاء) جمع المعاكس للميم وقتهما (وكان
 قبل الطمار واد الترمذي وعصمه هو والحاكم) والمراد ما سأل عنها من الفتق بمعنى الشق والمراد
 ما وصل إليها فلا يحرم التقليل الذي لا يتعد إليها ويقل أن المراد ما وصلها أو غذاها أو كثر به
 عن غده فكون دليل على عدم تحريم الرضاة الكبير ويدل على أن المراد هذا قوله في هذا الحديث
 قبل الطمار فإنه يراد به قبل الحولين كما ورد في الحديث الآخر أن ابن إبراهيم مات في الثدي وإن له
 مرضعا في الجنة وقدم الكلام في الأمرين ويدل لهذا الأخير قوله ﴿٤﴾ وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال لا رضاة إلا في الحولين ودواء الدارقطني وابن عدي مر فوعا وهو قوف أو بفتح الموقوف
 لأنه يفرد برفعه الهيم بن جيل عن ابن عيينة قاله الدارقطني وقال وكان ثقة حافظا ورعا معصدا
 ابن منصور عن ابن عيينة فوقعه قلت وهذا ليس بهله كإقراره مرارا وقال ابن عدي إن الهيم
 كان يغلط وقال البيهقي الصحيح أنه موقوف وروى البيهقي التصديق الحولين عن عمر وابن
 مسعود والحديث يدل على اعتبار الحولين وأنه لا يسمى الرضاة رضاعا إلا في الحولين وقد تقدم أنه
 الذي يدل عليه الآية والقول بأنها انحلت على حكم الواجب من النفقة ونحوها على مدة
 الرضاة تقدم دفعه ويدل لهذا الحكم قوله ﴿٥﴾ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاة إلا ما تنقذت فاف (الامعاء) أي شذوقى (الغظم
 وأثبت الغم آخر جسد أو داود) فأن ذلك انما يكون لمن هو في سن الحولين يغتو باليمن ويقوى به
 عظمه وثبت عليه له ﴿٦﴾ وعن عصبة بن الحرث (هو أبو سريته بكسر السين المهملة وسكون
 الراء) وفتح الواو وعين مهملة عصبة بن الحرث من عامر القرشي الذي في أسير يوم الفتح بعد في أهل مكة
 (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب) بكسر الهمزة (لخاتم امرأة) قال المصنف لم أعرف
 اسمها (فقال) قد أرضعتك فأنسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف وقد قيل فماتت
 عصبة فتكفنت زوجها وأخبره البخاري (الحديث دليل على أن شهادة المرأة وحدها مقبولة

(١) والقاتل لعلى رضي الله
 عنه أخرجه عنه مسلم
 والنسائي أنه قال قلت يا رسول
 الله ما كنت تنوق في فريش
 وتدهنا قال بوسعك شيء
 قلت ابنة جرة قال إنما
 الحديث أه أبو النصر
 (٢) أمانة عبارة طبعي
 عائشة غاطمة أمه الله
 أم الفضل لكن قال ابن
 بشكوال هي كنية أه
 أبو النصر

ويؤيد على ذلك البخاري والبيهقي وجماعة من الصحابة وأحد بن حنبل وقال أبو
عبيد بن جريح على الرجل المفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك وقال مالك أنه لا يقبل في
الزناح إلا امرأتان وذهبت الحنفية إلى أن الزناح لغیره لا بد من شهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين
ولا تكفي شهادة المراجعة لأنها تقرر فعلها وقال الشافعي يقبل المراجعة مع ثلاث نسوة بشرط
أن لا تعرض للبلب أو حرة قالوا وهذا الحديث محمول على الاستصحاب والعرض عن مكان الاشتباه
وأوجب بان هذا خلاف الظاهر سبل وقد تقرر سؤاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات
وأجاب بقوله كيف وقد قيل وفي بعض النسخ أنه قد رواه في رواية الدارقطني لا خير للشيخ أو لو كان من
باب الاحتياط لأمره بالطلاق مع أنه في جميع الروايات لم يذكر الإطلاق فيكون هذا الحكم
مخصوصاً من عموم الشهادة للعصم فيها الصدوق قد اعتبر ثم نقل في عوارث النساء فقلتم يكنى
بشهادة امرأته واحدة والعلة عندهم فيه أنه لا يطلع الرجال على ذلك بالضرورة داعية إلى
اعتباره فكذلك هنا (وعن زياد السهمي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
تسترضع الحقة) خفيفة الهقل (أخرجه أبو داود وهو مرسل وليست بأدوية) ووجه
التميز أن للزناح أثر في الطباع فيجتاز من لا حافة فيها وهوها

باب النفقات

جمع نفقة والمراد به الشيء الذي يسهله الإنسان فيما يحتاجه هو وأغیره من الطعام والشراب
ونحوهما (عن عائشة قالت دخلت عند بنت عتبة) بن زيدة بن عبد شمس بن عبد مناف
أصلت عام الفتي في مكة بعد اسلام زوجها قتل أوها عتقت وعها شابة وأخوها الوليد بن عتبة يوم
بدر قتل عليه بذلك فلما قتل حرة فرحت بذلك وعملت إلى بطنه نفقة وأخذت كسده فلا تكأتم
لفظها انوفيت في الحرم سنة أربع عشرة وقيل غير ذلك (أمرأة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب
أحمد بن حنبل بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتي قبل اسلام زوجته حين
أخذته بنجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الفتي وأجاره العباس ثم غدا به إلى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين (على رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان أبا سفيان رجل شحيح) الشحيح البخل مع حرص
فهو أخص من البخل والبخل يتحصر عن المال والشرع بكل شيء (لا يعطى من النفقة ما يكتفي
ويكفي بين الأما أخذت من ماله بغير علمه قل على في ذلك من جناح فقال خذ من ماله المعروف
ما يكتفي وما يكتفي بغير متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره
إذا كان على وجه الاشتكا والتبنا وهذا أحد المواضع التي أجاز واقفها التنية ولكن تعقبه
الشوكاني رحمه الله في رسالة مستقلة وأخرج هذا الشكوى من القيسية قول على وجوب
نفقة الزوج جقوا الأولاد على الزوج وظاهره وان كان الولد كبير المسموم للفقير وعلم الاستفصال
فإن في تخصصه من حديث آخر والأفالمسموم فاض بذلك وفيه دليل على أن الواجب
الكفاية من غير تقدير للنفقة وإلى هذا ذهب جماعة العلماء منهم الشافعي وعليه دل قوله
تعالى على الولوة رزقهن وكسوتهن بالمعروف وفي قول الشافعي أنها مقدرة بالأمد انضلى
الموسر كل يوم مدان والمتوسط مدون نصف والمعسر مدون عن أبي يعلى الواجب رطلان من الخبز

كل يوم في حق المعسر والموسر واتممت لثقتان في صفة وجوده لان الموسر والمعسر مستويان
في قدرهما كقول واتممت لثقتان في الجودة وغيرها قال النووي وهذا الحديث حجة على من اعتبر
التقدير قال المصنف تعقبا له ليس صريحا في الرد عليهم ولكن التقدير بما ذكر يحتاج الى دليل
فان ثبت حمل الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدر وفي قولها الاما اخذت من ماله دليل
على ان اللام ولاية في الاتفاق على اولادها مع نرد الاب وعلى ان من تصدع عليه استقام ما يجب
له ان يأخذ ماله صلى الله عليه وآله وسلم آخرها على ذلك ولم يذكر لها اهرام وقد سألته هل عليها
جناح فاجاب عليها بالاجابة في المستقبل وأمرها على الاخذ في الماضي وقد ورد في بعض الفتاوى
في البخاري لا حرج عليك ان تعلمهم بالمعروف وقوله خذني ما يكتفيلك ووليك يحتمل انه قسامة
صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه حكم نفسه دليل على الحكم على القاتل من دون نصب
عنه وعليه جواب البخاري باب القضاء على القاتل وذكر هذا الحديث لكنه قال النووي شرط
القضاء على القاتل ان يكون قاتبا عن البلد ومتعززا لا يقدر عليه أو متعذرا ولم يكن أبو سفيان
فيه شيء من هذا بل كان حاضرا في البلد فلا يكون هذا من القضاء على القاتل الا قد أخرج
الحاكم في تفسيره المصنف في المستدرک انه صلى الله عليه وآله وسلم لما اشترط في البيعة على النساء
لا يسرن قالت هند لا يا بعلك على السرعة الى أسرق من مال زوجي فكف حتى أرسل اليها
سفيان يقول لما سئل فقال أما الرطب ختم وأما الالبس فلا وهذا المذهب كوريد المعنى على حاضر
الا انه خلاف ما يوجب البخاري والحاصل ان القضية مترددة بين كونه قاتلا وكونه سكرانا كونه
قاتلا أقرب لانه لم يطلها بالسنة ولا استغفها وقد قيل انه حكم بعلمه بعد قتلها فلم يطلب منها يغفر ولا
مينا فهو حجة لمن يقول انه يحكم الحاكم بعلمه الا مع الاحتمال لا يهض دليل على معنى
صور الاحتمال انما يهيه الاستدلال على وجوب النقطة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى ان
لها الاخذ من ماله ان لم يقم بكفائها وهو الحكم الذي اراده المصنف من اراده الحديث هذا هنا
في باب النفقات ﴿ وعن طارق المحاربي ﴾ هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحاكمه
روى عنه جامع بن شداد (وربني) بكسر الهمزة وسكون الموحدة وكسر المهملة وتشديد اللام
النسبة (ابن حراش) بكسر الحاء المهملة وتثنية الراء بالسين المجهدة (قال قدمننا المدينة
فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يطلب الناس ويقول يد المعطى العليا
وابداً أين تقول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فادناك زوايا الناسا وصحبه ابن عباس
والدارقطني) الحديث كالتفسير يلحق باليد العليا من اليد السفلى وفسر في النهاية اليد
العليا المعطى أو المتفق واليد السفلى بالمعنة والسألة وقوله ابدأ أين تقول دليل على وجوب
الاتفاق على القريب وقد فصل في كمال قبل الاب الى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على ان
الام أحق من الاباء قال القاضي عياض وهو مذهب الجمهور ويدل له ما أخرجه البخاري
من حديث أبي هريرة فذكر الام ثلاث مرات ثم ذكر الاب معطوفاً ثم في لا يجدي الا كفاية لاحد
أبو يخصص بها الام للاحاديد هذه وقد نبه القرآن على زيادة حق الام في قوله ووصينا الانسان
بوالديه حسنا جعلته أمه كرها ووضعته كرها وفي قوله وأختك وأخاك الخ دليل على وجوب
الاتفاق للقريب المعسر فانه تفصيل لقوله وابدأ أين تقول فصل الاخير من عياله والى هذا ذهب

عمر بن أبي ليلى وأحمد وعندنا الثاني ان النفقة تجب للفقير غير مكسب زمناً وصغراً أو مجنوناً
 لغيره من كفاية نفسه قالوا فان لم يكن فيه أحد هذه الصفات قالوا لا أحسنها تجب لانه فقير
 يكلف التكسب مع اسراع مال قريته والثاني المنع للقدرة على الكسب قاله نازله من المال
 والثالث تجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس لانه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف
 أصله التكسب مع علو السن وعندنا النفقة يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب
 بقدر الارث هكذا في كتب القريتين وفي الجبر قتل عنهم بخلاف هذا وهذه أقوال لم يفسر فيها
 وجه الاستدلال وفي قوله تعالى وأتوا القرى حقه ما يشعرون بالقرى حقه ما يشعرون
 والحق في متفاوت دفع حاجته للنفقة تجب ومع علمها لحقه الاحسان بغيرها من البر والاكرام
 والحديث كالميراث في القرى ودراجاتهم فيجب الاتفاق للعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر
 فيه الولد أو الزوجة لأنهم ما قد علم من دليل آخر (١) والتقيد بكونه وارثاً لمحل نوصيه أو علم أن
 لأجل اختلافه في سقوط نفقة الماضي فقبل لزوجته والا تارب وقيل لا تسقط وقيل
 تسقط نفقة القريب دون الزوجة وعللوا هذا الفصل بأن نفقة القريب أغلشت المواساة
 لأجل إحياء النفس وهذا قد اتفقوا على النظر في الماضي وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لأجل
 المواساة وقد اتفقوا على وجوبها ولا جاع العصاة على عدم سقوطها فإن تم الإجماع فلا
 التفت إلى خلاف من خالف بعده وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ولئن عليكم زنهن
 وكسبن بالمعروف فمهما كانت زوجة فمطعمه فنفقة هذا الحق الذي لها ثابت وأخرج الشافعي
 ما سألنا جدي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أم الأجناد رجال قالوا عن نساءهم فأمرهم
 أن يأمرهم بأن يتفقوا أو يطلقوا قالوا لم يتفقوا بشفقة ما حبسوا وصحبه الحفاظ أو سألهم
 الرأى ذكره ابن كثير في الارشاد (٢) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم للمأول والمأولة على السيد طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق
 رواه مسلم الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المأول وكسوته وظاهره مطلق
 الطعام والكسوة فلا يجبان من ههنا ما يأكله السيد وليسه (٣) وحديث مسلم بالامر بالطعام
 مما يطعم وكسوتهم مما يلبس محمول على التنب ولو لا ما قبل من الإجماع على هذا لا حلتل هذا
 بقدر مطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكلفه السيد من الاعمال إلا ما يطيقه وهذا مجمع عليه
 أيضاً (٤) وعن حكيم بن معاوية الشيريني عن أبيه وهو معاوية بن حنيفة قال قلت لرسول الله
 ما حق زوجة أحدنا عليه قال أن تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسبت الحديث وقدم
 في عشرة النساء بقوله ونسبه إلى أحمد أبي داود والنسائي وابن ماجه والله علق البخاري ببضيه
 وصحبه ابن جبان والحاكم وقدم الكلام عليه (٥) وعن جابر رضي الله عنه في حديث الحج
 بطوله قال في ذكر النساء ولئن عليكم زرنهن وكسبن بالمعروف أخرجه مسلم وهو دليل على
 وجوب النفقة والكسوة للزوجة كالمات الآية وهو مجمع عليه وقد تقدم تحقيقه وقوله
 بالمعروف اعلم بأنه لا يجب إلا ما تعرف من اتفاق كل على قدره كماله تعالى لا يفتق ذسعة
 من معتمون قدر عليهم رقة فليفتق مما آتاه الله ثم الواجب لها طعام مصنوع لانه الذي يصنف
 عليه الله نفقة ولا تجب القيمة الأرض من يجب عليه الاتفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهدى

(١) وهو الحديث الذي قبل
 هذا

(٢) ولقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم اطعموهم
 مما تأنوا كلون واللبسوهم مما
 تلبسون ولا تكلفوهم
 ما يغلهم فإن كفوهم
 فأعينوهم أخرجه مسلم
 حديث أبي ذر رضي الله عنه
 اه أبو النصر

واشتار وهو الحق فإنه قال ما قلته وأما فرض الدراهم فلا أصل في كلب الله ولا ستة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحسن الصحابة البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا عن علي بن أحمد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الإسلام والله تعالى أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرفيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه الشرع أن يكسبهم بما يلبس ويطعمهم بما يأكل وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عما يستقر ولم يثبت أن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب فيما يوفى ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بشيء رضا الزوج والقريب فإن الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الأصلي وهو ما المرعند الشافعي أو المقتات عند الجمهور فكيف يصح على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا جبر الشرع له على ذلك فهذا مخالف لله وأعدا للشرع ونصوص الأئمة ومصلح العباد ولكن أن اتفق المتفق والمنفق عليه جازا اتفاقهما على أن في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجب لها نزاعا معروفا في مذهب الشافعي وغيره (وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرأء أن يضيع من يقوت رواء النسائي وهو عندهم بلفظ أن يحبس عن ذلك قوله) الحديث دليل على وجوب النفقة على الأثنان إن بقوة فانه لا يكون أعلا الأصلي تركه لما يجب عليه وقد بولغ هنا في أنه بأن جعل ذلك الأثر كخافي هلاكه عن كل أتمه سواء والذين يقوتهم وعكف قوتهم هم الذين يجب عليه أنفاقهم وهم أهله وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله ولقد سئل خاص بقوت المالك ولقد النسائي عام (وعن جابر بن ربيعة الحاملي التوفي عنها زوجها قال لا نفقة لها أخرجه البيهقي ورجاله ثقات لكن قال المحقق وقته وثبتت نفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم وأما مسلم) وتقدم أنه في حق المطلقة بأنها وأنه لا نفقة لها وتقدم الكلام فيه والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها وهذا المسئلة فيها خلاف ذهب جماعة من العلماء إلى أنها لا تجب النفقة للمتوفى عنها سواء كانت حاملا أو سائلا أما الأولى فلها النص وأما الثانية فبطريق الأولى وإلى هذا ذهب الشافعية والحنفية لهذا الحديث ولأن الأصل إباحة التزويج ووجوب التبرع بأربعة أشهر وعشرا لا وجوب النفقة ونهيا آخر وإلى وجوب النفقة لما استدلين بقوله تعالى متاعا إلى الحول قالوا ونسخ المدقن الآية لا وجوب نسخ النفقة ولأنها محبوسة بسببه فجب نفقتها وأوجب بأنها كانت تجب النفقة الوصية كأدل لها قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصلة لأزواجهم متاعا إلى الحول فنسخت الوصية بالمتاع أما بقوله تعالى تبرعن بأربعته أشهر وعشرا وأما بآية الموارث وأما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث وأما قوله تعالى فائقوا طعن حتى يضمن حلهم فأنها وأردت في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها وفي حسن أبي داود من حديث ابن عباس أنها نسخت آية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصلة لأزواجهم متاعا إلى الحول بآية الموارث بمقتضى إقناعهم من الربع والتمن ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس هنا فكأنه يريد أن البائن والمتوفى عنها حكمهما واحد في جميع النية والحلل للغير (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البتة الطباخير من البتة السفلى) تقدم تفسيرهما

(وسيداً) أي في البر والاحسان (أحدكم) عن يعول تقول المرأة طعمي أو طلقني رواه الله تعالى
 واستاده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظه فاصم شيئاً
 وأخرجه البخاري موقوفاً على أبي هريرة وفي رواية الأصمعي قالوا يا باهر رمتي تقول عن
 رأيك أو عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا من كسبي أشارت إلى أنه من
 استباطه هكذا قاله الناظر وفي الأسانيد والذي يظهر يدل على أن باهر رمتي قال لهم قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قالوا هذا من تقوله عن بك أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم أجاب بقوله من كسبي جواب المتكلم بهم لا يخبر الله لم يكن عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم وكيف يصح حمل قوله من كسبي أي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال حال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينبى استباطه إلى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهل هذا إلا كذب منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشأنا باهر رمتي ذلك فهو من
 رواية حديث من كذب على محمد أو قيلت بموافقة من التار والقارئ واختصاه لم يرد أبو هريرة
 إلا التكميم بالسائل ولذا قلنا أنه يتعين أن هذا مراده والذي أتى به المصنف من الرواية بعض
 حديث على أنه قد فسره قوله من كسبي أي هريرة أي من حفظه وعبر عنه بالكسبي إشارة إلى ما في
 صحيح البخاري وغيره من أنه بسط ثوبه أو غرة كانت عليه فاملا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حديثاً كثيراً ثم قلنا في شيء كاذب يقول ذلك الثوب صلياً وشراً قال إلى الله لم يأت المصنف
 بحديث أبي هريرة تماماً وإنما في البخاري ويقول العبد اطعمني واستمطعني وفي رواية
 الأصمعي ويقول خادمتك المصطفى والأبني ويقول الابن الخ من تدعي والكل دليل على
 وجوب الاتفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة
 العبد والواجب معه وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيراً قال ابن المنذر اختلف في نفقة من
 بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد طغالا كانوا أو بالغين
 أنا مؤيد كرا نأذا لم تكن لهم أموال يستخفون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب
 الاتفاق عليهم إلا أن يبلغ الذكر وتقرح الأنثى ثم لا تنفق على الأب إلا إذا كانوا زنى وإن كانت
 لهم أموال فلا وجوب على الأب واستدل به على أن الزوجة إذا عسر زوجها بشقتهم طالب
 التراق وبذلك قوله ﴿وعن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما يتق على أهله قال يفرق
 بينهم ما أخرجه سعيد بن منصور عن فضان عن أبي الزناد عنه قال قلت لسعيد بن المسيب
 قال سنة وهذا من قوي) ومراسل سعيد معمول للمعارف من أنه لا يرسل إلا عن ثقة
 قال الشافعي والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما
 قول ابن حزم أنه أراد سنة عرفاته خلاف الظاهر وكيف يقول السائل سنة ويريد ما
 عن سنة عمره أو ما لا ينبغي حل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم وإنما قال جماعة أنه إذا قال الراوي من السنة كذا فانه يحتمل أن يريد سنة
 لنفسه وأما بعد سؤال الراوي فلا يراد بالسائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ولا يجب الجنب الاعتناء إلا عن سنة غيره فانه اعتسأل عما هو جفته وهو سنة صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وقد أخرج الهارثي والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم في الرجل لا يجيئها استيق على امرأته قال يفرق بينهما وأما دعوى المصنف
 أنه وهم الدارقطني فيه وسعه السبق على الوهم فهو غير صحيح وقد حققه السيد رحمه الله في
 حواشي ضمة النهار وسأقي كتاب عمالي أراءه الاجناد في أنهم يأخذون على من عندهم من
 الاجناد ان ينقضوا أو يطلقوا وقد اختلف العلماء في هذا الحكم وهو فسخ الزوجة عند انصر
 الزوج على أقوال الاول ثبوت الفسخ وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين ومن
 الفقهاء المالكي والشافعي وأجدوه قال أهل التظاهر (١) مستلجن بما ذكره ويجوز لأضرر
 ولا ضرر ان تقدم تخريجه وبأن النفقة في مقابلة الاستمتاع فوجب انصار الزوج ووجهه بأنهم قد
 أوجبوا على السيد بيع مملوكه اذا عجز عن اتفائه فاجاب فراق الزوجة أولى لان كسبها ليس
 مخصصاً للزوج كاستحقاق السيد لكسب عبده وبأنه قد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على الفسخ
 بالعتة والضرر الواقع من العجز عن النفقة عظم من الضرر الواقع بكون الزوج عينا لآله تعالى
 قال ولا تضاروهن وقال فليسالك بمحروف وأي امسالك بمحروف وأي ضرر أشد من تركه بانفسير
 نفقة والثاني ما ذهب اليه الحنفية وهو قول للشافعي انه لا فسخ الا عار عن النفقة فمستلجن
 بقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها قالوا اذا لم
 يكلفه الله النفقة في هذا الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأمر بتركه فلا يكون سببا للتفريق فيه
 وبين حكمه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما طلب أزواجه منه
 النفقة طأهم أبو بكر وعمر على عائشة وحفصة فوجعا أعناقهما وكلاهما يقول تعالى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ما ليس عنده الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان ابنتيهما بحضرة
 صلى الله عليه وآله وسلم لما آتته النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ لهما وما وهما طالبتان الحق لم
 يضربا صلى الله عليه وآله وسلم الشيعين على ما فعلا ولين ان لهما ان تطالبوا بالبيع العسارى حتى
 ثبت على قدر ذلك المطالبة بالفسخ ولاه كان في العجاية المعسر بل اربى ولم يضرب صلى الله عليه
 وآله وسلم أحدا منهم بان للزوجة الفسخ ولا فسخ أحد قالوا لانهم رضت الزوجية وطال
 من ضاحتى تعذر على الزوج جماعها ألوجبت نفقتها ولم يكن من الفسخ وكذلك الزوج فدل ان
 الاتفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم وأما حديث أبي هريرة فقد تدبرنا فيه من كسبه وحديثه
 الاتر له مثله وحديثه صحيح وأما حديث أن الآلة اتعدلت على سقوط الوجوب عن
 الزوج وبه نقول وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به وبأن قصة أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
 وضرب أبي بكر وعمر على آتت هي كآلية دللت على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وليس فيه لمن سأل الطلاق أو الفسخ ومعلوم انهن لا يحسن فراقه فان الله تعالى قد
 خيرهن فاخترن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدار الآخرة لا دليل في القصة وأما اقراره
 صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعمر على ضربهما فلما علم أنه لا تأديب الابناء اذا أتوا
 ما لا يثبت ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرط فيما يجب عليه من الاتفاق فلعن طلبة
 زبادة على ذلك فخرج القصة عن محل النزاع الكلية وأما المعسرون من العجاية فلم يعلم ان
 امرأته طلبت الفسخ والطلاق لا عسارا لزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان
 نساء العجاية كرجالهم يصبرن على مثل العيش وتفسره كما قال مالك ان نساء العجاية كن يردن

(١) هكذا في كتب المقالات
 نسبة هذا الى الظاهرية
 وبدأت بعد أعوام كلام ابن
 سريزم في كتابه المحلى وشرحه
 فوأيته اختار عدم الفسخ
 وهو ظاهر ما أبو النصر

القدر الآخر وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهم الفناء فلم يكن يالين بعسر أزواجهن وأما ما
 اليوم فالتعاقب وتجنب رياء النسيان الزاوج والتفقهوا لكسوة وأما حديث ابن المسيب فقد
 عرفت أنهن مراسب لهن أئمة العلم يختارون العمل بها كما سلف فهو موافق لحديث أبي هريرة
 المرفوع الذي عارضه من سبل سجد ولو فرض سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة لكان فيما
 ذكرنا دغنة عنه والقول الثالث أنه يحبس الزوج إذا عسر بالتفقه حتى يجلسا اتفاق وهو
 قول الغنيري وقال بعضهم يحبس التكسب والقولان مشكلان لأن الواجب انهما هو القضاء
 في وقتها والعشا في وقتها فهو واجب في وقتها وليس أن كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع
 عنه فهو دعي الغرض المراد بالنقص وإن كان قبله فلا وجوب فكيف يحبس لغرض واجب وإن كان
 بعده صار كالذين لا يحبس لهم ظهورا لأعيانها وفي هذه المسئلة قال محمد بن داود رأيت
 سألت عن عسار زوجها فقال ذهب ناس إلى أنه يكلف للسبي والاكسب ونهى قوم إلى
 أنها تؤثر المرأة الصبر والاحتساب فلم يفهم منه الجواب فأعادت السؤال وهو يجيبها ثم قال
 بأخذه قد أجبك ولست فأضيقا فاضى ولا سلطانا فاضى ولا زوجا فاضى ونظائر كلامه الوقت
 في المسئلة فيكون قولاربع القول الخامس أن الزوجة إذا كانت موصرة وزوجها معسر
 كلف الاتفاق على زوجهما ولا ترجع عليه إذا أسير لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهو قول
 أبي محمد بن حزم ورد بأن الآية مسيا فيها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصيص بالساق
 القول السادس لأن القيم وهو أن المرأة إذا تزوجته عالة بأعساره أو كان موصرا ثم أمانته بآلجة
 فاته لا تنسج لها ولا كان لها الفسخ وكلم جعل عليها رضا بعسره ولكن حيث كان موصرا عند
 تزوجه ثم عسر الباتقة لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لها وإذا عرفت هذه الأقوال عرفت أن
 أقوالها دليلها وكثيرا ما تلاها القول الأول وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة
 فقال مالك يؤجل شهرا وقال الشافعي ثلاثة أيام وقال حنابلة سنة وقيل شهرا أو شهرين قلت
 ولا دليل على التعيين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم ومن قال أنه يجب عليه التطلق قال ترفع
 الزوجة إلى الحاكم لتتفق أو يطلق وعلى القول بأنه فسخ برفعها إلى الحاكم لم يثبت الأعيان
 فسخه وقيل برفعها إلى الحاكم فبعبه على الطلاق أو يفسخ عليه أو يأذن لها في الفسخ فإن
 فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق لا رجعة وإن أسير في العدة فإن طلق كان طلاقه
 رجعه إليه الرجعة (وعن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأندلس في رجال غابوا عن
 نساءهم أن يأخذوهم بأن يتفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا ابتعنا نفقة ما جبو آخرجه الشافعي
 ثم البيهقي بإسناد حسن لعدم تحقيق وجه هذا الرأي من عمر وأنه دليل على أن النفقة عنده
 لا تنقطع بالطلق في حق الزوجة وعلى أمه يجب أحد الأمرين على الأزواج الاتفاق أو الطلاق
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 يا رسول الله عندي ذناب قال اتفق على نفسك قال عندي آخر قال اتفق على وليك قال عندي
 آخر قال اتفق على أهلك قال عندي آخر قال اتفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم
 أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظ له وأخرجه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد وفي
 صحيح مسلم من رواية أبي بكر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد قال المصنف قال ابن حزم اختلف

على يحيى القطان والتورى فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سبحان الولد على الزوجة فينبغي ان لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لانه قد صرح الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم تكلم ثلاثا فيحصل ان يكون في اعادته اياه قدم الولد مرة ومرة تقدم الزوجة فصار سواء قلت هذا جل بعد فليس تكريره صلى الله عليه وآله وسلم لهما بقوله ثلاثا يعطى بل عدم التكرير غالب واتمايكر اذا لم يقم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجرى فيه التكرير لعدم الحاجة اليه لقهم السائل للبواب ثم روي جابر التالى لا تردنهم اتقوى روي به تقديم الاهل والحديث قد تقدم وفيه حديث على اخاف الانسان ما عنده وانه لا يدخر لانه قال له في الاثر بعد كفايته وكفايته من يجب عليه أنت أعلم ولم يقل ادخر لحاجتك وان كانت هذه العبارة تحصل ذلك (وعن هز) يخفق الموحدة فوسكون الها افزاى (ابن حكيم عن ابيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشمرى صحابى تقدم ضبطه (قال قلت لارسل الله من ابر قال أمك قلت فمن قال أمك قلت فمن قال أمك قلت فمن قال أمك ثم الاقرب فالاقرب فالاقرب أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وانه يقتضى تقديم الام بالبر وأحقية على الاب

باب الحضنة

بكر الحامل الملهمة مصدر من حضن الحضا وحضنة جعله في حضنة أو ربه فاحتضنه والحضن بكسر الحاء هو ما دون الايط الى الكشم والصدرا والعضدان وما بينهما وجانب الشيء أو ناحية كالحاق القاموس وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عليه ملكه أو يضره (عن عبد الله بن عمرو) يخفق المهمة ووقع بضعتها في نسخة وهو غلط (ان امرأت قالت لارسل الله ان ابني هذا كان يطنى له وعاء) بكسر الواو والمد وقد تضمن وقال اناء الطريق كما في القاموس (ويؤدى له مقاد) هو ككساء جلد السحلة اذا أجنع يكون للما والبن كفافه أيضا (ومحجري) بها مسملة مثلية بغير فرائض الانسان (له حواء) بها مسملة بزنة كساء أيضا اسم المكان الذي يهوى الشيء أى يضمه ويحميه (وان ابا بطقنى وأراد ان يترجمنى فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنت أحق به ما لم تنكحى رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) الحديث دليل على أن الام أحق بحضنة ولها اذا أراد الاب انتزاعه منها وقد كرت هذه المرات صفات اختصت بها فتضى استحقاقها ولو لم يتم بحضنة قولها وأقرها صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكم لها فبقيته تنسب على المعنى المقضى للكم وان العلل والمعاين معتبرة في اثبات الاحكام مستقر في القطر الحلية والحكم الذى دل عليه الحديث لا خلاف فيه وقضى بما لو بكر ثم عمر وقال ابن عباس وبها وقرأتها وحوها خيرة منه حتى يشب ويختار لنفسه أخرجه عبد الرزاق في قصة ودل الحديث على ان الام اذا كت سقط حقهما من الحضنة واليهذهب الجماهير قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من أحفظه عنه من أهل العلم وذهب الحسن وابن حزم الى عدم سقوط الحضنة بالتكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهى غرض وكونها لم تله تزوجت وبني ولها حتى كفلتها وكذا ابنه حمزة فتضى بها النبي صلى الله عليه وآله

وأهوسم لما التهاوى من وجحة قال وحديث ابن عمرو المذكور فيه مقال فانه صحيفة تريد لانه
قد قيل ان حديث عرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة وأجيب عنه بأن حديث عرو بن
شعيب قبله الأئمة وعلموا به البخاري وأحمد وابن المديني والبيهقي وابن جرير وابن رازويه وأمثالهم
فلا يلتفت الى القدح فيه وأما ما احتج به فانه لا يتم دليلا الامع طلب من تنقل السبل الحسنة
ومنازعة وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن اللام للزوجة ان تقوم بولدها ولها في القصص
المذكورة ان يحصل نزاع في ذلك فلا دليل فيما ذكره على مدعاه ﴿وعن ابي هريرة رضي الله عنه
ان امرأته قالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب باني وقد نفعتي وسفاني من ثرائي غيبة
بكسر العين المهمة واحداث العتب﴾ فأنزوها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام
هذا أولك وهذه امك فخذ يدك ما شئت فخذ يدك فأنطلقت به رويدا جندوا الاربعة وصحبه
الترمذي وصحبه ابن القطان) والحديث دليل على ان الصبي بعد استغنائه بنفسه يغير بين الام
والاب واختلف العليان في ذلك فذهب جماعة قليلة الى أنه يغير الصبي عما به هذا الحديث وهو
قول ابن جرير رازويه وحديث من السبع السن وذهبت الخسنة الى عدم التغير وقالوا الام
أولى به الى ان يستغنى بنفسه فاذا استغنى بنفسه فالاب أولى بالذكر والام أولى بالحق وواقعهم
ما لا في عدم التغير لكنه قال ان الام أحق بالولد ذكر أو أنثى قيل حتى يبلغ وفي المسئلة
تفاصيل بلا دليل واستدل نقاة التغير بعموم حديث أنت أحق بهما التمسكي قالوا ولو كان
الاختيار الى الصغير ما كنت أحق به وأجيب انه ان كان عام في الأزمنة ومطلقا في الحديث
التغير يخصه أو يشيد وهذا جمع بين الدليلين فان لم يغير الصبي أحدًا من الصغيرين لم يكن
اللام بالقرعة لان الحضانة حق لها وانما يتقل عنها باختيارها فلا يغير بيني على الاسم بل قيل
وهو الأقوى دليل الله يفرع بينهما فذهبوا في القرعة حديث أبي هريرة فقط فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم استهما فقال الرجل من يحول بيني وبين ولتي فقال صلى الله عليه وآله وسلم
اخترأي ما شئت فاختارأي فذهب به أخرجه المصنف وظاهره تقديم القرعة على الاختيار
لكن قدم الاختيار عليه بالاتفاق فافاد الحديث عليه لم يعمل الخلق الى أشد بينه الا انه قال
في الهدى النبوي ان التغير والقرعة لا يكونان الا اذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الام
أصون من الاب وأغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فانه
ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب فاذا اختار من ساعده على ذلك فلا التفات الى اختياره
وكان عند من هو أتمع فوخير ولا يتحمل الشر بعة غيره هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال مرويه بالصلاة لسبع واضر بهم على تركها العشر وقرأوا بينهم في المضاجع واقع يقول
قوا أنفسكم وأهلكم نارا فاذا كانت الام تتركه في المكتب أو تعلم القرآن والصبي يؤثر
العب مع معاشره اقراءه أو يؤمك من ذلك فأنتم أحق به ولا تضر ولا قرعة وكذلك الحكم انتهى
وهذا كلام حسن ﴿وعن رافع بن سنان رضي الله عنه أنه أسروا بنت امرأته ان تسلم فأنفذ
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الام في ناحية والاب في ناحية وأفعد الصبي بينهما قال الى أمه
فقال اللهم اهد فقال الى أبيه فأنزله أخرجه أبو داود والنسائي وصحبه الحاكم) الا انه قال
ابن المنذر لا يشته أهل النقل وفي امساده مقال وذلك لامر رواه عبد الحميد بن جعفر بن
رافع ضعفه الثوري ويحيى بن معين واختلف في هذا الصبي فقيل اني وقيل ذكر والحديث

ليس فيه تخيير العبي والظاهر انه لم يبلغ من التصير فانه انما أقعده صلى الله عليه وآله وسلم فيهما
وعدا ان يهديه الله فاختار اياه لاجل الدعوى التبوية فليس من أدلة التصير وفي الحديث دليل
على ثبوت حق الحضانة للام الكافرة وان كان الولد مسلماً الذلول يمكن لها حق في تبعه صلى الله
عليه وآله وسلم بينهما والى هذا ذهب أهل الرأي والثوري وذهب الجمهور الى انه لاحق له لمع
كفرها قالوا لان الخاص يكون مريضاً على ربة الطفل على دش مولان الله تعالى قطع الموالاة
بين الكافرين والمسلمين ويجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقالون يصح لله للكافرين على
المؤمنين ميلاً والحضانة ولا يتولا بدفها من مراعات مصلحة المولى عليه كما عرفت قريبا وحديث
رافع قد عرفت عدم انتعاضه وعلى القول بصحة فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه وكففت
الحضانة للام الكافرة متلا وقد اشترط الجمهور روعهم أصحاب أجلا الشافعي عدالة الحاضنة وان
لاحق للفاقة فقهوا وان كان شرطاً في غاية من البعد ولو كان شرطاً في الحاضنة لطاع أطفال
العالم ومعهم انه لم يزل من حيث الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى ان تقوم الساعة أطفال
الفاسق ينسبهم يرونيهم لا تعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع انهم الا كفرون ولا يعلم انه اتزع طفل
من أيويه أو أحدهما لنفسه فهذا الشرط باطل لعدم العامل به نعم بشرط كون الحاضن عاقلاً بالغاً
فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل اذهول لا يحتاجون لمن يحضنهم ويكفهم وأما اشتراط حرة
الحاضن فتعاله أصحاب الأئمة الثلاثة وقالوا لان المملوك لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره
والحضانة ولاية وقال مالك في حرة ولحن أمته ان الام أحق بهما لم تبع فتقتل فيكون الاب أحق
بهما واستدل بعموم حديث لا توله والدع ولهما وحديث من فرق بين الولدة وولدها رضي الله تعالى
عنه وبين أخته يوم القيامة أخرجه الاول البيهقي من حديث أبي بكر وجسسه السيوطي وأخرج
الثاني أحمد والترمذي وأحمد من حديث أبي أيوب وصححه الحاكم قال ومناقضها وان كانت
مملوكاً للسيد ففي الحضانة مستق وان استغرق وقتا من ذلك كالأوقات التي تستفيق للمملوك في
حاجة نفسه وعبد كقربه (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قضى في ابنة جزدن ثلثتها وقال الثلثة بمنزلة الام أخرجه البخاري وأخرجه أحمد من حديث
على رضي الله عنه وأرضاه قال والجارية عند خالتها وان الثلثة والهة) الحديث دليل على ثبوت
الحضانة للخالدة وانها كلام ومقتضاه ان الخالة أولى من الاب من أم الام ولكن خص ذلك
الاجماع ونظيره ان حضانة المرأة للزوجة أولى من الر بالخالن عصبية المذكر ومن الر بال
موجودون طالبون للحضانة كما دلته القصة واختصام على رضي الله عنه وجعفر وزيد بن
حارثة وقد صفت وانه قضى بها للخالدة وقال الثلثة بمنزلة الام وقد وردت رواية في القصة ان صلى
الله عليه وآله وسلم قضى بها لجعفر فاستشكل القضاء بها لجعفر فانه ليس بحرماً لها وهو أمير
المؤمنين على رضي الله عنهم اسوا في القرابة لها وجوابه ان صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها للزوجة
جعفر وهي خالها فانها كانت تحت جعفر لكن لما كان المتازع جعفرًا وقال في محله ان الحضانة
بقت عي وخالها انتهى أي زوجتي قضى بها لجعفر لما كان هو الطالب لظاهره وقال الثلثة بمنزلة
الام اياه بان القضاء للخالدة فحقه في جعفر قضى بها للزوجة جعفر وانما أوقع القضاء
عليه لانه الطالب فلا إشكال في هذا الا انه استشكل ثانياً بان الثلثة متزوجة لاحق لها في

الحضاة الحديث أتم أحق به ما لم تسكني والجواب عنه ان الحق في المراجعة للزوج وانما تسقط
 حضاته لانها تستثقل بالقيام بجمع زوجته فادارضى الزوج بانها تحسن من لها حق حضاته
 وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضاة وهذه القصة دليل الحكم وهذا مذهب
 الحسن وابن حزم وابن جرير ولان النكاح للمرأة انما يسقط حضاة الام وحدها حيث كان
 المتنازع لها الاب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضاة بالتزوج أو بالام والمتنازع لها غير الاب
 يؤيده ما عرفت من ان المرأة المطلقة يشترط في نفسها من المطلق ومن يتعلق به فقد سلم بها الشأن
 الى اهلها ولها منه قصد الاغلتة وبالتالي في التصيب عند الزوج الثاني بتوفيره وجهه واجتماع
 شمل الاحاديث والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بهم الحفر وأنه دال على ان العصبية
 حقاق في الحضاة بعد لا هو عليها رضى الله عنه وأرضاه سوا في ذلك لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 انما لا امر صريح ان ذلك علمه القضاء بمعنا ان الام لا تنازع في حضاته ولها فلاح في تفسيرها
 ﴿وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أنى أحدكم﴾
 ﴿مفعول مقدم﴾ (تأديه) فاعل (يلعنه) فان لم يجلس معه فليأمره لقسمه ولقمتين متفق عليه
 واللفظ (النار) انما لم يطلق على الذكروا لأنهم من أن يكون ملوكا أو حرا والمراد اذا كان
 انكاد من اهل كان اثني والمخدوم ذكره فلا بد أن يكون محرما وكذا في صورة العنكس وظاهر الامر
 الايجاب وانه شلوه من الطعام ما ذكره غيرنا وفيه بيان ان الحديث الذي فيه الامر بان يلعه مما
 يطعم ليس المراد ما كتبه ولان يشعه من عين ما با كل بل يشرك فيه بأذى شي من لقمة
 او لقمتين قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم ان الواجب اطعام انكاد من غالب القوت الذي
 يأكل منه مثله في تلك البلدة وكذلك الانام والكسوة ان للسبدان يستأقر بالنفس من ذلك
 وان كان الافضل المشاركة وعلم الحديث فانه وحى موعلاجه فدل على ان ذلك متعلق بانكاد
 الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المعنى فيه وهو متعلق
 نفسه به ﴿وعن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عذبت امرأة﴾
 قال المصنف لم أقص على اسمها وفي رواية انها جارية وفي رواية من بنى اسرائيل (قهره) هي
 آوى السور والهرالة (مجننتها حتى ماتت فدخلت النار) في الاوى اطعمتها وسقيا) اذ هي
 حبسها (ولا هي تركتها) كل من خنت الارض) بفتح الداء المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما
 وشينين معنيين بينهما ألف والمراد هوام الارض (متفق عليه) والحديث دليل على تحرير
 قتل الهرة لانه لا عذاب الا على فعل محرم ويجوز ان للمرأة كفرة فعذبت بكفرها وزيدت عذابا
 بسبب ذلك وقال النووي انها كانت مسلمة وانما دخلت النار بهنما المعصية قال أبو نعيم في
 تاريخ أصحها كانت كفرة ورواه البيهقي في البعث والتشوير فاستحققت العذاب بكفرها وظلها
 وقال العمري في شرح المنهاج ان الاصع ان الهرة يجوز قتلها في حال عدوها لكون هذه الحالة
 وجوز القاتل قتلها حال سكونها لما قالها بالنس التوافق في الحديث دليل على جواز اتخاذ
 الهرة وطها اذ لم يعمل اطعامها قلت ويدل على انه لا يجب اطعام الهرة بل الواجب قتلها
 تبش على نفسها

هي جمع جنائمه صدر من حتى الذنب يحنيه جناحه أي جره اليه وجعت وان سكات مصدرها
 لا تخلف أو أوعاها فانه قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عدوا خطأ ﴿ (عن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهدان
 لآله إلا الله وأنى رسول الله) هو تفسير لقوله مسلم (الاباحدى ثلاث الشبه الزاني) أي الحصن
 بالرحم (والنفس والنفس والتارك له شبه) أي المرتد عنه (المفاق للجماعة متفق عليه) فيه
 دليل على أنه لا يباح دم المسلم الا بآياته باحدى الثلاث والمراد من النفس النفس القصاص
 بشرطه وسائق والتارك له شبه يم كل مرتد عن الاسلام بأى مرة كانت فيقتل ان لم يرجع الى
 الاسلام وقوله المفاقر للجماعة قتل يتناول كل خارج عن الجماعة سبعة أو بئى أو غيرهما
 كمن لا يوافق اذا قاتلوا أو أقبلوا وقد ورد على الحصر بأنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة
 وأوجبها تدخل تحت قوله المفاقر للجماعة أو ان المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصدا
 والصائل لا يقتل قصدا بل دفعاً وفيه دليل على أنه لا يقتل الكافر الا على طلب ايمانه بل دفع شره
 وقبض السيد القول في ذلك في حواشي شوا النهار وقد يقال ان الكافر الاصل داخل تحت
 التارك له شبه لانه فطرته التي فطره الله عليها كما عرف في محله ﴿ (وعن عائشة رضي الله عنها
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل قتل مسلم الا باحدى ثلاث خصال) منها بقوله
 (ان يحسن) يأتي قصيره (فيعجز ويرجل يقتل مسلماً متعمداً) قيل ما أطلق في الحديث
 الاول (فقتل ويرجل يخرج من الاسلام فصار بقاءه ورسوله فقتل أو يصلب أو يئى من
 الارض رواء أو نودا ودوا الساقى وصححه الحاكم) الحديث فأدما فأداه الحديث الاول الذي قبله
 وقوله فيصارب الله ورسوله بعد قوله يخرج من الاسلام بيان لحكم خاص لخارج عن الاسلام
 خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل أو الصلب أو النفي فهو أخص من النفي
 فأداه الحديث الذى قبله والنفي الحبس عند أى حقيقه عند الشافعى الذى من بلد الى بلد لا يزال
 يطلب وهو محارب فزع وقيل متى من بلده فقط وظاهر الحديث والآية أيضاً ان الامام مختار بين
 هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً ﴿ (وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الجماعة متفق
 عليه) فمدلس على عظم شأن دم الانسان فانه لا يقدم في القضاء الا الاثم ولكنه يعارضه
 حديث أول ما يحاسب العبد عليه صلاته أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة وبجواب
 بأن حديث العلماء فيما يتعلق بحقوا الخلق وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخلق وبأن
 ذلك في أولية القضاء والاخر في أولية الحساب كما يدل ما أخرجه النسائي من حديث ابن
 مسعود بلفظ أول ما يحاسب عليه العبد صلاته أو ما يقضى بين الناس في الدماء وقد أخرج
 البخارى من حديث علي رضي الله عنه وغيره ما رضى الله عنه أول من يحتج بين يدي الرحمن
 القسومة يوم القيامة قتل بدر الحديث حين فيه أول قضية يقضى فيها وقدين الاختصاص حديث
 أبي هريرة أول ما يقضى بين الناس في الدماء ما في كل قيل قد سجل رأيه فيقول يارب هل بدافيم
 فتلحق الحديث وفي حديث ابن عباس يرفع به باقي القتل معلقات رأيه باحدى يديه ملياً قاله
 بعده الاخرى تشخص (١) أو أجاد ما سخطى بقا بين يدي الله تعالى وهذا في القضاء في العام في

(١) بالثمن المبهمة والحله
 المبهمة يقال تشخص في دمه
 تشخص فيه واضطررب وكان
 المراد هنا يسيل دما كافى
 حديث يبعث الشهيد يوم
 القيامة ويرحله بنصب
 وهو رواقه منها والشعب
 بلحاء والشعب المجهتين
 السيلان كافى النهاية اه
 أو النصر

القضاء بالاموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه من مات وعليه دين أو وارثه درهم قضى من حسنة وفي معناه عدة أحاديث ولها إذا ثبت حسنة ما قبل ان يقضى ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه وألقى في النار وقد استشكل ذلك بأنه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو يتناهى يعنى على القول بجزء من الثواب وحيد من النار وأجاب البيهقي بأنه يعطى من حسنة ما وازى عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات لان ذلك من محض الفضل الذي يخص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا من مات غيرناو لقضاء به وأما من مات نوى القضاء فان الله يقضى عنه كما قلناه في شرح الحديث الثالث من أبواب السلم (وعن حمزة بن عيسى) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عبداً قتله ومن جلد (جلده) بالجم والال للمهمل (جلده) جلدناه رواه أحمد والاربعون عنه الترمذي من رواية الحسن البصري عن حمزة وقد اختلف في معناه (منه) على ثلاثة أقوال قال ابن معين لم يسمع الحسن منه شيئاً وأما هو كذا وقيل سمع منه حديث العقيقة أثبت ابن المديني سمع الحسن من حمزة (وفي رواية أبي داود والنسائي) بن ابي قيس عن حمزة بن عبد الله بن جهم الحارثي قال قال ابن المديني وهو دليل على ان السيد يقاد بعد في النفس والاطراف اذا جلد قطع الاضواء والاذن واليد والرجل وكفى القاموس ويقاس عليه اذا كان القاتل غير السيد بطريق الاولى والمثله فيها خلاف ذهب القاضي وغيره الى انه يقتل الحر بالعبد مطلقاً عما وجدته حمزة وأيده عموم قوله تعالى النفس بالنفس وذهب أبو حنيفة الى انه يقتل به الا اذا كان سيده عبداً بصوم الامة ولا يخص السيد بحديث لا يقاد عبداً من مالك ولا من غيره والله أعلم بوجه البيهقي الا انه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري انه منكر الحديث وأخرج البيهقي أيضاً من حديث ابن عمر وفي قصة نزاع لما جيب عبداً جده أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال من مثل عبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فاعتقه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتض من عبده الا ان فيه المني بن الصباح ضعيف ورواه عن الجاهل بن أرقم عن طريق آخر ولا يخرج به في الباب أحاديث لا تقوم بها حجة وذهب الشافعي ومالك وأحمد الى انه لا يقاد الحر بالعبد مطلقاً مستدلين بما يفيد قوله تعالى الحر بالحر فان تعرف المبتدأ بفيد الخصر والله لا يقتل الحر بغير الحر والله تعالى قال في صدر الآية كتب عليكم القصاص وهو المساواة الحر بالحر تفسير وتفصيل لها وقوله تعالى في الآية المائدة النفس بالنفس مطلقاً وهذا لا يتم مقتضىه وهذه صريحة لهذه الامة وثالث مسيق في أهل الكتاب وشتر بعضهم وان كانت شريعة لنا لكن موقع في شتر بعضنا التفسير بالزاد قوله نقصان كثرة اقرب ان هذا التقييم ذلك وفيه مناسبة لافيه تحقيقه ورجوعه وشرعية هذه الامة أخف من شرائع من قبلها فانه وضع عنهم فيها الا حاراً التي كانت على من قبلهم والقول بان آية المائدة نفي آية البقرة قلنا آخر علمه وروايته لا تنافي بين الآيتين اذ لا تعارض بين عام وخاص ومطلق ومقتضى يصار الى التخيير وآية المائدة مقدمة حكماً فانها حكمة للمحكم الله تعالى به في الترواة وهي مقدمة نزولاً على القرآن وأخرج بن أبي شيبة من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبداً وأخرج البيهقي من حديث علي رضي الله عنه من السنة ان لا يقتل حر بعد في سانه جابر الجعفي ومثله عن ابن عباس وفيه

ضعف وأما حديث حمزة فهو ضعيفاً ومنسوخاً عن حمزة بن الأحاديث هذا وأما قتل العبد الحار
فاجماع وأذا تقر بان الحار لا يقتل بالعبد فتلزم من قتله قتله على خلاف فهم معروف ولو بالغة ما بلغت
وإن يارز دية الحار ولا تجوزها وقد منه السيد في حواشي ضوء النهار وأما ذاك السيد بعده
ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبداً متعمداً فخلعه الله صلى الله
عليه وآله وسلم مائة غلة وثلاثة حسنة ونحوهم ممن المسلمين وأمر أن يقتل بدينه ولم يقدمه
(وعن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقاتل
الوالد الولد وأما أحد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي أنه
مضطرب) وفي أسنده عنده الحجاج بن أرطاة ووجه الاضطراب أنه اختلف على عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده فضيل عن عمر (١) وقيل عن سراقه (٢) وقيل بلا واسطة قال الترمذي
(٣) وروى عن عمرو بن شعيب مرسل وهذا حديث فيه اضطراب ولو لم يعمل عليه عند أهل العلم
أنهى قال الشافعي طرق هذا الحديث كله منقطعة وقال عبد الحق هذه الأحاديث كلها
معلولة لا يصح فيها شيء والحديث دليل على أنه لا يقتل الولد الولد قال الشافعي حفظت عن عدد
من أهل العلم لا يثبتهم أن لا يقتل الولد الولد وبذلك أقول وإلى هذا ذهب الجاهل من الصحابة وغيرهم
كالخليفة والشافعي وجداً وصحوا مطلقاً الحديث قالوا لأن الأب سبب لوجود الولد فلا يكون
الولد عبداً لأبائه مذهب التي إلى أنه بقاد الوالد الولد مطلقاً السموم قوله تعالى النفس بالنفس
واجب حقه مخصص بالخبر وكما لم يصح عنه مذهب مالك إلى أنه يقتل الولد إذا أضرمه ونحوه
قال لأن ذلك عند حقيقة لا يحتمل غيره فإن الظاهر في استعمال الجارح في القتل هو قصد
العدم والعدو إما أمر حتى لا يحكم بأبائهم إلا ما يظهر من قرائن الأحوال وإما إذا كان في غيره
الصفة فيما يحتمل عدم أزهاق الروح بل قصد التأديب من الأب وإن كان في حق غيره يحكم فيه
بالعدو وإنما قرئ بين الأب وغيره لما لا بد من الشفقة على ولد وهو غلبة قصد التأديب عند فعله
ما يتضرب الأب فيصنع على عدم قصد القتل وهذا رأي منه وإن ثبت النص لم يقاومه شيء وقد
قضى به عمر في قصة المذبحي والزم الأب الذي لم يطمع منها شيئاً وقال ليس لقاتل شيء فلا يرث من
الدية إجماعاً ولا من غيره عند الجمهور وإلجود الأب كالأب عندهم في سقوط القود (وعن
أي بحجة رضي الله عنه قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوصي غير القرآن قال
لا والذي خلق الحبوة برأ النعمة الأفهم) استأمن لنفسه من مرفوع على البلية (يعطيه الله
تماماً رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة) أي الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه الصحيفة قال
العقل) أي الذي يميز عقلاً لأنهم كانوا يقولون الأبل التي هي دية بنيها دار المقول (وقال)
بكسر القاف مرفوعة (الأمير وإن لا يقتل مسلماً بكفر رواء البخاري) وأخرج أحمد وأبو داود
والساقى من وجه آخر عن علي رضي الله عنه وقال فيه المؤمنون تتكاثف ما مؤمن أي تتساوى في
الدين والقصاص (ويسمى بدمهم أذنهم وهم يدعى من سواهم ولا يقتل مؤمن بكفر ولا ذنوعه
في عهد وصحه الحاكم) قال المصنف إتماماً لآية بحجة علي رضي الله عنه عن ذلك لأن جماعة
من الشيعة كانوا يزعمون أن لاهل البيت عليهم السلام لأصابع علي رضي الله عنه اختصاصاً بشيء
من الوصي لم يطلع عليه غيره وقد سأل علي رضي الله عنه عن هذه المسئلة غير أي بحجة أيضاً ثم

(١) وهي رواية الكتاب

(٢) وفيه المتن بن الصباح

وهو ضعيف

(٣) لفظ الترمذي بعدياً

بسنده عن عمرو بن شعيب

عن أبيه عن جده عن سراقه

ابن مالك حضرت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

الابن من أبيه ولا يخذل الأب

من ابنه قال أبو عيسى هذا

حديث لا يعرف من حديث

سراقه إلا من هذا الوجه

وليس أسنده بصحيح ورواه

أحمد بن محمد بن يحيى عن

المتن بن الصباح والتمني بن

الصباح يضعف في الحديث

وقد روى هذا الحديث أبو

شاذان الأجر عن أبيه عن عمرو

ابن شعيب عن أبيه عن جده

عن عمرو بن أبيه عن جده

عليه وآله وسلم وقد روى هذا

الحديث عنه عمرو بن شعيب

من سراقه وهو حديث فيه

اضطراب والعمل على هذا

عند أهل العلم أن الأب إذا

قتل ابنه لم يقتل هو إذا قذفه

لا يحد أه أو أنصر

الظاهر ان المسؤل عنه هو ما يتعلق بالاحكام الشرع من الوحي الشامل لكل الله المجزؤنة
التي صلى الله عليه وآله وسلم فان الله تعالى جعلها واحدا فسر قوله تعالى وما ينطق عن
الهوى بما هو اعلم من القرآن ويدل عليه قوله وما في هذه الحصة فلا يزن منه مني ما نسب الى علي
رضي الله عنهما من الحرف وغيره وقد يقال ان هذا داخل تحت قوله أو فهم يعطيه الله تعالى درجات
في القرآن فانه كاتسب الى كثير من فتح الله عليه بانواع الصلوات ونور بصرته انه يستبذل ذلك
من القرآن والحديث قد اشغل على مسائل الاولى العقل وهو الدية وبأن تحقيقها والثاني
فكذلك الاسراى حكم تخصيص الاسير من يد العدو وقد ورد الترغيب في ذلك والثالثة عدم قتل
المسلم بالكفر فوراً الى هذا ذهب الجاهل رواه لا يقتل ذو عهد في عهد فذو العهد الرجل من أهل
دار الحرب يدخل النبايا ما لم يمان قتلهم محرم على المسلم حتى يرجع الى امانه فلو قتلهم مسلم فقلت
الحنفية يقتل المسلم بالذي اذا قتلهم غير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله في الحديث
ولا نؤمده في عهد فانه معطوف على قوله مؤمن فلا يضمن تقييد الثاني كافي المرفق الاول
فبعد ولا نؤمده في عهد بكافراً ولا يضمن تقييد الكافر في المعطوف بلقت الحرفي لان الذي
يقتل بالذي يقتل المسلم واذا كان التقييد لا يضمن في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه
فلا يضمن تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حتى في مفهوم
حرفي انه يقتل بالذي يدل على مفهوم المتناقضة وان كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون
على ان الحديث يدل على انه لا يقتل بالحرفي صريحاً واما قوله بالذي في مفهوم قوله تعالى النفس
بالنفس واما أخرجه البيهقي من اهل العلم الله عليهم وآله وسلم قتل مسلماً بعهده قال أنا أكرم من
وفي بنه وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن السلمي وقد روى في فروع اهل البيهقي
وهو خطأ وقال الفاروقي بن السلمي في ضعيف لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث فكيف جاز
يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله اماماً فثقل به دعاء
المسلمين وذكر الشافعي في الامم ان حديث ابن السلمي كان في قصة المستأمن الذي قتله فـ روى بن
امية الضمري قال فعلى هذا الوثيق كان منسوخاً لان حديث لا يقتل مسلم بكافر خطيب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح كافي رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية مقدمة قبل ذلك
بزمان هذا واما ما ذكره الحنفية من التقدير فقد جاب عنه بما لا يجب التقدير لان قوله ولا
نؤمده في عهد كلام تام فلا يحتاج الى اضا ولا ان الاشعار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بالضرورة
فتكون تبعاً لقتل المعاهد وقولهم ان قتل المعاهد معصية الا ان يمكن للعهد قتلاً مباحة الى
الآخاره جواباً عما يحتاج الى ذلك لا يعرف الا من طريق الشارع والا فان ظاهر العمومات
يقضي بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسل استزام تخصيص الاثر بالمعنى لان
مقتضى المعطوف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله ويسعى بنهتهم اذا ناهم فلماذا
أمن المسلم حياً كانه أماناً ما ناهم جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كافي قصة ما ناهم
ويستمر كون المؤمن مكلفاً فانه يكون أماناً للجميع فلا يجوز ترك ذلك وقوله ويهدى على من
سواهم أى هم يجهلون على أعدائهم لا يقتل لهم التعادل بل يضمن بعضهم بعضاً على جميع من
عاداهم من أهل المال كانه جعل أيديهم بيد واحدة وفعلهم فعلاً واحداً (وعن أنس بن مالك

رضي الله عنه ان جارية وجدوا أسفا قد رضى بين حجر بن عسافرهما من صنع بك هذا فلان فلان حتى
ذكروا به وفاقا ومترأسها فخذ اليهودي فافر قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
رضى رأسه بين حجر بن عسافر عليه واللفظ مسلم الحديث دليل على انه يجب القصص بالقتل
كالحدونه يقتل الرجل بالمرأة وأنه يقتل عاقل به فهذه ثلاث مسائل الأولى وجوب القصص
بالمقتل والذهب الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن علام هذا الحديث والمعنى المناسب ظاهر
قوى وهو صيانة الامام من الاهدار ولان القتل بالمقتل كالقتل بالمعدن في ازهاق الروح وذهب
أبو حنيفة والشعبي والغضبي الى انه لا قصص في القتل بالمقتل واحتجوا بما أخرجه البيهقي من
حديث النعمان بن بشير مر فوعا كل شيء بخطا الا السيف ولكل خطا أرض وفي اللفظ كل شيء سوى
الحديد خطا ولكل خطا أرض وأجيب بان الحديث مدار على جابر الجعفي وقيس بن الربيع
ولا يخرج به فلا ينافي حديث أنس هذا وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض
الفرح أو بان اليهودي كان عاتقه قتل الصبيان فهو من الساعين في الأرض فسادا تكلف وأما
إذا كان القتل بالمال لا يقصد بئله القتل غالبا كالعصا والسوط واللطمة ونحو ذلك فعند البيت
ومالك يجب فيها القود وقال الشافعي وأبو حنيفة وجابر العلواني الصابة والتابعين ومن
يصددهم لا قصص فيهم وهو شبه العمد وفيه اربعة ما تقيس الأول مقلقة منها أربعة خلة في
بطونها أو لادعائها أخرجه أحمد وأهل السقي الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أو لوان في قتل الخطا شبه العمد ما كان بالسوط والعصا ما تقيس
الابل فيها أربعة في بطونها ولادها قال ابن كثير في الارشاد في اسناده اختلاف كثير هذا
موضع بطله قلت اذا صرح الحديث فقد انقض الوجب والافال اصل علم اعتبارا لا في
ازهاق الروح بل ما زعم الروح أو جوب القصص المسئلة الثانية قتل الرجل بالمرأة وفيه
خلاف فذهب الى قتلها أكثر أهل العلم وحكي ابن المنذر الاجماع على ذلك لهذا الحديث وعن
الحسن البصري انه لا يقبل الرجل بالانثى وكأنه يستدل بقوله تعالى والانثى بالانثى ورحمته ثبت
في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقول ان الذي يقتل بالانثى فهو أقوى من مفهوم
الآية المسئلة الثالثة ان يكون القود بمثل ما قتل به والى هذا ذهب الجمهور وهو الذي يستفاد
من قوله تعالى وان عاقبته فعاقبوا بمثل ما عوقبته وبقوله فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
وعما أخرجه البيهقي من حديث الرأعنه صلى الله عليه وآله وسلم من غرض غرضه انهم من حرق
سرقته ومن غرق غرقته أي من اتخذ غرضا للسم وهذا يقيد اذا كان السبب الذي قتل به
يجوز فله وأما اذا كان لا يجوز فله كمن قتل بالسم فانه لا يقتل به لانه محرم وفيه خلاف
قال بعض الشافعية اذا قتل بالوط أو بالجارا لغيره في شبهة سيور الخلق وقيل يسط
اعتبارا لما تله وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه الى انه لا يكون الا قصص الا بالسيف
واحتجوا بما أخرجه البرزوابن عيسى من حديث ابي بكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
لا قود الا بالسيف الا انه ضعيف قال ابن عدي طريقة كلها ضعيفة واحتجوا بالانثى عن المثله وبقوله
صلى الله عليه وآله وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتلته وأجيب بأنه مخصص بما ذكر وفي قوله فافر
دليل على انه يمكن الاقرار مرة واحدة اذا دلل على انه كررا لاقرار (وعن عمران بن الحصين

ان غلاما لاثاس فمما قطع أذن غلام لاثاس اغنيا فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجعل لهم شيئا رواه أحمد والثلثة بائنا دحيج) الحديث خمدليل على أنه لا غرامة على الفقير إلا أنه قال السبيق ان كان المراد بالغلام فيه المداول فاجاع أهل العلم ان جنابة العبد في رقبته فهو يدل والله أعلم ان جنابته كانت خطأ وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما لم يجعل عليه شيئا لأنه التزم أرض جنابته فأعطاهم من عند منبره بذلك وقد جعله الخطأ على ان الجنابي كن حرا أو كانت جنابته خطأ وكانت عاقبته فقرا فمما جعل عليهم شيئا اما لفقيرهم واما لانهم لا يعقلون الجنابة الواقعة على العبد ان كان الجنابي عليه ملوك كما قال السبيق وقد يكون الجنابي غلاما حرا غير بالغ وكانت جنابته عمدا فلم يجعل أرشها على عاقبته وكان فقرا فمما جعل عليه في الحال أو راء على عاقبته فوجدتهم فقرا فمما يجعله عليه لكون جنابته في حكم الخطأ ولا عليهم لكونهم فقرا والله أعلم انتهى وقوله ولم يجعل أرشها على عاقبته هذا مذهب الشافعي ان عبد الصغير يكون في ماله ولا يصح له المعلقة وقوله أو راء على عاقبته يعني مع احتمال أنه خطأ وهذا اتفاق مع احتمال أنه عبد كذهب اليه أبو حنيفة ومالك (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلا طعن رجلا بغير بيتي ركبته فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقتل فقال حتى نبرأ ثم جاء اليه فقال أقتل فأعاد ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نبت فخصصني قال عبدك الله ويطل عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقص من جرح حتى يبرأ صاحبهم رواه أحمد والدارقطني وأبو الأرسال) ثم أتى النسيان يدرك جده وقد دفع به نبت لقاشع بن عبد (١) وفي معناه حديث يزيد بن وهب وهو يدل على أنه لا يقص في الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية قال الشافعي ان الانتظار مندوب بدليل تمكنه من الاقتصار قبل الاندمال وذهب غيره إلى أنه واجب لان دفع المفاسد واجب والله بالاقتصار كان قبل علمه صلى الله عليه وآله وسلم بما يؤل اليمن المفسدة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال اقتلت امرأته من هذيل فرمت احداها الأخرى بجحر) (٢) فقتلتها وما في بطنها فاخذوها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقضى أن دية جنينها غرة) بضم الغين الممجمة وتشد بال اسمون (عبد أو وليدة) هما يدل من غرة أو وليدة لا لئلا (وقضى بدية المرأة على عاقبتها وورثها ولها من ماله في مسنة إلى داود ثم إن المرأة التي قضى عليها البقرة وقت فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ميراثها بينها والعقل على عصبها ومثلها في مسلم فخصم ورثتها وداود إلى القاتل وقد يعود إلى المقتول وذلك ان عاقبتها قالوا ان ميراثها لقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقضي بدينها زوجها وولدها (فقال جمل) بضم الجاء المهملة وفتح الجيم (ابن السكيت) بالنون بعد الالف موحدة فغني ميممة وهو زوج المرأة القاتلة (اللفظ يا رسول الله كتب فخر من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا اسئل) الاستلال رفع الصوت بربادته فلم يجابه بصوت فلق أو بكاء (قتل ذلك بطل) بالنسبة التسمية مضعومة وتشديد اللام على أنه مضاعف مجبور من طول معناه جسد وبلغى ولا يضمن ويروي بالوحدة وتخصيف اللام على أنه ما من من البطلان (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هذا القتال من اخوان الكهان من أجل سمعه الذي جميع متفق عليه) في الحديث مسائل الأولى في بدليل على ان الجنين اذا

- (١) قوله ليله أعني عبد الله عمرو بن العاص وذلك ان شعيب بن محمد بن عبد الله وعبد الله بن يحيى ومحمد بن يحيى قالوا في الميزان ان شعيبا قد نبت سمعا من عبد الله وهو الذي ربه حتى قبل ان يموت مات في حياة أبيه عبد الله فكفل شعيبا جده عبد الله انتهى قلت وضعه جده عائذ إلى شعيب لا إلى عمرو واذا عاد إلى عمرو لكان مرسله أبو النصر (٢) زائد في رواية يصدق قوله بجحر فاصابت بطنها وهي حامل وفي رواية في داود ففرت بها احداها الأخرى بسطيح وعند مسلم ضربت امرأة ضربها به وضبطا وهي حبل قتلها اه أبو التمر

مات بسبب الخيانة وجبت فيه القرعة مطلقا سواء انفصل عن أمه وخرج مبتأ أو مات في بطنها فأما إذا خرج جانيها مات فقيهه الدية كاملة ولكنه لا بد أن يعلم أن جنيته بأن يخرج منه يد أو رجل أو الأصل برأما للقيمة وعدم وجوب القرعة ففسر القرعة من الحديث بمبدأ أو وليده وهي الامة قال الشعبي القرعة خمسة أدرهم وعند أبي داود والنسائي من حديث يزيدة مائة شاة وقيل خمس من الابل أذهى الأصل في النيات وهذا في جنتين الحرة وأما جنتين الامة فتقبل تخصص بالقياس على دينها فكأن الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنتها الأرض منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنتين الحرة فإن اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها الثانية قوله وقضى بدينه المرأة على عاقلة لا يدل على أنه لا يجب القصاص في مثل هذا وهو من أدلة من ثبت شبه العمد وهو الحق فإن ذلك القتل كان بحجر صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بحسب الغلب فوجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه والخشنة تنجيه من أدلة عدم وجوب القصاص بالنقل الثالثة في قوله على عاقلة لا يدل على أنها تجب الدية على العاقلة والعاقلة هم العصاة وقد فسرت بن عبد الوالد وذوي الأرحام كما أخرجه البيهقي من حديث أسامة بن عمرو فقال أبوها إنما يعقلها أبوها فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الدية على العصاة وفي الجنتين غرة ولهذا باب البخاري باب جنتين المرأان العقل على الوالد وعصية الوالد لا على الوالد قال الشافعي ولم أعلم خلافاً في أن العاقلة هم العصاة وهم القرابة من قبل الأب وفسر بالأقرب فالأقرب من عصية الذر الخ المالك وفي ذلك خلاف في باقي القسامة وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة وبه قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا لا يعقل أحد من أحد مستدين جماعة عند أحمد وأبي داود والنسائي والحال أن رجلاً لا يأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من هذا قال أبي قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجني عليه وعنده أحمد وأبي داود والترمذي عن عمرو بن الأحوص أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجني جان على ولده وجع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بأن المراد بها الجزاء الآخر وهي أي لا يجني عليه جناية يعاقب بها في الآخر قوله على القول بأن الوالد والولي ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي فلا يتم الاستدلال (١) الرابطة قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنما هو من اخوان الكهان من أجل مجعته الذي يصح نظهر أن قوله من أجل مجعته مدح مجعته الراوي فقيه دليل على كراهة الصبح قال العلماء إنما كرهه من هذا الشخص لوجهين أحدهما تعارض بحكم الشرع ورأى إطالة والثاني أنه تكلفه في مخاطبته وهذا الوجهان من الصبح مذمومان فأما الصبح الذي ورد منه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الآيات وهو كثير في الحديث فليس من هذا لأنه لا يعارض بحكم الشرع ولا تكلفه فلا يخفى عنه (وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن عمر سأله عن رجل قضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجنتين فقام حمل بن النافسة) المذكور في الحديث الذي قبله (فقال كنت بين امرأتين ففرضت أحدهما الأخرى فدركم مختصراً وصحبه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري وأخرجه أبو داود بلفظ أن عمر سأله الناس عن امرأة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيها بغرة عبد أو لمة فقال اتينين عن يمينه معك قال فأنه محمد بن مسلمة

(١) الضائفة لا تصدق
أنه لا يجني جان على ولده ولا
على والده أنه أبو النصر

فنهله ثم قال أبو داود وقال أبو عبيد ملامس المرأة ثم لفته قبل وقت
الولادة وكذلك كل ما تلقى من اليد وغيره فاقبل ملامس اه ولا بد أن يعلم أن الجنين قد خلق
وبرى فيه الروح ليكشف بآفة خلقه الحنابة والشائبة فيفسر ويحاط به فيه صورته لا بد
من يد وأصبع وغيرهما وإن لم ينظر منه الصورة يشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الادي
لحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء اتفاقا وفيه دليل
على أن في الجنين عرق قد راكنا أو أتى لأطلاق الحديث (وعن أنس رضي الله عنه أن
الريبع) بضم الراء والياء الموحدة المفتوحة فتنة فتنة مشددة مكسورة أخت أنس
(بت النضر عنه) أي عمة أنس بن مالك وهي غير الربيع بنت معوذ ووقع في حسن البقي
بنت معوذ قال المصنف أنه غلط (كسر تنية بآية) أي شابة من الانصار كافي رواية
(فقطبوا) أي قرابة الربيع (الها) أي إلى الجارية (العفو فافوا) فعرضوا الأرض فافوا
فأورسوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فافوا الاقتصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم باقتصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر تنية الربيع لا والذي بعثني بالحق
لا تكسر تنية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس كذب الله القصاص فرضي القوم ففعلوا
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره متفق عليه
واللفظ للجاري) نفسه مسائل الأولى أم دليل على وجوب الاقتصاص في السن فان كانت
بكالهافه وما خوذ من قوله تعالى والسن بالن وقد ثبت الاجماع على قلع السن بالن في العمد
وأما كسر السن فتشدد هذا الحديث على القصاص فيه أيضا قال العلماء وذلك إذا عرفت
المسألة وأمكن ذلك من دون سراية إلى غير الواجب قال أبو داود ونقل لأحمد بن حنبل
كيف في السن قال تبرد أي يرد من السن الحاق بقدر ما كسر من سن الجنى عليه وقال بعضهم
إن الحديث محمول على القلع وأنه أراد بقوله كسر تقلت وهو بعيد وأما العظم غير السن فقد
قام الاجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه ذهاب النفس إذ التبت فيه المسألة
بأن لا يوقف على قدر الذهاب وقال الليث والشافعي والحنفية لا قصاص في العظم غير السن لأن
دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب فيعذر معه المسألة فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص ولكن
لا نقص على العظم حتى نزال مادونه مما لا يعرف قدره الثانية قوله أتكسر تنية الربيع فظاهر
الاستهزاء بالانكار وقد تولى بأنه لم يرد به رد الحكم والمعارضه وانما أراد به أن يرد كذا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم طلب الشفاعة منهم وأكذبهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقسم
وقيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم وظن أنه مخير بينه وبين الذبابة والعفو ويرشد إليه قوله
صلى الله عليه وآله وسلم في جوابه أن كذب الله القصاص وقيل أنه لم يرد الانكار بل قاله ففعلوا
ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفو أو يشاءوا الأرض وقد وقع الأمر على ما أراد
وفي الهامهم العفو وفي تقرر صلى الله عليه وآله وسلم له على الخلف دليل على أنه يجوز الخلف فيها
بظن وقوعه الثالثة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كذب الله القصاص المشهور الرفع على أنه مبتدأ
وسجور يجوز التصديق الأول على الصدوق فله محذوف (١) أي كذب كذب الله وفي الثاني على أنه
منقول للكتاب أو لفعل المقدر ويحتمل وجوها آخر فليس أرادنا الكتاب الحكم أي حكم الله

القصاص وقيل أشار إلى قوله تعالى والجروح قصاص أو إلى فعاقبوهم أو إلى ما عوقبته أو إلى
والسن بالنسب وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من عباد الله من لو أقسم الخ فيجب على من
الله عليه وآله وسلم وقوع مثل هدم من حلف أنس على نفي فعل الغير وأصرار الغير على إيقاع
ذلك الفعل ولكن قضية العادة في ذلك أن يحث في يمينه فإلهم الله تعالى الغير العفو وقسم أنس
وأن هذا الاتفاق وقع إكراماً من الله تعالى لأنس ليعرف يمينه وأن من حلف عباد الله الذين يعطهم
الله تعالى أربهم ويحبب دعاهم وفيه جوارز الله على من وقع له مثل ذلك عنداً من الفتنة عليه
ﷺ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل في غيبة
بكسر العين الملهمة وتشد الميزان والياء المتنافين تحت القصر فعلى من العاه وقوله (أوربا)
يرتمس صديراً إليه المبالغة (بحجر أو سوط أو عصا فعليه عقل الخطأ ومن قتل عداً فهو قود
ومن حال دونه فعليه لعنة الله أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي) قال في النهاية
في تفسير اللغتين المعنى أن يحدينهم قتل بمعنى أمره ولا يشين قاتله حكمه حكم قاتل الخطأ
تجب فيه الدية الحديث فيه مستثنان الأول أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله فإنه يجب فيه
الدية وتكون على العاقلة وظاهر من غير بيان قسامة وقد اختلف في ذلك فقال الخطابي
اختلف هل يجب الدية في بيت المال أولاً قال إسحق بن إبراهيم ووجه من حيث المعنى أنه لم
مات بفعل قوم من المسلمين فوجب ديتهم في مال المسلمين وذهب الحسن إلى أن ديتهم يجب
على جميع من حضر وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تعداهم إلى غيرهم وقال مالك أنه يحد لأنه إذا
لم يوجد قاتله بعينه استحالة أن يؤخذ به أحد ولشافعي قول أنه يقال لوليه أذع على من شئت
واحلف فإن حلف إسحق الدية وإن نكل حلف المدعي عليه على النفي وسقط المطالبة وذلك
لأن الدم لا يجب إلا بالطلب وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه
الأقوال وقد عرفت أن مستند الحديث قوي كما قاله المصنف علم أن القول به أولى الأقوال
المسئلة الثانية في قوله ومن قتل عداً فهو قود دليل على أن الذي يوجب القتل عداً هو القود عيناً
وفي المسئلة قولان الأول أنه يجب القود عيناً واليه ذهب زيد بن علي وأو حنيفة وجماعة
ويدل لهم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وحديث كتاب الله القصاص قالوا أما الدية فلا
تجب إلا إذا رضى الجاني ولا يجبر الجاني على تسليمها والثاني لا جود مال وغيرهما وقول
لشافعي لا يجب القتل عداً أحد أمرين القصاص أو الدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل
له قاتله فهو بخير النظرين أما أن يقيدوا ما أن يبدى أخرجه أجدو الشنجان وغيرهم وأوجب
عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية قالوا وفي
هذا التأويل جمع بين الدليلين قلنا الاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب
لا يدل على أنه لا يجب غيره نعم تأم الدليل على وجوبه وقد أخرج أجدو أبو داود عن أبي شريح
الخرقي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أصيب بكم أو شل أو شل وانجل (١)
الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث أمان يقتض أو يأخذ العقل أو يعفو فان أراد الاربعة (٢)
تخذوا على يديه فان قبل من ذلك شيأتم عداً بذلك فان له النار ﷺ وعن ابن عمر رضي الله عنهما
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر بقتل الذي قتل

- (١) يخرج الخاء المجهة وسكون
الموحدة اه
(٢) أي زيادة على القصاص
والدية اه

ويحس الذي أمسك رواء الدارقطني موصولا ومرسلًا وصححه ابن القطان بورجالة ثقات الآن
 السبق ربح الرسل قال الحافظ ابن كثير في الارشاد وهذا الاسناد على شرط مسلم قلت اشارة الى
 اسناد الدارقطني فانه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع
 عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ثم قال قال الحافظ البيهقي ما رواه
 غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن اسمعيل بن أمية عن سلا وهذا هو الصحيح والحديث
 دليل على أنه ليس على المسك سوى حبسه ولهد كز قد رمدته فهي واجبة الى نظر الحاكم وان
 القود والدية على القاتل والى هذا ذهب الحنفية والشافعية للعديد ولقوله تعالى فمن اعتدى
 عليكم وذهب مالك والنجى وابن أبي ليلى الى أنهم ما يقتلان جماعتهما من تركان في قتله فانه
 لولا الامساك ما قتل وأجيب بأن النص منع اللاحق وان حكم ذلك حكم الحاضر لئلا يردى
 اليها فان الضمان على الردي دون الحاضر اتفاقا ولكن الحديث الآتي دليل لاو لاين (وعن
 عبد الرحمن البيلالي) يفتح الموحدة وسكون المثناة فتفتح اللام ضعفه جماعة فلا يفتح
 بما انفرد به اذا وصل فكيف اذا أرسل فكيف اذا خالف وفيه ابراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلما معاهد وقال أنا أول من وفي بذيئته آخر جمعة
 الزاقي هكذا مرسلًا ووصله الدارقطني بذكر ابن عريقه واسناد الموصول واه) تقدم الكلام
 قرى (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قتل غلامه ضيلة) بكسر القين المحجمة وسكون المثناة
 الضمة أرى (فقال عمر رضي الله عنه لو اشتد فيه أهل صنعا لقتلتهم بأخرجه الضاري)
 وأخرجه ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن نافع عن عمر قتل سبعين من أهل صنعا برجل وأخرجه
 في الموطأ اسناد آخر من حديث ابن المسيب ان عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلا وغيلة وقال
 لولم لا عليه أهل صنعا لقتلتهم به جميعا ولحديث قصة أخرجه الطحاوي والبيهقي عن ابن وهب
 قال حدثني جرير بن حازم ان المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه ان امرأته صنعا غاب عنها
 زوجها وترك في حجرها اسنانه من غيرهما غلاما يقال له أصيل فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلا
 فقالت له ان هذا الغلام يفتضحنا فاقتله فاني فامتنعت عنه فطأوهما فاجتمع على قتل الغلام الرجل
 ورجل آخر والمرأته فقتلوه ثم قطعوه أعضاء ورجعوا في عيبة بفتح المهملة وسكون المثناة
 من تحت ثم موحدة مفتوحة وعلمن آدم فطرحوه في ركبة (١) في ناحية القرية ليس فيها ماء وذكر
 القصة وفيه فاختد خليفها فاعترف ثم اعترف بالاقون فكسب بئلى وهو ومثدا أمير شام الى عمر
 فكسب عمر قتلهم جمعا وقال الله لو أن أهل صنعا اشتروا في قتله لقتلتهم أجمعين وفي هذا دليل
 ان رأى عمر أنه يقتل الجماعة ولو احسنوا ظاهروا لم يباشر كل واحد ولا قلنا ان فيه دليلا لقول
 مالك النخعي وقول عمر لو تآلى أى توافق دليل على ذلك وفي قتل الجماعة لا واحدا مذهب الاول
 وهذا المذهب جليله فقها الماصاروه وهو روى عن علي رضي الله عنه وأرضاه وغيره وقد
 أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقطعه على رضي الله
 عنه ثم أتياه آخر فقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الاول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأخرجهما
 دية الاول وقال لو أعلم أنك تصمدن القطع منك ولا فرق بين القصص في الاطراف والنقص
 والثاني للشافعي وجماعة وروايه عن مالك أنه يختار ألوية وعا حاد من الجماعة وفي رواية عن مالك

(١) يفتح الراء وكسر الكاف
 وتشد المثناة الضمة المثل
 التي لم تطو اه أو النصر

يقرع بينهم فمن خرجت عليه القصة قتل ويلزم بالبقول المحصنة من الدية ويحتمل ان الكفاية
معتبرة ولا تقتل الجماعة الواحدة كما لا يقتل الحرب العبد وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفتهم في
القتول بل لأن كل واحد منهم قاتل الثالث لريعة وداود أنه لا خصاص على الجماعة بل الدية رعاية
للمائة ولو اوجه تخصيص بعضهم هذه أقوال العلماء في المسئلة والتظاهر قول داود أنه تعالى
أوجب القصاص وهو المسئلة وقد انتفت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزهق الروح
بها فان زهقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وانما يصح على قول
الخصي وان كان كل واحد قاتلاً باقراده لم يوارد المؤثرات على أثر واحد والجمهور عنه ومنه على أنه
لا سبيل الى معرفة المئات بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم فان فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة
باقرادها لم يلزم انه مات بكل منها فلا عبرة بالاسبق كما قيل وأما حكم عمر ففعل صحابي لا تقوم به
الخطوة دعوى انه اجماع غير مقبولة وإذا لم يصح قتل الجماعة الواحدة فانما تلزمهم دية واحدة لانها
عروض عن عدم القتل وقيل تلزم كل واحد ونسب قاتله الى خلاف الاجماع هذا ما قرره السيد
رحمه الله تعالى ههنا ثم قوى قتل الجماعة الواحد ويرد عليه في حواشي ضوء النهار في ذيله على
الابحاث المسئلة (وعن أبي شريح) يضم الشين للمهمة وسكون المثناة القصة فقام مهلة
(الخراساني) يضم الخاء للمهمة فزاي بهذا الالف عن مهلة أحمر عمرو بن خويلد وقيل غيره
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتل به قتل بعلمه قاتل هذه قاتله من خرتين)
بأنه المجهلة قراءة تشبه خيرة ينسب ما يقوله (أما ان يأخذوا العقل أو يقتلوا) أخرجه أبو داود
والشافعي وأصله في النص من حديث أبي هريرة (عنه) أصل الحديث أنه قال صلى الله عليه
وآله وسلم في أثناء كلامه ثم أنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإني عاقله من قتل به
الحديث وقدم حديث أبي شريح فيه التفسير بين أحادي ثلاث ولا منافاة قال في الهدى
النبوي ان الواجب أحد الشينين أما القصاص أو الدية بقوله في ذلك الى الولي بين أربعة أشياء
العقوبتان والعفو الى الدية أو القصاص ولا خلاف في تحريمه بين هذه الثلاث والرابعة المصالحة
الى أكثر من الديني وفيه وجهان أحدهما أشهر هلمذهبان أي الصابغة بجوازه والشافعي ليس
له العقوبة مال الا الدية ودونها وهذا يرجح دليلاً فان اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد
وهذا منذهب الشافعي وأحادي الرواية عن مالك في تقدم القول الثاني ان موجب القود دعينا
وليس له العقوبة الدية الا برضا الجاني وتقدم المختار

باب النيات

تخفف المثناة القصة جمع دية كعدا جمع عدة أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودى القتل
يده اذا أعطى ولا بد منه حذف فاء الكلمة وعوضت عنها ناء التانيث كافي عدة وهي اسم لاعمال
مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالهاء المهمة
مفتوحة وسكون الراء هو تابعي وفي القضاة في المدينة لعمر بن عبد العزيز (عن أبيه عن جده)
عمرو بن حزم (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن فذكر الحديث) أوله
من محمد النبي الذي شرع لئلا ولعمر بن عبد كلال والحرق بن عبد كلال قيل ذكر عن
أما بعد الى آخر ما هنا (وقية أن من اعتبط) بالعين المهمة بعد ما هنا فتوقية فهو حلقه آخره

طاه مهمله أى من قتل قتيلا بلا جناة منه ولا جريرة فوجب قتله (مؤمن اقتل على سنة قتله قود
 الآن يرضى أوليه المقتول) فيدليل على أنهم يخفون كآقرنه (وان في النفس الدية مائة
 من الابل) بدل من الدية (وفي الاتفا اذا وعب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين
 المهملة فتوحدة (جدعه) أى قطع جمعه (الدية وفي اللسان الدية) اذا قطع من أصله
 أو ما ينبت منه الكلام (وفي الشنن الدية وفي الذكر الدية) اذا قطع من أصله (وفي البيهقي
 الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية) اذا قطعت من مفصل
 الساق (وفي المامونة) هي الجناية التي بلغت أم الرأس وهي السماع أو المائدة الرقيقة عليها
 (ثلاث الدية وفي الحائقة) قال في القاموس هي الطعنة تلج الجوف ومثلها غيره (ثلاث الدية
 وفي المنقلة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف وهي التي يخرج منها سفار العظام وتنتقل من
 أما كنها وقيل التي تنقل العظم أى تكسره (خمس عشرة من الابل وفي كل اصبع من أصابع
 البدن الرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة) اسم فاعل من أوضع
 وفي التي وضع العظم وتكشفه (خمس من الابل وان الرجل يقتل بالرمي أو على أهل الذهب
 ألف دينار أخرجه أبو داود في المراسيل والسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد
 واختلفوا في حصته) قال أبو داود في المراسيل قد أسند هذا ولا يصح والذي قال في أسناده

(١) سليمان بن داود وهو تابعهم أبو أنرقم وقال أبو زرعة عرضته على أحمد فقال سليمان بن داود ليس
 هذا بشئ وقال ابن حبان سليمان بن داود العياشي ضعيف وسليمان بن داود ناقل لا يثق وكلاهما
 يروى عن الزهري والذي يروى حديث الصدقات هو الخولاني فحين ضعفه اعلم أن الراوي هو
 العياشي قال الشافعي لم يستلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كذب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ابن عبد البر هذا كذب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة
 يستغنى شهرتها عن الاستدلاله أشبه التواتر لتلقي الناس ما يات فيقولوا المعرفة قال العقيلي
 حديث ثابت محفوظ لا ينسأرى أنه كذب غير مسوع عن فوق الزهري وقال يعقوب بن سفيان
 لا أعلم في الكتب المقبولة كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم فإن العياشي والتابعين يرجعون إليه
 ويدعون رأيهم قال ابن شهاب قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم
 حين بعثه إلى يثرب أن كان الكتاب عند أبي بكر بن حزم يوم حجه الحياكم وابن حبان والبيهقي وقال
 أحمد أرجو أن يكون صحيحا وقال الحافظ ابن كثير في الارشاد بعد قتله كلاما ثمة الحديث فيه
 ما نقله قلت وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الاسلام قديما وحديثا يستقرون عليه
 ويزعمون في مهمات هذا الباب أنه ثم كذا يعقوب بن سفيان واذا عرفت كلام العلماء وهذا
 عرفت ما معمول به وأنه أولى من الرأي المحض وقد اشغل على مسائل فقهية الأولى فمن قتل
 مؤمنا اعتباطا أى بلا جناة يفت ولا جريرة فوجب قتله كما قدمناه وقال الطحاوي اعطيت بقتله أى
 قتله ظلم لا عن قصاص وقد روى الاعتباط بالفتن للمجبة كما يفيد تفسيره في سنن أبي داود فإنه
 قال أنه سئل يحيى بن يحيى العياشي عن الاعتباط فقال التاتل الذي يقتل في الفتنة فيرى الله على
 هدى لا يستغفر الله تعالى عنه فهذا يدل أنه من القبطه الفرح والسرور وحسن الحال فإذا كان
 المقتول مؤمنا وفرح بقتله فإنه داخل في هذا الوعيد (٢) ودل على أنه يجب القود الآن برضى

(١) اختلف الحشاش في
 سليمان المذكور في رواية هذا
 الحديث هل هو سليمان بن
 أنرقم أو ابن داود ثم اختلف
 في ابن داود هل هو العياشي
 الضعيف أم الخولاني الثقة
 فهذا اضطراب في الاسناد
 اه أبو النضر

(٢) يريد به ما روى في قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 قتل مؤمنا فاعطيت بقتله
 قبل الله منه صرنا ولا عدلا
 وقد صرنا ولا عدلا
 بفرصة وتافله وقيل غير
 ذلك اه أبو النضر

أوليه المقول فلم يخبرونه وبين الدية كالمص * الثانية أنه دل على أن نقد الدية مائة من الأبل وفيه دليل أيضا على أن الأبل هي الواجبة وإن بقية الأصناف ليست بتقدير شرعي بل هي مصلحة وإلى هذا ذهب القاسم والشافعي وأما استنباطنا فاستقينا في الحديث بعد هذا بينا أن الألف في هذا الحديث وعلى أهل الذهب ألف دينار ظاهر مائة أصل أيضا على أهل الذهب والأبل أصل على أهل الأبل ويحتمل أن ذلك مع عدم الأبل وإن قيمة المائة منها ألتنا في ذلك العصر وبذلك لما خرج أبو داود والشافعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوده النطا على أهل القرى أربع مائة دينار أو علهامان الورق ويقوم بها على أثمان الأبل إذا غلظت يرفع من قيمتها إذا هاجت وخصت نقص من قيمتها بثلث على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربع مائة إلى ثمانمائة وعدها من الورق غلظة ألف درهم قال رضى على أهل البقر مائة بقر ومن كان دية علفي الشاة بألف شاة وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا من بني عدلى قتل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية ثمانى عشر شاة عند الشافعي وعند الترمذي وصرح بأن ثمانى عشر ألف درهم وعنده أهل العراق ثمان الورق عشرة آلاف درهم ومثله عن عمرو بن شقوبم الدينار بقره درهم والشافعي على تقويم القتال بألف الزكاة وأخرج أبو داود عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدية على أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائة بقر وعلى أهل الشاة أثنى عشر على أهل الخيل مائة حلة وعلى أهل القمح شيئا يحفظه محمد بن اسحق وهذا يدل على تسهيل الأمر وأنه ليس يجب أن من زمنه الدية إلا من النوع الذي يجده ويصاد التعامل به في ناحيته والعلامة أنها قائل بمختلفة ومادت عليه الأحاديث أولى بالإجماع وهذا التقديرات الشرعية كما عرفت وقد استبدل الناس عرفا في الديار وهو بتقدير هاب سبعة قرش ثم إنهم يجمعون عروض قطع فيها زيادة كعرف في أثمانها فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية ولا عرف لهذا وهو أشرف عاقله أمر ما روي وما ومنه الدية لا يبعد عن قبول ذلك حتى صار من الأشكال قطع دية إذا قطع شيء فمن لا يبالغ المسئلة الثالثة وفي الألف إذا أوجب جده أي استؤمل فهو أن يقطع من العظم المصدر جمع الحاجبين فإنها الدية وهذا حكم مجمع عليه واعلم أن الألف مائة كمن أربعة أثمان قيمة مائة وأربعة وروثة فاقصصه في العظام المصدر جمع الحاجبين والمائة هو الغضروف الذي يجمع الخنزير والروثة ماثلثة طرف الألف وفي القاموس المائة الألف أو طرفه وما لا منه واختلاف اجتناب على أحد هذه فضل يلزم حكومة وذهب الفقهاء إلى أن في الملة دية كبروا الشافعي عن طائوس قال عدنان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الألف إذا قطع مائة مائة من الأبل قال الشافعي وهذا أين من حديث آل حزم وفي الرواة نصف دية ما خرج إليه من حديث عمرو بن شعيب قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قطعت شدة (١) الألف نصف العقل خسوف من الأبل أو عدنان من الذهب أو الورق قال في النهاية التذوق وهو أربعة الألف وهي طرفه وقدمه المسئلة الرابعة وفي اللسان الدية أي إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الأخلاق وهذا مجمع عليه وكذا إذا قطع منه ما ينفع الكلام وأما

(١) شذوذة في القاموس بفتح
أوله الندي وأصله لم يذكر
• وي هذا اه أو النصر

اذا قطع ما يطل به بعض الحروف فخصت بعد الحروف وقبل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية
 عشر حرفا لا حروف الخلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة والاول وأولى لان التلحق
 لا يتأني الا باللسان المسئلة التماسية قوله وفي الشقين الدية واحدهما شفة بفتح الشين وتكسر
 كما في القاموس وحدهما شقين من تحت المخبرين الى المنتهى الشدين في عرض الوجه وفي طوله
 من أعلى الذقن الى أسفل الخدين وهو مجمع عليه واختلف اذا قطع أحدهما فذهب بالجهور الى
 أن لكل واحد نصف الدية على السواء وروى عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثا وفي السفلى ثلثين
 اذا قطعها أكثر لحفظها الطعام والشراب السادسة قوله وفي الذر الدية هذا اذا قطع من أصله
 وهو مجمع عليه فان قطع الحشفة ففيها الدية عندما لم يصب بعض الشافعة وظاهر الحديث أنه لا فرق
 بين العينين وغيره والكبير والصغير والمذهب الشافعي وعند الأكثر أن في ذر الخصى والعينين
 حكومة السابعة قوله وفي البضتين الدية وهو حكم مجمع عليه وفي كل واحدة نصف الدية وفي
 الجعرج على رضى الله عنه وأرضاهم عن ابن المسيب أن في البضة اليسرى ثلثي الدية لأن الولد
 يصحكون منها وفي العين ثلث الدية * الثامنة أن في الصلب الدية وهو إجماع والصلب النعم
 والتصريل عظم من لدن الكاهل الى العقب بفتح العين المهمة وسكون الجيم أصل الذنب كالصلبة
 قال تعالى يخرج من بين الصلب والترائب فان ذهب إلى مع الكسر فديتان * التاسعة أن في
 العينين الدية وهو مجمع عليه وفي أحدهما نصف الدية وهذا في العين الصحية واختلف في الأعور
 اذا ذهب عنه بالحنفية فذهب الحنفية والشافعية الى أنه يجب فيها نصف الدية اذ لم يفصل الدليل
 وهو هذا الحديث وثقيا ساعلى من له يد واحدة فإنه ليس له الأنصف الدية وهو مجمع عليه وذهب
 جماعة من الصحابة ومالك وأجد إلى أن الواجب في الدية كاملة لانها في معنى العينين واختلفوا
 اذا جنى على عين واحدة فالجهور على ثبوت القول لقوله تعالى والعين بالعين وعن أحمد أنه
 لا فرق فيها العاشر قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية وحد الرجل الذي يجب فيها الدية من
 مفصل الساق فان قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد واعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري
 أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون من الأبل قال يورين عن علي رضى الله عنه
 وأرضاهم عن أبيهم قضيا بذلك وروى البيهقي من حديث سعد بن عذارة قال وفي السمع مائة من الأبل
 وفي العقل مائة من الأبل وقال البيهقي اسناد ليس يقوى قال ابن كثير لاف من رواية رشدين بن
 سعد المصري وهو ضعف قال زيد بن اسلم مضت السنة أن في العقل اذا ذهب الدية ورواه البيهقي
 * الحادية عشرة أنه دل على أن في المأمومة والجانقة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية
 قال الشافعي لا أعلم خلافا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الجانقة ثلث الدية ذكره
 ابن كثير في الإرشاد وقال في نهاية الجهد اتفقوا على أن الجانقة من جراح الجسد لا من جراح
 الرأس وأنه لا يقدح فيها وان في ثلث الدية وانها جاتقة متى وقعت في الظهر والبطن واختلفوا
 اذا وقعت في غير ذلك من الاعضاء فنقلت الى تجويقه حكى مالك عن معبد بن المسيب أن في كل
 جراحة نافذة الى تجويف عضو من الاعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختاره
 مالك وأما سعد بن عذارة فأس ذلك على الجانقة على نحو ما روى عن عمر في موضحة الجسد * الثانية
 عشرة في النخلة خمس عشر من الأبل وتسلم تفسيرها * الثالثة عشرة أن اذا ن في كل أصبع

عشر من الابل سواء كانت من اليبسين أو الرطلين فان فيها عشرة وهو رأي الجمهور وروى حديث
عمر بن شبيب مرفوعا بلفظ والاصاب سواه أخرجه أحمد وأبو داود وقد كان لعمر في ذلك رأي آخر
ثم رجح إلى الحديث لما روى له الربيعة عشرة أنه يصيب في كل خمس من الابل وعليه الجمهور
وفيه خلاف ليس له دليل بقاوم الحديث الخامسة عشرة أنه يزنم في الموضحة خمس من الابل
والسبعة عشر ثمان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص (قائدة) روى البيهقي عن زيد بن
ثابت أن في الهاشمية عشرة من الابل وسكاه البيهقي عن عدي بن أهل العلم وروى عبد الله بن
أحمد أن عمر بن الخطاب قضى في رجل ضرب فذهب معه وبصره وعقله ونكاحه أربع ديات روله
عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قضى في العين الموراة الساتمة لكانها إذا طمست بثلاث ديات وفي اليد السلام
إذا طمعت بثلاث ديات وفي السن السوداء إذا نزع بثلاث ديات ذكر ما بين كثير في الإرشاد وأما قوله
وان الرجل يقتل المرأة فتقدم الكلام فيه (وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أن دية الخطأ أخماسا) أي فؤخذ أو تجب منه بقوله (عشرون حقة
وعشرون جذعة وعشرون شاة بخاض وعشرون شاة لبون) أخرجه الدارقطني وأخرجه
الأربعة بلفظ وعشرون بني خاض بدل بني لبون واسناد الأول أقوى (أي من أسناد الأربعة
فان فيه خيف (١) بن مالك الطائي قال الدارقطني أنه رجل مجهول وفيه الخبايا من أرطاة
واعلم أنه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال إن جهلني اللبون غلط منه ثم قال البيهقي والصحيح
أنه موقوف على عبد الله بن مسعود والصحیح عن عبد الله أنه جعل أحد أخماس بني الخاض لا كما
نوههم شيئا الدارقطني رحمه الله تعالى والحديث دليل على أن دية الخطأ تؤخذ أخماسا كما ذكر
والسبعة عشر الشافي ومالك وجماعة من العلماء إلى أن الخالص شوليون وعن أبي حنيفة أنه
شوخان بخافي رواية الأربعة وذهب آخرون إلى أنها تؤخذ أرباعا مطلقا إلى اللبون واستدل
بحديث أبي حنيفة الحفاظ وذهبوا إلى أنها أرباعا مطلقا وذهب الشافي ومالك إلى أن الدية تختلف
باعتبار العم فوشبه العم والخطأ فقالوا إنها في العم وشبه العم تكون أثلاثا بخافي الخطأ
وأما التغلطي في الدية فانه ثبت عن عمرو بن عثمان بن قنصل في الحرم دية وثلاث تغلطا وثبت عن
جماعة القول بذلك وبأن الكلام فيه (وأخرجه) أي حديث ابن مسعود (ابن أبي شيبة
من وجه آخر موقوف وهو أصح من المرفوع على ابن مسعود وسمح المرفوع قوله) (وأخرجه
أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بلفظ (الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفة في بطونها أولادها) وقد
تقدم تفسير جده الأسنان في الركاة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إن أعنى) بفتح الهمزة وتسكون العين المهملة ثمانية خلفة فأنف مقصورة
اسم تغليل من العتور هو الصير (الناس على الله تعالى ثلاثة من قتل في حرم الله أو قتل غيره
قاتلًا وقتلًا لخل) بفتح الدال المهملة وتسكون الحاء المهملة الثأر وطلب المكافأة بخمسة حقت
عليه من قتل أو غيره (الجاهلية أخرجه ابن حبان في حديث صححه) الحديث دليل على أن
هؤلاء الثلاثة أراد في العتور على غيرهم من العتاة الأولى من قتل في الحرم فحسية قتله تزيد على

(١) يشك بكسر الخاء المجهية
وسكون الشين المهملة
بعدها ظم وثقه النسائي له
أبو النصر

معصية من قتل في غير الحرم وظاهر العموم لحرم مكة والدينة ولكن الحديث ورد في غير ذلك
 في رجل قتل بالزندقة الا ان السب لا يخص به الا ان يقال الاضافة عهدية والمعهود حرم مكة
 وقذهب الشافعي الى التغلظ في الديعة على من وقع منه قتل الخطا في الحرم أو قتل محرمان
 النسب أو قتل في الاشهر الحرم قال لان العمالة غلطوا في هذه الاحوال وأخرج السدي عن
 مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل يهدى فقتل عليه الا ان رجلا لوم بعلن ان يقتل
 رجلا باليت الحرام الا اذا قتله الله تعالى من عذاب أليم وقدر فعه في رواية قلت وهذا على ان
 الترف من قوله تعالى ومن يرد فمالحاد بظالم فقه من عذاب أليم متعلق بغير الارادة بل بالحاد
 وان كانت الارادة في غيره والا بتمحوله وورد في التغلظ في الديعة حديث عمرو بن شعيب
 مرفوعا بلفظ عقل شبه الممنع غلط مثل قتل العدو لا يقتل صاحبه وذلك ان ينز الشيطان بين
 الناس فتكون دما في غير ضيقه ولا جراح واما جدو أو داود الثاني من قتل غير قتاله
 أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلا آخر غير من عسيلة الفم سواء كان له مشاركة في القتل
 أولا الثالث قوله أو قتل لفتح الجاهلية تقدم تقسيم الذحل وهو العدا واما أيضا وقدر
 الحديث حديث أبي شريح الخزاعي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعنى الناس من قتل غير قتاله
 أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الاسلام أو بصبر عنه ما لم يصرا أخرجه البيهقي (وعن عبد الله
 ابن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان دية الخطا وشبه العمد)
 ما كان بالسوط والعصا (ما تمن الا بل منها أربعون في بطونهم) ولأدها أخرجه داود والنسائي
 وابن ماجه وصححه ابن حبان قال ابن القطن هو صحيح ولا يضره الاختلاف وتقدم الكلام
 في الحديث واتخذ كروا المنصف لانه يفسر الحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب وفيه
 تغلظ عقل الخطا لم يبينه هناك فبينه هنا (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذه هي خمسة سوا يعني الخمس والايهام روله البخاري ولا ي
 داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس (الاصابع سواء) هذا أعين الاول (والاستنان
 سواء) زاده يات بقوله (التبسة والضرس سواء) فلا يقال الديعة على قدر النفع والضرس
 أنفع في المضغ (ولان حبان) أي من حديث ابن عباس (ديعة اصابع الدين والرجلين
 سواء عشرة من الايل لكل اصبع) وقدرنا الكلام في هذه مستوفى (وعن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده فعه قال من تطيب أي تكلف الطب ولم يكن طبيا كما يدل له صفة
 تفعل (ولم يكن بالطب معروفا فاصاب نفسا فادونها فهو ضامن: أخرجه الدارقطني وصححه
 الحاكم وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما الا ان من أرسله أقوى عن وصلة الحديث دليل
 على تعيين المتطيب ما تنقمه نفس فخلونتها سواء أصاب بالسرابة أو بالمشرة سواء كان عمدا
 أو خطأ وقد ادعى على هذا الاجماع وفي نهاية المجتهد اذا اعت أي المتطيب كان عليه الضرب
 والسجن والدية في ماله وقيل على العاقلة واعلم ان المتطيب هو من ليس له خبرة بالعلاج وليس
 له شيخ معروف والطبيب الخاذق هو من له شيخ معروف ويقيم من نفسه بمجودة الصنعة واحكام
 المعرفة قال ابن القيم في الهدى النبوي ان الطبيب الخاذق هو الذي يراعى في علاجه عشرين
 أمرا وسرها قالت قالوا الطبيب الجاهل اذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم به معرفة

فقد هجم بجهله على اتلاف الانفس واقدم بالثور على ما لا يحله فيكون قد غر بالميل فيلزمه الضمان وهذا الجاع من أهل العلم قال الخطابي لا أعلم خلافاً في أن المبالغ اذا تعدى ثلث المرض كان ضامناً والمتعاطي علماً وأعمالاً بغيره متعد. وإذا قلنا لمن فعله التلب ضمن البيت ويسقط عنه القود لانه لا يستبدل القود اذن المريض وجباية الطبيب على قول عامة أهل العلم على عاقلة انتهى وأما اعانت الطبيب الخاذق فان كان السراية لم يضمن اتفاقاً فالانها سراية فعل ما دون فمعن جهة الشرع ومن جهة المبالغ وهكذا سراية كل ما دون فيه لم يتعد التفاعل في سببه كسراية الحدود سراية الفصاص عند الجهور بخلاف الا في حصة في أنه أوجب الضمان به او فرق الشافعي بين الفعل المقدر شرعاً كالحد وغير المقدر كالتزوير فلا يضمن في المقدر ويضمن في غير المقدر لا تراجع الى الاجتهاد فهو في مظنة العدوان وان كان الاعانت بالمباشرة فهو مضمون عليه ان كان عدواً وان كان خطأ فلي العاقلة (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في المواضع) جمع موضعة (خمس خمس من الابل رواه أحمد والاربعة وزاد أحمد والاصابع سواء) كلهن عشر عشر من الابل وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كتاب عمرو بن حزم وموضعة الوجه والراس سواء بالاجماع اذهبما كالمضو الواحد (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل أهل القمة نصف عقل المسلمين رواه أحمد (١) والاربعة ولنظ أي داودية المعاهد نصف دية الحروق للناسي عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير لمن رواية امجبل بن عبياس وهو اذا روى عن غير الشاميين لا ينجح به عند جهور الائمة وهذا منه قلت نعمتوا في امجبل بن عفاش اذا روى عن غير الشاميين وقبوله في الشاميين والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لفقته وضبطه وكأنه لا يثبت صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن امجبل بن عفاش بن جريج وليس بشاى واعلم انه اشغل الحديث على مسائلين الاولى في دية أهل القمة وهما للعل ثلاثة اقوال الاولى انها نصف دية المسلم كما افاده الحديث قال الخطابي في معالم السنن ليس في دية أهل الكتاب شيء أي من هذا والله ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد ابن حنبل غير ان أحمد قال اذا كان القتل خطأ فان كان عدماً لم يقده وتضاعف عليه اثني عشر ألفاً وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية مدية المسلم وهو قول الشعبي والقضي وروى ذلك عن عمرو ابن مسعود وقال الشافعي واسحق بن راهويه دية الثلث من دية المسلم انتهى فعرفت ان دليل القول الاول حديث الكتاب واستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية بقوله تعالى وان كان من قوم يتكلمون بينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله قالوا فذكر الكرية والظاهر في الاكل وبعاً أخرجه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري قال كانت دية اليمود والنصارى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل دية المسلمين الحديث وأجيب بان الدية مجعولة وحديث الزهري مرسل وعراسيل الزهري فيجهل كروا آثاراً كما هاضعة للاستناد ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم وفي النفس المؤمنة مائة من الابل فاعدل على ان غير المؤمنة بخلافها وتامجبل يان هذا القهوم ما أخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب ان عمرو بن

(١) وحسنه الترمذي اه

الخطاب قضى في دية اليهودى والتصر الى باربعة آلاف وفي دية الجوسى بمائة مائة ومثله عن عثمان جعل فناء عرسها القدر الذى اجله مفهوم الصفة ولا يفتى ازيد لى القول الاول لا يقرى لاسيما وقد صح الحديث امامنا من ثمة السنة المسئلة الثانية ان قدوة والنساء اى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده علق المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها وهو دليل على ان ارض بر اجات المرأة يكون كرض بر اجات الرجل الى الثلث وما زاد عدله كان راجعا مخالفة لبر اجاته والمخالفة ما بين نصف ما بين الرجل والمرأة لان دية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث معاذ دية المرأة على النصف من دية الرجل وهو اجماع يقاس عليه ما دل عليه مفهوم المخالفة من ارض بر اجات المرأة على الدية الكاملة والى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء وقول عمرو وجعته من الصحابة وذهب على رضى الله عنه والحنفية والشافعية الى ان دية المرأة بر اجاتها على النصف من دية الرجل وأخرج البيهقي عن علي بن عبد السلام انه كان يقول بر اجات النساء على النصف من دية الرجل فصالح وكثر ولا يفتى انه قد صح من غير حديث ان عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث فاعمل به معتن والظن به أقوى وقوله بالفقهاء المدونة السبعة وجه واهل المدينة وهو مذهب مالك وأحمد ونقله أبو محمد الحسن بن عمرو وابنه وقال ولا يعاملها معاملة من الصحابة الا على ولا يعلم بثوبه قال ابن كثير قلت هو ثابت عنه وفي المسئلة اقول آخر بلا دليل ناهض (وعنه) أى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل شبه العمد مغفل مثل عقل العمد) يسانف في حديث أبي داود يفظ ما منه من الابل منها أربعون في بطونها ولا ولاها تقدم (ولا يقتل صاحبها) وبين شبه العمد بقوله (وذلك ان يزد) التزويغ ان التوزيغ فواو أى شب (الشیطان فتكون مائة بين الناس في غير ذنبه ولا جلا سلاح أخرجه دارقطني وضعفه) وأخرجه البيهقي باسناده ولم يضعفه والحديث دليل انه اذا وقع المجرم من غير قصد له ولم يكن سلاح بل بجبر أو عصباً ونحوهما فإنه لا قدومه وإن شبه العمد ما بينه له بالمد بظلمة كما تقدم في دية العمد وقد تقدم ان الدية في العمد وشبه العمد تكون اثلاثا عندنا الشافعي ومالك وانما اربع عند غيرهما وتقدم في ذلك وأما انها تكون أخماسا كما افاد حديث ابن مسعود والمصنف في الخطا فقد تقدم أنه قال به أصحاب الرأي وغيرهم وفيه دليل على ان ابن شبه العمد قد نالها الحق (في) وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا بين البيهقي ان الداهية (رواه الاربايع) والشافعي والسني وأبو حاتم (ارسله) وقد أخرج البيهقي عن علي بن رضى الله عنه وعائشة رضى الله عنهما وأبو هريرة رضى الله عنه وعمر بن الخطاب رضى الله عنه مثل هذا وانما خرج السني وأبو حاتم ارسله لما قاله البيهقي ان محمد بن يعقوب رواه عن شيبان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال انما قال لتأنيب عن ابن عباس من رواحدة واكرها كان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى قلت وزيادة العدل بقوله وكونه طاهرا مرة واحدة كافي في الرفع فلهذا اقتصر عليها الحكم برفع الحديث فأرسله من ارا لا يقدح في نفسه من رواحه تولى هذا ذهب أكثر

العلماء وذهب أهل العراق إلى أنها عشرة آلاف درهم واستدل في البر بقوله لتقول على
 رضى الله عنه به وهو وثيق انتهى إلا أنه لم يطرده هذا فيما نقله عن علي رضي الله عنه بل
 تارة يقول مثل هذا وتارة يقول إن قول علي اجتهد لا يلزمنا ودعوى التوقيف غير صحيحة فمثل
 هذا فيه للاجتهاد مسرحة (وعن أبي ريثة) بكسر الراء وسكون الميم والمثلثة اسم فرامة
 ابن يثرب في فتح المنة التمنية وسكون المثلثة فرامة حقة فيما التسبب قدم على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وعداه في أهل الكوفة (قال أنس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومي ابن
 فقال من هذا فقلت ابني واشهد به قال أما لا يعني عليك ولا تجني عليه ر واما أنس وأبو داود
 وصحبه ابن خزيمة وابن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث
 عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يعني بان الاعلى
 نفسه ولا يعني بان رقه وفي الباب رواية أخرى تعضده والجنابة الذنب أو ما يفعله الإنسان مما
 يوجب عليه العقاب والقصاص وفيه دلالة على أنه لا يبالغ أحد في جنابة غيره سواء كان قريبا
 كالاب والوالد وغيرهما أو أجنبيا فالجاني يبالغ وحده في جنابته ولا يبالغ بجنابته غيره قال الله
 تعالى ولا تزدر ذرية منكم عن ذنوبهم إنهم كانوا قومًا عاقلين المعلقة الذينة في جنابة النطا
 والقسامة قلت هذا مختص من الحكم العام وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجنابة بل من باب
 التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين

(باب دعوى الدم والقسامة)

يفتح القاف وتخفيف المهمل مصدر اقسام قسموا قسامة وهي الايمان قسم على أولياء القتل إذا
 ادعى الدم أو على المدي عليهم الدم وخص القسم على الدم والقسامة قال امام الحرمين القسامة
 عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يتسمون وعند الفقهاء اسم للايمان وفي القاموس القسامة
 الجماعة يتسمون على شيء يأخذونه أو يشهدون وفي القسامة الايمان قسم على
 خمسين رجلا من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القاتل لا يعلم قاتله ولا يدعى أولياءه وقوله على
 أحلبينه (عن سهل بن أبي حنيفة) يفتح المهمل وسكون المثلثة واسم أبي حنيفة عبد الله بن
 ساعدة بن عامر أوسي أنصاري (عن رجل من كبار قومه أن عبد الله بن سهل ومحبة) يضم
 الميم فقامه له فثنا فتعنه مشددة فصاد مهمل (ابن مسعود) دخل إلى خيبر من جهده (ضم
 الجيم وقتها المشقة هنا (اصحابه فأتى محبة) مغرصة (فأخبر) مثله (أن عبد الله
 ابن سهل قد قتل وطرح) مغرنا أيضا (في عين فأتى) أي محبة (يمود) اسم جنس
 يجمع على يمدان (فقال أنتم والله قتلوه قالوا والله ما قتلناه فاقبل هو وأخوه حويصة) يضم
 المهمل وفتح الواو ثننا فتعنه فصاد مهمل مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبة
 لتكلم) وكان امرؤ من حويصة وفي رواية فبدأ عبد الرحمن لتكلم وكان أصغر القوم (فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر) بلفظ الأمر فيهما الثاني تأكيذا للاول (يريد
 السن) مدرج نفسه لقوله كبر أي تكلم من كان أكبرنا (فتكلم حويصة ثم تكلم محبة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمانا يدوا) أي الهدوء (صاحبكم) أي عبد الله
 ابن سهل (وأما أن يأنوا يجرب فكتب) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الهم في ذلك)

أى فيلة كمن انهم قتلوا عبدا لله (فكتموا) أى يهود (انا والله ما قلنا مقال) أى الذى
صلى الله عليه وآله وسلم (لخوصة ومجعة وعبدالرجل بن سهل الخلفون ونسحقون دم
صاحبكم قالوا) وفي رواية عند مسلم قالوا لم تحضر ولم شهد في بعض ألفاظ البخارى انه قال
لهم تآؤن البينة قالوا ما تآؤن فقال الخلفون (قال قصص الحكم يهود قالوا اليسوا مسلمين) وفي
لفظ قالوا الارضى بايمان اليهود وفي لفظ كيف تأخذنا بيمان كمار (فودع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من عنده نبعث اليهم مائة ناقة فالتسلح فقتلوا منها ناقة جعرا متفق عليه)
اعلم ان هذا الحديث أصل كبير في ثبوت القسامة عند القائلين بها وهم الجاهل فانهم ابتدوها
ومنها أحكامها وتكلم على مسائل الاولى انها لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى
عليهم من دون شبهة اجماعا وقدرى عن الاوزاعى ودون ثبوتها من غير شبهة ولا دليل لها
واختلف العلماء في الشبهة التي تثبت بها القسامة فذهب منهم من جعل الشبهة القلوت وهو كافي النهاية
ان يشهد شاهد واحد على اقرار المقتول قبل ان يموت ان فلا تقاتلني وشهد شاهدان على عداوة
بينهما أو تدبب منسبه أو تحونك ومن اللوث التلطح ومنهم من لم يشترطه كالحنفية فانهم قالوا
وجود الميت وبه أثر القتل في محل يتحصن بمصورين تثبت به القسامة عندهم اذا لم يدع المدعى
على غيرهم قالوا لان الاحاديث وردت في مثل هذه الحالة وروى حديث الباب أصح ما ورد فيه
دليل على اللوث وحقيقته شبهة تغلب الظن بالحكم بها كاتصنيف النهاية وهو ان العداوة قلنا
ذهب مالك والشافعي الى انه يثبت بهذه القسامة اذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما
كان في قصة شير قالوا انه قد يقتل الرجل الرجل ويقتل في محل طائفة لنسب اليهم وقد عدوا
من صور اللوث قول المقتول قبل وفاته فلا تقاتلني قال مالك انه يقبل قوله وان لم يكن به أثر
أو يقول برحى ويذكر له المدعى ما قاله مما أجمع عليه الاثمة فليحلو حديثا ورده ابن العربي
بانه لم يقبله من فقهاء الامصار مروه وتبعه عليه الميت واحتج مالك بقصة يقر بئى اسرائيل فانه
احصى الرجل وأخبر بقاتله وأجيب ان ذلك مجزئى وتصدقها قطعي قلت ولانه أحله الله
فعلى بصدمة فعين فانه فانا أحنأ الله مقتولا بصدمة وعن فانه قلناه ولا يكون ذلك أبدا
واحتج أصحابنا القائل يطلب غفلة الناس قالوا لم يقبل خبر الجروح أى ذلك الى ابطال الدماء
عاليا ولانها حالة ينصرى فيها الجروح الصدق فيجب الكذب والمعاصى وينصرى التقوى والبر
فوجب قبول قوله ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال وقد عدوا صور اللوث مبسوطة في كتبهم
المستلة الثانية انه بعد ثبوت ما ذكر من القتل وكل على أصله تثبت دعوى وإليه القتل القسامة
فتثبت أحكامها القصاص عند كمال شرطه والقوة في الحديث تصحون قبلكم و
صاحبكم بايمان تحسين منكم على رجل منهم فبدفع منسبه وقوله دم صاحبكم في لفظ مسلم
يقسم تحبون منكم على رجل منهم فبدفع منسبه وان كان قوله اما ان يدوا صاحبكم الحديث
ينصرونهم القصاص الان هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصاص وهذا
مذهب أهل المدينة فان كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه وان كانت على جماعة
سقطوا وثبت عليهم الدية عند الشافعي وفي قول يجب عليهم القصاص والاول الصريح عنه فان
كان الوارث واحدا حلف تحسين عينا فان ايمان لازمة لورثة ذكورا كانوا أو إناثا كما كان أو

خطأ هذا مذهب الشافعي ومنها ان سيداً يمان المدعي في القسامة بخلاف غيرهم من الصحاري كما
 في هذه الرواية ويطلب الحديث أبي هريرة البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه الا في القسامة
 وفي استناده لان انه قد أخرجه السيوطي من حديث عمرو بن شعيب ولم يتكلم فيه قالوا لان جنبه
 البنية اذا قوت بشهادة أو شبهة صارت اليمين وهذا الشبهة قوية بقصا المدعي في القسامة
 مشابها للمدعي عليه المتأيد بالرواية الأصلية وذهبت الحنفية وآخرون الى انه يحلف المدعي
 عليه ولا يمين على المدعي فيحلف خصون رجال من اهل القرية ما قبلنا ولا علمنا والى هذا جرح
 البخاري وذلك لان الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فعداختلف الى المتفق
 عليه من ان اليمين على المدعي عليه فان حلقوا فهل تازمهم القية أم لا ذهب جماعة الى انها
 تازمهم القية بعد اليمين وذهب آخرون الى انها اذا حلقوا تحسب عينا براء ولا دية عليهم وعليه
 تدل قصة أبي طالب الآتية واستدل بالجماعة المذكورة ومن معهم في ايجاب القية بما حديث
 لا تقوم بها حاجة لعدم صحة رفعها عندنا هذا الشأن وقوله فودى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من عنده وفي القصة انه ود امن ابل الصدقة فقبل المراءاة اقرضها منها واملأ تحملها صلى
 الله عليه وآله وسلم للاصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء من الغارم لغرمه لاصلاح
 ذات اليمين ولم يأخذها صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى اعطاء
 القية منها بجرى اعطائها في الغرم لاصلاح ذات اليمين وأما من قال انه صلى الله عليه وآله وسلم
 اعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح فان غارم اهل الذمة لا يعطى من الزكاة كما قلنا قبل وفيه
 نظر فان اليهود لم تازمهم القية لانه لم يصف المدعون كما عرفت فلو ادعى صلى الله عليه وآله وسلم
 التبرع انهم ثلثا بدرمه وأما رواية النسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم قسمها على اليهود
 وانهم بعضها فقال ابن القيم ان هذا ليس بحق فلو كان الذمة لا تازم المدعي عليهم بمجرد دعوى
 القتل بل لا بد من اقرار أو يمين أو ايمان المدعي ولم يوجد هاتين من ذلك وقد عرض صلى الله
 عليه وآله وسلم على المدعين ان يحلفوا أو كيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى انتهى قلت
 قال السدره الله في السبل ويظهر لي ان ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم بالقسامة أصلاً كما أفاده الحديث وانما دل الحديث على حكاية الواقع لا غير مود كر لهم صلى
 الله عليه وآله وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثم كتب الى يهود بني نضير منهم الكلام
 المذكور وسبق تحقيقه انتهى وقوله فكتبوا والله ما قلنا فيه دليل على الاكتفاء بالكتابة
 وبغير الواو ادع امكان المشافهة (قائمة) اختاروا ما اتوا به هذه الدعوى في الاموال
 فاجاب شهادة المسولين على السالين وان كل واحد من قال لان طامع الطريق انما يفعل ذلك مع
 الفضلة والاخر ادع الناس انتهى ولا يخفى انه لا يتم هذا الابدع ثبوت انه صلى الله عليه وآله وسلم
 حكم بالقسامة وعرفنا ان عدم تموض ذلك واستزيمه ما ناعن قريباً واذ ثبت هذا فاقاس من
 ما لا يمتصا لمصر البينة على المدعي واليمين على المنكر الا ان يكون مذهب جواز تخصص عموم
 التص بالقاس والعلية كلام في حجية العام بعد تخصصه (وعن رجل من الانصار ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم بين ناس من الانصار في قتل لادعوه على اليهود رواه مسلم) قوله على

ما كانت عليه في الجاهلية كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة الهاشمي في الجاهلية وفيها ان
 اباطالب قال للقاتل احترمتنا احدي ثلاث ان شقتان تؤذي مائتين الابل فأك قتلنا مسلحنا
 خطأ وان شقت حلف بخسوف من قومك انك لم تقتله وان أيت قتلنا لثبته وفيه دليل على
 ثبوت القتل بالقسامة قال السيد رحمه الله في السبل واعلم ان القدا شرنا إلى انه لم تثبت القسامة
 الا بالجاهلية كآقر زنادتهم وذهب سالم بن عبدالله وعمر بن عبدالعزيز وأبو قلابه وابن علي الى عدم
 شرعية الخرافة الاصول المقررة شرعا فان الامر لان البينة على المدعي والعين على المدعي عليه
 ولان الاعيان لا تأثر لها في اثبات القسامة وبان الشرع ورد بانه لا يجوز الحلف الاعلى ما عمن قطعوا أو
 شوه حسابا بالله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكم بها وانما كانت حكما جاهليا تطلق عليهم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ليرجم كيف لا يجزى الحكم بها على أصول الاسلام وبيان انه لم
 يحكم بها انهم قالوا له وكيف تخلفوا لم تحضروا ولم شاهدوا من لهم ان هذا الحلف في القسامة
 من شأنه كذلك ولنه حكم الله فيها وشرعه بل عدل الى قوله يحلف لكم بهود قتلوا اليسوا بمجلين قلم
 يوجب على الله عليه وآله وسلم عليهم من لهم ان ليس لكم الا العيين من المدعي علمهم مطعما لمين
 كانوا أو غيرهم بل عدل الى اعطاء الدين من عنده صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الحكم
 ثابتا لمين وجهه لهم بل تقرر به صلى الله عليه وآله وسلم على انه لا حلف الاعلى شي مشاهد
 مرئي دليل على انه لا حلف في القسامة ولا تلزم لطلب على الله عليه وآله وسلم الحرف ولا ينافي من
 خصوصهم في دعواهم فالقصة من ادبائها لم تخرج مخرج الحكم الشرعي اذ لا يجوز تأخير البيان
 عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بان البينة حكر شرعا وانما تطلق على الله عليه وآله وسلم في
 بيان انها ليست بحكم شرعي بهذا التدريج المتلدى بعدم ثبوتها شرعا وأقرهم على الله عليه وآله
 وسلم بانهم لم يحققون على ما لا يعلمونه ولا شاهدوه ولا حضروه ولم يبين لهم يعرفوا حدثا ايمان
 القسامة من شأنه ان تكون على ما لا يعلم وهذا يعرف بطلان القول ان في القصة دليلا
 على الحكم على القاتل اذ لا حكم فيها أصلا وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للاصول بانها
 مختصة من الاصول لان القسامة صفة مستقلة بنفسها متفرقة بخصصة للاصول كسائر
 الخصائص الخاصة الى شرعية احاطة لحفظ الاما وردع المعتدين ووجه بطلان انه فرع
 ثبوت الحكم بها عن الشارع فلو ثبت الحكم بها كان هذا جوابا حسنا وأما ما في حديث مسلم انه
 صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار
 في قتيل ادعوه على العود فهو اخبر عن القصة التي في حديث مسلم بن أبي حنيفة وقد عرفت
 انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بها فيه كآقر زناه وقدرت من حديث أبي طالب بانها كانت
 في الجاهلية على ان يؤدى الذية القاتل لا العاقلة كما قال أبو طالب اما ان تؤذي مائتين الابل فانه
 ظاهر انها من ماله لا من عاقلة أو يحلف بخسوف من قومك أو تقتل وهذا في قصة لم يقع شيء
 من ذلك فان المدعي عليهم لم يحققوا ولم يسلوا ولم يطلب منهم الحلف وليس هذا قدما في رواية
 الراوي من الصحابة بل في استنباطه لاحقا فادخله فيه انه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بالقسامة من قصة أهل خيبر وليس في ذلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط ياتر
 على الصحابي وغيره اتفاقا وإجمارا وايته الحديث بقطعه أو عصاه هي التي تعين قبولها أو ما قول

أبى الزناد قلنا بالقسامة والحصاة متوافرون إلى لا يرى أنهم القدر جملتها الخلق منهم اثنتان
فأنه قال في فتح الباري أنه انما قلناه أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه معيد بن منصور
والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والاقا أبو الزناد لا يثبت أنه سوى عشرة من
الحصاة فقصلا عن ألف انتهى قلت لا يخفى أنه تقرير لما رواه أبو الزناد لثبوت ما رواه من خارجة
ابن زيد القصة الثقة وانما دلل أبو الزناد بقوله قلنا وكثير يدقّل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم
ثم لا يخفى أن غاية بعد ثبوته عن خارجة قل جماعتهم الجماعة وليس بالإجماع حتى يكون حجة
ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة وان اختلف عنه في القتل بها انما انزعاف ثبوت حكمه صلى
الله عليه وآله وسلم بها فإنه لم يثبت هذا آخر كلام السيد رحمه الله وكله لا ينهض دليلا على رد حكم
القسامة فقد ثبتت بالقسامة في هذه الشريعة في الجلالة ولا يترك ذلك منكر ولا يدفعه دافع وقد
أخذ بها الجمهور وعملوا عليها وهي شرع مستقل لا يضرها مخالفتها لبعض ما قد تقرر واعتباره
على جهة العموم فإن معنى العام على الخاص واجب وقد قال قوم من السلف أنها غير ثابتة فمع
اعتراقهم ورودها ووقوعها في زمن النبوة وأيام الخلفاء الراشدين والقائلون بأنها غير ثابتة عولوا
على مجرد الاستبعاد لثبوتها مع اشتغالها على أحكام يتألفها ما هو المتقرر في غالب الأبواب
وعندئذ لا وجه لهذا الاستبعاد ولا يقتضي الجزم بعدم ثبوتها لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقرها على ما كانت عليه في المحاكمة كما في صحيح مسلم وغيره وقصة قسامته أي طالب المستوفاة
في صحيح البخاري وغيره فالقسامة المشرعية هي هذه التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
أدفع المتهم بالقتل الدية أو يحلفوا ولا دية عليهم وأما ما ثبت في صحيح البخاري وغيره في قصة
عبد الله بن سهل فينبغي أن يكون هذا على طريق الصلح لأن القسامة التي أقرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هي قسامته أي طالب فصل ما تألفها كذه القصة على ما ينبغي أن يحصل
عليه ما تألف ما هو الأصل فالجواب أن القسامة ثابتة في هذه الشريعة فمن ادعاه على قوم
فيقال لهم بخلافهم بخون فإن حلفوا قلنا عليهم شيء من الدية وإن نكلوا فاعلمهم الدية وإن
التبس الأمر كانت من بيت المال ~~كما قلنا~~ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله
ابن سهل وليس غير هذا ولكن في قصة أبي طالب ان الدعوى وقعت على معين فيسئل ذلك على أن
التعين لا يسلط القسامة بل يترجمه على قوم ذلك المعين ما يترجمه على قوم وقعت الدعوى على
واحد منهم غير معين أو على جماعة منهم غير معين هذا ما أفاضه الشوكاني رحمه الله في السبل
الجرار وقد قال في ذيل النعام ما قلناه أن هذا الباب قد وقع فيه كثير من أهل العلم مسائل عاطلة
عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط ما يقتضي الجمع بين الإيمان والدية بل بعض
الأحاديث تصرح بوجوب الإيمان فقط وبعضها تصرح بوجوب الدية فقط إلى قوله والحاصل
أنه قد كثر انبطح وانلطف في هذا الباب إلى غاية ولم يعبدنا في إثبات الأحكام العاطلة عن الدلائل
ولا سيما إذا خلط ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم أخذ المال الذي هو معصوم والاصح ولهذا
ذهب جماعة من السلف إلى أن القسامة غير ثابتة لخالفها لاصول الشريعة من وجوه قد ذكرها
في شرح المتن وقد ذكرت ما يجيبه عن طريق الجمهور انتهى قلت بعض بشرح المتن كتابه
نيل الاوطار فقد أثبت فيه القسامة ورأى أنه من قضاها رداً ما شبهه هو الحق التي لا يحصى عنه

فان شئت زيادة الاطلاع على حكم هذا الباب فراجع ذلك الكتاب واقبل الموافق للصواب

• (باب قتال أهل البقي) •

هو مصدر بفتح عليه بفتح التعين المججمة بفتح الخاء الموحدة وسكون الميمجمة علا وظلم وعدل عن الحق ولمصلح كثير تؤيد كذا الشارح رحمه الله تعالى معناه الاصطلاح هنا وصاحبه على اصطلاح القوم وقد بان ما فيه السدس رحمه الله في حواشي ضوء النهار ولم يذكره هنا لعدم انطباق الاحاديث عليه (عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا متفق عليه) أي من حمله لقتال المسلمين بغير حق كمن يجهل عن المقاتلة اذ القتل لازم لجل السيف في الأغلب ويحتمل أنه لا كتابته فيه وان المراد به حقيقة لارادة القتال وبدل قوله علينا وقوله فليس منا تقدم تفسيره بان المراد ليس على طريقته وهذا قد ساقط من طريقته صلى الله عليه وآله وسلم نصر المسلم والقتال دونه لا ريبه واثاقته وقوله وهذا في غير المحل فان اسقط القتال للمسلم بغير حق فانه يكفر باسقطه المحرم القطعي والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه وأما قتال البقية من أهل الاسلام فانه خارج من عموم الحديث وهذا دليل خاص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خرج عن طاعة وفاق الجماعة فمات فتيته) بكسر الميم مصدر يؤتى (جاهلية آخره مسلم) قوله عن الطاعة أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكان المراد خليفة أي قاطن من الاقطار اذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الاسلامية من إنشاء الدولة العباسية بل استقل أهل كل اقليم بقائما وورثهم اذ لو جعل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الاسلام لقتل قائده وقوله وفاق الجماعة أي خرج من الجماعة الذين قد اتفقوا على طاعة ائمة واستلم بدخلهم واجتهدت به كلهم وساطهم عن عدوهم فتيته جاهلية أي منسوبة الى أهل الجهل والمراد بمن مات على الكفر قيل الاسلام وهو تشييع فتيته فارق الجماعة بمن مات على الكفر يجتمع ان الكل لم يكن تحت حكم امام فان اخرج عن الطاعة كل أهل الجاهلية لا ائمة وفي الحديث دليل على انه اذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم اذ لا تنفصله ليرد على الجماعة ويذعن للامام بالطاعة بل تخليه وشأه لا تعلم بأمر صلى الله عليه وآله وسلم يقتله بل أخبر عن حاله ونواياه كآهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الاسلام وبدل ما ثبت من قول علي كرم الله وجهه المتوارج كونوا حيث شئتم وينشأو حيثكم ان لا تسفكوا دما وما ولا تقطعوا ميلا ولا تظلموا أحدا فان قطعتم قذبت اليكم العرب وهذا ثابت عنه بالفاظ مختلفة أخرجه أحد الطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد قال الله ما قتلهم حتى قطعوا السبل وسفكوا الدماء الحرام فدل على أن يخرج بالخلاف على الامام لا يوجب قتال من خالفه (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل عملا القنة الباغية وراه مسلم) غلغله في مسلم يدعوهم الى الجنة يدعونهم الى النار قال ابن عبد البر وارتب الاخبار بهذا وهو من أصح الحديث وقال ابن دحية لا مطعن في حقه ولو كان غير صحيح لرد معاوية وانما قال معاوية قتله من بابيه ولو كان قتيلا لرد معاوية فأنكره حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية فقال قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قتل جزءاً وأما قتله المصنف في التلخيص وبعده الشارح في قتلهم أنه قتل
 ابن الجوزي عن خلاد في العلل انسخي عن أحمد أنه قال قد روي هذا الحديث من غيبة
 وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح وحكي أيضاً عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم
 قالوا لم يصح بهذا السبب محمد بن إبراهيم الويزي عن هذا بقوله الاسترواح الذي كره هذا
 الاختلاف الساقط من غير بيان لطلالته من مثل ابن حجر عسيرة مشددة فأما ابن الجوزي فله عرف
 هذا الشأن وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة خطئه في مصنفاته فهو أجهل وأحق
 من أن ينتهض لمعارضته أئمة الحديث وفرسانه وحفظة كل من عبد البر والبخاري ومسلم والبيهقي
 وقدر وأما كلاً لا أود أن أودعوا الترمذي والذهبي والساجم وابن خزيمة والقرطبي والاسعدي والبرقاني
 وأمثالهم وقد ذكر حلة منهم قوارم وجهته وجماعة منهم إجماع أهل السنة وأهل الفقه وأهل
 العلم على ذلك وذكر القرطبي في آخر تذكرة هو الحال كما في علوم الحديث وسكانه من ابن خزيمة
 المعمر وقامام الأئمة ولم يحك أحد منهم خلافاً في ذلك وأما الذهبي فإنه حقق مصنفه دعواه بما
 أورد من الطرق الصحيحة البينة والمنع من الصحة بمجرد العصبية من غير حجة صنع من لا علم له بل من
 لا عقل له ولا حياء انتهى قلت لا يخفى أن ابن الجوزي قتل عن أحمد عدم صحته وليس له هو قدح
 في صحته حتى يقال أنه أحقر من أن ينتهض لمعارضته أئمة الحديث وفرسانه وحفظة قالوا في
 الجواب عن قتل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد بن أبيه قد روي يعقوب بن شيبه الإمام الثقة
 الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه أنه حديث صحيح سمعته يعقوب وقد نزل عنه ذكر الذهبي
 في ترجمة عمار في النبلاء مؤيداً أنه رواه أحمد عن جماعة كثيرين من العصابة ولكن يرى الضرب
 على روايات الضعاف والمتكبرات وهذا يدل على بطلان ما حكاه ابن الجوزي والأفغية
 أنه قد تضرع عن أحمد القولان (١) فطرح وفي تصحيح غير ما يفي عنه فلا يخفى وأما الحكاية
 عن ابن معين وابن أبي خيثمة فأنموه المصنف بصيغة التريض ولم ينسبها إلى راوينا فكيف علمها
 وأحمد يدل على أن الفتنة الباغية مصالوبة ومن في حرمة الفتنة المحقة على كرم الله وجهه
 ورضي عنه ومن في محبة وقد تنقل الإجماع من أهل السنة بهذا القول جماعة من أئمتهم
 كالعاصري وغيره وأرضه السيد ربه الله في الروضة الندية (٢) وعن ابن جرير رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تدري يا ابن أم عبد هو ابن مسعود لأنه المعروف
 بذلك وكان رابعه ابن عمر وأجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثه (كيف حكم الله فيمن
 بئى من هذه الأمة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجهز (٣) برجمها) أي لا يتم قتل من كان جرحاً
 من البغاة (ولا يقتل أسرها ولا يطلب هاربها ولا يقتل فيبؤها رواه الزاوي والساجم وصحبه
 فهو من لأن في استأذنه كثر) بفتح الكاف وسكون الواو ومثلثه مفتوح حقه (ابن حكيم وهو
 مترقب وصح عن علي بن طريق نحوه موقوفاً أخبره ابن أبي شيبه والحاكم في الميزان كثر
 ابن حكيم عن عطاء مكيه وهو كوفي نزل حلب قال ابن معين ليس بشيئ مما قال أحمد بن حنبل
 أحاديثه بواحد انتهى قال ابن عدي هذا حديث غير محفوظ وأما الرواية عن علي عليه السلام
 فرواها البيهقي وغيره وفي الحديث مسائل الأولى جواز قتل البغاة وهو إجماع لقوله تعالى
 فقاتلوا التي تبغى قتلوا الآية دالة على الوجوب في حالت الجماعة ولكن شرطوا في الغلبة

(١) أي ما نقل عنه اثباتاً
 ونقياً اه أبو النصر

(٢) يجهز يضم الفتنة
 القتيبة وسكون الجرم
 وتحقيق الهاء من أجهز يقال
 أجهز على الجرم يجهز إذا
 أسرع قتله اه أبو النصر

وعند جماعة من العلماء ان قتالهم افضل من قتال الكفار قالوا لما يلحق المسلمون من الضرر منهم
واعلم انه تبين اول اقبل قتالهم دعاوهم الى الرجوع عن البقي وتكرير الفقه كما فعل على كرم الله
وجهه في الخوارج فانهم لما فارقوه أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف
وكانوا ثمانمائة ألف وبقي أربعة آلاف أو أن يرجعوا وأصر وأعلى فراقه فأرسل إليهم كرونا حيث شئتم
ويتناوبونكم أن لا تنسفكم وادملر اموالنا وتقطعوا سبيلنا ولا تطلوا أحد افتتوا وعبد الله بن
خبيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بقر واطن سريته وهي حبلى وأخرجوا
ما في بطنها فبلغ عليا كرم الله وجهه فكتب إليهم أفيدينا بقاتل عبد الله بن خبيب فقالوا كلنا قتله
فأذن حيث شئنا قتالهم وهي روايات ثابتة سابقها المصنف في فتح الباري المسئلة الثالثة انه لا يجهز
على بر يجهز وهو من أجهز على الجريح وجرح أي يقتله وأسر عتقه عليه دليله قوله ولا يجهز
على بر يجهز وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام قال لا يصلح يوم الجمل اذا ظهرتم على القوم
فلا تطلبوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرته الحرب من آفة فاقضوه وما سوى
ذلك فهو لورثته قال البيهقي هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيئا لم يسلب قتلا ودل الحديث
أيضا على انه لا يقتل أسير البغاة قالوا وهذا خاص بالبغاة لان قتالهم انما هو دفعهم عن الحرب
ودل الحديث أيضا على انه لا يطلب هارب بها وظاهره ولو كان مخصرا الى فئة والى هذا ذهب الشافعي
قال لان القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع. وذهب الحنفية الى ان الهارب الى فئة يقتل اذا
يؤمن عوده والحديث في هذا القول وكذا ما تقدم من كلامي عليه السلام المسئلة الثالثة
قوله ولا يقسم فبؤها أي لا يقسم فبقسمه دال على ان أموال البغاة لا تقسم وان أجلبوا الى دار
الحرب والى هذا ذهب الشافعية والحنفية وأبدها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخل مال
امرئ مسلم الا بطيب من نفسه وقد صحح البيهقي ان عليا عليه السلام لم يأخذ شيئا فخرجه عن
المرادى عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام كان لا يأخذ شيئا وأخرج أيضا عن
أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم
شيئا وأخرج عن أبي امامة قال شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون مولا
ولا يسلبون قتيلًا وقيل انه يقسم ما أجلبوا به من مال وآفة حرب ويخمس لتول على عليه السلام
لكم المصكر وما حوى وأجيب بان الحديث مخصص بلتمه الاقنم وان ما ذكرناه عن علي عليه
السلام مما وافق الحديث أكثر وأقوى طريقا المسئلة الرابعة يزعمون اطلاق قوله ولا يجهز
على جريحه انه لا يضمن البغاة ما تلفوه في القتال من الدماء والاوال واليه ذهب الحنفية
واستدل بقوله تعالى حتى تقضى الى أمر الله قول يذ كر ضا لو عا لخرجه البيهقي عن ابن شهاب قال
هاجت الفئة الاولى فأدركت أي القسنة قبل الاذرى عدمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بن شهيدهم بدرا وبلغنا انهم كانوا يوم أن جسدوا أمر القسنة ولا يقام فيها على رجل فأتى في
تاويل القرآن قصاص فمن كسل ولا حقد مباح امرأته سميت ولا يرى عليه احد ولا ينهوا بين
زوجها ولا عنه ولا يرى أن يشذفها أحد الا جلدا الحدوري أن ترد الى زوجها الاول بعد ان
تستدققتضي عدتها من زوجها الا تخرو برى ان برئها زوجها الاول قلت وهذا وان لم يكن
اجلها فانه مقول بالام لا اصلية اذا اصل ان أموال المسلمين ودماءهم معصومة وذهب الشافعي

إلى الله يقتصر عن قتل من البغاة واستدلوا بعمومات الآيات والأحاديث نحو ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل وحديث من اعتبط مسلما بقتل فهو قود وأوجب بأنهم عمومان ثبتت عدا كمن أذله أهل القول الأول (وعن عرفة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضمة الفاء وجم (ابن شريح) بالثين المهملة مصغر شرح وقيل بالمهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أتاكم أوامركم فجميع يريد أن يفرق جماعتكم فاقبلوه أو آمرهم) ورواه مسلم بلفظ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ستكون هنات وهنات (١) فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فأضر بربها سيف كاتنا ما كان وفي لفظ فاقبلوه وفي لفظ من أتاكم أوامركم فجميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقبلوه وأخرج الشنخلة واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال من رأى من أمره شيا بكرهه فليصر عليه فإنه من فارق الجماعة شرا فإتت من مات ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج عن السلطان شرا مات ميتة جاهلية دلت هذه اللفظة على أن من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قطر كقوله فانه قد استحق القتل لادخله الضرر على العباد وظاهره سواء كان جائرا أو عادلا وقد جاء في أحاديث تصيد ذلك عما قاموا السلافة في لفظ المأمور وكفرا بواو قد حقق السيد رحمه الله هذا المباحث في مضمة التفار حاشية خروا النهل تحقيقا تشرب البسه أباط الإبل والجلقة المنعم المتفضل

﴿باب قتال الجاني وقتل المرتد﴾

﴿عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وأما داود والترمذي والنسائي وصححه﴾ وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سمع بن زيد في الحديث دليل على جواز المقاتلة لمن قصدا أخذ مال غيره بغير حق قليلا كان المال أو كثيرا وهذا قول الجماهير وقال بعض المالكية لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال قال القرطبي سبب الخلاف في ذلك القتال دفع المتكر فلا يفرق الحال بين القتل والكثير ومن باب دفع الضرر فيقتضف الحال في ذلك وسوى ابن المنذر عن الشافعي أن من أربى ماله أو نفسه أو حرمه ولم يمكنه الدفع إلا بالقتل فله قتل (٢) وليس عليه قود ولا دية ولا كفارة ولكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن الرجل أن يدفع عذرا إذا أراد غلبا بغير تفصيل إلا أن كل من يصفه عنه من علماء الحديث كالجميع على استثناء السلطان فلا تاروا ردة الأمر بالصبر على جور وموت ترك القيام عليه ورفق الأوزاعي بين الحال التي للناس في جماعه أو ماله فحصل الحديث عليها وأما في حال الخلاف والفرق فليس مسلم ولا يقاتل أسدا قلت ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه سلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا جرح رجل يدا خنعا قال فلا تقطعه قال أرى أن تقتلني قال فانه قال أرى أن تقتلني قال فانت شهيد قال أرى أن تقتله قال فهو في النار وظاهر الحديث إطلاق الاحوال قلت هذا في جواز قتال من يأخذ المال فهل يجوز في الاستسلام وترك المنع القتال الظاهر حوازم دله حديث فكن عبد الله

(١) أي شر وفساد يقال في فلان هنات أي خصال الشر ولا يقال في الخير وإحداها هنة ويجمع على هنات كذا في النهاية أهاو النصر

(٢) ويدل على ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأخرجه ابن ماجه عن سعيد ابن زيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد

المقتول فإنه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال والاولى فيصير قوله هنا فلا تلطمه على أنه
 نهي لنفسه التحريم (وعن عمران بن حصين قال قاتل يعل بن أمية رجل فعض أحدهما
 صاحبه فأنزع يده من فمه فترع ثنته فاختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 أبيض أحدكم) بفتح حوف المضارع والعين المهملة ما ضمه عضو يكرر الضاد الأولى بفض
 بفتحها في المضارع فأدغمت وقلبت حركتها إلى ما قبلها (أما كما بعض النسخ) أي الذي كرم
 الأبل (لأدبته متفق عليه واللفظ لمسلم) اختلف في العاض والمعضوض من هما قال الحافظ
 الصفي المعروف أن المعضوض أجبر يعل لا يعل قبل فتيحين أن يكون يعل هو العاض وفي
 الحديث دليل على أن هذه الحناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ولا تدعى الجاني
 وإلى هذا ذهب الجمهور وقالوا لا يلزمه شيء لأنه في حكم الصائل واحتجوا أيضاً بالإجماع على أن من
 شمر على آخر مسلح بالقتل قد دفع عن نفسه قتل الشاهر أنه لا شيء عليه قالوا ولو رجع
 المعضوض في محل آخر من يده لم يلزمه شيء بشرط الإهدار أن يتألم المعضوض وإن لم يتمكن
 تخليص يده بقدر ذلك من ضرب بشدة أو فلك لحته ليرسلها ومهما أمكن التخليص بدون ذلك
 ففعل عنه إلى الأقل لم يهدر ولا شاقية وجه أنه يهدر على الإطلاق ودليل شرط الإهدار بما
 ذكرنا مؤخر من القواعد الكسفة في الشرع والأفلا يشيده الحديث فإن كان العض في موضع
 آخر من البدن يرى فيه هذا الحكم قياساً (وعن أي هريرة رضى الله عنه قال قال أبو
 القاسم صلى الله عليه وآله وسلم لو أن امرأة أظلمت عليك بغير إذن فخذت بمصاصة ففقدت عينه
 لم يكن عليك جناح متفق عليه) دل الحديث على تحريم الإطلاع على الغير بغير إذنه وعلى
 أن من أظلم فأمسك النظر إلى محل غيره بما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالك فإنه يجوز المطعم
 عليه دفعه بما ذكره وانفقاً عنه فإنه لا ضمان عليه وفي لفظ لأجدو النساء وعصم ابن
 حبان فلا دية له ولا قصاص وأما إذا كان مأذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على
 الناظر وكذلك لو كان المنظور إليه في محل لا يحتاج لأنذره ولو نظر منه ما لا يحل له النظر إليه لأن
 التقصير من المنظور إليه وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره والخلاف فيه للمالكية قال يحيى بن
 يعمر من المالكية لعزل مالكاً بلفظه المنسوخ وقال ابن دقيق العيد تصرف الفقهاء في الحكم
 بأواع من التصرفات منها أنه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع أو في خالص ملك
 المنظور إليه وفي حكمة منسوبة للأسفل اختلافوا فيه والأشهر أن لا فرق ولا يجوز زعم العين إلى حرم
 الناس بهال وفي وجه الشناعة أنه لا تقف إلا العين من وقف في ملك المنظور إليه والحديث علقان
 ومنها هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار والنهي فيه وجهان للشافعية أحدهما لا والثاني نعم
 قلت وهو الذي يدل به الحديث ويؤيد دلالة الحديث الآخر أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل
 يحتل المطمع عليه ليطعموا الخلف فصر في النهاية بقوة الراودمو يطلب من حيث لا يشعر وفي
 الحديث دليل أنه انما يحاح به قصد العين بشئ خفيف كالمدى والبسطة والحصاة لقوله فخذته
 قال الفقهاء قالوا وما بال تشبأه ويجزى بقتله فقتله فهذا اقتبل يتعلق به القصاص أو الدية وما
 تصرف فيه الفقهاء من هذه الناظر إذا كان له حرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجز قصده
 لأنه في النظر شبهة وقبل لا يكتفى إذا كان له في الدار حرم بل انما يمنع قصده إن لم يكن

في الدار محله ومنها اذا لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرى ان كان مكشوف الصورة
ولا ضلعان والا فوجهان اظهرهما لا يجوز رميه ومنها ان الحرم اذا كن في الدار مسترأت اوفى
بمن خفي وجهه لا يجوز قصده لانه لا يطلع على شيء قال بعض الفقهاء والاطهار الحوازل لا يطلاق
الاخاير ولاه لا تنضبط اوقات السرة والتكشف والاحتياط حسب الباب ومنها ان ذلك انما
يكون اذا لم يقصر صاحب الدار فان كان باه مقصوحا او ثم كونه واسعة او ثلثة مقنونة فيمنظر فان
كان محتازا لم يجوز قصده وان كان وقف وتعمد فقيل لا يجوز قصده لتقرط صاحب الدار بفتح
الباي ونوسيع المكوث وقيل يجوز لعمده بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا نظر من سطح يتسه
أو نظر المؤمن من المثانة لكن الاظهر ههنا عندهم جواز الرى لانه لا تقصير من صاحب الدار ثم
قال واعلم ان ما كان من هذه التصرفات الفقهية قد اختلفت المذاهب في الحديث فهو ما خزن منها
وما لا بعضه ما خزن من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه ما خزن من القياس وهو قليل مما
ذكر انتهى كلامه واعلم انه يؤخذ من الحديث هذا صحة قول الفقهاء انها تهتم بالصوامع
المحدثة المعروفة وكذا القليلة المالك اذا كانت معروفة وهو يحكى عن القاسم الرسى وهو رأى عرفاته
أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال اقول من يفرقة بمصر
خارجة بن حذافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب الى عمرو بن العاص سلام عليك اياها فانه
بلغنى ان خارجة بن حذافة بنى غرفة ولقد اراد ان يطلع على عورات جيرانه فاذا اناك كاني هذا
فاهلهما ان شاء الله تعالى والسلام (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان يخط الحواشي بالنهار على اهلها وان حفظ الماشية بالليل على اهلها
وان على اهل الماشية ما اسابت ماشيتها بالليل رواه الاربع الا الترمذى وصححه ابن
حبان وفي احسنه اختلاف) مداره على الزهري وقد اخذ عنه عليه فانه روى عن طريق كاهان
الزهري عن حزام عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من طرق وفيها الاختلاف الا انه قال الشافعى رحمه الله اخذناه لثبوته واتصاله ومعرفته جاله
قال البيهقي وروى عن النعماني عن شريح انه كان يضمن ما افسدت الغنم بالليل ولا يضمن
ما فسدت بالنهار ويتأول هذه الآية وداود وسليمان اذ يمكن في الحرة اذ انقضت فيه غنم القوم
وكان يقول (١) النفس بالليل وروى عن مسروق اذ انقضت فيه غنم القوم قال كان كرمنا
فدخلت فيه اللها فارتكت فيه خضر اقل الحديث انه لا يضمن مالك البهية ما حلت في النهار لانه
يعتاد ارسالها بالنهار ويضمن ما حلت بالليل لانه يعتاد حفظها بالليل والى هذا ذهب مالك
والشافعى ودليلهم الحديث والآية وذهب ابو حنيفة الى انه لا ضمان على اهل الماشية مطلقا
وبحسبه حديث الجهماء جرحها جبار أخرجه احمد والشيخان من حديث أبي هريرة قال قال النبي
واين ما حمله عن عمرو بن عوف وفيه زيادة ولكنه قال الطحاوى ذهب أبو حنيفة الله لا ضمان
اذا واصلها مع حافظ واما اذا ارسلها من دون حافظ فانه يضمن وكذا المالكية يقصدون ذلك بما
اذا سرحت الغنم في مشارعها المعتادة فطرى واما اذا كانت في ارض مزروعة لا مسرح فيها
فانهم يضمنون ليلها ونهارا وفي المسئلة أقوال آخر لا تناسب النص هذا ولا دليل لها في قوامه
(وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه في رجل أسلم ثم هود لا جلس حتى يقتل فقتله الله ورسوله)

(١) اى يفسد النفس باله
في الليل فتوافق الآية
الحديث وتماشده وشرع
من قبلنا شرع لنا كما عرف
في الاصول اه أبو النضر

جوز في قتله فقامه على المشرب يستد الحنفى فوضعه على انفسه حتى انفسه حنق فعله وهو يشرب الى
 حديث من يدل به فاقولوا ميا في من خرجه (قاهر به فقتل متفق عليه في رواية لا يلدود
 كان قد استتب قبل ذلك) الحديث دليل على ان يجب قتل المرتد وهو اجماع وانما وقع الخلاف
 هل يجب استتابته قبل قتله أو لا ذهب الجمهور الى الوجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود وهذا
 وفي رواية أخرى فسدعا ابو موسى عشرين ليلة أو قرى سلطنا واما سادس فدعاء قاضى ضرب
 عنقه وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرين الى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه
 يقتل في الحال مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه يعني والقائه بنفسه
 التعقيب ولأن حكم المرتد حكم الحرى الذى يلقه الدعوة فانه يقتل من دون أن يدعى قاتلا
 وانما شرع الدعوة لمن خرجه عن الاسلام لاعتن بصعده وأما من خرجه بصعده فقلنا وعن
 ابن عباس وعطاءمان كان له مسلما لم يستب والاستتابة تقتله عنهما الطحاوى ثم قلنا قلنا
 ابا الاستتابة خلاف آخر وهو انه هل يكن مرة أو لا يمين ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام
 وروى عن علي عليه السلام يستتاب شهرا (وعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه روى البخارى) الحديث دليل على
 وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة والأول اجماع وفى الثاني خلاف
 ذهب الجمهور الى انها تقتل المرأة المرتدة لأن كفة من هاتم الذم والاثم ولأنه أخرج ابن
 السكيت عن ابن عباس راوى الحديث الله قال تقتل المرأة المرتدة ولما أخرجه هو والجمهور
 أن يذكر قتل امرأته مرتدة في خلافته والعصاة متوافرون ولم يكره عليه أحد وهو حديث حسن
 وأخرج أيضا حديثا مرفوعا في قتل المرأة لكنه حديث ضعيف وقد وقع في حديث معاذ بن
 بعثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن انه قال له أيعا رجل إن دعى الاسلام فادعه فان عاد
 والا فاضرب عنقه وأما امرأته فارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها واسأله
 حسن وهو نص في محل النزاع وذهب الحنفية الى أنها لا تقتل المرأة إذا ارتدت قالوا انه قد ورد
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم انتهى عن قتل النساء لما رأى امرأته مقتولة وقال ما كنت هذه
 لتقاتل رواه أحمد وأجاب الجمهور بان النهى انما هو عن قتل الكافر فالاصلية كوقع في سياق
 قصة النهى فيكون النهى مخصوصا بما فهم من العلة وهو ما كانت لا تقاتل فانهى عن قتلها
 انما هو لتركها القتال لأنه كان ذلك في دين الكفار الاصليين القصرين للقتال وبني عموم قوله من
 يدل به سالما عن المعارض وأيدته الأدلة التي ملكت واعلم ان ظاهر الحديث إطلاق التبدل
 فيشمل من تنصر بعدان كان مدينا وغير ذلك عن الأديان الكفرية وإلى هذا ذهب الشافعية
 وسواء كان من الأديان التي تقررت بالجزء أم لا لا إطلاق هذا اللفظ وخالف الحنفية في ذلك وقالوا
 يس المراد الاسدليل الكفر بعد الاسلام قالوا واطلاق الحديث متروك اتفاقا حتى قتل الكافر
 إذا سلم مع تناول الإطلاق به وبأن الكفر كله واحد فالمراد من بدل دين الاسلام دين آخر فانه
 قد أخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا من خلفه دينه دين الاسلام قاضى وابعثه
 فصرح بدين الاسلام (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن أعمى كانت له أم ولد تنتم للنبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فنهاها فلتنهى فلما كان ذات ليلة أخذ العول بكسر الميم وعين

(١) هذا ورد لزور عن

فعل المعصية والآية التي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزيادة في التقييم والتقصان ٨١

أبو النصر

(٢) استثناء من مفعول

اسأل المأخوذ من معنى

أَنشَدَكَ وَقَضَيْتَ وَأَنكَانَ

فعلا ولا يدخل عليه

إلا لکنہ لما کان مؤقلا

والصديق حاز دخوله عليه

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَوَلَّوْنَ

ففي يوم سبيلى ملاحظة

المعنى: كما أولوه مساهلة في

فما هو رأيكم في هذا؟

فولہم - فاعل یا فاعلی
آمر اور تمہارا امر کا

وَأَمَّا لَكُمْ فَيُتْلَىٰ أَوْ تَكْتُبُ ۚ

عشر

(۳) عسکری عسکری

المستأجر يعصفه في العمل

والعنف الجور اه أبو

تراب

(۱) ای عندہ کافی روایت

وفي أخرى في أهل هذا

أبوتاب

(٥) قال في التعريفات

ابن الزناشر عا املاح الحشفة

امام ابو تراب

(٦) وهو أنتم من الضمك

الاسل و غلظت زعموا

أَنْتُمْ زَعَامَةُ مِصْرَ وَالنُّوَّارُ

ما أشهدكم به وآله ومسلم

عن خطابه ام أوتاب

مهملة وقع الواو (جعلته في سبطه فاقامكاً عليهما فقتلهما فبلغ ذلك الي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الا انشدوا التحمهما بعد رءاء اودوا ودوروا نه ثقات) الحديث دليل على ان مقتل من سب الي صلى الله عليه وآله وسلم وعد منهم كان كلنا سباً له صلى الله عليه وآله وسلم ردة فيقتل طال ابن بطال من غر استابته وقتل ابن المنذر عن الازاعي والقت انه يستتاب وان كان من اهل العهد فانه يقتل الا ان يسلم وتقل ابن المنذر عن الليث والازاعي والساجي واحمد واصحق ان يقتل اضامن غر استابته بفرع الخنفة انه يعز للمعاذلة لا يقتل واحتج الطحاوي بانه صلى الله عليه وآله وسلم يقتل اليهود الذين قالوا السام عليك ولو كان هذا من سب لم يكن ردة ولان ما هم عليه من الكفر اشد من السب قلت يؤيده ان كفرهم صلى الله عليه وآله وسلم بمعناه انه كذاب واى سب اشد من هذا وقد اقرأ عليه الا ان يقال ان هذا النص في حديث الامه يقاس عليه اهل الفقه واما القول بان دعاهم انما حقت بالمعد وليس في العهد انهم يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفرق فيه منهم ان اقتضى عهده فصر كفره بالاعاهد فهو ردة فتدبر عباد الله انهم يتعين اقرارهم على تكذيبهم صلى الله عليه وآله وسلم وهو اعظم سب الا ان يقال يخص من بين غيرهم السب والله اعلم

﴿ كِتَابُ الْحُدُودِ ﴾

جمع حد والحد أصلاً بمعنىجزء بين شيئين فيمنع اختلاطهما سميت هذه العقوبة بالحدود الكونية
تنتج عن الحادوة يطلق الحد على التقدير وهذه الحدود مقدر من الشارع ويطلق الحد على
فمن الماصى شوقه تعالى تلك حدود الله (١) فلا تقربوا على فعل فيه شوق مقدر وشوقه
ومن تعل حدود الله فقد ظلم نفسه

﴿باب حمد الزاني﴾

عن أبي هريرة عن زيد بن خالد الجهني أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أشكك؟ قال في الفقه نعم أشكك إذ كرر حذف الـهـاء أي إذ كرر حذف الـهـاء فاضا شكك أي صحت وهو ضغوه ونون ساكنة عوض الشين المجهة أي ما لك (الله الاقبيست بكاتب الله تعالى) استسئم فرغ إذا لمسي لا تشكك الا القضاء (٢) بكاتب الله تعالى (ثم فاض الاخر وهو اقضيمه) كان الراوي يعرف الله اقضيه وأمن كونه سأل أهل الفقه (ثم فاض بيننا بكاتب الله واذن لي فقال قل ما لن اتي بك عسفا) (٣) بالعين المهملة والسين المهملة فقلنا تخشع ففاجبره وأجبر ومعناه (على هذا) (٤) فزني بامرأته (٥) واني أشعرت أن على ابي الرحم فالتفتد مني بجامة مشاة وليد فسلأت أهل العلم فاجروني انما على ابي جلماعة وتقرى بعامول على امرأته أرحم الرحم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذى نفسي بيده لا تقين شيئا كتاب الله والوليلة والفقر وعديك وعلى انك جلماعة وتقرى بعام) كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم فقل اعترفي بحسن وقد كان اعترافا بالان (واعد) (٦) يا ميس فقصها لأمس رجل من الصحابة لأذكر لك في هذا الحديث (أي امرأته أرحم) اعترفت فارجعها متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير المحصن مائة جلدة

وعليه القول وانما يجب علمه بغير سبب وهو زيادة على ما دل عليه القرآن ودليل على انه يجب
 الرجم على الزاني المحسن وعلى انه يكفي في الاعتراف بالزنا امر واحد كنعوم من سائر الاحكام
 والى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون وذهب الحنفية والحنابلة وآخرون
 الى انه يعتبر في الاقرار بالزنا أربع مرات مستنفلين عما يأتي من قصة ما عزي وباتي الجواب عنه في
 شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يسأربها بعد اعترافها دليل بان قال يجوز احكم
 الحاكم في الحدود ونحوها بما أقر به الخصم عنه فهو أحق بقول الشافعي وبه قال أبو ثور كان نقله
 القاضي عياض وقال الجمهور لا يصح ذلك قالوا وقضية آدم يطرقتها الاحتمال الاعذار وإن قوله
 فأرجعها بعد اعلامه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرض الأمر إليه والمعنى فإذا اعترفت بمحضرة
 من ثبتت ذلك بقوله حكمت قلت ولا يخفى إن هذه تكلفات واعلم انهم صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يثبت في المرأة لأجل اثبات الحد عليها فانه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر باستأمر من أتى
 بها حتى توب بالستر عليه ونهى عن التمسس وانما ذلك لانهم لما قلقت المرأة لم تأت بها إلى صاحب
 الله عليه وآله وسلم لتسكت فطلب محمد القدفي أو تقرر بالزنا فانسقط عنه فكان منها الاقرار
 فأوجب على نفسها الحد ويؤيدها ما أخرجه أبو داود والشافعي عن ابن عباس ان رجلا أقر
 انه زنى بأمرأة فجلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة ثم سأل المرأة فقالت كذب يجلد محمد
 القرية ثمانين وقد سككت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكرهه الشافعي (وعن عبد بن
 الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني فقبل
 الله من سبيل الكبر البكر فخلعنا ثوبي منقو الثيب بالثيب جلدها ثم أوجدها مسلم) إشارة
 إلى قوله تعالى أو يجعل الله من سبيل الكبر البكر إذا زنى والمراد بالكبر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجعل
 الحديث عشتان الأولى حكم الكبر إذا زنى والمراد بالكبر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجعل
 في نكاح صحيح وقوله بالكبر هذا خرج مخرج الغالب لأنه امر مدغم فيه فانه يجب على الكبر الحد
 سواء كان مع بكر أو ثيب بخلاف قصة العسف وقوله وثني سنة فبذلك دليل على وجوب التفر بغير زاني
 الكبر عما لو انه من تمام الحد والمذهب الخلقاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمدوا حتى وغيرهم
 وأدعى فيه الإجماع وذهب الحنفية إلى انه لا يجب التفر وب واستدل الحنفية بأنه لا بد كرفاية
 النور فالتفر بزيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لانه يكون ناقصا لجوابه
 ان الحد بثبوت مشهور لكثرة طرقه وكثر من عمل من الصابة وقد علمت الحنفية بمسألة بل هو
 كقصر الوضوء من التهمة فهو جواز الوضوء لا يندفع ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا
 منه قال ابن المنذر أقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة العسف انه يقضي بكتاب الله ثم قال
 ان عليه طلقة ما وتقر بتمام وهو الميعن لكتاب الله وخطب بذلك عمر على رؤس الناس وكان
 الطحاوي يشار إلى ضعف جواب الحنفية هذا بأجاب عنهم بان حديث التفر بغير زاني حديث
 إذا زنت أمأ أحدكم فليصلها ثم قال في الثالثة فليسهها أو البسع فهو التفر ب قالوا إذا سقط
 عن الامتنع من الحر لانه في معناها قالوا وكذا كعب بن مالك لا تسافر المرأة إلا مع ذي بحر قال
 وإذا اتى عن النساء اتى عن الرجال انتهى وفيه ضعف لأنه مبني على ان الصام إذا خص لم يقر
 بغيره وهو ضعيف كما هو عرف في الأصول لهم بقول الامتنع من حكم التفر بغيره وكان

الخديت عام في حكمه لاذ كروا لا شي والامة والعبد خصت عنه الامة وفي ماعدا هاجد اخلاصت
 الحكم وقال مالك والاوزاعي ان المرأه لا تغرب قال لانها عورت وفيها اتصبع لها وقرص
 القننه ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولا يفتي انه لا يرد ما ذكر لانه قد شرط من قال
 بالغرب ان تكون مع محرمها فتكون اجرة منها الزوجية يجتنبها وقيل في ذلك المال كاجرة
 الجلالد واما الرقة فانه ذهب مالك وأحمد وغيرهما الى انه لا يفتي قالوا لان فيه عقوبة لما لكة
 لمعه فنعمة غريبة وقواعد الشرع فاضة انه لا يعاقب الا الخاني ومن ثم سقط فرض الجهاد
 والرجع على المأول وقال الثوري وداود بن اعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى فعلمين نصف
 ماعلى الحصان من العذاب وينصف في حق المأول للعموم الا فيه وامام سافة التغريب فقالوا
 أقلمها مسافة القصر لتصل القرية وغرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر ومن
 كان غريباً لا وطن له غريب الى غير البلد التي وقع فيها العصية المسئلة الثانية في قوله والنيب
 بالنيب المراد بالنيب من قلوب في تكاح صحيح وهو ح بالغ عاقل والمرأه ثمنه وهذا الحكم
 يستوي فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل به قوله جلدة مائة والرجم فانه اذا جامع للنيب بين
 الجلد والرجم وهو قول علي عليه السلام كما أخرجه البخاري انه جلده سراً حتى يوم الخميس
 ورجعها يوم الجمعة وقال جلدها بكتاب الله ورجعها يستقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الشيعي قيل لعلي عليه السلام جعت بين حدين فأجاب بما ذكر قال الحازمي يذهب الى هذا أحد
 واسحق ودأود وابن السكندر وذهب غيرهم الى انه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا وحديث عبادة
 منسوخ خصه معاز والغامدية واليهودين فانه صلى الله عليه وآله وسلم رجمهم ولم يروا أنه جلدهم
 قال الشافعي فدللت السنة على ان الجلد ثابت على الكسرا سقط عن النبي قال وحديث عبادة
 متقدم أوجب بانه ليس في خصه معاز ومن ذكر معه على تقدير تأخره انصرح بسقوط الجلد عن
 المرجوم لا خفاء ان يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الاصل وقد اخرج الشافعي بظهور هذا
 حين عورض في إيجاب العمر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من ماله أن يخرج عن أبيه ولم
 يذكر العمر فجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه الا أنه قد يقال ان جلده من
 ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وآله وسلم لو وقع كثره من يحضر عذابهما من
 طوائف المؤمنين بعدداته لا يرويه أحد من حضر فعدم إثباته في روايته من الروايات مع تنوعها
 واختلاف ألسنتها دليل على انه لم يقع الجلد في قلوبهم معه الظن بعدم وقوعه وفعل على علمه
 السلام ظاهر انه اجتهد في قوله جلدها بكتاب الله ورجعها يستقر رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فانه ظاهر انه عمل باحتجاده في الجمع بين الدينين فلا يتم القول بانه توقف وان كان في قوله
 يستقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يشتر بالتوقف قلت ولا يفتي قوله لا لا حديث عبادة
 على أن يجلد النبي ثم رجمه قال السيد رحمه الله ولا يفتي ظهوره انه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يجلد من رجمه قالوا في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين انتهى قلت قال الشوكاني في
 شرح المختصر ان كان ثيباً جلده كما يجلد الكافر ثم رجم حتى يموت والرجم كان متلو انما نعت
 تلاوه وعلى هذا أكثر أهل العلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم رجم من المسلمين وهو في المسجد فتداه فقال يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه

فتخفى تلقاه وجهه) أى انتقل من الناحية التى كان فيها إلى الناحية التى يستقبل بها وجهه) فقال
 يا رسول الله انى ريت فأعرض عنه حتى نفي ذلك عليه أربع مرات فلما عد على نفسه أربع
 شهادت دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا بلجئون قال لا قال فهل أحضت) ففتح
 الهمة فقامه له ففصاهمه له أى تزوجت) قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذهبوا به فارجعوا متفق عليه) الحديث اشتمل على مسائل الاولى ان موقع منه اقرار أربع
 مرات فاختلف العلماء على بشرط تكرار الاقرار اربعا أو لا ذهب من قديمنا ذكره وهو
 الحسن ومالك والشافعى وداود وآخرون الى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الاصل عدم
 اشتراطه في سائر الاقرار كالقتل والسرقة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بأس فان اعترفت
 فأرجعوا لم يذكر فيه تكرار الاعتراف فخلو كان شرطا معتبرا لذكره صلى الله عليه وآله وسلم لانه في
 مقام البيان ولا يؤثر عن وقت الحاجة وذهب الجاهل الى أنه بشرط في الاقرار اربعا أربع
 مرات مستدلين بحديث ماعز هذا وأجيب عليهم بأن حديث ماعز هذا اضطررت فيه الروايات
 في عدد الاقرارات فقام فيها أربع مرات ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم ووقع في طريق
 أخرى عند مسلم أيضا مرتين أو ثلاثا ووقع في حديث عندما يضمن طريق أخرى فاعترف بالربا
 ثلاث مرات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات فكتشفت على نفسك أربع مرات
 حكاية لما وقع منه فالفهوم غير معتبر وما كان ذلك الا زيادة في الاستنباط والتبيين ولما لم يمتنع
 صلى الله عليه وآله وسلم هل يحنون أو هو شارب خمر أو من يشم رائحته وجعل يستصره عن
 الربا كما ساقى بالفاط عديدة كل ذلك لاجل التشبه التى عرفت في أمره ولأنها كانت الجعينة
 أثر بدأ نزلت في كارت ماعز فاعلم ان التردد ليس بشرط في الاقرار وبعد فلو سلم انه لا اضطر اب
 وأنه أقرا أربع مرات فهذا فعل منه من غير أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا طلبة شكر اقراره
 بل فعله من تلقه نفسه وقرر به عليه لسل على جوازه لا على شرطه واستدل الجمهور
 بالقصاص على التقدير اعتباري الشهادة أربعة ورد بأنه استدلال واضح البطان لا موقعا اعتباري
 الحال عدلان والاقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقا المسئلة الثانية قلت ألقا الحديث على أنه
 يجب على الإمام الاستفصال عن الامور التي لا يجب معها الحد فانه قد روي في هذا الحديث ألقا
 كثير قد اذ عليه في حديث بريدة انه قال أشربت خرا قال لا والله فامرجل يستنكحه فليجحد
 فيميرحها وفي حديث ابن عباس لما قلت ما عجزت وفي رواية هل ضاجعتها قال نعم قال فهل
 بأشرتها قال نعم قال دخلت منك في ذلك منها قال نعم قال فغيب المرء في المكبة والشافعي المير
 قال نعم قال أئندى ما الرنا قال نعم أيت منها حراما ما يأتى الرجل من امرأته حلالا قال فليزيد
 بهذا القول قال تطهرت في فامر به فخرج فدل جميع ما ذكر على انه يجب الاستفصال والتبيين وأنه
 ينبغي قلن ما يسقط الحد وان الاقرار لا يفيقه من اللفظ الصريح الذى لا يمتثل غير المواقعة وقد
 روى عن جماعة من اهل العلم قلن المقر كما أخرجه مالك عن ابي الدرداء وعن علي عليه السلام
 ورضي الله عنه في قصة مشراحة فانه قال لها على استكرهت قالت لا قال فاعلم رجلا نك في نومك
 الحديث وعند المالكية انه لا يطقن من اشهر بانه كالحرمات وفى قوله أشربت خرا دليل انه
 لا يصح اقرار السكران وفيه خلاف وفيه دليل على انه يحضر الرجل عند رجعه لان حديث بريدة

عند مسلم فخره خضرة وفي الحديث عند البخاري أنها لما أُنزلت الحجارة هرب فأدركها الحرة
فرضها زافد رواه حقي مات وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم يعني حين أخبر
بهره هلا ردتوه إلى وفي رواية تركوه له ليتوب فستوب الله عليه وأخذه من هذا الشافعي
وأجده أنه يصح رجوع المقر عن الإقرار إذا هرب ترك له الرجوع وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
له ليتوب أشكال لأنه ما جاء إلا أن يطلب تطهيره من الذنب وقد أخرج أبو داود أنه قال صلى
الله عليه وآله وسلم في قصة ماعز والذي نفس محمد بيده أنه الآن لي أني أراها الجنة تنعس فيها ولعله
يجاب بأن المراد له يرجع عن إقراره ويتوب منه وبين الله تعالى في غفره أو المراد يتوب عن
أكذابه نفسه واعلم أن قوله فامر به فرجوه يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر الرجيم
وأنه لا يجب أن يكون أول من يرجع الإمام فحين ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعي
والأولى حل ذلك على التلب وعليه يصح ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام ورضي الله عنه
أنه قال أعيأمر أتبني عليا ولها وكان اعتراف فالإمام أول من يرجع فان ثبت بالبينه فالتهود
أول من يرجع (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لما أتى ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال له لعل قلبك أو غررت) بفتح الغين المحبة وسكون الميم فزأى في النهاية أنه فسر
الغمر في بعض الأحاديث بالإشارة كالرغم بالعين والحاجب ولعل المراد هنا الحس بالبداهة ورد
في بعض الروايات وألست عوضا عنه (أو نظرت قال لا يا رسول الله رواء البخاري) والمراد
استهزاءه هو أطلق لفظ الزنا على أي هذه مجازا وذلك لحاجة العين تزيينها النظر والحديث
دليل على التثبت وتلقين المسقط للحد وأنه لا يضمن التصريح في الزنا باللفظ الصريح الذي
لا يجهل غير ذلك (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال إن الله بعث محمدا بالحق
وأُتزل عليه الكتاب فكان فيما أُتزل عليه آية الرجيم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجيم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ورجمنا بعده فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجيم
في كتاب الله فضأوا بترك فرضة أُتزلها الله وإن الرجيم حين في كتاب الله على من زنا إذا أحسن من
الرجال والنساء وأقامت الجنة أو كان الحد) بفتح الميم والموحدة (أو الاعتراف عتق
عليه) زاد الإسماعيلي بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة فارجوهما البتة وبين
في رواية عند النسائي محلها من السورة أنها كانت في سورة الأعراب وكذلك أخرج هذه الزائدة
في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب وفي رواية زائدة أذا نفاق رجوهما البتة
نكالا من الله والله عز وجل يحكم وفي رواية ولأن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبنا يدي
وهذا القسم من نسخ التلاوة مع قراء الحكيم وقدمه الأصوليون قسما من أقسام التسخ وفي
الحديث دليل على أنه إذا وجدت المرأة الخالي يمين الزبوح أو السيد حلي ولم تذكر شبهة أنه
ثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر واليه ذهب مالك وأصحابه وقال الشافعي وأبو حنيفة أنه
لا يثبت الحد إلا بينة أو اعتراف لأن الحد ينقطع بالشبهة واستدل الأولون بأنه قاله عمر على
النسب ولم ينكر عليه فينزل عنه الأجماع قلت لا يثبت أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل عنه
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت
أمة أحدكم فزين زناها فليجلدها الحد لا يبر عليها) بمنزلة تحية في ثلثة فقرات فموجعة التعنيف

فتنظروا معنى (ثم ان زنت قليلا هذه الحدود ولا يقرب عليها ثم ان زنت الثالثة فثنتين زناها قليلا
 ولو بجعل من شعر متوق عليه وهذا القنطاسم) فيه مسائل الاولى هل قوله فثنتين زناها اياه
 اذا علم السيد زنا امته جلدها وان لم يسم شهدة وذهب اليه بعض العلماء وقيل المراد اذا
 زناها بغيره في حق الحرة وهو الشهادة او الاقرار والشهادة تقام عند الحاكم كمن عدل اكثر
 وقال بعض الشافعية تقام عند السيد في قوله قليلا هذا دليل على أن ولا يقرب الامة الى سلعها
 واليه ذهب الشافعي قيل ان ذلك اذا لم يكن في الزمان امام والا فالحدود الى الاول اقوى والمراد
 بالحد الحد المعروف في قوله تعالى فعلم ان نصف ما على المحصنات من العذاب المستثناة الثانية
 قوله ولا يقرب عليها وورد في لفظ الساق ولا يقربها وهو بمعنى ما هنا وهو نهي عن الجم لها بين
 الموقوفة بالتعريف والحدود من قال المراد انه لا يقرب بالتعريف دون الحد فقد بعد قال ابن
 بطال يؤرخ عنه ان كل من اقيم عليه الحد لا يعز بالتعريف واللوم وانما يليق ذلك من صدوره
 قبل ان يرفع الى الامام للحد والتعريف فاذا رفع واقيم عليه الحد كفاهم يؤيد هذا نهى صلى
 الله عليه وآله وسلم عن سب الذي اقيم عليه حدانجر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على
 اخيك وفي قوله ثم ان زنت الى آخره دليل على أن الزنا اذا تكرر منه الزنا بعد اقامة الحد
 عليه تكرر عليه الحد وأما اذا زنت مرات من دون تخال اقامة الحد يجب عليه الاحد واحد
 ويؤخذ من ظاهر قوله فليسبعها انه لا يقيم عليها الحد قال المصنف في الفتح الاربع عجلها قبل
 البيع ثم بيعها والسكوت عنه لعل بان الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه المستثناة الثالثة
 ظاهر الامر وجوب بيع السيد لامة وان اسالته تكرر منه الناحية محرم وهذا قول
 داود واصحابه وذهب الجمهور الى أنه مستحب لا واجب وقال ابن بطال جل الفقهاء الامر بالبيع
 على الخصى على مباحة من تكرر منه ثلاثين بالسد الزنا ذلك فيكون ديوتا وقد ثبت
 نوعيد على من انصف في البائة وفي دليل على انه لا يجبر في الزانية لان لفظ لامة احدكم عام
 لمن يطؤها ما لكها ومن لا يطؤها ولم يجعل الشارع مجرا زنا لموجب الفراق اذ لو كان موجبا
 لوجوب فراقها في اول مرة بل لم يوجب الا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود
 وأما سماعه وهذا الايجاب لا يجرد الزنا بل تكرره ثلاثين بالسد الزنا الذي يفسد بالصفة
 القبيحة ويجري هذا الحكم في الزوجة انه لا يجب طلاقها وفراقها لاجل الزنا بل ان تكرر منها
 وجب طلاقها فاقوالها وانما امر ببيعها في الثالثة لئلا تكرارها يلوها في ذلك من الوسيلة الى تكثير
 اولاد الزنا قالوا له بعضهم على الوجوب لاسفله من الامة فلا تستغل به وقد ثبت النهي
 عن اضاعه المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطبة بالحقرة انتهى قلت ولا يخفى ان الظاهر
 مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالامتناع بدليل على عدم الايجاب وقوله وقد ثبت النهي
 عن اضاعه المال قلنا ثبت هنا محض ذلك النهي وهو هذا الامر وقد وقع الاجماع على جواز
 بيع الشئ الثمين بالثمن المحض اذا كان البائع عايله وكذلك اذا كان جاهلا عند الجمهور وقوله
 ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير اولاد الزنا يقال ليس في الامر ببيعها قطع ذلك اذ لا ينقطع
 الابتر كماله وليس في بيعها ما يضرها تاركه وقد قيل في وجه الحكمة في الامر ببيعها مع انه
 ليس من موانع الزنا انه جواز ان تستغنى عند المشتري وقيل بان اسرارها من ملك السيد الاول

بسبب الزنا فتكرهت خمسة من ثقلها عند المالئ ولاه قد يعقها بالتسرى اليها أو يتر ويحبها
المسئلة الزامة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري سبب بيعها لتلايدخل تحت قوله لمن
عشتا فليس مثالا ان الزنا عيب ولا أمر بالخط من القيمة يحتمل أن لا يجب عليه ذلك لان الشارع قد
أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ثم هذا العيب ليس معلوما بثبوته في الاستقبال فغدت يوثب
القايرو ويقر بالار وكونه قد وقع فمواقيم عليها الحد قد صير كغير الواقع ولهذا نهى
عن التعنيف لها ويأمر ببيان عيبا قد يكون من التعنف وهل ينسب له ذكره له سبب بيعها فلهذا
يكره ويدخل تحت عموم المناهضة المسئلة الخامسة في اطلاق الحديث دليل على اقامة
الحد على الامة مطلقا سواء أوصفت أو لا وفي قوله تعالى فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن
نصف ما على المحسنات من العذاب دليل على شرطية الاحسان ولكن يحتمل أنه شرط
للتصنيف في جلد المحسنة من الامة وان عليها نصف الجلد لا الرجم اذ لا ينصف فيكون قائمة
التقسيد في الآية وصرح بتفصيل الاطلاق قول على عليه السلام ورضي عنه في خطبته يا أيها
الناس اقبلوا على أمرناكم الحد من أحسن منهن ومن لم يحسن رواده ابن عينة ويحيى بن سعيد
عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحسن
العبد ولا الامة الا من أحسن وهو مذهب ابن عباس ولكنه يؤيد كلام الجمهور اطلاق الحديث
الآتي وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبلوا الحدود
على ما ملكت أيمانكم رواده أبو داود وهو في مسلم وموقوف على رضي الله عنه وأخرجه
البيهقي مرفوعا وقد عتقل الحاكم وظن انه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما قلت يمكن أن
استدركه ليكون مسلم لم يرفعه وقد ثبت عند الحاكم رفعه والحديث يدل على ما دل عليه الحديث
الاول من اقامة الملاك الحد على المالك الآن هذا بنو ذكرهم وأماهم ودل على اقامة الحد
عليهم مطلقا أحسنوا أولا وعلى ان أقامته الى المالئ ذكرنا أو أنني واختلف في الامة المزينة
فالجمهور يقولون حدها الى سيدها وقال مالك حدها الى الامام الآن يكون زوجها عبدا
لمالكها فأمرها الى السيد ونظاها أنه لا يشترط في السيد صلاحة ولا غيرها قال ابن حزم
يشبه السيد الآن يكون كافرا قال لانهم لا يقرنون الا بالصغار وفي تسلطه على اقامة الحد
منا فقلت ذلك ثم ظاهر الحديث ان للسيد اقامة حد السرقة والشرب وقد خالف في ذلك جماعة
بلا دليل ناهض وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ان ابن عمر قطع يد غلامه
سرق وجلد عبده الزني من غير أن يرفعهما الى الوالي وأخرج مالك في الموطأ بسند ان عبدا
لبنى عبد الله بن أبي بكر سرق واعتترف فأمر بنيه عائشة فقطعت يده وأخرج الشافعي وعبد
الرزاق بندهما الى الحسين بن محمد بن علي أن طائفة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حدثت بارية لم تزلت تروى ابن وهب عن ابن جويهم عن عمرو بن دينار أن طائفة بنت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجلد وليدتها حين انزلت وذهب الخليفة الى أنه لا يقيم
الحدود مطلقا (١) الا لامام أو من أذن له وقد استدلل الطحاوي بما أخرجهم من طريق مسلم بن
يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصابئة يقول الزكوا الحدود والي هو الجماعة الى السلطان
قال الطحاوي ولا تعلم له مخالفا من الجماعة وقد تعقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر قسما من

(١) اشارة الى مذهب
الاوزاعي والثوري لانهما
يقولان لا يقيم السيد احد
الزنا لا غير له أبو ثوبان

العصابة وقد سمعت ماروي عن العصابة كونه رداعلي الطباوي ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن
 عمرو بن مرفع عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من
 ولادهم في مجالسهم انا زنت قال الشافعي وكان ابن مسعود يامر به وأبو رزق يحسد وليدته
 (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه ان امرأته من جهينة) هي المروقة الفنادية التي
 التي صلى الله عليه وآله وسلم وهي جلي من الزنا فقالت يا الله أصبت حدا فلقه على قدعاني
 الله صلى الله عليه وسلم ولما اذ قال أحسن اليها فاذا وضعت فأنتني بها ففعل فأمر بها اي اقصى
 الله عليه وسلم فشكت (سبني للصهيول أوشدت ووردني في رواية) عليها ليلتها امر بها فخرجت
 ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر نضلي عليها رسول الله وقد نضت فقال لقد
 ثابتت في قومك بين مسعين من أهل المدينة فلو سمعتم وهل وجدت ثوبا أفضل من أن يات
 بشتم الله تعالى ورواه مسلم) ظاهر قوله فاذا وضعت فأنتني بها ففعل فهو وقع الرجم عقب الوضع
 الآله قد ثبتت في رواية أخرى لمسلم انها رجت بعد أن قطعت ولها وأنت جوف يده كسرة خبز في
 رواية الكلابي واختصار قال النووي يصدق الزاويتين وهما في صحيح مسلم ظاهرهما
 الاختلاف فان الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد قطعه وأما كلمة الخبز والاولى انه رجمها عقب
 الولادة فيصير تأويل الاولى وجعلها اعلى وفق الثانية فيكون قوله في الرواية الاولى انه قام رجل من
 الانصار فقال الى رضاعه انما قاله بعد القطع وأراد برضاعه كذا توترته وسماه رضاعا مجازا
 انتهى باختصار والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام فيه وأشد شيا بها على
 فلاجل ان لا تكتشف عند اضطرابها من مس الجوارق وافق العلماء على أنها رجم المرأة قاعدة
 والرجل قائما لا اعتمادا لفقهاء قاعد لوقيل بغير الامام بينهما وفي الحديث دليل على صلى الله
 عليه وآله وسلم صلى على المرأة بنفسه ان حجت الزاوية بصلى بالنساء للمعلوم الا أنه قال الطبري
 انها بضم الصاد وكسر اللام قال كذا هو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود وفي رواية لابي داود
 فأمرهم أن يصلوا ولكن أكثر الروايات بفتح الصاد وفتح اللام وظاهر قول عمر نضلي على الله
 عليه وآله وسلم بآثر الصلاة بنفسه فهو يدرواية الأكثر لم والقول بان المراد من صلى أمر بان
 يصلى والله أشد عليه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الآخر خلاف الظاهر فان الاصل الحقيقة
 وعلى كل تقدير فقد صلى على الله عليه وآله وسلم عليها وأمر بالصلاة فالقول بكراهة الصلاة على
 المرجوم بصادم النص الا ان تخص الكراهية بمن رجمه بغير الاقرار لجواز أنه لم يقب فهذا نزل على
 الخلاف في الصلاة على الفاسق فالجمهور أنه يصلى عليهم ولا دليل مع المانع عن الصلاة عليهم وفي
 الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور
 والخلاف في حد الحارب اذا تاب قبل القدرة عليه فانه يسقط بالتوبة عند الجمهور ولقوله تعالى
 الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال رجم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم) يريد ما عثر بن مالك (ورجلا من اليهود امرأة)
 يزيد الجهمية (رواه مسلم وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ما عثر
 والجهمية فقد عاوى الحديث دليل على إقامة الحد على الكافر اذا زنى وهو قول الجمهور وذبح
 المالكية ومنعهم الخنسية الى اشتراط الاسلام والله المراد بالاحسان وقيل ابن عبد البر

الاتفاق عليه ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ودليلها وقوع التصريح بأن
 اليهوديين الذين زنا كانوا قد أحسنوا وقد أوجب من اشترط الاسلام عن هذا الحديث بأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم انما خرجهم بالحكم التوراتي وليس من حكم الاسلام في شيء وانما هم من باب تنقيح
 الحكم عليهم ما علق كلاهما فان في التوراة الرجم على المحسن وعلى غيره قال ابن العربي انما
 رجمهم لان اقامة الحجة عليهم بما لا يراه في شرعهم قوله وان احكم بينهم بما أنزل الله ومن ثم
 امتدحى شهودهم فتقوم الحجة عليهم ورده انما طابى بأن الله تعالى قال وان احكم بينهم بما أنزل الله
 وانما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كادلت عليه الرواية فيهمهم على ما كفوم من حكم التوراة
 ولا جاز ان يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لانه لا يجوز الحكم بالنسوخ فعلى الله
 انما احكم بالناخ انتم قلنا ولا يخفى احتمال القصة للاخيرين والقول الاول مبنى على عدم
 صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والثاني مبنى على جوازها وفيه خلاف معروف
 وقد دلت القصة على صحة أنسنة أهل الكتاب لان ثبوت الاصلان فرع عن ثبوت محضه وان
 الكفار يخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل قلت اما انطاب بفروع الشرائع فمفهومه نظر لثبوته
 على ان الحكم صلى الله عليه وآله وسلم بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاختلاطين (وعن سعيد بن
 سعد بن عباد) هو انصارى قال الواقدي صحبه مهيبة كان والي العسلي بن أبي طالب يرضى الله
 عنه على الين (قال كان بين أسيات) جمع دت (روجيل) تصغير رجل (ضعيف غث) بانه
 المجهية وقد حدثت لثمة أي بطر (يا مئمن) اما ثم فذكر ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال اضر بواحدة فقالوا يا رسول الله انه أضغف من ذلك فقال خذوا عسكالا بكسر
 العين فخذوا ثمة فترطاس وهو العذق (فيه مائة شراخ) بالسين المجهية أوله وراة آخره مائة مهيبة
 بزنة عسكالا وهو غصن دقيق في أعلى العسكالا (ثم اضر به بضر به بواحدة ففعلوا واما جد
 والنسائي وابن ماجه واسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وارسله قال البيهقي المحفوظ عن
 أبي امامة أي ابن سهل بن حنيف كونه مريلا وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي امامة عن
 سعيد بن سعد بن عباد موصولا وقد أسلفنا للتخبر مرة ان هذا ليس بعلة فادحة بل روايته
 موصولة زاف من ثقة مقبولة والمراد هنا بالعسكالا القصب الكبير الذي يكون عليه أغصان
 صغار وهو لثقل كالعقود وللعنب وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شراخا وفي الحديث دليل
 على أن من كان ضعيفا لمرض ونحوه ولا يطيق اقامة الحد عليه بالسباط أقيم عليه بما يحمله مجموعا
 دفعه واحدة من غير تكرار للضرب بمثل العسكول ونحوه والى هذا ذهب الجاهل قالوا لا بد
 ان يأسر المخلد وجمع الشماريح ليقع المقصود من الحد وقيل يجرى وإن يأسر جميعه وهو
 الحق فانه لا يحق اقامة تعالى العنا كليل مصقوفة كل واحد الى جنب الآخر عرضا مستمرا الى القيام
 مائة مقيوم ومع عدم الامتياز يتبع مباشرة كل فرد منها فان كان المريض يجرى زال مرضه وأخيف
 عليه لم يستعرا وأورد آخر الحد عليه الى الزوال ما يضاف (وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجدتموه يعمل على قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمتعمول
 به ومن وجدتموه وقع على جمعة فاقتلوه واقتلوا الهية رواد أحدوا الاربعة ورباهم موقوفون
 الان فيما خلا (١) فظاهر ان الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه فاقتلوه

(١) قوله اخلافا قلت لفظ
 التمسائي لمن الله من عمل
 على قوم لوط وقال الترمذي
 انما يعرف من هذا الوجه
 انتهى وهو من رواية عمرو
 ابن أبي عمرو ومولى المطلب
 قال ابن معين يشكر عليه
 حديثه اقتلوا الفاعل
 والمتعمول به انتهى آقاده
 للندري اه أبو تراب

فقط وذلك ان الحديث قد روى عن ابن عباس مفرقا وهو يختلف في ثبوت ككل واحد من
 الامرين أما الحكم الاول فانه قد اخرج البيهقي من حديث سعد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس
 في البكر وجعل على اللوطية قال يرحم وأخرج عنه قال سطرأ على ثاقي القرية فيرى بمنكبا
 ثم يسبح الخجارة وأما الثاني فانه اخرج عن عاصم بن مهدي عن أبي زر عن ابن عباس لم يمتل
 عن الذي يأتي البهية قال لاحد عليه فهذا الاختلاف عنه دل على انه ليس عنده مستقيم ما عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تكلم باجتهاده كذا قيل في بيان وجه قول المصنف ان
 فيه اختلافا والحديث فيه مستلذان الاول فيمن على قول لوط ولا ريب انه ارتكب كبيرة
 وفي حكمهما اقوال الاول انه يجد حد الزاني قاسما عليه جليما عايلا جرح في فرج محرم وهذا
 قول جماعة من السلف والخلف واليرجع الشافعي واعتدوا عن الحديث بان فيه مقالا فلا
 ينهض على ما تقدم المسلم الا انه لا يخفى ان هذا لا واصل التي جمعوها وجماعها على اللاحق
 الواو بان لا الدليل على علمتها والثاني بقتل القاعل والمفعول به محسنين كانوا وغير محسنين
 الحديث للمذكور وهو قد تم تكريم من أبي بكر وعلى وغيرها وتجب في المنابر فله القاهب الى هذا مع
 فكلان اجاعا سماع تكرير من أبي بكر وعلى وغيرها وتجب في المنابر فله القاهب الى هذا مع
 وضوح دليله لفظا وبالوجه الذي جعل به سندا الثالث انه يجرى بالنار فخرج البيهقي انه اجمع
 رأيا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تهرق القاعل والمفعول به وفيه قصة
 وفي امثاله ارسال وقال الخافض المتذري حرق اللوطية بالنار اربعة من الخلقاء أبو بكر الصديق
 وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك الرابع انه يرى من على ثاقي القرية
 منكبا ثم يسبح الخجارة رواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضى الله عنه
 المسئلة الثانية فيمن أنى به حد دل الحديث على تحريم ذلك وان حذر من ياتمه قتله والبس ذهب
 الشافعي في آخر قوله وقال ان صح الحديث قلت به وروى عن القاسم ذهب الشافعي في قوله
 انه يجب حد الزنا قاسما على الزاني وذهب ابن حنبل وغيره الى انه يعز فقط اذ ليس بزنا والحديث
 قد تكلم فيه بجماعة وقد دل على وجوب قتل البهية كونه كانت أولا والى ذلك ذهب على
 رضى الله عنه وقول الشافعي وقد قيل لابن عباس ما شأن البهية قال ما سمعت من رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيئا ولكن ارى انه كره ان يذبح كل من لهما أو يتفجع بها بعد ذلك
 العمل وروى انه قال في الجواب انها ترى فقال هذه قبل لم اقبل وذهبت الحنفية الى انه يكره
 أكلها فظاهره انه لا يجب قتلها قال الخطابي الحديث هذا معارض بينهم على الله عليه وآله وسلم
 عن قتل الحيوان الا لكاه قال في الجبر فيتم له أراد عقوبته بقتله ان كانت له وهي
 ما كوله جماعة من الادلة (وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
 وغرب وان أبابكر ضرب وغرب واما الترمذي ورواه ثقات الا انه اختلف في رفعه ووقفه)
 وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام جلا وتقي من البصرة الى الكوفة أو من الكوفة الى البصرة
 وتقدم تحقيق ذلك في الترمذي وكاه ساهه المصنف رداعلى من زعم نسخ الترمذي (وعن ابن
 عباس رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخنثيين) جمع خنثى بالهاء للبعوضة
 فنون فخلت باسم مفعول واسم فاعل روى بها (من الرجال والمترجلات من النساء وقال

أخرجوه من بيوتكم رواه البخاري) قلن منعهن الله عليه وآله وسلم لم تكسب المصيبة
 دال على كبرها وهو يحتمل الأخبار والانشاء كأقدمات المقتضى من الرجال المراد من تشبه
 بالأساقى حر كانه وكلامه وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء والمراد من تخلق بذلك لامن كان
 ذلك من خلقته وجبته والمراد المترجلا من النساء المشبهات بالرجال هكذا ورد تفسيره في
 حديث آخر أخرجه أبو داود وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء والعكس وقيل لادلالة
 الفن على التحريم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأذن في الخشنة بالدخول على النساء وانما في
 من سمعته وصف المرأة لا يقطن له الا من كان له اربة فهو لا يجلب تبع أو صاف الاجنية
 قلت يحتمل ان من أذنه كان ذلك صفة له خلقه لا تخلفا هذا وقال ابن التين أمان انتهى في
 التشبه بالنساء من الرجال الى ان يؤتى في ذمهم وبالرجال من النساء الى ان يتعاطى الصنق فان
 لهذين الصفتين من اللوم والعقوبة أشد من لم يصل الى ذلك قلت أمان يؤتى من الرجال في ذمهم
 فهو الذي سلف حكمه قريبا ﴿ ومن أي امر يرتضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ادفعوا الحدود وما وجدتم لها مدفعا أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف وأخرجه
 الترمذي (١) والحاكم من حديث عائشة بلفظ ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم وهو
 ضعيف أيضا رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه من قوله بلفظ ادروا الحدود بالشبهات وذكره
 المصنف في التلخيص عن علي رضي الله عنه مرفوعا وعلمه ولا ينبغي للامام ان يعطل الحدود قال
 وفيه المختارين نافع وهو منكر الحديث قال البخاري الا انه ساق المصنف في التلخيص عدة
 روايات موقوفة صحيح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على ان له أصلا في الجلة وفيه دليل على انه
 يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الزنا وانما أتيت المرأة وهي نائمة فيقبل قولها
 ويدفع عنها الحدود لا تكلف اليه على ما زعمه ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اجتنبوا هذه القافورات جمع قافورة والمراد بها الفضل القبيح والقول
 السيئ يحتمل ان الله تعالى عنه (التي نهى الله تعالى عنها فنأى فليست بستر الله وليتبع الى الله
 فانه من يدى لنا صفتة نقيم عليه كذب الله عز وجل رواه الحاكم) وقال علي شرطهما (وهو في
 المواطن من اسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه
 ومراد به الحد الحديث مالك وأما حديث الحاكم فهو مسند مع انه قال امام الحرمين في النهاية
 انه صحيح متفق على صحة قال ابن الصلاح وهذا مما يجهجه العارف بالحديث وله اثبات بالحد
 كثيرة وأوقع فيها اطراحه صناعة الحديث التي يقتصر اليها كل فقيه وعالم وفي الحديث دليل على
 انه يجب على من لم يعصه ان يسترو ولا يفضع نفسه بالافرار ويأدلى التوبة فان أيدى فضحته
 فلاما والمراد به انها حقيقة أمر موجب على الامام اقامة الحد وقد أخرج أبو داود مرفوعا
 تعاقوا الحدود فيما ينحكم فيما بغى من حقد فوجب

(١) قال الترمذي بعد
 اشرافه حديث عائشة
 لا تعرفه مرفوعا لامن
 حديث محمد بن زريق عن
 يزيد بن زياد العمري قال
 يزيد بن زياد العمري ضعف
 في الحديث انتهى أبو تراب

• (باب حد القذف) •

القذف لغة الرى بضم الراء في الشرع الرى بضم الراء هو طعن بغير الحجة على القذف ﴿ عن عائشة رضي الله
 عنها قالت لما نزل عذرى طاهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وذكر ذلك وتلا القرآن

(١) كما رواه ابن أبي حاتم
والحاكم في الاكليل من
مرسل عبيد بن المسيب وفي
الطحاوي العشر الآيات الى
قوله والله يعلم وأنتم لا تعلمون
وفيها باعتبار العدد وايات
آخر انتهى أبو تراب

من قوله ان الذين جاءوا بالايفك الى آخر (١) ثم ان عمرة آية على احدي الروايات في العدد (فلما نزل
أمر برجالين) هما احسان ومسطح (وامرأة) هي حنة بنت جحش (فضروا الخلد) خرجه أحد
والاربعة وأشار اليه البخاري) في الحديث ثبوت حد القذف وهو ثابت لقوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية وظاهره انه لم يثبت القذف لعائشة الا من الثلاثة
المذكورين وقد ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن ساول ولكنه لم يثبت انه جلده صلى الله
عليه وآله وسلم حد القذف وقد ذكر ذلك ابن القيم وعدا عن ارافي تركه صلى الله عليه وآله وسلم
لخذه ولكنه قد أخرج الحاكم في الاكليل انه صلى الله عليه وآله وسلم حده من جهة القذف وأما
قول الماوردي المصلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد أحد من القذف لعائشة وعلمه بان الحد انما
يثبت بينة أو اقرار فقد رد قوله بأنه ثبت ما وجبه نص القرآن وحد القذف يثبت بعدم ثبوت
ما قذف به ولا يحتاج في إثباته الى ثبوت قلة ولا يثبت ان القرآن لم يعين أحد من القذف وكفه
يرد ما ثبت في تفسير الآيات بأنه ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن ساول وان مطحا
من القذف وهو المراد بنزول قوله تعالى ولا تأتوا أولي القربى (١) ولولا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا أولى القربى
الآية (٢) وعن أنس بن مالك قال أول لعان كان في الاسلام ان شريك بن صهماء قذفه هلال
ابن أمية بأمره فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي لا يخطئ في قوله الحديث أخرجه
أبو يعلى ورجاله ثقات وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس (٣) قوله أول لعان قد اختلف
الروايات في حبيب بن زولة اللعان ففي رواية أنس هذه انه انزلت في قصة هلال وفي أخرى انها
انزلت في قصة عويمر الجبلاني ولا يرب ان أول لعان كان بنزوله اليان الحكم وجمع بينهما انها
انزلت في شأن هلال وصادف مجيء عويمر الجبلاني وقيل غير ذلك والحديث ذليل على ان الزوج
اذا هجر عن البيعة على ما ادعاه من ذلك الامر وجب عليه الحد الا انه نسخ وجوب الحد عليه
بالملاعنة وهذا من نسخ السنتين للقرآن ان كانت آية جلدا للقذف هي قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الآية ساجدة نزولا على آية اللعان والآية اللعان اما حفصة على تقدير تركي القبول
عند من يشترطه لقذف الزوج أو خصصه ان لم يتراخ القبول أو تكون آية اللعان فرسخة على
انه أريد بالعموم في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لخصوص وهومن عدد القذف لزوجته
من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل والتحقيق ان الأزواج القاذفين لا زوجهم
بالقون في عموم الآية وانما جعل الله شهادة الزوج أربع شهادات بالله فأعنته مقام الاربعة
الشهاداء ولذا سمي الله أيمانهم شهادة فقال غسماة أحدهم أربع شهادات بالله فإذا اتكلم عن
الايمن وجب جلده جلدا القذف كما انه اذا رى أجنبي أجنبي لم يأت بأربعة شهداء جلده للقذف
فلا لزوم واجبات في عموم والذين يرمون المحصنات اخلاص في حكمه ولما قال صلى الله عليه وآله
وسلم البيعة والاخذ في ظهوره وانما أنزل الله آية اللعان لأخافة انه اذا فقد الروح البيعة فهم الاربعة
الشهاداء فقد جعل الله تعالى عوضهم الاربعة الايمان زاد الخامسة لئلا كيدوا بالتشديد وجلده
الزوج بانكسول قول الجمهور ركاه قبل في الآية الاولى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولم يحلفوا وان كانوا
أربعة واجابهم ردوا وغايتهم انما وقعت الآية الثانية بعض أفراد عموم الاولى مقدرا لعمومها عن القيد
الاول اذا فقد الاول والله أعلم (٤) وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة (٥) هو أبو عمران عبد الله بن عامر

القارئ الشاى كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه في الطبقة النابعة من التابعين أحد القراء السبعة
 روى عن وائل بن الأسمع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب الخنزرى عن عثمان بن عفان
 وابنة إحدى وعشرين من الهيرة ومات سنة ثمان عشرة ومائة (قال لقد أدركت أبا بكر وعمر
 وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يضر بون الملوكة في القنف إلا أربعين رواء مائة والثورى في
 جامعهم) دل على أن رأى من ذكره تنصيف حد القنف على الملوكة ولا يخفى أن النص ورد في
 تنصيف حد الزنا في الأمانة بقوله تعالى فطعن نصف ما على المحصنات من العذاب فكانهم فاسوا
 عليه حد القنف في الأمانة كانت فاذقة ونصصوا بالقاس عموم الذين يرمون المحصنات ثم
 فاسوا العبد على الأمانة في تنصيف الحد في الزنا والقنف يتجامع الملك وعلى رأى من يقول بعدم
 دخول المال في العمومات لا تخصيص الأمانة مذهبهم ودون في الأصول وهذا مذهب المجاهية
 من علماء الأصناف وذهب ابن سعد وعمر بن عبد العزيز (١) إلى أن لا ينصف حد القنف على
 العبد لعموم الآية وكانهم لا يرون العمل بالقاس كما هو رأى الطائفة والتفتيح ان القياس غير
 تام هنا لانهم جعلوا الله في الحاق العبد بالأمانة الملك ولابد على أنه الله الأمانة عن من السبر
 والتقسيم والحق أنه ليس من مسائل الله وأى مانع من كون الآية بمنزلة الله لتقص حد الأمانة
 لان الأمانة بين ويغفل ولما قال تعالى ومن يكرهه فان الله من يصدركم اهلهم يخشون رحيم أى
 لهم ولم يأت مثل ذلك في الذكور ولا يظنون على أنفسهم وحينئذ تقول أنه لا يلحق العبد بالأمانة
 في تنصيف حد الزنا ولا القنف وكذلك الأمانة لا ينصف لها حد القنف ودعوى الإجماع على
 تنصيف حد الزنا غير صحيحة لخلاف داود وإمامي القنف فقد سمعت الخلاف منه ومن غيره
 (وعن أى هو يرتضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قنف مملوكه
 بquam عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون كما قال متفق عليه) فمذلل على أنه لا يحد المملوك في
 الدنيا اذا قنف مملوكه وان كان داخل تحت عموم آية القنف سئل على أنه لم يرد بالاحسان الحرمة
 ولا التزويج وهو لفظ مشترك يطلق على الحر وعلى المحسن وعلى المسلم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أخبر أنه يحد لقنفه مملوكه يوم القيامة ولو وجب حده في الدنيا لم يجب عليه الحد يوم القيامة إذ قد
 ورد ان هذا الحد وكفاراته لن أقمت عليه وهذا الإجماع وأما إذا قنف العبد غير ماله فإنه أجمع
 العلماء على أنه لا يحد فاذقه الأمانة والله قضى خلاف فذهب الشافعية وأبو حنيفة إلى أنه لا حد
 أيضا على فاذقه لانهم لم يملوكه قبل موت سيدها وذهب مالك والظاهرية إلى أنه يحد وصح ذلك
 عن ابن عمر

(١) والأوزاعي وأبو نوري
 وأظهريه اه

• (باب حد السرقة) •

(عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق الا
 في ربع دينار فضاعدا) نصب على الحال ويستعمل بالقائه ثم لا ياق بالواو قيل معناها ولو زاد وإذا
 زاد لم يكن الأصابع فهو حال مؤكدة (متفق عليهم الاقنظ لملم وللفظ البخاري تقطع يد السارق
 في ربع دينار فضاعدا وقد رواه لاجد) أى عن عائشة وهو الحديث الثاني (اقطعوا في ربع دينار
 ولا تقطعوا فيما عدا ذلك) (يجاب حد السرقة بنائب القرآن والسارق والسرقة الآية ولم

يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه ما خلت العلى في مسائل الأولى هل يشترط النصاب أو لا ذهب
 الجمهور إلى اشتراطه مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة وذهب الحسن والظاهر إلى أن النصاب ليس
 أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لا إطلاق الآية إلا أن حجة الصائري من حديث أبي
 هريرة أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لمن أقره السارق يسرق البيضة فقطع يده يسرق الحبل
 فقطع يده وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس السرقة وقدره والحديث يان لها وبأن المراد
 من حديث البيضة غير القطع بسرقتها بل الأخبار بتقصير شأن السارق وخسارته ما يحتمل
 السرقة وهو أنه تعامل في هذه الأشياء الخفية وما رزق خلقه من أكله سرقة ما هو أكثر من ذلك
 مما يبلغ قدره ما يقطع به فليصغر هذا القليل قبل أن تلزمه العادة في تعامله سرقة ما هو أكثر من ذلك
 ذكر هذا الخطأ وسبقه ابن قتيبة إليه وتقدم حديث من ينفق مصلوا ولو كخص قطعا وحديث
 تصدق ولو نطق بحرق ومن المعلوم أن مخصص القطة لا يصب فيه ولا التصديق التلطف
 المحرق لعدم الانتفاع به ما قلنا على الله عليه وآله وسلم إلا بالبيعة في الترهيب (١) الثانية
 اختلاف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً والذي قام
 الدليل عليه منها قولان الأول أن النصاب الذي يقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثون دراهم
 من الفضة وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدلين بحديث عائشة المذكور فانه
 بيان لا إطلاق الآية وقد أخرج الشيخان كما مضى وهو نص في الربع دينار قالوا والثلاثة
 الدراهم فقههم ربع دينار ولما يأتي من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجزئته ثلاثون دراهم
 قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم يكن فقههم ربع دينار لم يجب القطع وأجيب أيضاً بما
 أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بن مسروق سرقاً رجعة فموت ثلاثون دراهم من حساب الله بنار أبي
 عشرين فقطع وأخرج أيضاً أن عبد الله بن عبد السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً
 وقال الشافعي ربع دينار موافق الثلاثون دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اثناعشر درهماً ديناراً وكذلك كان بعده ولهذا فموت الدية اثني عشر ألفاً من
 الورق أو اثنين من الذهب القول الثاني لا كثر فقهاء العراق أنه لا يجب القطع إلا سرقة
 عشرين دراهم ولا يجب في أقل من ذلك واستدلوا بذلك بما أخرجه البيهقي والعلماؤ من طريق
 محمد بن إسحق من حديث ابن عباس أنه كان ينفق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عشرين دراهم وروى أيضاً محمد بن إسحق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قالوا
 وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجزئته وان كان فقههما
 أن قيمته ثلاثون دراهم لكن هذا الرواية قد عارضت رواية الصحيحين والواجب الاحتياط فيما
 يستباح به العضو المحرم قطعه إلا بغيره فيجب الاحتياط في رواية العرفي ذهب
 صفوان الثوري مع جلالة في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا عشرين دراهم وذلك أن البس
 محرم ما لا يجاع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشر متفق على القطع به عند الجميع فيقول
 به ما يقع الاتفاق على دون ذلك قلت قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجزئ
 من ثلاثة دراهم أو عشرين دراهم أو غير ذلك مما ورد في درجته وهو ما يتغير ربع دينار في حديث
 عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب على أن الأرجح أن قيمة المجزئ ثلاثة

(١) في حديث البيضة
 والترغيب في حديث المسجد
 والصدقة ٨

دراهم لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المتوافقة لا تقاومهم سنداً وأما الاحتياط بعد ثبوت الجليل فهو في إتيان الجليل لأني أعده على أن رواية التقدير شعبة الجمن بالعشرة جيل من طريق ابن إسحق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيها كلام معروف وان كان لا يرى القدر في ابن إسحق عاذر كرويه كما قررناه في مواضع أخر المسئلة الثالثة اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقدره غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور يقوم الدرهم لأربع الديناريين إذا اختلف صرف فعمل مثل أن يكون دربع دينار صرف درهمين مثلاً وقال الشافعي الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها قال الخطابي ولذلك كانت السكوك القديمة يكتب فيها عشر قدراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالذناهر وحصرتها حتى قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم تجب القطع كإجماع قدماءه وقال يقول الشافعي في التقويم أو ثور والاوزاخي ودلود وقال أحمد يقول مالك في التقويم بالدراهم وهذا القولان في قدر النصاب يفترعان الدليل كما عرفت وفي الباب أقوال كإقمتنا لم ينض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقيل (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع في عمن ثلثة دراهم متفق عليه) الجمن بكسر الميم وبالجمم القرمس مقلع من الاجتنان وهو الاستئثار والاختصاص وكسرت منه لامة أنه في الاستئثار قال

وكان عمن دون من كتب أنقى • ثلاث شخصون كعبان ومغفر

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويذهب قوله في رواية أحمد ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك بعدد كره القطع في الربع الديناري ثم أخبر الراوي هنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في ثلاثة دراهم ما ذاك إلا أنه ربع دينار والاثنا في قوله ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك وقوله هنا قيمته هذا هو المعتبر أعني القيمة وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ ثمنه ثلاثة دراهم قال ابن دقيق الصلة المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن فكأنه التساو بما عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي أو باعتبار الغلبة والأقلوا اختلفت القيمة والثن الذي شري به ما لم يكن يعتبر إلا القيمة (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده متفق عليه) تقدم أن من أدلة الظاهرية ولكنه مؤول بمعذر كثر سائر الموحين لما يراه من قوله من قوله في المتفق عليه لا تقطع يدا السارق إلا في ربع دينار وقوله فيما أخرجه أحمد ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك فتعين تأويله عاذر كرهه وأما تأويل الأعمش بأنه أريد بالبضة بضة الحديد والحبل حبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق تقويمه العظيم المحقق قبل فالوجه في تأويله أن قوله فتقطع خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل لجواز أن يريد صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقطع من لا يراعي النصاب أو يشاهد على النصاب ولا يصح الأدونه أو نحو ذلك (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) تخاطب الاسامة (أنشع في حملن حدود الله ثم قام فخطب فقال يا أيها الناس اتقوا هؤلاء الذين من قبلكم لهم كانوا الخاسرين ففهم الشريعتهم كموادهم ففهم الضعيف فاهوا عليه الحد

(١) اسمها طائفة بنت
الاسود بن عبد الاسدين
عبد الله قتل ابوها كافرا
يوم بدر قتله حزة رضي الله
عنه اه أبو تراب

متفق عليه واللفظ لمسلم (وله) أي لمسلم (من وجه آخر عن عائشة) كانت امرأتين سمعا المتاع
وتجده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع بها (لنطاب في قوله تشفع لامة بن زيد
كأيلة ما في البخاري ان قرينا أهمتهم المرأة الخ ومية (١) التي سرقت قالوا من يكلم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يجترى عليه إلا سامة حب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تشفع الحديث وهذا استفهام إنكار
وكأنه قد سبق علم سامة بأنه لا شفاععة في حد وفي الحديث مستثنان الأول النبي عن الشفاععة
في الحد وترجم البخاري باب كراهة الشفاععة في الحد إذا رجع إلى السلطان وقد دللنا على تقدم
ان الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث قاله صلى الله عليه وآله وسلم قال
لامامة لا تشفع لا تشفع في حد فان الحد إذا انتهت إلى قليس يقول وأخرج أبو داود
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده برفعه تعافوا الحدود فيما بينكم فما يغني
من حد فقد ذبح وجهه الحاكم وأخرج أبو داود والحاكم وجهه من حديث ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود
الله فقد ضاها الله في أمره وأخرجه ابن أبي شيبة عن وجهه أصح عن ابن عمر موقوفا وفي الخبر
من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ فقد ضاها الله في حكمه وأخرج البخاري عن حديث الزبير
موصولا بلفظ اشفعوا ما لم يصل إلى الوالي فإذا وصل إلى الوالي فمعا فلا عفا الله عنه وأخرج
الطبراني عن عروة بن الزبير قال قال الزبير سأرت فاشفع فيه فقبل حتى بلغ الإمام فقال إذا بلغ
الإمام فلن الله الشافع والمشفع قبل وهذا الموقوف هو المعتقد وثاني قصة التي سرقت رداء
صفوان ورفعه اليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم أراد أن يقطع فقال صلى الله عليه وآله وسلم هلا
قبل ان تأتي بهو يأتي من أخرجه وهذه الأحاديث متعاضدة على تحريم الشفاععة بعد البلوغ إلى
الإمام وأنه يجب على الإمام إقامة الحد وادعى ابن عبد البر الاجماع على ذلك ومنه في المصنف
الخطابي عن مالك أنه فرقي بين من عرف بأذية الناس وغيره فقبل لا تشفع في الأول مطلقا أي قبل
الرفع وبعدم في الثاني تحسن الشفاععة قبل الرفع وفي حديث عن عائشة أقبلوا ذوي الهنث
ولا تهم إلا في الحد وما يدل على جواز الشفاععة في التعزير ان لا في الحدود ونقل ابن عبد البر
الاتفاق على ذلك المسئلة الثانية في قوله كانت امرأتين سمعا المتاع وتجده وأخرجه الترمذي
بلفظ استعارت المرأة صلى الله عليه وآله وسلم ناس يعرفون وهي لا تعرف فباعتموهما أخذت غنمه وأخرجه عبد
الرزاق بسند صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن ان امرأة بنت قتال ان فلانة تستعير حيا
فأعارتها ما لم تكن لا تراها فباعت إلى التي استعارت لها تسالها فباعت ما استعرتك شيئا فترجعت
إلى الأخرى فأنتكرت فباعت إلى التي صلى الله عليه وآله وسلم فباعها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها
بالحق ما استعرت منها شيئا فقال أذهبوا إلى حتما فقبلوا ففقت فراشا فافوه وأخذوه فأمر بها
فقطعت والحديث دليل على انه يجب القطع على جاحد العارية وهو مذهب أحمد وأصح
والظاهرة واتصرت ان من حرز وجهه دالة الحديث على ذلك واضحة فانه صلى الله عليه وآله وسلم
رتب القطع على جحد العارية وقال ابن دقيق العيد انه لا يثبت للحكم المرتب على الجحد حتى
يتبين ترجيح رواية من روى انها كانت جاحدة على رواية من روى انها كانت سارقة فذهب

الجواهر انه لا يجب القطع في جحد العارية قالوا لان الآية في السارق والجاحد لا يسمى سارقا ورد
 هذا ابن القيم وقال ان اخذ داخل في اسم السرقة ظلت دخول لفظ الجاحد تحت لفظ السارق
 لغير التمساعده عليه الفقه وأما الجليل فتشبه قطع الجاحد بهذا الحديث قال الجمهور وحديث
 الخز وميتقدور بلفظ انها سرقت من طريق عائشة وجابر وعروة بن الزبير وموسى بن الأسود
 وأخبرها البشاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا فقد تقر انها سرقت ورواية
 جحد العارية لا تدل على ان القطع كان لها بل انما ذكر جحد العارية لانه قد صار خلقها لهم وقا
 فصرحت المراتبة والقطع كان للسرقة وهذا خلاصة ما يجب به الخطأ ولا يفتي بكلفه ثم هو مبني
 على ان المبر عنه امرأة واحدة وليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر
 بذلك فله جعل الذي ذكره ثانياً ورواية وهو يقتضي من حيث الاشعار العادي انها حديث واحد
 أشار اليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة والمصنف هنا منع ما منعه صاحب العمدة في سياق
 الحديث ثم قال الجمهور ويؤيد ما ذهبنا اليه ما روى عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ليس على خائف ولا متعب ولا محتل قطع رواد أحد والأربعة وصحبه الترمذي وابن
 حبان قالوا جحد العارية خائف ولا يفتي ان هذا عام لكل خائف ولكنه يخص بجحد العارية
 ويكون القطع فمن جحد العارية لا عزم من الخوة وقد ذهب بعض العلماء الى انه يخص القطع
 بمن استأجر على لسان غيره بخلاف المسحاة ثم تصرف في العارية وأتكرها لما طولب بها قال
 فان هذا لا يقطع مجرد الحياة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية والحديث فيه كلام كثير
 العلماء الحديث وقد خصه من معناه يدل على ان الخائف لا قطع عليه والمراد بالخائف الذي يصغر
 ما لا يظهر في نفسه والخائف هنا هو الذي يأخذ المال خفية من ماله مع اذاعة اظهاره له النصيحة
 والحفظ والخائف أعم قائم قد تكون الحياة في غير المال ومنه سنة الاعين وهي مسارقة الناظر
 بغيره ما لا يحل له نظره والمنتهب المغير من التهمة وهي الفارق والسلب كان المراد هنا ما كان على
 جهة القلبية والتقدير هو المختلس السال من اختلسه اذا سلبه واعلم ان العلماء اختلفوا في شرطية
 أن تكون السرقة في حرز قدسها جدين حبل واسحق وهو قول القواصم الى انه لا يشترط لعدم
 ورود الجليل بأشرف الممن السنة والاطلاق الآية وذهب غيرهم الى اشتراطه مستدلين بهذا
 الحديث انه مفهوم لمزوم القطع فيما أخفى يرمأه وهو ما كان عن خفية وأوجب بان هذا
 مفهوم لا يثبت به قاعدة قبلها القرآن ويؤيد عدم اعتبار ما نصلى الله عليه وآله وسلم قطع من
 أخذ راد أصغر ان من تحت رأسه من المسجد الحرام وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع به
 الخزومة وانما كانت فحجده ما تسعيره وقال ابن بطال ان الحرز ما خوف في مفهوم السرقة قلعة
 فان صرح فلا بد من التوفيق ينمو بزمان كرم لا يدل على اعتبار الحرز فالمسئلة كآثره والاصل
 عدم الشرط وأنا أقصم الله وأوقف حتى يفتح الله تعالى ﴿وعن واقع بن خديج رضى الله
 عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا قطع في شر في النهاية القهر هو الرطب
 ما دام في رأس الغلة فإذا قطع فهو الرطب قال ويقع على كل القمار (ولا كثر) هو يفتح الكاف
 ويغ المثلثة جارا التصل وهو خصمها الذي في وسط الغلة كافي النهاية (رواه المذكورون)
 وهم أحدوا الأربعة (وصحبه أيضا الترمذي وابن حبان) بحسب ما قبله قال الطحاوي الحديث

تلقته الامانة لقبولوا الثمر المراد بهما كلن معلقا في القخل قبل ان يجذو بحر زوعلى هذا تأوله
 الشافعي وقال حواطط المدينة ليست يجزوا كثر هاتدخل من جوانها والفراسم جامع الرطب
 والباس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البند المتروا ما الكثر وقوع تقسم في رواية الساقى
 بالجار والجار بالجم آخر ما من ثمران هو شحم الخنل الذي في وسط الخنلة كما في النهاية والحديث
 فيه دليل على انه لا يجب القطع في حرفة الثمر والكثرون ظاهره سواء كان على ظهر المنته أو قد جذ
 والى هذا ذهب أبو حنيفة قال في نهاية الجهد قال أبو حنيفة لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح
 كالصند والطيب والخشيش وعذته في حنفة القطع في الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا قطع في ثمر ولا كثر وعند الجمه وانه يقطع في كل بحر سواء كان على أصله باقيا أو قد جذ
 وسواء كان أصله مسلما كالخشيش ونحوه أو لا طاولا المحوم الآية والأحاديث الواردة في
 اشتراط النصاب وأما حديث لا قطع في ثمر ولا كثر فقال الشافعي انه يخرج على ما كلن علمه حاة
 أهل المدينة ممن عدم احرار حواططها قوله لا قطع لعلم الحرف فاذا أحرزت الحواطط كانت كثرها
 (وعن أبي أمية الخزوي) لا يبرق له لسم عدا في أهل الجارز روى عنه أبو المنذر مولى أبي
 ذر هذا الحديث (قال أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلعن قدا عترف اعترافا ولم يوجد
 معتمتع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما الخال) يكسر الهمزة فاصحبه أي
 أظنك (سرق قال بلى فأعاد عليه مرتين وثلاثا فأمر به فقطع ورجى به فقال استغفر الله
 وتب إليه فقال استغفرا فمواؤب إليه فقال اللهم تب عليه ثلاثا فخرج أو دوا ودوا لقتله
 وأجدوا الساقى ورجاه ثقات) وقال الخطابي في اسنادهم قال والحديث اذار ولم يجعول
 لم يكن حجة ولم يجب الحكم به قال عبدالحق أبو المنذر المذكور في اسنادهم لم يرو عنه الاصح
 ابن عبد الله بن أبي طهة وفي الحديث دليل على انه نسى الامام تلقين السارق الانتكار وقد
 روى عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال السارق أسرق قل لا قال الراعي لم يصعوا هذا
 الحديث وقال الفراء في قوله قل لا لم يصعها الاثمة ورواه البيهقي موقوفا على أبي الفراء انه
 أبي جبار به سرق فقال لها أسرقتي قولي لا فقالت لا فخل سيديها وروى عبد الرزاق عن عمر
 أنه أبي برجل سرق فغاله أسرق قل لا فقال لا فخره وساق روايات عن الصحابة دالة على
 التلقين واشتلف في اقرار السارق فذهب أحدوا صحق الى انه لا يبق ثبوت السرقة الا اقرار من
 اقرار مرتين وكان هذا دليلهم ولادلائقه لانه خرج عن غير الاحتياط وتلقين المسقط ولانه
 تردد اراوى هل مرتين أو ثلاثا وكان طريق الاحتياط لهم ان يشترطوا الاقرار ثلاثا ولم يقولوا به
 وذهب الفريقان وغيرهم الى انه يكفي الاقرار مرة واحدة كذا اثر الاقرار ولا يها قد
 وردت عنه روايات بهذا فذهبوا لعدد الاقرار (وأخرجه) أي حديث أبي أمية
 (الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فسلمه عن ابي عبد الله في انه قال فمعه
 ثم احسموه) بالمهملتين (وأخرجه الزا أيضا) أي من حديث أبي هريرة (وقال لا بأس
 باسناده) الحديث يدل على وجوب حسم ما قطع والحسم الذي بالآراءى يتكوى بحمل القطع
 لتقطع الدم لان من أذا الدم تنسد وأذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدى الى التلق وفي الحديث
 دلالة على انه يأمر بالقطع والحسم الامام وأبو القاطع والحاسم من بيت المال وقصة الفراء

الذي يحسم منه لأن ذلك واجب على غيره (قائمة) من السنة أن تعلق يد السارق في عنقه
 لما أخرجه البيهقي يستعمل من حديث فضالة بن عبد الله سئل أ رأيت تعلق يد السارق في عنقه
 من السنة قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع سارقاً ثم أمر بيده فعلق في عنقه
 وأخرجه يستعمله أن علياً رضي الله عنه قطع سارقاً فقرأوا به ويده معلقة في عنقه وأخرجه عنه
 أيضاً أنه أقر عنده سارق من بني قحطان فمعهما قال الرازي فكأنني أنظر إلى يده فتصير صدره
 ﴿ وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يفرم
 السارق إذا أقيم عليه الحد وما للتساقى وبينهم قطع وقال أبو إسحاق هو منكرو برواه التساقى
 من حديث المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن
 عوف قال التساقى هذا مرسى وليس ثابت وكذلك أخرجه البيهقي وذكره عنه أنس بن مالك
 الحديث دليل على أن العين المرسى وقتها إذا تعلق في يد السارق لم يفرمها بعد أن وجب عليه القطع
 سواء ألقها قبل القطع أو بعده ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وفي شرح الكنتري على مذهبه
 تعليل ذلك بأن اجتماع حق في واحد مخالف للأصول فصار القطع بلا من الغرم ولذلك
 إذا ثبت بسرقة قطع به لم يقطع وذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة عن أبي حنيفة إلى أنه يفرم
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على الدماء خنت حتى تؤدبه وحديث عبد الرحمن هذا المتقو به
 اجتماع ما قبل فيه وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل ولا يصل مال امرئ مسلم إلا
 بطيبين نفسه ولا أنه اجتمع في السرقة حقان حق لله تعالى وحق للأدي فاحتضى ككل حق
 موجب ولا نه قام الاجماع على أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه فيكون إذا لم يوجد فحمله
 قياماً على ما رآه الاموال الواجبة وقوله اجتماع الحقين مخالف للأصول دعوى غير صحيحة لأن
 الحقين مختلفان فإن القطع لحكمة الزجر والتفريم لتفويت حق الأدي كافي للغصب ولا يفتني
 قوة هذا القول ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب بشيء من ذي حبة غير متخذ خبنة) بضم الخاء الملهجة
 وسكون الواو مدقون وهو معطف لا زار و طرف النوب (فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه
 فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤوبه (١) الجبرين) هو موضع القرأ الذي
 يصف فيه (فبلغ عن الجبرين فعليه القطع أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) قال المنذري
 المراد بالقرأ المعلق ما كان معلقاً في الثقل قبل أن يجزؤ ويجزؤ الثمرات مع للربط واليابس من
 الثمر والغصن وغيرهما وفي الحديث مسائل الأولى إذا أخذ منها فاحتاج فيه لسد فاقته فانه مباح له
 (٢) والثانية أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه فإن خرج بشيء منه فلا يحل ما كان يكون قبل أن يجزؤ
 وقبل أن يابوسه الحسرين أو بعده أن كان قبل الحد فعليه الغرامة والعقوبة وإن كان بعد القطع
 وأبو الجبرين أنه فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لمقوله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ عن
 الجبرين وهذا سبق على أن الجبرين حوز كما هو الغالب إلا أن قطع الأمن حوز كما يأتي الثالثة أنه
 أجل في الحديث الغرامة والعقوبة ولكنه قد أخرج البيهقي تفصيلاً ما إن غرامة مثلية وإن
 العقوبة جلدات تنكأ وقد استدل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال فإن غرامة
 مثلية من العقوبة بالمال وقد أجازته الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال لا تضاعف الغرامة على

(١) في القاموس الجبرين بالضم
 وكأمر باليد وجرن الثمر
 جبهته أه أبو رباب
 (٢) كما يفيد مقوله فلا شيء
 عليه فإنه لا يرمى بشيء فهو
 الثاني فم فلا يرمى بشيء فهو
 مباح له والمراد من أخذته
 بقبضه أنه أكله ولو تناوله
 بيده أه أبو رباب

أحلفني إنما العقوبة في الإيداع لا في الأموال وقال هذا منسوخ والتاسخه فصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل المشقة الليل أن ما أنقص فهو ضامن على أهلها قال وأما بضمنه بالقيمة وقد قدمنا الكلام في حديثهم في ذلك كله إلا أبعثنا أخذنا من اشتراط الحرز في وجوبه القطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن يأوه الحرز وقوله في الحديث الآخر لا قطع في غير ولا في حرسة الجبل فإذا أواه الحرز أو المراح فالقطع فيما بلغ عن الجبل أخرجه النسائي قالوا ولا حرزاً أخوذ في مفهوم السرقة فإن السرقة والاسترقاق هو الجاني مستتر في خفية لا خيال غيره من حرز كافي القاموس وغيره فالحرز ما أخوذ في مفهوم السرقة (١) لغة وإذا لا يقال لمن خان ما منه سارق هذا مذهب الجمهور وذهب الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عملاً بطلاق الآية الكريمة الآية لا يضيئ أنه إذا كان الحرز ما أخوذ في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية وأعلم أن حرسة الجبل بالما الممهلة مفتوحة غير افتتحة فتحة فين مهملة والجبل بالجم فوحدة قبل هي المحروسة أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لأنه ليس موضع حرز وقيل حرسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل أن تفصل إلى ما واه (٢) والمراح التي تأوي إلى أهله المشقة يسلا كذلك في جامع الأصول وهذا الأخير أقرب إلى الحديث والله أعلم (٣) وعن صفوان بن أمية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما أمر بقطع التي سرق قد دام شفع فيه هلا كذلك قيل أن تأتي به أخرجه أهل الأربعة ومعه ابن الجارود والحاكم (٤) الحديث أخرجه من طرقها عن طاوس عن صفوان بن يحيى عن عبد الله وقال أن جماع طاوس من صفوان يمكن لأما أدرك عثمان وقال أدرك سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث خمسة أخرجه البيهقي عن عثمان بن إبراهيم قال ينصفون بن أمية مضطجع بالبطحاء أذ به انسان فأخذ برذمن تحت رأسه فأتى به التي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقطعها فقال أتى أعفوا وأجوز فقال له لا قيل أن تأتي به وله ألفاظ في بعضها أنه كان في المسجد الحرام وفي آخر في مسجد المدينة تأملاً وفي الحديث دليل على أنها قطع يد السارق فيما كان مالكه حافظة وإن لم يكن مطلقاً عليه في مكان قال الشافعي رداً صفوان كان بحرزان ضطجعه عليه وإلى هذا ذهب الشافعي والخنفية والمالكية وقال في نهايته الجهم إذا أودع النائم شاة وسده حرز على ما جاء في رداً صفوان قال في المتن للشفعية ومن سرق من المصنعة ما عور به عندهم يقطع وإن كان غير بحرز بالباطل إذا لم يجد ما يبي لأحرار الأموال فلم يكن المال بحرزاً للمكان (٥) انتهى وتقدم الخلاف في الحرز واختلف القائلون بشرطية فقال الشافعي ومالك والامام يحيى إن لكل مال حرزاً يخصه فحرز المشقة ليس حرزاً للذهب والفضة وقال الخنفية ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره إذا لم يرضع لغيره من الغنم والاشترار والمخرج أن لا يخرج وما كان ليس كذلك فليس بحرزاً للغة ولا شرعاً وكذلك قالوا المسجد والكعبة حرزان لأنهم ما وكسوتهما واختلفوا في القبور هل هو حرز للكفن فيقطع أخذته أو ليس بحرز فذهب إلى أن النباش سارق جامع من السفو والشافعي ومالك وقالوا يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرزه وقدرى عن علي رضي الله عنه ما أشقوا لالتوري وأبو خنيفة لا تقطع النباش لأن القبور ليس بحرز وفي المنار هذه المسئلة فيها صعوبة لأن حرمة البيت كحرمة

(١) لفظ القاموس من حرز عنه

وسرقة واسعة فيه مستترا

الحرز وأخذنا لا لغيره

أه أبو تراب

(٢) بضم الميم فإخره ما

مهملة الماوى أه أبو تراب

(٣) بل هو محرز يكون

مالكه عنده كافي خاصة

صفوان أه أبو تراب

الحى لكن حرمة السارق كذلك الاصل منعها ولم يدخل الناس تحت السارق لغة والقباس
 الشرعى غير واضح وإذا وافقتا امتنع القطع انتهى واختلقوا فى السارق من بيت المال
 فذهب الشافعى وأبو حنيفة الى انه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمر وذهب مالك
 الى انه يقطع وانفقوا على انه لا يقطع من سرق من الغنم وان لم يكن من أهلها قالوا لانه
 قد يشار فيها بالرضخ أو من الخس (وعن جابر قال جى يسارق الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله اغلسرق قال اقطعوه وقطع نجرى به الثانية فقال اقتلوه
 فذ كرملة نجرى به الثالثة فذ كرملة نجرى به الرابعة كذلك نجرى به الخامسة فقال اقتلوه
 أخرجه أبو داود والنسائي) غلبه عندهما قال جابر فاقطعنا به فقتلناه ثم اجترأناه فاقطعناه
 فى بئر ومينا عليه الحجارة (واستكره) اى قال الحديث منكر ومصعب بن ثابت
 (١) ليس بالقوى فى الحديث خيل لكن يشهد قوله (وأخرج) أى النسائي (من حديث الحرث
 ابن حاطب نحوه) وأخرج حديث الحرث الحاكم وأخرج فى الحلية لابي نعيم عن عبد الله بن زيد
 الجهني قال ابن عبد البر حديث القتل منكر لأصله (وذ كرا الشافعى ان القتل فى الخامسة
 منسوخ) وزاد ابن عبد البر فى كلام الشافعى لا خلاف فيه بين أهل العلم وفى النعم الوهاج
 ان ناصفه حديث لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث تقدم قال ابن عبد البر وهذا يدل على
 ان حكاية أبى مصعب (٢) عن عثمان وعمر بن عبد العزيز انه يقتل لأصل له ويأخذ رواية
 النسائي بعد قطع قوائم الاربع ثم سرق الخامسة فى عهد أبى بكر فقال أبو بكر كل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أعلم به نحن قالوا قتله فدفعه الى قيس بن قريش فقال اقتلوه فقتلوه
 قال النسائي لأهل فى هذا الباب حديثا صحيحا والحديث دليل على قتل السارق فى الخامسة وان
 قوائم الاربع تقطع فى الاربع المرات والواجب قطع العين فى السرقة الاولى اجماعا وقرا ما بين
 مسعود بن مينة لاجال الآية فانه قرأ فاقطعوا أعينهما وفى الشبهة الرجل اليسرى عند
 الاكثر لقطع العصابة وعند طاووس اليد اليسرى لقصرهما من اليمن وفى الثالثة يده اليسرى
 وفى الرابعة يده اليمنى وهذا عند الشافعى ومالك والشافعى فى الحديث أبى هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال فى السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق
 فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وفى اسناده الواقدي قال الزركشى فيه مقال وأخرج
 الشافعى من وجه آخر عن أبى هريرة عن قوما أخرج الطبرانى والدارقطنى نحوه عن مصعب بن مالك
 واسناده ضعيف وثالثا فقتلنا حنيفة فقالوا يحبس فى الثالثة لما رواه البيهقى من حديث على رضى
 الله عنه انه قال بعد ان قطع رجله وفى الثالثة باى شئ يقطع وبأى شئ يأكل لما قيل له قطع
 يده اليسرى ثم قال اقطع رجله على أى شئ يمشى الى لاسمى من اقه ثم ضرب به وخلفه فى السجن
 وأجاب الاولون بان هذا رأى لا يقاوم المنصوص وان كان المنصوص فيه ضعف فقد عاضده
 الروايات الاخرى وأما لقطع فكون من مفصل الكتف اذهوا أقل ما يسبى يدا ولعله صلى الله
 عليه وآله وسلم فيما أخرجه الدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يسارق فقطع يده من مفصل الكتف وفى اسناده مجهول وأخرج ابن أبى شبة من مرسل
 رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع من المفصل وأخرج أبو الشيخ من وجه آخر

(١) قال الذهبي انه ضعفه
 أجدوا بن معين انه أبو تراب
 (٢) هو من أصحاب مالك
 له مصنف في مذهبه وقلته
 فيه فان سرق الخامسة قتل
 كما قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وعثمان وعمر بن
 عبد العزيز اه أبو تراب

عن رجله عن حماد بن عيسى عن جابر بن رافع وأخرج سعيد بن منصور عن عمرو قال الامامية
ويروى عن علي بن رضى الله عنه انه يقطع من أصول الاصابع اذ هو أكل ما يسمى يدا وقد اختلفت
الرواية عن علي عليه السلام فروى (١) انه كان يقطع من يد السارق الخصر والبصر والوسطى
وقال الزهري والخوارج انه يقطع من الاطراف اذ هو اليحقيقة والاقوى الاول بل لعله انور وأما
جعل قطع الرجل فقطع من مفصل القدم وروى عن علي عليه السلام انه كان يقطع الرجل من
الكعب وروى عنه وهو للامامية امن معتقدا الشراكة (خاتمة) * أخرج أحمد وأبو داود عن
عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وقد دعت على حارق سرق لها الحنفية
لا تسبني عنه دعائك عليه ومعناه لا تتخفي عنه الاثم الذي يستحق به السزقة وهذا يدل على أن الظالم
يخصف عنه يدعاه المظلوم عليه وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه انه
قال بلغني أن الرجل ليظلم مظلوما فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفي حقه ويكون
لظالم الفضل عليه وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دعا على من
ظلمه فقد اتصر فان قيل قدم الله تعالى المنصر من النبي ومدح العاقبة عن الجرم قال ابن
العرابي فالجواب ان الاول محمول على ما اذا كان الباقي وقفا ذابره وفور والثاني على من وقع
منه ذلك نادرا افتعال عثره بما وقع عنه وقال الواحدي ان كان الاتصار لاجل الدين فهو محمود
وان كان لاجل النفس فهو مباح لا يحد عليه واختلف العلماء في التصليل من الظلامة على
ثلاثة أقوال كان ابن المسيب لا يجهل أحد من عرض ولا مال وكان حليم بن يسار وابن خنيزر
يصللان منهما وراى مالك التصليل من العرض دون المال

(باب حد الشارب وبيان المسكر)

*(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنى رجل قد شرب الخمر
فجاءه بغير دين نحو أربعين قال) أى أنس (وقله) أو يكفر فلما كان عمر استشار الناس فقال
عبد الرحمن بن عوف أخف الحد وثمانون فامر به عمر متفق عليه) الخمر مصدر جر كضرب وفصر
خمر اسمي به الشراب المعتصر من العنب اذا غلا وقلق بال بدوي مؤنثة وكرو وقال خمر وفي
الحديث مسائل الاولى ان الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة اجماعا وتطلق على ما هو أهم من ذلك
وهو ما أسكر من العصور ومن التبيذ أو من غير ذلك وانما اختلف العلماء هل هذا الاطلاق حقيقة
أولا قال صاحب القاموس المصنوع أصح لانها حرمت وما لم يثبت خمر عنب ما كان الا لاسر
والفرانسي وكانه (٢) يريد العموم حقيقة وصحت خمر اقل لانها تحرم العقل أى تستوفى تكون
بمعنى اسم الفاعل أى الساتر للعقل وقيل لانها تنطى حتى تستند يقال خمره أى غشاه فكرو
بمعنى اسم المفعول وقيل لانها تضال العقل من خمره اذا غلط ومنه هينئام وشاغرة
مخامرة أى غشاه وقيل لانها تترك حتى تدرك ومنه اخمر العين أى بلغ اندراكه وقيل بما خورده
من الكحل لاجتماع العاني هذه فيها قال ابن عبد البر الاوجه كلها موجودة في الخبر لانها تركت
حتى أدركت وسكنت فاذا شربت خالفت العقل حتى قلب عليه وقطعه قلت هذان معنيان
ولانها تنطى العقل فانه يطلق على عصر العنب المشتد حقيقة اجماعا وفي الصبح الوهاج الخمر
بالاجماع المسكر من عصر العنب وان لم يفتق بيزيد واشترط أبو حنيفة رجحه الله ان يفتق

(١) وأخرج عنه الشافعي
في كلب الاختلاف وزاد
ويقول اسبني من الله ان
أترك بلا عمل اه أبو تراب

(٢) انما قال كانه لان من
فاعدته خلط الحقيقة
بالحار وراى الله أصابها بالتعيم
أعم من ان يكون حقيقة
أو مجازا له أبو النضر

وحينئذ يكون مجمعا عليه واختلاف أصحابنا في وقوع الخبر على الالبته حقيقة فقال المزي وجماعة
 بذلك لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأكثر
 وهو ظاهر الأحاديث ونسب الراعي إلى الأكثرين أنه لا يقع عليها إلا مجازا قلت وبهم ابن
 سديد في الحكم وروجه ما صاحب الهداية من الحنفية حيث قال الخبر عندنا ما أعصر من ماء
 العنب إذا اشتد هو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ورد ذلك الخطابي فقال زعم قوم أن
 العرب لا تعرف الخبر إلا من العنب فيقال لهم إن العصابة الذين هموا غير المتخذ من العنب خرا عرب
 فصالح لم يكن هذا الاسم محصيا لمطلقه وقال القرطبي الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على
 صحتها وكثرتها أصل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخبر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره
 لا يسمى خرا ولا يتناول اسم الخبر وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة العصبية لفهم العصابة
 لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهو من اجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب
 وبين ما يتخذ من غيره بل سواها فهو مسكر وما كان من غيره عصا العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم
 نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة يستفصلوا ويحققوا التحريم وبقي
 حديث عمر أنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة الحديث وعمر من أهل اللغة وإن كان يحتمل أنه
 أراد بيان ما يتعلق به التحريم لأنه السمي في اللغة لأنه يصدىح الأحكام الشرعية ولعل ذلك صار
 اسمائهم على هذا النوع فيكون حقيقة مشروعية ويدل حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام قال الخطابي إن الآية لما نزلت في تحريم الخمر
 وكان مسكرا مباحا ولا لفظا بين أن مسكرا هو ما أسكر فيكون مثل لفظ الصلاة والركعة
 وغيرها من الحقائق الشرعية انتهى قلت هذا يخالف ما سلف عنه قريبا ولا يخفى ضعف هذا
 الكلام فإن الخبر كانت من أشهر أشربة العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كالصلاة
 والركعة كانوا شعارهم فيها لا تخصي فكأنه يريد أنه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخبر لكل مسكر معروفا
 عندهم فرفعهم به الشرع فانهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخبر كالخمر أو يضيفونها
 إلى ما يتخذ من ذرق شعير ونحوهما ولا يطلقون عليه لفظ الخمر في الشرع بتعميم الاسم لكل
 مسكر فيحصل عمدا ذكر جمعان الخبر حقيقة لغوية في عصر العنب المشد الذي يقذف بالزبد وفي
 غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة وبماز قد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من
 ماء العنب وغيره ما انتقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغيره وقد عرفت أنه أطلق عمرو وغيره من
 العصابة الخمر على كل ما أسكر وهم أهل اللسان والاصل الحقيقة فقد أحسن صاحب القاموس
 بقوله والعموم أصح وأما الدعوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سديد وشارح الكثر في
 أثباتها لا أبعد تقر بهذه المذاهب تكامل كل على ما حقه ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لاهل
 اللغة المسئلة الثانية قوله فخلد بغير بدتين ثم وأربعين فيه دليل على ثبوت الحسد على شارب
 الخمر وادعى فيه الإجماع ونوع في دعواه لأنه قد نقل عن طائفة من أهل العلم أنه لا يجب فيه إلا
 التحريم لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص على حليمين وإنما ثبت عنه الضرب المطلق وفيه
 دليل على أنه يكون الجلباء الخمر بدو هو ضعف النقل وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلباء بالخمر
 على ثلاثة أقوال أقربها قول الجلباء بالودع بالخمر وبجواز الإقتصار على الضرب بالبدنين

والنعال قال في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالجرس والتصال وأطراف الثياب ثم قالوا
والاصح جوازها بالسوط وقال المصنف توسط بعض المتأخرين فيعين السوط للمعدين وأطراف
الثياب والتعال للضعفاء ومن عداهم ما يليق بهم وقد عين قوله في الحديث نحو أربعين
ما أخرجه البيهقي وأحمد بن حنبل فأمروا قريش بن عشرين رجلاً بخلده كل واحد جلدة بن الجريد
والتعال قال المصنف وهذا يصح ما اختلف فيه على تشعبه وإن جله الضربات كانت أربعين
لأنه جلده بغير يدنين أربعين المسئلة الثالثة قوله فلما سكن عمر استشار الناس الخ سبب
استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر أن الناس قد ناموا في الجمر
وتحرقوا والعقوبة قال وعنده المهاجرون والانسار فسألهم فاجتمعوا على أن يضربوه ثمانين
وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن عمر استشار في الجمر فقال له علي بن أبي طالب عليه
السلام زى أن جلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وأذا سكر هذى وإذا هذى افتري فجلده عن في الجمر
ثمانين وهذا حديث معضل ولهذا الأثر عن علي بن أبي طالب عليه السلام في معناه نكارة
أنه قال إذا هذى افتري والهاذي لا يعد قوله غيره لأنه لا عمله ولا فريته إلا عن عمد وقد أخرج عبد
الرزاق قال جاءت الأخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس
في الخبر شيئا ولا يفتني أن الحديث الثاني وهو قوله (وسلم عن علي عليه السلام في قصة الوليد
ابن عتبة) حقه السيل في منحة الغفار على ضوء النهار وفيه أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن
عتبة في الجمر فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده فلبس أربعين قال اسك (جلد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى)
يؤيده أنه أحب إليه مع جرحه الشاربين لأنه أحب إليهم لقلادة كيف يجعل فعل عمر أحب
إليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن ظاهراً لا إشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ولكنه يقال
إن ظاهر قوله اسك بعد الأربعين دل على أنه لم يفعل إلا أحب إليه وأحب عنده في صحيح
البخاري من رواية عبد الله بن علي بن الخطاب أن علياً بجلد الوليد ثمانين والقصة واحدة والى
في البخاري أخرج وكأه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبد الله بجلد الثمانين وهذا أولى من
الجواب الآخر وهو أنه جلده بسوط له رأسان فضر به أربعين فكانت الجملتان ثمانين فأن هذا
ضعيف لعدم مناسبة سباقه والروايات عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلده في الجمر أربعين كثيرة
الأن في ألقاظها نحو أربعين وفي بعضها بالتعال فكانت منهم الصحابة أن ذلك تقدير نحو أربعين
جلدة واختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى أن الشافي أنه يصح الجلد
على السكران ثمانين جلدة قالوا القيام الإجماع عليه في عهد عمر فإنه لم يسكر عليه أحد وذهب
الشافعي في المشهور عنه وأود أنه أرى يكون لأنه الذي يروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلده وأنه
الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر ومن يتبع ما في الروايات واختلفوا في أن السوط
الأربعون ولا يزد عليها (وهذا كحديث أن رجلاً شهد عليه) أي على الوليد (أنه رأى يتقياً
الجر فقال عثمان أنه لم يتقياً حتى شربها) في مسلم أنه شهد عليه رجلاً أن أحد مهاجرين أنه
شرب الجمر وشهد آخر أنه يتقياً هذا الحديث قال النووي في شرح مسلم هذا دليل على أن السوط هو الحق
في أن من تقياً الجمر يصح جلد شاربها الجمر ومنه أنها لا يجب غير ذلك لاحتلالها شربها باطلاً

كوفي أخر أومكره عليه وعزّاه عن ثعلب من الأعداء المسقطه للحدود وحليل مالته هانقوى لان
 العبادة استقوا على جلد الوليد بن عتبة المذكور في هذا الحديث اه قلت ويحمل ما قاله مالك قاله
 جماعة ثم لا يخفى ان اقتصار المصنف على الشاهد في محله تفسيره ولا يراه انه جلد الوليد
 بن هشام وحده على التقى (و) وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في شارب
 الخمر اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب الثالثة فاجلدوه ثم اذا شرب الرابعة
 فاضربوا عنقه أخرجه جلدوه هذا الظن والاربعه اختلف الروايات في قتله هل يقتل هل يضرب
 الرابعة وان شرب الخامسة فأخرج ابوداود ومن رواية ابان العطار وذو كرم الجذائل ثلاث مرات بعد
 الاولى ثم قال خنثى وفاقطعوه واخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه انه قال
 وأجسسه قال في الخامسة فخنثى شربها فاقطعوا لى قتله ما ذهب الظاهره واسطر عليه ابن حزم
 واحتج بقوله داعى عدم الاجماع على نسخه الوجه وعلى التمسك به وخلفه ذكره وانحصر بها الا
 ما بان من رواية ابان داود عن الزهري انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك القتل في الرابعة وقد يقال
 القول أقوى من تركه فلعلى الله عليه وآله وسلم تركه لمعذرواته أعلم (و) ذكر الترمذي ما ينل
 على التمسك وخارج ذلك ابوداود وصريح الزهري يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن
 قيسه بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر فاجلدوه الى ان قال ثم
 اذا شرب في الرابعة فاقطعوا له العنق برجل قد شرب فجلده ثم في بقدر شرب فجلده ثم في بقدر
 شرب فجلده ثم في الخامسة فجلده فرفع القتل عن الثامن فكانت خمسة وقال الشافعي هذا
 يريد نسخ القتل عما اختلف فيه بين اهل العلم ومنه قال الترمذي (و) وعن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا شرب أحدكم فليتنى الوضوء ثم يمشى الى
 الحديث فليخل على الله لا يمشى شرب الوضوء في جلدوا غيره وكذلك اذا شرب المحدث في المراق
 والمذاكر لم يخرجوا من أبي شيبه عن علي عليه السلام انه قال الجلا اذا شرب في اعضائه ما عدا
 كل عضو حقه واتى وجهه ومذاكره وأخرجه عبد الرزاق وسعد بن منصور والبيهقي من
 طريق عن علي عليه السلام وانما ينهى عن المراق والمذاكر لانه لا يؤمن عليه مع شربها
 واختلف خبره في الرأس فذهب جماعة من العلماء الى انه لا يضرب فيه مذهبهم فيمنعهم
 وذهب جماعة الى الجواز ضرب فيه قالوا القول على عليه السلام الجلا اذا شرب الرأس ولقول
 أبي بكر رضي الله عنه ما ضرب الرأس فان السلطان فيه أخرجه ابن أبي شيبه وفيه ضعف
 وانقطاع وذهب جماعة الى انه لا يضرب الا في رأسه (واقفه) في الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم أمر ان ينحى عليه التراب ريك فخلوا في شرع القوم يسبه ويدعون عليه ويقولون
 القاتل اللهم العنه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هذا ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم
 ارحمه وأوجب المازي التعريب والتبكيك وأما سقوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ
 عن زيد بن اسلم مرسلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يجلد رجلا بسوط خلق فقال
 فوق هذا فأتى بسوط جديد فقال دون هذا فيكون بين الجليلد والخلق وذو الرافعي عن علي
 عليه السلام سوط الحديث سوطين وضربه بين ضربين قال ابن الصلاح والسوط هو المختص
 بسور زلوى وتلف (و) وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لا تقام الحدود في المساجد ورواه الترمذي والحاكم (وأخرج ابن ماجه وفي اسناده اسحق بن مسلم
 المكي ضعفه من قبل حفظه وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من
 حديث حكيم بن حزام لا بأس بسانده وله طرق أخرى والكل متعاضدة وقد عمل به الصحابة فأخرج
 ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال أتى عمر بن الخطاب بمرجل في حديقته فقال أخرجه من المسجد
 ثم أخرجه واستند على شرط الشيخين وأخرج عن علي بن عبد السلام أن رجلا جاء إليه فسأله فقال
 يا أبا عبد الله أخرجه من المسجد فاقم عليه الحد وفي نسخة فقال والى عدم جواز إقامة الحد في المسجد
 ذهب أحمد وإسحق والكوفيون لما ذكر من الليل وذهب ابن أبي ليلى إلى جوازها ولم يذكره
 دليلا وكان محل النهي على التنزيه قال ابن بطال وروى من زعم المسجد إلى يريقول الأولين
 (وعن أنس رضي الله عنه قال لقد أنزل الله تعالى تحريم الخمر وما لم يدنس شراب الإين
 غير أخرجه مسلم) فمدلل على ما سبق من نسخة بهذا الخبر أخرجه عن علي بن أبي حمزة (وعن
 عمر رضي الله عنه قال نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من العنب والنرو والعسل والخمعة والشعر
 والخمر ما خمر العقل متفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضا ولا يقال أنه معارض بحديث أنس لأن
 حديث أنس أخبارها كل من الشرايين في المدينة وكلام عمر ليس فيه تعبد بالمدينة وأعماله
 أخبار عابرة به الناس مطلقا وقوله والخمر ما خمر العقل إشارة إلى وجه التسمية وظاهره أن
 كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمر الفقه سواء كان مباحا أو من غير ما يدل له أيضا قوله (وعن
 ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر خمر
 أخرجه مسلم) فاقم على أن كل مسكر يسمى خمر وفي قوله وكل مسكر خمر دليل على تحريم
 كل مسكر وهو عام لكل ما كان من عصا أو نبيذ وإنما اختلف العلماء في المراد بالسكر هل يراد
 تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقا وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية
 الاسكار ذهب إلى تحريم القليل والكثير مما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد
 وإسحق والشافعي ومالك جميعا مستدلين بما في الحديث وحديث جابر الآتي بعده هذا وبما
 أخرجه أبو داود ومن حديث عائشة كل مسكر خمر وما أسكر منه الفرق قل الكسب من مرام
 وما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال إنما لكم عن قليل ما أسكر وكثيره وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أساسها لكنها
 تعضد ما سمعت قال أبو المظفر السمعاني الأخبار في ذلك كثيرة لا بأس لاحد في العلوية عنها
 وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحل دين المسكر من غير عصير
 العنب والرطب ويتحقق مذهب الحنفية فذهب في شرح الكفر حيث قال إن البخينة قال الخمر
 هو النبي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد وجرم قليلها وكثيرها وقال ابن الغلبان آية
 الشدة وكاله بصدق الزبد وبسكونه أنه بغير الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية تسلط
 بالنهاية كالحودود وكفاء المتحليل وحرمة البسم والتعاسة وعند صاحبه إذا اشتد صار خمر ولا
 يشترط القذف بل يردلان الاسم ثبت به المعنى المتعصى للصرم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع
 العداوة وأما الطلاء بكسر الطاء فهو العصوران طين حتى يذهب أقل من ثلثه والسكر يقتضين
 وهو النبي من ماء الرطب وتبيح الزبيب وهو النبي من ماء الزبيب والكل حرام إن غلا واشتد

وحرمها دون الخمر والحلال منها أربعة فعند التمر والزبيب أن يطبخ أدنى طبخ وإن اشتد إذا شرب
 ما لا يسكر بل لا يلهو وطرب والخيل طيبان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ويؤخذ العسل والتبن
 والبر والشعير والذرة طبخ أولا والثالث العنب انتهى كلامه بعض تصرفه فهذه الأنواع
 التي لم يقل بحرمها استعمل لها ما لم يتدخل تحت مسمى الخمر فلا تشملها أدلة تحريم الخمر وتقول
 حديث ابن عمر هذا ما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث قال بعضهم المراد بما جاع
 السكر عنده قال أبو يونس إن القائل لا يسمى قاتلا حتى يقتل قال ويؤيد حديث ابن عباس رفعه
 حرمت الخمر قبلها وكثيرها والسكر من كل شراب أخرجه التيسار ووجهه نقلت لأنه اختلف في
 وصلها واتقاعه وفي رفعه ووقفه على أنه على تقدير حرمته فقد قال أجد وغيره أن الرجحان الرواية
 فيه والمسكر يضم الميم وسكون السين لا السكر يضم السين أو يقتصر على تقدير ثبوته فهو
 حديث خرد لا يقاوم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها وقدر دلهم في النسخ أدلة من آثار
 وأحاديث لا يخلو شي منها عن قاذح فلا تنقض على المذهب ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحنفية لغة
 عمومها لكل مسكر كقوله محمد بن القيس قدس تناول ما ذكر دليل التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن
 عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق وهو بالباء الموحدة والذال المهملة المفتوح وقبل المسكورة
 وهو فارسي معرب أصله بانه وهو الطلاء فقال ابن عباس سبق محمد الباذق ما لا يسكر فهو حرام
 الشراب الحلال الطيب ليس بعدا للحلال الطيب إلا الحرام الخبيث وأخرج البيهقي عن ابن عباس
 أنها ما قوم فسألوه عن الطلاء فقال ابن عباس وما طلاءكم هذا إذا ما التوتى فيسئلى الذي يسألون
 عنه فقالوا هو العنب يصير ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال وما الدنان قالوا دنان مقببة قال
 من قبة قالوا نعم قال لا يسكر قالوا إذا كثرت قال فكل مسكر حرام وأخرج عنه أنيساء أنه قال في
 الطلاء أن النار لا تحل شأوا لا تحرمه وأخرج أنيساء عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال أيام
 المؤمنين أنهم يشربون شرابا لهم يعني أهل الشام فقال له الطلاء قالت صدق الله وبلغ حجي
 سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن أناسا من أمي يشربون الخمر يسهون بها غير
 اسمها وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لشرين
 أناس من أمي الخمر يسهون بها غير اسمها ويضرب على رؤوسهم المعازيف يحسف أقبسهم الأرض
 ويجعل منهم قردة وخنازير وأخرج عن عمر أنه قال أنى وجدت من فلا تدري شراب فزعم أنه
 شرب الطلاء وأتى سائل عابثا برب فان كان يسكر حله ثم فخله الحد ثامنا وأخرج عن أبي عبد
 أنه قال سمعت في الأشربة آثارا كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكل
 تفسير فاولها الخمر وهي ما غلا من عصير العنب فهذا هو الاختلاف في تحريمه بين المسلمين إنما
 الاختلاف في غيرها ومنها السكر يعني فيختصن وهو قبيح التمر الذي لم يغمسه التار وفيه يروى عن
 ابن مسعود أنه قال السكر خمر ومنها البعير يسكر الباء الموحدة والمثناة أى القويحة الساكنة
 والمهملة وهو نبيذ العسل ومنها البجعة بسكر الحميم وهو نبيذ الشعير ومنها اللز وهو من الذرة جاء
 تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال والخمر من العنب والسكر من
 التمر ومنها السكرية يعني يضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة به عن
 أبي موسى أنها من الذرة ومنها الفضيخ يعني بالقاص الضاء المهملة واللام المجهمة ما اقتضخ من البسر

من قهر أن عساه نار وعساه ابن عمر القضيخ قال أبو عبيد فان كان مع البسر عثر فهو الذي يسمى الخليلين قال أبو عبيد بعض العرب تسمى الخمر بعينها الظلاء قال عبيد بن الأبرص

هي الخمر يكنى بالطلاء • كما القتب يكنى بأبجدة

قال وكذلك الخمر هي الساذق إذا عرفت فنهذا السائر يؤيد العمل بالعموم ومع التعارض قاله جميع المعمر على المبيع ومن أكلة الجهور وقوله (وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقله حرام أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه الترمذي وحسنه ورواه ثقات وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد ابن أبي وقاص عن أبيه بلقظ شئ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قليل ما أسكر كثير وفي الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة رضى الله عنها وعن خوات وعن سعيد وعن ابن عمرو وزيد ابن ثابت كلها مخترجة في كتب الحديث والكل يقوم به الحجة وقد تم تحقيقه (فائدة) ويحرم ما أسكر من أى شئ وإن لم يكن مشروبا كالخبيثة قال المصنف من حال انه لا أسكر وانما يفسد فهي مكافئة لها فانهما تحدث ما يحدث الخمر من الطرب والنشوة قال وإذا سلم عدم الأسكار فهي مقفلة وقد أخرج أبو داود انه نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتة قال الخطابي المفتة شراب يورث القتور والخوف في الأعضاء وحكى العراقي شيخ الإسلام وابن تيمية الإجماع على تحريم الخبيثة وأن من استعملها كفر قال ابن تيمية إن الخبيثة أول ما ظهرت في آخر الحاشية السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظم المنكرات وهي شر من الخمر من بعض الوجوه لأنها لا تورث نشوة ولتة وطربا كالخمر ويصعب الطعام عليها أعظم من الخمر وقد أخطأ القائل

سرموها من غير عقل وقتل • وسوام خمر حرام

وأما النبي فانه حرام حال شيخ الإسلام ابن تيمية أن الحقيق الخبيثة واجب قال ابن البطران الخبيثة ونهى القتب فوجد في مصر مسكرة جدا إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين وقبائح خصالها كثيرة عندنا بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية وقبائح خصالها موجودة في الأفق وفيه نواقص ما قال ابن دقيق العيد في الجوزة لأنها مسكرة وقتله عنه متأخر وعلماء الفريقين واعقدوه هذا ما أفاد السيد رحمه الله وقد حقق العلامة الشوكاني في القبح الرباني حكم هذه الأشياء بتحقيقا شافيا ورجح ما ينبغي ترجيعه نظرا في الأدلة الحاشية فراجعوه وعول عليه (وعن ابن عباس) رضى الله عنه ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يثبته الزبيب في السقا فيشربه ومعه الفدو وهذا الفدو كان كالماء الثالثة يشرب بموسقا فان فضل يفتح الضاد وكسرها (شئ أهراقه أخرجه مسلم) هذه الرواية أحسن روايات مسلم وله الفاظ أخرقة من هذه في المعنى وفيه دلل على جواز الاتيان ولا كلام في جوازها وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد بقوله في رواية أخرى وسقاه الخادم أو أمر به فأنسبه الخادم دليل على جواز شربه هو أنما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم تنزهاته وأوجب بانه لا دليل على أنه يلقح جدا الأسكار وانما يرى فيه بعض تغرق في طعمه من جوضة أو غوغوا فسقاه الخادم مبادرة تلصصه الفساد ويحتمل أن يكون أول تنويع كآفة قال فسقاه الخادم أو أمر به فاهرق إلى أن كان يداف طعمه بعض تغرق ولم يشتمه فسقاه الخادم وإن اشتد أمر باهراقه وهذا جزم التنويع في معنى الحديث (وعن أم حلتة) رضى الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يجعل

(١) يريد به الشيخ في الدين
السبكي

شفاكم فيما حرم عليكم أن تخرجه البيهقي وصحبه ابن حبان) وأخرجه أحد ذكره البخاري تعليقا
عن ابن مسعود ويأتي ما أخرجه مسلم عن وائل بن حجر الحديث دليل على أنه يحرم التداوي بالخمر
لأنه إذا لم يكن فيها شفا فحرم شربها بل لا يرفع مجوزا لم يدفع بها الضر عن النفس وإلى هذا
ذهب الشافعي وقالت جماعة إذا اغتص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر جاز وأدى في البحر
الاجماع على هذا وفيه خلاف وقيل أو خفيفة يجوز التداوي بها كما يجوز شرب البول والدم
وسائر الجوامع للتداوي قلنا القياس باطل فإن القيس عليه محرم بالنسبة المذكورة لمعمومه لكل
محرم (قائلة) في الجمع الوهاج قال الشيخ (١) كل ما تقوله الأطباء من المنافع في الخمر وشربها
كل عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل وأما بعد نزول آية المائدة فإن الله تعالى الخلق
لكل شيء عليها المنافع حله فليس فيها شيء من المنافع وهذا سقط مسئلة التداوي بالخمر وإلى
قوله منقول عن الربيع والضحاك وفيه حديث أسنده التعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال إن الله تعالى لما حرم عليها المنافع (وعن وائل) هو ابن حجر يضم الحامس سكن الجيم
المخضري ابن طارق بن سويده قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر يصنعها للدواء فقال
إنهم ليستبدوا ولكنها إذا أخرجهم مسلم وأبو داود وغيرهما (أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث
الأول وهو تحريم التداوي بالخمر وزيادة الأخبار بأنها إذا موقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد
عن شربها أدواء كثيرة وكيف لا يكون ذلك بعد أخبار الشارع أنها دافعة لله وصافها من
الشعران الملعون وصف شربها وتشويق الناس إلى شربها والعكوف عليها كأنهم يضادون
الله تعالى ورسوله فيما حرمه ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطان يدعون إلى
ملحزمه الله تعالى ورسوله

باب التعزير

هو مسمى يعز من العز وهو الراد المتع وهو في الشرع تأديب على ذنب لا حد فيه وهو مخالف
للحد ومن ثلاثة أوجه الأول أنه يختلف باختلاف الناس فتعز برذوى الهيات أخف
ويستون في الحدود مع الناس والثاني أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود والثالث أن
التأديب مضمون خلافاً لثبوتها وما لا وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم
الفرق ويسمى تعزير القمعة ورده عن فعل القباح ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه
حال الفاعل وقوله (وحكم المائل) اسم فاعل من مائل على قرنه إذا سطع عليه واستطاع
(عن أبي ردة) أنصاري رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد
رؤي بنينا للعلوم ومبينا للمجهول ويجزوما على النبي ومروفا على النبي (فوق عشرة أسواط
التي حدى الله حدوا الله متفق عليه) وفي رواية عشرة جلدات وفي رواية لا عقوبة فوق عشرة
ضربان والمراد بحدوا الله ما عان الشارع فيه عدا من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع
والرجم وهذا داخلان في عموم حدود الله خارجان عما عده الساق إذا الساق في الضرب وقد
اتفق العلماء على حد الزنا (٢) والسرقة وشرب (٣) الخمر وحد الحارب وحد القذف
بالزنا والقتل في الردة والقصاص في النفس واختلوا في القصاص في الأطراف فهل يسمى حدا
أم لا كما اختلفوا في عقوبة جحد العارية والواط وأتيان الهيمو التعزير بضرب الزنا والسحاق

(٢) أي على تسمية كل
واحد من المذكورات
حدا

(٣) قد تقدم للشارح نقل
المنازعة في دعوى الإجماع
على حد الخمر في شرح
الحديث الأول في الباب
الذي قبل هذا

تراب

واكل

وأكل اللحم الميتة ولحم الخنزير لغير ضرورة والحصر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تركا سلا
والاكل في رمضان وتحصيل المرأة الفحل من الهائم عليها اهل يسمى حدا ولاخن قال يسمى حدا
أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشر فأصوات ومن قال لا بد من إيجز الامة قد اختلف في
العمل بجديد الباب فذهب إلى اخذها باليسر وأجدوا حتى وجعنا من الشافعية وذهب
مالك والشافعي وزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشر ولكن لا يبلغ أدنى
الحدود أي كل واحد من للذ كورات وذهب بعضهم إلى أنه يكون التعزير في كل حدود حد
جنسه لما يأتى من فعل على عليه السلام قلت ولادليل لهم الأفعال بعض الصحابة كما روى أن
عليه عليه السلام جلد من وجع امرأته من غير أنما تقصير الأسوطان وإن عمر ضرب من
نقش على خاتمه ما تقبى الأسوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس
بديل ولا يقاوم التعصيص وما نقل عن عرواية لهم (١) دليلا وله لا يبلغ الحد من فعل
ذلك من الصحابة كما أنه قال صاحب القريب معتذرا لبلغ الخبر الشافعي لقاله لأنه قال أن اصح
الحديث فهو مذهبي ومثله قال الداودي معتذرا للمالك لا يبلغ ما كان هذا الحديث فرأى العقوبة
بشد الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه (٢) وعن عائشة رضي الله
عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم الحدود رواء أحد
وأودا ودو النساء والبيوت) والحديث طرق كثيرة لا يتناول مقال والا فانه هي موافقة البائع
على نقض البيع وأقبلوا هاهنا مأخوذ منها والمراد هاهنا موافقة ذى الهية على ترك المواخذة
أو تخفيفها وفسر الشافعي ذوى الهيات بالذين لا يعرفون الشرف فيل أحداهم المرأة والعترات
جمع عثرة والمراد هاهنا الزينة وحكى الماوردي في ذلك وجهين أحدهما أنهم أصحاب الصغار
دون الكبار والثاني من إذا أذنب تاب وفي عثراتهم وجهان أحدهما الصغار والثاني أول
معصية يزل فيها مطيع واعلم أن الخطاب في أقوال الائمة لانهم الذين لهم التعزير لعموم ولا يتهم
فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الاصح لا اختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس باختلاف
المعاصي وليس له أن يقتص إلى مقتصة ولا إلى غيره وليس التعزير لغير الامام الا الثلاثة الأب
فإنه تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سيئ الاخلاق والظاهر أن الام في زمن الصبغة
كفاته لها ذلك وللأمر بالصلاة والضرب عليها وليس للأب تعزير لبالغ إن كان مصفيا والثاني
السيد يعزير رقيقته في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الاصح والثالث الزوج له تعزير زوجته
في أمر التقوى كما صرح به القرآن وهل يضر بها على ترك الصلاة ونحوها الظاهر أن ذلك ان
لم يكن لها الزجر لانهم باب انكار المنكر والزوج من جملة من يكف بالانكار بالبدن واللسان
أو الجفان والمراد هاهنا الأول (٣) (وعن علي عليه السلام قال ما كنت لأقيم على أحد حدا
فيكون فأخذ في نفسى الاشارب الخمر فانه لموات ودينه) بقتضف الدال الملهة وتسكون المشاة
التيبة أي غرمت دينه (أخرجه البخاري) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد لمحمد ومن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو من باب التزيرات فان مات ختمه الامام وكذا كل معزير
يعتبر بالتعزير برضه الامام وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب جماعة إلى أنه لا شيء في من مات
بحد أو تعزير قياسا منهم للتعزير على الحد فيجاءع ان التسليم قد أنفق فيها قالوا وقول على

(١) لا يبلغ حدنا
وحديث على أيضا انما
يكون دليلا لهم اه

عليه السلام هذا المعهود للاحتياط وتقدم الجواب بما إذا أعنت في التعزير بدل على أنه غير مأذون فيه من أصله بخلاف الاعتناء في المدة فإنه لا يضمن لاهما فاذن في أصله فإن اعتنا فإنه للخطأ في مقته وكتاتهم يريدون أنهم يمكن مأذوناً في غير ما أذن به بخصوصه كالضرب مثلاً والا فهو مأذون في مطلق التعزير برؤاؤهم لقول علي عليه السلام ما خطفناه صريح في أن ذلك واجب لأن باب الاحتياط ولأن تمام حديثه لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه وأما قوله جل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أربعين إلى قوله وكل سنو قد تقدم فلهذا يريد أنه جلد جلد غير مقرر ولا تقرر ثم بقوله بل يأمر بدوا العال والأيدى ولذا قال أنس بخوارعين قال التوروي في شرح مسلم ما معناه وأما من مات في حرس من الحدود وغير الشر يقصد أجمع العلماء على أنه إذا جلد الإمام أو جلد دعات فإنه لا دولة ولا كفارة ولا على الإمام ولا على جلاديه ولا على المال أو أمان مات بالتعزير فذهبوا وجوب الضمان لديه والكفارة ذكر تفاصيل في ذلك مذهبية (١) (و عن عبادة بن خباب) بفتح الخاء المعجمة فوجدت قاتل فوجدته وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته (قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تكون فتن فكن فيها عبداً القتل والقتول ولكنك القاتل أخرجه ابن أبي خزيمة) بالحاء المعجمة مقترحة فتناً تخميناً ساكنة فتلته (والدارقطني وأخرج أحمد بن حنبل عن خالد بن عرفطة) بضم العين المهملة وسكون الراء المهملة القاصو العطاء المهملة وخالد صحابي عداة في أهل الكوفة روى عنه أبو عثمان النهدي وعبدة الله بن يسار ومسلم مولاه ولأحمد بن أبي قاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين والحديث أخرجه من طرق كثيرة وفيها كلام باسم وهو رجل من عبدة القيس كان مع أنصار أرواح ثم قاتلهم وسب الحديث أنه قال ذلك الرجل أن أنصار أرواح قد خرج عبدة الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكره ابن جرير رداً وقال الله لقد عرفوني (٢) مرين (٣) قالوا أنت عبد الله ابن خباب قال نعم قالوا هل سمعت من أبيك شيئا يحدثنا قال سمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أتى كفتة القاعد فيها خمر القائم والقائم فيها خمر الماشي والماشي فيها خمر من السابي فإن أدركك فكن عبد الله المقتول قالوا أنت سمعت هذا من أبيك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فقد سمعته على ضمة (٤) التفسير فلو اعنته وقرروا أمولاه عفا بطنها والحديث قد أخرجه أحمد والطيبراني وابن قانع من غير طريق مجهول إلا أن فيه على بن زيد بن جدهان وفيه مقال واقتله عن خالد بن عرفطة متكون فتنه يحدث واحداث واختلاف فإن استطعت أن تكون عبداً القتل والقتول لا القاتل فاضل وأخرج أحمد الترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال قال دخل علي بيتي وبسط يده ليبتلي قال كن كافي أتم وأخرج أحمد من حديث ابن عمر بن لفظ ما يمنع أحدكم إذا جاء أحدكم بدينه أن يكون عمل ابن آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة وأخرج أحمد أبو داود وابن حبان من حديث أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتنة كسروا فيها قسيكم وأوتاركم وأضرر بؤسوفكم بالحجارة فإن دخل على أحدكم منه فليكن كفترا في آدم عليه السلام رحمه الله القسري في الاقتراح (٥) على شرط الشيخين والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور

(١) هذا الحديث متنازع
يُشرحه عن حديث سعيد
ابن زيد عنهما هو في بلوغ
المرام وقد أخره الشارح
في النسخة الأخيرة ٥١
أو النصر

(٢) من الرعب الخفاقة اه
(٣) أي قال ذلك مرتين اه

(۴) بالفتح وبكسر جابه
ادق

(٥) وهو المحقق ابن دقيق
العدد ٨١

الفتن والتصدّر من الدخول فيها قال القرطبي اختلج السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص
وعبد الله بن عمرو ومحمد بن سلة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة بينهم من قال أنه يجب
عليه أن يلزمه وقالت طائفة يجب عليه القول من يدا المقتة أصلاً ومنهم من قال بترك
المقاتلة وهو قول الجمهور وشذمن أوجبته حتى إذا أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من
قال يدفع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو مذوران قتل أو قتل وذهب جمهور الصحابة
والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وجاؤهم هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال
أو قصر قهره عن معرفة الحق وقال بعضهم بالتفصيل وإنه إذا كان القتال بين طاقتين لا أمام
لواحدة فالقتال حينئذ ممنوع وتترك الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي وقال الطبري إنكار
المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المبطّل أخطأ وإن شاكل
الأمر فهي الحالة التي وردت في القتال فيها وقيل إن انتهى أمورها في آخر زمان حيث
تكون المقاتلة لطلب (١) الملك وقد دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس وقوله إن
استطعت يدل على أنها لا تحرم المداخلة وإن انتهى للتزبد لا التحريم (وعن سعد بن زيد رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وماله أربعة وصحبه
الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذمن أوجبته فإذا قتل
فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه جاء رجل إلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله رأيت أن جاري رجل يريد أن يخنقني قال فلا تخطئه قال
فإن قاتلني قال فاقته قال رأيت أن قتلني قال فانت شهيد قال رأيت أن قتله قال هو
قاتل النار قالوا فأن قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدي عنه والحديث علم قليل المال وكثير وقد
أخرج أبو داود وصحبه الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد وفي العيصين
ذكر المال فقط ووجه الدلالة أنه لا جرحه صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً بل على أنه القتل والقتال
قال في التكميل الوهاج ومحل ذلك إذا لم يجد ملجأً كمن وغره أو لم يستطع الهرب والأدب
عليه قتل لأدري ما وجوب الهرب عليه قالوا ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتسلم
الأنه قد تقدم أن علماء الحديث كلهم على استثناء السلطان إلا ما أوردناه من المصريح على
جوره فلا يجوز دفعه عن أخذ المال ولا يجب الدفع عنه البض لا لا دليل إلى إباحته قالوا وكذا
يجب على النفس أن تصدها كثر لا إذا قصد هاسم فلا يجب ما تقدم قرياً في شرح الحديث
الأول وصح أن عثمان منع عبده أن يدفع عنه وكانوا أربعاً وعشرة وقال من ألقى سلاحه فهو
حر قالوا وأما المصطفى فإني القتل شهادة بخلاف تركه لا على محل ترك الدفع عن قتل النفس
مباح أو مندوب فيه خلاف

(كتاب الجهاد)

هو مصدر جهل جاهد أي بقتل المشقة هذامه نالقة وفي الشرع مد الجهاد في قتال الكفار
والبغاة (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات
ولم يغزو ولم يحدث نفسه به) أي بالغزو (مات على شعبين التناقض وامسك) في دليل على

أو قد أتى هذا في حديث ابن
مسعود قال قلت يا رسول الله
ومتى ذلك قال أيام الهرج
قلت ومتى قال حين لا يلعب
الرجل جلبيه كذا في البدر
أه أبو زب

وجوب العزم على الجهاد أو الخوا به فعل كل واجب قالوا فان كان من الواجبات المطلقة للجهاد وجوب العزم على فعله عند امكانه وان كان من الواجبات الموقفة وجوب العزم على فعله عند دخول وقتها الى هذا ذهب جماعة من ائمة الاصول وفي المسئلة خلاف معروف ولا يفتي ان المراد من الحديث هنا ان من لم يفز بالقول ولم يحدث نفسه بالفرز ومات على خلة من خصال التفات فقوله ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه انه لم يخطر بباله ان يفوز ولا حدث نفسه ولو ساعد من عمره ولو حدثها به وأخطر الخروج للفرز وبها حينئذ من الاحيان خرج عن الانصاف بخصلة من خصال التفات وهو قلم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أى لم يخطر بباله شئ من الأمور وحديث النفس غير العزم وعقد النية ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها انه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً (وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جاءه المؤمنون بأمور الحكم وانفسكم وانفسكم رواء أجدوا للناس وصحبه الحاكم) الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار والممال وهو ذهول ما يقوم به من الثقة في الجهاد والسلاح ونحوه وهذا هو المقاد من عدة آيات في القرآن جاهدوا بأموالكم وانفسكم والجهاد باللسان بأقامة الحق عليهم ودعائهم الى الله تعالى وبالاصول عند القام الزجر ونحوه من كل ما فيه تكمية للعدو ولا ينالون من عدوئنا الا كتب لهم به عمل صالح وقال صلى الله عليه وآله وسلم لحسان ان هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قلت يا رسول الله على التماس جهاد) هو في معنى الاستفهام وفي رواية أعلى النساء (قال) ثم جهاد لا قتال فيه الحج والعمره رواء ابن ماجه وأصله في الضاري) بلفظ قالت عائشة استأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال جهاد كن الحج وفي نسخة آخره فأنه لا وفاء عن الجهاد فقال ثم الجهاد الحج وأخرج النسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه جهاد الكبير أى العاجز والمرأة والضعف الحج دل ما ذكره على انه لا يجب الجهاد على المرأة وعلى ان الثواب الذي يقوم مقام ثواب جهاد الرجل حج المرأة وعمرتها وذلك لان النساء مأمورات بالستر والكون والجهاد نافي ذلك اذ فيه مخالطة الاقران والمبارزة ووضوح الاصوات وأما جواز الجهاد لهن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز وقد أورد في الضاري هذا الباب بآب خروج النساء للفرز وقتالهن وغير ذلك وأخرج مسلم من حديث أنس ان ام سلمة اتخذت خبيراً يوم حنين وقالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذته ان دنا مني أحسن المشركين بقرت بطنه فهو يد على جواز القتال وان كان فيه ما يدل على انها لا تقتل الا دافعة وليس فيما تم اقتصد العدو والى منه وطالب مبارزته وفي الضاري ما يدل على ان جهادهن اذا حضرن مواقف الجهاد وسقى الماء ومدواوا والمرضى ومناولة السليم (وعن عبدالله بن عمر) رضى الله عنه (قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال فضع ما يجاهدك فيك عليه) سمى آتاعب النفس في القيام بمصالح الابوين وازعاجها في طلب ما يرضعها وبذل المال في قضاء حاجتها جهاداً من باب اللسا كلما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى وبزأه أيشية سبقت لها ويحتمل أن تكون استأذنه بعلقة الضدية لان الجهاد فيه انزال الضرر بالاعداء

فاستعمل في انزال النسخ بالوالدين وفي الحديث دليل على انه يسقط فرض الجهاد مع وجود
الابوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والشافعي من طريق معاوية بن جهمه ان أبا جهمه
جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت القزو وحثت لاحتبائك فقال
هذا لمن أم قال نعم قال الزمها وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية
وسواء تضرر الابوان بمجروحه أو لا وذهب الجماهير من العلماء إلى انه يجرى الجهاد على الولدان مع
الابوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن زهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا قس
الجهاد فلا أي لا يشترط انهم مولودا راضعا فان قبل بالوالدين فرض عين أيضا والجهاد عند
تعيينه فرض عين فهما مستحويان فواجبه تقدم الجهاد قلت لأن مصلحة أعم فهي لحفظ
الدين والدفاع عن المسلمين فمصلحة عامة مقدمة على غيره وهي تقدم على مصلحة حفظ البدن
وفيها دلالة على عظم بر الوالدين وأنه أفضل من الجهاد وان المستشار بشر بالصحة المختصة
وإنه ينبغي ان يستفصل عن يستشير السبل على ما هو الأفضل (ولاحدوا في داود من
حديث أبي سعيد نحوه) الدلالة على انه لا يجب عليه الجهاد والاداء في الحياة إلا انفسه
كإدله قوله وزاد أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنهم فان أذنا) لك في الخروج للجهاد
(والأقبرها) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهم (وعن جرير البجلي) رضى الله عنه (قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أباي من كل مسلم يقيم بين المسلمين رواه الثلاثة وسأله
صحيح ورجح الضاري إسناده) وكذلك رجع أيضا لو سألوا يودوا أو دوا أو دوا أو دوا أو دوا أو دوا
فيسر أي حاتم ورواه الطبراني موصولا والحديث دليل على وجوب الهجرة من دار المسلمين
من غير مكة وهو مذهب الجمهور لحديث جرير وما أخرجه الشافعي من طريق جرير بن حكيم عن
أبي بصير بن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك إلا بعد ما أسلم أو يشارك المشرك ولعموم قوله
تعالى ان الذين تظاهروا بهم الملائكة ظالمى أنفسهم إلا أنهم ذهب الأقل إلى أنها لا تجب الهجرة
إلا حديث والآفة منسوخة (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فمتى عليه) قالوا فإنه علم ناسخ لوجوب الهجرة
العمال عليه سابق وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة اليه ولم يكر
عليهم بقائه ببلدهم ولا هجرته إلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث حربة قال لا مبرهم إذا قتبت عدوك
من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال فإن أبوا لك فاقتل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى القول
عن دارهم إلى دار المهاجرين وأعلمهم أنهم ان فعلوا ذلك ان لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على
المهاجرين فان أبوا واختاروا دارهم فاعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله
تعالى الذي يجرى على المؤمنين الحديث سيأتي بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة والأحاديث غير
جديدة بآب عباس محمولة على من لم يأمر على دينه قالوا وفي هذا جرح بين الأحاديث وأجاب من
أوجب الهجرة بأن حديث لا هجرة مع الأديمة فيها عن مكة كإدله قوله بعد الفتح فإن الهجرة كانت
واجبة من مكة قبله وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت
فرضا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستمرت بعد ما خاف على نفسه والى انقطعت
بالاصالة هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان وقوله ولكن جهاد ونية قال

الطبي وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعد ملابته والمعنى ان المجرم في مفارقة
الوطن التي كانت مطلوبة على الاعيان الى المدينة قد انقطعت الا ان المفارقة بسبب الجهاد باقية
وكذلك المفارقة بسبب نيته الصالحة كالقرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والقرار من القفر
والنية في جميع ذلك معتبرة فقال النوراني المعنى ان الخبر الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن
تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وجهاد معطوف بالرفع على محل الاسم ﴿وعن أبي موسى
الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في
سبيل الله متفق عليه﴾ وفي الحديث هنا اختصار ولفظه عن أبي موسى انه قال اعز الله التي صلى
الله عليه وآله وسلم الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل ليد كر والرجل يقاتل ليرى مكانه في حبل
الله قال من قاتل الحديث والحديث دليل على ان القتال في حبل الله وهو من مفهوم الشرط
ويشيق الكلام فيما اذا انضم اليه قصد غيره وهو المغنم من اجل هو في حبل الله أولاً قال الطبري
انه اذا كان المقصد اعلاء كلمة الله لم يضر ما حصل من غيره ضمننا وبذلك قال الجمهور والحديث
يحمل انه لا يخرج عن كون في حبل الله مع قصد التثريب لانه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
ويأتي بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تتبعوا فاضلا من ربكم فان ذلك لا ينافي فضيلة الجهاد
فكذلك في غيره ففعل هذا العمدة الباعث على القتل فان كان هو اعلاء كلمة الله لم يضر ما انضاف
اليه ضمنا ونبي الكلام فيما استوى القصدان فظاهر الحديث والاية انه لا يضر الا ان يخرج
أوداد والتساق من حديث أبي امامة رضي الله عنه ما يستند جديد قال جابر بن عبد الله قال قال رسول
الله رأيت رجلا غزاه بقتل الاجر والذ كرماله قال لا شيء فاعادها ثلاثا كل ذلك يقول لا شيء
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل عمل من العمل الا ما كان خالصا
والتقى به وجهه قلت فيكون هذا دليل على انه اذا استوى الباعثان الاجر والذ كرماله لا يقبل
الاجر ولعل بطلانه هنا بخصوصية طلب الذ كرماله انقلب عنه للربا موارا لا يابطل لما يشركه
بمخلاف طلب المغنم قاله لا ينافي الجهاد بل اذا قصد باخذ المغنم اغاظة المشركين والانتفاع به على
الطاعة كانه اجر فانه تعالى يقول ولا ياتون من عنده الا لكتب لهم به عمل صالح والمراد
النيل المأذون فيه شرعا وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله عليه قبل القتال دليل
على انه لا ينافي قصد المغنم القتال بل ما قاله الا ليجتهد السامع في قتال المشركين وفي البخاري
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتدب اهلن خرج في سبيله
لا يجزعه الا يمتن في وتصديق رسولنا ان ارجعه بما نال من ابر او شجرة أو أدخله الجنة
ولا يخفى ان الاخبار ههنا دليل على جواز تشريك النية والاخبار به يقتضي ذلك غاية ما انفرد
بقصد المشركين كون الجهاد نية أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن معه في غزاة
بدر لا خذع للمشركين ولا ينافي ذلك ان تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من اعلاء كلمة الله تعالى
وأمرهم الله تعالى على ذلك بل قال الله تعالى ويؤدون ان غزوات الشوكمة تكون لكم ولم ينههم
بذلك مع ان هذه الاخبار واختيار لهم محبتهم للمال دون القتال فاعلاء كلمة الله يدخل فيه اخافة
المشركين وأخذ أموالهم وقطع أنصارهم ونحوه وما حديث أبي هريرة عندنا في داود بن جلال
قال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في حبل الله وهو يتخفى عر ضل من الدنيا فقال لا أجر له فاعاد عليه

ثلثاً كل ذلك يقول لأجره فكأنهم فهم صلى الله عليه وآله وسلم أن الحاصل هو العرض من
 الدنيا فاجابه بما أجاب والافان قد كان ثمة يكالجهاد يطلب الغنية أمر امره وفاقى العصابة فانه
 قد أخرج الحاصمكم واليهيقي باسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال اللهم ارزقني رجلاً
 شديداً فأثابته ويقاظني ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ عليه هذا ليل أن طلب العرض
 من الدنيا مع الجهاد كان أمر امره ما يجوز له الجهاد فليدعون الله عليه (وعن عبد الله بن
 السعدي رضي الله عنه) هو أبو محمد عبد الله بن السعدي وفي اسم السعدي أقوال وانما قيل له
 السعدي لانه كان مسترضعاً في بني سعد سكن هذا الله الأردن ومات بالشام سنة ثنتين على قوله له
 صفة ورواية قال ابن الاثير وقال غيره ابن السعدي المالكي نسبة الى جد هو يقال فيه ما بن
 السعدي كافي أبي داود (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنقطع الهجرة ما قوتل
 العدو ورواه الترمذي وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وانما قال في يوم
 القيامة قال قتال العدو مستر ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام في جوابها مع حصول مقتضاها
 وأما وجوبها فيمنه ما عرفت (وعن نافع) هو مولى ابن عمر قاله أبو عبد الله نافع بن ربح
 بفتح السين المهمة وسكون الراء وكسر الجيم كان من كبار التابعين من أهل المدينة سمع ابن عمر
 وأبا سعيد وهومن الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم قلت ستسبع عشر قومة وقيل
 عشرين (قال أنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بني المطلق) بضم الميم وسكون
 المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قال في بن شهر من خزاعة (وهي غارون) هالعين المهمة
 وتشديد الراء جمع غار أي غافلون فأخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم وبنى ذرارهم حديثي ذلك
 حديثه بن عمر متفق عليه وفيه وأصاب يومئذ جوريه) فيه مستثنان الأولى الحديث
 دليل على جواز القاتلة قبل الدعاء الى الاسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير انتظار
 وهو أصح الأقوال الثلاثة في المسئلة وهي عدم وجوب الانفاصطلقا ويرد عليه حديث بريدة
 الآتي والثاني وجوبه مطلقا ويرد عليه هذا الحديث والثالث يجب أن لم بلغهم الدعوة
 ولا يجب أن بلغتهم ولكن يستحب قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه ما فرقت
 الأحاديث الصحيحة هذا أحداه وحديث حبيب بن الأشرف وقيل ابن أبي الحقيق وغير
 ذلك وادعى في البصر الإجماع على وجوب دعوتهم لم يسلفه دعوة الاسلام والثانية في قوة وسبي
 ذرارهم دليل على جواز استرقاق العرب لأن بني المطلق عرب من خزاعة والمذهب جمهور
 العلماء وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي هذا الى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم
 دليل ناهض ومن طالع كتب السير والمغازي علم قسنا استرقاقه صلى الله عليه وآله وسلم للعرب غير
 الكنايين كعوز بن مينا المطلق وقال لاهل مكة اذهبوا فأنتم الطلقاء وقادى أهل بدر والظاهر
 أنه لا فرق بين الضدما والقتل والاسترقاق وثبوتها في غير العرب قطعاً وقد ثبت فيهم ولم يصح
 تخصص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل لاذهب الى قول عمار بن علي بن مينا وقدمي النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم من العرب كما ورد في غير حديث وأبو بكر وعلى رضي الله عنهما ما بين ناجة
 وبذلك قوله (وعن سليمان بن بريدة عن أسه عن عائشة قالت كل رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا أمر أميراً على جيش) هم الجند والسائرون الى الحرب لا غيرهم (أوسر به) هي القطعة

من الجيش يخرج تحت تغير على العدو وترجع اليه (أوصاه في خاصته يتقوى الله وعن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله فانلوا من كفر بالله اغزوا ولا تقسوا) بالعين المجرمة والقاتل الحسن في القسم مطلقا (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تقتلوا) من الملة يقال يقتل بالقتل اذا قطع نفسه وانتهى وهذا كرهه أو شأمن اطرافه (ولا تقتلوا وليدا) المراد غير البالغ من التكليف (واذا قتلت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال) أى الى احدي ثلاث خصال كابدل له قوله (فايتن أجاوذك اليها فاقبل منهم وكف عنهم) أى القتال وخطبا بقوله (ادعهم الى الاسلام فان أجاوذك فاقبل منهم ثم ادعهم الى الصلوة من دارهم الى دار المهاجرين فان أوافوا خبرهم بانهم يكونون كعرب المسلمين) وسن حكيم اعراب المسلمين نفعه قوله (ولا يكون لهم في الغنمة) الغنمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجب عليهم للمسلمون بالليل والرب (التي) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شي) الان يجاهدوا مع المسلمين فان هم أخوا) أى الاسلام (فسلمهم الجزية) وهي الخصلة الثانية من الثلاث (فانهم أجاوذك فاقبل منهم وان أوافوا فاستعن بهم بالله وقائهم) وهذه هي الخصلة الثالثة (وانا حاصرت أهل حصن فأرادوا أن يجعل لهم غنمة فنيته فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك) على التخييقوله (فانكم ان يقتلوا) ابتلاء المصيبة والقائم والامن أخرت الرجل اذا تقصت عيبه ونعامه (ذمكم أهون) ان تحقروا غنمة الله واذا أرادوا ان تتركهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك) على التخييقوله (فانك لا تدري أتصيبهم حكم الله تعالى أم لا آخر جميعهم) في الحديث مسائل الاولى هل على انه اذا ثبت الامر من يفر وأوصاه بتقوى الله وعن بعضهم المهاجرين خيرا ثم يخبره بصرم القاتل من الغنمة فيحرم الغدو تحريم الملة وتحريم قتل صبيان المشركين وهذه حرمان بالاجماع ودل على انه يدعو الامر المشركين الى الاسلام قبل قتالهم وظاهره وان كانت قد بلغت الدعوة لكنهم مع باوعها يحمل على الاستصباح كابدل اغارته صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق وهم عارون والاوجب دعائهم وفيه دليل على دعائهم الى الهجرة بعد اسلامهم وهو مشروع فيما يدل على الحديث من الاذن لهم في البقاء وفيه دليل على ان الغنمة التي لا يستحقها الا المهاجرون وان اعراب لا حق لهم فيها الا ان يحضروا الجهاد واليه ذهب الساذي وهذا غيره الى خلافه وادعوا انسج الحديث ولم يأتوا بربها على نفعه المسئلة الثانية في الحديث دليل على ان الجزية تقو خدم كافر كذا وغير كذا عري وغير عري لقوله عدوك وهو عام والى هذا ذهب مالك والاوزاعي وغيرهما وذهب الشافعي الى انها لا تقبل الا من أهل الكتاب والمجوس عربا كانوا أو عجميا لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية بعد ذلك كراهم الكتاب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سواهم سنة أهل الكتاب وما دعاهم داخلون في عموم قوله تعالى فانلواهم حتى لا تكون قننة وقوله فانلوا المشركين حيث وجدتموهم واعتذر عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الامر بالتحويل والهجرة والا يات بعد الهجرة بخديثة بريد منسوخ أو متأول بان المراد بعد ذلك من كل من أهل الكتاب قلب والذي يظهر عموم أخذ الجزية بمن كل كافر لمعوم حديث بريد وأما الآية فاقابت أخذ الجزية بمن أهل الكتاب ولم تعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها والحديث بين أخذها من غيرهم

وجعل عدوك على أهل الكتاب في غاية العدوان قال ابن كثير في الارشاد ان آية الجزية انما
 نزلت بعد ان مضى من المشركين وعبدة الاوثان ولم يبق بعد نزولها الا أهل الكتاب فآلة تقوية
 المذهب امامه الثاني ولا يخفى بطلان دعواهم لم يبق بعد نزول آية الجزية الا أهل الكتاب بل يبق
 عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الاصنام من أهل الهند فاما عدم أخذها من العرب
 فلانها لم تنشرع الا بعد الفتح وقد دخل العرب في الاسلام ولم يبق منهم عدو يحارب غير سبق فيهم
 بعد الفتح من سبي ولا من تضرب عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الاسلام منهم فليس
 الا لسيف او الاسلام كما ذلك الحكم في أهل الردة وقد سبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل
 ذلك من العرب بنى المصطلق وهو اذن وهل حديث الاستبراء الا في سبيل اوطاس واستمر هذا
 الحكم بعد عصره صلى الله عليه وآله وسلم ففقت العصابة رضى الله عنهم بلاد فارس والروم
 وفي رواية يهاجم العرب خصوص الشام والمراقد ولم يعضوا عن عرب من عجمي بل عموما حكم السبي
 والجزية على جميع من استولوا عليه وهذا يعرف ان حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية
 وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضها في السنة (١) الثانية عند نزول سورة بقرات ولما انتهى فيمن
 المثلثة ولم يزل انتهى عنها الا بعد أحد عشر سنة (٢) الثانية عند نزول سورة بقرات ولما انتهى فيمن
 المسئلة الثالثة فضمن الحديث انتهى عن اصابة العدو الى ان يجعل لهم الامم ذلك ذمة الله ودمه
 رسولة بل يجعل لهم ذمته وقد علم ان الامم من معه اذا أخفروا ذمتهم أي تقضوا عهدهم فهو
 أهون عند الله من ان يخفروا ذمة قتلى وان كان تقض الذمة محرما لمطلقا قبل وهذا انتهى
 لنتزله لا لتصرم ولكن الأصل فيه التصريم ودعوى الاجماع على التفتيز له لا يتم وكذلك تضمن
 النبي عن انزالهم على حكم الله تعالى وعاه له لا بدري أصيب فيهم حكم الله أم لا فلا ينزلهم على
 شيء لا بدري أشيع أم لا بل ينزلهم على حكمه وهو دليل على ان الحق مسائل الاجتهاد مع واحد
 وليس كل مجتهد مصيب الحق وقد أنشأنا ذمة حقيقة هذا القول في محل آخر (٣) وعن كعب بن
 مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد غزوة ووري بفتح الواو وتشديد الراء أي سترها
 (بفتح واو) متفق عليه) وقد جاء الاستثناء في ذلك لفظه في غزوة رسول الله أنه أظهر لهم مراده
 وأخرجه أبو داود وادفنه ويقول الحرب خدعة وكانت توريته أنه اذا أراد قصد جهة سأل عن
 طريق جهة أخرى اياها ما نهر بها وانما يفعل ذلك لانه أتم بغير يده من اصابة العدو وانما
 على غفلة من غير تاهلهم وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب
 خدعة (٤) (وعن معقل بن النعمان بن مقرن (٥) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء) انهم لم
 يذكر ان الانبياء يعقل بن مقرن في اصابة انما ذكر ان النعمان بن مقرن وعز هذا الحديث اليه
 وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجه عن النعمان بن مقرن فستر طرفه أظن لفظ معقل
 السابق (٦) (والشارح وقع انه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن الترمذي ولا يخفى ان النعمان
 هو ابن مقرن فاذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لا ابن النعمان قال ابن الاثير ان النعمان هاجر
 ومعه سبعون اخوة فله بديانهم هاجر واكلهم معه فراجعت التقريب المصنف فلم أجدهم بها
 يقال لمعقل بن النعمان ولا ابن مقرن بل فيه النعمان بن مقرن فتمين ان لفظ معقل في نسخ
 بلوغ المرام سبق فلم وهو ثابت فيلزم انما من نسخة (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) أي من الفتح والتسعة
 من الهجرة اه

(٢) الحديث في اطراف
 المزى عن معقل بن يسار
 المزى عن النعمان بن مقرن
 أورده في مسند النعمان بن
 مقرن وقال انه قال الترمذي
 حسن صحيح فله في نسخ
 بلوغ المرام عن معقل عن
 النعمان تصحيف عند ما بين
 واقه أعلم اه أبو النضر

(٣) والتي بنسخي بلوغ
 المرام وهي نسخة صحيحة
 متقولة من نسخة السعيد
 المحدث سليمان بن يحيى
 الاهدل التي بنسخه يودكر
 انها صحيحة معتمدة مقبولة
 على نسخة قولتي على نسخة
 الحنف بالفتوى عن معقل
 ان النعمان بن مقرن
 لم يحسب القتل انما هو
 لفظه ابن فقط والاصل هو
 ان النعمان واقه أعلم اه

أوزاب

وسلم اذ لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس وتب الرياح وينزل النصر رواه أحمد
والثلثة وثم صبحه الحاكيم وأصله في البضارى فانه أنرجه عن النعمان بن مقرن يلقط اذ لم يقاتل
أول النهار انتظر حتى تب الارواح وتحضر الصلوات قالوا بالحكمة في التأخير إلى وقت الصلاة
المنظمة تاجابه الدعاء وأما هوب الريح فقد وقع النصر في الاحزاب كما قال تعالى فأرسلنا عليهم
ريحاً جنوباً لم تروها فكان نوحى هبوبها لمنزلة للنصر وقد علل بان الريح تب على الباعد الزوال
فصلى بها توب يد حقة السلاح الحرب والرب ياد القشاطر ولا يعارض هذا ما ورد من أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يغوص بالان هذا في الاغارة وكذلك عند المصافحة للقتال ﴿ وعن الصعب
ابن جثامة ﴾ تقدم ضبطهما في الحج ﴿ قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ ووقع في صحيح
ابن حبان ان السائل هو الصعب وقتله سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأله عن
﴿ عن الفارمن المشركين يستون ﴾ بصيغة المضارع من يشهني المجهول ﴿ فيصيدون من نسائهم
وذوارهم فقال هب منهم من تق عليه ﴾ وفي لفظ البضارى عن أهل الادار وهو قصر من صلب الخفاف
المخوف التيبت الاغارة عليهم في الليل على قفله مع اختلاطهم بصبياتهم ونسائهم فضاب
النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الله
وزاد فيه ثم نهى عنهم يومئذ وهي مدرجة في حديث الصعب وفيه من أي داود بن عتيق أخرجه
قال عفيان قال الزعري ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك عن قتل النساء
والصبيان ويؤيدان النهي في حنين ما في البضارى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل لاهدم
الحق خالفه لقتل ذرية لا عبيداً وأول مشاهدته لجمعهم صلى الله عليه وآله وسلم عزوة
حنين كذا قيل ولا يخفى أنه قتلهم معهم صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة قبل ذلك وأخرج الطبراني
في الاوسطين حديث ابن عمر قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أتى بأمرأة متعقولة
فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء وقد اختلف العلماء في هذا فذهب الشافعي
وأبو حنيفة والجمهور إلى أن يجوز قتل النساء والصبيان في البيات غلابة رواية العصيين وقوله هم
منهم أي في الجاهلية القتل تبعاً لا قصد الا انما يمكن انقصا لهم عن يستحق القتل ونهت ما لا
والاؤاى إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى اذا قترس أهل الحرب بالنساء والصبيان
أو تحصنوا الحصن أو سفينة هما فمعهم لم يميز قتلهم ولا يجرى قتلهم واليه ذهب جماعة الاثني عشر
قالوا في القترس يجوز قتل النساء والصبيان حيث حصلوا ترسا ولا يجوز اذا قترسوا على السلم الامع
خشية استئصال المسلمين وقتل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد إلى قتل النساء
والصبيان انتهى عن ذلك وفي قوله هم منهم دليل بطلان قلن قال هم من أهل النار وهن ثلاث
الاقوال في المسئلة والثاني انهم من أهل الجنة وهو الرابع في الصبيان والاولى الوقت ﴿ وعن
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل أي مشرك ﴾ تبعه يوم بدر
أرجع فلن أستعين بمشرك رواه مسلم ولفظه عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قبل بدر فلما كان بحيرة الورد أدركه رجل قد نذ كرفيه برأه فمؤجلة ففرح أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأوه فلما أدركه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
جئت لاتبعل وأصيب بكم قال أنؤمن بالله قال لا قال فارجع فلن أستعين بمشرك فلما سلم أدت

له والحدِيث من أَنه من قال لا يجوز الاستعانة بالمشرِكين في القتال وهو قول طائفة من أهل العلم
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا لا مصلى الله عليه وآله وسلم استعان بصغيران بن
 أمية يوم خيبر واستعان يهودي بقتل قريظة رضي الله عنهم أجمعين وأبو داود في المراسيل وأتوجه
 الترمذي عن الزهري حرصا وراسيل الزهري ضعيفة قال الذهبي لأنه كان خطأ في إرساله
 شبهة لمسلم وصحح البيهقي من حديث أبي جند الساعدي أنه رداهم قال المصنف ويصح بين
 الروايات أن الذي رداه يوم بدر تفرس فيه الرغبة للإسلام فردم رجلا من يهود فخلق ظنه وأن
 الاستعانة كانت ممنوعة فخص في هذا أقرب وقد استعان يوم خيبر جماعة من المشركين
 نأقهم بالفنائم واشترط جماعة أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في أمضاء الأحكام وفي شرح
 مسلم أن الشافعي قال إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين
 به ولا يكره ويحوز الاستعانة بالمناقب إجماع الاستعانة على الله عليه وآله وسلم بعد الله بن أبي
 ربيعة (و) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأ أمية مقتولة في
 بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان متفق عليه (و) قد أخرج الطبراني في المعجم أن الله عليه وآله
 وسلم لدخل مكة أن يامرأ أمية مقتولة فقال ما كانت هذه تقايل أخرجها عن ابن عمر فيصلي أنما هذه
 وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأ أمية مقتولة بالطائف
 فقال لها ما لك عن قتل النساء صاحب فضل الرجل يارسل الله أرقتما فإنا أدت أن تصرعني
 فتقتلي فقتلتها فمر بها أن واري ومفهوم قوله تقايل وتقرير لهذا القاتل يدل على أن إذا
 قاتلت قتلت والمذهب الشافعي واستدل أيضا بأخرجه أبو داود والنسائي وابن مبان من
 حديث رباح (١) بن الراسع المعلى قال تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فقرأ
 الناس يجمعين فقرأ امرأ أمية مقتولة فقال ما كانت هذه تقايل (و) وعن مرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا أسبوح المشركين واستبقوا شرهم) بالثنية المجهضة ويكون الزهراء
 والخاء المجهضة هما الصغار الذين لم يدركوا ذكر في النهاية (رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال
 حسن غريب وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن مرة وفيها ما تقدمناه والشيخ من استنبات
 فيه السنن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كما في القاموس وللهذا الزهراء والاسان
 أهل الجلود والقوة على القتال ولم ير الهريسي يحتمل أنه أريد أسبوح من كافي ألفين مطلقا
 فقتل ومن كان صغيرا لا يقتل فوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان ويحتمل أنه أريد
 بالنسح من كافي أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسان

إن شرخ الشباب والشعر الاست ودماء بعض كان جنونا

فأما يستبقى رجلا سلامه كما قال أحمد بن حنبل الشيخ لا يكره يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام
 فيكون الحديث بخصوصا عن يهود تفرس على الكفر بالزينة (و) عن علي كرم الله وجهه
 أنهم تبارزوا يوم بدر وراه البصري وأتوجه أبو داود سطلوا (وفي المغازي من البصري عن علي كرم
 الله وجهه قال أنا أول من يمشي للتصوم يوم القيامة وقال قيس وفيهم أنزل هذا الخصمان
 اختصموا فيهم قالهم الذين تبارزوا في بدر جزءه على رضي الله عنهم وأبوابه من الحرث رضي

(١) بكسر الراء ومثناة
 تحتة واختار البصري أنه
 بالالف المحذوثة مهملة
 أو تواب

أفقه عنه وشية بن يزيد عتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وتفصيله ما ذكره ابن إسحق أنه برز
عبيد بن جراح بن ثعلبة بن علي الكلابي وعنده موسى بن عبيدة فقتل على وجهه من بارزهما واختلف
عبيد بن موسى بن بارز بن بصر بن فوخة الضربة في ركبة عبيدة فقتل منها المار جوا بالصفراء فقتل
على وجهه من بارز عبيدة فقتل على قتله والحديث دليل على جواز المبارزة قال في ذلك ذهب
الجمهور وذهب الحسن البصري إلى عدم جوازها وشرط الأوزاعي والثوري جواها حتى أذن
الأمير في هذه الرواية (وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال إنما نزلت هذه الآية فينا معشر
الأنصاريين ولا تغزوا بأيديكم إلى التهلكة قاله رداهي من أنكر على من جمل على صف الروم حتى
دخل فيهم رواء الثلاثة وصححه الترمذي وقال حسن صحيح غريب وابن حبان والحاكم) أخرجه
المذكورون من حديث أسلم بن زيد أبي عمران قال كنا بالقسطنطينية فخرج صف عظيم
من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع مقبلا فصاح الناس
سبحان الله أتى بيده إلى التهلكة فقال أوأوب أيها الناس أتكم وتولون هذه الآية على هذا
التأويل وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار إنما عز الله بنوكم ناصر وقلنا ضنا سرا
إن أموالنا قد ضاعت فلو ألقيناها وأصلحنا ما ضاع منها فأبى الله تعالى هذه الآية فكانت
التهلكة الإامة التي أردنا وضع عن ابن عباس وغيره فهو هذا في تأويل الآية قبل وفيه دليل
على جواز دخول الواحد في صف القتال ولو ظن الهلاك قلت ما ظن الهلاك فلا دليل فيه
أذا يفرضا كل ثلث من جمل هنا وكل القاتل يقول إن القاتل في واحد يحمل على صف كثيراته
يظن الهلاك وقال المصنف في مسئلة جمل الواحد على العدد الكثير من العدو أنه صرح
الجمهور أنه إذا كان لقرط شجاعته وظنه أنه يهرب العدو بذلك أو يجرى المسلمين عليهم أو يغزو
فإن المقاصد المصنعة فهو وحيد متى كان يجرى بهم أو يغزو لاسيما أن ترتب على ذلك
وهو المسلمين قلت يخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب قال ابن كثير ولا بأس به عن ابن
مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبيد بن جراح في غزاة في سبيل الله فأنه من
أصحابه فعلم ما علمه فرجع رغبة فيما عندى وشقة مما عندى حتى أهرق دمه قال ابن كثير
والأحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة فمن عرف من نفسه بلا في الحروب
وشدة وسطوة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخل
بني النصر وقطع متفق عليه) دل على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالصريق والقطع لمصلحة
في ذلك ونزلت الآية بما قطعتم من لينة الآية قال المشركون أنكم تنهى عن الفسلفة الأرض
فما أقطع الأنصار وتجرضها قال في معال التنزيل لينة ففسدت نالون ويجمع على ألوان
وقيل من اللين ومعناه الخلة الكرمية وجعلها للين وقد ذهب الجماهير إلى جواز الصريق والتضريب
في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي وأبو ثور واختصاصه بأكبر وصى جيشه أن لا يفعل ذلك وأعيين
بأنه رأى المصلحة في بقاءهم لأنه قد علم أنها نصر للمسلمين فأراد بقاءهم بذلك بدور على ملاحقة
المصلحة (وعن عبد الله بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تغزوا فإن الغزاة) يضم الغن المحببة وضم اللام (ظاروا على أصحابي في الدنيا والآخرة ورواه
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم أن الغزاة الخيانة في الغنية قال ابن قتيبة معنى بذلك لأن

صاحبه به في متاعى محققه وهو من الكبار والاجلج كاتله النوى والعار القضيص في
 الهياه اذ اظهر اقتضاه صاحبه واماني الاخره لعل العار ما يقيد ما اخرجنا البخاري ومسلم
 من حديث ابي هريرة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الغلول وعظم أمره
 فقال لا ألقي أحدكم يوم القامة على رقبته شاة انقاه على رقبته فرسه حمة يقول يا رسول
 الله اغثنى فأقول لا لا قال اللهم ان الله شافداً بلغت الحديث وذكره العبر وغيره فانه دل
 الحديث على انه باق الغلول هذه الصفة الشبهة يوم القامة على رؤس الأشهاد فعل هذا هو
 العار في الأثرة للغال ويحمل انه شيء أعظم من هذا ويؤمن هذا الحديث ان هذا ذنب
 لا يغفر بالشفاعت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا قال اللهم ان الله شافداً ويحمل انه لا ورد في حمل
 التلظظ والتشديد ويحمل انه يغفر لهم بعد تشهره في ذلك الموقف والحديث الذي يقته ورد
 في خطاب العلمين على الصدقات خذل على ان الغلول عام لكل ما فيه حق العباد من المؤمنين
 الغال وغيره فان قلت فهل يجب على الغال رد ما أخذ قلت قال ابن المنذر انهم أجوعوا على ان
 الغال يعد ما غل قبل القسمة وما بعد ما غل الاوراعى والثالث وما لا يدفع الى الامام خمسة
 ويصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك وقال ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان
 كل من يملكه فليس له التصديق به غيره قال والواجب ان يدفعه الى الامام كالا مال الضائعة
 وعن عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل رواداً ووداً وصله
 عن مسلم فيمدليل على ان السلب الذي يؤخذ من العدو والكافر يتحقق فأنه سواء حال
 الامام قبل القتال من قتل قتيلا فله سلبه ولا وسواه كان القاتل مقبلاً أو نهزماً وسواه كان من
 يستحق السهم في المغنم ولا كالرأث السبي والسلب الذي هو في السلب للقاتل حكم مطلق
 غير مقيد بشيء من الاشياء قال الشافعي وقد حفظ هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في واطن كثيرة منها يوم بدر فانه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بسلب أبي جهل
 لمعاذ بن الجوح لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل وكذلك في قتل طلحة بن أبي بنعثة
 لرجل يوم أحد أعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه واده الحاكم والا جاد في هذا
 الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم حنين من قتل قتيلا فله سلبه بعد القتال
 لا ينافي مع ذلك ابل هو مقرر للحكم السابق فان هذا كان معلوماً عند الخصام من قبل حين وانما قال
 عبد الله بن جحش اللهم ارزقني رسلاً شديداً الى قوله أقتله وأخذ عليه فاقدمناه قريلاً أما
 قول أبي حنيفة انه لا يكون السلب للقاتل الا اذا حال الامام قبل القتال من قتل
 قتيلا فله سلبه والا كان السلب من جملة النجاسة من الغنائم فانه قول لا واقع الا لاداة
 وقال الطبراني ان ذلك موقوف على المراءى الامام فانه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى
 سلباً في جهل لمعاذ بن الجوح بعد قوله ولمشاركه في قتله كالا فاقدمناه قريلاً أما
 واجب عنه باله صلى الله عليه وآله وسلم انما أعطاه ما لا اله الا في قتله لا
 رأى عن الجاني في سيفه وأما قوله كالا كما قتله فانه تطبيقاً لنفس صاحبه وأما
 تخمين السلب الذي يعطاه القاتل فصوم الاداة من الاحاديث فأنه يتبع بمخيمه

وبه قال أحمد وابن المنذر وأبو هريرة وآخرين كلهم يخصصون عموم الآية بالأحداث فإنه
أخرج حديث عوف بن مالك أنه أودد و ابن حبان يزاد قوله يخصص السلب وكذلك أخرجه
الطبراني واختلفوا هل نازم القاتل الجنة على أنه قتل من يريد أخسب له فقال الليث والشافعي
وجامعون المالكية أنه لا يقبل قوله إلا بالنسبة للور وذلك في بعض الروايات بلقط من قتل قتيلا له
عليه مائة فلسه و قال مالك والأوزاعي يقبل قوله بلا مئة قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكتفى بقوله وذلك في قصة معاذ بن الجراح وغيره ما يكون خصما
حديث الدعوى والجنة ﴿ وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في قصة قتل أبي جهل ﴾
يوم بدر (قال فاستدراه) أي تسابعا إليه (يسقيهما) أي ابني عقراء (حتى قتلاه ثم انصرفا إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخراهما فقال أيكمله هل مسحما سيحكيا قال لا لهما فظن
فيهما) أي في سقيهما (فقال كلا يكمله سلبه لهما ذن عمر وبن الجراح) بفتح الجيم آخره ما
مهملة بزنة فعول (متفق عليه) استدله أن الأمام أن يبطل السلبين شأواهم مفوض إلى
رأيه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن ابني عقراء احتلأا بأهل ثم جعل سلبه لاحدها واجب
بأنه اغتلكهم به صلى الله عليه وآله وسلم لهما ذن عمر وبن الجراح لأنه رأى أن يرضى به بسيفه في
المؤثر في قتله لمعقها فأعطاه السلب وطيب قلب ابني عقراء بقوله كلا يكمله والافلحانة
القاتلة لخصر بمعاذ بن عمر وونسبة القتل إليهما مجازي كلا كما أوردته وقرنته الجاز (١)
أعطاه سلب المقتول لاحدهما وقد يقال هذا عمل النزاع (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول
ابن عبد الله الشامي كان من سبي كابل وكل مولى لأمر آمن قيس وكان سديلا يفسح وهو عالم
الشام ولم يكن أبصره بالنسبة إلى زمة مع عمر بن مالك ووالده وغيرهما ويرى عنه الزهري
وربيعة الرأسي وعطاء بن الساماني مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نصب المتعنين على أهل الطاهات أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات ورواه العجلي
بإسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه) وأخرجه الترمذي عن ثوراب عن مكحول ولم يذكر
مكحول أن كان من قسم العنصل وقال السهيلي ذكر الرازي بالمتعنين الواقدي كاذر مكحول
ونصكران الذي أشار به سليمان التماري وروى ابن أبي شيبة من حديث عبد الله بن سنان
ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وآله وسلم حاصرهم خمس عشرة ليلة ولم
يذكر أسيا من ذلك وفي الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطاهات شهرا وفي مسلم
من حديث أنس أن الله كانت أربعين ليلة وفي الحديث دليل أنه يجوز كسر الكفار إذا
تخصصوا بالمتعنين ويقاس عليه غيره من المذائع ونحوها ﴿ وعن أنس رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه الخضر بالفين المجهية فقام في القاموس
المغفر كبر وجهه وكتابه زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقعر بها التسلي (فلا
نزع المغفر جاسر) قال ابن خنبل) بفتح الحاء المجهية وفتح الطاء المهملة (متعلق باستار
الكعبة فقال اتقوا متفق عليه) فعدليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة غير
محرم يوم الفتح لأنه دخل مكة لا لكنه مختص بذلك فإنه يحرم القتال فيها كما قال صلى الله عليه
وآله وسلم وإنما أحلت ساعة من نهار الحديث وهو متفق عليه وأما أمره صلى الله عليه

(١) يعني من باب التظليل
لقاتل حقيقة على غيره أنه

[illegible]

وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة أصبراً في القلادوس من صبر الاتسان وقصره على القتل أن يحبس ويرى
 حتى يموت وقد قتلهم صبراً وصبر عليه ورجل صبوراً صبوراً لقتل انتسى (أخرج أبو داود في
 الحراسيل ورجاله ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدي والنضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط ومن
 قال بديل طعيمة الملعون بن عدي فقد جفف كما قاله المصنف وهذا دليل على جواز قتل الصبر إلا أنه
 قد روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً ثقات وفي بعضهم مقال لا يقتلن قرشي بهذا صبراً
 قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل ابن خطل يوم الفتح (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل رجلين من المسلمين رجل مشركاً أخرجه الترمذي وصححه
 وأصله عند مسلم) فبديل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب
 الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز للمفاداة فيه من الأسير واسترقاقه وزاد مالك أنه مفاداة
 بأسير وقال صاحبنا أبو حنيفة يجوز للمفاداة بغيره وأعمال أو قتل الأسير واسترقاقه وقد وقع منه
 صلى الله عليه وآله وسلم قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط وقد أنه بالمال كما في أسارى بدر
 والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقتل فعاد إلى القتال يوم أحد فأسر موقله وقال في
 حقه لا بلغ المؤمن من حجر واحد من الاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لاهل مكة
 ثم أعفاهم (وعن صخر) بالصاد المهمة تخاف مهمة ما كنت فرام (ابن العدي) بالعين المهمة
 مفتوحة وسكون المثناة التحتية وقال ابن أبي العدي عدد من أهل الكوفة وحديثه عندهم
 روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن القوم إذا
 أسلوا أحرز وأدامهم وأموالهم أخرجه أبو داود ورجاله موثقون) وفي معناه الحديث المتفق
 عليه أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها حرز وأدامهم وأموالهم
 الحديث وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرر دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك
 قالوا من أسلم طوعاً من دون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كل أرض العين (١) وإن أسلوا بعد
 القتال فالإسلام قد عصم دماءهم وأموالهم فالتقول غنمة وغيره المنقول فيه ثم اختلف
 العلماء في هذه الأرض التي صارت خيلاً للمسلمين على أقوال الأول للسلطان ونصره والمخالفان القيم
 إنما تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين وإرزاق الفقهاء وبناء القنابر والمساجد
 وغير ذلك من سبل الخير إن رأى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها لكل من ذلك
 قال ابن القيم وبه قال جمهور العلماء كان عليه سيرة الخلفاء الراشدين وإنزع في ذلك بلاد وأصهاره
 وقالوا المرأسم الأرض التي تقعوها في الشام وقالوا الحمد نخمس أو اقسمة أو انقال عمر هذا غير المال
 ولكن أجيبه فما عليكم بغيري وعلى المسلمين ثم وافق سائر النصارى عمر وكذلك جرى في فتوح
 مصر والعراق وأرض فارس وسائر البلاد التي تقعوها عنوة فليقسم منها الخلفاء الراشدون
 قريفاً واحدة ثم قال هو وافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن استعملوا في كيفية بقائها بلا قسمه قطاهر
 مذهب الإمام أجدوا كثره ومعه على أن الإمام مخير في تخصيص مصلحة لا تخصيص شهوة فإن كان
 الأصل للمسلمين قسمتها معهما وإن كان الأصل أن ينفقها على المسلمين ونفعها عليهم وإن كان الأصل
 قسمة البعض ووقف البعض فعليه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل الأقسام الثلاثة فله

(١) والواجب عليهم في
 أموالهم الزكاة أو بالنصر

قسم أرض قريظة والنضير وترك خمسة مكة وقسم بعض خير وترك بعضها لما ينو من مصالح
السلطان وذهب بعضهم إلى أن الامام محمد بن عبد الله الأصغر من أربعة أبناء اما القسم بين الغنائم
أمر تركها لأهلها على خراج أو يتركها على معاء له من غنائم أو يمن بها عليهم قالوا وقد فعل مثل
ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن جبير) بابيهم والموسدة والرصاص (ابن مطعم)
برتبة اسم الفاعل أي ابن عدي وجبير يحكى عارفاً بالانساب مات سنة ثمان وأربع وخمسين (أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لو أن المطعم بن عدي حياً) هو والد جبير (ثم
كلمني في هؤلاء النقي) جمع نقي بالنون والمنقاة الصوقية (تركتمهم في رداء البخاري) المراد بهم
أسارى بدر وصفهم بالنقي لما هم عليهم من الشر كما وصفهم الله تعالى بالنجس والمراد بالطلب حتى
تركهم والملاحقة من الأسرى بغير قريظة فاعلمت ذلك مكانة علي يد كانت عند رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وآله
وسلم في جوار المطعم بن عدي إلى مكة فلما كان المطعم بن عدي أسيراً ولادة الأربعة قلبسوا السلاح وقام
كل واحد منهم عند الركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له أنت الرجل الذي لا تقهر فمضت
وقيل إن الداعي كانت له أمه أعظم من مقي في قض العيصية التي كتبها قريش في طبيعة بني
هاتم ومن معهم من المسلمين حين حصر وهم في الشعب وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر وأراه
الطبراني وقولهم لا تقهر بأهل المهجة والقاصو الراسين أخبره إذا جاور المراد لا يتقهر جوارك
لصكر أمك ولا يؤمن من قبحه فيه دليل أنه يجوز ترك أخذ القدامى من الأسرى والمصلحة
به لشفاقة رجل عظيم وأنه يكافأ الحسن وأن كان كافراً (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه قال أبا مناسيا يوم أوطاس لهم أزواج فصرحوا فأنزل الله تعالى والمحصنات من النساء إلا
ما ملكت أيمانكم أخرجه مسلم) قال أبو عبيد البركي أوطاس ولد في خيبر هو ابن والحديث
دليل على انقضاء نكاح المسيبة بالاستنفاذ لا بقوله هذا متصل وإلى هذا ذهب الشافعي
وتظاهر بالإطلاق سواء سبي معها زوجها أم لا ودلت أيضاً على جواز الوطء ولوقبل اسلام المسيبة
سواء كانت كابية أو وثنية إذا لا يتعاقب ولم يعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم عرض على سبيلها
أوطاس الإسلام ولا أخبر أصحابه أنها لا تؤتمسية حتى تسلم مع أنه لا يجوز تأخير البيان
عن وقت الحاجة ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرياض بن سارية أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن حافى بطونهن فجعل الترمذي تأييداً وحده
وضع الجمل ولم يذكر الإسلام وما أخرجه في السنن من فروعا لا يعمل لأمرى يؤمن بالله واليوم
الآخر أن يقع على امرأ آمن السبي حتى يستنصر لم يلزم ذكر الإسلام وأخرجهما جلدوا خارج
اجسادنا بمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشكمن سبايا حتى تضعن حافى بطونهن فجعل الترمذي تأييداً وحده
ولم يلزم ذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسيبة في حديث واحد وقد ذهب إلى هذا
طائفة من غيرهم وذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى أنه لا يجوز وطء المسيبة المملوكة حتى تسلم إذا لم
تكن كابية فوسبايا أوطاس هن وثنيات فلا بد عندهم من التأويل بأن لهن بعد الإسلام
ولا يلزم ذلك إلا بمجرد الدعوى فقد عرفت أنه لهن دليل شرطي للإسلام (وعن ابن عمر رضي

عنه قال بعشر رسول الله صلى الله عليه وآله بمسرية) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد
 اليه (واثنيهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي جهة (تجدد فقفوا بالاكثية
 واثنيهم معهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النسيب (اثني عشر بعيرا وقالوا بعيرا
 بعيرامتنق عليه) السرية قطعت من الجيش يخرج منه وتعود اليه وهي من مائة إلى خمسمائة
 والسرية التي يخرج بها الليل والسارية التي يخرج بها النهار والمراد من قوله سهمانهم أي أنصباؤهم
 أي أنه بلغ نصيب كل واحد هذا القدر أعني اثني عشر بعيرا أو النفل زيادة زادها الغازي على
 نصيبه من الغنم وقوله فقالوا مني المجهول فيتمثل أنه قتلهم أميرهم وهو أبو قتادة فيتمثل أنه
 التي صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر رواية البيت عن نافع عنده مسلم إن القسم والتفصيل كان
 من أمراء الجيش وقررا التي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لأنه قال ولم يغيره النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأما رواية ابن عمر عنده مسلم أيضا لم يلفظ وتقلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعيرا بعيرا
 فقد قال النووي ونسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان مقر الفلج ولكن الحديث عند
 أبي داود يدل على ما صحتنا كثيرا وأعطاه أميرنا بعيرا لكل إنسان ثم قدمنا على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قسمين بينهما غنيمان فأصاب كل رجل من اثني عشر بعيرا بعد الخمس فدل على أن
 التفصيل من الأمير والقسم منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد جع بين الروايات بان التفصيل
 كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم بعد الوصول قسم صلى الله عليه
 وآله وسلم بين الجيش وقول الأمير قبض ما هو وقسمه بينهم ثم قسم ذلك على أصحابه فنسب
 ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله كونه الذي قسم أولا ومن نسب ذلك إلى الأمير
 في اعتبار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخر وفي الحديث دليل على جواز التفصيل للجيش ودعوى
 أنه يخص ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا دليل عليها بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه
 صلى الله عليه وآله وسلم في هذه القصة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك أنه يكره أن يكون
 التفصيل شرط من الأمير بان يقول من فصل كذا فله فصل كذا قال لأنه يكون القتال للذي أفاضل
 يجوز برده قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله سلبه سواء قاتله صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل القتال أو بعده لأنه تشريع علم إلى يوم القيامة وأما لزوم كون القتال للذي أفاضل
 الباعث عليه فإنه لا يصح قول الإمام من فصل كذا فله كذا فإنه لا ينبغي بعد الإعلام أن يجاهد في
 سبيل الله من جاهل تكون كلمة الله هي العليا فن كان قصدها إعلام كلمة الله بضرمان يجمع
 ذلك المغرور والاسترزا قال صلى الله عليه وآله وسلم وأجعل رزقي تحت ظل رمحي واختلفت
 العلما هل يكون التفصيل من أصل الغنمة أم من الجيش أو من خمس الجيش قال الخطابي أكثر
 ما روي من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنمة (وعنه) أي ابن عمر (قال قسم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خير للفرس سهمين وللراجل سهمان متفق عليه واللفظ للغازي
 ولا يداود) أي عن ابن عمر (أنهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين للفرس وسهم واحد
 دليل على أنه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة أسهم من الغنمة سهم للفرس وسهمان والسهم
 مالك والشافعي لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عروة أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل إنسان سهمان فكان للفرس ثلاثة أسهم ولما أخرجه

الناسق من حديث الزبير بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبره أنه أربعة أشهر سبهم من قريته
 وسبهم ما له وسبهم القراية يعني من التي صلى الله عليه وآله وسلم وذهبت الخلفاء إلى أن القريته
 سبهم واحداً في بعض روايات أبي داود بلفظاً على القاريس سبهم والراجل سبهم واحد وهو من حديث
 (١) بن جارية ولا يقاوم حديث الصبيح واختلفوا إذا حضر يفر من فقال الجمهور لا يسبهم
 الا قريته واحداً لا يسبهم لها الا إذا حضر بها القتال (٢) وعن معن) فتح الميم وسكون العين
 المهملة هو أبو زيد يعني بن زيد السلي يضم السين المهملة وفتح اللام لا يسبهم صبيحة شهدوا
 بدراً كما قيل ولا يسبهم عن شهد بدراً هو وأبوه وجد غيره وقيل لا يصح شهوده بدراً يعني الكوفيين
 (ابن زيد) فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقبل) فتح التثنية وفتح القاف هو
 الغنمة (الابعد) الحسن رواء أجدوا أبو داود وصحبه الطحاوي) المراد انقل هنا هو ما زيد بالامام
 لاحداً الثمانين على نصيبه وقد اتفق العلماء على جواز ما اختلفوا على كونه من أصل الغنمة ومن
 الخس وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين بل غاية ما دل عليه ما نخص الغنمة
 قبل التسبيل منها وقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دلالة على أن التسبيل من أصل الغنمة
 واختلفوا في مقدار التسبيل فقال بعضهم لا يجوز أن يتدل أكثر من الثلث أو من الربع كما يدل عليه
 الحديث الآخر وهو قوله (٣) وعن حبيب بن مسلمة) بالامام المولى المقسومون حديثين بينهما
 مشقة فتسبى هو أبو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي القهري وكان يقال حبيب الروم لكثرة
 مجاهدته لهم ولأنه عمراً أعمال الجزيرة وضم المارة مينة وانذر بيسان وكان غاضلاً بحجاب الدعوة مات
 بالشام أو بارسين سنة الثنتين وأربعين (٤) قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزل
 الربع في البداية) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثلث في الرجعة ورواه أبو
 داود وصحبه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاوز
 الثلث في التسبيل وقال آخرون لا ما دام نزل السرية جميع ما غنم لقوله تعالى قل لا انفال لله
 والرسول فنقوضها المسمى الله عليه وآله وسلم والحديث لا دليل فيه على أنه لا يتعد أكثر من
 الثلث واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية ابن المنذر أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم انما فرق بين البداية والفتول حين فضل إحدى العطين على الأخرى لقوة الظهور عند
 دخولهم وضعفه عند خروجهما لأنهم وهم داخلون أنشط وأشبه للمسير والامعان في بلاد
 العدو وأجمعهم عند الفتول لضعف دوابهم وأبدانهم وهم أشبه بالرجوع إلى أوطانهم وأهلهم
 لطول عهدهم بهم وجهم بالرجوع فترى أنه زادهم في الفتول لهذه العلة والله سبحانه أعلم قال
 الخطابي بعد ذلك كلام ابن المنذر هذا ليس بالبين لأن قوله وهم ان الرجعة هي الفتول إلى
 أوطانهم وليس هو معنى الحديث البداية إنما هي استدار السقر للفرز إذا مضت سريته من جهة
 العسكر فلما وقعت بطاقتهم العدو فماتوا كان لهم فيه أربع وبشر كلهم سائر العسكر في
 ثلاثة أرباعه فان قتالوا من الفتوة ثم رجعوا فاقوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث لأن
 نهوهم بعد الفتول أشق لكون العدو على حذر وحزم انتهى وما طالعوا الا ربع (٥) وعن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل بعض من سب من السرايا
 لانفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش متفق عليه) فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم

- (١) مجمع فتح الميم ونسب
 الميم المكسورة ابن جارية
 بالميم صحابي مات في خلافة
 معاوية فقوله لا يقاوم
 حديث الصبيح لا لاجل
 مجمع رواية قتادة صحابي بل لما
 تقرر في علوم الحديث من
 أن رواية الشيخين أو أحدهما
 مقبوضة على رواية غيرهما
 عند التعارض لها أو تراب

يكن مثل كل من نعته بل بحسب ما رآه من المصلحة في التشيل ﴿١﴾ (وعنه) أي عن ابن عمر
 (قال) كأن صلب في عفا زينا العسل والعنب فبنا كله ولا ترفعه رءاء البضاري ولا يدي دود) أي عن
 ابن عمر (فلو خدمتهم الحسن وصحبها) أي الزبادة (ابن حبان) لا ترفعه لا تحمله على حبل
 الأدشله أو لا ترفعه إلى من يتولى أمر القنعة ونسب آذنه في أكله اكتفاء بما علم من الآن في ذلك
 وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للقائين أخذ القوت وما يصلح له وكل طعام اعتدوا به عموما وكذلك
 عقب الهوا قبل القسمة سواء كان باذن الامام أو غيره إذنه ودليله هذا الحديث وما أخرجه
 الشيطان من حديث ابن مغفل قال أصبت جراب خمر يوم خيبر فقلت لا أعطي منه أكلًا فالتفت
 فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبسم وهذه الأحاديث مختصة لاحاديث النبي عن
 القول (وعن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه قال أصبنا طعام يوم خيبر فكان الرجل يجيء
 فاستخيم من مقدار ما يكفيه ثم ينصرف أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فإنه
 واضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التتميم قاله الخطابي وأما صلاح العدو
 ودواهم فلا علم بين المسلمين خلافا في جواز استعمالها فلماذا اقتضت الحرب فإن الواجب ردّها
 في الغنم وأما الثياب والخزف والأدوات فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل لماذا
 احتج إلى شيء منها لما يقتضيه ضرورة كان له أن يتعمل مثل أن يشد البردي في ثوب
 ويتقويه على المقام في بلاد العدو ثم صدقتا للهوس في الأوزاعي عن ذلك فقال لا يلبس الثوب
 إلا أن يخاف الموت وعن روي عن ثابت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فتي المسلمين حتى إذا عطفها ردها فيه
 ولا يلبس ثوب من فتي المسلمين حتى إذا خلقه رده فيه أخرجه أبو داود والدارقطني ورجاله ثقات ويؤخذ
 منه جواز كوي وليس الثوب وإنما يتوجه انتهى إلى الإخفاف والإخلاق للثوب فلا يركب من
 غير الخفاف وليس من غير أخلاق وأتلاف جاز ﴿٢﴾ (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء
 وأما المهمة (قال) سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يجير (بالجيم والراء) بينهما
 مثله تقسم من الأجرة وهي الأمان (على المسلمين بعضهم أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد في
 مسنده ضعف) لأن في استئجاره الخراج من أوطان ولا يكره يجير ضعفه (ولطفا لى من حديث
 عمرو بن العاص يجير على المسلمين أذناهم وفي الصحيحين عن علي رضى الله عنه عزمة المسلمين واحدة
 يعني إذا أذناهم وأذنا من أجبه) من حديث علي أيضا (من وجه آخر ويجير عليهم أقصاهم)
 كذا فيهم لوهم أنه لا يجير إلا أذناهم قد دخل المراد في جواز إيجارها على المسلمين (وفي الصحيحين من
 حديث أم هانئ) قت أي طالب قبل اسمها هندوقيل فاطمة وهي أخت علي كرم الله وجهه
 (قد أجزأنا من أجزأ) وذلك أنها أجزأت رجلين من أجاتها وجاءت إلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم تخبره أن عليا أجازها لم يجز إيجارها فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجزأنا الحديث
 الأحاديث خالفة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أخت أو أم عبدا مؤذون أو غير مؤذون لقوله
 أذناهم فإنه شامل لكل وضيع وصحة أمان الشرع لا الأولى وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند
 جماعة ممن أصحاب مالك وأنهم قالوا لا يصح أمان المرأة إلا باذن الامام وذلك لأنهم جازوا قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يجرأ من أجزأنا من أجزأنا على أنه أجاز منه قالوا فلم يجز لم يصح أمهات وأحواله

للجور على الله صلى الله عليه وآله وسلم أمضى ما وقع منها وانما قد اعتقد أمانته الاصل في الله عليه
 وآله وسلم مسلما بحجة ولا نبي اذا دخل في عموم المسلمين في الحديث عن ما يقوله بعد آية الاصول
 أو من باب التغليب قرئ **﴿** وعن عمر رضي الله عنه اسمع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول في آخر من اليه ودوا للتصاري من جزيرة العرب حتى لا أدع الاسلام واما مسلم **﴾**
 وأخرجه احدثين يادققن عشت الى قابل وأخرج الشيطان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 انه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث أئمة جوار المشركين من جزيرة العرب وأخرج
 البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجتمع دينان
 في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب فقص عمر عن ذلك حتى أتاه النبل والحق عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى به وخير قال مالك
 وقد أجلى بهود خمران وهذا أيضا والحديث دليل على وجوب اخراج اليهود والنصارى
 والنجوس من جزيرة العرب لعموم قوله لا يجتمع دينان في جزيرة العرب وهو عام لكل دين
 والنجوس بنص وصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرف وأما حقيقة جزيرة العرب فقال محمد
 الدين في القاموس بـ جزيرة العرب ما حاط به من الهند وجزر الشام ثم جدلته والقرات وأما بين عدل
 أبيه الى أطراف الشام طولاً ومن جهة الى أطراف ديار العراق عرضاً انتهى وأضيف الى العرب
 لانها كانت أوطانهم قبل الاسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم وعاقبتهم الاحاديث
 من وجوب اخراج من له دين غير دين الاسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما
 الا ان الشافعي وغيره مذهبهم اختلفوا في ذلك وقال الشافعي وان سأل من يعطى الجزية ان يعطى الجزية
 عليه الحكم على ان يسكن الحجاز لم يكن له ذلك والرد الى الحجاز مكة والمدينة والبلد المستورة والبلد فيها
 كلها وفي القاموس والحجاز مكة والمدينة والطائف ومخالفها كلها اجتزت بين تجلوتها ثمانية أو بين
 نجد والسرماة ولانها اجتزت بالمرارة الخمس مرة بنى سليم وواقم ويلي وشوران والتار
 قال الشافعي ولم أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل التميمين والعين وقد كانت بها ثمانية وليس العين
 بجواز فلا يعطى لهم أحد من العين ولا باس ان يصلحهم على مقامهم بالعين قلت لا يخفى ان
 الاحاديث الماضية فيها الامر باخراج من ذكر من أهل الاديان غير دين الاسلام من جزيرة العرب
 والحجاز بعض جزيرة العرب ويرد في حديث أبي عبد الله امر باخراجهم من الحجاز وهو بعض
 مسمى بـ جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم اجتمع موافق الحكم عليها لا يباشر الحكم
 عليها بل ذلك الحكم كما قرئ في الاصول ان الحكم على بعض أفراد العالم لا يخص العالم وهو
 ظهير وليس بجزيرة العرب من الفاظ العموم كما هو فيه جماعة من العلماء غاية ما قد حدثت
 في عبيدة زيادة التاكيد في امر اجسامهم من الحجاز لانه دخل اخر اجسامهم من الحجاز تحت الامر
 باخراجهم من جزيرة العرب ثم أفرد الامر بزيادة تأكيد كيد لانه تخصيص أو تسنؤ وكف وقد كان
 آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم آخر جوار المشركين من جزيرة العرب كما قال ابن عباس رضي
 الله عنهما أوصى عند موته وأخرج البيهقي من حديث مالك عن اسمعيل بن أي حكيم اسمع عمر بن
 عبد العزيز يقول بلغني انه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان قال قاتل
 الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجداً لقين دينان بأرض العرب وأما قول

الشافعي لم أعلم أحدا أجلاهم من الذين فليس ترك أجلاهم بدليل فان اعدا من ترك ذلك كثرة
وقد ترك أبو بكر أجلا أهل الجملاء مع الاتفاق على وجوب أجلاهم لشغلهم بجهاد أهل الردة ولم
يكن ذلك دليلا على أنهم لا يصلون بل أجلاهم عمر وأما القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرهم في
العين بقوله لما دخل خنسن كل حالي متاراً وأوعده معافراً بهذا كان قبل أمره صلى الله عليه وآله
وسلم بانهم فاته **ك** كان عند وفاته كما عرفت فالخروج وجوب أجلاهم من الذين اوضح دليله
وكذلك القول بان تقريره في العين قد صار اجماعاً سكتوا كلام لا ينهض على دفع الاحادث
فان السكوت من العلم على أمر وقع من الأعداء من خليفة أو غيره من فعل مختلوا وترك
واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك فانه ان كان الواقع فعلاً أو تركه سكتوا وسكتوا
لم يدل حكومتهم على أنه ليس ينكر لمعلم من ان مراتب الانكار ثلاث باليد واللسان أو القلب
واتقاء الانكار باليد واللسان لا يدل على استقامه القلب فعمل السالك أفتكر قلبه لعنه عن
التغير باليد واللسان وحيد فلا يدل سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه اجماع
سكتوا اذ لا ثبت له قد أجمع السالك اذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك الاجماع للغيوب قال
السيد رحمه الله وبهذا تعرف بطلان القول بان الاجماع السكوتي يحتمل ألا يعلم أحد قدس وهذا
في رد الاجماع السكوتي مع وضوحه والحمد لله الممتنع وقد أوضنا في رسالة مستقلة انتهى
قلت وبه قال العلامة الشوكاني في ارشاد القول بالغيب عن قال (١) ومثله قد يفيد القطع
وكذلك قول من قال انه يحتمل ان حديث الامم بالاخراج كان عند سكوتهم به سرية من باب
لان الامم بانهم عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم والجزء في وقت في التاسع من الهجرة
عند نزول برات فكيف يتم هذا ثم عمر أجلي أهل خيبر ان وقد كان صالحهم صلى الله عليه وآله وسلم
على مال واسع **ك** ما هو معروف وهو سرية والتكليف بقوم ما عليه الناس وورد ما ورد من
النصوص بمثل هذه التأويلات مما يعطى فيجب الناظر المتصف قال النووي قال العلم رحمه
الله تعالى ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين الى الحجاز ولا يمكثون فيه أكثر من ثلاثة أيام قال
الشافعي ومن وافقه الامم كونه مهاجراً يجوز تمكن كافر من دخولها بحال فان دخل في خفية
وجب اخراجه فان مات ودفع فيه نيش وأخرج ما لم يتغير وجهه قوله تعالى انما المشركون نجس
فلا يقربوا المسجدين الحرام قلت ولا يخفى ان البائنان هم من الجيوش حكمهم حكم أهل الكذب
لحديث سنو انهم سنة أهل الكذب فيجب اخراجه من أرض العين ومن كل محل من جزيرة
العرب وعلى فرض انهم ليسوا بجهنم فالدليل على اخراجه دخولهم تحت لا يجتمع دينان في
أرض الحرب (وعنه) أي عن عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير) فبغ
التون وكسر الضاد المجهية بعد هاء ثمانية خمسة (عما قاله الله على رسوله مما لم يوجب) الايمان
من الوجه وهو السير السريع (عليه السبلون بحيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء لا بل
(وكانت التي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وكان يتفق على أهله فقسمته وما بقي بحيله في
الكراع) بالراء العين المهملة زينة غراب اسم لجسم الخيل (والصلاح عدو في سيد الله تعالى
متفق عليه) بنوا النضير قبله كبر من اليهود ودفعهم التي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه
اى الحديث على ان لا يمارى به ولا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم وخيلهم ومنزلهم خاصة

(١) وهو الشارح المغربي
وجه الله اه

الذي تنفقوا العهد وسار معهم كعب بن الاشرف في أربعين ذكاً الى قريش فالتفهم وكان
 ذلك على رأس ستة أشهر من وقته يدركاذ كرم المرير يوذ كرا بن اسحق في القاهز ان ذلك كان بعد
 قصة أحد يوم معوية وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم ليستنهم في ديرة جلين قتلها
 عمرو بن أمية الضمري من بني عاصر جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الي جنب جد ابراهيم فقالوا
 على القاء صخرة عليه من فوق ذلك الحداد وقام بذلك عمرو بن بجاش بن كعب فانه الخبر من
 السماء فقام نظهراً الله يقضي حاجته وقال لأصحابه لا ترموا رجلاً او رجس مسرعاً الى الذي تنقضه
 أصحابه فأنهروا وتمرر مع الى الذي تنقضه فأنهروا فأنهروا فأنهروا فأنهروا فأنهروا فأنهروا
 الفحل والقريش وحاصره هبت لبال وكان ناس من المنافقين يمشوا اليهم ان ائتوا وتعووا فان
 قولنا فالتنا معكم فتر بصوا فتنفى الله العبي في قلوبهم فلم ينصروهم فسألوا ان يجاوبوا عن
 أرضهم على ان لهم ما حلت الابل فصولوا على ذلك الا الحلقة فتع الحاء المملة وفي الامم قتاف
 وهي السلاح فخرجوا الى ادعات وأربحهم الشاهد آتروا الى الحيرة وطلق آل أبي الحقيق
 وآل حسي بن أنطاب بنسبر وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال الله تعالى لأول
 الحشر والحشر الثاني من خيرى أيام عمر وقوله مما قاله الله التي مما أخذ في وقتل قال في نهاية
 المجتهد له لخص فيه عند جمهور العلماء واتمال وجف عليها بخيل ولا ركاب لان بي التضر كانت
 على ميلين من المدينة فمشوا اليها مشاة غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ركب جلا أو
 جارا ولم تزل أصحابه مشتقة في ذلك وقوله كان يتق على أهلها على الاستقامة لنفسه والمراد به عزل
 لهم فنقض سنة ولكنه كان يتق قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا تم عليه السنة ولهذا أوفى
 صلى الله عليه وآله وسلم ودرهمه هرة على شعراسته لاله وفيه دلالة على جواز اذ خارت قوت
 سنة وأنه لا ينافي التوكل وأجمع العلم على جواز الاداء بما يستقله الانسان من أرضه وأما اذا
 أراد أن يشتري من السوق ويدخره فان كان في وقت خسيف الطعام لم يجز بل يشتري ما لا يحصل
 به تنسيق على المسكين ككفوت أياماً وشهروا ن كان في وقت حمة اشترى قوت السنة وهذا
 التفصيل نقله القاضي عياض عن أكثر العلماء ﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال غزونا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيرة فاصنافها غننا فقصم فينا رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم طائفتين جعل ضيفاً في الغنم رواه أوداد ورواه لا بأس بهم الحديث من أدلة
 التشيل وقد سلف الكلام فيه ولوضعه المصنف اليه الكان اولي ﴿ وعن أبي رافع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأخس بالهدى بالخالجمة فكلنا نتخذه فبينهم في
 النهاية لا تأخسه (ولأحسن الرسل رواه أوداد والتسائي وصحبه ابن حبان) في الحديث
 دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو كان كفر وعلى أنه لا يحبس الرسول بل يرجو ايفاء كان وصولة
 أمانه فلا يجوز ان يحبس بل رد ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ايمانية آتيتوها فأنتم فيها أنفسكم فيها وأيمانية عتقت الله ورسوله فان
 خسب الله ورسوله نهي لكم وبما مسلم) قال القاضي عياض في شرحه لم يحتمل ان يكون
 المراد بالقيرة الاولى هي التي لم يوصف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلى عنها أهلها وصالحوا
 فيكون منهم فيها أى خضعهم من العطف كما ترقى في القى ويكون المراد من الثانية ما أخذت

عنوة فيصكون غنم فيخرج منها الخس والساق للقاتل وهو معنى قوله هي لكم أي باقيها وقد احتج به من لم يوجب الخس في القتل قال ابن المنذر لا تعلم أحد أقبل الشافعي قال بالخس في القتل.

• (باب الجزية) •

الأنطوخانيات ما أخضع من الأجزاء التي كانت في موضع عليه في عصمته. (والهدنة) الهدنة هي مشاركة أهل الحرب مدته ما يوصله من صلح ومشرعية الجزية سنة تسع على الأنطوخانيين سنة ثمان. (عن عبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها يعني الجزية من مجوس هيررواء البصري وطريق في الموطنها انقطاع) وهي ما خرج به الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس البصرين قال البيهقي وابن شهاب إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول سنوأيهم سنة أهل الكتاب وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل من مجوس هيررواء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما خرج قلت له ما قضى الله ورسوله فيكم قال شرأقتهم قال لأسلاماً والقتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية قال ابن عباس وأخذ الناس يقول عبد الرحمن وثركوا ما سمعت أنا قلت لان رواية عبد الرحمن بحصة موصولة برواية ابن عباس أنها هي عن مجوس لا يشل اتفاقاً وأخرج الطبراني عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ سنوأيهم سنة أهل الكتاب وأخرج البيهقي عن المعرفة في حديثه الطويل مع فارس وقال فيه فأمر ناسين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقتلهم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية أو كان أهل فارس مجوساً فقلت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموماً ومن أهل هير خصوصاً كإدلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى قال الأنطوخاني وفي امتناع عمر رضي الله عنه عن أخذ الجزية من المجوس حتى شهيد عبد الرحمن ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من مجوس هيروديل على أن رأى الصبية أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كإدب إليه الأوزاعي وإنما قبل من أهل الكتاب وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم فذهب الشافعي في أغلب قوله إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن علي ابن أبي طالب عليه السلام وقال أكثر أهل العلم أنهم ليسوا بأهل كتاب وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى والكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى قلت فقد قلنا إن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كإدب حديث بريدة ولا يخفى أن قوله سنوأيهم سنة أهل الكتاب يشعر أنهم ليسوا بأهل كتاب ويطلب لقلته ما قوله (وعن عاصم بن عمر بن الخطاب) هو أبو عمر وعاصم ابن عمر بن الخطاب العدوي القرشي ولقبه ولقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستعين وكان وسياً جسيماً خيراً فأضلا شاعر أمانتاً من تعين قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين وهو جد

عن ابن عبد العزيز يلامه روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير (عن أنس)
 أي ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) بن جبير بن مطعم القرشي الذي سمع أبا أمامة بن عبد
 الرحمن وعاصم بن عبد الله بن الزبير وغيرهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالدين
 الوليد إلى أ كيدر) بضم الهمزة بعد الكاف مفتحة فتحة فقال لهم فراء (دومة) بضم
 الهاء المهملة وسكون الواو هي دومة الجندل اسم محل (فأخذوه وأوابه فحقن دمه وصالحه
 على الجزية وأما أودود) قال الخطابي كيد دومة رجل من العرب يقال لهم غسان فني
 هذا دليل على أخذ الجزية من العرب بخوارزم من الهمم انتهى قلت فهو من أدلة ما قلناه وكان
 بعث خالدين بن الوليد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بها في آخر غزاهما وقال الدلائل تجده
 يصيد البقر في خالدها إذا كان من حصنه يصير العين في ليلة مقمرة أحام ويا من بقر الوحش
 حتى حكته قرونها ياب القصر غريم إليها كيدر في جماعة من خاصته فلقنهم خيل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فأخذوا كيدر وقتلوا أخاه حسانا فحقن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم دمه وكان نصرانيا واستلب خالدين حسانا من ديارهم فحاربوا الذهب بعث إلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجر خالدا كيدر من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على أن يشق له دومة الجندل ففعل وصالحه على أن يبعده ويغاثقه (١) رأس وأني درع
 وأربع مائة فرج فعزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضية خالدا قسم الثنية الحديث وفيه أنه
 قدم خالدا كيدر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه إلى الإسلام فأتى بآقور على الجفنة
 (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن
 فأمرني أن أخذن كل حالم دينارا وعدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر المثل وتيل بالفتح
 ما عاده من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه وقيل بالعكس كما في النهاية ثم قال المهملة
 (معاذنا) بفتح الميم فعين مهملة ففأمرنا بعد ما أنسب إلى معافروهم بلديا اليمن تصنع فيها
 الثياب فنبست إليها فالمراد وعدله أو بمعافرا (أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم
 وقال الترمذي حديث حسن وذكرنا بعضهم رواه مرسلوا أنه أصح وأعله ابن حزم بالاقطاع
 وإن مسر وقالم بلق معاذ وفيه نظر وقال أودود أنتم مكر قال ويلقي عن أحمد كان يسكر هذا
 الحديث أنكارا شديدا قال البيهقي إنما المسكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن
 مسروق عن معاذ فأما رواية الأعمش عن أبي وأثر عن مسروق فإنها محمولة قدسرها عن
 الأعمش جماعة منهم يحيى بن التور يوشع ومعمرو بن عوف وأبو عانة ومن بن سعيد وخص بن
 غسان قال بعضهم عن معاذ قال بعضهم إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ إلى
 اليمن أو معناه والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حالم إلى ما ورد في
 رواية يعقوب بن مظهر وظاهر إطلاقه سواء كان غنيا أو فقيرا والمراد أنه يؤخذ الدينار من ذ كفى السنة
 وإلى هذا ذهب الشافعي فقال أقل ما يؤخذ من أهل التعمدينار على كل حالم أو قال جد فقال
 الجزية بدينار أو عدلهم المعافرا لا يراد به ولا ينقص إلا أن الشافعي جعل ذلك حاديا في جانب
 القلة وأما الزيادة فتعوز لما أخرجه أودود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل غجران على أن يجله التصف في محرم والتصف في رجب

(١) أي من الرقيق اه

يؤثرونه الى المسلمين وعارية ثلاثين درعاً وثلاثين قرصاً وثلاثين بصر لثلاثين من كل صنف من اصناف السلاح بغزوهم المسلمون ضامنين لما حتى يردوها عليهم ان كانوا يدين كيد قال الشافعي وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين من أهل القنص من غير ان يذكر أن قنصه مأخوذ من كل واحد اكر من دينار والى هذا ذهب عمر فاما أخذنا على الدينار وذهب بعض أهل العلم الى انه لا يؤقت في الجزية في القنص ولا في الكثرة وان ذلك هو كقولنا انظر الامام ويحصل هذه الاحاديث محمولة على الضمير والنظر في المصلحة وفي الحديث دليل على انها لا تؤخذ الجزية بمن الاتي قوله سالم قال في نهاية المجتهدات نقول انما لا تجب الجزية الا لثلاثة اوصاف المذكورة والباو غ والحرية وتختلفوا في الجنون والمقدور الشيخ واهل الله واعمم والفقير قال وكل هذه مسائل اجتهدا به ليس فيها اوقيقش عري قال وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا انتهى هذا واما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى معاذ بن عيسى على كل سالم أو سلمة ديناراً وقوته فهو متقطع وقد وصله أبو شيبة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بنقطه فقل كل حال ديناراً أو عدله من المعافاة ذكره أو اتى حرراً أو مملوكاً لكنه قال البيهقي أبو شيبة ضعيف وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه ينقطع وعن عروة وفيه انقطاع وعن معمر بن الأعش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن سلمة لكن قال أئمة الحديث ان معمر اذا روى عن غير الزهري يسلط كثراويه تعرف انه لم يثبت في أخذ الجزية يقين الاثني حديث يجعل به وقال الشافعي سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعددا من علماء أهل المدينة وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة ان صلح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لاهل القنص البين على دينار كل سنة ولا يشتون ان النساء كن من يؤخذن من الجزية وقال عامتهم ولم يأخذن زروعهم وقد كان لهم زرع ولا من مواشيهم شاعلناه قال وسألت عددا كثيرا من اهل البين متفرقين في بلدان البين فكلهم أثبت في لا يختلف قولهم ان معاذ اخضعهم ديناراً على كل بالغ منهم ومعو البالغ حالما قالوا وكان في كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع معاذ ان على كل حال ديناراً واعلم انه يفهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم انه يجب قبول الجزية ممن بذلها ويحرم قتله وهو المقيم من قوله حتى يعطوا الجزية الآية وانه ينقطع القتال بالمأمور به في مسدد الا يتقن قوله فاقبلوا الذين لا يؤمنون بآبائه ولا اليوم الاخر باعطاء الجزية واما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الفاقة وهو اعطاء الجزية في قصرم قتالهم بعد اعطائها ﴿وعن عائذ بن عمرو المزني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يعلو ولا يعلى آخرجه الدارقطني﴾ فيه دليل على علو اهل الاسلام على أهل الاديان في كل امر لا ملاقاة فالحق لاهل الايمان اذا عارضهم غيرهم من أهل الملث كأشياء اليهم في الجاهم الى مضايق الطريق ولا يراد الدين الحق رد ادعوا والدا اخوان فيه أكثر في كل عصر من الاعصار ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تدنوا اليهود والنصارى بالسلام وانا نفسي أحدكم في طريق فاضطروه الى أضيقه رواه مسلم﴾ فيه دليل على تحريم ابتدأ المسلم لليهودي أو النصراني باللام لان ذلك أصل النهي ووجهه على الكراهة خلاقاً له وعليه جهل الأقل والى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف وذهب

طائفة منهم ابن عباس الى جواز ابتداء التمسك بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية الا انه قال
 المازني انه يقال السلام عليك بالافراد ولا يقال عليكم واحتج لهم بعموم قول الناس حسنا
 واحديث الامر بانشاء السلام والجواب ان هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب وهذا
 اذا كان الذي مقترنا ما اذا كان مع مسلم جاز الابتداء بالسلام وشروطه لا بد من السلام لا بد من التمسك
 صلى الله عليه وآله وسلم على مجلس فيه اخلاط من المشركين والمسلمين ومفهوم قوله لا بدوا
 انه انتهى عن الجواب عليهم اذا سلوا وبذلك عموم خبرنا بالحسن متناهيا وردوها واحديث اذا
 سلم عليكم اهل الكتاب فتقولوا وعليكم وفي رواية ان اليهود اذا سلموا عليكم يقولوا احدهم السلام
 عليكم فتقولوا وعليك وفي رواية قل وعليك اخرجها مسلم واتفق العلماء على انه يرد على اهل
 الكتاب ولكنه يقتصر على قوله وعليكم وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات قال الخطابي عامة
 المحمدين يرون هذا الحرف بالواو وكان ابن عينة يرويه بغير الواو قال الخطابي هذا هو الجواب
 لانه اذا حذف صار كلامه بعينه مرودا عليهم خاصة واذا ثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما
 قالوه وقال النووي اثبت الواو وحذفها جائز ان صحته الروايات فان الواو وان اقتضت
 المشاركة فالمرتبة هو علينا وعليهم فلا امتناع وفي الحديث دليل على ايمانهم بالمضائق الطريق
 اذا اشتبكواهم والمسلمون في الطريق فيكون اوسع للمسلمين فان خلت الطريق عن المسلمين فلا
 حرج عليهم وامامنا فعله اليهود في هذه الازمنة من تعمله جعل المسلمين على يسارهم اذا أقروهم
 في الطريق فشيء ابتدعوه يرد فيه شيء كما هم يرون التنازل بانهم أصحاب الذين يقبض منهم
 لما يعمدون من ذلك لئلا يخالفتهم عليه ومصادقة المسلمين وعن السورين خزيمة ومروان
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الحديبية فذكر الحديث هكذا في نسخة بلوغ
 الرامح فاذا ذكره وكان الظاهر قد كرا بضمير التثنية ليعود الى المسور ومران وكذا فاذا قد رأى
 الراوي بطوله وفيه هذا ما صلح عليه محمد بن عبد الله قسب بن عمر وعلى وضع الحرب عشر
 سنين يامن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض اخرجهم او دأوا صلى في الصاري في الحديث
 دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدمعة معلومة لمصلحة رايها الامام وان
 كذلك أصحابه فانه ذكر في المهادنة ما يشبهه (واخرج مسلم بعضهم حديث انس وفيه ان من
 جاسمكم لم يرد عليه وسلم ومن جاءكم فادعوه وعليكم) اي من جاسم المسلمين الى كفرهم
 لم يردوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جاءهم اهل مكة المصلى الله عليه وآله وسلم
 ردوا اليهم فذكره المسلمون ذلك (فقالوا ان كتبنا هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذهبنا اليهم فابعد
 الله ومن جاءنا منهم فنجعل الله له فرجا ونجرا) فانه صلى الله عليه وآله وسلم كتب هذا الشرط
 مع ما فيه من كراهة أصحابه والحديث طويل ساقة اتمه في قصة الحديبية واستوفان ابن
 القتيبي زاد المعاد وذكره كثير من القوائد وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم ابا جندل
 ابن سهيل وقد جاءه مسلما قبل تمام كلب الصلح وانه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم ثم جعل الله
 فرجا ونجرا جافق من المشركين الى ابي بصير بسف البحر حين تمام على طريقهم شطها عليهم
 وانضاف اليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على اهل مكة مسالهم والقصة مبسولة في كتب
 السير وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد النساء الخاريات اليه فليل لان الصلح انما وقع

في حق الرجال دون النساء وأرادت تخرش تعمير ذلك في القرنين فأنهم لما خرجت أم كلثوم بنت
 أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وأُزيل
 الله تعالى الآية وفيها فلا ترجعوهن إلى الكفار الآية والحديث دليل على جواز الصلح على رد
 من وصل إليهن العدو وكافله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أن لا يردوا من وصل منّا إليهم
 (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهدا لم
 يرحم) بفتح المنة الضمنية وقبح الرأى أصله يراح أي لم يجد راح (وإن تحت الجنة وإن يرحمها للوحد
 من مسيرة أربعين عاما أخرجه البخاري) وفي لفظ البخاري من قتل نفسه معاهدا فحتم الله
 وزمة رسول الحديث وفي لفظه يقتل ذلك بغير حرم وفي لفظه يترحق وعند أبي داود والنسائي
 بغير حلها أو التقييد بما لم من قواعد الشرع وقوله من مسيرة أربعين عاما وقع عند الإجماع على
 سبعين عاما ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم
 عن زاذلان من أبناء الحملة بلفظ سبعين خريفا وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ
 مائة عام وفيه من حديث أبي جعفر وخمسائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند
 الترمذي عن جابر بن عبد الله الجني ليدرك من مسيرة أربعين عاما وقد جمع العلماء بين هذا والبيان
 المتخلف قال المصنف ما حاصله أن ذلك الإدراك في موقف القيام وله تفاوت يتفاوت مراتب
 الأشخاص فالتى يذكره من مسيرة خمسمائة عام أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك قال
 وقد أشار إلى هذا (١) شيخنا في شرح الترمذي وأبوت شيوي كلاما من العربي وفي الحديث
 دليل على تحريم قتل المعاهد والذي تقدم الخلاف في الاقتصاد من قوله وقال المصنف هذا فيه
 دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد الذي لا يقتض منه قال لأنه لا يقتصر فيه على ذكر الوعيد
 الآخر ويدون القسوى هذا كلامه

(١) يريد به زين الدين
 العراقي رحمه الله اه

باب السبق (٢)

بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراد بها ويقال بصرى الموحدة وهو الرهن
 الذي يوضع لذلك (والرعى) مصدر رعى المراد به هنا المناظرة بالسهام وهي المراميات بالسهم
 السابق (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال سابق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخيال التي قد
 ضمرت) من الضمير وهو كما في النهاية أن يظهر عليه بالعلف أي تعطى العلف حتى تسمن ثم
 لا تعلف إلا وقتها تحفز رافق العماح وذلك أربعين يوما وهذه المدة تسمى الضمار والموضع الذي
 تعض فيه الخيل أيضا ضمير وقيل تشد عليها سر وجها وتجعل بالأجلة حتى تعرف فذهب
 رهلها ويشد لها (من الحفاه) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بمدتها ثمانية عشرة يوما
 وقد قصر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالمدال المهملة أي غايتها (ثمة الدواع)
 محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يمشى معها المودعون إليها (وسابق
 بين الخيل التي لا تقصر من التية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر في سابق متفق عليه زاد
 البخاري) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما (قال سفيان بن الحفياء إلى ثمة الدواع خمسة
 أسبال أو ستة ومن التية إلى مسجد بني زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية المسابقة

(٢) السابق يقتضين هو
 ما تراه عليه المسابقتان
 اه مصباح

الاعتقاد من لم يحسن الرى لا يسمى معدا للقوة

«كتاب الاطعمة»

عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذى ناب من السباع فأكله حرام رواه مسلم الحديث دليل على تحريم ماله ناب من سباع الحيوان والناب السن خشف الرابعة كما فى القاموس والسبع المقتصر من الحيوان كما فى القاموس أيضا وصفه الاقتصار الاصطلاحى فى انها يقتصر عن كل ذى ناب من السباع هو ما يقتصر الحيوان وبما كل قسرا كالاسد والثعبان والثور ونحوها واختلف العلماء فى الحرم منها ذهب الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود إلى ما أقاموا الحديث ولكنهم اختلفوا فى جنس السباع المحرمة فقال أبو حنيفة كل ما كل اللحم فهو سباع حتى الثعلب والضب والبرص والسور وقال الشافعى يحرم من السباع ما يبعد على الناس كالاسد والثعبان والفردوس والضبع والثعلب لانهم لا يبعدون على الناس وذهب ابن عباس فيما حكاه عن ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه فيما ضعف الشافعى ومجيد بن جبر إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى قل لا أجد فيها أوصى إلى تحريم الأية فالحرم هو ما ذكر الأية وما عداه حلال وأجيب بأن الآية مكينة وحديث أبي هريرة يبعد الهمة فهو نامع لا لا يعتمد من يرى نسخ القرآن بالسنة أو بان الآية خاصة بالثيابة لا زواج من الانعام راعى من حرم بعضها كما ذكر الله تعالى قبله من قوله تعالى وما فى بطون هذا لنعلم إلى آخر الآيات فقيل فى الرد عليهم قل لا أجد فيها أوصى إلى تحريم ما على طاعم يطعمه الآية أى أن الذى أحل الله هو الحرم والذى حرمه هو الحلال وان ذلك اقتضى على القوم أن يحرموا اللحم الخنزير لكونه مشاركا له فى علته التحريم وهو كونه رجسا فالأقوى وردت فى الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولم يخنزير وما أهل لغوا الله به ويحرمون كثيرا مما أحله الشرع وكان الغرض من الآية بيان حالهم وانهم يضادون الحق فكان عقيل ما حرم إلا ما أحل الله وما عداه فى الرد عليهم قلت ويحتمل أن المراد قيل لا أجد إلا أن محرما إلا ما ذكر فى الآية ثم حرم الله تعالى من يصد كل ذى ناب من السباع ويرى عن مالك انه أنكره كل ذى ناب من السباع إلا ما يحرم (وأخرجه) أى أخرج معنى حديث أبي هريرة (مسلم من حديث ابن عباس بلفظهم) أى عن كل ذى ناب من السباع (وزاد) ابن عباس (وكل ذى مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المجمة وفتح اللام آخر موحدة (من الطير) وأخرج الترمذى من حديث جابر تحريم كل ذى مخلب من الطير وأخرجه أيضا من حديث العرباض بن سارية وزاد فيه يوم خيبر القاموس المثلث يظفر كل سبع من المشى والطائر وهو ما يصيد من الطير والقفر لا يصيد إلى تحريم كل ذى مخلب من الطير ذهب الجماعة ونسبوا التورى إلى الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود والجمهور وفى نهاية النجته نسب إلى الجمهور القول بحل كل ذى مخلب من الطير وقال وحرمة ما قورم ونقل التورى ثبت لاه للذكور فى كتب الفريقين وأجد فان فى دليل الطالب على مذهب أحمد ما قلته ويحرم من الطير ما يصيد بغيره كعقاب وباز وصقر وياشوق وشاهين وعد كثير من ذلك ووثق فى اللهاج للشافعية ومنه الحنفية وقال مالك يكره كل ذى مخلب من الطير ولا يكره وأما

القبر فقالوا ليس بذي مخلب ولكن يحرم لاحتمائه وقالت الشافعية يحرم كل ما يدب قله حية
 وعقرب وغراباً شفع وحداة وفارعة وكل مسبح ضار واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس
 فواسق يقتلن في الحل والحرم وتقدم في كتاب الحج قالوا والان هذه مستحبات شرعاً وطبعاً قلت
 وفي دلالة الامر بقتلها على تحريم أكلها اظنروا باني لهما ان الامر بعدم القتل دليل على التحريم
 وقد قال الشافعية ان الادى اذا وطئ جميع من جازم انهم الاثم فقد أمر الشارع بقتلها قالوا
 ولا يحرم أكلها فدل على انه لا ملازمة بين الاثم بالقتل والتحريم (وعن جابر رضى الله عنه قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجوارح الاهلية وأذن في لحوم الخيل منفق
 عليه وفي لفظ الجعفي) (رواية جابر هذه) (ورخص) عرض اذن وقد ثبت في روايات انه
 صلى الله عليه وآله وسلم وجد القنود تقتل بطنها فامر باراقها وقال لا تأكلوا من لحومها شيئاً
 والا حاديت في ذلك كثيرة وفي رواية انها رخص أو تحبس وفي لفظ انها رخص من عمل الشيطان
 وفي الحديث مستثنان الاول انه ليدل منوطه على تحريم كل لحوم الجوارح الاهلية اذا نهي أصله
 التحريم والى تحريم كل لحومها ذهب جماعة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا ابن
 عباس فقال ليست بجرام وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس وأى ذلك الجمر وتلا قوله تعالى الخ
 لأجد فيما أوصى الى حرما الآية وروى عن عائشة رضى الله عنها وعن مالك روايات انها
 مكروهة أو حرام أو مباحة وأما ما أخرجه أبو داود وعن غالب بن أبيير قال أبايتنا سنة فلم يكن في
 مالي أطم أهل الاعيان سمروا نيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم
 الجوارح الاهلية وقد أبايتنا سنة فقال أطم أهل من معين حرك فأنكر منهم من جهة حوال
 القرية يعني الجلالة فقد قال الطحاوي ما حدثت ابن أبيير فقد اختلف في اسناده قال أبو داود
 ورواه شعبه عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من
 مزينة ان صيد مزينة أبيير وابن أبيير سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه معمر فقال
 عن ابن عبيد عن ابن معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من
 حديث جابر بن يدهذا ووافق من طريق ابي داود وصلة قالوا ما قوله وانما حرمتم من أجل
 جوارح القرية فان الجوارح التي تأكل العذرة وهي الجمل الا ان هذا لا يثبت وقد ثبت انه انما
 حرم عن لحومها لانها رخص وساق سنده الى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال لما افتتح رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر أمنا حراخرا حتى من القرية فخيرنا ولخصنا فنادى منادى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ورسوله يمانكم عنها وانها رخص من عمل الشيطان
 فأكثت القنود انتهى وهذا يطل القول بانها انما حرمت مخافة قلة الظهور كأخرجه الطبراني
 وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما انما حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجوارح الاهلية
 مخافة قلة الظهور وفي رواية للجعفي عن ابن عباس رضى الله عنهما في المغازي عن رواية الشعبي
 انه قال ابن عباس لأدري أنهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل انها حرم الناس
 فكروا ان تذهب حولتهم أو حرمها باليوم خير فله يقال قد علم بالنص أمورها لانها رخص
 وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتدقق في علة النهي واذا ثبت النهي وأصله التحريم على به ولكن
 جهلنا علة نهى وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أنس بن مالك ان رجلاً سأل النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن الجبر الا له مقتضى ما ليس رضى الكلا وتنا كل الشجر قال نعم قال فاصب من
لحومها فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الاحاديث الصحيحة المسئلة للتأنيدي الحديث على
حل كل لحوم الخيل والى حلها نذهب زيد بن علي والشافعي وما جابا الى حنيفة وأخرج ابو اسحق
وبجاية السلف والخلف لهذا الحديث ولما في معناه من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي
شيبه يستعمل على شرط الشيعين عن عطاء انه قال لا يجر بيع لم يزل سلقك يا كلونه قال ابن جريج
قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم وياخذ حديث أسامة بن جندب عن علي بن عبيد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى كناه وذهب مالك وهو المشهور عندنا حنيفة الى
تحريم الخيل واستدلوا بحديث خالد بن الوليد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن طوم
الحمل والبالغ والجبر وكل ذى ناب من السباع وفي رواية بزيادة يوم شير وأجيب عنه بأنه قال
السبي فيه هذا استناد مضطرب بخالفه رواية الثقات وقال يضاري روى عن أبي صالح نور
ابن يزيد سليمان بن مسلم فيه نظر وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر
وعبد الحق واستدلوا بقوله تعالى تركوها وتقرر الاستدلال لا يتجوز الأولان
العله المضمومة تقتضي الحصر فباحة كلها خلاف ظاهر الآية وأجيب عنه بان كون العلة
منسوبة لا تقتضي الحصر فلا يقيده الحصر في الركوب والزينة فانه يتشعب في غيره ما
اتفاقا وانما خص عليه ما كونهما أغلب ما يطلب ولو سلم الحصر لامتنع حمل الانتقال على
الخيل والبالغ والجدول والجملة والناحية الثانية من وجوه دلالة الآية على تحريم الاكل عطف البغال
والخيول قاله على اشتراكهم معهما في حكم التحريم ثم اقر حكمهما عن حكم ما عطف عليهما
احتجاج الخليلي وأجيب عنه بان هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة من وجوه دلالة الآية
انها سقت للامتنان فلا كانت مما يؤكل لكان الامتنان بها كثر لانه يتعلق بقايا البنية والحكم
لا يمتنع بأذى التسم ويترك اعلاها ما سئل وقد امتنع بالاكل فيلزم تركها وأجيب بان الله تعالى
خص الامتنان بالركوب لانه غالب ما ينتفع بالخيل فيه عند الحرب فحطوا بما عرفوه والقوة كما
حطوا في الاصل بالاكل وحمل الانتقال لانه كان أكثر اتعافهم لذلك اقتصر في كل من الصنفين
بأغلب ما ينتفع بهما لربع من وجوه دلالة الآية القلوا يبيع أكلها لثقت المنفعة التي امتنع بها وهي
الركوب والزينة وأجيب عنه بالركوب من الاذن في أكلها ان تنفى لزوم مشله في البقر ونحوها
عما أبيع كما هو وقع الامتنان بمنفعة أخرى وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بتجواب اجمالي
وهو ان آية التعليل بمكة اتفاقا والاذن في كل الخيل كل بعد الهجرة من مكة كما ذكر من ست
سنتين وايضا فان آية التعليل ليست نصا في تحريم الاكل والحديث صريح في جوازه وايضا لو سلم
ما ذكر كان غايته الدلالة على ترك الاكل وهو اعم من ان يكون للتحريم اولا تنزيه او خلاف الاولى
وحين لم يتعين هنا واحتملنا انهم التمسوا التسليحا لدلالة المصريح على الجواز اولى وما زعم
البعض ان حديث جابر رضى الله عنه يدل على التحريم لكونه ورد بلفظ الرخصة والرخسة
استباحة المخلووع مع قيام المانع فدل امرخص لهم فيه بابا لمختصة فلا يدل على الحل المطلق
فهو ضعيف فلاه ورد بلفظ اذن لنا لفظ الطعن فيه غير الراوى بقوله رخص عن اذن الاله اراد

الخصصة الاصطلاحية الحادثة به من الحصاة فلا فرق بين العبارتين فإن ورنصر في لسان
 العبارة رضى الله عنهم (وعن ابن أبي أوفى رضى الله عنه قال غزينا مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وهوسم سبع غزواتنا كل الجراد) هو جنس والواحدة جرادة يقيم على الذكر والانثى بكسامة
 (متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد قال النووي وهو اجماع وأخرج ابن ماجه عن أنس
 قال كنت أرواح النبي صلى الله عليه وآله وهوسم يتهاين الجراد في الاطباق وقال ابن العربي في
 شرح الترمذي ان جراد الانلس لا يؤكل لانه ضرر محض فإذا ثبت ما قاله فقصر عنه لاجل الضرر كما
 تحريم السموم وشوها واختلقوا هل كل رسول الله صلى الله عليه وآله وهوسم الجراد أم لا وحديث
 الكتاب يحتمل انه كان ما كل معهم الا ان في رواية البخاري زيادة نأكل الجراد معه قبل وهي شحمة
 ان المراد غزونا معه فيكون نأكل القوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وهوسم ويحتمل ان المراد
 نأكل ما معه قلت وهذا الاخير هو الذي يحسن حل الحديث عليه انا تأسيسه بلغ من التأكيد
 ويؤيده ما وقع في الطب عندنا في تعميم زياد قويا كلفه منا وأما أخرجه أبو داود من حديث سليمان
 الله سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وهوسم عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه فقدا علمه الشنري
 بالارسال وكذلك ما أخرجه ابن عدى في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه صلى الله عليه
 وآله وهوسم مثل عن السب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك فانه قال
 السباني ثابت ليس بثقة ويؤكل عند الجاهل (١) على كل حال ولو مات بغير سب لم يحدث أحل
 لنا ميتان وثمان السمك والجراد الكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا من حديث
 ابن عمر قال ان الموقوف أصح ورجع البيهقي الموقوف وقاله حكم الرفع واختاره في محل فهوم
 صيد الجراد من صيد البر وورد حديثان ضعيفان انه من صيد البر وورد عن بعض الحصاة انه
 الحرم فيه الجراد على انه عنده من صيد البر والاصل فيه انه يرى حتى يقوم دليل على انه بغير
 يلزم (وعن أنس رضى الله عنه في قصة الاربع قال فذبحها فبعث ووركه الى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وهوسم فقبله متفق عليه) وفي القصة انه قال انس أتبعنا أربابا ونحن نرى الظاهر أن نفس
 القوم ونعموا فآخذتها لاحتببها الى أي الحقيقة فبعث ووركه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وهوسم
 فقبلها وهو لا يدل على انه كل منها ولكن قد رواه في البضاري في كتاب الهبة قال الرازي وهو
 هشام بن زيد قلت لانس وأكل منها قالوا كل منها ثم قال فقبله والاجماع واقعه على حل أكلها الا
 ان عبد الله بن عمر وعكرمة وابن أبي ليلى قالوا أكره أكلها ما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث
 ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وهوسم قالوا ما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث
 فضيل وأخرج البيهقي عن عمرو ارسن ذلك فانه أمر بأكلها ولم يأكلها ولم يأكلها ولم يأكلها
 ان عدم أكله صلى الله عليه وآله وهوسم لا يدل على كراهتها وحكي الرازي عن أبي حنيفة تحريمها
 (قائمة) ذكر الامم في حياة الحيوان ان الذي يبيض من الحيوان المرأى التسبع والخفاش
 والارنب ويقال ان الكلبة كذلك (وعن ابن عباس رضى الله عنه ما قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وهوسم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهسده والصدروا ما وجد
 وأبو داود وصحبه ابن حبان قال البيهقي ربا في الجبال الصمغ قال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا
 الباب وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ويؤخرفه نصير أكلها لا لول للمنهى عن القتل

(١) اشارة الى قول المالكية
 انه لا يحل الا اذا ذكر قالوا
 وانه كان ميت بغير آدمي
 من صيده حتى يموت او
 احرقه فلا يحل ما مات من
 دون حبيب آدمي اه أبو
 تراب

وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث وتحرير ما كلفه أرى الجاهل وفي كل واحدة خلاف الألفاظ
 فالتأخران تحريرهما اجماع (وعن أبي عمار) هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه أبو
 زرعة والساقى ولم يتكلم فيه أحد سوى القس لعبد بن وهب بن عبد البر في أعلاه وقال البيهقي
 إن الحديث صحيح (قال قلت لمبارك الضبع صيد هو قال نعم قلت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نعم رواه أحمد والأربعة وصححه البخاري وابن حبان) الحديث فيه دليل على حل
 أكل الضبع واليه ذهب الشافعي فهو مختص من حديث تحرير كل ذي ناب من السباع وأخرج
 أبو داود ومن حديث جابر مرفوعا الضبع صيد فإذا أصابه الحرم فقه ككيس من وبو كل
 وأخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد وقال الشافعي ما زال الناس يأكلون ما يبيعونهم
 الصفا والروضة من غير تكبر وحرمه الحنفية عملا بالحديث العام كما نشره السهول لكن أحاديث
 التحليل مختصة وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيم بن جر فإنه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أكل الضبع أحد أخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق
 على ضعفه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مثل عن القنفذ) بضم القاف وفتحها وضم الفاء
 (فقال قل لا أحد فيما أوصى إلى محرما فقال شيخ عنده سمعت بأهريزة يقول ذكر عند النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال قال الله من الخبيثات أخرجه أحمد وأبو داود وابن أبي عمير ضعيف
 الشيخ المذكور قال الخطابي ليس إسناده بذلك وله طرق قال البيهقي لم يرد الأمن وجه
 ضعفه وقد ذهب إلى تحريره أبو طالب الإمام يحيى وقال الرافعي في القنفذ وجهان أحدهما أنه
 يحرر به قال أبو حنيفة وأحمد لم يروى في الخبر أن من الخبيثات وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى
 أنه جلال وهو أقوى من القول بغيره لعدم موضع الدليل مع القول بأن الأصل الإباحة في
 الحيوانات وهي مسئلة خلافية معروفة في الأصول فمع اختلاف بين العلماء (وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما) قياس فاعذنه وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحلالة
 وألبانها أخرجه الأربعة إلا النسائي وحسنه الترمذي) وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي من
 حديث ابن عمرو بن العاص نحوه وقال حتى تعلق أربعين ليلة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي
 والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن طعم الحلال الألهية وعن
 الحلالة وعن زكريا وأبو داود أن يركب عليها وأن يشرب البانها والحلالة هي التي تأكل العذرة
 والنباتات سواء كانت من الأبل أو البقر أو الغنم أو الدجاج والحديث دليل على تحريم الحلالة
 والبانها روى الركوني عليها وقد يزم ابن حزم من وقف في عرفات راكعا على جلاله لا يصح
 نحوه وظاهر الحديث أنه إذا ثبت أنها أكلت الحلالة فقد صارت محرمة وقال النووي لا تكون
 جلاله إلا إذا غلب على علفها النجاسة وقيل بل الاعتبار بالانجس والتنجس وبه يزم النووي والأمام
 يحيى قال ولا تطهر بالخط ولا بالقاء التوابل وإن زال الرشح لأن ذلك نقطة لا استحالة وقال
 الخطابي رحمه الله أحمد وأصحاب الرأي والشافعي وقالوا لا تأكل حتى تحبس أياما قلت قد عمن في
 الحديث حبسها أربعين يوما وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام ولم يرها لها كاهما تأمن
 غير حبس وذهب النووي وهي رواية عن جد أبي العزيم كما هو ظاهر الحديث ومن قال بكمه
 ولا يحرم قال لأن النهي الوارد فيه إنما كان لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكور

قوله فقال الهدي المذنب
بصل مولفه حفظه الله

إذا جاف ولا ينجي إن هذا رأى في مقابلة النص واقتدأ في الناظر ونهنا السنة فقال الهدي
في العصر المذهب والثرى بقا ونوب حبس الجلالة قبل ذبح الحديجة ثلاثة أيام والثالثة سبعة أيام
والبقرة والثالثة أربعة عشر وقال مالك لأوجه لقننا لطلب أجوانها انتهى والجل بالاحاديث
هو الواجب وكانهم جابوا النبي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل وأما مخالفتهم للتوقيت فلم
يعرف وجهه ﴿وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الجارح الحنسي قال كل منه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم متفق عليه﴾ تقدم ذكر قصة الجارح الذي أهده أبو قتادة في كلب الحج وفي هذا
دلالة على أنه يحمل لجه وهو اجماع وفيه خلاف إذا علف وأفس صار كالأهلي ﴿وعن أسماء
بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت فخرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسنا كانا
متفق عليه﴾ وفي رواية وفيه بالبدنة وفي رواية للدارقطني هنا قال كنا نحن وأهل بيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم والحديث دليل على حل كل لحم الخيل وتقدم الكلام فيه لأن الظاهر أنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم ذلك وقرره كيف وقد قالت أنه أكل منه أهله صلى الله عليه وآله وسلم
وقالت هنا فخرنا وفي رواية للدارقطني ذبحنا فقيل فيه دليل على أن الصر والذبح واحد قيل ويجوز
أن يكون أحدا للقتلين مجازا إذا الصر للابل خاصة وهو الضرب بالحديدة في لبسة البدنة حتى يقرى
أوداجها والذبح هو قطع الأوداج في غير الأبل قال ابن التين الأصل في الأبل الصر وفي غيرها
الذبح وبه في القرآن في البقرة فذبحوها وفي السنة فخرها وقد اختلف العلماء في فخر ما يذبح
وذبح ما يضر فاجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية وقوله في الحديث ونحن بالبدنة
يرد على من زعم أن حلها كان قبل فرض الجهاد فإنه فرض أول دخولهم المدينة ﴿وعن ابن
عباس رضي الله عنهما قال أكل الضب على ما تدورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه﴾
فيه دليل على جواز أكل الضب وعليه الجاهل وسكن عياض عن قوم يخرجه عن الحنفية
سكراهم قال النووي وأظنه لا يصح عن أحد فإن صح فهو صحيح النص وإجماع من
قبله وقد اختلف لقائلين بالصريم عاخرجه أودان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
الضب وفي استاده اسمعيل بن عباس ورجال الشاميون وهو قوي في الشاميين فلا يتم قول الخطابي
ليس استاده بذلك ولا قول ابن حزم فيه ضعف مجهولون فإن رواية ثقات كما قال المصنف ولا قول
البيهقي فيه اسمعيل بن عباس وليس صحيحة لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين وهو حجة في
روايته عنهم وعاخرجه أودان من حديث عبد الرحمن بن حنبل أنهم طغوا ضابا فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إن أمة من بني إسرائيل مسخت ذواب في الأرض فاختفى أن تكون
هذه قالوها وأخرجه أجد وصحبه ابن حبان والطحاوي وسند على شرط الشيخين وأجيب
عن الأول بأن النبي وإن كان أصله الصريم لكن صرعهنا إلى الكراهة ما أثر جفتم على
الله عليه وآله وسلم قال كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي وهذه الرواية تدمر رواه مسلم أنه
قال بعض القوم عند ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضب لا كله ولا تأخس
عنه ولا أحرمه وإذا أكل ابن عباس هذه الرواية فقال بشما قلت مني الله لا أحرما ولا يحللا
كذا في مسلم وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أعنى خشية
أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلم الله تعالى أن المسوخ لا ينسل وقد أخرج الطحاوي عن

حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القردة والخنازير
أهي من مسخ قال إن الله لم يخلقها أو مسخ قوما يجعل له نسلًا ولا عاقبة وأصل الحديث في مسلم
بولصحه ابن البرقي فقال قولهم إن المسوخ لا ينسل دعوى قال لا يعرف بالعقل وإنما طريقه
النقل وليس فيه أمر يقول عليه وأوجب أضافته لوسل أنه مسوخ فلا يقتضي تحريم أكله فإن
كونه كان آدميًا فذلال حكمه ولم يبق له أثر أصلاً وإنما كره صلى الله عليه وآله وسلم الأكل منه لما
وقع عليه من خطئ الله تعالى كما كره الشرب من مياه غود قلت ولا يخفى أنه لو لم يحرم بيعه لما أمر
بالتقها أو بقتل ربه صلى الله عليه وآله ضاعة مال ولا ذن لهم في أكله فالجواب الذي قبله هو الأحسن
فيستفاد من المجموع جواز أكله وكرهه انتهى (وعن عبد الرحمن بن عثمان) هو ابن عبد الله
الجبلي القريشي ابن أخي طلحة بن عبيد الله الصماني قيل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وليست له رواية أصل يوم الفتح وقيل يوم الحديبية وقتل مع ابن الزبير في يوم واحد وروى عنه لمناه
وابن المنذر (إن طميسا لذي صلى الله عليه وآله وسلم عن الضفدع) برتبة الخنصر (يجعلها
في دوائهم عن قتلها أخرجه أحد وجهه الحاكم وأخرجه أبو داود والنسائي) والبيهي بلفظ
ذ كرم طيب عند النبي صلى الله عليه وسلم أكله وروى كرم الضفدع يجعلها فيه قهسي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن قتل الضفدع قال البيهي هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع وأخرج
من حديث ابن عمرو لا تقتلوا الضفادع فإن تقيها تسبغ ولا تقتلوا الخفاس فانه للخراب
القدس قال بارب سلق على الصرح حتى أغرقهم قال البيهي استناده صحيح وعن أنس لا تقتلوا
الضفدع فإنهم من علي نارا إبراهيم فبعثت في قواهم الماء وكانت ترشه على النار والحديث
دليل على تحريم قتل الضفادع فالواو يؤخذ منه تحريم أكلها لأنه لو حلت لما نهى عن قتلها
وتقدم تقرير هذا الاستدلال وليس واضح

(باب الصيد والنابح)

يطلق على الصيد رأى الصيد على الصيد واعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين (١) من القرآن
الاولى قوله تعالى من الصيد تناله أي يدكم ورواكم الحكم النابح ما علم من الجوارح مكين الآية
والآلة التي يصاد بها ثلاثة الحيوان الجارح والخلد والمنقل في الحيوان (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتطع كلبا أو كلبا مائسة أو صيد
أو ذرع انتقص من أجره كل يوم قيراط متفق عليه) الحديث دليل على النعم من اتخاذ الكلاب
واقترانها وما سكاها الاما استثنان من الثلاثة وقد وردت بهذه اللفاظ في روايات في الصحيحين
وغيرها واختلف العلماء هل المنع للتحريم أو لكرهه فقيل الاول ويكون نقصان القيراط
عقوبة في اتخاذها يعني ان الاثم الحاصل بالتخاذها وزن قدر قيراط من أجر المختص وفي رواية
قيراطان وحكمة التحريم ما في بقائها في البيت من القتب الى ترويع الناس واستماع دخول
الملائكة الذين دخولهم قريبا الى فعل الطاعات وسعد عن فعل المعصية وبعدهم سبب لفقد
ثقتهم وتنجيس الاولاي وقيل الثاني دليل نقص بعض الثواب على التدريج فلا كانت حراما ذهب
الثواب مرة واحدة وفيه ان فعل المكروه يقتضي نقص ثمن الثواب ونهبا الى
تحريم اقتناء الكلب الشافعية الا المستثنى واختص في الجمع بين روايتي القيراط ورواية قيراطان

ف قيل

(١) واعلم ان الله سبحانه
وتعالى قد ذكر الصيد في
مواضع شتى من سورة
المائدة فهاهذه الآيتين
المدكورتين ومنها غير محلى
الصيد وأثم حرم ومنها
(واذا حلت فاصطادوا)
ومنها (أصل لكم صيد
البر وطيمه متاعا لكم
والسائر حرم عليكم صيد
البر وما دمتم حراما) يتخذ
من ذلك كله اباحة الصيد
غير ان في بعضها الامتناع
عن الصيد حالة الاحرام
مخاوجه تخصيص ذكر
الآيتين اه ع

فقبل له باعتبار كرهه الاضرب كما في الممن ينقص قيراطان وقتله كما في البوادي ينقص قيراط أو
ان الاول اذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها أو قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل
الليل فالمقتصر في الواجب اعتبار كل واحد من الليل والنهار والمثنى باعتبار مجموعهما واختلقوا
هل نقصان من العمل الماضي أو من الاعمال المستقبلية قال ابن التيم من المستقبلية وحكى
غيره اختلاف وفيه دليل على أن من اتخذ المأذون منها فلا نقص عليه وقس عليه اتخاذ سلفه
الغور اذا احتج الى ذلك أشار اليه ابن عبد البر واتفقوا على أنه لا يدخل الكلب العقور في الاذن
لأنه مأذون بقتله وفي الحديث دليل على التحذير من الاتيان بما ينقص الاعمال الصالحة وفيه
الاخبار بلطف الله تعالى في حاجته لما يحتاج اليه في تحصيل المعاش وحفظه (تنبه) ورد
في مسلم الامر بقتل الكلاب فقال القاضي عياض ذهب كثير من العلماء الى الاخذ بالحديث في
قتل الكلاب اما استثنى قال وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون الى جواز اقتنائها جميعا
ونسخ قتلها الا الاسود البهم قال وعندى ان انتهى أولا كان نهيا عما عمن اقتنائها جميعا وأمر
بقتلها جميعا ثم نهى عن قتل ما عدا الاسود ومنع الاقتناء في جميعها الا للاستئني انتهى والمراد
بالاسود البهم ذو النقطتين فله شيطان والبهم النخالص السواد والنقطتان معروفان فوق
عينه (وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أرسلت كلبك المعلم فأذ كراسم الله تعالى عليه فإن أمسك عليك فادركته بما فادحه وان
أدركته فقتل ولم يأكل منه فكله وان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فأنك
لا تدري أيهم قتله وان رميت بسهمك فأذ كراسم الله هذا إشارة الى آية الصيد الثانية أعني
المحدد وهو قوله يا ماحون السوف لقوله تعالى قتاله أيديكم وراحكم ولكن الحديث في السهم
(فان غاب عنك يوما فلم تجد فيه الا أثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غريقا في الماء فلا
تأكل متفق عليه وهذا لفظ مسلم) في الحديث مسائل الاولى أنه لا يحل صيد الكلب الا اذا
أرسله صاحبه فلا يرسل ينقصه لم يحل ما يصيده عند الجمهور والجديل قوله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا أرسلت ففهموا ان شرط أن غير المرسل ليس كذلك وعن طائفة ان المصير كونه معلما فحصل
صيده وان لم يرسله صاحبه بناء على أنه خرج قوله اذا أرسلت فخرج الغالب فلام مفهومه وحقيقة
المعلم هو ان يكون بحيث يفري فيقصده ويرزق فعد وقيل التعليم قول الارسل والاغرام حتى
يشغل الزجر في الابتداء لا بعد العدو وترك أكل ما أمسك فالتعبر امتثاله للزجر قبل الارسل
وأما بعد ارسله على الصيد فذلك متعذر والتكليب الهام من افه تعالى ويكتب العقل كما قال
تعالى تعلمون مما علمكم الله قال جابر اقربجه الله معكم فكم ان تعلمون إتيان الصياد ارسل
صاحبه وانزاجه بزره وانصرافه بعاثه وما ساك الصيد عليه وان لا يأكل منه المسئلة
الثانية في قوله فأذ كراسم الله عليه هذا ما خرم من قوله تعالى فأذكروا اسم الله عليه فان ضربه عليه
يعود الى ما أسكن على معنى وهو ما عليه اذا أدركتم كانه والى ما علم من الجوارح أي حيوا
عليه عند ارسله كما أفاده الكشف وكذلك قوله ان رميت بسهمك فأذ كراسم الله دليل على
ان شرط التسمية عند الرمي وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية واختلاف العلماء في ذلك
فذهب الحنفية الى ان التسمية واجبة على الناكر عند الارسل وتجب عليه عند الذبح والنحر

فلا تحل ذبيحته ولا صيده اذا تركت عدا مستدلين بقوله تعالى ولا تأكلوا مما عمل ايديكم كرام الله
عليه والحدِيث هذا قالوا وعنى عن الناس الحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ولما يأتي من
حديث ابن عباس رضى الله عنهما بالفظ فان نسي ان يسي حين ذبح فليس ثم ليا كل وسألت في
آخر الباب ان شاء الله تعالى ونذهب آخرون الى انها ستمتهم ابن عباس وما لك ورواية عن أحمد
مستدلين بقوله تعالى الا ما ذكيت قالوا فاباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولقوله تعالى
وطعام الذين آمنوا والكاتب حل لكم وهم لا يسهون ولحديث عائشة رضى الله عنها الا في انهم
قالوا يا رسول الله ان قوما يأتوننا بطم لا ندري اذكرا سم الله عليه أم لا أننا كل منها قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سموا عليه أنهم وكلوا وأجابوا عن أدلة الإيجاب بان قوله لا تأكلوا المراد به
ما ذبح للاصنام كما قال تعالى وما ذبح على النصب وما أهل لغوا الله لانه تعالى قال وانه لفسق وقد
أجمع المسلمون على ان من كل متروكة التسمية عليه فليس يقاس قبح جلعها على ما ذكركم
فيها وبين الاتان السابقة وحديث عائشة رضى الله عنها وذهبت الطاهرية الى أنه يحرم كل
ما لم يسم عليه ولو كان ناسا لظاهر الآية الكريمة وحديث عدى رضى الله عنه فإنه لم يفصل
قالوا وأما حديث عائشة رضى الله عنها وفيه انهم قالوا يا رسول الله ان قوما حديث عهد هم
بالجاهلية يأتون بطعام الحديث فقد قال ابن حجر انه أعلمه البعض بالارسل قال الدارقطني
الصواب انه مرسل على انه لا حجة فيه لانه اذا اراد الشارع الحكم على المطنة وهو كون الذابح مسلما
واعتكف على السائل حداثة اسلام القوم فالغناء صلى الله عليه وآله وسلم بل فيه دليل على انه
لا يدين التسمية والالين صلى الله عليه وآله وسلم عدم لزومها وهذا وقت الحاجة الى اليان
وأما حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان فهم متفقون على تقدير رفع الانتماء ونحوه ولا دليل فيه
وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيحصل قوة كلام الطاهرية فيترك ما يتقن
انه لم يسم عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلما فكما قال صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا اسم الله
وكلوا المسئلة الثلاثة في قوله فان أدركته حيا فأنجه فيه دليل على انه يجب عليه تذكيته اذا
وجد حيا ولا يحل الا بها وذلك اتفاق فان أدركه وفيه بقية حياة فان كان قد قطع حلقومه ومريشه
أو خرق امعاءه أو أخرج حشوه فيحل بلاذ كلة قال النووي وبالاجماع ودل قوله وان أدركته
وقد قتل ولم يأكل فكله انه اذا أكل حرم كلة وقبضت ان من شرط المعلم ان لا يأكل فأكلة
دليل على انه غير كامل التعليم وقد ورد في الحديث الا تترك ذبائحهم صلى الله عليه وآله وسلم
ولم تاتي اخاف ان يكون اعلمك على نفسه وهو مستفاد من قوله فكلوا مما أمسكن عليكم
فانه فسر الامسك على صاحبه بان لا يأكل منه وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس اذا أرسلت
الكبش فاكل الصدق فلا تأكل فاعلمك على نفسه واذا أرسلته فكلوا كل فكل فاعلمك على
على صاحبه والى هذا ذهب اكثر العلماء وروى عن علي رضى الله عنه وجاءت من الصحابة انه يحل
وهو مذهب مالك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أنى عليه رضى الله عنه الذي أخرجه
أبو داود واستناد حسن انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى كلابا مكينة فأتيت في
صيدها قال كل مما أمسكن عليك قال وان أكل قال وان أكل وفي حديث سلمان كلة وان لم تترك
مسه الا نصفه قبل فيجعل حديث عدى على أن ذلك في كلب قد اعتاد الاكل فخرج عن التعليم

وقيل انه محمول على كراهة التزبه وحديث أبي ثعلبة ليان أصل الحل وقد كان عدى موسرا
فاختار صلى الله عليه وآله وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة مفسرا فافقاه بأصل الحل وقال الأولون
الحديثان قد تعارضا وهذه الأجوبة لا يفتي ضعفها فراجع الى الترجيع وحديث عدى أربع لانه
مخرج في الصحيحين ومتنا بدلالة وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يخاف الله انما أمسك
على نفسه فترك ترجيعا لحنية الحظر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وان وجدت مع
كلبك كلبا أترى قوله فلا تأكله فاته نهى عنه لاحتمال ان المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل
فتركه ترجيعا لحنية الحظر وقوله فان غاب عنك وما قل تجد فيه الا أترسمك فكله ان شئت
اختلفت الأحاديث في هذا فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صده بعد ثلاث
انه قال صلى الله عليه وآله وسلم كل ما لم يسن وروى مسلم أيضا من حديثه انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا ربيت بهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يسن ولا اختلافه الخلف العلة فقال
مالك اذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فاته بأكله ما لم يسن فاذا مات كرموقه أقوال أخر
والتعليل بما لم يسن وما لم يسن هو النص ويجعل في كسر الأوقات على التقيد به وترك الاكل
للاحتياط وترجيح حنية الحظر وقوله وان وجدته غير بقا فلا تأكل ظاهره وان وجدته أتراسهم
لانه يجوز انه مأمون بالفرق المسئلة الاربعة الحديث نص في صيد الكلب واختلاف فيما يعلم
من غيره كالقهد والقر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما فذهب مالك وأصحابه الى انه يحل
صيد كل ما قبل التعليم حتى السور وقال جماعة منهم بما لا يحل الا صيد الكلب وأما ما صاده
غير الكلب فيشترط ادراكه كقوله تعالى من الجوارح مكليين دليل الثاني بان على الله مشتق
من الكلب يسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يقتصر على المشتق من الكلب بفتح
اللام وهو مصدر بمعنى التكلب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها ويراد بالجوارح هنا
الكواكب على أهلها وهو عام قال في الكشف الجوارح الكواكب من صباغ البهائم والطير
كالكلب والتهاد والقر والعقاب والبازي والصقر والشاهين والمراد بالكلب معلم الجوارح
ومضربها بالصيد لما حباه ورأى هذا لذلك جماع من الجبل وطرق التأديب والتشقيف واشتقاقه
من الكلب لان التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتق منه لكثرة في جنسه وألان السبع
يسمى كلبا ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم صل على كلبين كلابك فأكله الاسد وأمن
الكلب الذي هو عني الضرايم يقال هو كلب بكذا اذا كان ضارا يباينته فدل كلامه على قبول
الاية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ولا شك ان الآية تنزل والعرب تصيد
بالكلاب والطيور وغيرها وقد أخرج الترمذي من حديث عدى بن حاتم سألت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وقد ضعف بجباله ولكن قد وضع
السدرجحه الله في «وأنهى ضوه النهار انه يعمل بمبارواه» (وعن عدى رضي الله عنه قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيد العراض) بكسر الميم وسكون المهملة آخر ومجبة
بأنى تفسيره (فقال اذا أصبت بجده فكل واذا أمنت بعرضه فقتل فانه وقيد) بفتح الواو وبالضاد
فتنا تفتحه فدل المجبة بزنة عظيم أنى بيانه (فلا تأكل رواده البخاري) اختلفت في تفسير
العراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين انه عصا في طرفها حديد يرمي به الصائد فما

أصابه بحمد فهو ذكي يؤكل وما أصابه بعرضه فهو وقيد أي موقوف والموقوف ما قبل بعصاً وحجر
أما الاحتفاء فهو الوقوف المضروب بحسبة حتى تموت من وقته تضر به وفي الحديث إشارة إلى آفة
من آفات الاصطيد وهي المحدث فانه صلى الله عليه وآله وسلم أخبرناه إذا أصاب بحمد المراض
أكل فانه محدد وإذا أصاب بعرضه فلا يأكل وفيه دليل على انه لا يحل صيد المثل والى هذا ذهب
مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والنوري وذهب الأوزاعي ومكيول وغيرهما من علماء الشام
إلى انه يحل صيد المراض مطلقاً وشيئ الخلاف بمعارضة الأصول في هذا الباب بعضها البعض
ومعارضة الأثر لها وذلك ان من الأصول في هذا الباب ان الوقيد يحرم بالكتاب والإجماع ومن
أصوله ان المفرد كذا الصيد فمن رأى ان ما قتله المراض وقيد منعه على الإطلاق ومن رآه عقراً
محصناً بالصيد وان الوقيد غير معتبر فيه لم ينع على الإطلاق ومن فرق بين ما ترق من ذلك وما لم
يجتزئ نظر الحديث عدى هذا هو السواب هذا وقوله فانه وقيد أي كالوقيد وذلك لان الوقيد
المضروب بالعصا من دون حد وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حد ﴿وعن أبي ثعلبة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ربت سهمك فغاب عنك فادر كنهه فكل
ما لم يترأخ مخرجاً من مسلم﴾ تقدم الكلام فيما غاب صرع من الصيد سواء كان بسهم أو بأجر
وفي الحديث دلالة على تحريم كل ما تقتن من اللحم قتيلاً ويحتمل على ما يضر الأكل أو صار
مستخبأ أو يحتمل على التزبه ويقاس عليه سائر الأطعمة الملتزمة ﴿وعن عائشة رضي الله عنها
أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان قوماً يأتوننا بالجم لا يدري أذ كرم الله عليه أي
عند ذكاته ﴿أم لا فقال هو الله عليه وآله وسلم وكلمه رواء البخاري﴾ تقدمان في رواية ان قوماً
حدث عهداً بالجاهلية وهي عتاق البخاري من تمام الحديث بلفظ قالت وكانوا حديثي عهد
بالكفر وفي رواية مالك زيادة وذلك في أول الاسلام والحديث قد أغل بالارسال وليس بعده
عندنا على ما عرفت سيما وقد وصل البخاري وتقدمان الحديث من أدلة من قال يصدم وجوب
التسمية ولا يثبت ذلك وانما هو دليل على انه لا يلزم ان يعلموا التسمية فيما يجب الى أسواق المسلمين
وكذا ما ذهبه الأعراب من المسلمين لانهم قد عرفوا التسمية قال ابن عبد البر ان المسلم لا يظن به في
كل شيء الا التسمية حتى يبين خلاف ذلك ويكون الجواب عليهم بقوله هو الى آخره من الاساليب
الحكيمة وهو جواب السائل بغير ما يترقب كانه قال الذي يهكم أنتم ان تذكروا اسم الله عليه
ونأكلوا وهذا يقرر ما قد ناسن وجوب التسمية الا أن يحمل أمور المسلمين على السلامة وأما
ما اشتهر من حديث المؤمن يذبح على اسم الله صلى الله عليه وآله وسلم وان قال الغزالي في الاحياء انه صحيح
فقد قال النووي انه مجمع على ضعفه وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال انه منكر
لا ينجبه وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السديسي عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال ذبحه المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر فهو مرسل وان كان الصلت ثقة فالارسال عليه
عند من لم يقبل المراسيل وقوله انما تقدم انه ليس بالارسال عليه تريد اذا أعلنوا حديثاً موصولاً
ثم شاء لم يجهت أخرى مرسلًا ﴿وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن الخذف بفتح الخاء وسكون الهمزة قال المجتهد فقاه وقال انها أثبت الضمير
مع ان مرجه الخذف وهو مذ كثر الخذف وهي الحصة لا تصيد صيداً ولا تتفاح

بفتح حرف المضارعة وهم في آخره (عدوا ولكنها تكسر السين وتفتح العين مفتوح عليه والفتح لمسلم) الخذف يري الانسان حصاة أو نواة ونحوها يجعلها بين أصبعيه السبائين أو السبابة والابهام وفي تحريم ما قتل بالخذف من الصيد المألف الذي مضى في مسد الخنثى لان الحصاة يقتل بقتلها لا بحد والحديث ينهى عن الخذف لانه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة ويطبق به كل ما فيه مفسدة واختلف فيما يقتل بالبندق فقال النووي انه اذا كان الرمي بالبندق وبالخذف انما هو لتسهيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فانه يجوز ذلك اذا ذكره الصادق وذكره كرى الطيور الكبار بالبندق وأما ثريان عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي انه كان يقول المقنولة بالبندق تلك الموقوفة فهذا في المقنولة بالبندق وكلام النووي في الذي لا يقتلها وانما يحبسها على الرمي حتى يذكيها وكلام أكثر السلف انه لا يؤكل ما قتل بالبندق وذلك لانه قتل بالمقتل قلت قال السيد رحمه الله أما البنادق المعروفة الآن فانه ترمى بالرصاص فيخرج وقد صيرت نار (١) البارود كلليل فيقتل بحمله لا بصدمة فالتظاهر جل ما قتله انتهى (٢) (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيا فيه الروح عرضاً) يفتح الفين المجهول فتح الراء فلامجهت في الأصل الهدف يري اليه ثم يجعل أعمال كل غاية تعزى ادراكها (رواه مسلم) الحديث ينهى عن جعل الحيوان هدفاً يرمى اليه واليهي التحريم لانه أصله وزيده قوة حديث عن الله من فعله المالح صلى الله عليه وآله وسلم وطائر قد نصب وبه ربه ووجه مسكته التي انفسه بالامال الحيوان وتضييعها للشيء وتضييقه بالذات كانه ان كان مما يذكي ولتضييعه ان كان غير مذكي (٣) (وعن كعب بن مالك رضي الله عنه ان امرأته ذبحت شاة فجبر فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فأمر بأكلاها ورواه البخاري) الحديث دليل على صحة تلك المروءة وهو قول البجاهير وفيه خلاف شاذ انه يكره ولا رحمه ودليل على صحة التذكيما بخلاف الحداد فزرى الادراج لانه قد جافق رواية انها كسرت الحجر وذهبت به والحجر اذا كسر يكون فيه الحد ودليل على انه يصح كل ما ذكره غير اذن المالك وشاف فيه اصح بن راهويه وأهل الظاهر وغيرهم واخبروا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بكف ما في قنود من ذبح من المغنم قبل القسم بذى الحليفة كما أخرجه الشيخان وأجيب بأنه انما امر بإفراقة المرق وأما القسم فمما يقع فرداى المغنم فان قيل لم يقتل جمعه وورده اليه قلنا لم يقتل انهم أطلقوه وأحرقوه فوجب تأويله عاذرنا ما وافقه القواعد الشرعية قلت لا يخفى تكلف الجواب والرق مال لو كان حلالا لما أمر نأباراقته فانه من اضعاف المال وأما الاستدلال على المدعى بشاة الاسارى فانهما ذبحت بغير اذن مالها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالتصدق به على الاسارى كما هو معروف فانه ما استدلال غير صحيح وذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل أكله ولا أباح لاحد من المسلمين أكله بل أمر ان يطعم الكفار المستحقين للمنة وقد أخرج أبو داود عن حديث رجل من الانصار قال خال خناعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حفر فأصاب الناس جماعة شديدة فجهده فأصابوا عنفاً فأنهبوها فان قدرنا نقلت اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرسه فأكلوا قنوداً ثم جعل يرمي النبل والتراب وقال ان التهمة ليست بأحد من المنة فهذا مثل الحديث الذي أخرجه الشيخان وفيه التصريح بالهراوة فيه اتلاف القسم لانه ميتة فخرقة

مطلب أما البنادق الخ
(١) هذا وهم من والذي
رحمه الله فان الرصاص
لا يذوب أصلاً انما ينفعه
نار البارود فيصيب بصدمة
يعرف هذا كل من يعرف
البنادق المذكورة والله أعلم
فالهول السيد رحمه الله
أعني السيد عبد الله رحمه الله
وقد حقق الشوكلي رحمه
الله ان البنادق فيما القتل
بالدمع الصدم فيصل
صيدها راجع إلى الاوطان
اه أبو تراب

كلام أهل الظاهر وأما الحديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالك فله لا يرد على الظاهر لأنهم يقولون جعل ما ذبح بغير إذن مالك تخافة أن يوت أو يمشى وفيه دليل على أنه يجوز ترك الكفار معاهو محرم على المسلمين ويدل أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن غير ليس الحيلة من الحرير فنهى عن الحرير لا خيه للمشرى إلى مكة كما في البصائر وغيره قال المصنف في القح الحديث ويدل على تصديق الأجير الأيمن فيما اتفق عليه حتى يتبين علمه دليل الحلية لأن في الحديث أنها كانت المرتبة أمراعاة لغتهم سبدا وهو كعب بن مالك فحسبته على السادة أن عوت فذبحتها وروى عنه من جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك (وعن رافع بن خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) حب الحديث أنه قال رافع بن خديج يارسول الله أبا القح العدو فذا وليس معنا مدى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم بالدم) بفتح الهمزة فتدعون ما كسفتها فحسبته فقرأ أي ما أسأله وصبه بكنز من التبر (وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والتفري أما السن فعظم وأما التفري فدى) بضم الميم وبضمها وفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مدية فثلاثة الميم وهي الشفرة (الحشيشة متقى عليه) فيه دلالة صريحة أنه يشترط في الذكاة ما قطع ويرى الدم وأعلم أن الذكاة تكون بالنحر للابل وهو الضرب بالحديدة في لبة البدنة حتى يقرى أو داجها والله بفتح اللام وقتلها بالوحدة موضع القتال فمن الصدر والربع لماعداها وهو قطع الأوداج أي الودجين وهما عرقان محيطان بالمقوم فقوله الأوداج قطع على الحلقوم والمرى فسمعت الأربعة أوداجا واستحق العلم فقبل لا بد من قطع الأربعة وعن أبي حنيفة يكتفى بقطع ثلاثة من أي جانب وقال الشافعي يكتفى بقطع الأوداج والمرى وعن الثوري يجزئ قطع الودجين وعن مالك يشترط قطع الحلقوم والودجين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنهر الدم وأنهار أجزؤه وذلك يكون بقطع الأوداج لأنما يجرى الدم وأما المرى فهو يجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به انهاره والحديث دليل على أنه يجرى الذبح بكل محمد فدخل السيف والسكين والجر والنشبة والزجاج والقصب والحدف والنحاس وسائر الأشياء المحدث والنهي عن السن والتفري مطلقا من آدمي أو غيره منفصل أو متصل ولو كان محمدا أو قدينا صلى الله عليه وآله وسلم وجهه انتهى في الحديث بقوله أما السن فعظم فالله كونها أعظم وأكله قد سبق منه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبح بالعلم وقد علل الثوري وجهه انتهى عن الذبح بالعظم أنه يتعسر به وهو من طعام الجن فيكون كالأصهار بالعظم وعمل في الحديث النهي عن الذبح بالتفري بكونه مدلى الحشيشة أي وهم كفار وقد نسبهم عن التشبيه بهم وأورد عليه بأن الحشيشة تدعى بالسكين أيضا فيزعم النعم أن ذلك التشبيه واجب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مختص بالحشيشة وعمل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما منع الحشيشة من التعذيب للحيوان ولا يحصل به الاثنتي الذي ليس هو على صفة الذبح وفي المعرفة للبيهقي رواية عن الشافعي أنه جعل التفري في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب وهو من بلاد الحشيشة وهو لا يفري فيكون في معنى الخنق والتفري هو الذبح بماء كزهد الجمهور وعن أبي حنيفة وصاحبه أنه يجوز بالسن والتفري المتصلين واحتجوا بما أخرجه أبو داود من حديث علي بن حاتم أن أقر لهم عاشرت والجواب أنه عام خصه حديث رافع بن خديج (وعن

جابر رضى الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتل شي من الدواب صبرا
 رواه مسلم (هو دليل على تحريم قتل أى حيوان صبرا وهو ما أنه حيائه حتى يموت وكذلك
 من قتل من الأتبعين في غير معركة ولا حرب ولا خطا فانه مقتول صبرا والصبر الجس ^ع) وعن
 شداد بن أوس رضى الله عنه (شداد بالشين المجهمة ودالين مهملةين هو أبو يعلى شداد بن أوس بن
 ثابت البخاري الأندلسي وهو ابن أخي حسان بن ثابت لم يصح شهادته بل ثبت القدره
 وعداده في أهل الشام مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك قال عباد بن الصامت وأبو الدرداء
 كلن شداد عن أوفى العلم والحلم (قال قاله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى كذب
 الاحسان على كل شيء فانما قلتم فاحسنوا القتل) بكسر القاف مصدر قوي (واذا نجهتم
 فاحسنوا الذبح) برثة القتل (وليدأحدكم شفرته ولا يرح ذبيحت رواه مسلم) قوله كتب
 الاحسان أى أوجب كما قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان وهو فعل الحسن ضد الصبح
 فيتناول الحسن شرعا والحسن عرفا وقد كرمناه ما هو أبعدنى عن اعتبار الاحسان وهو الاحسان
 في القتل لاى حيوان من آدمي وغيره في حد وغيره ودل على نفي المشبهة فكانا لا أنه يجوز له
 محض قوة تعالى عن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد تقدم الكلام
 في ذلك وأبان بعض كيفية احسانه بقوله وليد يضيء حرف المضارع من أحد السكين أحسن
 حداهو الشفرة بفتح الشين المجهمة السكين الغضبية وما عظم من الحديد وحده وقوله ولا يرح
 بضم حرف المضارعة بضامن الأراحة ويكون بأحد السكين ويجعل امرأه وحسن الصنعة
^ع (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة
 الخنزير ذكاة أمرواه أحد وصحبه ابن حبان) الحديث له طرق عندنا ثم مضى وأبو داود
 والدارقطني إلا أنه قال عبد الحق أنه لا يصح بأسنادهما كلها وقال الجويني أنه صحيح لا يتأرق
 احتمال إلى مثله ولا ضعف إلى مثله وتابعه الفزاري والصواب أنه لم يوجع طريقه بعمل به وقد
 صحه ابن حبان وابن دقيق العيد وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله
 الترمذي وقنه عن جماعة من الصحابة مما يؤيد العمل به والحديث دليل على أن الجنين إذا خرج
 من بطن أمه ميتا بعد ذكائه حلال مذكى بذكائه وإلى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال
 ابن المنذر لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء الجنين لا يوقل إلا باستئذان الذكاة فيه
 إلا ما يروى عن أبي حنيفة وذلك لصراحة الحديث فيه في نقط ذكائه الجنين بذكائه أخرجه
 البيهقي قال بأسبعية أى إن ذكاه حصلت بسبب ذكائه ونظر فسئلوا فلق ما عند البيهقي أيضا
 ذكاة الجنين في ذكائه واشترط ما لكان يكون قد أشرف لمروا أحد بن عصام عن مالك بن نافع
 عن ابن عمر فروعا أن أشعر الجنين فذكاه بذكائه مملوكه قال الخطيب فترديه أحد بن عصام
 وهو ضعيف وهو الموطأ وقولنا على ابن عمر وهو أصح وعورض بعمروا ابن المبارك عن ابن
 أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة الجنين ذكاهم أشعرا ولم يشر فيه
 ضعف لم يوفق ابن أبي ليلى ولكنه أخرج البيهقي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه قال ذكاة الجنين ذكاهم أشعرا ولم يشر روى عن أبيه عن ابن عمر فروعا قال
 البيهقي ورفعه عنه ضعيفا والصحيح أنهم موقوف قلت فالمراد أن عنه قد صحوا وتعاضا فيطرحان

ويرجع الى اطلاق حديث الباب وما في معناه وذهبت الحنفية الى ان الجنين اذا خرج ميتا من
الذكاة فانه ميتة لعموم حرمت عليكم الميتة ولو خرج حيا ثم مات والله ذهب ابن حزم وأبو ابي
الحديث بان معناه ذكاة الجنين اذا خرج حيا ثم مات والله ذهب ابن حزم وأبو ابي
الحديث عن الصادقة فانه معلوم ان ذكاة الحي من الانعام ذكواتوا حد من جنين وغيره كيف
ورواية البيهقي بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه فهي مفسرة لرواية ذكاة أمه وفي أخرى ذكاة أمه
❦ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمسلم يكفيه اسمه)
الضهر للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال فيه فان المسلم فيه اسم
من أسماء الله (فان نسي ان يسمي حين يذبح فليسم ثم يأكل أخرجه الدارقطني وفيه راو في
حفظه ضعف) منه بقوله (وفي استناده محمد بن زيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ
وأخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح الى ابن عباس موقوفا عليه وله شاهد عند أبي داود في مراسله
بلفظ ذبحة المسلم حلل ذكرا سم الله عليها وألهد كروراه موتقون) وفي الباب مرسل صحيح
ولكنه لا يقاوم ما سلم من الاحاديث الواردة على وجوب التسمية مطلقا لانها نفت في مصطلح
وجوب التسمية مطلقا ويجعل تركه أكل مالم ينم عليه من باب الورع

«باب الاضاحي»

جمع اضحية بضم الهمزة ويجوز كسر ها ويجوز حذف الهمزة فتقع الضاد كلها اشتقت من اسم
الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبها سمي اليوم يوم الاضحية ❦ (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحي بكبشين اثنين قرنين ويسمي ويكبر ويضع رجله على
صفاحهما) بالهملةين الأولى مكسورة في النهاية ضحية كل شيء وجهه وبجانبه (وفي لفظ
ذبحهما بيده وفي لفظ صميتن ولاي عوانة في صحبه) أي عن أنس (تسميتن بالثلاثة بدل السين)
هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أي عوانة أو المصنف (وفي لفظ لمسلم من رواية أنس ويقول
باسم الله والله أكبر) الكبش هو الذي اذا خرجت رباعيته والامع الأبيض الخالص وقيل
الذي يحاطل بياضه شيء من سواد قبل الذي يحاطل بياضه حمر وقيل هو الذي فيه بياض وسواد
والبياض أكثر والقرن هو الذي قرنان واستحب العلماء التضحية بالقرن لهذا الحديث
وأجاز وما لا جم الذي لا قرنة له أمهلا واختلفوا في مكسور القرن فأجاز الجمهور وانفقوا على
استصحاب الامل قال التتوي ان أفضلها عند أصحاب السواء ثم الصفر ثم الغبر ثم التي
لا يصفو بياضها ثم البقا وهي التي بعضها أسود وبعضها بياض ثم السوداء وأما حديث عائشة
بأن سواد يترك في سواد وتطرى في سواد فانه رواه ويطنه وما حول عينه أسود قلت اذا
كانت الاضحية في اللون مستعدة الى ما ضحي به صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر انه لم يتطلب لونا
معنا حتى يحكم به الافضل بل ضحي بما اتفق له ويسر حصوله فلا يدل على أفضله لون من
الالوان وقوله ويسمي ويكبر فسر لفظ مسلم بانها باسم الله والله أكبر أما التسمية فتقدم الكلام
فيها وأما التكبير فكأنها خاص بالتضحية والهدى لقوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم وما وضع
رجله على صفحة العنق وهي جانبه فليكون أنيت له وأمكن لتلاضطرب التضحية ودل هو وما بعده

انه يقول الذبح نفسه نذرا (وله) أي سلم (من حديث عائشة رضي الله عنها) أمر بكبش أقرن
 بطائ سوادو يعلك في سوادو سطر في سوادو فاني لمضى به فقال لها يا عائشة هل لي المذبة تقدم
 ضبطها وهو يعني ولبيد أحدكم شرفه (ثم قال انصدها بمحجر فقلت ثم أخذها) أي
 المذبة (وأخذ الكبش فاضعبه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن
 أمة محمد) فيه دليل على انه يتعبد اضجاع النفس ولا تدفع فائضة ولا باركة لأمر رفقها
 وعليه أجمع المسلمون ويكون الاضجاع على جانبها الأيسر لأنه أيسر للذبح في أخذ السكين
 بالعني وامساك رأسها باليسرى وفيه انه يتعبد الدعاء بقول الاضعية وغيرها من الاعمال
 وقد قال الخليل والذي يجمع عند عمارة البيت يتقبل منا وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال عند التضحية ووجهها القبلة ووجهه وجهي الآية ولم يقله وآل محمد
 وفيه انقل عن محمد وآل محمد انه يحزني التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشر لهم في
 نواحيها وأنه يصح نيابة المكف عن غيره في فعل الطاعات وإن لم يكن من القربى ولا وصية يصح
 أن يجعل نواب عنه لفعله صلاة كانت أو غيرها وقد تقدم ذلك وله ما أخرجه الدارقطني من
 حديث جابر رضي الله عنه أن رجلا قال لرسول الله أنه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما
 فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من البر بعد البر أن تصلي لهما مع
 صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من كان له سعة لم يضع فلا يقرب من صلاته وأما جدوا من ماجوه حصه إلها كم
 ورجع الائمة غيره) أي غير إلها كم (وقته) وقد استدل به على وجوب التضحية على من كان له
 سعة لأنه لما نسي عن قربان المصل دل على انه ترك واجبا كله يقول لا فائضة في الصلاة ترك هذا
 الواجب ولقوله تعالى فصل لربك وانحر ولحديث عتق بن مسلم مر فوجا على أهل كل بيت في
 كل عام فخصه دل لفظه على الوجوب والوجوب قول أبي حنيفة فإنه أوجها على التقيم والموسر
 وقيل لا يتعبد. والحديث الاول موقوف فلا يحتج به والثاني ضعيف بآي ربه قال الخطابي انه
 مجهول والآية محتملة فقد فسر قوله وانحر بوضع الكف على التصرف الصلاة أخرجه ابن أبي
 حاتم وابن شاهين في سننه وابن مردويه البيهقي عن ابن عباس وقدروايات عن الصحابة مثل ذلك
 ولموسم فهي دالة على التصرف بعد الصلاة فهي تعيين لوقته لا الوجوه كله يقول اذا تحررت فبعد صلاة
 العبد فانه مقدأخرج ابن جرير عن أنس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصير قبل ان يصلي قائما
 أن يصلي ثم ينحرف ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى انه لم يسن
 مؤكدة قبل قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة انها واجبة وقد أخرج مسلم وغيره من
 حديث أم حنبله قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن
 يضحي فلا يأخذ من شعره ولا يشر شيئا قال الشافعي ان قوله فأراد أحدكم يدل على عدم الوجوب
 ولما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت يوم الاضحية عدا جملته الله فلهما الأمانة
 فقال الرجل فان لم أجسد الأمانة أتيت أو شاءت أملي ومنعتهم أن ذبحها قال لا الحديث وعما
 أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث هن

مطلب بصحة نيابة المكف

مطلب ضحي بدين

على فخره ولكم تطوع وقد منها الاضحية وتخرجها انسان من طريق أخرى بلقظ كتب على النصر
ولم يكتب عليكم وبما أخرجه أيضا صلى الله عليه وآله وسلم الماضي قال يا ميم الله والله أكبر
الله مني وعن أبيه من أمي وأفعال الصيام دالة على عدم الإيجاب فأخرج البيهقي عن
أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتلوا بهما وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه كان إذا حرم الأضحية أعطى مولاه درهمين فقال اشتر بهما لحما وأخبر الناس أنه ضحي ابن عباس
وروى أن بلا لاضحي بدين ومنه روى عن أبي هريرة قال روايت عن الصيام في هذا المعنى كثيرة
دالة على أنها سنة حال الشك في حرجه الله في المختصر الاضحية تشرع لاهل كل بيت وأقاربها
انتهى وهذا يشير إلى ترجيح مذهب الجمهور بأنها سنة وليست بواجبة واقعة على (و) وعن جنيد
ابن محيان رضي الله عنه (هو أبو عبد الله جنيد بن محيان الجيلي العجلي الاحمسي كان بالكوفة
ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في سنة ابن الزبير بعد أربع سنين) قال شهيد الاضحية
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته بالناس طرأ غيم فذبح فقال من
ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانه ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله متفق عليه) فيه دليل
على أن وقت التضحية من بعد صلاة الصبح فلا تجزئ قبله والمراد صلاة المصل نفسه ويقتل أن
يراد صلاة الامام وان الامام العهد في قوة الصلاة رادها المذكورة قبلها وهي صلاة تصلي الله عليه
وآله وسلم والبعض ذهب مالك فقال لا يجوز قبل صلاة الامام وخطفته وذبحه ودليل اعتبار ذبح
الامام ما رواه الطحاوي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم التمر بالمدينة
فقتلهم رجال فصرخوا فقلوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد فزع فأمرهم أن يعدلوا وأجيب
بان المراد من ذبحهم عن التمسك الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث
التقصير في الصلاة وقال أحمد بن حنبل قول مالك لم يشترط ذبحه ونحوه عن الحسن والأوزاعي
واحق بن راهويه وقال الشافعي وداود وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العبد
وخطفته وإن لم يصل الامام ولا صلى المصلي قال القرطبي ظاهر الحديث يدل على تعليق الذبح
بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية قبل الصلاة على وقتها
وقال ابن دقيق العيد هذا القنط أظهر في اعتبار الصلاة وهو قوله في روايته من ذبح قبل أن يصلي
فليذبح مكانه أخرى قال لكن ابن أبي شامة على الظاهر اقتضى أنها لا تجزئ التضحية في حق
من لم يصل العبد فان ذبحه باله أحد فهو أعمد الناس بظاهر هذا الحديث والواجب الخروج
عن هذا الظاهر في هذه الصورة حتى يبعد ما عدا في محل البحث وقتها أخرجه الطحاوي من حديث
جابر رضي الله عنه أن رجلا ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح
أحد قبل الصلاة صحه ابن حبان وقد عرفت الأقوى لبلا من هذه الأقوال وهذا الكلام
في استدراك وقت التضحية وأما انتهاءه فأقول فيجسد مالك وأحمد الحائري ويومان بعده وعند
الشافعي أن أيام الاضحية أربعة يوم التمر وثلاثة بعده (١) وعند داود وجاعته من التابعين يوم
التضحية فقط الا في مني فيصير في الثلاثة الايام وعند جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر الحجة قال في
نهاية المجتهد بسبب اختلافهم شيان أحدهما الاختلاف في الايام المعلومة ما هي في قوله تعالى
ليشهدوا ما اتفق لهم الآية فتقبل يوم التمر ويومان بعده وهو الشهر وقيل العشر الاول من ذي

(١) ووجه ابن كثير في
تفسيره ملخص أن في سورة
البقرة وأخرج عن ابن
عباس رضي الله عنهما من
طريق أنه قال أيام التمر
يوم التمر وثلاثة أيام بعده
أو أبو زاب

الجنة والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم مرفوعاً عن النبي
 ﷺ أنه وسلم قال كل خارج مكة مضروك أيام التشريق ذبح عن قائل الأيام المعلومات أنها
 يوم النحر وومان بعد في هذه الآية قبح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور قال لأشعر الأ
 في هذه الأيام ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما إذا الحديث اقتضى سكا
 زائد على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود من ذلك
 قال بجواز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق ولا خلاف بينهم أن الأيام
 المحدودات هي أيام التشريق وانها ثلاثة أيام بعد يوم النحر لا ما يرى عن سعيد بن جبير أنه قال
 يوم النحر من أيام التشريق وانما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين وأما من قال يوم النحر
 فقط فنبأه على أن المعلومات العشر الأول فالأول إذا كان الإجماع قد انعقد على أنه يجوز الذبح
 هنا في اليوم العاشر وهي محل الذبح المتصور عليه فوجب أن لا يكون اليوم النحر فقط
 انتهى هـ (قائمة) في النهاية أيضاً ذهب مالك في المنهوج عنه إلى أنه لا يجوز التضحية في أسائر
 أيام النحر وذهب غيره إلى جواز ذلك بسبب الاختلاف في أن اليوم يطلق على اليوم واليلة ونحو
 قوله فيتمتعوا في ذبائحهم ثلاثة أيام ويطلق على النهار دون الليل نحو سبع إبل وتضحية أيام فطفت
 الأيام على الليل والعطف يقتضي المغيرة ولكن في التطرف في بعضها أظهر وانتهج المغاير في أنه
 لا يصح بالليل عمل بفهم القلب ولم يلقه إلا اتفاق إلا أن يقال دل الليل على أنه يجوز في النهار
 والأصل في الذبح الحظر فيسقط الليل على الحظر والليل على مجوزة في الليل انتهى قلت لا حظ في
 الذبح بل قد أباح الله تعالى ذبح الحيوان في أي وقت وانما كان الحظر عقاباً لمن لم يذبح في أيامه الله تعالى
 ثلاثاً وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 أربع لا يجوز في الضحايا العرواء البين عورها والريضة البين مرضها والعرواء البين ضلعها
 والكسرة التي لا تنشق بضم المشدة القوية واسكان الثنون وكسر القاف أي إلى لأن في الواو بكسر
 النون واسكان القاف وهو المخروم أو أجدو الأربعة وحصة الترمذي وابن حبان وحصة الحاكم
 وقال علي بن شريط ما صوب كلام المصنف وقال لم يخرج البخاري وسلم في صحيحهما ولكنه
 صحيح أخرجه أصحاب السنن ما سجد بحصة وحسنه أحد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث
 وقال الترمذي حسن صحيح والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مالم تكن حصة التضحية
 وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب في هذه الأربعة ذهب الجمهور
 إلى أنه يقاس عليها غيرها قلنا كل ما أشبهها وأما ما رواه كالمعيا من مقطوعة الساق وقوله ابن
 عورها قال في البصر أنه يعني عما كل الأذاب الثلاث خادون وكذلك في العرج وقال الشافعي
 العرجاء إذا تأخرت عن القيم فهو بغير قوله ضلعها أي أعوجاجها هـ (وعن جابر رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة
 من البنان رواه مسلم) المسنة التي من كل شيء من الأبل والبقر والغنم فاقوها كما تقدمنا (١)
 والحديث دليل على أنه لا يجزئ الذئع من الضأن في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنة وقد
 نقل الشافعي عياض الإجماع على ذلك ولو كانت فخر صحيح لما يأتى وحكي عن ابن عمر وزهري أنه
 لا يجزئ ولو مع التعسر وذهب كثيرون إلى إخراج الذئع من الضأن مطلقاً وجعلوا الحديث على

(١) أي في الزكاة والتهابة
 التنية من الغنم ما دخل في
 السنة الثانية ومن البقر
 كنفوس الإبل في السادسة
 اه أبو تراب

الاختصاص بقوله حديث أم بلال أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ضجوا بالجدع عن الضأن
 أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي وأشار الترمذي إلى حديث نعمت الأضحية بالجدع عن الضأن
 وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر لم يقل ضجينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجذع
 من الضأن قلت ويحتمل أن ذلك كله عندهم سراسنة ﴿ وعن علي رضي الله عنه أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والأذن ﴾ أي تشرف عليهما وتأملاهما مثلا
 يقع نقص وعيب (وأن لا نصفي بمقابلته) يخفج الموحدة ما قطع من طرف أثنائها شيء ثم يعلقها
 (ولا مدارة) والمدارة بالدال المهملة وفخ الموحدة ما قطع من مؤخر أثنائها شيء وتركها معلقة
 (ولا خرافة) بالطاء المهملة مفتوحة والراء الساكنة المثقوبة الأذنين (ولا ثراء) بالثاء
 فراء وميم أو قص مقصور وهي من الترم وهو سقوط الثنية من الأسنان وقيل الثنية والرابعة
 وقيل هو أن تقطع السن من أصلها مطلقا وأغناشي عنها نقصان أكلها قاله في النهاية ووقع
 في نسخة التشرح شرفاء بالسين المهملة والراء والقاف وعليها شرح الشارح ولكن الذي في
 نسخ بلوغ المرام العجيزة الثمراء كما ذكرناه (أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن
 حبان والحاكم) فيه دليل على أنها التجزئ الأضحية علة كروها مذهب جماعة من العلماء
 وقيل تجزئ وتكره وظاهر الحديث مع الأول وورد النهي عن التضحية بالمصفرة بضم الميم
 وإسكان الصاد المهملة فقام مفتوحة فراء أخرجه أبو داود والحاكم وهي المهزولة بكافى النهاية
 وفي رواية المصفورة قيل هي المستأصلة الأذن وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر
 السلي أنه قال أغناشي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والتعفاء
 والمشفوعة والكسرة فالمصفرة التي تستأصل أثنائها حتى يتدوم صلتها والمستأصلة هي التي
 استؤصل قرنهما من أصلها والتعفاء هي التي تنقص عليها والمشفوعة التي لا تنقص الفم عنها وضعا
 والكسرة الكسرة هذا لفظ أبي داود وأما مقطوعة الألية والذب فأنها تجزئ كما أخرجه أحمد
 وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشتريت كبشا لأضحي فعدا الذنب فأخذ من
 الألف فسلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضربه وقبضه بإبر الجعني وضبه محمد بن قزفة
 مجحول إلا أنه شاهد عند البيهقي واستدل به ابن خزيمة في المتقى على أن العيب الخلل بعد
 تعين الأضحية لا يضر وفي نهاية المجتهد أنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان
 متعارضان ذكر التماسي عن أبي بردة أنه قال يا رسول الله كماله نقص يكون في القرن والأذن
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك ثم ذكر حديث علي
 رضي الله عنه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والأذن من حديث ابن رجب
 حديث أبي بردة قال لاتي الألعيوب الأربعة وما هو أشنعها ومن جمع بين الحديثين حل
 حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين وحديث علي على الكبيرين (فأشبهه)
 أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع جهة الأنعام وإنما اختلفوا في الأفضل والظاهر أن
 الفم في التضحية أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره وإن كان يحتمل أن ذلك لأنهم التيسرة
 لهم ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير جهة الأنعام إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها
 يجوز التضحية بغيره الوش عن عشرة والطبري عن واحد وما روى عن أسماء أنها قالت ضحينا

مطلب المكره الطبيعي

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه الله سبحانه يديك
 (ومن على بن أبي طالب رضي الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم
 على بدنه وأن أقسم لحومها وخالدها وجلالها على المساكين ولا أعطي في جزائها شيئا مستحق
 عليه) هذا في بدنه صلى الله عليه وآله وسلم التي ما قها في حجة الوداع وكانت التي أتى بها على رضي
 الله عنه من اليمن مائة مئة فخرها صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر عن شريحه صلى الله عليه
 وآله وسلم ثلاثا وستين فخرها على رضي الله عنه وقد تقدم في كتاب الحج والبدن تطلق
 لغة على الأبل والبقر والغنم إلا أنها هنا الأبل وهكذا استعملها في الأحاديث وفي كتب الفقه
 في الأبل خاصة ودل على أنه يصدق بالحواد والجلال كما يصدق بالحم وأنه لا يعطى الجزاء منها
 شيئا أجرة لأن ذلك في حكم البيع لا صدقة الأجر فوسعكم الضحية حكم الهدى في أنه لا يساع
 لها ولا جلدها ولا يعطى الجزاء منها شيئا قال في نهاية المجتهد العلماء مستفقون فاعلمت أنه
 لا يجوز بيع لحمها واختلفوا في جلدها وشعرها مما يشفع به فقال الجمهور لا يجوز وقال أبو حنيفة
 يجوز بيعه بغير الدنانير والدرهم يعني بالعرض وقال عطاء يجوز بكل شيء درهم وغيره وأما
 فرق أبو سفيقة بين الدرهم وغيره لأنه رأى أن المعوضة في العروض هي من باب الاتساع
 لا جامعهم على أنه يجوز الاتساع (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال شتر لمع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواء مسلم) دل
 الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما يجزئان عن سبعة وهذا في الهدى ويقاس
 عليه الأضحية بل قد ورد فيها النص فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضي
 الله عنهما قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حفر فخر الأضحية فاشترى كل في البقرة
 سبعة في البعير عشرة وقد صرح اشتراك أهل هاتين واحدة في خصصة واحدة كما في حديث عتف
 وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفصه أجد بن عيسى والقرقيان قال النووي سواء كانوا مجتمعين
 أو مفترقين مفترقين أو متطوعين أو بعضهم متقربا وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمدون ذهب
 مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدى إلا في هدى التطوع وهدى الإحصار عند من هدى
 التطوع وقال بعضهم إنهم يجزئ البدنة عن عشر تلسا من حديث ابن عباس رضي الله عنه
 وقاسوا الهدى على الأضحية وأوجب عنه أنه لا قياس مع النص وادعى ابن رشد الإجماع على
 أنه لا يجوز أن يشتركت في النسا أكثر من سبعة قال وإن كان قد روى من حديث رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل البعير بعشر شياه أخرجه في الصحيحين ومن طريق ابن
 عباس وغيره البدنة عن عشرة قال الطحاوي واجماعهم دليل على أن الاشتراك في ثلثي ضحية
 انتهى ولا يخفى أنه لا إجماع مع خلاف من ذكرنا وتأمله لم يطلع عليه واختلفوا في الشاة فقالت
 جماعة من العلماء تجزئ عن ثلاثة في الأضحية قالوا ذلك لما تقدم من تخصيص النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالكس عن محمود آل محمد قالوا وظاهر الحديث إنهم تجزئ عن أكثر لكن
 الإجماع قصر الأجر على الثلاثة قلت وهذا الإجماع الذي ادعوا بيان ما قاله في نهاية المجتهد
 فانه قال أنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد والحق أنها تجزئ الشاة عن الرجل
 وعن أهل بيته لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب

الانصاري قال كان نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم تساهى الناس بعد
 (قائلة) هـ من السنن ان اراد ان يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره اذا دخل شهر
 ذي الحجة أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا دخل شهر العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمسه من شعره ولا من بشره شيئاً وأخرج
 البيهقي من حديث عمرو بن العاص أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل سأل عن الضفوفاته
 قد لا يجدها فقال قل لأظفارك وقص شاربك واحلق عاتك فذلك تمام أضففتك عند الله عز
 وجل وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية وان لم يترك من أول شهر الحجة وزهد
 أحدوا حتى إلى أه (١) يحرم للنهي واله ذهاب ابن حزم وقال من لم يحرمه قد قامت القرينة
 على ان النهي ليس للحريم وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت سألت فلانة هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئ ثم قلدها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم بعث به لمع أي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء مما أحله الله
 له حتى شعر الهدى قال الشافعي فيمسدلة على أنه لا يحرم على المرثى بيعه بهديه والبعت
 بالهدى أكثر من اربعة التضحية قلت هذا قياس منه والنهي قد خص من يريد التضحية بما
 ذكر (قائلة) هـ أخرى يستحب للمضحي أن يتصدق وان يأكل ويستحب كثير من العلماء أن
 يشبهه ثلاثاً ثلاثاً ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح
 وقصدوا وادخروا أخرجه الترمذي بلفظ كنت تسمعكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث لتستع
 ذوا الطول على من لا طول له فكلوا وليد الكرم وتصدقوا وادخروا ولعل الظاهرة توجب
 التعزئة وقال عبد الوهاب ويجب قوم الاكل وليس واجب في الذهب

باب الحقيقة

هي الحقيقة التي تدعى للمولود أصل العن الشق والقطع وقيل لذبيحة عقيقة لانه يشق حلقة ما
 ويقال عقيقة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الرخصى أصلاً والشاة
 الذبوحه مشتقة عنه (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن
 عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق لكن
 رجع أبو حاتم إسناده وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بن ياد يوم السابع
 وسماهها وأمر ابن عباس أن يسميها الأذى وأخرج البيهقي والحاكم من حديث عائشة رضي
 الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من
 ولادتهما وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن الحسن والحسين رضي الله عنهما وسميها ليلة أيام قال الحسن البصري إمامة الأذى
 خلق الرأسم وصحبه ابن السكن بأنهم هذا وفيه كان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في فم
 العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعلوا مكان الم
 شاة فأورواه أحمد والشافعي من حديث ابن جابر بن يقطينه صحيح ويؤيد هذه الأحاديث قوله
 (وأخرج ابن حبان من حديث أنس بن مالك) والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة واختلف
 فيها مذاهب العلماء فتعد الجمهور أنها سنة وذهب داود ومن تبعه إلى أنها واجبة استدلل الجمهور

(١) أي الأخذ من الشعر
 والشرا اذا دخل شهر الحجة
 لمن اراد ان يضحي أه
 تواب

بان فعله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على السفة ويجيد من ولده ولد فأتى أن ينسك عن
 ولده فليقل أخرجه مالك واستدل الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنها صلى الله
 عليه وآله وسلم أمرهم بالامر دليل الإيجاب وأجاب الأول بأنه صرف عن الوجوب قوله
 فأتى أن ينسك عن ولده فليقل وقوله في حديث عائشة يوم سابع دليل على أنه وقتها وسألت
 فيه حديث حمزة وأنه لا يشترع فعله ولا ينفذه وقال النووي أنه يعني قبل السابع وكذا عن الكبير
 فقد أخرج البيهقي من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرق عن نفسه
 بعد البعثة ولكنه قال منكر وقال النووي حديث باطل وقيل يميز في السابع الثاني والثالث
 لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الحقيقة
 تدفع سبع ولأربع عشرة ولا إحدى وعشرين وطال الحديث على أنه يميز عن الغلظة لكن
 قوله ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يعق عن
 الغلام شاتان مكافئتان ﴾ قال النووي يكسر التاء بعد هاء موزونة تأتي تقسمه ﴿ وعن
 الحارث بن عاصم رواه الترمذي وصححه ﴾ وقال حسن صحيح إلا أني لم أجده لفظه أن يعق في نسخ
 الترمذي قال أحمد وأبو داود معنى مكافئتان متساويتان أو متقاربتان وقال الخطابي المراد
 التكافؤ في السن فلا تكون أحدهما مسنة والأخرى غير مسنة بل يكونان يميز
 في الأضحية وقيل معناه أن تدفع أحدهما مقابل للأخرى دليل على أنه يعق عن الغلام نصف
 ما يعق عن الجارية والذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد ودارقطني والحديث وذهب مالك إلى
 أنه يميز عن الذكرو الأنثى عن كل واحد شاة للبعث الماضي وأجيب بأن ذلك فعل وهذا
 قول وأقول أقوى بأنه يجوز أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج عن ذكر كبش البان يميز
 وذبح الاثنين مستحب على أنه أخرجه أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ
 كبش كبش ومن حديث جرير بن شعبه وهو حديث لا تعارض وفي الإطلاق لفظ الشاة
 دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الأضحية فمن اشتراطها فبالبطلان (وأخرج أحمد
 والأربعة عن أم كرز) بضم أوله وسكون الراء بعد هاء زاي (الكعبة) المكعبة مصابة لها
 أحاديث قاله المصنف في التقريب (ثمرة) أي نحو حديث عائشة ولفظه في الترمذي عن سابع
 ابن ثابت أن محمد بن ثابت بن سابع أخبره أن أم كرز أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن العقبة قال عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحقتوا بضر كذا ذكر رأنا
 كذا أم أنا قال أبو عيسى حسن صحيح وهو يقيد ما يشهد قوله ﴿ وعن حمزة رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل غلام مرتين بعقيقته تدفع عنه يوم سابعه
 ويحلق ويسمى رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وهذا حديث العقبة الذي اتفقوا
 على أنه سمعه الحسن من حمزة واختلقوا في سماعه لغيره ممن من الأحاديث قال الخطابي
 اختلق في قوله مرتين بعقيقته فذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه
 لا يشترط لأبويه قلت ونقله الخطابي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهما مالكان
 عالمان متقدمان على أحمد وقبل ابن المعنى التي قلنا لا بد منها فبشر زويه وهو لا يولد بوزن الرهن
 للمرهون في بد المرحمن وهو أقوى قول الظاهرية بالوجوب وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعرو

ولذلك جاء فاطموا عنه الأذى ويقوى قول أحدهما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني أخرجه ابن حزم عن يزيد الأسلمي قال إن الناس يعرضون يوم القيامة على الحقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا دليل لو ثبت لمن قال بالجواب وتقدم لهم موقفة اليوم السابع كماله ماضى ودله هذا أيضا وقال مالك تفوت بعده وقال من مات قبل السابع سقطت عنه العقوبة والله أعلم بخلاف في القبر بعده وفي قولها أمرهم أي المسلمين بأن يعق كل والد عن ولده فعند الشافعي ينعين على من تازمه النفقة للمولود وعند الحنابلة ينعين على الأب إلا أن موت أو متع وأخذ من لفظ تدعى بالبناء للمفعول أنه يجوز أن يعق عنه الأجنبي وقد تأيد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عاق عن الحسين كاسلف الأباة يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أباؤه كما ورد به الحديث بلقت كل أم يتقون إلى عصبته الأولى فاطمة فأنا ولهم وأما عصبتهم وفي لفظ وأباؤهم أخرجه الخطيب من حديث فاطمة إلى زهرام رضى الله عنها ومن حديث عمر رضى الله عنه وأما ما أخرجه أحمد من حديث أبي رافع أن فاطمة رضى الله عنها لما ولدت جسنار رضى الله عنه قالت يا رسول الله ألا عاق عن ولدي بدم قال لا ولكن أحق رأسه وتصدق بوزن شعره فبضه فهو من الأدلة أنه قد أجزأ عنه ما ذبحه صلى الله عليه وآله وسلم عنه وأما ذلك كرت هذا فنعها ثم عاق عصبته أو شهدا إلى أنها قولى الحق والتصديق هذا أقرب لأن الاستئذان قبل الذبح وقبل يحيى وقت الذبح وهو السابع وفي قوله في حديث عمر بن الخطاب دليل على شرعية حلاق رأس المولود يوم سابعه وظاهره عام لحق رأس الغلام والجارية وسكى المازرى كراهة حلق رأس الجارية وعن بعض الحنابلة يحلق لأطلاق الحديث وأما تنقيب أذن الصبية لأجل تعليق الحلق فيها الذى يفعلونه الناس في هذه الأعصار وقبلها فقال القرأى فى الإجابة لا يرى فيه رخصة فإن ذلك جرح مسلم ومثله موجب القصاص فلا يجوز إلا الحاجة مهمة كالقصص والحمامة والخنا والتزنى بالحلق غير مهم فهذا وإن كان معنادا فهو حرام والمنع منه واجب والاستئذان عليه غير صحيح والإجرام بالخوف عليه حرام اهـ وفى كتب الحنابلة أن تنقيب أذن الصبية للعلية جائز ويكره للصبيان وفى فتاوى قاضى خان من الحنفية لأبى بن تنقيب أذن الصبية لأنهم كانوا فى الجاهلية يفعلونه ولم ينكره عليهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ويسمى هذا هو الجميع فى الرواية وأما روايته بلقت ويذى الدم أى يفعل فى رأسه من دم الحقيقة كما كانت الجاهلية تفعله فقد وهم راجعها والمراد تسمية المولود وبني اختيار الاسم الحسن لمالك بن أنس صلى الله عليه وآله وسلم كان يفع الاسم القبيح وضع عنه أن أقبح الأسماء عند الله رجل نسي شاهان شاملك الأملال لا لا لا الله تعالى فحرم التسمية بذلك وألحق بقبح التسمية بقاضى القضاء واشنع منه ما كرم الحكام نص عليه الأوزاعى ومن الألقاب القبيحة ما قاله المجتهدى أنه توسع الناس فى زما تسمى حتى لقوا السفلة باللقاب العلية وهب أن العذر مبسوط فما أقول فى قلب من ليس من الدين فى قيل ولا يدبر لفلان الدين هى لعمرى واقه الغصة التى لاتساغ وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ونحوهما وأصدقها سائر وهما ما لا تكره التسمية بأسماء الأنبياء عيسى وطلح خلافا لمالك وفى مستند الحرث بن أبى اسامة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهم بخدا فقد جهل فينبغى التسمي باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج

قوله إلى عصبته هكذا بنسخة المؤلف حفظه الله ولعلها إلى عصبه أب أو نحو ذلك وسر الرواية فاستأنف تعق عليها اهـ معصية

في كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اذا كان يوم القيامة تنادى مناد
 اليتيم من اسمي محمد فليدخل الجنة تكريماً لتبنيته صلى الله عليه وآله وسلم وقال مالك سمعت
 أهل المدينة يسمعون أهل بيت فيهم اسم محمد الأرزقوا رزق خير قال ابن رشد يحتل أن يكونوا
 عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم في الأمر (قائلة) روى أبو داود والترمذي ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم اذن في اذن الحسن والحسين حين ولدوا ورواه الحاكم والمراد الاذن البني وفي
 بعض المسانيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في اذن المولود سورة الاخلاص وأخرج
 ابن السقي عن الحسن ان علياً رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 ولده مولود فاذن في اذنه البني وأقام الصلاة في اذنه السري لم تضرم أم الصبيان وهي التابسة
 من الجن ويسحب تحتك بقرم في الصحيحين من حديث أبي موسى قال ولدي غلام فأنبت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسماهم ابراهيم وحسنه بقرم تودعها البركة والتضيق ان يضع القر
 ونحوه في حنك المولود حتى ينزل الى جوفه منه شيء وينبغي أن يكون الحنك من أهل الخبر
 من تربي بركه

(كتاب الايمان)

الايمان بغير الهمة جمع عين وأصل اليمين في اللغة السد أو أطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا
 تصالحوا أخذ كل بين صاحبه (والتذور) بجمع تدور وأصله الاشارة بحسن التصرف وعرفه
 الراغب بأنه ايجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركبان الا ابل
 اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعداً وقد يكون للصل (وعمر حلف بما عهدناهم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الا ان الله ينهاكم ان تحلفوا بانكم في كن حالفاً فليصحباه) ليس
 المراد انه لا يحلف الا بهذا اللفظ بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلف بغيره ونحوه بقلب
 القلوب كايان (أوليمت) بضم الميم مثل قل يقتل متفق عليه وفي رواية لابي داود
 والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً لا تحلفوا بانكم وامهاتكم ولا بالاناء) التدبكر أوله التل
 والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالاً لعبادتهم اياها وحلفهم بها فحقوقهم
 واللات والعزى (ولا تحلفوا بالله الا انتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف
 بغير الله تعالى وهو التحريم كما هو أصله وفيه ثالث الحنابلة والظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز
 الحلف بغير الله تعالى الاجماع وفي رواية عنه ان اليمين بغير الله مكرهة ومنه من ينهى عنها لا يجوز لاحد
 الحنابلة وقوله لا يجوز بيان انه أراد الكراهة التحريم خاصة وأما قوله لا يجوز لابي داود
 لاحد ان يحلف أحداً بغير الله لا بطلاق ولا عنق ولا نذر ولا حلف الحاكم أحد بذلك وجب
 عزله وعند جهور الشافعية والمشهور عن المالكية انه لكرهه ما ليس في التعظيم قلت
 لا ينبغي ان الاحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ لمن
 حديث ابن عمر انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله كفر وفي رواية لما كل عين
 يحلف بها دون الله تعالى شرك ورواهما جديلفظ من حلف بغير الله فقد أشرك وأخرج مسلم من
 حلف منكم يقال في حلقه واللات والعزى فليقل لاله الا الله وأخرج النسائي من حديث

سعد بن أبي وقاص أنه حلف بالآلات والمعزى قال غزى كرت ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له المثلثة الجذوه وعلى كل شيء قدير واتفت عن يساركت ثلاثا
 وتوذاقة من الشيطان الرجيم ولا تعد فهذه الاحاديث الاخيرة تقوى القول بأنه محرم
 لتصرحها بأنه مشرك من غير تأويل ولما أمر بتجديد الاسلام والاتبان بكلمة التوحيد واستدل
 القائل بالكراهة بحديث أنفل وأبيه ان صدق أخرجه مسلم وأجيب عنه أولا بأنه قال ابن عبد
 البر ان هذه اللفظة غير محفوظة وقيل ما من رآها أنفل والله ان صدق بل زعم بعضهم ان
 راويها محض والله الى وأبيه وثانيا انها لم تخرج عن جرح القسم بل هي من الكلام الذي يجري
 على اللسان مثل تربت يداي وشيخوه وقولنا من غير تأويل اشارة الى تأويل القائل بالكراهة فإنه
 تأويل قوله فقد أشرك بما قاله الترمذي قد جعل بعض العلماء مثل هذا على التغلط بما جعل بعضهم
 قوله اليا مشرك على ذلك وأجيب بان هذا اغايد في القول بكفر من حلف بغير الله ولا يدفع القسم
 كان اليا محرم اتفاقا ولا يكفر من فعله كما قاله ذلك البعض واستدل القائل بالكراهة بان الله
 تعالى قد أقسم في كتابه بالخلافات من الشمس والقمر وغيرهما وأجيب بأنه ليس للعبد الاقتداء
 بالرب تعالى فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كلها مؤلفات المراد ادورب الشمس وشيخوه
 ووجه القسم ان الحلف يقتضي تنظيم المخاوف به من منع النفس عن الفعل أو عززها عليه بمجرد
 عظمته من حلف به حقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق به غيره ويجزم الحلف بالبراهمة من
 الاسلام أو من الدين أو بأنه يهودى أو يهودى لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والشافعي بإسناد
 على شرط مسلم من حديث يزيد بن أبي عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف فقال اليا برى من
 الاسلام فإن كان كذا فهو كما قاله وان كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام سالما والاظهر علم
 وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات اذا كفارة مشروعة فيها أذن الله تعالى ان يحلف به
 لا فيما نهى عنه ولأنه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر أنه يقول كذا التوحيد لا غير ﴿وعن أبي
 هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيبك على ما يصدقك به صاحبك
 وفي رواية العين على نية المسحوق أخرجهما مسلم الحديث دليل على ان اليمين تكون على نية
 الحلف ولا يتحقق فيها نية الحالف اذا قوى به غيره ما أظهره وظاهره الاطلاق سواء كان الحلف
 الحاكما أو المذمما للحق والمراد حيث كان الحلف في التحليف كما يشترطه قوله على ما يصدقك به
 صاحبك فإنه يفقد ان ذلك حيث كان الحلف في التحليف وهو حيث كان صادقا فما ادعاء على
 الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف واعتبرت الشافعية ان يكون الحلف
 الحاكما والاكات النية نية الحالف قال النووي وأما اذا حلف بغير استحلاف وورى فتشقهولا
 بحسن سواه كن حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير لقاضى أو غير نية ولا اعتبار في ذلك
 نية الحلف بكسر اللام غير القاضى والحاصل ان اليمين على نية الحالف في جميع الاحوال
 الا اذا استقله القاضى أو نائبه في دعوى توجب عليه فتكون اليمين على نية المسحوق وهو
 مراد الحديث اما اذا حلف بغير استحلاف القاضى أو نائبه في دعوى توجب عليه فتكون اليمين
 على نية الحالف وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعتاق الآله اذا حلفه القاضى
 فالطلاق والعتاق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لان القاضى ليس له التحليف

بالطلاق والعناق واتبعه صلى الله تعالى انتهى قلت ولا أدري من أين جاء تصيد الحديث
بالتفاسي أو تأنيبه بل ظاهر الحديث أنه إذا استطلق من له الحق فالتبعية المستحق مطلقا
(وعن عبد الرحمن بن معة) بن حبيب بن عبد شمس العنسي أبو سعيد عني عن منسلة القح
أفتي مجستان ثم سكن البصرة ومات سنة ثمانين أو بعدها (قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وإذا حلفت على عيني أو على مخلوق منه مما ليس بدينك حنثا (ورأيت غيره خيرا
منها فكفر عن دينك وأت الذي هو خير متفق عليه وفي لفظ البخاري أن الذي هو خير وكفر عن
دينك وفي رواية لابي داود) عن عبد الرحمن أيضا (فكفر عن دينك ثم أت الذي هو خير
واساندهما) بالتبعية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود الأولى أفراد الضعيف ليعود إلى رواية أبي
داود فقط لمخالط من عرفهم أن مافي العيصي صحيح لا يحتاج إلى أن يقال اسانده صحيح (صحيح)
الحديث دليل على أن من حلف على شيء وكان تركه خيرا من التخلي عن الدين وجب عليه التكفير
وإيمان ما هو خير كأيضه الأمر ولكنه صرح الجاهل بأنه انما يجب له ذلك لأنه ليس هو ظاهره
وجوب تقديم الكفارة ولكنه ادعى الإجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها
بعد الحنث وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل المين وثلث رواية ثم أت الذي هو خير على أنه يقدم الكفارة
قبل الحنث لاقتضاه ثم الترتيب ورواية الوالد تحمل على رواية ثم جلا لمطلق على المقدس فان
الإجماع على جواز تأخيرها والأفالحديث دال على وجوب تقديمها ومن ذهب إلى جواز تقديمها
على الحنث مالم يوافقوا في غيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين وهو قول
جاهل العلماء ولكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث وظاهره أن هذا جار في جميع أنواع
الكفارة وذهب الشافعي إلى عدم إجازة تقديم التكفير بالصوم وقال لا يجوز قبل الحنث لأنها
عبادة يشبه لا يجوز تقديمها على وقتها كصلاة وصوم رمضان وأما التكفير بغير الصوم فجائز
تقديمه كما يجوز تقديم الزكاة وذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال
قالت الجماعة لأن سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث والعين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب
الوجوب وعند الحنفية سبب الحنث ولا يعني أن الحديث دال على خلاف ما علقوا به وذهبوا
إليه فالتقول الأول أقرب إلى العمل به (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال من حلف على عين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه روى أحمد والاربعون وصححه
ابن حبان) قال الترمذي لا نعلم أحدا رفعه غير أبي النخعي وقال ابن علية كان أبو بكر رفعه
تارة وتارة لا يرفع قال البيهقي لا يصح رفعه إلا عن أبي بكر مع أنه شك فيه قلت كله يريد أنه رفعه
تارة ووقته أخرى ولا يعني أن أبو بكر حافظ لا يضر قدره برفعهم بكونه تارة لا يضر فيه
لأن رفعه زيادة عدل مقبولة وقدره عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأبو
ابن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع عن فرقة أخرى برفعهم على أنه وإن كانوا موقوفا فلا حكم
الرفع إلا لما سرح للاجتهاد فيه والما أفاده الحديث ذهب الجاهل (١) وقال ابن العمري أجمع
المسلون بأن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد العين بشرط كونه متصلا قال ولو كان متصلا قال
بعض السلف لم يثبت أحد في عين ولم يمتح إلى الكفارة واختلقوا في زمن الاتصال فقال الجاهل
هو وإن يقول إن شاء الله متصلا بالعين من غير سكوت بينهما ولا يضر ما انتقم قلت وهذا هو

(١) بأنه لا يثبت إذا فصل
المحلف عن تركه أو تركه
المحلف على فعله اه أبو
زاد

الذي تدله القاصي قوله فقال وعن طاوس والحسن وجماعتهم التابعين ان له الاستسناة ما يقيم
من يجله وقال عطية قد رحلة ناقة وقال سعيد بن جبيرة أربعة أشهر وقال ابن عباس له
الاستسناة ابدامتي يذ كره هذه مقادير خالية عن الدليل قلت وقد تناول بعضهم هذه الاقوال
بان مرادهم أنه يسحب له أن يقول ان شاء الله تبر كأو يجب على ما ذهب اليه بعضهم لقوله تعالى
واذكروا ان اذ انصبت فيكون الاستسناة افعال لا تم الحاصل بتركه أو لتجصيل ثواب التنب
على القول بالسحب به ولم يردوا به حل العين ومنع الحنث واختلقوا اهل الاستسناة ما منع الحنث
في الحلق بآفة وغيره من الطهار والنسوة والاقراء فقال مالك لا يقع الا في الحلق بالله دون غيره
واستقوا ابن العربي راستدل بأنه تعالى قال ذلك كفارة أي عاتكم اذا حلقتم فان الاستسناة
احوال الكفارة فلا تدخل في ذلك العين الشرعية وهي الحلق بالله وذهب أحنبالى أنه لا يدخل
العقلى لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ بن نويرة اذا قال لا حرام أنه أنت طالق ان شاء الله لم
تطلق واذا قال لعبد أنت حر ان شاء الله تعالى فانه حر الا أنه قال البيهقي فترده جسد مالك
وهو مجهول واختلف عليه في اسناده وفي قوله فقال ان شاء الله دليل على أنه لا يكتفي في الاستسناة
النية وهو قول لكافة العلماء وحكي عن بعض المالكية صحة الاستسناة بالنية من غير لفظ والى هذا
أشارا البخارى وبوب له باب النية في الايمان بفتح الهمزة (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال
كانت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاومقلب القلوب رواء البخارى) المراد ان هذا اللفظ
الذي كان يوجب عليه في نفسه وقيد كرا البخارى الا لفاظ التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقسم بها لاومقلب القلوب وفي رواية لاومصرف القلوب والذي نفسي بيده والذي نفس محمد
بيده والله ووب الكعبة ولا ين أي شية كان اذا اجتمع في العين قال لا والذي نفسي اى القاسم بيده
ولا ين ماجه كان بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي يختلف بها أشهد عند الله والذي نفسي
بيده والمراد بقلب القلوب أغراضها وأحوالها لا قلب ذات القلب قال الراغب تقلب الله
القلوب والابصار صر فها عن رأى الى رأى والقلب التصريف قال الله تعالى أو بأخذهم في
قلوبهم وقال ابن العربي القلب بر من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل العلم والكلام وغير
ذلك من الصفات الباطنية وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكى به ملكا
يامر بالخير وشيطانا يامر بالشر والعقل بنوره يهدي بهديه والهوى يضل به يفتنه والقضاء مسيطر على
الكل والقلب يقب بين الخواطر الحسنة والسيئة والهمة من الملك تاروق من الشيطان أخرى
والمحفوظ من حفظه الله اه قلت وقوله والكلام شامنه على اثبات الكلام النفسى وان محله
القلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ردوتى السابق من الكلام والحديث دليل على جواز
الاقسام بصفة من صفات الله تعالى وان لم تكن من صفات القنات والى هذا ذهب جماعة من
العلماء حيث قالوا الحلق بالله أو بصفته لذاته أو بفعله لا يكون على ضد ما هو بدون صفة الذات
كالم والقدر ولكنهم قالوا لا يمتن اضافته الى الله تعالى كعلم الله ويردون بصفة الفعل كالعهد
والامانة اذا اضيفت الى الله الا أنه قبله حديث في النهى عن الحلق بالامانة أخرجه أبو داود
من حديث يزيد بن بقلظ من حلف بالامانة فليس مناول ذلك لان الامانة ليست من صفات الله تعالى بل
من فروضه على العباد وقولهم لا يكون على ضد ما هو احراز عن الغضب والرضا والمشيئة فلا

تعتقد بها العين وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية أن جميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة العصفية وكذا الصفات صريح في العين وتجب بها الكفارة وعلقت الشافعية في المشهور عنهم والخسائيل فقالوا إن كان اللفظ مختص بالله تعالى كارجن ورب العالمين ونحو ذلك الخلق فهو صريح بتعديبه العين سواء قصد الله تعالى أو أطلق وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره لم يكن قيد كارب ونحو الخ فيعتقد به العين إلى أن يقصد غيره تعالى وإن كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء نحو الخ والموجود فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بين وإن نوى به الله انعقد على الصحيح ﴿وعن عبد الله بن عمرو﴾ أي ابن المص (قال جاء أعراى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما بالك ترفذ الحديث وفيه العين والنعوس) وهي بفتح العين المحضة وضم الميم آخر ميملة (وفيها قلت) ظاهره أن السائل ابن عمرو رأى الحديث وأجيب هو الذي سأل الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله لعبد الله وعبد الله الجيب والاول أظهر (وما العين النعوس قال الفري يقتطع بها مال امرئ مسلم فهو بها كذب أخرجه الضاري) اعلم ان العين إما أن تكون بصد قلب وصد أو لا بل تجرى على اللسان بغير صد قلب انما تقع بحسب ما تعود المتكلم سواء كانت ما ثبات أو نفي نحو والله بلى والله ولا والله فهذه هي الأقوال التي قال الله تعالى لا يؤخذكم الله بالغفوي أي غفوتكم كما يأتي عليه وإن كانت عن عقد قلب فينظر إلى حال المخوف عليه فينقسم بحسبه إلى أقسام خمسة إما أن يكون معلوم الصدق أو معلوم الكذب أو مظنون الصدق أو مظنون الكذب أو شكوا فيه قال أبو العين برصافته وقال التي وقعت في كلام الله تعالى نحو وفرب السماء والأرض لمظنون مثل ما تكلم تنطقون ووقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن القوم رحمة الله انصرفت إلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من ثمانين موضعاً وهذا هو المراد في حديث أن الله تعالى يحب أن يحق به وذلك لما تضمنه من تعظيم الله تعالى والثاني وهو معلوم الكذب وهي العين النعوس ويقال لها الزور والقابض تسمى في الأحاديث بين مبرو عينا مصورة قال في التهمة تسمى غموساً لأنها تنقص صاحبها في النار فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل وقد عرّفها في الحديث التي يقتطع بها مال المرء المسلم فظاهرها أنها لا تكون غموساً إلا إذا اقتطع بها مال امرئ مسلم لأن كل محالوف عليه كذباً يكون غموساً ولكنها تسمى فاجرة الثالث ما ظن صدقه وهو قهتان الاول ما انكشف فيه الاصابة فهذا له البعض بما علم انبأ انكشف ما مرسته والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الخلف في هذين القسمين لأن وضع الخلف لقطع الاحتمال فكان الخلف بقولاً أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فانه انما خلف على ظنه الرابع ما ظن كذبها الخلف عليه محرم الخمس ما ظن في صدقه وكذبه وهذا أيضاً محرم قلنس أنه محرم ما عدا المعلومات صدقه وقوله ما الكافر فسد دليل على أنه قد كان معلوماً عند السائل إن في المعاصي كجباري وغيرها وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب امام الحرمين وجماعته من أئمة العلم إلى أن المعاصي كلها كآثر وذهب الجاهل إلى أنها تنقسم إلى كآثر ومثاقير واستدلوا بقوله تعالى إن تعجبتموها كآثر ما تمثون عنه وقوله والذين يحبون كآثر الاثم والقواضح الا أنهم قلت ولا يخفى الله لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صفات وهو محتمل النزاع وقيل

مطلب تقسيم للمعاصي إلى
الكآثر والصفائر

لا خلاف في المعنى إنما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العبد الله ومنها ما لا يقدح فيها قلت وفيه أيضاً تأمل وقوله أخذ كالحديث ذكر فيه الأشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس والعين الغموس وقد تعرض الشارح إلى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة وإحالة أنه نقل ما لا يليهم في ذلك وهي أقوال المدخولة والحق أن الكبر والصغر أمر نسبي فلا يتم الجزم بأن هذا أصغر وهكذا كبير الأبالجوع إلى ما نص الشارع على كبره فهو كبير وما عداه باق على الإجماع والاحتمال وقد عدا العلاني في قواعد المنصوص عليها بعد تتبعهما من النصوص فأبلغها خادع وعشرين وهي الشرك بالله والقتل والزنا وأخفسه بحسب الجار والقرار من الزحفوا كل الربا وكل مال اليتيم وقذف المحصنات والسحر والاستمالة في عرض المسلم بغير حق وشهادة الزور والعين الغموس والتمية والسرقة وشرب الخمر واستحلال بيت الله الحرام ونكث الصقة وترك السنة والتعرب بعد الهجرة والياس من روح الله والاین من مكر الله ومنع ابن السبيل من فضل المله وعدم التزمن البول وعقوق الوالدين والتسبيح إلى شتمهما والأضرار في الوصية وتعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة وانما في العيصين لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية النسائي فان فعل ذلك فقد خلع ربة الاسلام من عقه فان تاب تاب الله عليه وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول وهو أخفاه بعض الغنية بأنه كبير فوجب في الجمع بين الصلاتين لغرضه ومنع التهميل ولكنه حديث ضعيف وجاء في الأحاديث ذكر كبر الكافر كحديث أي هريرة رضي الله عنه أن من أكبر الكبائر استقالة المرء المسلم في عرض رجل مسلم أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن ومجوع من الأحاديث ولا مانع من أن يكون في القنوب الكبيرة ولا كبر وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن السند وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أي هريرة مرفوعاً أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس فيها كفارة عين صبر يقطع بها ما لا يفترق وفيه راي مجهول وقد روى آدم بن أبي إياس واسماعيل الشافعي عن ابن مسعود موقوفاً كأنه الذنب الذي لا كفارة له العين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كأنها لقطعته قالوا ولا تخافهم من العصاة ولكنه تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود وإلى عدم الكفارة ذهب جماعة من العلماء وذهب الشافعي وآخرون إلى وجوب الكفارة فيها وهو الذي اختاره ابن حزم في شرح المحلى لمصوم ولكن يؤخذ كما عاقدتم الإيمان فكفارة له والعين الغموس مع عقوبة قالوا والأحاديث لا تقوم بها حتى تخصص الآية والقول بأنه لا تكفرها إلا التوبة قال الكفارة تنفعه في رفع الحجة عن أي هريرة في نفسه ما اقتطعه بها من مال أخيه فان تحلف منه وتابحى الله تعالى عنه الأثم (وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى لا يؤخذكم الله بالقول في أيمانكم قالت هو قول الرجل لأبيه وأبيه وأله أخرجه البخاري) موقوفاً على عائشة (ورواه أبو داود ومروعا) فمدليل على أن القومين الأيمان ما لا يكون عن قصد الحلف وأما الجري على اللسان من غير إرادة الحلف وإلى تفسير القوم بهذا ذهب الشافعي ونقله ابن السند عن ابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وذهب الحنفية إلى أن لقوا العين أن يحلف على شيء يظن صدقه فيكشف خلافه وذهب طائوس إلى

أنها الحلق وهو غرضان وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسيرات شتى أقرب لانها شاهدة التزويل وهي عارفة بلغة العرب وعن عطية والشعبي وطوس والحسن وبني قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغت العرب لا رادهم اليين وهي من صلة الكلام ولأن الاقوى اللغة ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول ففي القاموس اللغو واللغى كالغنى السقوط وما لا يستدعي من كلام وغيره ﴿ وعن أي هرير رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها ﴾ وفي لفظ من حفظها (دخل الجنة متقيا عليه وساق الترمذي وابن حبان الاسماء والتحقيق ان سردها ادراج من بعض الرواة) اتفق الحفاظ من أئمة الحديث ان سردها ادراج من بعض الرواة وظاهر الحديث ان أسماء الله تعالى الحسنى مختصرة في هذا العدد بناء على القول بفهوم العدد ويحتمل انه حصر له لم اعتبار ما ذكره بعد من قولهم ان أحصاها دخل الجنة وهو خير المبدأ فالمراد ان هذه التسعة والتسعين يختص تفضيلها من بين سائر اسمائه تعالى وهو ان احصاها سبيل دخول الجنة والى هذا ذهب الجمهور وقال النووي رحمه الله ليس في الحديث حصر اسماء الله تعالى وليس معناها له اسم غير هذه التسعة والتسعين ويدل عليه ما أخرجه احمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود عن فروع أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته احدا من خلقك أو استأثر به في علم الغيب عندك قاله دل على ان الله تعالى أسماء لم يعرفها احد من خلقه بل استأثر بها ويدل على انه قد يعلم بعض عباد بعض اسمائه ولكنه يحفل انهم التسعة والتسعين وقد يرمي بالحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صرح ان اسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مائة الاوحد في الزيادة وأبطلها ثم قال وبما احاديث في احصاء التسعة والتسعين اسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلا وانما تؤخذ من نص القرآن وما صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم سرد اربعة وعثمان اسماء استخرجها من القرآن والسنة وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعالى بالكلام المصنف في التلخيص ائذ ذكر ابن حزم أحد عثمان اسماء والذى رأينا في كلام ابن حزم اربعة وعثمانين وقد نقلنا كلامه وتعين الاسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسماء وسردها في التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى في ايتار الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما وان قال صاحب الاشارة ما تيسر فوجهن فانا عددها ما وجدناها كما قلنا مائة ولا وعرفتم من كلام المصنف ان مراده ان سردها الاسماء المعروفة مدرج عند المحققين وليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونهب كثير من الخوان عددها من فروع وقال المصنف بعد نقله كلام العلام في ذكر عدد الاسماء والاختلاف فيها ما نقله ورواية الريد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الى الحق وعليه اعولنا حين شرح الاسماء الحسنى ثم سرد على رواية الترمذي وذكر اختلاف في بعض ألقابها وتبدل في احدي الروايات لفظ فقط ثم قال واعلم ان الاسماء الحسنى على اربعة أقسام • القسم الاول الاسم العلم وهو الله • والثاني ما يدل على الصفات النابتة للذات كالعلم والقدير والسميع والبصير • والثالث ما يدل على اضافة أمر اليه كالخالق والرازق • والرابع ما يدل على جلب

شيء عنه كالموت والقدوس واختلف العلماء أيضا هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لاحد أن يشتق
من الاعمال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه الا ما ورد به نص الكتاب والسنة فقال القنبر
الرازي المشهور عند أصحابنا انما توقيفية وقالت للمعزة والكراعية اذا ابدل العقل على أن معنى
اللفظ ثابت حتى أن الله تعالى جاز اطلاقه على الله تعالى وقال القاضي أبو بكر والقزالي الامام
توقيفية دون الصفات قال القزالي كما أنه ليس لنا أن نسمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم
لم يسم به أبوه ولا أمه ولا جدي به نفسه كذلك في حق الله تعالى واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق
عليه تعالى اسم أو صفة توهم قصافلا يقال ما عهد ولا زارع ولا فائق وإن جاء في القرآن فنم
المأهرون أم نحن الزارعون فائق الحب والنوى ولا يقال ما كرولنا وإن ورد ومكر وأومكر
الله والسلمة بينهما وقال القشيري الاسماء مؤخذة توقيفية من الكتاب والسنة والاجماع فكل
اسم ورد فيها وجب اطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجوز ولو صح معناه وقد أوضع السدسجه الله تعالى
الحيث في كتابها يقاط الشكوة وقوله من أحصاها اختلف العلماء في الاحصاء فقال البخاري وغيره
من المتقين معناه حفظها وهو الظاهر فإن إحدى الروايتين مفسرة للآخرى وقال الخطابي يحتل
وجودها أحد هاتين وجهيها حتى يستوفيا بمعنى لا يقتصر على بعضها فيسعد الله بها كلها ويقتصر
عليه بجميعها فاستوجب الموعود عليهما الثواب وثابتهما من أطاق القيام به في هذه الاسماء
والعمل بمقتضاها وهو أن يعتد بمعانيها فلا يتم نفسه بموجبها فاذا حال الرزق وثق بالرزق وكذا
سائر الاسماء وثالثها الاطاعة بمعانيها ورأيها قيل أحصاها عمل بها فاذا حال الحكمي سلم
لجميع أو أحره ولا نجميعها على مقتضى الحكمة واذا حال القدوس استحضركونه مقدسا منها
عن جميع التناقض واختاروا أو الواصلين عقيل وقال ابن بطال هو ان كان يسوغ الاقتداء
به فيه كالرحيم والكرم فيمن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف به وما كان يخص به نفسه
كالجبار والعظيم فعلى العبد الاقرار بها وانخسوع لها وعدم التحلي بصفاتها وما كان فيه معنى
الوعيد يفتخ به عند الطمع والرغبة وما كان فيه معنى الوعيد يقف فيه عند الخشية والرهبة
ويؤيد هذا أن حفظها النظام من دون اتصاف بحفظ القرآن من دون غسل لا يقع كجاء بقرون
القرآن لا يجوز خجلهم ولكن هذا الذي ذكره لا يمنع من ثواب من قرأها سردا وإن كان متلها
بجملة وإن كان ذلك مقام الكمال الذي لا يقوم به إلا أفراد الجال وفيه أقوال أخر لا تخلو عن
تخصر كماها فإن قلت كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول المحققين ولم يأت بعددها
حديث صحيح قلت لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وإن كان الموجد
منها أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حثا على قتلها من
الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها (وعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من صنع الصنيع وعرف فقال له فاعلم جزاك الله خيرا فقد بلغ في التناء
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) المعروف الاحسان والمراد من أحسن اليه انسان باى
احسان فكأنه هذا القول فقد بلغ في التناء عليه مبلغا عظيما ولا يدل على أنه قد كلفه على
احسانه بل يدل على أنه ينبغي الشاغل الحسن وقد ورد في حديث آخر أن الدعاء اذا عجز العبد عن
المكانة فكأنه ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الايمان والتسوية وانما لم يلب

الادب الجامع ﴿١﴾ وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه منى عن
النذر وقال أنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من الضيل متنق عليه ﴿٢﴾ هذا الأول الكلام في النذور
والنذر لغة التزام خيراً أو شر وفي الشرع التزام المكلف بشيء لم يكن عليه من قبل أو معلقاً واختلف
العلماء في هذا انتهى فقيل هو على ظاهره وقيل بل هو متناول قال ابن الأثير في النهاية تنكر النذر انتهى
عن النذري الحديث وهو تأكيد لا مرمح تحذير عن التهاون به بعد إيجابه ولو كان معناه إلزامه
حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمته وإسقاط للزوم الوفاء به إذ كان بالنهي يصير معصية فلا
يلزم وإنما وجه الحديث أنه قد علمهم أن ذلك الأمر لا يجزئ لهم في العاجل ففعلوا لا يصرف عنهم
ضرراً ولا يرد عنهم فقال لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به
عنكم ما قدر عليكم فإذا نذرتهم لم تعتقدوا هذا فأنزجوا عنه الوفاء فان الذي قد عهده لازم لكم اه
وقال المازني بعد نقل معناه عن بعض أصحابه وهذا عندى بعد عن ظاهر الحديث قال يحمول
عندى أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالنذر بمسئلة فلا لها المصارت عليه مضمرة لا زب
فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار ولأن الناذر يصير القربة كالموضع عن الذي نذر لأجله
فلا تكون خالصة وبدل عليه قوله أنه لا يأتي بخير وقال القاضي عياض إن المعنى أنه لا يقابل
القدور انتهى فلهذا أن يقيم ظن بعض الجهلة ذلك وقوله لا يأتي بخير معناه إن عقبه لا يفتقد
وقد يعتذر الوفاء به أو أنه لا يكون سبباً للحيل يقدركون مساساً وذهباً كثر الشافعية وقيل
عن المالكية أن النذر مكره ولو ثبت انتهى عنه واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لا يقصد
به خالص القربة وإنما قصد أن يتعقب نفسه أو يدفع عنهم ضرراً بما التزم وجرم الحنابلة بالكره
ومع ذمهم رواية أنها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من أصحابه وقال
ابن المبارك يكره النذري الطاعة والمعصية فان ذنب الطاعة ووفى به كآفة أجر وذهب النوري
في شرح المذهب إلى أن النذر مستحب وقال المصنف وأنا أعجب عن المطلق لسانه بأنه ليس بركوه
مع ثبوت النهي الصريح فاقبل درجته أن يكون مكرهاً قال ابن العربي النذرية بالدعاء فإنه
لا يرد القدر لكن من القدر وقد نذر إلى الدعاء ونهى عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة وتظهر
به استحبابه إلى الله تعالى والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك
العهد إلى حين الضرورة اه قلت القول يصريح النذر هو الذي دل عليه الحديث ويريدها
تاكيداً لعله بأنه لا يأتي بخير فإنه يصير آخر أحوال المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال
محرمه فيصير النذر بالمال كأهو ظاهر قوة وإنما يستخرج به من الضيل وأما النذر بالصلاة والصيام
وإن كانوا الحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا يدخل في النهي وبدل ما أخرجه الطبراني
بسنن صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوقن بالنذر قال كانوا يذرون طاعات من الصلوات والصيام
وما رما فترض الله تعالى عليهم وهو وإن كان أترافه بيقوه ما ذكر في حجب نزول هذا لأنه هذا
وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على الصور والمجاهد والموت فلا كلام في تحريمها لأن
النذر يعتقد في صاحب القربة تتبع ويضرب ويجب التحريم يدفع الشر ويغني الأليم ويشق المسقم
وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بمنه فيصير كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير
على الشر ويجب النهي عنه وإبادة آمه أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام

لكن طال الامتناع صار المعروف منكروا والمكرم معروفوا وصارت تعقد الولايات لقباض النذور
 على الاموات ويجعل القاتمين الى محل الميت الضيافات وتصر في بابها الصائم من الانعام وهذا
 هو بسببه الذي كن عليه عباد الاصنام فابا الله وانا لله راجعون وقد اشبع السيد درجه الله تعالى
 الكلام في هذا في رسالته تطهير الاعتقاد عن دون الالحاد واحسن التجميع في هذا الباب
 كتاب الدين الخالص وقد طبع في هذا العهد في اقليم الهند وقما الحد والحديث ظاهر في النهي
 عن التفرع مطلقا ما نذر بها بشئ يمكن شذون يخرج من ماله كذا وما يتقرب به مطلقا كان يقول
 ان قد نذر صدقة بكذا **﴿** وعن عقبه بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كفارة التندر كفارة عين **﴿** ورواه مسلم وزاد الترمذي فيه اذ لم يسم وجهه
 والحديث دليل على ان نذر ما ينذر من مال او غيره فكفارة كفارة عين ولا يجب الوفا به والى
 هذا ذهب جماعة من فقهاء الحديث كما قاله النووي وقد اخرج السعي عن عائشة رضى الله عنها
 في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت كفارة عين واخرج ارضاعن أم صفية أنها سمعت
 عائشة رضى الله عنها وانسان يسألها عن الذي يقول كل ماله في سبيل الله او كل مال في رواج
 الكعبة ما يكفر ذلك قالت عائشة يكفر ما يكفر اليقين وكذا اخرج عن عمرو بن عمرو أم سلمة قال
 النبي في هذا غير العتق فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما من وجه آخر ان العتاق يقع وكذلك
 عن ابن عباس ودليلهم حديث عقبه هذا وذهب آخرون الى تفصيل في المنذوب به فان كان
 المنذوب به فعلا فافعل ان كان غيره فهو غير معتقد وان كان مقدورا فان كان جنسه واجبا
 لزوم الوفا به عند مالك واى خنفة وجاعة وعند آخري وقول الشافعي انه لا يعتد بالتندر المطلق
 بل يكون عينا فكفر هاذ كرهذا الخلاف في البصر وذهب ادبواهل الظاهر وكر النوى في
 شرح مسلم انه أجمع المسلمون على صحة التندر وجوب الوفا به اذا كان الملتزم طاعة فان كان معصية
 أو ما حاد كدخل السوق لم يعتد بالتدرولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال أحد
 وطائفة عقبه كفارة عين وقال في نهاية المجتهد انه وقع الاتفاق على لزوم التندر بالمال اذا كان في
 سبيل البر أو كان على جهة الجزم وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كل جزم ولا كفارة عين في
 ذلك الا انه اذا نذر بجميع ماله لم يلزم ماله اذا كان مطلقا وان كان معينا المنذوب به لم يلزم وان كان
 بجميع ماله **﴿** وكذا اذا كان المعين أكثر من التلث وذهب الشافعي الى أنها تجب كفارة عين لانه
 ألحقها بالايان ثم ذكر آقاويل في المسئلة لا ينهض عليها دليل وذكرتم قبل القائلين بانه ليست
 من باب التندر ولا تنطبق على المدعى وحديث عقبه أحسن ما يعتمد عليه الناظر وقد جله جماعة
 من فقهاء الحديث على جميع أنواع التندر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفا بما
 التزمه وبين كفارة عين ذكره النووي في شرح مسلم وهو الذي دل عليه اطلاق حديث عقبه
﴿ (ولا يلزم من حديث ابن عباس رضى الله عنه ما روى عن نذر نذر اليمين فكفارة كفارة
 عين ومن نذر نذر في معصية فكفارة كفارة عين ومن نذر نذر في طاعة فكفارة كفارة عين
 واستاده صحيح لكن رجع الحفاظ وقفه) أما التندر الذي لم يسم كان يقول الله على نذر فقال كثير من
 العلماء في ذلك كفارة عين لا غير وعليه دل حديث عقبه بن عباس وأما التندر بالمعصية
 فكفارة كفارة عين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا وكذلك من نذر نذر في طاعة عقلا

ولاشرا على كل نوع السماء ويحتمل في علم لا ينفقد وتلزم كفارتين وعند الشافعي ومالك وداود
 وجهاه العلماء لا تلزم الكفارة قبل ادله عليه (وأنخرج البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
 ومن نذران بعضي الله فلا يصح) ولم يذكر كفارة وحديث عمر لابن عليك ولا نذكر في مصعبه الله
 تعالى أخرجه ابن مسعود وذهب ابن حنبل الى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله
 عنهما وأجيب عنه بأن الأصح أنه موقوف أو ما لا ينافي حديث عمران بن حصين وكفارة كفارة
 بين فقد أخرجهما الترمذي وأبو داود والبيهقي ولكن فيه محذوران: به الحنظلي وليس بالقوي وله
 طريق أخرى فيها عدة ورواه الأربعة من حديث عائشة وفيه راو (١) متروك ورواه الدارقطني
 وفيه لا يملكه متروك (٢) ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله فلا يصح ولما سبقه قوله (ولسلم من
 حديث عمران لا وفاء لنذر في معصية) فانه صريح في الوفاء بكفى قبله (وعن
 عقبه بن عامر رضي الله عنه أنه قال لنذرت أختي أن أعشي الى بيت الله فاسمعه فأمرني أن أستغني
 لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستغنيته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنفس
 ولترى كعبه متفق عليه واللفظ لمسلم وأجدوا الأربعة فقال ان الله تعالى لا يصنع بشيء
 شيئا ما هالفقير وتركيب ولصم ثلاثة أيام) دل الحديث على أن من نذر أن يعشي الى بيت الله
 لا يلزمه الوفاء وله أن يركب غيره من السبب والذهب جماعة الى أنه لا يجوز الركوب
 مع القدرة على المشي فإذا عجز جاز له الركوب ولم يعدم مستدلين برواية أي داود لحديث عتبة
 فانه قال فيه ان أختي نذرت أن تحج ماشية وأنا لا تطيق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان الله عني عن مشي أختك فتركب ولهم بدنة قالوا فتصدروا به الصعيدي بأن المراد لنفس ان
 استطاعت وتركيب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه أو شق عليها وقوله فتركب ذلك لا موقع
 في الرواية إنما لنذرت أن تحج ماشية غير محقرة قال فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال ما هذا الحديث ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لاجل النذر بعد الاختار فانه يحمية
 فوجب كفارة بين وهو من أدلة من وجب الكفارة في النذر بحصية الأئمة ذكر البيهقي ان
 في أسناد اختلاف وقد ثبت احدا البدنة في رواية أي داود عن ابن عباس بعد قوله فتركب ولهم بدنة
 بدنة قبل وهو على شرط الشيخين الأئمة قال البخاري لا يصح في حديث عتبة بن عامر الأمر بالأهداء
 فان صح فهو أمر بدين في وجهه متفق (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال استغني سعد بن
 عبد الله رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذر كان على أمه فوفيت قبل أن تقضه
 فقال الله عنها متفق عليه) لم يبين هذه الرواية ما هو النذر في رواية أي أن يجوز أن أعشي عنها
 فقال اعتق عن أمك فظاهر هذه الرواية أنها لنذرت بعق وأما ما أخرجه الترمذي عن سعد بن عباد
 رضي الله عنه قال قلت لرسول الله اني عاهدت أن تصدق عنها قال نعم قلت خاى الصدقة أفضل
 قال بلى الماه فانه في أمر آخر غير التماسه اذ عاهد في حقه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا
 عنها والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما قبل اليه من بعد من عتاقة أو صدقة أو غيرها وقد
 قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز وفيه ما قرب وهل يجب خلق على الوارث ذهب الجمهور الى أنه لا يجب
 على الوارث أن يقضى النذر عن الميت اذا كان سالبا ولم يخلق تركه وكذا غير المال وقال
 الظاهر يلزمه ذلك لحديث سعد وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب والظاهر
 مع الظاهر إذا الأمر للوجوب (وعن ثاب بن الضحالك) هو ثابت بن الضحالك الأشعري

(١) وهو سليمان بن الأرقم

اه أبو تراب

(٢) وهو غالب بن عبد الله

الجزري اه أبو تراب

(١) وقال أبو عبد الله النخعي
وذا بكرا أه أبو تراب

قال البخاري هو عن يافع تحت الشجرة حدثت عنه أوقلاية وغيره (قال نذير رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن يضر باليد أنه) يضم الموحدة ويقصدها بعد الاثنتين موضع بالشام (١) وقيل أسفل مكة دون يالم (فأقوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال هل كان فيها أولئك بعد قال لا قال فهل كان فيها عديمن أعبادهم فقال لا فقال أوف بنذر لك فإنه لا وفاة لنذير في معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم روماء يودود والطير والافانظ له وهو صحيح الاستاد وله شاهد من حديث كردم) يفتح الكاف وسكون الراء وفتح الهمزة الموحدة (عند أجد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه قال يا رسول الله اني نذرت أن ولدت ولدت أن أخرج على رأس واثقة بحقيقتي الصاعدة عنه الحديث وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق أو يأتي بقرينة في محل معين أو يتعين عليه الوفاء بنذر مما لم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة العلم وقال الخطابي انه مذهب الشافعي وأجازوه غيره لغير أهل ذلك المكان اه ولكنه يعارضه حديث لا تشد الرحال فيكون قرينة على أن الأمر هنا للذهب كذا قيل ويطبق قوله (وعن يابر رضى الله عنه أن رجلا قال يوم القنح) أي فتح مكة (يا رسول الله اني نذرت أن أخرج الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل هنا فساله فقال صل هنا فقال صل هنا فقال قلنا أنت ذر واما أجدوا يودود وصحبه الحاكم) وصحبه ابن دقيق العيد في الاقتراح وهو دليل على أنه لا يتعين المكان في النذر لا بد وأن عين (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدى هذا متفق عليه واللفظ للبخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف ولعله أورده هنا للإشارة إلى أن النذر لا يتعين فيه المكان إلا إلى أحد الثلاثة المساجد وقد ذهب مالك والشافعي إلى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أى المساجد الثلاثة وخالقهم أبو حنيفة فقال لا يبرمه الوفاء وله أن يصلى في أى محل شاء وإنما يصيب عنده المشى إلى المسجد الحرام إذا كان لحج أو عمرة وأما غير الثلاثة للمساجد فذهب أكثر العلماء إلى عدم لزوم الوفاء لو نذر بالصلاة فيها إلا أنها والرجال للذهب إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجويني انه حرام وهو الذى أشاروا لقاضى عياض إلى اختياره قال النووي والصحيح عند أصحابنا وهو الذى اختاره إمام الحرمين والمحققون انه لا يجرم ولا يكره قالوا والمراد أن القضية التامة انما هي في شد الرحال إلى الثلاثة خاصة والاول هو الاول واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذ ابن القيم وعليه دلت أحوال السلف وأما زيادة قبور البلده في مسئلة أخرى غير المسئلة الاولى وهي اختيار السفر لزيارة القبور من موطنه إلى موطن أخرى وأما السفر لزيارة قبور النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد أجاز به جميع من أهل العلم ولكن الاولى ان ينوي مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فإذا دخل المدينة تزار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف (وعن عمر رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بنذر لك متفق عليه وزاد البخاري في رواية فاعتكف ليلة) دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذره إذا أسلم واليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية

فهذا الحديث وذهب الجاهل إلى أنه لا ينعقد التذمين الكافر قال العلماء لا يصح منه التقرب بالعبادة قال ولكنه يحتمل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم من عمر رضى الله عنه أنه صبح بفعل ما كان نذر فأمر به لأن فعله طاعة وليس هو ما كان نذره في الجاهلية وذهب بعض المالكية إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أمر به استحباباً وإن كان الزم في حال لا ينعقد فيها ولا ينفق أن القول الأول أو وفق بالحديث والتأويل تعسف وقد استدلل به على أن الاعتكاف لا يشترط فيه الصوم إذا لم يكن غرضاً له وتعييناً في رواية عنه مسلم ومأوليه وقد ورد ذكر الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي اعتكف وصوم وهو ضعيف

«كتاب القضاء»

بالولاية المعروفة وهو في القضاة مشترك بين أحكام النبي والقراغ منه ومنه فضاء من سبع شعرات ويصنف أمته الأمر ومنه قضيتا إلى بني إسرائيل وبعض الحسم والأزام ومنه قضى ربه أن لا تصيدوا إلا بما هو في الشرع الزام حتى الولاية بعد الترافع وقيل هو ألا كرامحكم الشرع في الواقع الخاصة لعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه (عن بريده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة أثنان في التار وواحد في الجنة) وكما قيل من هم فقال (رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فقضى بالحق فله الجنة) وقال في علوم الحديث تقريده الحراسيون ورواه التار واه الأربعة وبصحة الحكم (١) قال المصنف طرقت غير هذه جمعتها في جزم فرد الحديث دليل على أنه لا يصبو من التار من القضاء إلا من عرف الحق وعمله والعمل بالحق فله من عرف الحق فلم يعمل به فهو ومن حكم بجهل سوا في التار وظاهر أن من حكم بجهل وإن وافق حكمه الحق فله في التار لأنه أطلقه فقال فقضى للناس على جهل فله يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه أنه قضى على جهل وفيه التعذر من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته والتي في الحديث أن التاجي من قضى الحق عالماً به والأثنان في التار وفيه أنه يتضمن النهي عن تركه الجاهل القضاء قال في مختصر شرح السنة أنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقصد القضاء ولا يجوز للإمام ولكنه قال والمجتهد من بيع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما قول العلماء من إجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طرق استنباط الحكم من الكتاب والسنة أدام يجمع صريحاً نص كتاباً وسنة أو إجماع فيجب أن يعلم من علم الكتاب التام والشموس والجملة والمفسر والخاص والعلم والحكم والمشابه والكراهة والتفسير والأدلة والنسب ويعرف من السنة هذه الأشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمستند والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب بالعكس حتى إذا وجد حديثاً لاوافق ظاهره الكتاب اهتدى إلى وجه محمله فإن السنة بيان للكتاب فلا تخالفه وانما لتجربة معرفة ما ورد من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواظف وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما في في الكتاب والسنة من أمور الأحكام دون الأحاطة بجميع لغات العرب ويعرف ما قيل في الصحابة

(١) جمع مروزي نسب إلى
مرواسم موضع ويقال
في النسبة إليه مروزي ومروزي
ومروزي أقاده القاموس
اه أوترب

مطلب تعرف بالمجتهد

والتابعين في الاحكام ومعظم فتاوى فقهاء الامم حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيما من فيه
 خرق الابجاع فاذا عرف كل نوع من هذه الانواع فهو محتمل ودوا لم يعرفها فسيب له التقليد
 انتهى قلت وفي الباب ما بحث يطول ذكرها راجع الى الطريقة المثلث والالتحاق بتبع ذلك الامر
 على ما هو وان سميت بك الهمزة الى اعلى درجات التصديق فراجع حصول المأمول ثم ارشاد
 القول لا يتحقق عليك خاتمة هذا ان شاء الله تعالى ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكن رواه احمد والاربعة
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان دل الحديث على التعذر من ولاية القضاء الدخول فيه كانه
 يقول من ولي القضاء فقد تعرض لرفع نفسه فليجذره وليتوقه لانه ان حكم بغير الحق مع علمه
 أو جهله فهو في النار والمراد من ذبح نفسه اهلا كما أي فقد اهلكها بتولية القضاء وانما قال
 بغير سكن للاعلام بالمراد بالذبح فري الاوداج الذي يكون القالب اليه بل اردها اهلا
 النفس بالعداب الاثروي وقيل ذبح مجامعتا بل هو لازم لانه ان اصاب الحق فقد انتع
 نفسه في الدنيا لارادته الوقوف على الحق وطلبه واستقصا ما يحب عليه وما يمتنع في النظر في
 الحكم والموقف مع الخصمين والتسوية بينهما في العدل والقسط وان اختلفا في ذلك لزمه عذاب
 الاخر فلابد من التعب والنصب ول بعضهم كلام (١) في الحديث لا يوافق التبادر منه
 ﴿ وعنه ﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اتاكم بصرم من على الامارة) عام لكل امارة من الامامة العظمى الى أدنى امارة ولو على واحد
 (وسكنكم بدمامة يوم القيامة فنعصم المرصعة) أي في الدنيا (ويست الغاطمة) أي
 بعد الخروج منها (رواه البزار) قال الطبري تأييد الامارة غير حقيق قولك تأييدتم واخضعه
 ينس نظرا الى كون الامارة حينئذ واهية وهما وقال غيره أنت في لفظ وركه في لفظ لاقتنان
 والا فالفاعل واحد وأخرج الطبري الى البزار باسناد صحيح من حديث عوف بن مالك فقط
 أو اهل الامارة تأييدهم بدمامة وتأنيبها عذاب يوم القيامة الامن عدل وأخرج الطبري من حديث
 زيد بن ثابت رفعه عن النبي أخذها بجمعها وجعلها وبس الشيء الامارة لن أخذها بغير
 حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا بقيد ما أطلق فيما قبله وقد أخرج مسلم من حديث
 أبي ذر قال قلت يا رسول الله ألا تستعملني قال آتاك ضعيفا وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي
 وندامة الامن أخذها بصحتها أو أدى الذي عليه فيها قال التوروي هذا أصل غليظ في اجتناب
 الولاية لاسيما لكل فيه ضعف وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يسل فانه يندم على
 ما فرط فيه اذا جاوز الى جاز يوم القيامة واما من كان أهلا لها وعمل فيها فاجر عظيم كما
 تظنونه الاخبار ولكن في الخول فيها خطر عظيم ولذلك امتنع الاكابر منها فامتنع الشافعي
 لما استدعاه المأمون قضاء الشرق والغرب واستمع منه أو خيفة رجه اقبل الاستدعاء المصور
 فحسبه وضربه والذين امتنعوا من الاكابر جماعة كثيرون وقد عد في التيم الوهاج جماعة (تسبه)
 في قوله مستعصون دلالة على محبة النفوس للامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا وافتها ونفوذ
 الكلمة ولذا اوردا للنهي عن طلبها كما أخرج الشيخان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن
 لاسأل الامارة فانك ان أعطيتها عن مسئلة وكلت الحيوان أعطيتها عن غير مسئلة أعنت عليها

(١) وهو انه ليس في
 الحديث دليل على كراهة
 القضاء بل الذبح بغير سكن
 عبارة عن مجاهدة النفس
 وترك الهوى وفي حديث
 أبي هريرة في مصفة قوم
 يأمنون اذا نزع الناس انهم
 ذهبوا انفسهم في طلب
 رضا الله تعالى وهو عبارة
 عن تعاقب نفوسهم في طلب
 مرضاة الله تعالى حتى
 صارت كأنها منسوخة
 فكذلك لما كرم المجتمع
 اعضا حكم الله تعالى له هذه
 الفضلة قلت وهذا مع كونه
 مخالفا لظاهر الحديث
 لا يوافق ما يأتي في مسلم
 حديث عائشة رضي الله عنها
 انه نهي القاضي العدل يوم
 القيامة انه ما قضى بين اثنين
 لما يلقاه من شدة الحساب
 اه أبو تراب

وأخرج أوداودو الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب القضاء واستعان عليهما كل اليه
ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أرسل الله ملكا يسدعه وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال وأما أنا فوالقولي هذا الأمر أحد أسأله ولا أحد أحرص عليه حرص يفتح الرء قال الله تعالى
وما أكرم الناس ولو حرصت بمؤمنين ورعين على الأمان أن يصطحن أرضي الناس وأفضلهم
في قوله لما أخرجهم إلماكم واليهي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعمل رجلا على
عصاة وفي تلك العصاة من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجامعة المسلمين
وانتهى عن طلب الأمانة لأن الولاية تفقد قوة بعد ضعف وقدرت بعد عجز فتخذها النفس
المجبولة على الشر وسيلة إلى الانتقام من العدو والنظر للصدق وتبني الاعراض القاسية ولا
يوفق بحسن عقابها ولا سلامة مجاورتها فالأولى أن لا تطلب ما لم يكن وإن كان قد أخرج أوداودو
بأسناد حسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فقلب عدله جورا فله
الجنة ومن غلب جور عدله فله النار ﴿ وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا حكم الحاكم أي أرا إذا حكم لقوله (فاجتهد) فإن
الاجتهاد قبل الحكم ثم أباؤه إبراهيم أن إذا حكم واجتهد خطأ أي لم يوافق ما هو
عند الله تعالى من الحكم (فله أجر متفق عليه) الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله
في كل قضية واحد معين قد يصيبه من عمل فكم يتبع الأدلة ووفقه الله تعالى فيكون له أجران
أجر الاجتهاد وأجر الإصابة والفتى به أجرين واحد من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد واستدلوا
بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهدا قال الشارح وغيره وهو المتكبر من أخذ
الأحكام من الأدلة الشرعية قال ولكنه يبرز وجوده بل كابدته بالكلية ومع تصديقه في
شرطه أن يكون مقلدا مجتهدا في مذهب امامه ومن شرطه أن يتحقق أصول امامه وأدلتها فيقول
أحكامه عليها فما لم يجده منصوصا من مذهب امامه انتهى قلت ولا يجزئ ما في هذا الكلام من
البطالان وإن تطابق عليه الأعيان وقدين السيرة الله بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في
رسالته ارشاد النقاد إلى تفسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وقال في السبل ما أرى هذه الدعوى
التي تطابق عليها الاقنار الامن كمن ان نعمة الله عليهم فأنهم أعنى المدعين لها دعوى
والقريرين لها مجتهدون يعرف أحد منهم من الأدلة ما يمكنها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب
ابن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مكة ولا موسى الأشعري رضي الله عنه
قاضي رسول صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن ولا معاذ بن جبل قاضي فقه فيهم وعامله عليه ولا شريح
قاضي عمرو على رضي الله عنهم على الكوفة وبدل ذلك قول الشارح نحن شرطه أي المقلدان
يكون مجتهدا في مذهب امامه وان يتحقق أصوله وأدلتها فإن عذا هو الاجتهاد الذي حكم
بكيده وتعدده بالكلية وسماه متعذرا فلا جعل هذا المقلد امامه كآب الله وسترسوله صلى الله
عليه وآله وسلم عوضا عن امامه متبني نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص امامه
والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان فهل استبدل بالآلفاظ امامه ومعانيها ألفاظ الشارح
ومعانيها أو زل الأحكام عليها إذا لم يجد نصا شرعيا عوضا عن تتبعها على مذهب امامه فيقال
يجوز منصوصا الله لقد استبدل التي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة والمعرفة

مطلب ذكر تفسير الاجتهاد

كلام الشيوخ والاصحاب وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم ومن المعلوم شيئا ان كلام
الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم اقرب الى الافهام واقل الى اصابة بالوغل المرام فانه
أبلغ الكلام بالاجماع وأعذب في الاقوال والامام والافهم الى التفهم والاتقان ولا يكره هذا
الاجلود الطباع ومن لاحظ له في النفع والاتقان والافهم التي تفهمها الصباية الكلام الالهي
والخطاب النبوي هي كنهانها واحلامهم كحللنا اذلو كانت الافهام متفاوتة متفاوتا
يسقط معهم فهم العبارات الالهية والاحاديث النبوية لما كلكلهم ولا ما مورين ولا منهن
لا اجتهدا ولا تقلدا أما الاول فلا حالته وأما الثاني فلا لا تقلد حتى تعلم انه يجوز لنا التقليد
ولا تعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز التصريح بهم به لا يجوز التقليد في
جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمناه هذا الدليل يفهم به غير من الادلة من كثير وقيل على انه
قد شهد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بأنه باقى من بعده من هو أفعه من في عصره واولي
لكلامه حيث قال قريب مبلغ أفعه من سامع وفي لفظ آخرى لمن سامع والكلام قد وقنا
حقه في الرأفة المذكورة انتهى ومن أحسن ما يعرفه القضاة كتاب عرضي الله عنه الذي كتبه
الى أبي موسى النخعي وأما أحد الدار قطن والبيهي قال الشيخ أبو اسحق هرون من أجل كتاب فانه
بين آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولنفذ أما بعد فان القضاء
فريضة محكمة وسنة متبعة فطليق بالعلم والفهم وكثرة التدبر فافهم اذا أدنى اليك الرجل
الحجة فاقض اذا فهمت وامض اذا قضيت فانه لا يقع تكلم بحق لا تقاضاه من بين الناس في
وجبك وبجلك وقضائك حتى لا يطعم شر في حقك ولا يأس ضعيف من عدل البينة
على المدعى والمعين على من أنكروا الصلح يا زين المسلمين الاصلا أحل حراما أو حراما حلالا
ومن ادعى حقا تأبى أو ينة فاضرب له أمدافته اليه فان جاء بيئته أعطيه حقه والاحتفل
عليه القضية فان ذلك أبلغ في العذر وأجل للعلماء لا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت
عقلك وهديت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قويم ومراجعة الحق خير من التمسك في
الباطل الفهم الفهم فهمي يتجلى في صدرك مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم ثم اعرف الاشياء والامثال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أقربهم الى الله تعالى
وأشبهها بالحق المسلمون عدول بعضهم على بعض الاجماع في حديث أو بحج باعلب شهادة زور
أزنتني في الاما ونسب أو قرابة فان الله تعالى قولي منكم السرار ودرأ بالبينات والايمان والامان
والغضب والقلق والضجر والتأني بالناس عند الخصومة والتشكر عند الخصومات فان القضاء
في موطن الحق وجب الله تعالى به الاجر ومحسن به الذكر فنخلصت نفسه في الحق ولو على
نفسه كقضاء الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن يظن الناس بما ليس في قلبه شبه الله تعالى فان الله
تعالى لا يقبل من العباد الا ما كان له السامع لذلك بشاوبه ان الله تعالى في عاجل رزقه وخرائن
رجته والسلام وقد اختلفن كلام عمر رضي الله عنه انه يقض القاضي حكمه اذا اخطأ ويدل
لما أخرجه الشافعي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بيننا امرأتان معهما اثناهما يابا الذئب فذهب يابا احدهما فقالت هذه لصاحبتها
انما ذهبت يابا وقالت الاخرى انما ذهبت يابا فكما الى اذ اود عليه السلام فقضى به للكبرى

مطلب كتاب القضاء لعمر بن
الخطيب رضي الله عنه

فخر جتا الى سليمان عليه السلام فآخبره بما يقال اتفقوا بالسكناء شعبة بين كاسعين فقال
 الصغرى لا تفعل برحمتك الله هو ابنه افقضى به للصغرى وللعلم قولان في المسئلة قول انه يقضه
 اذا اخطأ والاخر لا يقضه لحديث وان اخطأه لآخر قلت ولا يخفى انه لا دليل فيه لان المراد ان
 اخطأ ما عدا الله وما هو في نفس الامر من الحق وهذا الخطا لا يدل الا يوم القسامة او يوس من الله
 تعالى والكلام في الخطا الذي يظهره في الغنائم عدم استكمال شرائط الحكم ونحوه (وعن
 أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحكم أحد بين اثنين
 وهو غضبان متفق عليه) النهي ظاهر في التحريم وحله الجهر على الكراهة وترجم النووي
 في شرحه لم يسيب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان وترجم الصاري يابهل بقضى القاضي
 أو يقضي المتني وهو غضبان وصرح النووي بالكراهة في ذلك وانما جأه على الكراهة نظر الى
 العلة المستبطة المناسبة لذلك وهو انما لو ثبت النهي على الغضب والغضب بنفسه لا مناسبة فيه
 لمنع الحكم وانما ذلك لما هو مغلط لمسوله وهو تشويش الفكر وشغله القلب عن استيفاء ما يجب
 من النظر وحصول حيز اقد يقضى الى الخطا عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل
 انسان فاذا انقضى الغضب الى عدم تغير الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم يقض الى هذا
 الحد فاقول أحواله الكراهة وظاهر الحديث انه لا فرق بين من اتى الغضب ولا بين أسبابه وخصه
 البغوى وامام الحرمين بما اذا كان الغضب لغیر الله تعالى وعلل بان الغضب لله يؤمن معه من
 التعدي بخلاف الغضب للنفس واستبعده جماعة لخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذى لا وجه
 نهى عن الحكم معه ثم لا يخفى ان الظاهر في النهي التحريم وان جعل العلة المستبطة مصادرة الى
 الكراهة بعيد وأما حكمه صلى الله عليه وآله وسلم مع غضبه في قصة الزبير فليعلم ان من عصته
 ما عدا عن اخراج الغضب له من الحق ثم التناها ايضا علم تفوق الحكم مع الغضب اذا نهى
 يقتضى الفساد للفرقة بين النهي الذات والنهي الوصف كما يقوله الجمهور وغيره وانضه كما تقرر في غير
 هذا المحل وقد اطلق بالغضب الجوع والعطش المقرطان لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند
 تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يقضى القاضي الا هو وشيعان ريان وكذلك الحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من
 غلبة النعاس والهم أو المرض ونحوها (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض الا لاول حتى تسمع كلام الاخر فترى
 تدرك كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فمأزلة فاضيا بصدور وأما جدوا أو دودوا الترمذي
 وحسنه وقواه ابن المديني وصححه ابن حبان الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية الزرار
 عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن مسلمة عن علي رضي الله عنه في أسناده عمرو بن أبي المقدام واختلف
 فيه على جرير بن مرة فرواه شعبة عنه عن أبي بصير قال حدثني من سمع عليا أخرجه أو يعلى
 وأسناده صحيح لولا هذا المبهمة وله طرق أخر تشهد له وبشده قوله (وله شاهد عندنا كما من
 حديث ابن عباس رضي الله عنهما) والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى
 المدي أو لا ثم يسمع جواب الجيب ولا يجوز له ان يني الحكم على جماع دعوى المدي قبل جواب
 الجيب فان حكم قبل جماع الاجابة عدا بطل فتاوى من كان قد حافى عدالته وان كان خطا لم يكن

فأحاروا أعاد الحكم على وجه العمدة وهذا بحث أجاب الخصم فان سكنت عن الاجابة أو قال
لا أقرو ولا أنكر فنعن مالك يتحكم عليه لتصرح بما تقردون ان شاع حسه حتى يقرأ أو شكر وقيل بل
بإثبات الحق بسكوته اذا الاجابة يجب فو وانما اذا سكنت كان كشكوة وأجيب بأن التسكول الامتناع
من العين وهذا ليس منه وقيل يجبس حتى يقرأ أو شكر وأجيب بأن القرد كاف في جواز الحكم
اذا الحكم شرع لفصل الشك وادفع الضرر وهذا حاصل ما في الصريح والاولى ان يقال ذلك
حكمه حكم الغائب فنأجاز الحكم على الغائب أجازة على الممتنع عن الاجابة لا شرا كهما في
عدم الاجابة وفي الحكم على الغائب قولان الاول انه لا يتحكم على الغائب لانلو كان الحكم
عليه جائزا لم يكن الحضور عليه واجبا ولهذا الحديث فانه دل على انه لا يتحكم حتى يسمع كلام
المدعي عليه والغائب لا يسمع له جواب وهذا الذي ذهب اليه زيد بن علي وأبو حنيفة والثاني
يتحكم علمنا تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفى وهذا مذهب مالك والثاني
وغيرهما وجلا حديث علي رضي الله عنه هذا على الحاضر وقالوا الغائب لا يفتن عليه حتى فاته
اذا حضر فكأن حجة فائقة تسمع ويعمل بمقتضاها ولو ادى الى نقض الحكم لانه في حكم
المشروط (١) وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم
تخصمون الى فصل لبعضكم أن يكون الحق بجحيت من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه
فن قطع لمن حق أخيه شيئا زاف في رواية فلا يأخذ روادا من كثرة في الارشاد (٢) فانما أقطعه
قطعة من النار متفق عليه (٣) الحسن والحسين عن جهة الاستقامة والمراد ان بعض الخصم
أعرف بالحق وأقطن له من غيره وقوله على نحو ما سمع من أي الدعوى والاجابة والينة والعين
وقد تكون باطلا في نفس الامر فيقطع من مال أخيه قطع من نار باعتبار ما يؤل البين باب
انما يكون في بطونهم نارا والحديث دليل على ان حكم الحاكم لا يجعل له الحكم ما حكم به
على غيره اذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الامر وما أقامه من الشهادة كذبا وأما ما لا فيميزه
الحكم بمناظرته والالزام به وتخلص المحكوم عليه عما حكم به ولو امتنع وينقض حكمه ظاهرا
ولكنه لا يجعل به الحرام اذا كان الذي يبطله وشهادته كذبة والى هذا ذهب الجمهور وشاق أبو
حنيفة فقال انه ينقض ظاهرا وباطنا وأنه لو حكم الحاكم بشهادة زور ان هذه المرأة زوجة فلان
حلت له واستدل بما لا يقوم به دليل وقياس لا يقوى على مقاومة النص وفي الحديث دليل
أصله الله عليه وآله وسلم يقرع الخطأ وقد نقل الاتفاق عن الأصوليين انه لا يقرع الخطأ في
الاحكام وجمع بين اتفاقهم وما أقامه هذا الحديث بان مرادهم انه لا يقرع حكمه فيما اجتهد
بنا على جواز الخطأ عليه فيه وذلك قصة أسارى بدر والذين للعقاصين وأما الحكم الصادر عن
الطريق التي فرضت للحكم بالينة أو يمين المدعي عليه فانه اذا كان مخالفا لما بين لا يسمى
الحكم مخطئا بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهد بن وان كانا
شاهدين زور فالقتصر منهما أو ما الحكم فلاحله في ذلك ولاعت عليه بسببه بخلاف ما اذا
أخطأ في الاجتهاد (١) الذي وقع الحكم على وقعه مثل ان يحكم بان الشقة مثلا للبار
وكان الحكم في ذلك على غير الله تعالى انها لا تثبت الاقلية فانه اذا كان مخالفا للحق الذي في حكم
الله تعالى فيثبت فيه الخطأ لاجتهاده على من يشول الحق وح واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا

(١) يعني فانه يكون خطأ
في نفس الامر وان كان
الحكم نافذا فهو ما جور
أبوا احدا وأما حكمه
بشهادة الزور وهو باطل
في ذلك فانه حق ولا يسمى
خطأ في نفس الامر اه أبو
تراب

أخطأ كان له أبو. واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
كان يمكنه اطلاعهم على أعيان القضاة بمصلا كذا قاله ابن كثير في الإرشاد. فلتوقفه تأمل لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم إنما أخبرنا بحكم على نحو ما يسمع ولم يخبرنا أنه يحكم بما هو والتعليل بقوله
فإنما أقطع له قطعة من النار على أن ذلك في حكمه بما يسمع فإذا حكم بما علمه فلا يصح فيه
العلل. (وعن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كيف
تقدس أمة) أي تطهر (لا يؤخذ من شديدكم للضعيفهم رواه ابن حبان) وأخرج حديث جابر
أيضا بن خزيمة وابن ماجه وقد شهد به قوله (وله شاهد من حديث يزيد بن عبد الله بن زبارة) وفي
الباب عن قابوس بن الحارث عن أبيه روى الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة بن عمرو بن قيس
أنها أمرت أن تخرج رداء الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث الباب كمنعها ما ذكر ومنها قوله
(وأخر) أي وله شاهد (من حديث أبي سعيد عن ابن عباس) والمراد أنها لا تطهر أمة من
الذنوب لا يتصف بضعيفها من قومها فيما يلزم من الحق له فانه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ
حقه من القوى كما يروى به حديث أنس قال ظلمنا وظلوا (وعن عائشة رضي الله عنها
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يدعى بالقاضي العادل يوم القيامة فيلقى من
شدة الحساب ما يلقى العلم يقضى بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولقطة في غرة
في الحديث دليل على شدة حساب القضاء يوم القيامة وذلك لما تعلقوا من الخطر فينبغي له أن
يعتد الحق ويبلغ فيه جهده ويحذر من خطاه السومن الوكلا موالا عوان ففد أخرج
البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري عن فوعا ما استخلف من خليفة الاله بطانان بطانة
تأمره بالخبر وتحضه عليه وبطانة تأمر بالنسب وتحضه عليه والمصوم من عصمه الله تعالى
وأخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة عن فوعا بطانان الحديث ويحذر
الغريما والوكلا ويرى لهم حديث من خاص في باطل وهو يعلم أن في مضط الله حتى يزع وفي
لقط من أعان على خصومة بظلم فسد بانه من غضب من الله رواه ابن حبان من حديث ابن عمر رواه
عنه من تحبب أكار العلماء لاية القضاء كما قد مناه إذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة
الجور والجهالة وفي ترجمة عبد الله بن وهب في الفر بال الله كسبه الخليفة بقضا مصر فاختفى
في شيه فاطلع عليه بعضهم فوما قال يا ابن وهب الا تخرج قصصكم بين الناس بكتاب الله وسنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما علمت ان العلماء يصحرون مع الانبياء القضاة مع
السلطين. (وعن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من يطلع قوم
ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري) فمدليل على عدم جواز تولية المرأة شيئا من الأحكام العامة
بين المسلمين وإن كان الشارع قد أباح لها أن تارعية في بيت زوجها وذهب الخليفة إلى جواز
توليها الأحكام الخاصة بالجنود وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها مطلقا والحديث اختياره عن عدم
فلاح من ولي أمره امرأة وهم من يرون عن جلب عدم الفلاح لا تقسم بل مأمورون بها كساب
ما يكون مبدأ الفلاح. (وعن أبي هريرة الأزدی) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى
عنه ابن عمه أو الشماخ وأبو المعطل وغيرهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولده
القضايا من أمور المسلمين فاحجب عن حاجتهم وفتقرهم فاحجب القهون حاجتهم أخرجه أبو داود

مثله فاختار زيادة على أجره مثله حرام ولما قيل ان قوله القضا من كان غنياً أو لم يكن غنياً
 كان فقيراً وذلك لأنه لم يصر معترضا تناول ما لا يجوز له تناوله اذ الم يكن له رزق من بيت المال
 قال المصنف لم يندرك في زماننا هذا من يطلب القضاء الا وهو مصرح بانهم يطلبه الاحتياج الى
 ما يقوم باودع مع العلم بانه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى (وعن عبد الله بن الزبير رضي
 الله عنهما قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم رواه
 أبو داود وصححه الحاكم) وأخرجنا جردا والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله
 ابن الزبير وفيه كلام قال أبو حاتم انه كثير الغلط والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين
 يدي الحاكم ويسوي بينهم في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المسلم إلى قصة على
 عليه السلام مع غريه الذي عند شريح وهو ما اخرجنا في صحيحه في الحديث بسنده قال وجد على بن
 ابي طالب عليه السلام درعاً له عند هودي القطع فعرها فقال درعي سقطت عن جل لي أورد
 فقال اليهودي درعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك قاضي المسلمين فأواشرف بها فلما رأى
 عليا عليه السلام قد أقبل تعرف عن موضعه وجلس على عليه السلام فبسه ثم قال على عليه
 السلام لو كان خصمي من المسلمين لساوت في المجلس لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول لا تساوهم في المجلس وساق الحديث قال شريح ما أتانا أمير المؤمنين قال درعي
 سقطت عن جل لي أورد قال قطع هاهنا اليهودي قال شريح ما تقول يا يهودي قال درعي وفي
 يدي قال شريح صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة ولكن لا بد من شاهد من قضاة قبرا
 والحسن بن علي عليه السلام وشهدا الدرعة فقال شريح ما أتانا قضاة قبرا شاهد من قضاة قبرا
 شهادة ذلك فلا تجزئها فقال على عليه السلام تكفك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة قال اللهم فم قال
 أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرعة فقال اليهودي أمير المؤمنين جاء
 معي إلى قاضي المسلمين فقضى لي ورضي صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة سقطت عن جل
 لك التفتها أشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فوجهها له على عليه السلام وأجازه
 بتسميته وقتل معه يوم صفين انتهى وقول شريح والله انها الدرعة كما عرفت فوجهها له على
 درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لبيه قاله مابرأ العمل بالحق من الحاكم
 والمحكوم عليه ومآل اليمين الخير المذموم عليه

باب الشهادات

الشهادة مصدر جمع لارادة الأنواع قال الجوهرى الشهادة خبر فاطم والشاهد حامل الشهادة
 ومؤيده لأنه شاهد كتاب عن غيره وقيل مأخوذ من الاعلام من قوله شهد أقامه لأنه الأدهو
 أى علم ﴿عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خيركم
 بحسن الشهادة الذي يأتي بشهادة قبل ان يستلها رواه مسلم﴾ دل على ان خير الشهادة من يأتي
 بشهادة لمن هي له قبل ان يستلها الا أنه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران وفيه ثم يكون
 قوم يشهدون ولا يستشهدون في سياق التلميح ولما عارضوا الخلف العلية في الجمع فجمعنا على

ثلاثة أوجه الأول ان المراد بحديث زيد اذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فيأتي بالسوء يخبر بها أو يعوت صاحبها فيخلف بوجه فيأتي اليهم فيخبرهم بان عندنا لهم شهادة وهذا أحسن الأجوبة وهو جواب يحيى بن عبد شخ مالك الثاني ان المراد بها شهادة الحسبة وهي ما يتعلق بحقوق الأعمىين المختصة بهم محضا ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحقوق الله تعالى أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والزكاة والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الأعمىين المحضة الثالث ان المراد بقوله ان يأتي بالشهادة قبل ان يسئلها المبالغ في الإجابة فيكون لقوته استعداد كافي أن يأتي بها قبل ان يسئلها كما يقال في حق الجواد انه يعطى قبل الطلب وهذا الوجه مبنية على ان الشهادة لا تؤدى قبل ان يطلبها صاحب الحق ومنهم من أجاز ذلك عللار وابه زيد وتناول حديث عمران باحد تأويلات الأول انه محمول على شهادة ان يرى يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم الثاني ان المراد اتانها بالشهادة لفظ الحلف فنحو أشهد بالله كما كان الا كذا وهذا جواب الطحاوي والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية فيشهد على قوم بانهم من أهل النار وعلى قوم بانهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء حكماء الطغاة والأول أحسنها ﴿ وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم قربي ثم الذين يلوئهم ثم الذين يلوئهم ثم يكونون يشهدون ولا يشهدون ويؤمنون ولا يؤمنون ويصدقون ولا يصدقون ويظهر فيهم السمن متفق عليه ﴾ القرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في امر من الامور المتصورة ويقال ان ذلك مخصوص بعاد الاجتماع في زمان أو زمين يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدّة من الزمان واختلاف في تصديقهم من عشرة أحوال الى مائة وعشرين قال المصنف انه لم يرد من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عدانك فقد قال به قائل قلت أما التسعون فتم وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس فانه قال أمانة ومائة وعشرون والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلاء عشرين فانه قال مائة سنة انتهى قال صاحب المطالع القرن أمة هلكت فليس منهم أحد وقرنه صلى الله عليه وآله وسلم المراد بهم المسلمون في عصره وقوله ثم الذين يلوئهم التابعون والذين يلوئ التابعين اتباع التابعين وهذا يدل على ان العصاة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من تابعيهم وان التفضيل بالنظر الى كل فرد فرد الى مذهب الجاهل وذهب ابن عبد البر الى ان التفضيل بالنسبة الى مجموع العصاة لا الى الأفراد فجميع العصاة أفضل من بعدهم لا كل فرد منهم الا أهل يدر وأهل الحديث فانهم أفضل من غيرهم يدر ان افرادهم أفضل من افراد من يأتي بعدهم واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث أنس وصحبه ابن جابر من حديث عمر رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره أخرجه أحد الطبراني والداري من حديث أبي جعة قال قال ابو عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما أنا خير مني أسلمنا منك وهاجرنا منك قال قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني وصحبه الحاكم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة بن ربيعة ثانی ایام العمل فیہن أخرج حسين بن علي بن سفيان وأبو داود والترمذي من حديثهم وأخرج أبو الحسن النسطائي في مشيخته عن أنس بن ربيعة ثانی ایام العمل فیہن أخرج أبو الحسن النسطائي في مشيخته عن أنس بن ربيعة ثانی ایام العمل فیہن

دينه ابرحسين منكم وجمع الجمهور بين الاحاديث ان العصبة فضيلة ومنه لا وازهاش من
الاعمال فان عصبة صلى الله عليه وآله وسلم فضلتها وان قصر عمله وأجر ما عتبار الاجتهاد في
العبادة وتكون خيرة من صياني باعتبار كثرة الاجر بالنظر الى ثواب الاعمال وهذه اقد يكون
في حق بعض الصحابة رضي الله عنهم وأما ما رواه الصحابة رضي الله عنهم فانهم ساروا السبق من
كل نوع من أنواع الخير وبه يحصل الجمع بين الاحاديث وأيضا فان المقابلة بين الاعمال بالنظر
الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة العصبة مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم شيء من ذلك
النوع وفي قوله ثم يحكمون قوم الخ دليل على انه لم يكن في القرون الثلاثة من يتصف بهذه
الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد يصحح الاغلب واستدل به على تعديل القرون
الثلاثة ولكنه أيضا باعتبار الاغلب وقوله ولا يؤمنون أي لا يراهم الناس أمنا ولا يتقون بهم
لظهور رخصاتهم وقد ثبت ان الامانة أول ما يرفع من الناس ومعنى قوله يظهر فيها لمن لهم
يتوسعون في المال كل والمشر بهي أسباب السمن وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد انهم يسمنون
أي يسكنون وبالسمن فيه ويدعون ما ليس لهم من الثروة وفي حديث أخرجه الترمذي فيلفظ
ثم يبيهم يقوم يسمنون ويحبون السمن لجمع بين السمن أي التكة بالسمن عدهم وتطاعى
أسباب السمن (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يجوز شهادة ناشئ ولا خاتنة ولا ذئبي) (١) بفتح القين المججمة وفتح الميم وكسر هاء بعدها
رافسما وادوا بد الحسنة على المسملة وهي الحقد والشبهة (على أخيه ولا يجوز شهادة
القانع) بالقاف وبعد الاقنون ثم عين مهله يأتي ليه (لاهل البيت وأهأ جلدوا وادوا)
وأخرجه ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم شهادة الخاتن والخاتنة وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وسنده قوي وأخرجه الترمذي
والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ لا يجوز شهادة ناشئ ولا خاتنة ولا ذئبي
في رايه الحديث وفيه ضعف قال الترمذي لا يصح عندهنا اسناده وقال ابو زرعة في العلل منكر
وضعه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقوله الخاتن قال ابو عبيدة لا ترام خصه الخاتنة في أمانات الناس دون ما افترض
الله على عبادهم وأتقنهم عليه فانه قد سمى ذلك أمانة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله والرسول وتقوا أماناتكم بين يديع شيئا مما امر الله تعالى به أو ارتكب ما نهى عنه فليس
ينبغي ان يكون عدلا فانه اذا كان خاتنة ليس تقوى ترد عن ارتكاب محظورات الدين التي منها
الكذب فلا يحصل الظن بخبره لانه مظنة تهمة أو ما يجب الاهلية وأما ذو القهر والمراد بهاذ كراه
من الحقد والشبهة والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والكافر منه لا يجوز أن يشهد فوجد
عليه اذا كانت العداوة بسبب غير الدين فان ذلك الحقد مظنة عدم صدق خبره لجهته انزال الضرر
بين يحد عليه وأما شهادة المسلم اذا لم يكن ذا خقد على الكافر بسبب غير الدين فانها تقبل
شهادته عليه وان كان منهم عداوة وفي الدين فان عداوة الدين لا تقتضي ان يشهد عليه وزوا فان
الدين لا يبرح ذلك وانما تخرج الحديث على الاغلب والقانع هو الخادم لاهل البيت والمقتض
اليهم للخدمة وقضاء الحوائج ومواالتهم عند الحاجة وفي تمام الحديث وأجازها أي شهادة القانع

(١) في القاموس ان القهر
بفتح القيم وكسر هاء الحقد
أه أبو تراب

لغيرهم أى لغير من هو تابع لهم واتم منع من شهادة تملن هو قانع لهم لانه مظنة شبهة فيجب
 دفع الضرر عنهم وجلب الخير اليهم فمنع من الشهادة ومنع هو لامن الشهادة دليل على اعتبار
 العدالة في الشاهد وعليه دل قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقد روى العدل انما بها
 محاظ فدرية تحتمل على ملازمة التقوى والبر والتقلى مع هادعة قال السيد رحمه الله وقد
 نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما تيم به السوى حكم
 الأمة وحققنا الحق في العدالة في رسالة ثمرات النظر في علم الاثر وفي مجلة الفقار حاشية
 ضوء النهار والله الجند واختارنا ان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتماد الكذب
 واتخاذ عليه الالفة هاتك انتهى والشارح هنا مشى مع الجاهل وذكرك بعض ما يتعلق
 بتفسير مرادهم وليس بذلك ﴿ وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية رواد أو دواب من مجاهبه
 البدوى من يكن البادية نسب على غير قياس النسبة والقياس بادوى القرية بفتح القاف
 وقد تكرر المصير الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوى لصاحب القرية لالبدوى
 مثله فتصم والى هذا ذهب أحد بن خنبل وجماعته من أصحابه قال أحد أثنى ان لا تقبل شهادة
 البدوى على صاحب القرية لهذا الحديث لانه منهم حيث يشهد بدوى يادلم يشهد مقر وياواليه
 ذهب مالكا الا الله قال لا تقبل شهادة البدوى لغيره من الجفافي الدين والجهالة بالحكام الشرع
 ولا يهمل في الثقال لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم وجعلوا
 الحديث على من لا تعرف عدالتهم أهل البادية اذا اغلب ان عدالتهم غير معرفة واستدل
 في البحر لقبول شهادتهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الاعرابى على هلال رمضان
 ﴿ وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه خطب فقال اناسا كانوا يؤخذون بالوسى في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان الوسى قد انقطع وانما تأخذ كما لا يجانها لثمان
 أعمالكم رواد البطارى وتعلمه فن أظهر لنا خيرا أمناه وقرنا لمولى البنا من سر يرتضى
 الله بحاسب سر ربه ومن أظهر لنا سوا لم نعلمه ولم نصدق وان قال ان سر ربه حسنة استدلبه
 على قبول شهادته لم تقبل منه ردية نظرا الى ظاهر الحال وانه يكتفى في التعديل ما يظهر من حال
 المعدل من الاستقل من غير كشف عن حقيقة سر ربه لان ذلك متعذر الا بالوسى وقد انقطع
 وكان المصنف اورد معوان كان كلام صحابي لا جهة فيه لانه شطبه عمر واقروه من مصحفه فكان
 قول جاهر الصحابة ولا ن هذا الذى قاله هو الجارى على قواء الشريعة وظاهر كلامه انه
 لا يقبل المجهول وبطله مار واد ابن كثير في الارشاد انه شهد عند عمر رضى الله عنه رجل قال له
 عمر رضى الله عنه لست أعرفك ولا يضرك ان لا أعرفك انت عن يعرفك فقال رجل من القوم أنا
 أعرفه قال ما شئ تعرفه قال العدالة والفضل قال هو جارك الا الذى تعرف ليس هو جارك
 ومدخله ومخرجه قال لا قال فعاملت بالشار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع قال لا قال
 فراقك في السفر الذى يستدل به على تكريم الاخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال الرجل انت
 بمن يعرفك قال اس كبير رواد البغوى باسناد حسن ﴿ وعن ابي بكر رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انه عهد شهادة الزور في كبر الكافر متفق عليه في حديث ﴿ ولقظه انه

صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا نبشركم بأكثر الكآثر ثلاثاً الأولى قال لا شراك بالله وعقوب
 الوالد بن جلس وكان محكماً ثم قال ألا وقول الزور فأزال بكرها حتى قلنا التمسكت فقدم تقبیر
 شهادة الزور قال التعلی الزور تحسن الشيء بوجهه بخلاف صفته حتى يجعل إلى من صفة أو رأه
 أنه بخلاف ما هو به فهو غوبه الباطل بما هو به الحق وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور
 عبداً لا شراك ومساوياً قال الثوري وليس على ظاهره للتبادر وذلك لأن الشراك أكبر بلا
 شك وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التفضيل لهما بالنظر إلى ما تناظرهما في المفسدة
 وهي القتل إلى كل المالباطل فهي أكبر الكآثر بالنسبة إلى الكآثر التي يتسببها إلى
 كل المالباطل فهي أكبر من الزنا ومن السرقة وإنما هي صلى الله عليه وآله وسلم بأخبارهم
 عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التيميم وذكر الأخبار ليكون قول الزور شهادة الزور وأهل
 على اللسان والهاوت بها أكلهم لأن الحوامل عليه كثير من العداوة والحسد وغيرهما فاحتج إلى
 الإهتمام بآثاره بخلاف لا شراك فإنه ينبوع قلب المسلم ولا لها لتعدى مفسدته إلى غير الشراك
 بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قيل فيه والعقوب يصرق عنه كرم الطبع والمروءة (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ترى الشمس فأنجم قال نعم قال
 على مثلها فأنجم أودع آخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف وصححه الحاكم فأخطأ) لأن في إسناده
 محمد بن سليمان بن مشعل وضعفه النسائي وقال البيهقي إرويه بوجه يعقد عليه وفيه دليل على أنه
 لا يجوز للشاهد أن يشهد الأعلى ما يعلمه على يقين كما تعلم الشمس بالمشاهدة فلا يجوز الشهادة
 بالظن فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته وإن كانت على صوت فلا بد من مسمع ذلك
 الصوت ورؤية الصوت أو التعميم بالصوت بعد أن أوعد عدمن يكتب به إلى في مواضع
 فأنما يجوز الشهادة بالظن وقد يوجب الضاري الشهادة على الظن بقوله باب الشهادة على الانساب
 والرضاع المستفيض والموت القديم وذكر أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع وثبوته أنما هو
 بالاستفاضة ولم يرد كحديثنا على رؤية الرضاع وأشار بذلك إلى ثبوت النسب فإن لازم الرضاع
 ثبوت النسب وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستفاضة فأنما مستقاة من صريح الأحاديث فإن
 الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عن من وقع له وحده الاستفاضة
 عند جماعة مشهورة في الأمة فتميزت لها أو علموا أنها كتنى بالشهرق في المذكرة المذكورة الخ لا يرق إلى التحقيق
 بالنسب بعد هذا التحقيق فيه في الأغلب وأراد الضاري الموت القديم ما يتناول الزمان عليه وحده
 البعض بخمسين سنة وقيل بأربعين وذلك لأن في التحقيق فيه العمل بالشهرق بالنسب
 ذهب الشافعية وأجدونه الموت وكذلك ذهب السبعة في ثبوت الولد وقال المصنف في
 الفتح اختلاف العلماء في ضابط ما يقيد فيه الشهادة بالاستفاضة فنص عند الشافعية في النسب
 قطعاً والولادة في الموت والعنف والولاء والولاء بقوله الوضوء والعزل والنكاح ونوايه والتعديل
 والتجريم والوصية والشدة والسفه والمصلحة على الإجماع في جميع ذلك بله بعض المتأخرين من
 الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلائق إلى آخر كلامه (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين شاهدين أحدهما أن رجلاً من
 داود والنسائي وقال إسناده جيد) قال ابن عبد البر لا ملعن لأحد في إسناده كذا قال لكنه

قال الترمذي في العلل سألت محمدا يعني البخاري عنه فقال لم يسمعه عندي عمرو بن ابن عباس يريد
 عمرو بن دينار أو به عن ابن عباس وقال الحاكم قد سمع عمرو بن ابن عباس عدداً لحديث وسمع
 من جماعة من أصحابه فلا يشكران ~~و~~ يكون مع من حديثنا وسمع من أصحابه عنه وله شواهد
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه مثلاً أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه
 أيضا الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هو صحيح وقد أخرج الحديث عن الثبت وعشرين
 من الصحابة وقد مر السارح أممهم والحديث دليل على أنه ثبت القضاء بشاهدين وإلى
 ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة وما لا قال
 الشافعي وعندهم هذه الأحاديث واليمين وأن كان حاصلها تأكيد الدعوى لكن يذهبون عنها فإنها
 شهادة صالحة إن كانت الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مقترى على الله
 أنه لا يرد صدقاً فلما كانت هذه الميزة العظيمة هاجم المؤمن بأيمانه وعظمته شأن الله عنده ان يحلف
 به كذباً وهاجما القادر لما يراهم من تعجيل عقوبة الله تعالى لمن حلف عينا فخره فلما كان اليمين هذا
 الشأن صلبت لهجوم على الحكم كنهانة الشاهد وقد عسرت الإيمان فقط في الإيمان وفي
 القسامة في مقام اليهود وذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد
 مستدين بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله فان لم يكونا راجعين فارجل و امرأتان
 قالوا هذا يقتضي الحصر ويقيد بهوم المخالفة لا بغير ذلك والزائدة بالشاهد واليمين مخالفة
 وزيادة الشاهد واليمين تكون نقصاً لمفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم
 المخالفة يصح تضمين الحديث الصحيح أي حديث ابن عباس واستدلوا بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم شاهدك أوعين وأجيب بأن هذه الأحاديث صحيحة وحديث الشاهد واليمين صحيح
 فيعمل بما في منطوقهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر هذا في سنن أبي داود
 أنه قال سلة في حديثه قال عمرو في الحقوق يريدان عمرو بن دينار وأبو عن ابن عباس شخص
 الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالأموال دون غيرها فان الزاوية وقته
 عليه أو الخاص لا يعديه محمولاً بقاس عليه غيره واقتضاء العموم منه غير جائز لأنه مكتوبة فصل
 والقول لا عموم له انتهى والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص
 لإجماع انهما لا يثبتان بذلك

«باب النعوى»

جمع دعوى وهو اسم مصدر من ادعى شيئاً إذا زعم أن له فيه حقاً أو مأكلاً
 (والبيانات) جمع منتهى الخلة الواضحة سميت الخلة منتهى لوضوح الحق وظهورها ~~في~~ (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادى
 الناس دماراً جالاً وأموالهم ولكن العين على المدعى عليه متفق عليه والبيقى) أي من حديث
 ابن عباس (باستاد صحيح الينته على المدعى واليمين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند
 ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي والحديث دال على أنه لا يقبل
 قول أحد فيلعبه بغير دعواه بل يحتاج إلى اليمين أو تصديق المدعى عليه فالطلب عين

الذي عليه فله ذلك والى هذا ذهب صنف الامة وخلفها قال العلما والحكماء في كون البينة
 على المدعي ان جانب المدعي ضعيف لا يمدى خلاف الظاهر وكلف الاجتهاد القوية وهي البينة
 فتقوى به ضعف المدعي وجانب المدعي عليه قويا لان الأصل فراغ فتمت ما كتبي منه العيين وهي
 حجة ضعيفة ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم
 العيين فاسرعوا فأمر ان يسلم منهم في العيين أنهم يحلفوا واه البطارى ﴾ يقسم مما رواه أبو داود
 والنسائي من طريق أبي داود عن أبي هريرة ان رجلا اختصا في متاع ليس لواحد منهما حصة
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احكما علي العيين ما كان أحدا لهما أو كلها قال الخطابي ومعنى
 الاستهام هنا الاقتراع بردها بينهما فانما خرجت به القرعة حلفوا أخذوا دوى وروى
 منه عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى بفل وجلف السوق فباع فقال رجل هذا باني
 لم أبيع ولم أهب وزرع على خمسة يشملون ويأخر يدع برعم انه باني له ويأخره شادين قال
 الراوي فقال علي عليه السلام ان قيمة ما وصلوا وسوقا بينكم ذلك أما صلته ان يباع البقل
 فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان وان لم تطلحوا لثلاثة أسهم صنف أحد الصنفين
 أنه لما عولوا ووجه وأنه بانيه فان تشاحسا يكايح بانه يقرع منك على الحلفوا فكما أفرغ
 حلف انتهى كلام الخطابي ﴿ وعن أبي امامة الحارثي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأبو سلمة قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيته يمينه فقد أبى الله النار وحرم عليه الجنة فقال
 له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من أرز رواه مسلم الحديث دليل
 على شدة الوعيد لمن حلف لاختصاص غيره أو يقطع عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقتطاع
 لحق المسلم والتعير بحق امرئ مسلم يدخل فيه ما ليس بحال شرعا بجلد البينة وهو مؤذ كالمسلم
 خرج مخرج الغالب والأخافى مثله في هذا الحكم قيل ويحتمل ان هذه القوية تقتصر عن
 اقتطع يمينه حق المسلم لاحق الذي وان كان محرما فله عقوبة أخرى وإيجاب النار ويحرم من الجنة
 مقيد بما إذا لم يقب ويخلص من الحق الذي أخذ ما طلائع المراد العيين القابرة وان كانت
 مطلقة في الحديث فقد قيدها ﴿ وعن الأشعث ﴾ بين معيتمسا كنة فعين مهمة مفتوحة
 قتلته وهو أبو محمد (ابن قيس) بن عبد كبر الكندي قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قوم ومعهما
 الاسلام وارتد عن الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع الى الاسلام في خلافة
 أبي بكر رضي الله عنه وخرج اليه اذ مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغيرها ما سكن
 الكوفة فومات بها سنة اثنتين وأربعين وحل عليه الحسن بن علي عليه السلام (ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين شطع بما لم امرئ مسلم هو فاجر لاني أقوه هو
 عليه غضبان متفق عليه) والمراد بكونه فاجرا انه ان يكون متعمدا لما افترع بحق وإذا كان
 فقال عليه غضبان حرمه جنة وأوجب عليه عذابه ﴿ وعن أبي موسى رضي الله عنه ان
 رجلا من اختصاصي دابة ليس لواحد منهما شئ فقتلها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 نصفين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا القوله قالوا سئل عن رجل قال الخطابي يشبهان
 يكون هذا البعير والذابة كانت في أيديهما معا فقتله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقتلتهما

لاستوائهما في المثلث باليد ولولا ذلك لم يكن ما ينسب للدعوى يستقامه لو كان الشيء في يد أحدهما
وقد روي أبو داود وعصبة حديثنا فقال ادعيا بعيا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فبحث كل واحد منهما باثنا عشر نفسة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين قال الخطابي
وهو مروي بالاستناد الأول إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لأحدهما حصة وفي هذا أن كل
واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتل أن تكون القضية واحدة إلا أن الشهادات لما تعارضت
تمازت فصلا كان لا حصة له وحكم بالشيء بينهما نصفين لاستوائهما في اليد ويحتمل أن يكون
البعء في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزاع الشيء من يد المدعى عليه
ودفعه اليهما وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان يقيم كل واحد منهما
بينة فقال أحد بن حنبل وأصح بن ذاهوبه يقرع بينهما فمن خرجته القرعة صارة وكان
الشافعي يقول به قديما ثم قال في الحديث فيه قولان أحدهما يقضى به بينهما نصفين وبه
قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري . والقول الثاني أنه يقرع بينهما فإيهما خرج سهمه
حلف فقد شهد بشهوده بحق ثم يقضى له به . وقال مالك لا يحكم به لأحدهما إلا أن كان في يد
غيرهما وحكي عنه أنه قال هؤلاء عدلهم ما شهدوا وأشهرهما في الصلح وقال الأوزاعي
يؤخذ بأكثر البنتين عددا وحكي عن الشعبي أنه قال هو بينهما على حصص الشهود اه كلام
الخطابي وفي المنازلان القرعة ليس هذا محلها وإنما غلطت فاحتل فتدبر القرب إلى الحقيقة
(١) من كل وجه وكون المدعى هل يشتر كأحد المحللات فلا وجه لابطال القرعة واختار
قصة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة . (وعن جابر رضي الله عنه أنه النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من حلف على منبري هذا بين آئمة يوم أم سعد من النار رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرج النسائي رجال ثقات من حديث أبي
أمامة عن قوم من حلف عند منبري هذا بين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة
الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل أقمته صرفا ولا عدلا والحديث دليل على عظمة
أثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم كاذبا واختلف العلماء في تغلظ الحلف
بالمكان والزمان بل يجوز لما حكم أولا والحديث لا دليل فيه على أحد القولين انما فيه
عظمة أثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وذبح الحقيقة والحناية إلى أنه
لا تغلظ بزمان ولا مكان وأنه لا يجب على الخائف الإجابة إلى ذلك وذهب الجمهور إلى أنه
يجب (٢) التغلظ بالزمان والمكان فالواقف المدينة على المنبر وفي مكان الركن والمقام وفي
غيرهما في المسجد الجامع وكلهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الناضلة بعد العصر وإليه
الجمعة يومها ونحو ذلك استحج الأولون باطلاق أحاديث العيين على المدعى عليه وبقره شهادته
أو بينه واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة وبفضل عمر وعثمان وابن عباس
وغيرهم من السلف واستدلوا بالتغلظ بالزمان بقوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة قال
المفسرون هي صلاة العصر وقال آخرون يستحب التغلظ بالزمان والمكان ولا يجب وقيل هو
موضع اجتماع العامة إذا أرادوا حسنا أو زما . (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم) هذا كلامه عن غيبته تعالى

(١) أي محل كانت العيين
للدعوى في أي المتداعين
مما قاله لما على السواء
اه أبو تراب

(٢) أي طهر يردون بالوجوب
إذا طلبه الخلف وأوراه
الحاكم اه أبو تراب

(١) نسخة عنه

واشارة الى حرماتهم رجحه (ولا يريهم) أي لا يظهرهم من أدناس القلوب بالشفرة (ولهم
عذاب الجحيم) على فضل ما بالعادة فنعته (١) ابن السبيل ورجل بايع ورجل باعته بعد العصر
يخففه بالله لا خلاصا بكذا وكذا وصدقوه و هو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا لشيء فان
اعطاه منها وفي وان لم يعط منها لم يصدق عليه (قوله على فضل ما أي على ما فاضل عن كفايته
فهذا منع ما لا حاجة اليه ممن هو محتاج له وتقدم الكلام على في كتاب البيع وقوله فصدق أي
المشتري وضمير هو لا أخذ مصدر قوله لا أخذ هال لانه فعله عليه مثل اعدوا هو اقرب للتعوي أي
والأخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكب أحمرين غليظين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة
ونخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان وقوله بايع اماما لا يبايعه الا الدنيا
أي لا يعطيه منها والوعيد يحتمل أن يكون لمجموع ما ذكر من المبايعه لأجل الدنيا فانها ليست غير
صالحة ولعلم الوفا بالبر ورجوع عن الطاعة وتفرق الجماعة والاصول في بيعه الامام ان يقصد بها
أخامة الشر يعقو يعمل بالحق ويقسم ما أمر الله تعالى بأخامته وموعدهم ما أمر الله تعالى به منه
ووقع في البخاري ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم فيكون من
توعبه بهذا النوع من الوعيد أربعة وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال رضى زان ومات
كتاب وعائل مستكر وأخرج أيضا من حديث أبي ذر رضى فوعا ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة
الماتن الذي لا يعلى شيئا الاثمة والمتفق ملته بالخلف القابيل والسبيل ازاره فقصص من يجمع
الاحاديث تسع خصال ان جعلنا المتفق بملته بالخلف الكاذب الذي حلف بعد العصر لقد
أعطي كذا وكذا شيئا واحدا وان جعلنا هاتين كما هو الظاهر فان المتفق بملته الكذب أعم
من الذي يحلف لقد أعطي فتكون عشرة (٢) وعن جابر رضى الله عنه أن رجلا باعته على فاقه
فقال كل واحد منهما تبعت عندي وأقام أي كل واحد (٣) ينفق حتى يبارم الله صلى الله
عليه وآله وسلم لن هي في يده) شيئا من أترجه وأخرج الذي بعده وقد أخرج هذا البيهقي ولم
ينصف استناده وأخرج نحوه عن الشافعي الا ان في نفسه تداعيا دابة ولم يصف استناده أيضا
وفي الحديث دليل على أن الدعي حجة للشهادة الموافقة لها وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك
وضربها قال الشافعي يقال لها قد استوى في الدعي والبيعة التي هو في يده بسبب كينونته
في يده أقوى من سبب قهوه لفصل قوته به وذكر هذا الحديث وذهب ابن حنبل الى انها
ترجع بيعة الخارج وهو من لم تكن في يده قالوا انشر عنه ولم يذكروا البيهقي وقوله صلى الله عليه
وآله وسلم البيعة على المدعي فانه يقتضي أن لا تقصد بيعة المنكر وروى عن علي عليه السلام له
قال من كان في يده شيء فبيعت لا تجعله شاذرك في البحر وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص
وحديث البيعة على المدعي عام والخامس يخص مقدم وأخرج رضى الله عنه لم يصح وعلى حجة
فعارض على سبق وعن القاسم انه يقسم بينهم الا ان البدن تقويه لبيته بالخال فساوت بيعة الخارج
وروى عنه كقول الشافعي والعتقية تفصيل لم يقم عليه دليل (٤) وعن ابن عمر رضى الله عنه ما ان
الى صلى الله عليه وآله وسلم رد البيعة على طالب الحق رواها (٥) أي هذا الذي قبله (الدارقطني
وفي استناده ضعف) ووجه ضعف هذا الحديث ان مداره على محمد بن مسروق عن اسحق بن
الفرات ومحمد لا يعرف واسحق بن محمد بن مسروق عن اسحق بن

القرآن قاضي مصر شفعه روف وقال البيهقي الاعتقاد في هذا الباب على أحاديث التسلمة فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم أولياء الله المخلصون فأروا فقال يخلفهم هو دونه حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفهارد العين قال فهذه الأحاديث هي للعقدة في رد العين على المدعي اذالم يخلف المدعي عليه قلت وهذا من قياس الآلة قد ثبت عندهم ان القسامة على خلاف القياس وثبت انه لا يقاس على ما خالف القياس وقد استدل بحديث الكتاب على ثبوت رد العين على المدعي والمراد به انها تجب العين على المدعي ولكنه اذالم يخلف المدعي عليه وقد ذهب الشافعي وآخرون الى انه اذا نكل المدعي عليه فانه لا يجيب التكل شيء الا اذا خلف المدعي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم مسرورا تبكي) خرج الشقة النوقية ونسب الراء (أسارى وجهه) هي الخطوط التي تكون في الجبهة اذا حذر سر وسر وجهها أسرا وأسرة وجمع الجمع أسارى رأى قضى وتفسير من الفرح والسرور (فقال ألم ترى الى مجز) بضم الميم وفتح الجيم ثم رأى مشددة مكسورة ثم رأى أخرى اسم فاعل لانه كان في الجاهلية اذا أسرا أسرا ناصيته وأطلقه (المطلبي) بضم الميم والال المهملة وصغير زنة مجز نسبة الى من يدخل من مرة بن عبد مناف بن كاتبة (ظفر أنفا) أي الاثن (الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الاقدام بعضهما من بعض متعلق عليه) في رواية للبخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ألم ترى ان مجزاً المطلبي دخل فرأى أسامة وزيدا على عاقطة فقلنا قد غدارا ثم ما وجدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضهما من بعض واعلم ان الكفار كانوا قد حسون في نسب أسامة لكونه كان أسودا شديد السواد كان زيدا أيضا كذا قال أبو داود وأبو أسامة حتى أم أئمن وكانت حشيشة سوداء ووقع في الصبح انها كانت حشيشة تموصقة لعبد الله والحمد لله صلى الله عليه وآله وسلم ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن القليل فصار لعبد المطلب فوهها العبد الله والحمد لله صلى الله عليه وآله وسلم وتزوج قبل زيد عبدا الحبشي فولدت له أئمن فكنت به واشتهرت بكيتها واسمها يركة والحديث دليل على اعتبار التباينة في ثبوت النسب هو مصدر فاقية والخاتبة التي تتبع الأثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بابه وأخيه والى اعتبار ما في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجاهل العلماء مستدلين بهذا الحديث ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منتهى صلى الله عليه وآله وسلم جعله لانه أحد أقسام السنة وحققة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من فاعل أو يعلمه وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يسلم تقدم انكارها كخشي كافر الى كنيسة أو مع عدم القدرة كما كان يشاهده من كفار مكة من عبدة الأوثان وأزاهم المسلمين ولم يشكروا ذلك تقرير اذ لا على جوارحه فانه استبشره فوضع كافي هذه القصة فانه استبشر بكلام مجز في ثبات نسب أسامة الزيد فدل ذلك على قدر ركون القافة طرعا الى معرفة الانساب وعلموا ما لى عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) كان يلبط أولاد الجاهلية عن ادعائهم في الاسلام فأتى رجلا الى عمر رضي الله عنه كلاهما يدعي ولد أسامة فأتى فأنظر اليه القائف فقال لقد استر كافي فصره عمر رضي الله عنه فادعى ثم دعا المرأة فقال أخبرني خبرك فقالت كان هذا أحد الرجلين يأتي في ابل لاهلها فلا يشارقها حتى ينظن انه

(١) قوله كان يلبط لانه كان يلحق وتصور الرواية اه
مصححه

آخرون عتق الاتي أفضل لانه يكون ولا حار اسوا من وجه حار أو عبد وقوله في رواية حتى فرحه
بفرجه استشكله ابن العربي قال لان المعصية التي تعلق بالفرح هي الزنا والزنا كبيرة لا تكفر
الا بالتوبة الا ان يقال ان العتق مخرج عبد الموارنة بحيث تكون حسنات العتق واجبة فوازي
سنة الزنا مع انه لا اختصاص لهذا الزنا فان الذنوب يكون من القتل والرجل يكون بها القرار من
وغير ذلك (فائدة) في العجم الوهاج انه أعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا وستين
الرخص نسمة عدد من عمره وعدا منهم قال وأعتقت عائشة تسعا وستين وعاشت كذلك أعتق
أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين عبدا ورواه الحاكم وأعتق عثمان وهو بمصر عشرين
وأعتق حكيم بن خزام مائة طوقين بالقضة وأعتق عبدا لله بن عمار ألفا واعر ألفا وعروج حسين
بمئة وحبس في سبيل الله ألف فرس وأعتق ذوالكلاع الجبيري في يوم واحد ثمانمائة ألف عبد
وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب
أفضل قال أغلاها روى بالعين المهملة والفتح الميمية (ثمنا وأقسموا عند أهلها حتى طبعه)
دل على ان الجهاد أفضل أفعال البر بعد الإيمان وقد تضمن في ذلك الصلاة ان الصلاة في أول وقتها
أفضل الأفعال على الإطلاق وتقدم الجمع بين الأحاديث هناك ودل على ان الأغنى ثمنا أفضل من
الادنى فيه قال النووي رحمه الله أعلم فمن أراد أن يعتق رقبة أو أسلمة ماله أو كان مع شخص ألف
درهم مثلا فأراد أن يشتري به رقبا يعتقه أو فوجدة رقبة فبعتهم أو رقبتين مفضولتين قال فثنتان
أفضل بخلاف الانصبة فان الواحدة المسمنة أفضل لان المطلوب في العتق فك الرقبة وفي
الانصبة طلب العلم انتهى والاولى ان هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الأشخاص
فانه اذا كان شخص يحمل عظيم من العلم والعمل واتساع السليبي فبعتهم أفضل من عتق جماعة
ليس فهم هذه السعات فيكون النشاط اعتبارا لاكثر ثمنا وقوله وأقسموا عند أهلها أي
ما كان اغتياهم أشد وهو الموانع لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون (وعن
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق شركه في عبد فكان
له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عبد) بفتح العين أي لا يزيد نفسه ولا نقص (فاعلى شركه
حصصهم وعتق عليه العبد والا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتق) بفتح العين المهملة
(منه ما عتق) بفتح العين ويجوز ضمها (متفق عليه) دل الحديث على ان من له حصه في عبد
اذا عتق حصته فيه وكان موصرا لزمه تسليم حصته شركه بعد تقويم حصه الشريك تقويم منه
وعتق عليه العبد جمعه وقد أجمع العلماء على ان نصيب المعتق يعتق بنفسه الا عتاقا ودل على انه
لا يعتق نصيب شركه الا مع بشارته بعتق لاسع اساره لقوله في الحديث ولو الاى وان لا يكن له
مال فقد عتق منه ما عتق وهي حصته وظاهره تبعض المعتق أي انه قد وقع في هذا النقص نزاع بين
الامة فقال ابن وضاح ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لو سلم لانه لو بعت نافع
قال قال نافع والافتق عتق منه ما عتق ففصله من الحديث وجعله من قول نافع قال أبو بكر
لا أدري هومن الحديث أو هو حتى قاله نافع وقال غيره قد رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه
بكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل منه قال القاضي عياض وما قاله مالك وعبيد الله

العربي أولى وقد جرد أموهما في نافع أثبت من أبو عبد الله هذا الشأن كفى وقد عتق أبو
 فيه كذا كرنا وقد رجع الأثر وأبى من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الشافعي لأحسب عالمنا في الحديث بتشكك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أبيه لأنه كان
 أكره له حتى لو تساوبا وشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الخشعة من لم يشك هذا
 ولعلنا في المسئلة أقوال أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يثبت نصيب الشر من الأبدع
 القصة وهو المشهور من مذهب مالك وبه قال أهل الظاهر وهو قول للشافعي وقال آخرون أنه
 يثبت للبديع وهو أن لم يكن للنافع مال فكانه ينسب العبد في حصة الشر من مستدين بقوله
 (ولهما) أي الشيعين (عن أبي هريرة) أقوم العبد عليه واستسعى غير مشقوق عليه وقيل
 إن السعاية مدرجة في الحديث فانه ظاهر أنه لا يمكن للشر من مال قوم العبد واستسعى في
 فيه حصة الشر من لا يجب بانه كرا السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل مدرجة
 من بعض الروايات الخبر كما أشار إليه المصنف قال ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
 من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه من قول قتادة قال الشافعي يلقى إنهما ما رواه في
 هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة وكذا قال الأصمعي إنهما من قول قتادة مخرج
 على ما روى همام وجرم ابن النضر والخطابي أنه من قتيادة وقد رجع ما ذكر من إدراج
 السعاية باتفاق الشيعين على رفعه فانه ما في أدبيات الصحيح وقد روى السعاية في الحديث
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وهو أرفق بحديث قتادة لكثرة ملازمته وكثرة خلفه عنه من
 همام وغيره وهما ربيعة وان كانا أحفظ من سعيد فانه كانا كثر ملازمة قتادة منهم ما رواه
 لا ينافي رواية سعيد لأنهما اقتصراف رواية الحديث على بعضه وأما إعلال رواية سعيد بن أبي
 عروبة بانه اختلط فمردود لأن روايته في الصحيح قبل الاختلاط فانه فيه ما من رواية يزيد بن
 ذريح وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه ثم رواه البخاري من رواية جبر بن حازم لما بينه
 له لينفي عنه التردد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال اختصر مشيئة كل جواب سؤال المقدر
 تقديره أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر
 فيه ضعف لأنه أورد مختصرا وغيره ما منه بقله والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد قلت
 وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعد تقر هذا فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة لحفظ حديثه
 الزيادة ولا كلام في أنها قد رويت عن فوعة والأصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض
 وقد تناوبت الأدلة هنا ولكنه ضد القول برفع زيادة الاستسعاء إلى الله عليه وآله وسلم أن
 الأصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعه فقد عارضه رواية الألفد عتق منه ما عتق وقد جمع
 بينهم ما وجهين الأول أن معنى قوله والافد عتق منه ما عتق أي عتاقا قال الحصة حصته
 وحصة غيره فكذلك السعاية فعتق البديع بسلامه عليه ويكون ذلك كاتب وهذا هو الذي
 جزم به البخاري ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على جهة
 الإلزام بأن تكلم العبد لا كتاب وأطلب حتى يحصل ذلك لحصل بذلك غاية المسئلة وهو
 لا يثبت في الكتاب ذلك عند الجاهل ولا تها غير واجبة فلهذا قلنا والى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال

لاتبقي بين الحديثين معارضة أصلا وهو كما قال الأئمة يلزم منه انه يبيح الرق في حصص الشريك اذ ائمه
 بحكم العبد الساعية ويحمل حديث أبي المليح عن أبيه ان رجلا اعتق ثقبالة في غلام فذكر ذلك
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ليس قمه شريك وفي رواية فاجزعت به وأخرجه النسائي
 باسناد قوي ومثله ما أخرجه أحمد باسناد حسن من حديث حمزة بن رجل اعتق ثقبالة في غلام
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو كملك ليس قمه شريك على الموسر فتندفع المعارضة وأما
 ما أخرجه أبو داود من طريق لمقام عن أبيه ان رجلا اعتق نصيبه في غلام فلم يضمنه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم واستلذه حسن فهو في حق العسر ويدله ما أخرجه النسائي عن ابن عمر
 رضي الله عنه بلفظ من أعتق عبدا وله فيه شركاء له وفاعه وحر وضمن نصيبه كانه بعت
 له أسامة من مشاركتهم وليس على العبد شيء فقال له وفاة والثاني من وجهي الجمع ان المراد
 بالاستسعاء ان العبد يستر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقا بقدر ماله من الرق ومعنى غير
 مشقوق عليه انه لا يكلف سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ولا فوق حصته من الرق قبل الإلانة
 بعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة ان رجلا منهم أعتق
 غلاما له عند موته وليس له مال غيره فاعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره ان
 يبيح في الثلثين قلت قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع ان المراد من أمره صلى الله عليه
 وآله وسلم ان يبيح في الثلثين ان يبيح على ماله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لانه الذي يبيح
 رعاها وما ينساح الجمع بين الحديث ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا شيء لانه فيما اذا كان
 مالك الشقص غنائه في حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه ويحمل
 حديث الساعية على ما اذا كان العبد قادرا عليها كما يشهد به قوله صلى الله عليه وآله وسلم غير
 مشقوق عليه وحديث والا فتدعت ما عني ما اذا كان المعتق فقرا والعبد لا قدرة له على
 السعابة واعلم ان هذا كله فيما اذا كان المعتق على بعض العبد وأما اذا كان يملكه كله فاعتق
 بعضه فجهور العلماء يقولون يعتق كله وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر يعتق منه ذلك القدر
 الذي عتق ويسعى في الباقي وهو قول طاووس وجاهد وجماعة والابن حبان في المليح وغيره وبالقياس
 على عتق الشقص فانه اذا سرى المالك الشريك قبل ان يذلل يمكن له شريكه بوجه الآخرين
 ان السبب في حق الشريك هو ما يدل على شريكه من الضرر فاما اذا كان العبد له جميعه لم يكن
 هناك ضرر فلا قياس ولا يفتي انه رأى في مقابلة النص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجرى) فيتحرف المضاربة أي لا يكافئ (ولاد الله
 الآن يبعد مملوكا) فيشتره (فيستقروا مسلم) فيه دليل على انه لا يعتق عليه بمجرد الشراء
 وانه لا يدين الاعتاق بعينه والى هذا ذهب الظاهرية وذهب الجمهور الى انه يعتق بنفس الشراء
 وتناولوا قوله فيعتقه بأهله كل شر او يفتيه عنه العتق فنسب اليه العتق مجازا ولا يفتي ان
 الاصل الحقيقة الا انه صرفه عن الحقيقة حديث حمزة الا في وفيه تعليل للحرية بنفس المالك
 كما يأتي وانما كان عتقه براه الاية لان العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخلصه بذلك من
 الرق فتكمله له أحوال الاراذل من الولاية والقضاء والشهادة والالجام والحديث يخص في عتق
 الواحد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضا (وعن حمزة بن عبد ربیع رضي الله عنه أن النبي

على الله عليه وآله وسلم قال من ملأ ذا راسهم محرم فهو حر رواه أحمد والأربعة ورجح جميع
 الحفاظ أنه متوقف أخرجه أبو داود عن فروان عن رواه جاد وموقد عن رواه شعبة وقال
 شعبة أحفظ من جاد قال وقت يستدأرج وأخرجه أيضاً عن طريق شعبة عن قتادة عن عمر بن
 الخطاب قال من ملأ الحديث فهو حرة على عمر وقال أبو داود لم يحدث بهذا الحديث إلا جاد وقد
 شذبه قال ابن المديني هو حديث عنكر وقال البخاري لا يصح ورواه ابن ماجه والشافعي
 والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن زيد بن عمار عن ابن عمر قال قال
 حديث عنكر وقال الترمذي لم يتابع ضمرة عليه وغو خطاً وقال الطبراني وهو في هذا الاسناد
 والمحققون بهذا الاسناد مني عن يسع الولاء وعن هبته ورد الحاكم هذا وقال الهروي من طريق
 ضمرة الحديث بالاسناد الواحد وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا ضمرة بن زيدة
 لا يصح قدره لأنه ثقة لم يكن في السام رجل شبه قلت قد دفعه ثقة قال غيره لا يصح كما
 ذكرناه وفي الحديث دليل على أن من ملأ من غبه وضمة فارسم محرم الكناح قاله يترق عليه وذلك
 كالتأني ان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة وأولادهم والاخوال والاعمام لأولادهم والى هذا
 ذهب الخنفية مستدلين بالحديث وذهب الشافعي الى أنه لا يعتق إلا الأماهي إلا أن الخنفية في
 الحديث الأول على الآباء وقياساً للآباء عليهم وبناهم على عدم صحة هذا الحديث عنده وزاد
 مالك الاخوة والاخوان قناساً على الآباء وذهب داود الى أنه لا يعتق أحد بهذا السب لظاهر
 حديث أبي هريرة الماضي فينتبه فيه فقه فلا يعتق أحد إلا بالاتفاق عنده وهذا الحديث كما
 عرف قد خصمه أئمة فالحمل به متعين وظاهره ان مجرد الملقب سب لم يكون قسراً فمثل
 فينتبه على المعنى المجازي كما قاله الجهم وروى لا يكون فيه حجة داود (ومن عمران بن حصين روى
 الله عنه ان رجلاً اعتق ستة عمال له عندهم لم يكن له مال غيره فمطاعهم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فخرهم ثلاثاً ثم أفرغ فاعتق اثنين وأرقاً وبموت قال له قولاً سديداً) وهو ما رواه
 الشافعي وأبو داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لو شهدته قتل أن يدفن في مقابر المسلمين
 (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية يتقضى الثلث والمذهب
 مالك والشافعي وأحمد إنما اختلوا أهل تعبيرة القيمة أو كان المصدق غير يقوم فقال مالك يعتبر
 التقوم فإذا كانوا ستة أعبد اعتق الثلث القيمة سواء كان المصدق من ذلك اثنين منهم أو أقل
 أو أكثر وذهب البعض الى ان المعتبر المصدق غير يقوم فيعتق اثنان في ستة السنة الأربعة
 ويكون تعيين المعتق بالقرعة على حذين القوانين وأما الخنفية وذهبوا الى أنه يعتق من كل عبد
 ثلثه وبسب كل واحد ثلثي قيمته للورثة قالوا وهذا الحديث آحادى خالف الأصول وذلك لأن
 السدق واجب لكل واحد منهم العتق فلو كان له مال لعتق في الجبيع والاجاع وإذا لم يكن
 له مال وجب ان يتصدق لكل واحد منهم عند الثلث الجائر تصرف السيد فيه ودين الحديث
 الآحادى من الأصول فكيف يقال أنه خالف الأصول ولو سلم فن الأصول ان لا يدخل ضرر على
 الغير وقد دخلت الضرر على الورثة وعلى السيد وحق الوارث وتكلم مسئلة العبد في شخصين كافي مسئلة
 الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث وتكلم مسئلة العبد وأوصى بجميع التركة فانه
 يفت مازاد على الثلث على اية الزيادة اتفاقاً ثم إذا اراد القسمة تعينت الأصباء بالقرعة اتفاقاً

﴿وعن صفينة رضى الله عنه﴾ بالسبب للهجة ففاهنا فتحة فنون ﴿فان كنت تعلمون كلام سلة فقلت أعنتك واشترطت علينا ان نتخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماعتروا ما وجدنا وأبو داود والنسائي والحاكم﴾ الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتبر وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط ووجد دلالة انه علم انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك اذا خدمته وروى عن عرائه أعنت رقتي الامار بشرط عليهم ان يتخذوا الخلق من بعده ثلاث سنين قال في نهاية المجتهد ولم يحتلفوا في ان العبد اذا أعتقه سيده على ان يتخذ من سنين انه لا يمت عتقه الا بخدمته وهذا قالت الحنفية ﴿وعن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الولامان أعنت متفق عليه﴾ في حديث تقدم في البيع في قصة بريرة تقدم شرحه بما فيه كفاية وانما كانت كلمة انما الحصر وهو انبات الولامان ذكره نفسه عن عداه فاستدل به على انه لا ولا مالا سلام خلافا للحنفية ﴿وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولامجة في التاموس بضم التام وقصه في التسب والنوب﴾ كلمة التسب لا يباع ولا يوهب واه الشافعي وصححه ابن جبان والحاكم وأصله في الصيغين بغير هذا اللفظ يريد انهما باللفظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الولاء وعن هبته أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما وأخرجه مسلم من هذه الطريق وقال الترمذي بعد فتحه حسن صحيح ومعنى تشبيهه بلغة التسب انه يجري الولاء مجرى التسب في المرات كما يحاطل الهمزة النوب حتى يصير كالشيء الواحد كما يفيد كلام النهاية والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء هبته وان ذلك امر معنوي كالسب لا يتأتى اتفاه كاللوة والاختلاف لا يتأتى اتفاهما وقد كانوا في الجاهلية يقولون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك وعليه جاهر العلماء وروى عن بعض السلف جواز بيعه وعن آخر من منهم جواز هبته كلهم لم يطلعو اعل الحديث أو جلاوا انتهى على التنزيه وهو خلاف أصله

«باب المذبر»

اسم مفعول هو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكه سمى بذلك لان مالكه دبره امر دنياه وآخرته أمدناه فاستقر ارتقا عيشة مدهم وأما آخره فتصير نوب العتق (والمكاتب) اسم مفعول أيضا هو من وقعت عليه الكتابة وحقيقة الكتابة تعلق العتق بالمكاتب على أدائه مالا أو نحو من ماله أو نحو وهو على خلاف القياس عند من يقول ان العبد لا يملك (وأم الولد) تقدم ذكره في كتاب البيع ﴿عن جابر رضى الله عنه ان رجلا﴾ اسمه ذكوان كان في رواية مسلم وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي ان اسمه أبو مذكار واسم غلامه أبو يعقوب (من الانصار أعنت غلامه) اسمه يعقوب كما في مسلم أيضا (عن در) بضم الدال المهملة وبضم الواو الحدة وسكونها (ليكن له مال غير فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لمن يشتريه مني فاشتره من غير من عبدا لله بشاة مائة درهم متفق عليه وفي لفظ البخاري فاحتاج في رواية النسائي) أي عن جابر (كلن عليه دين فباعه بشاة مائة درهم فاعطاه وقال انقض دينك) الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق على مشروعيته واختلف العلماء على

يتقدم من رأس المال أو من الثلث فذهب الجهمي إلى أنه يتقدم الثلث وذهب جماعة من
السلف والظاهرية إلى أنه يتقدم من رأس المال استدلال الجهمي بقياسه على الوصية بجمع الله
ماله يتقدم الموت ويحدث ابن عمر فروعا المدين من الثلث ويرد هذا الحديث بأنه جزم أنه
الحديث بنصفه وأما كبره وإن رقبه باطل وإنما هو موقوف على ابن عمر قال البيهقي الصحيح أنه
موقوف وروى البيهقي عن أبي قلابة مرسلان رجلاً أعتق عبد الله عن دبر فجعله النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من الثلث وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفاً واستدل الآخرون
بالتقياس على الهبة ونحوها فيما يخبر به الإنسان من ماله في حال حياته ودليل الأولين أولى لتأيد
التقياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من التقياس على الهبة وفي الحديث دليل
على جواز بيع المذبح خاتمه لثقتة أو لثقتة وشذوذ طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقاً
مستدلين بقوله تعالى أو فوا بالعقود وروياته تمام خصه حديث الكتاب وذهب آخرون منهم
الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقاً مستدلين بحديث جابر وشبهه بملوكة فانه إذا احتاج
الموصى ببيع ما وصى به أو كسبه مع استغنائه قالوا والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة
والضرورة وإنما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار
الجواز المطلق والظاهر القول الأول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال المكتاب عبد ماني عليم من مكاتبه درهم أخرجه أو داوداً وسنداً حسن
وأشبهه عند أحد الثلاثة وصححه الحاكم) وروى من طرق كلها لا تخلو عن مقال قال الشافعي
في حديث عمرو بن شعيب لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمر بن شعيب ولم أر من رضى من أهل
العلم يتم على هذا قياسا المقتين والحديث دليل على أن المكتاب إذا لم يبع بما كوتب عليه فهو
عبد له أحكام المالك وإلى هذا ذهب الجهمي والخنفية والشافعي ومال في المسئلة خلاف
فروى عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط وروى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى ودليله
ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يردى المكتاب بخصه
ما أدى بدينه وروى بعضهم هذا الحديث عن أنس عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يردى المكتاب بخصه
الحديث فقال يردى بعضهم هذا الحديث عن أنس عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يردى المكتاب بخصه
فأختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن علي مرسله وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم مرسله وروى عن علي عليه السلام من طرق فروعا وقوفاً قلت فقد ثبت له أصل الآله
قد عارض حديث الكتاب وقول الجهمي ودليله الحديث وإن كان ما خلط طرقه عن فاح الآله
أبده أن تاريخه عن الصحابة ولأنه أخذنا لا احتياط في حق السيد فلا يزال له الحكم إلا ما قدرضى
به من تسليم ما عند عبد الله فالقرب كلام الجهمي (وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لأحدنا كن مكتاب وكان عندنا يردى فلتعجب
منه رواه أحدوا الأربعة وصححه الترمذي) وهو دليل على مستثنى الأولى أن المكتاب إذا صار
مع جميع مال المكتبة فقد صار له مال الأحرار فتعجب منه سيدنا إذا كان مملوكاً لا مملوكاً
يكن قد سلم ذلك وهو مملوك من حديث عمرو بن شعيب وقد جمع بينهما الشافعي فقال هذا خاص
بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو احتياجه عن المكتاب وإن لم يكن قلم مال المكتبة

اذا كان واحدا لها ولا تنسج من ذلك كل منسج سودت من قنار ابن زمعة اليها مع انه قد قال الولد
 القرائن قلت واثبت ان تنسج من الحديث بان المراد اثبت اذا لم يجد ما يفي عليه ولو كان مدرهما
 وحديث أم سلمة في كتاب واجد لجميع مال الكتابة ولو لم يكن قد فعله وأما حديث أم سلمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها اذا كانت احدا كن بعدها ظهرا ما يفي عليه شيء
 من كانته فاذا قضاه فلا تكلمه الا من وراء اجاب فانه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب المسئلة
 الثانية في مفهومه انه يجوز للمالك المرأة النظر اليها ما لم تنكح به ويجوز مال المكاتب وهو الذي دل
 لمعطوق قوله تعالى وما ملكت أيمانكم في سورة النور وفي سورة الاحزاب ويدل به ايضا قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة لما قصت ثوب وكانت اذا قصت به رأسها لم يسلط رجله او اذا
 غطت به رجلها لم يسلط رأسها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليك بأس انما هو أولك
 وغلامك أخرجه أبو داود وابن مردويه والبيهقي من حديث أنس رضي الله عنه وأخرج عبد
 الرزاق عن مجاهد قال كان العبيد يخلون على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد عمل الكهن
 وفي تفسير البيان لله وزعمه ان رؤية المملوك للمالكه للنصوص أي الشافعي وذو الخلاف لبعض
 الشافعية وردوه وهو خلاف ما نقلناه فيما يأتي فيتمثل ان ذلك قوله والى ما فاده مقهورهم
 الحديث بذهب أكرم العلماء من السلف وهو قول الشافعي وذهب أبو حنيفة إلى أن المملوك
 كالاجنبى قالوا بل له حصة تزويجا اباء بعد العتق وأما عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به
 وعن الآية بان المراد جعل ملك أيمانهم المملوكات من الاماء الصرائر ونحوهن بالذكر فضا
 لشوم مغايرتهن الصرائر في قوله تعالى وأنساكن والاماء ليست من نسائهن ولا ينجي ضعف هذا
 وتكفؤه الحق بالاباع أولى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال يودي) بشم حرف الضار عقيب المجهول من ودا يديه (المكاتب بقدر ما عتق منه يديه
 الحرو بقدر ما رق منه يديه العبد رواء أحد أو داود والنسائي) سقط هذا الحديث بشمحه من
 الشرح وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما لم يمن كانه فتبعض دية ان قتل وكذلك
 المذموم غير من الأحكام التي تنصف وهذا قول جماعة وذهب على عليه السلام وشرح على أنه
 يعق كنه اذا سلم قسطا من مال الكتابة وعن على عليه السلام رواه يثمن كلام الجماعة استدلال
 من قال لا تبعض أحكامه بأنه عبيد ما يفي عليه درهم الحديث ابن عمر رضي الله عنه المكاتب
 عبيد ما يفي عليه درهم الا أنه موقوف وقدره من ابن طائع وأهل القطع وأخرجه من طريق
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي لكنه قال الشافعي ثم أرسن رضى من أهل
 العلم يشبهه كما تقدم وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث على عليه السلام وابن
 عباس رضي الله عنهما في موضعين بلفظ المكاتب يعق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر
 ما عتق ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب ولعله هو وانما اختلف اللفظ وتقدم الخلاف في
 المسئلة وبين الرابع منها (وعن عمرو بن الحرث) هو عمرو بن الحرث بن أبي ضرار بكسر
 الضاد المعجمة ومختصفة عدد في أهل الكوفة روى عنه أوائل شقيق بن مخلوف وغيره (أخي
 جويرية أم المؤمنين رضي الله عنها قال مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موت بدرهما
 ولادتنا ولا لعبيد ولا أمة ولا شيئا الا بقية البضمان وسلاحه وأرجاعه لهما صدقته رواء

النجاري) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من تزهره عن الدنيا وأهلها
وأعراضها وخالق قلبه وقالبه عن الاشتغال به إلا متفرغاً للقبال على تبليغ ما أمر به وبعثه
سواء الاشتغال بما يقرب إليه ويرضاه وقوله ولا أمة قد قبلنا الله صلى الله عليه وآله
وسلم أن تفتن ثلاثاً لو ستنزقة لم يمت وعنده مخلوق والأرض التي جعلها صدقة قال أبو داود
يخجل في النضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة أعلاه الله تعالى لما كان قال ما أفاض الله على
رسوله الخ فاعطى أكثرها للمهاجرين فبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي في
أيدى بني فاطمة عليها السلام ولا بد أيضاً من طريق ابن شهاب كأن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث صفات في النضر وخير وفدك فاما في النضر فكانت حبس النواهي وأما
فندق فكانت حبس الاشياء السبيل وأما خير فترأها بين المسلمين ثم قسم جزأ الصدقة أهلها ومفضل
منه جعل في قصر أم المهاجرين (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أي أمة وليت من سيدنا فهي خير تبعه من أن يحرم ابن ماجه والحاكم بسند
ضعيف) أن في سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جداً ورع جماعة وقعه على عمر رضي
الله عنه الحديث دال على حريته أم الوليد عن وقتب سندها وعليه دل الحديث الأول حيث قال
ولا أمة قاله صلى الله عليه وآله وسلم وفي وخلف ما ربه القبطية أم إبراهيم ووفيت في أم عمر
فدل أنها عقت ووفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولا جرح هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الأول
وقدم الكلام في أم الوليد مستوفى في كتاب البيع (وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعان مجاهداً في سبيل الله وأغار ما في عسرة)
الغارم الذي يلقونهم ضامنهم ويكفلهم ويؤديه قاله في النهاية (أو مكسافاً رقبته أطلقها يوم الظل
الاطلة) رواه أحمد وصححه الحاكم) في دليل على عظم أجر هذا الأمانة لذكره ههنا وقد
قال تعالى في المكاتب فكاتبوهم إن علمتم فمهم خيراً أو تؤهم من مال الله الذي آتاكمم وقد
أخرج النسائي من حديث علي عليه السلام مرفوعاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الآية
ربع الثمانية قال النسائي والصواب وقعه وقال الحاكم في رواية أرفع صحيح الاستناد وقد
فسر قوله تعالى وفي الرقاب جماعة المكاتبين وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام أنه قال
أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتبين منه وهذا تطمين من الله تعالى وليس بقرينة ولكن
فيه أجر

﴿كتاب الجامع﴾

أي الجامع لأبواب سنة الأدب والبر والصلوة والرهو والورع الترهيب من مساوي الأخلاق
والترغيب في مكارم الأخلاق المذكور البقاء الأول باب الأدب (عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق المسلم على المسلم إذا لقيته أن يسلم عليه
وإذا دعاه أن يجيبه وإذا استنصحه أن ينصحه وإذا عطف فمداقه فتمت) بالسبع للهمة والسبعين
للجملة (وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه رواه مسلم) وفي رواية أخرى أسقط مما عده

هنا إذا استعملك فالحسنة والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم والمراد بالحق
 ما لا ينبغي تركه أو يكون فعله أو اجباؤه وسندوا بانماؤا كذا شيئا بالواجب الذي لا ينبغي تركه
 ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فإن الحق يستعمل في
 معنى الواجب كذا في زمان الاعرابي فالأول من التمس السلام عليه عند ملاقاته لقوله إذا
 لقيتهم فسلم عليهم والامر دليل على وجوب الاستدعاء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن
 الاستدعاء بالسلام سنة وإن دونه فرض وفي صحيح مسلم من فروع الأمر بأفشاء السلام وأنه سبب
 للتصليب وفي الصحيحين أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم
 تعرف قال عمر ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان انصاف من نفسه لا وبذل السلام للعالم
 والاتفاق من الاقتار وبالهامن ثلاث ما أحسنها للغير والسلام اسم من أسماء الله تعالى فقله
 السلام عليكم أي سلم الله عليكم أي أتيت في حفظ الله كما يقال الله معك والله يصحك وقبل
 السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمته وأقل السلام أن يقول السلام عليكم وإن كان
 المسلم عليه واحد التناوة وملائكته وكل منه أربع بدورة القصور كانه يجزئها السلام
 عليك وسلام عليك بالافراد والتشكر فإن كان المسلم عليه واحد اوجب الرد عليه عينا وإن كان
 المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كتابة في حقهم ويأتي قرأ حديث يجزئ عن الجماعة إذا مروا
 أن يسلم أحدهم وهذا هو سنة الكفاية ويستط كونه الرد على القصور وعلى الغائب ورقة
 أو رسول ويأتي حديث أنه يسلم الركب على الماشي والمشي على القاعد والقليل على الكثير
 ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس الذي حرق في رد السلام وما ذكره ويأتي
 حديث لا يسجدوا لليهود والنصارى بالسلام ويأتي الكلام فيه وقوله إذا لقيتهم فسلم عليهم
 إذا فارقه لكنه قد ثبت حديث إذا قعد أحدكم فسلم وإذا قام فسلم وليست الأولى بأحق من
 الآخرة فلا يصح مفهومه إذا القيتهم والمراد بقلبه وإن لم يطل بينهما الاقتران لحديث أبي داود
 إذا لقي أحدكم صاحبه فسلم عليه فإن حال بينهما شجرة أو حدار ثم لقبه فسلم عليه وقال أنس كان
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشون فإذا لقيتهم شجرة أو كنهه فترقبوا عينا
 وشمالا فإذا التقوا من وراءها يسلم بعضهم على بعض والثالثة وإذا دعاه فاجبه نظاره عموم
 حقبة الإجابة في كل دعوة بدعوة لها أو خصها بالعلما بما جاء دعوة الوليمة ونحوها والأولى أن يقال
 إنها في دعوة الوليمة واجبة وفما دعاهما مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يجيب في الأولى دون
 الثانية والثالث قوله وإذا استعملك أي طلب منك النصيحة فالحسنة دليل على وجوب نصيحتهم
 يستصحب وعدم الغش له وظاهره أنه لا يجب تصحبه الاعتدالها والنصح بغير طلب مندوب لأنه
 من الأدلة على الخير والمعروف الرابعة قوله وإذا عطس فحمد الله فسمته بالسن المهمة والسن
 المعجمة قال تلعب يقال سميت العاطس وسمته إذا دعوت به بالهنى وحسن السميت المستقيم قال
 الأصل فيه السن المهمة فقلت شيئا معجبة فيمدح على وجوب التشميت للعاطس الحمد
 وأما الحمد على العاطس في الحديث دليل على وجوبه وقال النووي انتمت على استحبابه وقد
 جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع بعيني وجهه الخاكم وأخرجه البخاري في الأدب المفرد وظاهر العبارة لو في أول المرض إلا أنه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود إلا بعد ثلاث وقته راوتروك ومقهومه كما عرفت دال على أنه لا يعاد إلا في الآلة قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم عاد خادمه الذي وأسلم ببركة عبادته وكذلك زار عمه أباطالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الإسلام السادسة قوله وإذا مات فاتبعه دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم مرفوعا كان أو غير معروف (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم) وقوله (فهو وأجلد) بالجيم والدال المهملة فراء أحق (إن لا تزددوا) تحتقروا (نعمه الله عليكم) على كلامه والنهي معا (متفق عليه) الحديث ارشاد فلعل بعد ما يشكره النعمة والمراد من هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر إلى المبتلى بالاستقام من يتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل انعام وينظر إلى من في خلقه نقص من عي أو ضم أو حكم فينتقل إلى ما هو فيه من السلامة من تلك العاهات التي تجلب الهم والغم وينظر إلى من ابتلى بالفتيا وجهها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق ويعلم أنه قد فضل بالآل والاولاد من هو فوقه ثمة الاموال في الحال والمآل وينظر إلى من ابتلى بالفتور الملقع أو بالدين المقطوع ويعلم ما صار اليمن والسلامة من الامر ينو وتقر منه بما أعطاه من العيون وما من مبتلى في الدنيا بغيره أو بشر الا ولا يجزم هو أعظم منه بل فينسى هو يشكر ما هو فيه بما يرى غيره بما ابتلى به ينظر من هو فوقه في الدين فيعلم انهم المظفرين في النظر الاول يشكر ما فيه عليهم من التعم والنظر الثاني يستحي من مولاه ويرى باب المساب بأنامل الندم فهو بالاول مسرور بنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حاسم من مولاه وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق فليستظر إلى من هو أسفل منه (وعن النواس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن مسعود) بفتح السين المهملة وكسر هاو والعين المهملة ورد أبو مسعود الكلبي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزوجه ابنته وهي التي توفيت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكن النواس الشام وهو معدود فيهم وفي صحيح مسلم نسبة إلى الانصار قال المازري والقاضي عياض والمنهورة كلابي وله حلف الانصار (قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البر والاعتقال بالرجس النطق والاثم ما سأل في صدك وكزت ان يطلع عليها الناس أئوجه (مسلم) قال النورى قال العلماء البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى الصدق وبمعنى اللطف والمودة وحسن العشرة والمشرقة بمعنى الطاعة وهذه الامور هي جميعا حسن الخلق وقال القاضي عياض حسن الخلق مخالفة الناس بالجلو والبشر والتودد لهم والاشفاق عليهم واحتمالهم والجلو عنهم والصبر عليهم في المكروه وترك الكبر والاستمالة عليهم ومحبة الغلظة والفضب والمواخاة وحسن فيه خلا فاهل هو غريتا ومكتسب قال والصحيح ان منة ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالخلق والاعتدال بغيره وقال الشرف في التعريفات قبل حسن الخلق هي عشرة اربعة تصدر

عنها الأفعال المحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى أعمال فكر وروية انتهى وقيل ويجمع
حسن الخلق قوله طلاقة الوجه وكف الأذى وبذلك المعروف حسن الخلق وقوله والأثم ما حاك
في صدرك وكرهت أن يطلع الناس عليه أي تحرك الخاطر في صدرك وتردق هال تطهر لكونه
لا وفيه أوتر كخشية اللوم عليه من الله تعالى ومن الناس لو فعلته لم تنسرح الصدر
ولا حسلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تركه في باطنه وفي
معناه حديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي رضي الله
عنه ما وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس ادوا كلما لا يعمل فعله وزاجر عن فعله ﴿وعن
ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم ثلاثة فلا تتناجى
أثنان﴾ المناجاة المشاورة والمسارة (دون الأخرى تختلط بالإنسان) وعلمه بقوله (من
أجل أن ذلك يحزنه) من أقرن يحزن مثل آخر يحضر أو من حزن يحزن بعضهم الزاى (متفق
عليه واللفظ لمسلم) فيه انتهى عن تنجى الاثنين إذا كان معهما ثلث لأنكأكثر من
ثلاثة لا تشاء العدة التي نص عليها وهي أنه يحزنه أقراده وإيهاهم أنه من لا يؤهل للسر أو يؤهمه
أن لا يلو من أجله وذلك العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا ينهي عن أقراد اثنين بالمسابة
لفقدان العلة وظاهر دعاء لجميع الأحوال في مسندنا وحضر واليه ذهب ابن عمر ومالك بن سفيان
العلماء وأدعى بعضهم بسند لا دليل عليه وأما الأيات في سورة المجادلة فهي في معنى اليهود عن
التناجى كما أخرجه عبد بن حميد بن جندب بن السفيان عن مجاهد في قوله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن
التعبوى قال اليهود وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال كان بين اليهود وبين النبي صلى
الله عليه وآله وهو مسلم مواد عقد كانوا إذا أمرهم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وهو مسلم
جلسوا ويتباحون بينهم حتى يظن المؤمن أنهم قناجرون يقتلهو بما يكبره المؤمن فإذا رأى المؤمن
ذلك تخشعهم فترك طريقه عليهم فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وهو علم التعبوى فلم يفتوا تأثر
الله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن التعبوى ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يقبل الرجل من الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تقصوا أو تسعوا متفق
عليه﴾ وفي لفظ لمسلم لا يقبل بصيغة التثنية مؤكداً لفظ الخبر في هذا الحديث الذي أقره
المستنفذ في معنى النبي وظاهره التصريح في سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة
أو غيرها من الطاعات فهو أحق به يحرم على غيره أن يقبله منه إلا أنه قد أأحدث من فاهم
مجلسه ثم يرجع إليه فهو أحق به أخبرهم مسلم أنه إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بعده فيمن
مصلى أو غيره ثم فارق له لا يسأله ثم عاد وقد تعبد فيه أحد أنه أن يقبله منه وإلى هذا ذهب
الشافعية وقالت لأفرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه صلاة ويخوضها ولا فهو أحق بها قالوا
وانما يكون أحق به في تلك الصلاة وحده لا دون غيرها والحديث يشمل من تعبد في موضع
مخصوص لتبارة أو حرفة أو غيرها قالوا وكذا نحن اعتاد في المسجد محلاً يدرس فيه فهو أحق به
قبل العشي وقبل إلى الأبد ما لم يضرب عنه وأما إذا قام الصاعدين بمجلسه لتبارة قطاهر
الحديث جوزه وروى عن ابن عمر أنه كان إذا قام الرجل من مجلسه لا يقبله من أجل أنه تركه
فوزع الجواز أنه قام له حياء من غير طيبة نفس ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح به حتى يبلعها) بنفسه (أو يلعقها
 غيره) الأول يفتح حرف المضارعة من لعق والثاني يضم من ألق (متفق عليه) والحديث دليل
 على عدم تعين غسل اليدين الطعام وأنه يجرى مسحها وفيه دليل على أن يمسح بلعق اليد
 أو الصاعقة الغير وعلمه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث بأنه لا يدري في أي طعامه البركة كما
 أخرجه مسلم انتهى صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلعق الأصابع والصفوة قال أتمك لا تدرى في
 أية البركة وكذلك أمر صلى الله عليه وآله وسلم باللقاط اللقمة ومسحها أو أكلها كما في رواية لمسلم
 أيضاً بلقظ إذا وقعت لقمة أحدكم فلقطها ما بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وهذه الأمور
 من اللق أو اللقاق ولعق الصفوة أو كل ما يسقط ظاهر الأوامر وجوبها وإلى هذا ذهب أبو محمد
 ابن حزم وقال إنه فرض والبركة هي القاء وإن يذوق ثوبت الخبز والمراد هنا ما يصلح به التغذية
 ويسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك وهذه البركة قد تكون في لعق يده أو لعق
 الصفوة أو كل ما يسقط من لقمة وإن كان على أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان والمراد من
 قوله يده أو أصابعه اليد الثلاث كما ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأكل بثلاث أصابع
 ولا يزيد إلى البعة والخامسة إلا إذا احتاجهما بأن يكون الطعام غير مشد وتجووه وقد أخرج
 سعيد بن منصور أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أكل كل شخص وهو مرسل وفيه دلالة على
 أنه لا بأس بالعاق الغير أصابع من زوجته وأخادعها وولداً وغيرهم فإن تنحست اللقمة الساقطة
 فيزيل ما فيها من نجاسة إن أمكن والأأطعمها حيواناً ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناءً على
 جواز الطعام المتخص وعلمه إجماع الأمة فعلاً خلقاً عن سلف وتقدم الكلام في ذلك (وعن
 أبي هريرة روى أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسم الصغير على الكبير والمار
 على القاعد أو القليل على الكثير متفق عليه وفي رواية لمسلم) من رواية أبي هريرة (والراكب
 على المشاة) بل وهو في البخاري وقال المصنف أنه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم
 فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه وظاهر الأمر الوجوب وقال المازري أنه لا يندب قال
 قلوزنك المأمور بالابتداء فبدأ بالآخر كان المأمور تاركاً للمسحوب والآخر فاعلاً للسته قلت
 والأصل في الأمر الوجوب وكما أنه صرفه عنه الاتفاق على عدم الوجوب ابتداءً بالسلام
 والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير قال ابن بطال عن المهلب وأما
 بشرع للصغير أن يبتدئ الكبير لأجل حق الكبير ولا نه أمر بتوقيفه والتواضع له ولو تعارض
 الصغير الغنوى والحسنى كان يكون الأصغر أعلم مثلاً قال المصنف لم أر فيه تقليداً الذي يظهر
 اعتبار السن لأن الظاهر تقديم الحقيقة على الجواز وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد قال
 المازري لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما إذا كان راجلاً فإذا ابتداء بالسلام آمن منه
 وأئسن إليه وألأن في التصرف في الحاجات امتناً ففضل القاعد منية قائم بالابتداء أولان القاعد
 يشق عليه مراعاة المار بمنع كثرتهم فسقطت البدعة منه المشقة عليه وفيه شرعية ابتداء
 القليل بالسلام على الكثير وذلك لفصلية الجماعة وألأن الجماعة لو ابتدأ تخيف على الواحد
 الزهو فاحتبط له فاعترض جمع كثير على جمع قليل أو من الكبير على الصغير قال المصنف لم أر فيه مفضاً
 واعتبر النووي المروي فقال الواردي سواء كان صغيراً أو كبيراً أو ذكراً أو أنثى من منتهى في

الشواهد المطروقة فكلشوق الله لا يسلم الاعلى البعض لاحد لا يسلم على كل من اتى تشاغل عن
 المهم الذى تخرج لاجله وتخرج به عن العرف وفيه شرعية ابتداء الزاكب على المشى وذلك
 لان الزاكب حرة على المشى فموضع المشى بان يبدأ الزاكب بالسلام احتياط على الزاكب
 من الزهول وحازا الفضيلتين وأما اذا اتلفا قدرا كان أو ما شين فقد تكلم فيها المنزى فقال يبدأ
 الادنى منها على الاعلى قلدا في الدين اجلا للقبلة لان فضيلة الدين مرغوب فيها في الشرع
 وعلى هذا القول ان كان ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجمل والعرس
 فيبدأ ركاب العرس أو يكتفى بالنظر الى اعلاهما قلدا في الدين فيبدأ الذى هو فوقه الثاني
 أظهر كالأسترا الى من يكون أعلاهما قلدا من جهة الدنيا الآن يكون ملطانا بخصم من وذا
 تساوى المتلقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء وخيرهما الذى يبدأ بالسلام كانت
 في حديث المتأخرين وقد أخرج البخارى في الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر عن المشان
 اذا اجتمعوا فمما بدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الاغر الزنى قال قال
 أبو بكر لا يسبقك أحد بالسلام وأخرج الترمذى من حديث أنس بن مالك عن أنس بن مالك
 التمس بالله من بدأ بالسلام وقال حسن والطبراني في حديث قلنا يا رسول الله أن تلقى قاي تبدأ
 بالسلام قال أطوعكم لله تعالى (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يجزئ عن الجماعة انما هو وأن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجماعة ان يرد أحدهم رواد أحد
 واليهي) فيه انه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء روادا قال الترمذى يستثنى من العموم
 بالابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلاء وفي الجمل أو نائم أو ناعسا
 أو مصليا وموذا مادام متلبسا بشئ مما ذكره الا أن السلام على من كان في الجماعة اذا كان
 يكن عليه ازار او افلا كراهة وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للامر بالانصات فلو سلم
 يجب الرد عليه عن من قال الانصات واجب ويجب عن من قال انه سنة وعلى الوجهين لا ينبغي
 أن يردا كمن من واحد وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدى الاولى ترك السلام عليه فإن
 سلم كفاه الرد لا شارة وان أتى لفتنا استأثما الاستعاذة وقرا قال النووي فيه نظروا الظاهر انه
 يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد بسبب السلام من دخل بيتا سلم فيه أحلقوه تعالى فإذا
 دخلتم بيوتهم سلموا على أنفسكم الآية وأخرج البخارى في الادب المفرد وابن أبي شيبة بإسناد
 حسن عن ابن عمر بسند صحيح انهم كانوا يقولون السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه فان ظن المراهمة اننا سلم على القاعد لا رد عليه
 فإنه يترك ظنه ويسلم ففعل ظنه يخطئ وان يرد عليه سلاما رد عليه الملائكة كما ورد في قوله تعالى
 قول من قال لا يسلم على من ظن انه لا رد عليه لانه يكون سيئاتهم الآخر فهو كلام غير صحيح لان
 الامور بالشرعية لا تترك لمثل هذا ذكر معناه النووي وقال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى
 لا ينبغي أن يسلم عليه لان توريط المسلم في المصيبة أشنع من مصلحة السلام عليه واستمال الامر
 بالانشاء محصل مع غيره هذا فان قيل هل يحسن أن يقول رد السلام ظنه واجب قبل ثم فانه من
 الامر المعروف والنهى عن المتكبر فيجب أن لا يحسن أن يحمله من حق الرد (وعنه) أى
 عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبدأوا اليوم بدولا الصارى

بالسلام وإذا التقى بهم في طريق فاضطربوهم إلى أضيقه ما خرجهم مسلم) ذهب الأكثر إلى أنه لا يجوز ابتداء اليهود والنصارى بالسلام وهو الذي دل عليه الحديث إذا سلم انتهى التحريم وحكي عن بعض الشافعية أنه يجوز ابتداء السلام إليهم بالسلام ولكن يقتصر على قول السلام عليكم وروى ذلك عن ابن عباس وغيره وحكي القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك ولكن للضرورة والمحااجة وبه قال علقمة والأوزاعي ومن قال لا يجوز يقول إن سلم على ذي ظنة مسلم أبان له أنه يهودي فينبغي أن يقول له رد على سلامي وروى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه فعل ذلك والغرض منه أن يوحشه ويظهره أنه ليس منهما ألفة وعن مالك أنه لا يستحب أن يسترده واختاره ابن العربي قالنا ابتداء الذي سلمنا السلام في الخصم عن أنس رضي الله عنه مرفوعا إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدهم السلام عليكم فقل وعليك وإلى هذه الرواية يثبت الرواؤ ذهب طائفتان من العلماء واختار بعضهم حنفى الرواؤ لا يقتضى التشريك وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص وأولى الاستماع قال الخطابي عامة المحدثين يروون هذا الحرف وعليكم بالواو وكان ابن عينة يرويه بغير واو قال الخطابي وهذا هو الصواب قلت وحيث ثبتت الرواؤ بغير واو بغيرها فالوجه أن جاز أن وفي قوله فقولوا وعليكم وقولوا وعليكم ما يدل على الإيجاب الجواب عليهم في السلام والسبب في عامة العلماء يروى عن آخرين أنه لا رد عليهم والحديث يدفع ما قالوه في قوله فاضطربوهم إلى أضيقه دليل على وجوب ردهم عن وسط الطرقات إلى أضيقها وتقدم الكلام فيه (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه بركة الله وإذا قال بركة الله فليقل بركة الله ويصلح بالكم ما أخرجه البخاري) تقدم فيه الكلام ولو أتى به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب من أحدكم فأنما أخرجه مسلم) وتعلمه من نسي فليست بقى من القهي وأخرجه أحمد بن حنبل وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يشرب فأنما فقال له فقال له قال لا يشربك أن يشرب معك الهر قال لا قال فليشرب معك من هو شربه الشيطان ونفيه أو لا يعرف ووثقه يحيى بن معين والحديث يدل على تحريم الشرب فأنما لأنه الأصل في النهي واليه ذهب ابن حزم وذهب الجمهور إلى أنه خلاف الأولى وأخرون إلى أنه مكروه وكانهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم شرب وهو قائم وفي صحيح البخاري أن عليا عليه السلام شرب فأنما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا عتوى فقلت فيكون فعله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يكون النبي ليس للتحريم وأما قوله فليست بقى فانه نقل اتفاق العلماء على أنه ليس عتوى من شرب فأنما أن يستقوى ويكف عنهم جلاؤا الأمر أيضا على التذنب (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شرب أحدكم فليبدأ باليمن وإذا أزعج أي فعليه (فليبدأ بالشمال وتكن اليمن وألهما تتعل

وأخبرهما نزع أخرجهما إلى قوله بالتمال وأخرجهما قه بالتمال والتمنى وأبو داود ظاهر
 الأمر الوجوب ولكن ادعى القاضي صياض الإجماع على أنه لا استحباب قال ابن العربي البداهة
 بالتمنى مشروعة في جميع الأعمال الصالحة فضل الذين حسا في القوت وشرا في التنب إلى تنديها
 قال الحلبي إنما عياداً الشمال عند الطلع لأن الشمس كرامة لا هوادة للبدن فلما كانت العين أكرم
 من اليسرى بدئ بها في الشمس وأخبرت في النزع لتكون الكرامة لها أدوم وحسنها أكثر وقال
 ابن عبد البر من يدأ في الاتعمال باليسرى أصاها لفة السنة ولكن لا يحرم عليه فعله وقال
 غيره ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويسدأ باليمن ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له
 الطلع إذا بدأ باليسرى ثم يستأخذه لفسهما على الترتيب المشروع لأنه قد كان محله وهذا الحديث
 لا يدل على استحباب الاتعمال لأنه قال إذا اتعمل أحدكم وليكنه يدل على ما أخرجه مسلم
 استكثر وأمن التمال فإن الرجل لا يزال الدراكا اتعمل أي يشبه الراكب في خفة المشقة توقفة
 الضرب وسلامة الرجل من أذى الطريق فإن الأمر إذا لم يحصل على الإعياء فهو والاستحباب
 ﴿وعنه﴾ أي على (رضي الله عنه) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمش أحدكم
 في نعل واحد ولو لم يمشهما) يضم حرف المضارعة من اتعمل كما تبسطه النوى وضوع التثنية
 للرجلين وإن لم يصير لهما ذكراً فإنه قدز كما يدل عليه ما من التعل (جميعاً أو اضطلعهما) أي التعلين
 وقرواية للضاري أو ليضفهما جميعاً وهو للقدمين (جميعاً متفق عليه) ظاهر النص الصحيح
 عن النبي في نعل واحد وقوله الجهور على الكراهة كأنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت رجا انقطع شمع نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغشى
 في النعل أو أفسده حتى بسطها إلا أن يرجع الضاري وقفه وقدز كرزين عنها قالت رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يتنعل فاعلمت غشي في نعل واحد واختلقوا في غلة النبي فقال قوم
 عليه أن التعل بشرعت لولا بآلة الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه فإذا انفردت إحدى
 الرجلين أحاج الماشي أن يتوق في أحدي برجليه ما لا يتوق في الأخرى فيخرج بذلك عن حصة
 مشته ولا يأم من مع ذلك العنار وقبل أنها مشقة الشيطان وقال البيهقي الكراهة لما في ذلك
 من الشهرة في الملابس وقد ورد في رواية لمسلم إذا انقطع شمع أحد حذيك فلامش في نعل
 واحد حتى يسطحها وتقدم ما يبارضه من حديث عائشة رضي الله عنها فيصلى على التنب وقد
 ألحق بالتعلين كل لباس شفع كالخفين وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه لا يمش أحدكم في نعل واحد ولا في خف واحد وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد
 من حديث أبي سعيد وهذ الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال الخطابي وكذا
 إخراج اليد الواحد من الكبد من الأخرى والأردن أصلي أحد التمسكين دون الآخر قلت ولا
 يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى تعلق بالأصل فالأولى الاقتصاد على محل النص
 ﴿وعنه﴾ ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتطرق الله إلى من جر
 نوبه بخيلاء) يضم الخاء المعجمة والمدا بطر والكبير (متفق عليه) فسر في نظر الله حتى رجته
 أي لا يرحم الله من جر نوبه بخيلا سواء كان من النساء أو الرجال وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي
 الله عنها فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم كيف تصنع النساء بذنوبهن

فقال صلى الله عليه وآله وسلم رزقني فيه شيئا قالت اذا تشكفت أقدمه من قال فخرجني فزاعا
 لا رزقني عليه أخرجه الناسي والتمذي والمراذع فزاع البدو هو شران باليد المعتدة والمراد
 جر الثوب على الأرض وهو الذي يدل له حديث البصري ما أسفل من الكعبين من الأزارق النسل
 وتقيد الحديث بالبدلاء مال يفهمه أنه لا يكون من جرة غير بدلاء اخلاق الوعد وقد صرح
 به ما أخرجه البصري وأبو داود والنسائي أنه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث ان
 ازاري يستخرجي الآن أنما هذا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمتكست عن يعله
 بدلاء وهو دليل على اعتبار المصاهير من هذا النوع وقال ابن عبد البر ان من جرة لغير البدلاء
 مذموم وقال النووي أمتكروه وهذا نص الشافعي وقد صرح السنة ان احسن الحالات أن
 يكون الى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال كنت أمتشي وعلى برد
 أجرة فقال لي رجل ارفع فوك فانه أبقى وأنتي فتطورت فاذا هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقلت انما هي ردت عليها فقال ما لي في اسوة قال فتنظرت فاذا ازاري الى نصف سابقه وأماما دون
 ذلك فانه لا حرج على قاعه الى الكعبين ومادون الكعبين فهو حرام ان كان لغير البدلاء وان كان
 بغيرها فقال النووي وغيره انه مكروه وقد يتجه ان يقال ان كان الثوب على قدر لايه لكنه يسده
 فان كان لايه قصدا كلفني وقع لاي بكر رضي الله عنه فهو غير داخل في الوعيد وان كان الثوب
 زائدا على قدر لايه فهو ممنوع من جهة الاسراف محرم لاجله ولجل التشبه بالنساء لاجل انه
 لا يأم أن تعلق به النجاسة وقال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بشو به كعبه وقول لا أجروه
 خلا لان النهي (١) قد يتناول لفظا ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ ان يجأه اذا صار حكما ان يقول
 لا استلب لان تلك اللفظة ليست في ظنهم ادعوى غير مسلمة بل اطاعة لله تعالى في كعبه انتهى وحاصله
 أن الاسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخلاء ولولم يقصده الا بالسر وقد أخرج ابن
 منيع عن ابن عمر رضي الله عنهما في انما حديثه دفعه اياك وجر الازار فان جرا الازار من النجاسة
 وقد أخرج الطبراني من حديث ابى امامة رضي الله عنه وفيه قصة لعمر بن زرارة الانصاري ان
 الله لا يحب المسبل والقصة أن ابى امامة قال يقولن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ
 لحقنا عمرو بن زرارة الانصاري في حله ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يأخذ بناحية ثوبه فيتواضع لله يقول عيك وابن عيك وأمتك حتى جمعها عمر وقال
 يا رسول الله اني جئت السابقين فقال يا عمرو ان الله قد أحسن كل شيء خلقه ان الله لا يحب المسبل
 وأخرجه الطبراني عن عمرو بن زرارة وفيه وضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع
 اصابع تحت ركة عمرو وقال يا عمرو وهذا موضع الازار ثم ضرب باربع اصابع تحت الاربع
 ثم قال يا عمرو وهذا موضع الازار الحديث ووجه ثقات وحكم غير الثوب و الازار حكمهما وكذلك
 لما سأل الشيخة بخاري (٢) عن دار قال شعبة اذ را الازار قال ما من ازار ولا يقصاه وقصوده
 ان التميم بالثوب يشعل الازار وغيره وأخرج اهل السنة الا الترمذي عن ابن عمر رضي الله
 عنهما عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال في الازار والقصص والعامة من
 جر شيئا منها خيلا لا ينفق الله اليوم القامة وان كان في اسناده عبد العزيز بن ابي رواد
 وفيه مقال قال ابن بطال واسبال العامة المراد به ارسال العصابة زائدا على ما جرت به

(١) قال السيد رحمه الله
 هذا هو الذي قررناه في
 رسالتنا في ضرب الاسبال
 وتكامل على حديث أبي
 بكر رضي الله عنه بأنه لا
 يعارض ما يفيد غير من
 الحديث الصحيح له أبو
 تراب

(٢) بخاري رحمه الله المهمة
 والاميرة مقاتل ودنار بكسر
 الدال المهمة ومثله مختلفة
 اخرها اه أبو تراب

الجنة وأخرج الترمذي عن حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرقى عسله بين كفيه انتهى وكذلك تطويل الكلام القصير زيادة على المعتاد كما يفعل بعض أهل الحجاز إساءة محرم وقد نقل القاضي عياض عن الطحاوي كراهة كل ما زاد على المعتاد على المعتاد في اللبس من الطول والسعة قلت ويثبت ابن أبي عمير أن هذا لم يكن في عصر النبوة (ومنه) أي ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا أكل أحدكم فليأكل بيته وإذا شرب فليشرب بيته فإن الشيطان يأكل بشعلة ويشرب بشعلة أخرجه مسلم) الحديث خليلي على تحريم الأكل والشرب بالشمال فاعلم عليه ما فعل الشيطان وخلفه المسلم فأمره بتجنب طريق أهل التصوف فضلا عن الشيطان وذهب الجمهور إلى أن يتجنب الأكل واليمين والشرب به لأنه التحال محرم وقد زادنا في الأخذ الإعطاء (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واشرب والبس وتصدق في غير سوق ولا مخدج) بالباء المحجمة ومثناه تحتية فوزن عظمة التكب (أن رجعا وادوا وحده عظمة الحناري) دل الحديث على تحريم الأسراف في الماء كالأكل والشرب والملبس والتصدق وحقة الأسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول ودون الاتفاق أشهر والحديث مأخوذ من قوله تعالى كوا واشربوا ولا تسرفوا وفيه تحريم الخيل والركوب قال عبد الله الطيف البغدادي هذا الحديث جامع لفوائد تدبر الإنسان نفسه وتدبر معاملة النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالعيشة ويؤدي إلى الإخلاق فخر النفس إذ كانت تابعة للجسد أكثر الأحوال والخير فخر النفس حيث تكسبها الجسد وتضر بالآخرة حيث تكسبها الآخرة والناحية تكسب القتم من الناس وقد علق الحارثي عن ابن عباس رضي الله عنهما كل ما شئت واشرب ما شئت كما حطنا كل انتان سرف ومخنة

﴿باب البر والصلة﴾

البر بكمس الموحدة هو التوسع في فعل الخير، البر بفتحها التوسع في الخيرات وهيون صفات
 الله تعالى والصلوة بكمس الصاد المهيمة مصدر موله كوجدت عدة في النهاية تذكر في الحديث
 ذكره الا رطام وهي كناية عن الاحسان الى الاقربين من ذرى النسب والاصهار والتعطف
 عليهم والرفق بهم والرعاية لاحوالهم وكذلك ان يبدوا بأشياء وصدق ذلك طعنة الرحم انتهى
 (عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب ان يسط
 له مفرصة أي يسط الله عليه (فوزقه) أي وسعه فيه (وان يسأ) مثلي في ضبطه بالن
 المملة تحفة أي يؤخره (فأؤر) ينزع الهمز والمثلثة فأؤر أي أجله (فليس رحمه
 أخرجه الضاري) وأخرج الترمذي عن أبي هريرة أن ملة الرحم محبة في الأهل مثناة في المال
 منسأة في الأجل وأخرج أحمد بن عاتق رضي الله عنهم فروا صله الرحم وحسن الجوار
 يعمران الجارون يدين في الاعمال وأخرج أبو يعنى من حديث أنس رضي الله عنه ان الصدقة
 وملة الرحم يزيدان في العمر ويدفعن ملة السوء وفي سننه ضعف قال ابن التين ظاهر
 الحديث أي حديث الضاري معارض لقوة تعالى آذابه أجلمهم فلا يستأخرون عنه ساعة
 ولا يستقدمون قال والجمع ضمنا ومن وجهن أحد ههنا الزيادة كناية عن البركة في العمر

بسبب التوفيق الى الطاعة وعار وقته بما يقع في الاخره وصيادته عن تضييعه في غيره ذلك
ومثل هذا ما جاء في النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقاصر أعمار أمته بالنسبة الى أعمار من مضى
من الامم فأعطاه الله ليله القدر وحاصله ان صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن
المعصية فحق في بعده الله كراجل وكلمة لمعت ومن جلة ما يحصل لمن التوفيق العلم الذي ينتفع
بمن بعده بالتأليف وتقوم الصدقة الجارية عليه والخلف الصالح وثانسان الزيادة على
حقيقته وتلك بالنسبة الى علم الملك الموكل بالعمر والذي في الآية بالنسبة الى علم الله تعالى كان يقال
الملك مثل ان عمر فلان مائة ان وصل وجهه وان قطعها فاستون وقد سبق في علم الله تعالى انه يصل
أو يقطع فالذي في علم الله تعالى لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة
والنقص والمبالغة بقوله تعالى عمو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب فالهو والانسيت
بالنسبة الى ما في علم الملك وما في أم الكتاب وأما الذي في علم الله سبحانه فلا يخوفه الشئ ويقال
له القضاء المبرم ويقال للاول القضاء المعلق والوجه الاول أليق فان الامر ما يتبع الشئ فاذا تأخر
حسن أن يعمل على ذلك الحسن بعد فقد المذكور وروجه الطيبي وأشار إليه في التائق
ويؤيد ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال ذكر عند رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من وصل رحمه أنسى الله في أجله فقال انه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى
اذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولكن الرجل تكون له الغزيرة الصالحة يدعو
لهم بعده ما أخرجه في الكبير مرفوعا من طريق آخر ويؤيد ما أخرجه في المراتب زيادة لعمر
في الآفات عن صاحب الرقي فهمه وعقله وقال غيره في أنهم من ذلك وفي وجود البركة في علمه
ورزقه ولان التيق في كليات الاموال كلام يقضي بان مدة حياة العبد وعمره هي مهما كان
قلبه مقبلا على الله تعالى ذكر الله مطيعا غير عاص فهذه هي عمره متى أعرض القلب عن الله
تعالى واشتغل بالمعاصي شاعت عليه أيام حياة عمره فعلى هذا انه ينساها في أجله أي بعمر الله
قلبه يذكره وأوقاته بطاعته وبأني تحقيق صلة الرحم (وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة فاطم) يعني فاطمة رحم (متفق عليه)
وأخرج أبو داود من حديث أبي بكره يرفعه لمن ذنب أجلد أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في
الدنماع ما يذره الله في الاخره فمن قطع صلة الرحم وأخرج البخاري في الأدب المفرد من
حديث أبي هريرة يرفعه انه قال أمي تعرض عشيته خيس ليله الجمعة فلا يقبل على فاطمة رحم
وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى ان الرحمة لا تنزل على قوم فهم فاطمة رحم وأخرج الطبراني
من حديث ابن مسعود ان أبواب السماء مغلقة تدون فاطمة الرحم واعلم انه اختلاف العلماء في حد
الرحم التي تحب صلته فاقبل هي الرحم التي يحرم النكاح بينها بحيث لو كان احدهما ذكرا حرم
على الآخر فعلى هذا لا يدخل أولاد الاعمال ولا أولاد الاخوال واسخه هذا القائل بتحريم الجمع
بين المرأة وعمتها أو ثقتها في النكاح لما يؤدى اليه من التقاطع وقيل هو من كان متصلا بغيرها
وبدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أدناك أدناك وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة
موا كان بره أو لا ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها
تركة المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة فيها واجب

مطلب صلة الرحم

ومنها مشعب فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غاية المريم فأطاعوا ولو قصر عما قدر عليه وتيقن
 له بيسم واسلا وقال القرطبي الرحم التي وصل عامة وخاصة والمعلم رحمه الدين ويجب صلتها
 بالتواضع التناصح والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمحببة والرحم الخاصة تزيد
 بالقصه على القريب ويتفقد حالها التغافل عن زلته وقال ابن أبي جرة الملقى الجامع اتصال ما لم يكن
 من الجبر ودفع ما لم يكن من الشر بحسب المطلق وهذا في حق المؤمنين وأما الكفار والنفاق
 فغيب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة واختلف العلماء أيضا بأي شيء يحصل القطعة للرحم فقال
 الزين العراقي تكون الإساءة إلى الرحم وقال غيره تكون بترك الاحسان لأن الاحاديث امرأة
 بالصلة ناهية عن القطعة ولا واسطة بينهما والصلة نوع من الاحسان كما قصر هانك وغير واحد
 والقطعة ضدها وهي ترك الاحسان وأما ما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ليس الوصل بالمكافي ولكن الوصل الذي إذا قطعت درجته وصلها فانه ملأه في أن الصلة اتصاها
 ما كان المقاطع صلة رحمه هذا على رواية قطعت بالنسبة للفاعل وهي رواية فقال ابن العربي
 شرحه المراد الكاملة في الصلة وقال الطبري معناه ليس حقيقة الوصل ومن يمتثل به من
 يكافي صاحبه بمثل فعله ولكن من يتفضل على صاحبه وقال المصنف لا ينضم من نفي الوصل
 ثبوت القطع فيهم ثلاث درجات موصل ومكافي وقاطع فالواصل هو الذي يتفضل ولا يتفضل
 عليه والمكافي هو الذي لا يذني في الاعطاء على ما يأخذ والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا
 يتفضل قال الشارح والاولى أن يتفضل عليه ولا يتفضل أنه قاطع قال المصنف وكما يقع
 المكافاة للصلة من الجانبين كذلك يقع المقاطعة من الجانبين فبذلك فهو القاطع فان جوزيحي
 من جازا مكافئا وعن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان الله حرم عليكم عقوق الامهات وأد البنات ومنعوا هات وكره لكم قسيل وقال وكثرة
 السؤال واضاعا حال من تق عليه الامهات جميع امهات لفتة في الام لا تطلق امهات الاعلى من
 يعقل بخلاف أم فانه تهم كما قيل خلاصته عن البقي وهو ان يحصل من الولد لا يؤبر أو أحدهما
 وضابط العقوق المحرم كما قيل خلاصته عن البقي وهو ان يحصل من الولد لا يؤبر أو أحدهما
 اذا عاين بالهين عرفا فيض من هذا اذا حصل من الابوين أمر أو نهى خلفهما بما لا يعنى
 العرف بخلافه عقوقا فلا يكون ذلك عقوقا وكذلك لو كان مشاعلا على الابوين بنين أو ولد أو حق
 شرعي فوافقه الى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقا كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكايه الاب الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحيل عليه لانه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكايته عقوقا
 قلت في هذا تأمل فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وما لك لا يك دليل على نهيه من منع أبيه
 عن ما له من شكايته ثم قال صاحب الشبايط فعلى هذا العقوق ان يترك الولد أحد ابوين بهما
 فعلمع غرايو به كان محرم من جهة الصغار فيكون في حق الابوين كسيرة وخلافه الامر
 والنهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضوم من اعتنا به في غير الجهاد
 الواجب عليه أو مخالفتها في سفر يشق عليه ما ليس بضرر على الولد أو في خيبة طوله فيها
 ليس لطلب علم نافع أو كسب أو ترك تعظيم الابوين فالقول قدم عليه أحدهما ولم يترك اليه أو قطب
 في وجهه فان هذا وان لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الابوين قوله وأد البنات

مطلب كون التبايع يجب
 مقاطعهم

مطلب خبايط العقوق

يسكون الهوسر وهو دفن البنت حية وهو محرم وخص البنات لانه الواقع من العرب فاتهم كانوا
 يعان ذلك في الجاهلية كراهة لهم يقال أول من فعله قيس بن عاصم التيمي وكان من العرب
 من يقتل أولاده مطلقا خشية الصاغة والثقة وقوله ومنعاهات المتع مصدر من منع ينع
 والمراد منع أمر الله ان لا ينفع وهات فعل أمر يمزوم والمراد به النهي عن طلب ما لا يحقق
 طلبه وقوله وكذا لكم قيل وقال يروي غير تنوين حكاية لفظ الفعل وروي منونا وهي رواية
 في البخاري بخلافه والاعلى التقل من التقلعة الى الاسمية والاولى كثر والمراد به نقل الكلام الذي
 يسعه الى غيره فيقول قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا وانما نهى عنه لانه من
 الاشتغال بما لا يعني التكلم ولانه قد يتضمن الغيبة والهمة والكذب لاسماع الاكثار من
 ذلك فلما لم يتخل عنه قال انجب الطير فيه ثلاثة أوجه أحدها انه مامصدران فقول تقول
 قلت قولاً وقيل والمراد من الحديث الإشارة الى كراهة كثرة الكلام ثانياً ارادة حكاية آماويل
 الناس والحث عنها التحريم عنها فتقول قال فلان كذا وقيل له كذا والنهي عنه اما لجر عن
 الاستكثار منه واما لما يكرهه المحكي عنه ثالثاً ان ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله
 قال فلان كذا وحل كراهة ذلك ان يكثر منه بحيث لا يامن من الزلل وهو في حق من يسئل بغير
 تثبت في نقل ما سمعه ولا يحتاج له يؤيد هذا الحديث الصحيح كفي بالمرء انما ان يحدث بكل ما سمع
 أخرجه مسلم قلت ويحتمل ارادة الكل من الثلاثة وقوله وكثرة السؤال وهو السؤال للمال أو
 عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى وتقدم في الزكاة تحريم مسئلة المال
 وتقدم في عن الاغلاط أخرجه أبو داود في المسائل التي يغلط بها العلماء لا يوافي في ذلك
 شروفتها وانما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد ان يكون الا في الاتباع وقد ثبت
 عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستعمل وقوعها حداً أو ندرجها في ذلك من
 التنطع والقول بالظن الذي لا يحصل صاحبه عن الخطأ وقيل كثرة السؤال عن اخبار الناس
 واحداث الزمان وكثرة سؤال الانسان عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤول وقوله
 واضاعة المال المتبادر من الاضاعة ما لم يكن لفرص ديني ولا دنوي وقيل هو الاسراف في
 الاتفاق وقيل بعضهم بالاتفاق في الحرام ويرى المصنف انهما اتفق في غير وجهه المأثور فشرعا
 سواء كان دينية أو دنيوية لان الله تعالى جعل المال تاما لمصالح العباد في التبذير تنو بت ذلك
 المصالح اما في حق صاحب المال أو في حق غيره قال والمحصل ان في كثرة الاتفاق ثلاثة وجوه
 الاول الاتفاق في الوجوه المضمومة شرعا ولاشك في تحريمه والثاني الاتفاق في الوجوه المجردة شرعا
 ولاشك في كونها مطلوبا ما لم يثبت حقا آخر أهم من ذلك المنفعة فيه والثالث الاتفاق في الباطن
 وهو ينقسم الى قسمين أحدهما ان يكون على وجه يليق بحال المنفق ويقدرها فهذا ليس
 باضاعة ولا اسراف والثاني ان يكون فيما لا يليق به عرفا فان كان لدفع مفسدة لما حاضرة أو
 متوقعة فذلك ليس باسراف وان لم يكن كذلك فالجمهور على ان اسراف قال ابن دقيق العيد ظاهر
 القرآن انه اسراف وصرح بذلك القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات هو حرام وتبعه
 في الغزالي وجرم به الرازي في الكلام على الفارم وقال البايع من المالكية انه يجرم استعجاب
 جميع المال بالصدقة قال ويكره كثرة اتفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس بما اذا وقع نادر المحدث

كفضلاً وعيداً وولادة والاتفاق على كراهة الاتفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما ان
 اتساق في ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتمال التقين الفلحش في المبيعات بلا سبب وقال
 السبكي في الحليين وأما اتفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى
 والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ان الزائد الذي لا يليق بحال المتفق
 اسراف ومن بذل مالا كثيراً في عرض يسير فانه يهدى القبل مضيق انتهى وقد تقدم الكلام في
 الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رضا الله في رضا الوالد بن وسخط الله في سخط الوالد بن
 أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على وجوب رضا الوالد له
 وتحريره احتياطاً لها فان الاول منه مرضاة الله والثاني منه سخطه فيقدم رضاها على ما يجب عليه
 من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه جابر بن يستأذن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال لا حتى والوالد قال نعم قال فقتل ما جاهد وأخرج أبو داود من
 حديث أبي سعيد أن رجلاً هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن فقال يا رسول
 الله اني قد هاجرت قال هل لك أهل باليمن قال لا قال او قال قال لا قال فارجع فاستأذنها فان
 آذناك فجاهد والا فجهدا واستأذنها فجهد وكذا غير الجهاد من الواجبات واليه ذهب
 جماعة من العلماء كالشافعي وغيره فقالوا ينبغي ترك الجهاد اذا لم يرض الاخوان الا فرض الصلوة
 كالصلاة فانها تقدم وإن لم يرض الاخوان بالاجماع وذهب الاكثر الى انه يجوز فعل فرض
 الكفاية والمنسوب وان لم يرض الاخوان ما لم يتضرر ارباب فقد للوفاء جلا الاحاديث على المبالغة
 في حق الوالد بن وأنه يتبع رضاها فيما لم يكن في ذلك سخط الله تعالى كما قال تعالى وان ياهدك
 على ان تشرك في ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبها في الدنيا معروفا قلت الآية تعملي فيما
 اذا جلا على الشرك ومثله غيره من الكفار وفيه دلالة على انه يطعهما في ترك فرض الكفاية
 والعين لكن الاجماع خص فرض الصلوة وأما اذا عارض حق الابوسحق الامحق الامم تقدم
 الحديث لصاري قال رجل يا رسول الله من أحق بحسن صحابي قال أهلك ثلاث مرات ثم قال أهلك فانه
 دل على تقديم رضا الام على رضا الاب قال ابن بطال مقتضيان يكون للام ثلاثة أمثال ما للاب
 قال وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع قلت واليه الاشارة بقوله تعالى ووصينا الانسان
 والديه احساناً حلت له كراهاتهما ووضعت كراهاتهما حلت له أمه وحناناً قال القاضي عياض ذهب
 الجمهور الى ان الام تفضل على الاب في البر ونقل الحرث الخامس الاجماع على هذا واختلفوا في
 الاخ والجد من أحق بهرهما فقال القاضي الاكثر على تقديم الجد من جهة الشافعية
 وتقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب ثم القراية من ذوى الارحام وتقدم منهم ثم الامم على
 من ليس بعم ثم العصبات ثم المصاهرة ثم الولاة ثم الجار وأشار ابن بطال الى ان الترتيب حيث
 لا يمكن البردقة واحدة ووردي تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والشافعي وصححه الحاكم من
 حديث عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الناس أعظم حقاً على المرأة
 قال زوجها قلت فعلى الرجل قال أمه ولعل مثل هذا مختص حين اذا حصل التضار للوالدين
 فانه يقدم شهما على حق الزوج جماعة من الاحاديث (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره أو لا يهيبه ما يحب لنفسه
 فينتق عليه الحديث وقع في لفظ مسلم بالك في قوله لا يهيبه أو لا يهيبه ووقع في البخاري
 لا يهيبه فثبت الحديث دليل على عظم حق الجار والآخر وفيه في الإيمان عن لا يحبها ما يحب
 لنفسه وتأوله العلماء بأن المراد نفي كمال الإيمان إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصرف
 بذلك لا يخرج عن الإيمان وأطلق المحبوب ولم يبين وقد عني ما في رواية النسائي في هذا الحديث
 بل قد علم حتى يحب لآخره من الخير ما يحب لنفسه قال العلماء والمراد من الطاعات والأموال الجارية
 قال ابن الصلاح وهذا قد يعذر من الصعب الممتنع وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى
 يحب لآخره في الإسلام ما يحب لنفسه من الخير والقيام بذلك يحصل بان يحب له مثل حصول ذلك
 من حصة أو لأجره فيها بحيث لا تنقص التمس على أخيه شأ من النعمة عليه وظلمه بل على القلب
 السليم وانما يسهل على القلب الدخل عافا فافان الله تعالى واستواشأ أجمعين انتهى هذا على رواية الأخ
 ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصادق والعبد والقرىب والاجنبى والاقرب
 جوار أو الأبعد فمن اجتمع فيه الصفات الموجبة لمحبة لغيره فهو في أعلى المراتب ومن كان فيه
 أكثرها فهو لاحق به ولم ير الى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله وقد أخرج
 الطبراني من حديث جابر رضى الله عنه الجيران ثلاثة جابر له حق وهو المشرى له حق الجوار وجابر له
 حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام وجابر له ثلاثة حقوق جابر مسلم له رحمته حق الاسلام
 والرحم والجوار وأخرج البخاري في الادب المفرد والترمذي وحسنه ابن عبد الله بن عمر رضى
 الله عنهم ما فيهم اتفاقا هدى من الجار الهوى فان كان الجار أبا أحب له ما يحب لنفسه وان كان
 كافرا أحب له الحق في الإيمان أو لا مع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان قال الشيخ
 محمد بن أبي حمزة حفظ حق الجار من كمال الإيمان والأضرار به من الكبار لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره قال ويفترق الحال في ذلك بالنسبة الى
 الجار الصالح وغيره الذي يشمل الجميع ارادنا الخير وموعدته بالحسن والتمتع بالهداية وتزك
 الأضرار والافى المواضع الذي يحصل له الأضرار القول والفعل والذي يخص الصالح هو جميع
 ما تقدم وغير الصالح كفه عن الأذى وأمره بالحسن على حسب مراتب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر والكافر يعرض الاسلام عليه والترغيب فيه رفق والقاسق يعطه بما يناسبه
 بالرفق ويستتر عليه زله وبهما يالرفق فان تقع والأجرة فاصدا ناديه بذلك مع اعلام بالسبب
 لكف ويقدم عند التمارض من كان أقرب اليها كافي حديث عائشة قلت يا رسول الله انى جارين
 قالى أهما هدى قال الى أقربهما بابا أخرجه البخاري والحكمة فيه ان الأقرب بابا يرى ما يدخل
 بيت جارين هدية وغيره فيشتوفها بخلاف الأبعد وتقدم ان جد الجار أو بعون دار من
 كل جهة يجاء عن على عليه السلام من جميع التدا فهو جابر وقيل من صلى معك صلاة الصبح في
 المسجد فهو جابر (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أى الذنوب اعظم قال أن تجعل قنءا) هو الشبه ويقال له دنوسيد (وهو خلق قال قلت
 أى قال أن تقتل ولعل خشية أن يأكل معك قلت أى قال أن ترائى بجليلة) بالخالصة المهمة
 الزمجة (جاره متفق عليه) قال الله تعالى فلا تجعلوا الله أندادا وتعالى وتعالى ولا تقولوا

أولادكم من اطلاق الالة الاخرى خشية اطلاق وقوله ان ترائي بطله جارك أي بزوجته التي
تقبل له وعبر ترائي لان معناه ترائي به امرها ووقعه فاحشة الزنا وفساد المرأة على زوجها واستقامة
قلبها الى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجوارعظم لان الجوارع توقع من جوارع القرب
عنه وعن حريمه يأمن بواقعه ويركن اليه وقد أمر الله تعالى برعاية حقنه والاحسان اليه فإذا
قابل ذلك ما زنا بامرأته وفسادها عليه على وجه لا يمكن منه غيره كان غاية في القبح والحديث
دليل على أن أعظم المصالح الشرعية القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم يختلف الكاثر
 باختلاف مفاسدها الناشئة عنها (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من الكاثر ان يشتم الرجل واليه قيل وهل يسب الرجل
والله قال نعم يسب بالرجل فیسب أباه وفسب أمه فیسب أمه متفق عليه) وقوله يشتم الرجل
والله أي يتسبب في شتمه ما هو من الجوارع من استعمال المسبب في السب وقد نهى صلى
الله عليه وآله وسلم بجوارحه على من سابه بقوله نعم وفيه تحريم التسبب في آفة الوالد بن وسمها
وتأنيب الغير بسبها قال ابن بطال هذا الحديث أصل في عدة الذرائع ويؤخذ منه انه إن آل
أمره إلى محرم حرم عليه القتل وإن لم يقصد المحرم وعليه قوله تعالى ولا تسوا الذين يدعون من
دون الله فيسبوا الله فعبدوا بغير علم واعتصم منه الماوردي بتحريم بيع التوب الخمر الرأين
يتحقق منه لبسه والغلام الامر الذي من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصير من يتخذ خمرًا وفي
الحديث دليل على انه يعمل بالغالب لان الذي يسب بالرجل قد لا يجاز به بالسب لكن الغالب
هو المجازة (وعن أبي أيوب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع
المسلم ابنه بغير أخاه فوق ثلاث ليال بقة. ان يبيع عرض هذا ويرض هذا وخرعه الذي يسد
بالسلام متفق عليه) نفي الحبل دال على التحريم فصرح بهير المسلم فوق ثلاثة أيام ودل
مشهوره على حوازه ثلاثة أيام وحكمة حوازه ذلك انه المنة أن الانسان يحول على الغضب وسوء
الخلق وضوء ذلك فعني له غير أخيه ثلاثة أيام لينفذه ذلك العارض يقتضيه فاعلى الانسان ودفعها
للأضرار به في اليوم الاول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه وفي الثالث يعتذر وما زاد
على ذلك كان قطعاً لحقوق الأخوة وقد فسر معنى المهر بقوله يتقان إلى آخره وهو على الغالب
من حال المتأخرين عند اللقاء وفيه دلالة على زوال المهر به برد السلام واليه ذهب للجه وروماق
والشافعي واستدل به بجارواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث
موقوف وفيه رجوعه أن يأتي فيسلم عليه وقال أحدواين القاسم المالكي ان كان يؤذيهم ترك
الكلام فلا يكتفي برد السلام بل لابد من الرجوع إلى الحال التي كان فيها وقيل ينظر إلى
حال المهور فان كان خطا بغير ازداعي السلام عند اللقاء مما تطيب به نفسه يزيل غل المهر
كل من تمام الوصل وترك المهر وان كان لاحتياج ذلك كفي السلام أو ما فوق اليوم الثالث فقال ابن
عبد البر أجمعوا على انه يجوز المهر فوق ثلاثين كانت مكالمته تطيب نفسا على المطالبة في
دينه أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو ديناه فرب مهر رجل خير من مخالطة مؤذية وقدم الكلام
في مهر من يأتي ما يلام عليه شرعا وقد وقع من السلف التأخر بين جماعة من أعيان الصحابة
والتابعين تابعهم وقد عدا السارح رجاء الله تعالى جماعتهم أولئك يستكروهم من

مطلب حراتب المحدثين

أمثالهم آفاموا عليه ولهم أعداوان شاء الله تعالى. ولحق على السلافة متعين والعماد مظنة
 المخالفة وأما قول الذهبي أنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض فيما السلف قال وندرجهم من
 ثلثة ثمن الهرة فقد بين الد مدحجه الله اختلال ما قال في ثمرات النظر في الأثر وقد نقل في
 الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها لأدلى ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره (وعن جابر رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة أخرجه البخاري) المعروف
 ضد المنكر قال ابن أبي جرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء
 جرت به العادة أم لا فإن فارقته النسبة أجزأ صاحبها جرم ما ولا فقيه احتج بالصدق في ما يعطيه
 المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والتدوية والاختيار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه بالبيع وهو
 اختياران له حكم الصدقة في الثواب وأنه لا يحتقر التاعل شر من المعروف ولا يضل به وفي الحديث
 إن كل فدية صدقة وكل تكسيرة صدقة والآخر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة وقال
 في بيع أحدكم صدقة أو الاستسكان عن الشر صدقة وغير ذلك من الأعمال الصالحة ولقد نقل
 معروف عام وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعاً من حديث أبي ذر يسلم في بيعه أخيه صدقة
 لأخوه أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة وأرشدك الرجل في أرض الفسالة صدقة
 وأما طلق الخطر والشوك والظلم عن الطريق صدقة وأقرأ غنمك دلوفاً في دلوأ أخيك صدقة
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه وفي الحديث إشارة إلى أن الصدقة لا تنصرف فيما هو أصلها وهو
 ما أخرجه الإنسان من ماله متطوعاً فلا يختص بأهل اليسار بل كل واحد قادر على أن يفعلها في
 أكثر الأحوال من غير شقة فإن كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له صدقة
 (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتحقر من المعروف
 شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق) باسكان اللام ويقال طلق والمراد سهل منسحقاً (وعنه) أي
 عن أبي ذر رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طعنت مرققة فآكلت ما معها
 وتعاهدت جيرانك أخرجهما مسلم) فيها الحديث على المعروف ولو بدأ لاقاة الوجه والبشر
 والابتسام في وجه من يلاقى من أخوانه وفيه الوصية بحق الجار وتعاهد ولو بمرققة جرحها إليه
 (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفس) نقل
 مسلم من فريخ (عن مسلم كرمه من كرم الدنيا نفس الله عنه كرمه من كرم يوم القيامة
 ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة) هذا من مسلم كما قال الشارح وقد
 أخرجه غيره (ومن سقر لمسته الله في الدنيا والآخرة فوالله في عون العبد ما كان العبد
 في عون أخيه أخرجه مسلم) الحديث في مسائل الأولى فضيلة من فريخ من مسلم كرمه من
 كرم الدنيا وفريخها ما باعها من ماله إن كانت كرمته من حاجة أو بذل جاهده في طلبه
 من غيره أو فرضه وإن كانت كرمته من ظلم ظالمه فريخها بالسي في دفعها عنه أو تخفيفها
 وإن كانت كرمه من مرض أصابها على الدواء إن كان له دواء أو على طبيب ينفعه وبالجملة تفريخ
 الكرم باب واسع فانه يشمل إزالة كل ما يزل بالعبد وتخفيفه الثانية التي يسر على المعسر هو
 أخص من تفريخ الكرم وانما خصه لأنه أبلغ وهو أظاير لمفرغ في الدين أو بأروءه منه أو غير ذلك
 فان الله تعالى يسر عليه أموره ويسهل له تسهيله لأخيه فيما عنده والتيسير لا مورا لاخرة

بان يكون عليه المشاق فيها ويرى من الحسنات والبقى في القلوب من لهم عند حق يجب استيفاءه
 منه في الآخرة المأخوذ وغير ذلك ويؤخذ منه ان من سسر على معسر عسر عليه ويؤخذ منه انه
 لا بأس على من عسر على ميسر لان ماله ظلم يحل عرضه وعقوبته والثالث من سسر مسل الماطع
 منه على ما لا ينبغي اظهاره من الزلات والعثرات فانه مأجور بما ذكر من سسر في الدنيا والآخرة
 فليس سسر في الدنيا بان لا يأتي زلة يكره المطلاع غيره فانه مأجور بما ذكر من سسر في الدنيا والآخرة
 الآخر في الفقر فانه لا يوجب عدم اظهاره بما يجهل من غير ذلك وقد حث صلى الله عليه وآله وسلم على
 السر للعلم فقال في حق ما عر هلا سرت عليه رد ان يا مزال قال العلماء وهذا السر مستحب
 لا واجب فلو رفعه الى السلطان كان جائزاً ولا يأت به فانه قد قيل انه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يامر الا بالآية انه آثم بل حرم على الله كان ينبغي له سسر فان علم انه تاب وأقلع حرم عليه ذكر
 ما وقع منه ووجب عليه سسر وهو حق من لا يعرف بالقساد والتمادي في الطغيان وأما من
 عرف بذلك فانه لا يجب السسر عليه بل يرفع أمره الى من له الولاية اذا لم يتحصن ذلك فسقته
 وذلك لان السر عليه يضره على القساد ويجريه على أذية العباد ويجري عسرهم من أهل الشر
 والعناد وهذا بعد انتضاء فعل المعصية فاما اذا رأى وهو فيها فالواجب المبادر لا تكرارها والمتعصم
 مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها عنه من باب انكار المنكر لا يحل تركه مع الامكان وأما ان أراد
 يسرق مالاً يدفعه ليجب عليه اخباره بذلك وأسر السرقة الظاهر انه يجب عليه اخباره
 والا كان معصياً بالسارق بالكم منه على الاثم والله تعالى يقول ولا تموا على الاثم والعدوان وأما
 جرح الشهم وثور الرائة والامناء على الاوقاف والسدقات وغير ذلك فانه من باب نصيحة المسلمين
 الواجبة على كل من اطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو جمع عليه
 لراعية الاخبار بان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فانه قال على انه تعالى يتولى اعانة
 من أعان أخاه وهو يدل على انه يتولى عونه في حاجة أخيه التي سعى فيها وفي حوائج نفسه فقال
 من عون الله تعالى ما لم يكن له كاله بغراضاته وان كان تعالى هو العون لمعبد في كل أموره لكن
 اذا كان في عون أخيه زادت اعانة الله تعالى خيراً خدمته انه يتولى العبدان يشغل بعضهما
 أخيه ويقدمها على حاجة نفسه نال من الله تعالى كمال الاعانة في حاجته وهذا الجدل
 المذكور في الحديث حدث على انه تعالى يجازي العبد من جنس فله في سسر سسر عليه ومن يسر
 يسر عليه ومن أعان أعان ثم انه تعالى يفضلهم وكره جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على
 المعسر والساتر للمسلم وجعل تزيج الكربة يجازي في يوم القيامة كاله لغنائم يوم القيامة
 أخر عز وجل جزاء تزيج الكربة ويحتمل انه يفرج عنه في الدنيا أيضاً لكنه طوى في الحديث
 وذكر ما هو أهم (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 دل على خرفة مثل أقر فاعله أخريه مسل دل الحديث على ان الدلالة على التلويح يوجب المال
 ككارت فاعله وهو مثل حديث من سن سنة حسنة في الاسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها
 والدلالة تكون بالاشارة على التلويح الحرة على ارشاد ملتقى الحرة على التلويح من فلان
 والوصف والتذكرو بالتألف للعلوم التابعة ولقطة خبري مثل الدلالة على خير الناس والآخرة فقهه
 در الكلام النبوي ما أحسنه آتبه وأوضح مبادئه ودلته على خير الناس والآخرة (وعن ابن

عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعاذكم بالله فأعيذوا ومن
سألكم بالله فأعطوه ومن أتى اليكم بمعروف فأفكوا فأنتم لم تجدوا فادعوا له أخرجه البيهقي وقد
أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه وأبو بكر وصحبه وفيه زيادة ومن استجار بالله فأجبروه
ومن أتى اليكم بمعروف فأفكوا فأنتم لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه وفي رواية
فأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين وأخرج
الترمذي وقال حسن غريب من أعلی عطية فوجد خيل بزيه فأن لم يجد خيل فأن من أتى فقد
شكر ومن كتم فقد كفر ومن يحلى بإطال فهو كلابس ثوبي زور والحديث دليل على أن من
استعاذكم عن أي أمر طلب منه غير واجب عليه فأنه يذو يترك ما طلب منه أن يفعل وأنه يجب
إعطائهم ما سأل الله وإن كان قد ورد أنه لا يستل بالله إلا الجنة فمن سأل من الخلق بغير الله شأوا يجب
إعطائه إلا أن يكون منهيا عن إعطائه وقد أخرج الطبراني بسند جيد رجاله الصحيح الأشجبه
وهو ثقة على كلام فيه من حديث أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول ملعون من سأل وجه الله ولم يؤمن من سأل وجه الله تمنع سائله ما يسأل ههنا بضام الله
وسكون الجيم أي أمر أقيلا يلبق ويحتمل ما يسأل سؤالا قبيحا أي بكلام قبيح ولكن العلماء
جهلوا هذا الحديث على الكراهة ويحتمل أن يراد به المضطر ويكون ذكره هنا إن منعه
مع سؤاله بأنه أقبح وأقنع ويحتمل لمن السائل على ما ذال في الملح في المسئلة حتى أقبح المسؤول ودل
الحديث على وجوب المكافأة للمحسن إلا إذا لم يجد فأنه يكافئه بالدماء ويجزيه قد طابت نفسه
أو لم تطيب به وهو ظاهر الحديث

باب الزهد

هو قلة الرغبة في الشيء مما شئت قلت الرغبة عنه وفي اصطلاح أهل الحقيقة بقص الدنيا
والاعراض عنها وقيل ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة وقيل أن يتخلى قلبك عما خلقت منه يدرك
بذل عاقل ولا تؤثر ما تدرك وقيل ترك الأسف على معدوم وفي الفرع لمعلوم فله المناوى في
تعريضه وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر مرفوعا الزهادة في الدنيا ليست
بترحم الحلال ولا إضاعة المال ولكن الزهادة في الدنيا أن لا تكون بما في يدك أو في منك بما في
يد الله وأن تكون في غيب الصبغة إذا أنت أصبت بها أرضيت منك في الدنيا ما بقيت لك انتهى فهذا
التفسير النبوي يقدم على كل تفسير (والورع) الورع تجنب الشهوات خوف الوقوع
في محرم وقيل ترك ما يريك ونفي ما يعيبك وقيل الأخذ بالآفاق وحل النفس على الاشتغال وقيل
النظر في العلم واللباس وترك ما يهين وقيل تجنب الشهوات ومراقبة الطلقات (عن النعمان
ابن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول وأهوى النعمان
باصبعه إلى أذنيه أن الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهتان) وروى مشبهتان يضم الميم
وتشديد الواو واحدة ومشبهتان يشبهها أيضا وتتخفف الواو واحدة (لا يعلمن كثير من الناس حتى أتى
الشبهات استعبرا) بالهمز من البراءة أي حصل له البراءة من الذم الشرعي وما أن عرضه عن ذم
الناس (لأنه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) أي يوشك أن يقع فيه وأنما حفظه

لذلك ما بعد علمه عليه ان لو كان الوقوع في الشهوات وقوعاً في الحرام لكات من قسم الحرام البين
وقد جعلها مباحاً رأسه وكما بدله التشبه بقوله (كل امرئ يرى سولاً لمجي وشكاً ان يقع فيه
الآوان لكل ملك حتى الآوان حتى الله محارمه الآوان في الجسد فضعه اذا صلت على الجسد كله
واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب متفق عليه) أجمع الا تمتع على علم شأن هذا الحديث
وانهم من الاحاديث التي تدور على اقواعد الاسلام قال جماعة هؤلاء الاسلام فلان دوراً عليه
وعلى حديث انما الاعمال بالنيات وعلى حديث من حسن اسلام المرء ترك ما لا يمنه وقال أبو
داود انه يدور على أربعة احاديث هذه رواها حديث لا يؤمن أحدكم حتى يحب لآخره ما يجب
لنفسه وقبل حديث ازهد في الدنيا يجبل الله وازهد فيما بين الناس يجبل الناس قولها الحلال
بين أي قد بينه الله ورسوله اما الاعلام بانه حلال فحواسل لكم سيد البصير الآية وقوله تعالى
فكلوا مما خفتم خلا لا طيباً وسكت عنه تعالى ولم يحرمه فالاصل حله وبعاً خير منه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بانه حلال أو امتن الله تعالى ورسوله بما قاله لان حله قوله الحرام بين أي
بينه الله تعالى لتأني كتابه وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحرمت عليكم الميتة أو
بأنبي عنه فحولاً ما كلوا أموالكم ينكم بالباطل وشهوة والاخبار عن الحلال بانه بين اعلام مجمل
الانفتاح في وجوه النفع كان الاخبار بان الحرام بين اعلام باجتنابه وقوله ويمنع من الشهوات
لا يعلمن كثير من الناس الخراجها التي لم يعرف حلها ولا حرمها فصار من تردد بين الحل والحرم
عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها الا العلماء ينص خالم يوجد فيه من ذلك اجتهد
ففيه العلماء والحقوقيين ما يشاس أو استعصب أو غشوق ذلك فان حتى دليله فالورع تركه ويدخل
تحت من اتقى الشهوات فقد استبرأ أي أخذ بالامتناع عنه وعرضه فإذا ظهر فيه لعالم الجليل
بصره ولا حله فله يدخل في حكم الاشيا قبل ورود الشرع في لا يثبت للعقل حكماً يقول الاحكام
فيها بشي لان الاحكام شرعية والقروض ان لم يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل والفتاوى بان
العقل ما حكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال القصر والاباحة والوقف وانما اختلف في المشتبهات هل
هي ما تشبه بغيرها وما تشبه بالحرام الذي قد صرح به ربح المحققون الاخير ومنها لو انك بما
ورد في حديث عقبة بن الحارث العجلي الذي أخبرته أنه أسود ما يأتها أرضه وأرضت زوجته
فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل فقد
صرح بغيره الاخت من الرضا عشرة عاقلها وقد اتبعت علم زوجته هذا الحرام المعلوم ومنها
القرة التي وجدها صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق فقال لولا اني أخاف انهم من الزكاة ومن
الصدق لا كانوا فقد صرح بغيره المصدق عليه ثم التبت هذه القرة للحرام المعلوم اما التمس
حل من مائة علياً لم لا فقد وردت احاديث مخالفة على النهج من احاديث بعد نفي وفاض
رضي الله عنه ان من أعظم الناس انما في المسلمين من مال عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلة
فانه يشدانه كان قبل سوا الحل لا ولما اشتهى عليه مال عن فحرم من أجل مسئلة ومنها احاديث
ما سكت الله عنه فهو محال وان اشتهى عليه طريق كثير فبطلت قوة تعالى ويحل لهم الطيبات فكل ما كان
طيباً ولم يثبت بغيره فهو حلال وان اشتهى عليه بغيره والمراد الطيب هو ما لا حله الله تعالى على
لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وبكت عنه موافق لميث ما حرمه وان عدته النفوس طيباً

كانت رفته أحد الأطباء في لسان العرب في الجاهلية وقال ابن عبد البر ان الحلال الكسب
الطيب وهو الحلال المحض وان التشابه عندنا في حيز الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع
ذكره صاحب تنقيح التهذيب في الترغيب في الصدقة نقله عنه الحافظ محمد بن ابراهيم قال
السبد وقد حقت انه من قسم الحلال البين في روائنا المسماة بقول المتن انتهى وقال الخطابي
ما شككت فيه فالاولى اجتنابه وهو على ثلاثة احوال واجب ومستحب ومكره فالواجب
اجتناب ما ينزله الحرم والتدب اجتناب عمله من غلب على ماله الحرم والمكره اجتناب
الرخصة المنسوبة انتهى قال في الشرح وقد ينزع في التدب فانه اذا كان الاغلب الحرام
فالاولى ان يكون واجب الاجتناب انتهى وقد أوضحه السبد في حواشي ضوء التبار وقسم
الغزالي اقسام الاوروع في الصديقين وهو ثلث ما لم تكن حشته واضحة على حله وورع المتقين وهو
ما لا شبهة فيه ولكن يخاف ان يجزالي الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال
الضرر بثمرة ان يكون ذلك الاحتمال موقع والافهورع الموسوسين قلت ورع الموسوسين
قد بوبه البخاري فقال يلعب من لير الوساوس من الشبهات كن يمتنع من كل الصديق خشية ان
يكون انقلب من لسان وكن ترك ما يحتاج اليه من مجهول لا يذري امامه حرام أم حلال
ولا علامة تدل على ذلك التعصم وكن ترك تناول شي الخبث وورع فيه متيق على ضيقه ويكون
دليل لما حقه قونا واوله تمتنع واستبعدوا الكلام في الحديث متسع ولشوق كل رجه الله شرح
مستقل هذا الحديث في فتاواه المسماة بالفتح الثاني وهو شرح نافع يمتنع جدا لم يسبق اليه أحد
قيما علم وقسمه في التواتر والتصقات ما ليس في شرح أحد من الشراح فراجعوه في هذا كفاية
وقوله ان لكل ما انتهى اخبار عما كانت عليه اول العرب وغيرهم فانه كان لكل واحد حجي
يحميه من الناس ويمنعهم عن دخوله فن دخله وقع به العقوبة ومن اراد نجاة نفسه من العقوبة
لم يضره خوفه من الوقوع فيه وكرهنا كضرب المثل للخطاين ثم أعلمهم ان جاء تعالى الذي
حرمه على العباد وقوله ومن وقع في الشبهات الى آخره أي من وقع فيها فقد حرم حول حجي الحرام
في قريب ويسرع ان يقع فيه وفيه ارشاد الى البعد عن ذرائع الحرام وان كانت غير محرمة فانه
يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه من استمات لنفسه لا يقرب الشبهات فلا يدخل في المعاصي
ثم أخبر على الله عليه وآله ولم يعلموا كذا ان في الجسد ضعف وهي القطعة من اللحم سميت بذلك
لانها تضعف في القيم لغرها وانها مع صفها علم امدار صلاح الجسد وفسادها فان صلحت صلح وان
فسدت فسدت وفي كلام الغزالي انه لا يراد بالقلب هذه المصغرة اذ هي موجودة لغيرها مذكورة
بحساسة البصر بل المراد من القلب المنطقة الواقعة حانية لها بهذا القلب الجسماني وتعلق ذلك
الطبيعة هي حقيقة الانسان وهي المدركة لما رقت من الانسان وهو الخاطب والمعاقب والمطالب
ولهذه الطبيعة علاقة مع القلب الجسماني وذكر ان جميع الحواس والاعضاء اثنان من صفات القلب
وكلت الحواس الباطنة في حكم الجسم والاعوان وهو المتصرف فيها والمردلها وقد خلقت
مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافا ولا عليه فردا فانها امر العين بالانتفاع اقتضت واذا
أمر بالجرى كنهت كنهت واذا أمر باللسان بالكلام وجرمه تكلم وكذا سائر الاعضاء
والحواس من وجهيته كنهت الملائكة لله تعالى فانهم جميعا على طاعة لا يستطيعون له خلافا

وانما اشتراك في شيء وهو ان الملازمة عامة بطاعت العرب وأمثالها والاحسان تطيع القلب في
 الاحتياج والانطباع على سبيل التضييق ولا خير لها من نفسها ومن طاعة القلب وانما انقضت
 القلب الى الجنود ومن حيث اقتضاه الى المركب وانما انقضت له الله تعالى وقطع المنازل الى لقاءه
 فلا جله خلقت القلوب قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وانما تركه البعد
 وزاده العلم وانما الاسباب التي توصله الى الراد وتكمن في التزود منه العمل الصالح ثم طلق في هذا
 المعنى بما يستعمل مجلدات لطيفة وانما اشار الى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي وانه يجر قطره
 لا ترف واما كونه محل العقل ومحل الدماغ فليست من مسائل علم الآثار حتى يستغل في ذكرها
 وذكر خلاف فيها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم نعم في القاموس انه كسح وضع واذا خاطبت نفسي كسح واذا حكيت قلت نفس
 كسح وهو الهلاك والفساد والسقوط والنشر والبعث والخطاط (عبد الله بن عمرو بن العاصم
 والقطيفة) التوب التي لا تخل (ان اعطى رضى وان لم يعط لم يرض) أخرجه البخاري أراد
 بعبد الله بنار والدرهم من استعبده انما يابط لها وصور كالعبد لا تنصرف فيه تصرف المالك
 لبنائها ونفس في شهواتها ومطالها واذكر انما والقطيفة مجر مثال والافضل من استعبده
 انما في أي أمر وشغلته عما أمره الله تعالى وجعل رسده وحصله متعلقا بئيل ما يريد أو علم نيله
 فهو عبده ومن الناس من يستعبده حب الامارات ومنهم من يستعبده حب الصور ومنهم من
 يستعبده حب الاطيان واعلم ان المذمومين الدنيا كل ما يبعد العبد عن الله تعالى ويغضه عن
 واجبات طاعته وعبادته لا ما لا يبعثه على الاعمال الصالحة فانه غير مذموم وقد بين على موجب
 غلبه قصيده وقوله رضى أي عن الله تعالى عما لا يمن حطامها وان لم يعط لم يرض أي عن الله تعالى
 ولا عن نفسه فصار اساطير هذا الذي نفس لانه اذا رضاء على مولاه وحطه على نيل الشاؤم وعده
 والحديث فخير قوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمانه وان أصابته
 قسرة انقلب على وجهه الآية ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال اخذ رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عنك ﴾ يروي الاثر ابدوا التثنية وهو بكسر الكاف بجمع الكف والعبد
 (نقال كن في الدنيا كالمك غريب واعبر سبيل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول اذا سميت
 فلا تنتظر الصباح واذا أصبحت فلا تنتظر المساء ومن جئت لسقيك ومن جئت لموتك
 انظر جه البخاري) القرى من لا مسكن له ياويه ولا سكن يأنس به ولا بد يستوطن فيه كاقبل
 في المسج معد المسج يسع لادعوت ولا يحتاج بوعطف واعبر سبيل من باب عطف الترف
 وأوليت الشك بل الضمير أو الاضمار لا رشاد والمعنى قد رسل وزر لها من رضى هو
 غريبا واعبر سبيل ويحتمل ان اولاد ضرب والمعنى بل كن في الدنيا كالمك غريب لان الغريب
 قد يستوطن بلد اخلاف عابر السبل ففهم قطع المسافة الى مقصده والمقصده ان الله تعالى
 وان الى ربك المنتهى قال ابن بطال ما كان القريب قليل الانساق الى الناس بل هو مستوحش
 منهم لا يكاد يخرج من يعرفه فبأنس به فهو دليل في تقسيمه كذا هو كذلك عابر السبل لا يتغلبه غيره
 الا بقرنه ويحققه من الانتقال غير متثبت ببلد ينعمن قطع سفره معه زاده وراحته ليلته الى
 ما ينعم من قصده وفي هذا اشار الى انما الرشد في الدنيا وأخذ البلدة منها والكفا في كفا

لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يلقيه إلى ما يسفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما
يلقيه المحل وقوله وكان ابن عمر رضي الله عنهما إلى آخره قال بعض العلماء كلام ابن عمر متفرع
من الحديث الرفوع وهو متضمن لثبوت قصور الأمل وإن العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا ينتظر
الصباح وإذا أصبح ينبغي له أن لا ينتظر المساء بل يظن أن أخاه يدركه قبل ذلك وفي كلام الأخبار
أنه لا بد للإنسان من الصحة والمرض فيغتنم أيام الصحة ويتقن ساعاته فيما يعود عليه نفعه فإنه
لا يدري متى يغلبه مرض يحول بينه وبين فعل الطاعات ولأنه إذا مرض كتب له ما كان يعمل
صحة أقصد أن الخائف من صفة مرضه خطم من الطاعات وقوله ومن حياتك لموتك أي خزن أيام
الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقديم ما يقعك بعد الموت وهو تظير حديث يادروا بالاعمال سبعا
ما تظن أن لا تقرب من الدنيا أو غنى مطعنا أو مرضا مقبدا أو هراما مقبدا أو موتا ينجي زالا والنجال
فانه شر غائب أو الساعة والساعة أدهى وأمر أو أخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
تشبه بقوم فهو منهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) الحديث فيه ضعف وشواهده عند
بعضهم أن أقوال الحديث عن جماعة من الصحابة فخرجه عن الضعف ومن شواهده ما أخرجه أبو
يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود من رضي عن قوم كان منهم والحديث يدل على أن من
تشبه بالفساق كان منهم وبالكفار والمبتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملابس وأمر كعب
أوهبة قالوا فإذا شبهه بالكافر في شيء أو اعتقد أن يكون ذلك مثله كفر قال لا يعتقد فيه خلاف
بين الفقهاء منهم من قال بكفره وهو ظاهر الحديث ومنهم من قال لا يكفر ولكن يؤذي (وعن
ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت خف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما فقال يا غلام احفظ
الله يحفظك) بل يبرز جواب الأمر (احفظ الله يحفظه) مثله (تجاهلك) في القاموس وجاهلك
وتجاهلته ثلثين لغة فهو جهلك (وإذا سألت) حاج من حوائج الدارين (فأسال الله) فإن يده
أمرهم (وإذا استعنت فاستعن بالله روى الترمذي وقال حسن صحيح) وتعلمه واعلم أن الأمة
لو اجتمعت على أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشئ قد كتبه الله لك وإن اجتمعوا على أن يضروك
بشئ لم يضروك إلا بشئ قد كتبه الله عليك احفظ الأقاليم وطوبى للعصفوا أخرجه أحمد عن ابن
عباس رضي الله عنهما بإسناد حسن يلفظ كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل يا غلام
أو يا غلام ألا أعلمك قلت نعمك الله حين فقلت لي فقال احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظه
أملك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة وإذا سألت فأسال الله وإذا استعنت فاستعن بالله
قد نبه القوم على ما كانوا غافلون الخلق جميعا أرادوا أن يفعلوا بشئ لم يقضه الله تعالى لم يقدروا عليه
وأن أرادوا أن يضروك بشئ لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه واعلم أن في الصبر على ما تكره خيرا
كثيرا وإن التصرع بالصبر وإن الفرج مع الكربة وإن مع الصبر يسرا وإنه أنما أنت آخر وهو حديث
جليل أقدمه بعض علماء الحنابلة ينصفه فقد نبهنا على وصايا جليلة والمراد من قوله احفظ
الله أي حدوده ووعده وأمره مؤثرا هو حفظ ذلك هو الوقوف عند الأمر بالامتثال وعند
نواهي بالاجتناب وعند حدوده لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهى عنه فيدخل في ذلك
فعل الواجبات كلها وترك الممنهات كلها وقال تعالى والمحافظة لحدود الله وقال هذا ما وعدون

لكل أبواب حفظ فسر العلماء الحقيق بالاحتفاظ لاوامر الله وفسر بالاحتفاظ لذو بصيرة يرجع منها
 قاهر صلى الله عليه وآله وسلم يحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفاصيلها واسعة وقوله تجده
 أمانك وفي القنط الآخر يحفظك والمعنى متقارب أي تجده أمانك بالاحتفاظ لقسم شرور الدارين
 جزاء وقا فامن باب وأقوا بعهدي أوف بعهدي كم يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب وعن كل أمر
 مروهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى وكان أبوهما صالحا وقوله فاسأل الله أمر بقراد
 الله تعالى بالسؤال واتزال الحاجات به وحسده وأخرج الترمذي مرفوعا سألوا الله من فضله فان
 الله يحب ان يستل وفيه من حديث أبي هريرة مرفوعا من لا يسأل الله يغضب عليه وفيه ان الله
 يحب المخلص في الدعاء وفي حديث آخر يسأل أحدكم بما حاجته كلها حتى يشبع فعليه اذا
 انقطع وقد بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصمياء على ان لا يسألوا الناس شيئا منهم
 الصديق وأوردوا بان وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط خطام ناقته فلا يسأل أحدا
 ان يناله وأفراد الله تعالى يطلب الحاجات دون خلقه ببلد العقل والسمع فان السؤال بذل له
 الوجه وقوله لا يصلح الا لله تعالى لانه القادر على كل شيء القني مطلقا والعباد بخلاف هذا وفي صحيح
 مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديث خنسي فيما عاين في لوان أولكم
 وآخركم وأنكم وحنسكم فاموا في صعد واحد فسألوني فأعطيت كل انسان مستلما مقص
 ذلك مما عسى الا كما يقتضى الخط اذا غس في الصبر وزاد في الترمذي وغيره وذلك ما في جواد
 واجده ما فعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام اذا أردت شيئا فاعلم قوله كن فكون
 وقوله اذا استعنت فاستعن بالله مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن الامور
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يستعين بالله وحقيق كل شيء ورأي أفرد بالاستعانة على ما تريد وفي
 افراده تعالى بالاستعانة فائدتان الاولى ان الصداق عن الاستقلال بنفس في عمل الطاعات
 والثاني انه لا معين له على صالح دبره ودينه الا الله عز وجل فمن أعانه الله تعالى فهو المان ومن
 خلفه فهو الخذلان وفي الحديث الصحيح احرص على ما يتق الله واستعن بالله ولا تعجز وعلم صلى الله
 عليه وآله وسلم العباد ان يقولوا في خطبة الحاجة الحمد لله تسعينه وعلم معاذ ان يقول دبر الصلاة
 اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فالصداق حتى شئ الى المولاد في طلب اعانة على
 فعل المأمورات وترك المنهورات والصبر على المقدورات قال يعقوب عليه السلام في الصبر على
 المقدور والله المستعان على ما تقفون وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام الاسباب
 قائمها من جهة سؤال الله والاستعانة به فان من طلب رزقه يسبب من أسباب المعاش المأثورة فيها
 رزقه من جهة فهو منه تعالى وان فهو لصلحة لا يلحقها ولو كشف الخطا تعلم ان الحرمان خير
 من العطاء والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هوما كان لطلب الكفاية ولين يعوله أو الزائد
 على ذلك اذا كان بعده اقراض محتاج أو صلة رحم أو اعانة طالب علم أو تقوى من وجوه الخير لا تفر
 ذلك فانه يكون من الاشتغال بالديار وتجنب باب محبة الذي هو رأس كل خطيئة وقدر في الحديث
 كسب الحلال فرضة آخرجه الطيراني والبيهقي والقضائي عن ابن مسعود مرفوعا وفيه عباد
 ابن كثير ضعيف قوله شواهد من حديث أنس عند أبيه في طلب الحلال واجب ومن حديث
 ابن عباس مرفوعا طلب الحلال لجهاد رواه القضائي ومثله في الحلية عن ابن عمر قال العلماء

الكسب الحلال مندوباً وواجباً للأعالم المشتغل بالتدوين والحاكم المستغرة أوقاتاً في إقامة التريفة ومن كل من أهل الولايات العامة كالامام ترك الكسب بهم أولى لمخمن الاشتغال عن القلم عما هم فيه ويرزقون من الاموال المدة للمصالح ﴿ وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله داني على عمل اذا علمته أحبني الله وأحبني الناس فقال ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس واما بن ماجه وغيره وسند حسن ﴾ فيه خلاص من عمر القريش يجمع على تركه ونسب الى الوضع وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس رجال ثقات الا انه لم يثبت سمع مجاهد من أنس وقد روى مرسل وقد حسن التورى الحديث كانه لشواهد واهله والحديث دليل على شرف الزهد ونفعه وانه يكون حياً لمحبة الله تعالى لعمده ونعمة الناس له لان من زهد (١) فها هو عند الناس أحبوا لانهم اجلبت الطباع على استئصال من أنزل الخلق من حاجاته وطمع فيما في أيديهم وفيه انه لا يلبس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسبه ذلك بل هو مندوب اليه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا تزمنوا حتى تحابوا أو أرشد صلى الله عليه وآله وسلم الى انشاء السلام فاته من جواب المحبة والى النهاية ونحو ذلك ﴿ وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله يحب العبد الذي اتقى الله في آخر جمعه ﴾ فسر المحبة محبة الله تعالى لعباده ان ارادته الخير له وهذا به ورجته وقبض ذلك قبض الله تعالى له والتي هو لا في محبة عليه المجتنب لما يحرم عليه والتي هو في النفس فانه التي المحبوب قال صلى الله عليه وآله وسلم ليس الغنى بكثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس وأشار عياض الى ان المراد غنى المال وهو محتمل والتي بالخلاصة والمغنة ولذا أي الخامل المنقطع الى عبادة الله تعالى والاشتغال بما هو بنفسه وضبط بعض رؤاؤه بالخلاصة المذكورة القاضي عياض رحمه الله تعالى والمراد به الوصول للرحم اللطيف لهم ولغيرهم من الضعفاء وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط بالناس ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حسن اسلام المرء ترك ما لا يعنيه ﴾ أي به من عناءه ويعتبه أهمه ﴾ (رواه الترمذي وقال حسن) هذا الحديث من جوامع الكلم النبوية يقيم الاقوال كروى ان في محض ابراهيم عليه الصلاة والسلام من عد كلامه من عمل كل كلامه الا فيما يعنيه ويم الأفعال فمن خرج فيه ترك التوسع في الدنيا وطلب الناصب والراحة وحسب المحمدة والثناء وغير ذلك مما يحتاج اليه في صلاح دينه وكفايته من دنياه وأما الاشتغال بالمحال المسائل الفرضية فتبيل أهل من الاشتغال بما لا يعنى بل هو مما يفرجون فيه لانهم لما عرفوا من الاحاديث النبوية انها في آخر الزمان يقل العلم ويقشوا الجهل اجتهدوا في ذلك لما ياتي من الزمان ومن يأتي من العباد المحتاجين الى المعرفة الاكلهم مع غرضهم عن البصائر فاهم أنفوا اقتراحهم ونزحوا التخارج وقدروا التقادير والاعمال بالنيات قلت ولا يخفى ان مخبري التخارج وقدر التقادير ليس من العلم المحمود لان غايتها أقوال خرجت من أقوال المجتهدين ليست أقوالاً لهم ولا أقوالاً لمن يخبرها ولا احتياج اليها والعمل به امشكلا اذ ليست لبقائل اذ لبقائل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد لانه ما يقلد بمجتهد عدل والقرض ان المخرجين ليسوا بالمجتهدين وأما

(١) قال الامام الشافعي رضي الله عنه في الزهد فيما عند الناس ومن يامن الدنيا فاني طعمتها وسقى الساعينها وعنايتها وما هي الا حيفة مسجلة عليها كلاب همهم اجتذبتها فان تحببتها كنت مسلماً لاهلها وان تحببها نازعتك كلابها اه أبو تراب

تقدر التقدير فانه قسم من التخرج انما بما يقدر به مجاب عنه بقول الخرجين وفي كلامه على
عليه السلام نقطة كثرة الجاهلون بل هذه الموضوعات في التخرج كانت حاضرة لتظهر
في الكتاب والسنة شغل الناظرين عن النظر في مساوئيل ركعتهم فاقطعوا الاعراف في تقرير تلك
التخرج وقد اشيع الكلام على ذلك وعلى عدم الاشتغال به طوائف من أئمة التحقيق وان كان
الاشتغال بها قد عم كل فريق وما اخرج هذه التخرج والتاريخ المبنية على مجرد الاريح وبعض
الاجتهاد بالاراق والتحريك حتى لا يبقى على وجه البسطة غير السنة المطهرة وغير هذا الكتاب
العزير الاصيل العريق وبالله التوفيق (و) عن المقدام بن معد يكرب رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه ما خرج به التمدى وحسنه
وأخرجه ابن حبان في صحيحه وعنه بحسب ابن آدم كلات يقمن صلبه فان كان فاعلا لا محالة
وفي لفظ ابن ماجه فان غلبت ابن آدم نفسه فخلط الطعام وثلاثا لشره وثلاثا لنفسه والحديث
دليل على عدم التوسع في المأكول والشبع والامتلاء والاختيار عنه ما نشره لنفسه من الفساد
البدنية والبدنية فان فضول الطعام شجبة للاسقام ومبشدة عن التماسها الاحكام وهذا الارشاد الى
جعل الاكل ثلث ما يدخل المعدى يستقدمه البدن الفذاه وتقع به القوى ولا يولد عن شيء
من الادواء وقيل ومن الكلام النوى شيء كثير في عدم الشبع فصد أخرج البراز باسنادين
أحدهما صحيحه ثقات مروفا بالفظا = ثلث الناس شعا في الدنيا أكثرهم جوعا يوم القيامة
قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيح الله لحمه الا بحقيقة لم يجسأ حاله لملأته بطنه ثلاثين سنة وأخرج
الطبراني باسناد حسن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة زاد البيهقي في الدنيا
سجن المؤمنين وجنة الكافر وأخرج الطبراني بسند جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا
عظيم البطن فقال يا صبيعه لو كان هذا في غير هذا المكان خيرا لك وأخرج البيهقي والقفاله
وأخرجه الشيخان مختصر البيهقي يوم القيامة بالظيم الطويل الا كقول الشريفة فلا ين عند
الله جناح يعوضة اقروا ان شئتم فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا وأخرج ابن أبي الدنيا أنه صلى الله
عليه وآله وسلم أوصى بجوعه ما منه مدي إلى جوعه وضعه على بطنه ثم قال ألاب نفس طاعة ناعة
في الدنيا جائنة عارية يوم القيامة ألاب مكره لنفسه وهو لهامهين ألاب مكره لنفسه وهو لها
مكره وصح حديث من الاسراف ان تأكل كل شئته وأخرج البيهقي باسناد فيه ابن أبي عمير
عائشة رضى الله عنها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد كلف اليوم مرتين فقال
يا عائشة أما تحصين ان لا يكون لك شغل الايجوز في الاكل في اليوم مرتين من الاسراف والله لا يحب
المسرفين وصح كواو اشربوا البسوا في غير اسراف ولا تجلبه وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في
الوسط سيكون رجال من أمي يا كونا ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويبسوا ألوان
التياب ويتشدقون في الكلام فأولئك شرار امتي وقال لقمان لابنه ما بين الخا امتلات المعدة
نامت الفكرة وخربت الحكمة وقعت الاعضاء عن العادة وفي الخلو عن الطعام فوائده وفي
الامتلاء مفاسد في الجوع صفاء القلب وإيقاد القريحة ونفاذ البصرة فان الشبع يورث البلاء
ويعمي القلب ويكثر البضارات في المعده والماغ كسبه السكر حتى يحتوى على معدن الفكر
فتقل القلب بسبه عن الجربان في الانكار ومن فوائده كسر شهوات المعاصي كلها والاستيلاء

على النفس الامارة بالسوء فان منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات
والشهووات لا تحل الاطعمة تقتلها ليضعف كل شهوة وقوة وانما السمادة كلها في انك كل امرئ
نفسه والشهوة كاهة ان غلبت نفسه قال ذو النون ما شعث خط الاعصيت أو همت بمحسنة
وقالت عائشة رضي الله عنها أول دعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشبع
ان القوم لم يشبعوا بطونهم همت بهم فحوسهم الى الدنيا وقال الجوع خزاة من خزائن الله
تعالى وأول ما تدفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام فان لما لم لا تصرف عليه شهوة فصول
الكلام فيقتل من آفات اللسان ولا تصرف عليه شهوة الفرج فتخلص من الوقوع في الحرام
ومن فوائده قلة النوم فان من أكل كثيرا شرب كثيرا انقام وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات
كل منفعة دينية ودنيوية وعد الغزاة في الاحياء عشر فواتا لتقليل الطعام وصحة عشر مفاسد
للتوسع منه فلا ينبغي للعبد أن يعود بنفسه ذلك فانما يتقبل به الى السرور يصعب تداركها ويضرها
من أول الامر على السداد فان ذلك أهون له من أن يجرب على القساد وهذا امر لا يحل الاطاعة
انه من الامور الصعبة التي قد يجر بها كل انسان والتجربة من أقسام البرهان (وعن أنس
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل بني آدم خطاؤون أي كثير وللطائر
هو صيغة بالغة) وغير الخطائين التواون أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي ولا حديث
ذال على أنه لا يتناول من الخطيئة انسان لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لولاه
في فعل ما لا بدعاء وترك ما عندها ولكنه تعالى بطهنة فتح باب التوبة لعباده وأخبرنا خبر
الخطائين التواون المكثرون والقرينة على قدر كثرة الخطا وفي الاحاديث أدلة على ان العبد اذا
عصى وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله الا هالك وقد خص من هذا العموم
يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد انما هم بخطيئة وروى انه لقى ابيليس ونعمه معاليق من
كل شيء فساءلها فقال هي الشهوات التي أصيب بها بني آدم فقال حل لي فيها شي قال ربما شعث
فشغلناك عن الصلاة والذكر فقال هل غير ذلك قال لا قال الله على أن لا أملا بطني من طعام أبدا
فقال ابيليس لله على أن لا أنص مسل أبدا (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الصمت حكمة وقيل فاعله أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف وصح انه
موقوف من قول لقمان الحكيم) وسيمان لقمان دخل على داود عليه السلام فرأى يسر دد رعا
لم يكن راكباً قلت جعل يتعجب عماراً رأى فاراداً يسأله عن ذلك فغفرت حكمته عن ذلك فقل
يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال نعم الدرع العرب فقال لقمان الصمت حكمة الحديث
وقيل تردداً للسنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله وفيه دليل على حسن الصمت ومدمحه والمراد
به عن فضول الكلام وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدمحه العقل والنفس والعرا
وفي الحديث من صمت نجاً وقال عتبة بن عامر قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما الحياة قال
أستكمل لك لسانك الحديث قال صلى الله عليه وآله وسلم من تكفل لي بما بين يديه ورجله
أستكمل له بالجنة وقال له انك على الله عليه وآله وسلم أفراخه يقول قال تكتل أمك وحل
يكب الناس على مناخرهم الا حصاة تساقطهم وقال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر تقلل خيرا أولي صمت والاحاديث فيه وسامعة جدا والآخر من السلف كذلك

واعلم ان فضول الكلام لا تنصرف الى المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال لا خير في كثير من
 شؤونهم الا امر بصدقته وبعرفاً واصلاح بين الناس وآفاقه لا تنصرف فعدتها الخوض
 في الباطل وهو الحكاية المعاصي من مخالطة الناس بمجالس الخمر ومواقف التساقط وتنم
 الاغنياء ومجبر المذموم وأحوالهم المكرهه فان كل ذلك مما لا يصل الخوض
 فيه فهدأ حرام ومنها الغيبة والغيبة وكفى بها حالاً كفى الذين ومنها اللرا والمخلعة والمزاح
 ومنها الخصومة والسب والنقص وبذا نقف على الاسم بامان الناس والعن والسخرية والكذب
 وقد عد الغزالي في الاحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاماً بسيطاً حسن لو ذكر علاج
 هذه الآفات

• (باب الترهيب من مساوي الاخلاق) •

﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها كبر الحسد فان
 الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب آخرجه أبو داود ولا يترجمه من حديث أنس رضي
 الله عنه نحوه﴾ اياكم فيه من صوب على التحذير والمخند منه الحسد في الحديث وأما
 كثيرة وقال كان أول ذنب عصى الله به الحسد فآفة امر اليبس السجود لا تم فقد طمئنت
 عنه فحصى الله تعالى قطردونولمن مرده كل بلا مرتقة عليه وعلى العباد والحسد لا يكون الا على
 نعمة فاذا أتم الله على أحد نعمة فلا تخفها سالان احدهما ان تذكر تلك النعمة وتحبذ اليها
 وهذه الحيلة تسمى حسداً الثانية ان لا تحبذوا لها ولا تذكر وجودها ودوامها ولكنك تزيد
 لتعشك مثلها فهذا يسمى غبطة فالاول حرام على كل حال الا نعمة على كائن أو قاهر وهو يستعين
 بها على تبيح الفتن وفساد ذات الدين وايداء العباد فهذا لا يضرك كراحتك لها ولا يحبذ
 زوالها فانك لم تحبذ والهامن - حتى نعمة بل من حيث آفة للفساد ووجه تحريم الحسد
 ما علم من الاحاديث انه يسخط لقد رآه حكمته في تفضيل بعض عبادته على بعض ولا يقل

الأقل لمن كان له حسدا • أتدري على من أسأت الالذ

أسأت على الله في فعله • كأنك لم تر على ما وهب

ثم الحاسدان وقع له الخطأ بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا تم عليه بل لعله ما جوفى
 بمجاهدة نفسه فان سعى في زوال نعمة الحسد فهو باغ وان لم يسع ولم يظهره كان كل منع العز
 بحيث لو أمكنه لفعل فهو باغ وروان كان المنع له من ذلك القوى فقد يعذر لانه لا يستطيع دفع
 الخواطر النفسانية فيكفيه في مجاهدته ان لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي الاعيان
 كان بحيث لو أتى الأمر اليه وورد الى اختياره لمسى في ازالة النعمة عنه فهو حسود حسدا
 مذموم وان كان نزعه التقوى عن ازالة ذلك فبقي عنه ما يجده في نفسه من ارتياحه الى زوال
 النعمة عن محمودهما كان كل هذا الذي من نفسه يعذره دينه وهذا التفصيل يشير اليه
 ما أخرجه بعد الزاقي من فتوح ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما أخرجه
 منها يا رسول الله قال اذا نظرت فلا ترجع واذا نظنت فلا تحقق واذا حدثت فلا تسخ وأخرج
 أبو نعيم كل ابن آدم حدود ولا يضرك حسدا احده ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد وفي معناه

أولاديت لا تخلو عن مقال وفي الزواجر لا ينجر الهنجر ان الحسد هو اثم وهو اما محبة زوال
 نعمة الغير وان لم تنقل الى الحسد وهذا نعمة الحسد ومع انتقالها اليه وانتقاله لغيره والى
 أحبب والى التلاميذ عليه ولا مع محبة زوالها وهذا الأخير هو المفعول عنه من الحسد ان كان
 في الدنيا والمطلوب ان كان في الدين انتهى وهذا القسم الأخير يسمى غيرة فان كان في الدين فهو
 المداويح عليه جل مارواه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا حسد الا في اثنين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آتاه الليل والنهار
 ورجل آتاه الله ما فهو يتقى منه آتاه الليل والنهار والمراد أنه يفار عن انصف بهاتين الصفتين
 فيقتدى به محبة الله اولئك في هذا المسلك ولعل سمعته حذاً يحجز والحديث دليل على تحريم
 الحسد لانه من الكبرياء اذاً كل الحسنة فقد أحبطها ولا يحبط الا الكبير وقوسة الاكل
 السبع من باب الاستعارة وقوله كما تامل كل النار الخطية حتى لا يهاب الحسنة الحسد كما
 يذهب الخطب بالنار ويلاشي حره واعلم ان دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحسد
 انه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وأنه يعود ووال حسده عليه في الدين اذا تزلزل
 نعمة بحسده قط والآن تبقى نعمة على أحد حتى أعمه الايمان لان الكفر يحسون والله عن
 المؤمنين بل المحسود يتمتع بحسنة الحسد لانه ظالم من جهته سيما اذا أطلق لسانه بالاتقصا
 والغبية وذلك السر وغيره من أنواع الاذاغ يخلى الله من الحسد من الحسد من الحسد من الحسد
 الآخرة كما هم نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا فان تأمل العاقل هذا
 عرف انه يجب لنفسه بالحسد كل غم وتكد في الدنيا والآخرة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس الشديد بالصرعة) بضم الصاد المهملة ورفع الراء
 والعين المهملة على رنة همزة ميمية مبالغة أي كثير الصرع لغيره (انما الشديد الذي يملك نفسه عند
 الغضب متفق عليه) المراد بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس وإسكانها
 عند الشر ومنازعتها البوارح فلا انتقام من أغضبها فان النفس في حكم الاعداء الكثيرين
 وتغلها عما انتهت به في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيعابر بدونه ممنوقه
 إشارة الى ان مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو لانه في الله عليه وآله وسلم جعل الذي يملك
 نفسه عند الغضب أعظم الناس قوفاً وحقيقة الغضب حركة النفس الى خارج الحسد لارادة
 الانتقام والحديث أرشد الى ان من أغضبه أمر وأرادت النفس المبادرة الى الانتقام من أغضبه
 أن يجاهدوا عنه عما طلبت والغضب غرر في الانسان فهو ما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت
 نار الغضب وتارت حتى يحمر الوجه والعنان من الدم لان البشر تحب لو نأوا وما راعوا هذا
 اذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وان كان عن فوقه وتوابعه انتفاض الدم من ظاهر
 الجلد الى جوف القلب فيصير اللون خوفاً وان كان على النظر تردد الدم بين اقتباس وانسباط
 فيصير ويصفر والغضب يقرب عليه تغير الباطن والظاهر كغير اللون والعدو في الاطراف
 وتخرج الانفعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه
 لم يكن غضبه حيا من قيم صورته واستحالة خلقته هذا في الظاهر وأما في الباطن فغضبه أشد من
 الظاهر لانه يولد حسداً في القلب وانما السوء على استلاف أنوعه بل قهر باطنه متقدم على تغير

ظاهرة فان تغيب الظاهر غرقت تغيب الباطن فتنظر على اللسان بالنعش والشم وتظهر في الاضال
 بالضرب والقتل وغير ذلك من اللقائد وقد ورد في الاحاديث دوام هذا الداء فان خرج عن عا
 موقوف الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار والماء يطغى النار فاذا غضب أحدكم
 فليغتسل وفي رواية فليوضأ أو يخرج ابن أبي الدنيا مرفوعا اذا غضب أحدكم فغسل أو غيابه
 سكن غضبه وأخرج أحمد مرفوعا اذا غضب أحدكم فليست وأخرج أحمد وأبو داود وابن
 حبان مرفوعا اذا غضب أحدكم فليجلس فان ذهب عنه الغضب والا فلا يصح وأخرج أبو الشيخ
 مرفوعا الغضب من الشيطان فاذا وجدته أحدكم فاعلم فليجلس وان وجدته جالسا فليصطحب
 والنجي متوجه الى الغضب على غير الحق وقد يوب البضاري باب ما يجوز من الغضب والشد لا م
 الله تعالى وقد قال تعالى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وذكر خمسة احاديث في كل منها
 غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة مرجه الى ان كل ذلك كان لامر الله تعالى
 واظهار الغضب منه صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أو كد وقد ذكر الله تعالى موسى وغضبه
 لماعبد الجبل وقال ولماسكت عن موسى الغضب (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة متفق عليه الحديث من أدله تحريم
 الظلم وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق
 والاخبار بعنه باله ظلمات يوم القيامة ثلثة أقوال قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على
 صاحبها لا يندى يوم القيامة سبيلا حيث يسي نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم
 وقيل انهارت بالظلمات الشدايد ووجه فسر قوله تعالى قل من يضيكم من ظلمات البر والبحر
 من شأدهما وقيل انه كناية عن النكال والعقوبات (٢) وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فانه أهلك من
 كان قبلكم أن تخرجهم مسلم في الشح وفي التفرقة فهو بين البخل أقوال فضيل في تفسير الشح انه
 أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل وقيل هو البخل مع الحرص وقيل البخل في بعض الأمور
 والشح عام وقيل البخل بالمال خاصة والشح بالمال والمعرف وقيل الشح الحرص على ما ليس عند
 والبخل على عند وقوله فانه أهلك من كان قبلكم يحتمل انه يريد الهلاك الدنيوي المفسر بما بعد
 في تمام الحديث وهو قوله جلهم على ان سفكوا دماءهم واستحلوا جوارحهم وهذا أهلاك دنيوي
 والحاصل لهم هو شحهم على حفظ المال وجعله وازدياد وصيائه عن ذهابه في التفات فضاوا اليه
 مال الغرصانة ولا بد له مال القدر الا بالحرب والغضبية المقتضية الى القتل واستحلال المحرم
 ويحتمل ان يراد به الهلاك الاخر وقوله تنفر عا اقره فومن ارتكب هذه الظالم والظالم
 على الآخرين واعلم ان الاحاديث في ذم الشح والجل كثيرة والايات القرآنية كقوله تعالى الذين
 يضلون ويأمرون الناس بالبخل ومن يبخل فاعلموا بجل عن نفسه ولا تحسن الذين يضلون بآثامهم
 الله من فضله وخير الله لهم بل هو شر لهم من بوق نفسه فاولئك هم المفلون وفي الحديث ثلاث
 مهلكات شح مطاع وهو شح وحب كل ذي رأى برأيه أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه زيادة
 وفي الله تعالى النبوي اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن والهم والبخل أخرجه الشيخان وقال صلى
 الله عليه وآله وسلم شر ما لي الرجل شح هال وجبن خال أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود

(١) قال تعالى ولما رجع
 موسى الى قومه غضبان أظفا
 وقال ولماسكت عن موسى
 الغضب اه

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أحد إلا
وهو يرى من نفسه ثمة غير محجل ويرى غيره محجلاً وما من أحد إلا يرى من نفسه ثمة غير محجل
والناس يقولون جماعة الله محجل ويقول آخر ومن لمس محجلاً فماذا أحد المحجل الذي وجب الهلاك
وما أحد المحجل الذي يستحق العبدية السخاوة ولو لم يمس محجلاً فماذا أحد المحجل الذي وجب الهلاك
عليه والواجب واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والتفقات بل يجب عليه
اتقائه وغير ذلك وواجب المروءة والعادة والنهي هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب
المروءة فإن منع واحد منهما فهو محجل لكن الذي يمنع واجب الشرع لا محجل فمن أعطى زكاة ماله
مثلاً ونفقة عياله بطيبة نفسه ولا يتيم الخبيث من ماله في حق الله تعالى فهو حفي والسماح في
المروءة ترك المضيافة والاعتصام في المحرمات فإن ذلك مستحب ويختلف امتناعه باختلاف
الاحوال والأشخاص وتفصيله يطول فمن أراد استيفاء ذلك راجع إلى الأحياء الذين رجع الله تعالى
واعلم أن المحجل داهيه داهي وما نزل الله إلا الأوله داهيه داهي الضل أمران الأول حب الشهوات
التي لا يتوصل إليها إلا بالمال وطول الأمل والثاني حب ذات المال والشغف به ويقاومه
فإن الداهية مثلاً رسول يتألم به الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك ثم صار محبوباً لنفسه
لأن الموصل إلى اللذات لذته في نفسه الحاجات والشهوات وتصير الداهية عنده في المحبوبة
وهذه غاية الضلال فإنه لا فرق بين الحظر والحب إلا من حيث أنها تقضي به الحاجات فهذا سبب
حب المال وتفرغ عنه الشغف وعلاجه بضد فعل الحرامات والقناعة بالسيرة وبالسر وعلاج
طول الأمل أن كثرت من ذكر الموت وذكر الموت في القرآن والتطرق ذكر طول تعميم في جمع المال ثم
ضبابه بعدهم وعدم تفهمهم وقد يشبع بالمال شقة على من يعدم الأولاد وعلاجه أن
يعلم أن الله تعالى هو الذي خلقهم فهو ربهم وينظر في نفسه فإنه يجد اختلافه في أحواله
يشعر بما عند الله من ترك الشغف وبذل من ماله في مرض الله تعالى وينظر في الآيات القرآنية
الحاتمة على الجود المانعة من الضل ثم يتطرق عواقب الضلال في الدنيا فإنه لا بد لجامع المال من
آفات تخرجه على رغم الله فالضمان خير كله ما يخرج إلى حد الأسراف المنهي عنه وقد أرب
الله تعالى عباده أحسن الأدب فقال تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين
ذلك قواماً اختيار الأمور وأسطرها بخله أنه إذا وجد له المال أنفق في وجوه المعروف
بأنه هو أحسن ويكون بخله الله أو توفقه بما هو عليه وإن لم يكن له مال لزم القناعة
والتكفر وعدم الطمع (وعن محمود بن لبيد) هو محمود بن لبيد بن رافع الأنصاري الشامي ولد
علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدث عنه أساديت قال البزار له صحبة وقال
أبو سنان لا تعرفه صحبة وذكره مسلم في التلخيص قال ابن عبد البر الصواب قول البزار وهو
أحد العلماء من سنة وسبعين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أخوف
ما أخاف عليكم الشرك الأصغر) كله قيل وما هو فقال صلى الله عليه وآله وسلم (الربا ما ربحه
أحد إلا ما سددوا أي فاعل وصدروه بأي على ثمانية أفعال وفعل وهو محذور
العين لأن من الروية ويجوز تحفيها بقلها ما وحقيقتها لغة أن يرى غيره خلاف ما عليه
وشرعاً أن يفعل الطاعة يقول المعصية مع ملاحظة غير الله تعالى أو يجترعها أو يحب أن يفعل

علي المقصد دنيوي من مال أو نحوه وقد ذمه الله تعالى في كثرة وجعله من صفات المنافقين
 في قوله أولئك الذين يوفون بالعقود ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يشركوا بالله
 ولا يشركوا به عباداً قال فويل للمصلين إلى قوله الذين هم براؤون وورد فيه من الأحاديث
 الكثيرة الطيبة الغالية على عظيمة عتاب المرائي فإنه في الحقيقة عائد لغير الله تعالى وفي الحديث
 القدسي يقول الله تعالى من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له كامواً بالنسبة إلى أنا أغنى
 الأغنياء عن الشرك واعلم أن الربا يكون بالدين وذلك باظهار التحول والاصفرار لربوهم بذلك
 شدته الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليلد بالتحول على قلة الأكل وتشتت
 الشعر ودرن الثوب يوهمن أنهم بالدين إلهاء عن ذلك أنواع هذا راسخة وهو لربى منهم أهل
 الذين يكونون بالقول بالوعظ في المواضع يذكر حكايات الله الحين ليدل على عنايته بالخيار الذي
 وتبصر في العلم ويتأسف على مفارقة الناس له معاصي والتأمر من ذلك والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر بحضرة الناس والربا بالقول لا تنصرف أو باهم وقد تكون للمرائي المصالح والاصحاح
 والتلاميذ فيقال فلان متبوع قد وثق بالربا وأمعن إذا عرفت ذلك فبعض أبواب الربا أعظم
 من بعض لا اختلاف فيها خلافاً كله وهي ثلاثة المرائية والمرأى لاجله نفس قد لا يافقد
 الربا يخلصون إن يكون مجرداً عن قصد الثواب أو معصياً بأمر الله فهو المحبوب بارادة الثواب
 لا يخلصون إن تكون ارادة الثواب أرجح أو أضعف أو مساوية فكانت أربع صور الأولى
 أن لا يكون قصد الثواب بل فعل الملاقاة لئلا يراه الناس وإذا اقررت فعلها وأخرج الصدقة
 اثلاثاً يقال أنه بخيل وهذا أغلظ أنواع الربا مؤخرها وهو عبادة العباد والثانية قصد الثواب
 لكن قصد اضيق بحيث أنه لا يجعله على الفعل الأمر آفة العباد ولكن قصد الثواب فهذا لا يفي
 قوله الثالثة تساوي القصدان بحيث لم يسعته على الفعل الا معوجهما ولو خشي عن كل واحد منهما
 لم ينفعه فلهذا أتى صلاح قصده وفلا فلهذا يخرج رأساً رأساً له ولا عليه الرابطة
 إن يكون اطلاع الناس مرجحاً ومقوياً لشماته ولو لم يكن لما ترك العبادة قال العزيز رحمه الله
 تعالى والذي نطقه والعلو عند الله تعالى أنه لا يجب أصل الثواب ولكنه يقص ويعاقب على
 مقدار قصد الربا أو يثاب على مقدار قصد الثواب وحديث أنا أغنى الأغنياء عن الشرك يقول
 علي ما إذا تساوى القصدان أو كان قصد الربا أرجح وأما المرائية وهو الطاعة فيقسم إلى الربا
 بأصول العبادات وإلى الربا بأوصافها وهو ثلاث درجات الربا بالآسان وهو اظهار كلتي الشهادة
 والباطنة مكذباً في مختلف التارقي الدرر الاستقلال منها وهو لا أثر لله تعالى إذا باطل
 المنافقون قالوا تشهدنا لك رسول الله والله يعلم أنك لرسوله لا تقول منبهم الباطنية الذين
 يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويطنون خلافه ومنهم الرافضة أهل التوبة الذين يظهرون
 لكل فريق منهم توبة والربا بالعادات كما قد ناهنا إذا كان الربا في أصل المقصد وأما
 إذا عارض الربا بعد الفراغ من فعل العبادة فيؤثر فيه الا اذا ظهر العمل لغيره وتحدث به وقد
 أخرج الديلمي مرفوعاً عن الرجل يعمل عباساً فيكسبه عند مسرا فلا ربه الشيطان حتى
 يتكلم به فيجيب من السر ويكتب عيلانية فان عادتك من الثانية محي من السر والعيلانية
 ويكتب دياراً ما اذا قارن باعث الربا باعث العبادة ثم ندب في أثناء العبادة فوجب البعض من

العلماء الاستئناف لعدم انعقادها وقال بعض يلغو جميع ما فعله إلا العزم وقال بعض يصح
 لأن النظر إلى الخواتم كالوإبتدأ بالأخلاص وصحبه اليا من بعد قال الفزاري والقولان الآخران
 خارجان عن قياس النسخة وقد أخرج الواحد في أسباب النزول جواب جندب بن
 زهير قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبل العمل وإذا اطعم عليه سرتى فقال صلى الله
 عليه وآله وسلم لأشريك في عبادته وفي رواية إن الله لا يقبل ما شورك فيه رواه ابن عباس وروى
 عن مجاهد أنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إنني أتصدق وأصل الرحم
 ولا أصنع ذلك إلا لله فبذ كذا مني فيسرتى وأعجب به فقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شأحتي زلت الآية يعني قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً إلى آخرها ففي
 الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي من
 حديث أبي هريرة قال حدثت غريب قال قلت يا رسول الله بينا أنا في صلاتي إذ دخل على
 رجل فاجبني السال التي رأيتني عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لك أجران وفي
 الكشاف من حديث جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال له لأجران أجر السر وأجر
 العلانية تقدير يرجع هذا الظاهر قوله تعالى ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ
 ما يفتق قريبات عند الله وصلوات الرسول فقل على أن حجة التناهم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تنافي للأخلاص ولا تعمدن إليهم يتوكل الحديث الأولان المراد بقوله إذا اطعم عليه
 سرتى لحبة للنساء عليه فيكون الرافى بحبه للنساء على العمل وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً
 وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لحجة التناهم المطعم عليه موافقاً ومجرباً بحجة لما فيه
 عموم عليه غيره ويحتمل أن يراد بقوله فيجيبني أي بحجة شهادة الناس بالعمل الصالح لقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنهم شهداء الله في الأرض وقال الفزاري أن ما مجرد السرور بإطلاع الناس إذا لم
 يبلغ أمر مجتهد بوزن في العمل فبعد أن يفسد العبادة (وعن أبي هريرة ترضى الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية المنافق ثلاث إذا حدث
 كذب وإذا وعد أخلف وإذا أذن خان متفق عليه) وقد ثبت عند الشيخين من حديث
 عبد الله بن عمر ربيعة وهي وإذا خاسم فجر والمنافق من يظهر الإيمان ويبطن الكفر وفي الحديث
 دليل على أن من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق كان كانت فيه هذه كلها فهو
 منافق وإن كان موقفاً صدقاً بشرائع الإسلام وقد استشكل الحديثان هذه الخصال قد توجد
 في المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين ولما كان كذلك اختلف العلماء في معناه قال النووي
 قال المحققون ولا يكون وهو الصحيح المختار أن هذه الخصال هي خصال المنافقين فإذا انصف
 بها أحسن المصدقين أشبه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازاً فإن النفاق هو الظاهر ما يبطن
 خلافه وهو موجود في صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه في حق من حدثه بوعده وأتقنه
 وتامه وعاهده (١) من الناس لا أنهم منافق في الإسلام وهو بطن الكفر وقيل إن هذا كان في
 حق المنافقين الذين كانوا في أيامه صلى الله عليه وآله وسلم يحدوا بأيامهم فكذبوا وانتصوا
 على دينهم فأناروا وعدوا في الدين النعم فأنقضوا وغير في خصوصاتهم وهذا قول سعيد بن
 جبيرة وعلم أن أي رباح يرجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه وهو مروي عن ابن عباس

إشارة إلى رواية فيها زيادة
 وإذا عاهد غتر أنه أبو تراب

وابن عمر رضي الله عنهم ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القاضى عباس
 واليه مال كثير من الفقهاء وقال الخطابي عن بعضهم انه ورد الحديث في رجل معين وكان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يواجههم بصريح القول فقول لان مناقق وانما يشترط في مناقق
 الخطابي ان معناه التحذير للمسلم ان يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليها ان تقضى به الى
 حقيقة النفاق وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الفزاري قال تعالى فيه فأعقبهم نفاقا في ثلث يوم
 ببقوته بما أخلقوا الله ما وعدوه بما كانوا يكذبون فافهم لم يخلف الوعد والكذب الى الكفر
 فيكون الحديث التحذير من الخلق بهذه الاخلاق التي تؤهل صاحبا الى النفاق الحقيقي الكامل
 (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سباب) بكسر
 السين المهملة مصدر سبه (المسلم فسوق وقته كفر متفق عليه) السب لغة الشتم والتكلم في
 أعراض الناس بما لا يعنى والسباب والفسوق مصدر فسق وهو لغة الخروج وشرب الخمر الخروج من
 طاعة الله وفي مفهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر فان كان معاهدا فهو أذنه وقد
 نهى عن أدبته فلا يعمل بالمفهوم في حقهم وان كان حرا يجازسه اذ لا حرمة له وأما التماس فقد
 احتجوا على العلماء في جواز سبه جاهلهم تركب له من المعاصي فذهب الاكثر الى جواز لان المراد
 بالمسلم في الحديث الكامل الاسلام والفاصول ليس كذلك ويجوز ان ذكروا النفاق بعقبة
 كي يحذره الناس وهو حديث ضعيفوا أنكره أحد وقال البيهقي ليس بشئ فان صح حمل على
 فاجر معلى فيجوز أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيصالح الى بيان حاله لتلايق الاعتماد عليه
 انتهى كلام البيهقي ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط والصغير بإسناد حسن رجاله موثقون
 وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيدة قال خطبهم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال حتى متى ترعون عن ذكر القابل اهتكوه حتى يحذره الناس وأخرج البيهقي من
 حديث أنس بإسناد ضعيف من ألقى جلباب الحياء فلا عية له وأخرج مسلم كل أمي معافي الا
 الجاهلون وهم الذين جاهروا بما صمهم فتهتكوا وما ستر الله عليهم فتنصرون به بالضرورة ولا
 حاجة والاكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال للفاصول فافسوق فافسوق وكذا في غيبته بشرط قصد
 التصحيف له وأخبره كيان حاله أو لا يخرج عن منعيه لا قصد الوقيعة فيه فلا بد من قصد جميعه الآن
 يكون جوازا لمن يبدأ بالسب فانه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك
 ما عليهم من سبيل ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم للمسلمين ما أقالا فقل البادئ ما لم يعتد الظالم
 أخرجه مسلم ولكنه لا يجوز ان يعتدى ولا يسبه بأمر كذب قال العلماء وإذا انتصر المسيب
 استوفى ظلامته وبرئ الأول من حقه وبقي عليه ما لا أساس الاثم المستحق لله تعالى وقيل يرتفع
 عنه الاثم ويكون على البادئ اللوم والذم الا اثم يجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يذنب امرؤ فبك جاهل ثم قول عمر رضي الله عنه في قصة طاب عني
 أضرب عني هذا المنافق وقول أسيد لسعد انما أنت منافق تجدال عن المنافقين ولم يشكر صلى
 الله عليه وآله وسلم ههنا الاقوال وهي محضه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقته كقولك على
 انه يكفر من يقال له المسلم فيحرق وهو ظاهر فمن استعمل قتل المسلم وأفاته لأجل اسلامه وأما اذا
 كانت المقابلة لغیر ذلك فاطلاق الكفر عليه محذور اذ كفر التعمه والاحسان واخوة الاسلام

لا كفر بالجود وسجد كفر الاله قديولا به الى الكفر لما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يهي عن الحق فقد بصير كفر او اغفل كفضل الكافر الذي يقا تل المسلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث متفق عليه) المراد من التحذير التحذير من الظن بالمسلم شر المحوا اجتنبوا كتمان الظن والظن هو ما يخاطر بالنفس من التهور المحتمل للجنة والبطلان فيحكم بهو بعمل عليه كذا افسر الحديث في مختصر النهاية وقال الخطابي المراد التهمة ومحمل التحذير والنهي انما هو عن التهمة التي لا يجب اواجبها لمن اتهم بالقاحاشنة ولم يظفر عليه ما يقتضي ذلك وقال النووي والمراد التحذير من تحقيق التهمة والاصرار عليها وتقرر هافي النفس دون ما يعرض ولا يستقر فان هذا لا يكلفه كافي الحديث فجاو ز الله عما حدث به الامنة انفسها ما يتكلم أو تعدل وقيله عياض عن سفيان والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شر ولا فحش ولا جفرو يقيد اطلاقه حديث احتسروا من الناس سوء الظن أخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي والعمري من حديث أنس مرفوعا قال البيهقي تفريده بقبية وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفا الخرسوء الظن وأخرجه القضاة مرفوعا من حديث عبد الرحمن بن عاتق مرفوعا وسلك طرقه ضعيفة بعضها يقوي بعضها ويدل على انها أصلا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أخول البكري ولا تأمنه أخرجه الطبراني في الاوسط عن عمرو وأودع عن عمرو بن القهواء وقد قسم الزنجشري الظن الى واجب ومنه ذوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله عز وجل والحرام سوء الظن به تعالى ويكفل من نظاهره العدائين المسلمين وهو المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والظن الحديث والمنذوب حسن الظن عن نظاهره العدائين المسلمين والواجز مثل قول أبي بكر لعائشة رضي الله عنهما انما هما أخوالنا وأختنا لما وقع في قلبه ان الذي في بطن امرأته اثنين ومن ذلك سوء الظن عن اشهر بين الناس بمخالطة الرب والمجاهر متلباث فلا يحرم سوء الظن به لانه قد دل على نفسه ومن ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل في مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظنناه السوء والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها ان كل ما لم تعرفه أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجب الاجتناب وذلك كأهل السوء والصالح ومن أنست منه الامانة في الظاهر وقابله بعكس ذلك كرمعناه في الكشاف وقوله فان الظن اكذب الحديث ميملة حديث الاله حديث نفس وانما كان الظن اكذب الحديث لان الكذب مخالفة الواقع من غير امتداد الى أمانة وقصه ظاهر لا يحتاج الى اظهاره وأما الظن فيعزم صاحبه انه استند الى شيء يتحقق على السامع كونه كذبا بحجب الغالب فكان اكذب الحديث (وعن معقل بن يسار رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد يستريحه الله رعية يوم يموت وهو غافل رعيته الا حرم الله عليه الجنة متفق عليه) أخرجه البخاري من رواية الحسن وفيه قه فوهي ان عبيد الله بن زياد عامر معقل بن يسار في مرضه التكمات فيه وكان عبيد الله عاملا على البصر في امارته معاوية وولده يزيد أخرجه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبيد الله بن زياد أسرا أتروه علينا معاوية غلاما مفعيا به ذك الناصف كاشيدا وفيها معقل المرتضى قد دخل عليه ذات يوم فقال

له اسمع أراك تصنع فقال له وما أنت وذلك ثم خرج إلى المسجد فقلنا ما كنت تصنع بكلام
 هذا الشبه على رؤس الناس فقال له كان عندي علم فأحييت أن لا أموت حتى أقول به على
 رؤس الناس ثم مرض فدخل عليه عبيد الله بعد وفاته فقال له معقل بن يسار إن أحدك حديثنا
 سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من عبد يترعبه الله رعباً فلم يعطها بصبغة
 لم يخرج راحة الجنة ولقظ رواية المصنف أحد روايتي مسلم وأخرج مسلم ما من أمير على أمر
 المسلمين لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا يبدل معهم الجنة ورواه الطبراني وزاد فيه نفسه
 وأخرج الطبراني بإسناد حسن ما من إمام ولا ولي إلا يلبس سوداً أو خاشاً رعبه الآخر ما الله عليه
 الجنة وعرفها بوجد يوم القيامة من يسير في عين عاماً وأخرج الحاكم رحمه الله من حديث أبي
 بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي من أمر المسلمين شيئاً فامر عليهم
 أحد المحاب فلعنة الله لا يقل الله منه صراً ولا عدلاً حتى يبدلهم جهنم وأخرجه أحد
 وأخرج الحاكم أيضاً وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضى الله تعالى منه فقد خان الله
 ورسوله والمؤمنين وفي أسناده وإله الإله بن عمرو بن عيسى وحسن الله الترمذي أحاديث والراعي
 هو القاصص ما من برءاء وقوله يوم يموت مراده أنه يترك الموت وهو عاش رعبه غير ثابت من
 ذلك والغش بالكسر ضد النصح ويحقق غشه لهم فظلمهم بأخذ أموالهم وسفلت دعائهم
 وانتم أهل أعراضهم واحتجابهم عن خلعتهم وحاجتهم وجبته عنهم ما جعله الله تعالى لهم من مال
 الله تعالى المعين للمصارف وترك تعريضهم على عيب عليهم من أمر دينهم ودينهم وأهمل الخلود
 وردع أهل الفساد وإضاعة الجهاد وغير ذلك فاقصص العباد ومن ذلك لو لم يكن ليعطوهم
 ولا راقب أمر الله تعالى فيهم ولو لم يكن من غير ما أرضى قمتهم مع وجوده والأحاديث دالة على
 تحريم الغش وأنه من الكافر لو روي الوعيد عليه بعينه فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافر بنفي
 القرآن كما قال تعالى فقد حرم الله عليه الجنة وهو على رأى من يقول بخلاف أهل الكافر في
 النار واضح وقد حمله من لا يرى خلاف أهل الكافر في النار على الزجر والتغليظ قال ابن بطال هذا
 وعبد شلبي لا نعمة الخوارج في شيء من أسرارهم وأخطأهم وأظلمهم فقد نوحى إليه الطلب بخلال
 العباد يوم القيامة فكيف يقدر على القتل من ظلم أمة عظيمة ومعنى حرم الله عليه الجنة أي أنفذ
 عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمين (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه وأخرجه من مسلم) شق عليهم
 أدخل عليهم المشقة أي المضرة والعناء عليه منه صلى الله عليه وآله وسلم والمنفعة من حسن
 القتل وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة وتعبهم من ولي من أمر أمتي شاق ففرق بينهم فارقوه ورواه
 أبو يعقوب أنه في صحبه بلطف ومن ولي منهم شيئاً فشق عليهم فاشقق عليهم فاشقق عليهم فاشقق عليهم
 الله قال لعنته والحديث دليل على أنه يجب على الولي تبخير الأمور على من وليهم والرفق بهم
 ومعاملتهم بالعفو والصغر وإتلاف الرخصة على العزيم في حقهم لتلايدل على المشقة ويقول
 بهم ما يجب أن يفعل الله تعالى به (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنا قاتل أحدكم) أي غيره كما يله فاعل (فليصنّب الوجه معنق عليه)

في رواية إذا ضرب أحدكم وفي رواية فلا يلطمن الوجه الحديث وهو دليل على تحريم ضرب الوجه
وأنه يفتى فلا يضرب ولا يلطم ولو في حدم من الحدود والشرعية ولو في الجهاد وذلك لأن الوجه لطيف
يجمع الحسن وأعضاء لطيفة نفيسة وأكثر الأجزاء فقديسها ضربه الوجه وقد ينقصها
وقد تشين الوجه والسجين فيه فأحسن لآله بارز ظاهر لا يمكن ستره ومضى أصابه ضرب لا يسم غالباً
من شين وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من تأديباً وغيره (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
الله عنه (أن رجلاً قال لرسول الله أوصني قال لا تغضب فردد مراراً قال لا تغضب أول أخرجه
البخاري) جاء في رواية أخرى أن رجلاً قال لرسول الله أوصني قال لا تغضب فردد مراراً قال لا تغضب أول أخرجه
عبد الله النخعي قال قلت لرسول الله قل لي قولاً لا أتفجع به وأقل قال لا تغضب أول أخرجه
عن آخرين من الصحابة مثل ذلك والحديث ينهي عن الغضب وهو كما قال الخطابي ينهي عن
أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه وأما نفس الغضب فلا يأتى النهي عنه لأنه أمر جلي
وقال غيره وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتب في دفعه بالرياضة وقيل هو ينهي عما يشأ
عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمره بدينه فيجعله الكبر في الغضب والذي
يتواضع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب وقيل معناه لا تفعل ما يأمرك به
الغضب قبل وأما التمسر صلى الله عليه وآله وسلم على هذه الكلمة لأن السائل كان غصوباً وكان
صلى الله عليه وآله وسلم يفتي كل أحد بما هو أولى به قال ابن التبرجع التي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم في قوله لا تغضب خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤل إلى التقاطع ومنع الرقيق ويؤل إلى
أن يؤذي الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصاً في دينه انتهى ويحتمل أن يكون من باب
التيسير بما لا على الأذى لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فيجاهدهما حتى يغلبهما مع
ما في ذلك من شدة المعالجة فانه يقهر نفسه عن غير ذلك بالاولى وتقدم كلامه يتعلق الغضب
وعلاجه (وعن خولة الانصاري رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم إن رجلاً لا يتقوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة أخرجه البخاري) الحديث
دليل على أنه يحرم على من لم يتحقق شيئاً من مال الله تعالى بأن لا يكون من المصارف التي عينها
الله تعالى أن يأخذوا من ذلك من المعاصي الموجبة للنار وفي قوله يتقوضون دلالة على
أنه يقع منه ههنا زيادة على ما يحتاجون فان كانوا من ولادة الأموال أيم لهم قدما يحتاجون
لاقتسامهم من غير ما قدموا فقد تقدم الكلام في ذلك (١) (وعن أبي نذرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى) من الأحاديث القدسية (انه قال) الرب
تعالى (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي) وأخبرنا به لا يقبله في كتابه بقوله وما كان بظلام
للعبيد (وجعلت بينكم محرمات فلانظروا الحديث أخرجه مسلم) التحريم لغة المنع عن الشيء
وشرعاً ما يباحق فأعلمه العقاب وهذا غير صحيح أرادته في حقه تعالى بل المراد أنه تعالى منزله
مقدس عن الظلم وأطلق عليه لفظ التحريم لمسايقه المنوعة عن مجامع عدم الظلم متصل
في حقه تعالى لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير المألوف وأجازوا له الحلو كما هو محال في حقه
تعالى لأنه المألوف للعالم كله التصرف بسلطانه في حقه ووجه (٢) وقوله فلا تقلموا أئنا كيداً قوله
وجعلت بينكم محرمات والظلم قبح عقلاً أقره الشارع وزاده قبحاً وتوعد عليه بالعذاب وقد نخب

(١) والسيد رحمه الله
رملة في بيان ما يجوز للعمال
من حب المال من خليفة
وغیره اه أبو تراب

(٢) وهذا كلام على تفسير
أئمة الحديث الحديث
والسيد رحمه الله كلام في
بيان الظلم في حقه تعالى في
رملة مستقلة اه أبو تراب

من جل ظلمها **﴿** وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أتدرون ما الغيبة بكسر الغين المجمة **(** قالوا الله ورسوله أعلم **قال** ذلك أخاك بما يكره
 قال أفأربأت أن كان في أخي ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فقد
 بهته **يقع** الموحدة **وفتح** الهاء من البهتان **(** أخرجه مسلم **)** الحديث كما هو لتفسير الغيبة
 المذكورة في قوله ولا يغيب بعضكم بعضا ودل الحديث على حقيقة الغيبة قال في النهاية هي
 أن تذكر الإنسان في غيبته بسوءه وإن كان فيه وقال النووي في الآذ كرتما الفزان الذي كرتما
 بما يكره سواء كان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو أهله أو أولاده
 أو أولاد زوجته أو خادمه أو حركته أو ممتلكاته أو عيوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ذكره سواء
 ذكر باللفظ أو بالمرز أو بالإشارة قال النووي من ذلك التعريض في كلام المصنفين لقوله
 قال من يدعي العلم أو بعض من نسب إلى الإصلاح أو غو ذلك عما فهم السامع المراد به ومنه
 قوله عند ذكره الله بغيرنا الله يتوب علينا نسال الله السلامة ونحو ذلك بكل ذلك من الغيبة
 وقوله ذلك أخاك بما يكره شامل له ذكر في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة ويكون
 الحديث بياناً لمعناها الشرعي وأما معناها لغة فاشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في
 الغيبة ويرجع جماعة من معانيها الشرعي موافقاً لمعناها القوي ورووا في ذلك حديثاً مستنداً إلى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة فيكون هذا ثابت
 شخصه الحديث بشأن أبي هريرة رضي الله عنه وتقاسم العباسية على هذا ففسرها بعضهم بقوله ذكر
 العيب يظهر الغيبة أو آخر بقوله أن يذكر الإنسان من خلقه بسوءه وإن كان فيه نعم ذكر العيب
 في الوجه مراد لغيره من الآذ وإن لم يكن غيبة وفي قوله أخاك أي أخاك الذين دليل على أن غير
 المؤمن يجوز غيبته وتقدم الكلام في ذلك قال ابن المنذر في الحديث دليل على أن من ليس بأخ
 كاليهودي والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبته وفي
 التعبير عنه بالأخ جند المغتاب عن غيبته لمن يفناه لاه إذا كان أخاه فالأولى المنع عليه وطى
 مساويه والمتأول لما به لا نشرها بذكرها وفي قوله بما يكره ما يشعر به إذا كان لا يكره ما يهاب
 به كاهل الاختلاف الجون فانه لا يكون غيبة وتجريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه
 وإنما اختلف العلماء هل هو من الصفات أو من الكاثر فنقل القرطبي الإجماع على اتهام
 الكاثر وقد استدل لكبرها بالحديث الثابت عندنا كم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام
 وذهب الغزالي وصاحب القدر من الشافعية إلى اتهام الصغائر قال الأوزاعي لم أر من صرح
 اتهام الصغائر غيرهما وذهب المهدي إلى أنها محتمة بما على أن ما يقطع بذكره فهو محتال كما
 تقوله المعتزلة قال الزركشي والمجيب بمن بعد كل الميتة كبيرة ولا يبعد الغيبة كذلك والله
 تعالى أعلم أنزلها منزلة كل لحم لا ذى أيمنا والحاد يثبت في التصدير من الغيبة وأما عدد آياته
 على شدتها فغيرها وأعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة الأولى التظلم فيوزان
 بقول المتظلم فلان ظلمي وأخفى على أو أنه ظالم ولكنه إذا كان ذلك شكاً لم يكن له قدرته على
 إزالتها أو تصحيحها ودلله قول هنادي شكابتهما عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أبي سفيان أنه
 رجحل شخص الثاني الاستعانة على تغيير المنكر كرمي نطن قدره على إزالته فيقول فلان

فعل كذا فلان فعل كذا فيمن لم يكن مجاهرا بالمعصية الثالث الاستفتاء بان يقول للمفتي
فلان ظلمي بكذا فاطاريق الى الخلاص منه ودليله انه لا يعرف الخلاص عمليهم عليه الا بذ
ما وقع منه الرابع التحذير للمسلمين من الاعتزاية بحرح الرواة والشهود ومن يتسدد للتدريس
والافتناع عن اهل البيت ودليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم ينسأ أخو العشرة وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا معاوية فصوله وذلك انها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه صلى الله عليه
وآله وسلم وتشتهر به وقد كراهه خطبهم معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جهل فقال لا معاوية
فصوله لا مال له وأما أبو جهل فلابض عصاة عن عاتقه ثم قال انكبي أسامة الحديث
الخامس ذكر من جاهر بالنسب أو بالبدعة كالكاكسين وذوي الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما
يجاهرونه دون غيره تقدم دليله في حديث اذكروا المقابر السادس في التعريف بالشخص
بما فيه من العيب كالاعور والاعمش ولا يراد به قصصه وعيوبه وجعلها ابن أبي شرف
رحمه الله تعالى في قوله

الدم ليس بغيبة في سنة • متظلم ومعتزق ومخدر
ولتظهر نسقا ومستقيمون • طلب الاعانة في ازالة المنكر

قلت وهذه الستة الصور ذكرها النووي في شرح مسلم أيضا وتعقبه العلامة الشوكاني وأسكر
بجواز الغيبة في الصور المذكورة وأثبت انها لا يجوز بطلانها من الاحوال في رسالة المستقلة وهو
الراجح (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تصامدوا ولا تناجشوا) بالميم والسين المجهمة (ولا تأسغوا ولا تادروا ولا يسغ)
بالتين المجهمة من النبي والمهمل من البيع (بعضكم على بعض وكونوا عباد الله) (١)
منصوب على النداء (أخوانا المسلم أخوانا المسلم لا يظلم ولا يخذل ولا يخذله ولا يخذله) بفتح حروف المضارعة
وسكون الحاء الملهمة وبالفاء فراء قال القاضي عياض ورواه بعضهم لا يتخفروا بضم الياء وبالحاء
المجهمة وبالفاء أي لا يقدر بعده ولا ينقص أماته قال والصواب الاول (التقوى ههنا وبشير
الى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه
وماله وعرضه أخرجه مسلم) الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع الاول التصامد وهو
تفاعل يكون بين اثنين فهو نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه انتهى
عن الحسن بن ثابت واحد بطريق الاولى لانهما ذان نهى عنهما من يكافئوه ويخافون بهجسه مع
أنهم يابرون راحة بينة فيستعملها فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي وتقدم تحقيق الحسد الثاني
النهي عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهي عنها انهم من أسباب العداوة
والبغضاء وقد روي بغير هذا اللفظ في الموطأ بالفظ ولا تناقسا ومن المناقسة وهي الرغبة في الشيء
ومحبة الانفراد به ويقال ناقست في الشيء منافسة وتنافسها اذا رغبت فيه والنهي عنها من الرغبة
في الدنيا وأسبابها وحظوظها والثالث النهي عن التباغض وهو تفاعل وفيه ما في تصامدوا
من النهي عن التقابل في المباحضة والانفراد بها بالاولى وهو نهى عن تعاطي أسبابه لان الغض
لا يكون الا عن سبب والدم متوجسه الى البغضاء لغرض الله فاما ما كانت الله تعالى في هي واجبة فان
البغض في الله والمحبة في الله من الإيمان بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليها الرابع النهي

(١) ويحتمل ان يكون منصوبا
على أنه خبر كان واخوانا
بدل منه اهـ

ربه أن يعينه إياها في هذا الحديث وفي قوله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي أخرجه أحمد
 ومحمد بن حبان وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم في الافتتاح وأهمل في حسن الاختلاق
 لا يسدى لأحسنتها غيرك وأصر في عني سيئها لا يصرف عني سيئها غيرك ومنكرات الأعمال
 ما يشكر شرعاً وعبادة ومنكرات الإهواء هي جمع هوى والهوى ما تشبهه النفس من غير نظر
 إلى المقصد محمد شرعاً ومنكرات الأدواء جمع داء وهي الاستقام للنفرة قال في كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يتوعد منها كالجذام والبرص والمهلكة كذات الجنب وكان صلى الله عليه وآله
 وسلم يستعين من سي الأرقام ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا تغرب المماراة الجاداة ﴾ (أناك ولا تمازج) من المزج (ولا تعلمه موعدا
 فتعلمه أخرجه الترمذي يستدفيه ضعف) لكن في معناه أحاديث مما في المراء فانه روى
 الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن
 نتمازج في شيء من أمر الدين فغضب غضباً شديداً فغضب منه ثم انتهى وقال أم هذا أمة محمد
 أمرتم أن تمازجوا من كل قبلكم يمثل هذا ذروا المراء لقله خيره ذروا المراء فان المؤمن لا يجاري
 ذروا المراء فان المماري قد غتت خسارته ذروا المراء كفي أغناك لاتزال عمار يا ذروا المراء فان
 المماري لا تشفع له يوم القيمة وذروا المراء فانما زعيم بثلاثة آيات في الجنة في رياضها أمقلها
 وأوسطها وأعلىها من ترك المراء وهو صادق ذروا المراء فانه أول ما نهى عن غيره في بعد عبادة
 الأوثان وأخرج الشيخان مرفوعاً أن أبغض الرجال إلى الله الألدان الخصم أي الشديدين الخصومة
 الذي يجمع صاحبه وسحقه المراء طعسك في كلام غيرك لاظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير
 قائله وأظهار من ينسك عليه والجحدال هو ما يتعلق باظهار المذهب وتقريرها وانخصومة
 بلابح في الكلام ليستوفي به مالا وغيره ويكون تارة ابتداء تارة اعتراضا والمراء لا يكون
 الا اعتراضا والكل قيم إذا لم يكن لاظهار الحق ويانه وإدحاض الباطل وهم أمكانه
 وأما منازرة أهل العلم للمائدة وان لم يتحل عن الجدال فليست داخلة في النهي وقد قال تعالى
 وجادلهم بالتي هي أحسن وقال تعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن وقد
 أجمع عليه المسلمون سلفاً وخلفاً وأما الحديث انتهى عن عمارة الأخ والمزاج الدعابة والمنهى
 عنه ما يجلب الوحشة أو كان باطلاً وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التقاطع وجوب
 انما طرفه وجاز فقد أخرج الترمذي عن حديث أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله انك لتدأعنا
 قال اني لا أقول الا حقاً وأما الحديث انتهى عن اخلاف الوعد وتقدم الله من صفات المناقبة
 وظاهره التحريم وقد قبله حديثان قد صدروا أنت مضمر لخالقه وأما ما ذكره وأنت غائم
 على الواقع عرض عنه مانع فلا يدخل تحت النهي ﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل وسوء
 الخلق أخرجه الترمذي في استناده ضعف) قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً وقد نذره الله تعالى
 في كتابه بقوله الذين يبخلون ويأخرون الناس البخل بل ذم من لم يأمر الناس بالبخل على خلافه
 فقال تعالى ولا يحض على طعام المسكين جعله من صفات الذين يكذبون بالدين وقال في الحكاية
 عن الكفار أنهم قالوا وهم في طبقات النار بل من المصلين ولم نكظم المسكين وانما اختلف

الجلال في المذموم منه وقد معنا كلامهم في ذلك وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكوة كقول الحق
 أنه منع كل واجب فمن منع ذلك كان مجتلا بانه العقاب قال القرطبي رحمه الله وهذا الحد
 غير صحتان فان من برد العلم والميل إلى القصاص والميل إلى نقص وزن حصة يعد مجتلا انما
 وكذا من يضاق عياله في لقمة أو تمر أو كلوها من ماله يداس لهم ما فرض القاض لهم
 وكذا من ينفذ عذيقه من يظن انه يشاركه فاقضاه بعد مجتلا انتهى قلت هذا في الجبل
 عزفا لمن يستحق العقاب فلا بد نقضا وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه وصو الخلق
 ضربه وقد وردت فيه أحاديث الله على أنه ساقى الإيمان فأخرج الحالك من سوء الخلق بقدر العمل
 كما بقدر الخلل العسل وأخرج ابن من سوء الخلق شوم وطاعة التسامع وحسن الملكة
 وأخرج الخطيب ان لكل شيء قوة الا صاحب سوء الخلق فانه لا يتوب من ذنب الاوقع فيها هو شر
 منه وأخرج الصابوني ما من ذنب الا له عند الله قوة الا سوء الخلق فانه لا يتوب صاحبه من ذنب
 الاوقع الى ما هو شر منه وأخرج الترمذي وابن ماجه لا يدخل الجنة من خلق والا حادي في
 الباب واسعة وله يحصل المؤمن في الحديث على كمال الايمان أو أنه يخرج من قصر القصير والتعبد أو
 أراد اذا ترك اترجيزا كذا مستحلا لترك واجب قطعي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المستبان ما قال فعل الباطل ما لم يعتد المظالم أن يخرج مسلم)
 دل الحديث على جواز تجارة النفس ابتداء الانسان بالآية بتمثلها وان اتم ذلك عاقل على الباطل لانه
 التسبب لكل ما قاله الجيب الان يقتضي الجيب في آذنيه بالكلام اختص به ثم عدلوا لاه
 انما اذن له في مثل ما هو قب به وراعية سيقم مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
 ما اعتدى عليكم وعدم المكافاة والصبر والاحتفال افضل فقد ثبت انه سب رجل أبابكر رضي الله
 عنه بضره صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر رضي الله عنه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قاعد ثم اجاب أبو بكر رضي الله عنه فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له في ذلك فقال لما
 سكت أبو بكر كان له عيب عني فلما اتصف لنفسه حضر الشيطان أو نحو هذا اللفظ قال تعالى
 ولن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور (وعن أبي صرمة) بكسر الهمزة المهملة وسكون الراء
 اشهر بكنيته واستحق في اسمه اختلافا كثيرا وهو من بني مازن بن الضار شهيد بدار وما به دهن
 المشاهد قال قال الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار مسلما ضاره اقوم من شاق مسلما شق
 الله عليه أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) أي من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو
 عرضه بغير حق ضاره الله أي جازا من جنس فعله وأدخل عليه المضرة والمضارة المأثرة أي من
 نازع مسلما ظلما وتعديا أنزل الله عليه المشقة جزاها و الحديث تحذير من أدى المسلم بأي
 شيء (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يفيض
 النافحس الذي أخرجه الترمذي وحسنه) الفيض ضد الحبسة بفتح الفاء الله يفيض الله العفوية به
 وعدم ازاله اباه والبني فعمل من الباطل وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كإزالة
 قوله (وله) أي الترمذي (من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رفعه ليس المؤمن بالطعان ولا
 اللعان ولا الفاحش ولا البذي وحسنه ومعهما لما كرم ربح الدار قطنى وقته) الطعن السب يقال
 طعن في عرضه أي سبه واللعان اسم فاعل للبالغة بفتح اللام أي كثيرا لمن ومفهوم الزيادة غير

مرافقاه محرم اللعن قليله وكثيره والحديث اخبارياته ليس من صفات المؤمنين الكامل الإيمان
السب واللعن الآله يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنه الله أو رسوله ﷺ (وعن
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
قد انضموا الى ما قدموا أخرجه البخاري) سب الاموات عام للكافر وغيره وقد تقدم وعلمه
بانقضائهم الى ما قدموا من أعمالهم وصاروا من هم الى حلالهم وقد مر الحديث بلفظه
في آخر الحديث والكلام عليه ﷺ (وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا يدخل الجنة قتات) قتات ومثناة وثقوبة وبعد الاثمة اذ ايضا هو النمام وقد روى
بلفظه (متفق عليه) وقيل ان بين القتات والنمام فرقا النمام الذي يحضر القضية فيلغها
والقتات الذي يتسمع من حيث لا يعلم ثم يقل ما سمعه وحقيقة التهمة تقل كلام الناس بعضهم
الى بعض للافساد بينهم وقال الغزالي رحمه الله تعالى ان حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه
المتقول اليه أو المتقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالمر أو بالكاتب أو بالاعمال فالتهمة
التهمة اقتضاء السر وهتك السر عما يكره كشفه فلوراء يخفى ما لا لنفسه فذكره فهو تهمة كذا
قاله قلت ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في التهمة بل يكون من افتشاء السر وهو محرم أيضا وورد
في التهمة عدداً حديث أخرجه الطبراني في معجمه عن علي بن فضال عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
ثم تلا قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بها أو لم يملأوا
وأخرج أحمد بن حنبل عن عباد بن عباد عن عباد بن عباد عن عباد بن عباد عن عباد بن عباد عن عباد بن عباد
الديلمي يحشرهم الله في وجوه الكلاب وغير هذا من الاحاديث وقصص التهمة كما ذكرنا
نقصا فيصنف ما رآه اذا انسان ظلم لوعده وانما يصدر منه فان أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه
منه والاذكره ذلك والحديث دليل على عظم ذنب النمام قال الحافظ المنذري اجتمعت الامة
على ان التهمة محرمة وانهم من أعظم الذنوب عند الله وفي كلام الغزالي ما يدل على انها لا تكون
كبيرة الا مع قصد الافساد ﷺ (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وعلم من كشف غيبه كشف الله عنه عذابه أخرجه الطبراني في الاوسط وله شاهد من حديث ابن عمر
عند ابن أبي الدنيا) تقدم الكلام في الغضب مراراً وهذا الحديث في فضل من كشف غيبه ومنع
نفسه عن اصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك الا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو امر
شاق ولما جعل الله تعالى جزاءه كشف غيبه عنه وقد قال تعالى في صفات المؤمنين وإذا ما غضبوا هم
يقفرون ﷺ (وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يدخل الجنة) من أول الامر (خب) بالنار المحجمة مقسومة وبالموحدة النخاع (ولا ينجى)
تقدم الكلام على الجنب (ولاشي للملكة) وهو من ترك ما يجب عليه من حق الميالك
أو تجاوز الحد في حقوقهم وتاديبهم ومثله ترك تاديبها لآداب الشرعية من تعليم فرائض
الله تعالى وغيرها وكذلك البهايم سوء الملكة يكون باهما لها من الاطعام وتحملها بالاعتدال من
الاجال والشفقة علم بالسب والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذي وقرنه حديثين
وفي استناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها ﷺ (وعن ابن عباس رضي
الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع حديث قوم وهم له كارهون

صب في آذانه الاثنتان) بفتح الهمزة والمبدوض التون (يوم القيامة يعني الرصاص) هو مدرج
 في الحديث تفسير المأقبلة (أخرجه البخاري) هكذا في نسخ بلوغ الرام تسع بالثناة التوقية
 وتشديد الميم ولفظ البخاري من أسمع والحديث دليل على تحريم اصماغ من يكره مع اصماغ حديثه
 وتعرف بالقرائن أو بالتصريح وروى البخاري في الأدب المفرد من رواه في سعيد المقبري قال حدثت
 علي ابن عمر ومعه رجل فبصلت ففتت اليها فاطم صدري وقال اذ وجدت اثنين بعد ثمان
 فلا تفهم معهما حتى تستاذنهما قال ابن عبد البر لا يجوز لاحد ان يدخل على المتاجرين في حال
 تناجيهم قال المصنف ولا ينبغي للدخول عليه ما القعود عندهما ولو تبعه عنهما الا انهما لان
 اقتناحهما الكلام سرا وليس عندهما احد دل على انهما لا يريدان الاطلاع عليه وقد يكون
 لبعض الناس قوة فهم اذا سمع بعض الكلام استدلل به على باقية فلا بد من معرفة الرضا فانه قد
 يكون في الاذن جهاء وفي الساطن السكر اهـ فلو يطبق يستلحق الحديث استئذان الراسخ فومس
 الثوب او استخبار صغار أهل الدار ما يقول الأهل أو الجيران من كلام أو ما يعاون من الاعمال
 وأما ما أخرجه عدل عن منكر جازله ان يسمو بسمع الحديث لازالة السكر (وعن النضر بن
 القهقهة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طوبى لمن شغلته عيبي عن عيوب الناس) أخرجه
 الزبيري باسناد حسن) طوبى مصدر من الطيب واسم شجرة في الجنة يسرا الى كفي ظلمها ما تعاطم
 لا يقطعها والمراد لمن شغلته التفرق في عيوبه وطلب ازالها والسر عليه من الاشتغال به كصوب
 غيره والتفرق فلما يصدر منهم من العيوب وذلك بان يقدم التفرق في عيب نفسه اذا اراد ان يعيب
 غيره فانه يجد نفسه مما يردعه عن ذكر غيره (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من تعاطف في نفسه واختال في مشيئة في الله هو عليه غضبان) أخرجه
 الحاكم ورواه ثقات) تعاطف يأتي بمعنى فعل مثل وانيت بمعنى وثيت وفيه مبالغة وهو المراد هنا
 أي من عظم في نفسه اما باعقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره عن لا يعلم استحقاقه
 الالهة ويحفل هنا ان تعاطف بمعنى تعظم متدحفاً أي اعتقد في نفسه انه عظيم ككبر من اعتقد لانه
 كبير أو يكون فعل بمعنى استفعل أي طلب ان يكون عظيم وهذا يلاق معنى تكبر والكبر بما
 قال المهدى في كلب تكمله الاحكام هو اعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من
 لا يعلم استحقاقه الالهة وقد أخرج حسن بن صالح والترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر قال
 زبيري لا رسول الله ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ولا حسنا قال صلى الله عليه وآله وسلم ان
 الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغطت الناس قبله وان يتكبر عن الحق فلا يراه حقاً وقبل
 هو ان يتكبر عن الحق فلا يقبله وقال الترمذي فعندما لا يرتفع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق
 وانكاره ورفضه وتغييره وابقائه الى ما لم يكن الكبر من بطر الحق وازدري الناس بطر الحق
 دفعه ورد وغطت الناس بفتح المجبة والميم وبالطاء الملهمة هو احتقارهم وازدريهم هكذا جاء
 مقصراً عند الحاكم قاله المنذري ولفظه من رويتها الكسر لمعها على انها حرف جر وبفتحها على
 انها موصولة والتفسير النبوي دل على ان ليس من قبيل الاعتقاد وانما هو بمعنى عدم الامتنان
 تعزوا ترعما واحتقار الناس وقال ابن حجر المكي رحمه الله في الزواجر الكبر اما بالطن وهو خلق في

النفس واسم الكبر بما الحق وما ظاهر وهو أعمال تصد من الجوارح وهي ثمرات ذلك الخلق
وعند ظهورها يقال تكبر وعند عدمها يقال كبر فالاصل هو خلق النفس الذي هو الاستراح
والكون إلى رؤية النفس فوق التكبر عليه فهو يستدعي تكبر اعليه وتكبر اياه وبما فارق
الحجب قاته لا يستدعي غير الحجب حتى لو فرض انقر ادماعا لم يكن أن يقع منه الجحدون
الكبر فالجحد مجرد استعظام الشيء فان جحد من يرى انه فوقه كان تكبرا انتهى والاحتمال في
المشبهة هو من التكبر وعظفه عليهم عطف احد نوعي الكبر على الآخر كما به يقول من جمع بين
نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المثابة لانها قد
ثبتت الاحاديث في ذم الكبر مطلقا والحديث وغيره يدل على تحريم الكبر وبجاء لعصب الله
تعالى ﴿وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجحمة من
الشیطان أخرجه الترمذي وقال حسن﴾ الجحمة على السرعة في الشيء وهي مذمومة فيما كان
المطابق فيه الا انه ممنوع لما يطلب تعجيله من المسارعة إلى الخيرات ونحوها وقد يقال لاسانافة
بين الايمان بالمسارعة قال صارع بثؤدقوتان فبثؤدقوتان فيمن له الامر ان والضابط ان خيار الامور واساطها
﴿وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشؤم سوء الخلق
أخرجه أحد في اسناده ضعف﴾ الشؤم ضد الخلق وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه
الشؤم وكل ما يلحق من الشر وسوء الخلق وفيه اشعار بان سوء الخلق وحسنه اختيار
وكسب العبد وتقدم تحقيقه ﴿وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان اللاعن لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيامة أخرجه مسلم﴾ تقدم الكلام
في اللعن قريبا والحديث اخبار بان كثير اللعن ليس له عند الله قبول شفاعة يوم القيامة أى
لا يشفعون حين يشفع للمؤمنين في اخوانهم ومعنى ولا شهداء قيل لا يكونون يوم القيامة شهداء
على تبليغ الامم بسلامهم اليهم الرسالات وقيل لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم
لضعفهم لان كثار اللعن من ادلة التهازل في الدين وقيل لا يزقون الشهادة وهي المقتل في حيل
الله في يوم القيامة متعلق بشفاعة وحدها على الاخير من ويحتمل علمها ان يتعلق بهم ما ويراد ان
شهادته لما تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك لا يكون له في الآخرة
ثواب الشهادة ﴿وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من عيرا حامد ذنب﴾ أى من عابه به لم يمت حتى يعلم أخرجه الترمذي وحسنه وسنده منقطع
كله حسنه الترمذي لشواهده فلا يضره انقطاعه وكان من عيرا أخاه أى عابه من العار هو كل
شيء يذهب عيب كالأقسام ويجازى بسلب التوفيق حتى يرتكب معاظير أو أخاه وذلك اذا صحبه
أخاه بنفسه بسلامته على عيره أخاه وفيه أن ذكر الذنب مجرد التعمير فوجب العقوبة وأنه
لا يدرك عيب الغير الا بالامور الستة التي ملكت مع حسن التصديقا ﴿وعن ابن جرير بن حكيم عن
أبي سعد بن جده﴾ معلو به من حديثه ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويل للذي يحدث
الناس فيكذب ليعصم به القوم ويل له ثم ويل له أخرجه الثلاثة واسناده قوى وحسنه
الترمذي وأخرجه البيهقي﴾ والويل الهلاك ووقعه على الهمة وأخبره الجارو والجور وجزا ابتداء
بالسكرة لامن باب سلام عليكم وفي معناه الاحاديث الواردة في تحريم الكذب على الاطلاق مثل

اما كبر الكذب فان الكذب يهدي الى القصور والقبور يهدي الى النار سابق وأخرج ابن حبان
 في صحيحه انما هو والكذب فانه مع القصور وهما في النار ومثله عند الطبراني وأخرج أحمد من
 حديث ابن لهيعة ما عمل أهل النار قال الكذب فان العبد اذا كذب فخر واذا فجر كفر واذا كفر
 دخل النار وأخرج البخاري انه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطويل ومن جعلته قوله
 رأيت الله رجلين انساني قالوا الذي رأته بشق صدق فكذب يكذب الكذبة يجعل عنه حتى
 تبلغ الاثاق في حديثه ويأمر صلى الله عليه وآله وسلم والا حديث في الباب كثيرة والحديث
 دليل على تحريم الكذب لاضحائه القوم وهذا التحريم خاص ويحرم على السامعين سماعه اذا
 علموه كذا لانه اقرار على المنكر بل يجب عليهم النكير والقيام من الموقف وقد عد الكاذبين
 الكبار قال الروائي من الشافعية انه كبيرة ومن كذب قصدا ردت شهادته وان لم يضر بالغير لان
 الكذب حرام بكل حال وقال المهدي ان ليس بكبيرة ولا يمه في كبر على العموم فان الكذب
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاضرار عظم أو معاهد كثيرة وقسم المنزلة الى الكذب في الاحياء
 الى الواجب ومباح ومحرم وقال ان كل مقصد محمود يمكن التوصل اليه بالصديق والكذب جميعا
 فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فيباح ان اتى بتحصيل ذلك المقصود
 وواجب ان وجب تحصيل ذلك وهو اذا كان فيه مصدق من يجب اعتقاده وكذا اذا خشي على
 الوديع من ظالم وجب الانكار والحق وكذا اذا كان لا يتم مقصود حرام ولا مباح ذات الين أو
 استغناء قلب المجني عليه الا بالكذب فهو مباح وكذا اذا وقعت منه فاحشة كان ما وشرب الخمر
 وسأله السلطان فله ان يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي ان يقابل بمسدة الكذب بالمسدة
 المترتبة على الصدق فان كانت مسدة الصدق أسدفة الكذب وان كان بالعكس أو شئت فيها حرام
 الكذب وان تعلق بنفسه استحسان لا يكذب وان تعلق بغيره لم يحسن المساحة بحق القوم والخرم
 تركه حيث أبغى واعلم انه يجوز الكذب اتفاقا في ثلاث موارد كما أخرج مسلم في صحيحه قال ابن
 شهاب لم أسمع ترخص في شيء مما يقول الناس ككذب الا في ثلاث الحرب والاملاح بين الناس
 وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها قال القاضي عياض لا خلاف في جواز الكذب
 في هذه الثلاث الصور وأخرج البخاري عن النوايس بن سمان مر فوعا الكذب يكتب على ابن
 آدم الا في ثلاث الرجل يكون بين الرجلين صلح بينهما والرجل يحدث امرأته لموضع بذلك
 والكذب في الحرب قلت اقطر في حكمة الله تعالى وبحجته لاجتماع القلوب كيف سمر التهمة وهي
 صدق لما يهين افساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وابعاح الكذب وان كان حراما اذا كان
 لجمع القلوب وجلب المودة وازهاب العداوة ﴿وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال كفارة من اغتبه ان تستغفره رواه الحديث بن أبي أسامة في مسند ضعيف وأخرجه
 ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الايمان وغيرهما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي
 أسانيد ضعيف وروى من طرق أخرى بجملة والحاكم من حديث حذيفة البليقي قال وهو أصح
 ولقطه قال كان في لساني ذنب على أمي فالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ابن أنت
 من الاستغفار يا حذيفة اني لاستغفر الله في كل يوم مائة مرة وهذا الحديث لا دليل فيه نصائه
 لاجل الاحتياط بل لعله لرفع ذنب اللسان وفي الحديث دليل ان الاستغفار يكفي من المتقيل بل

هو كما مر في قوله وما يزال الرجل يصدق في أنه إذا تكررت منه الكذب استحق اسم المبالغه وهو كذاب وفي الحديث إشارة إلى أن من قترى الصدق أقواله صار له مصيقتان فعمد الكذب وتجرأ صار له مصيقتان بالتدرب والاكساب فتقر صفات الخير والشر والحديث دليل على عظمه شأن الصدق وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة ودليل على عظمه قبح الكذب وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار وذلك من غير ما صاحبه في الدنيا فان الصدوق مقبول الشهادة عند الحكماء محبوب مرغوب في احاديثه والكذب بخلاف هذا كله ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لما تم والظن ﴾ بالنصب محذرنه ﴿ فان الظن كذب الحديث تنفق عليه ﴾ تقدم بيان معناه وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه وأما نفس الظن فتقدم بيان على القلب فيجب دفعه والاعراض عن العمل عليه ﴿ وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا هوأ لكم والجلوس بالطرقات ﴾ يعني جمع طريق ﴿ قالوا رسول الله ما لنا بدين بمجالسنا نتحدث فيها قال فإذا كنتم ﴾ أي استعنت عن ترك الجلوس على الطرقات ﴿ فاعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غض البصر ﴾ عن المحرمات ﴿ وكف الأذى ﴾ عن المارين يقول أو نعل ﴿ ورد السلام ﴾ اجابته على من القاه اليكم من المارين إذا السلام بسن ابتداء الكلام لا للقاعدة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه ﴿ قال القاضي عياض فيه دليل على أنهم فهموا أن الأمر ليس للوجوب وأنه للترغيب فيما هو الأولى لأنهم هموا بالوجوب لم يراجوه حال المنصب ويحتمل أنهم جروا وقوع التسخيف في المشكوك من الحاجة إلى ذلك وقد زيد في الحديث حق الطريق على هذه الحجة لذلك كونه زاد أبو داود وإسناد ابن السليل وثبت الطحاوي وأعينوا المطالع واذكروا أنه كثيرا وزاد أبو داود وكذا في مرسل يحيى بن يعمر وأهدوا الضال وزاد في حديث أبي طلحة حسن الكلام وزاد في حديث البراءة أحمد والترمذي وأغسوا السلام ومجموع ما في هذا الحديث أربعة عشر أدبا قال المصنف رحمه الله تعالى وقد تلخصت في أربعة آيات

جعلت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول حبه الخلق انسا
أفش السلام وأحسن في الكلام وشمعت عاطا وسلاما وداحا
في الجمل عاون ومظلا وأغن وأغث * لهفان أهدسلا وأهدحوا
بالعرف مر وأغن نكر وكذا في * ونحس طرفا وكذا في

والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرقات أنه يجلب له يتعرض للفتنة فانه قد يظن إلى السموات من يخاف الفتنة على نفسه بالنظر إلى من مع مرورين وفيه التعرض للزوم حقوق الله والمسلمين ولو كان قاعدا في منزله لما عرف ذلك والملازمة للحقوق التي قد لا يقوم بها والمطلبوا إلا في البقاء في مجالسهم وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما ينزههم من الحقوق وكذا ذكر من الحقوق قد وردت بها الأحاديث مفرقة تقدم بعضها وأما بعضها ﴿ وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من برديه خيرا يفقهه في الدين متفق عليه ﴾ الحديث دليل على عظمه شأن التفقه في الدين وأنه لا يطمأ الا من أراد الله به خيرا عظميا كما يرشد إليه التفسير ويدل به المقام والتفقه في

الذين تعلم قواعد الاسلام ومعرفة الحلال والحرام ومفهوم الشرط ان من لم يتعمقه في الدين لم يرد
الله به خيرا وقد ورد هذا المتهوم منطلوقا في رواية أبي بعل ومن لم يتعمقه لم يسأل الله به وفي الحديث
دليل ظاهر على شرف الفقه في الدين والمتقنين فيه على سائر العلوم والعلماء والمراد به معرفة
التكليف والنسبة ﴿وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق أخرجه أبو داود والترمذي وصححه﴾ وتقدم الكلام في
حقيقته بما لا يحتاج فيه الى الاعادة لقرب عهده ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الحيا من الايمان متفق عليه﴾ الحياء لغة تغبر وانكسار يلقى الانسان
من خوف ما يعاب به وفي الشرع خلق يعث على اجتناب القبيح وتجنب من التقصير في حق ذي
الحق والحياء ان كان قد يكون غريزة وفي استعماله على وجه الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم
ونية فلهذا كل من الايمان وقد يكون كسبا ومعنى كوش من الايمان ان المستحي يقطع بجأته
عن المعاصي فيصير كالابن القاطع منه وبين المعاصي وقال القتيبي معناه ان الحياء يمنع صاحبه
من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان قسما ايمانا كما يسمى الذي باسم مقام مقامه والحياء امر كسب
من خير وعفة وفي الحديث الحيا من خير كله ولا يأتي الا بحسن فان قلت قديم الحيا من اجاب عنه
انكار التكرار والاخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم انه لا يأتي الا بحسن قلت قد اجاب عنه بان المراد
من الحيا من الاجتناب الحيا من الشر والحياء الذي يشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حيا شرعيا
بل هو بمنزلة ومهارة وانما يطلق عليه الحيا من المشابهة الحيا من الشر ويوجب آخروا من كان
الحيا من خلقه فالحيا من شره أعظم أو أنه اذا كان الحيا من خلقه كان الحيا من شره فلا ينافي
حصول التقصير في بعض الاحوال قال القرطبي في المفهم شرح مسلم وكان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد جمع له النوعان من الحيا المكتسب والفريزي وكان في الفريزي أشد حيا من
العذراء في خدرها وكان في المكتسب في القدوة العلي الصلي الله عليه وآله وسلم ﴿وعن ابن
مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مما دلرك الناس من كلام
النسوة الاولى اذ لم تسخ فاصنع ما شئت أخرجه البزارى﴾ لفظ الاولى ليس في البزارى بل في
سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة ان آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النسوة الاولى
الى آخره أخرجه أحمد والبيهقي والترمذي والنسوة الاولى ما اتفق عليه الانبياء ولم ينسخ في نسخ
شرائعهم لانه امر أطبق عليه العقول وفي قوله فاصنع ما شئت قولان الاول انه يعني انظر الى
صنعت ما شئت وعبر عنه بلفظ الامر للاشارة الى ان الذي يتفكر الانسان عن واقعة الشر هو
الحيا فاذن تركه وتفرقت دواعيه على واقعة الشر حتى كأنه مأمور بها والامر نفسه لا يبدأ
اصنع ما شئت فان الله يجازي به على ذلك الثاني ان المراد انظر الى ما تريد فعله فان كان عملا يستحي
منه فافعله وان كان مما يستحي منه فدعه ولا تبال بالخلق ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف
وفي كل من القوي والضعيف خير﴾ لوجود الايمان فيهما (أحرص) من حرص كضرب
بضرب ويقول أحرص كسبح (على ما ينشدك) في دينك ودنياك (واستعين بالله عليه ولا تعجل)
بضرب الجهم وكسرهما (وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا لو لكن قل قدر الله وما شاء

فعل فان لو تنفع عمل الشيطان أخرجه مسلم) الرائد من القوى قوى عز عنة النفس في الاعمال
الاخرية فان صاحبه أكثر اقدا ما في الجهاد وانكار السكر والصبر على الاذى في ذلك واحتمال
المشاق في ذات الله تعالى والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعف بالكس
من هذا الآلة لا يتجاوز ان الخير لو جود الايمان فيه ثم امر بالحرص على طاعة الله تعالى وطلب
ما عنه وعلى طلب الاستعانة به تعالى في كل أموره ان حرص المبدع بغير امانة الله تعالى لا يتفعه
اذا لم يكن عون من الله لفتى * فأكثرا ما يجني عليه اجتهاده

ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقنا سمانته صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اللهم
انني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل سيأتي ونهاه اذا أصاب شيئا من حصول ضرر
أو فوات تنفع عن أن يقول لو قال بعض العلماء هذا انما هو لن قال معتقد ذلك حقا ولو لم يخل ذلك
لم يصبه قطعا فاما من رد ذلك الى المشقة الله تعالى وانه لا يصيبه الا ما شاء الله تعالى فليس من هذا
واستدل به بقوله أي بكبر رضى الله عنه في الغار لو أن أحدهم رزم رأسه أو سكر أو سكره صلى
الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض وهذا لا يجزئ لانه انما أخبر عن أمر مستقل وليس
فيه دعوى لم يقدريه بدو وقوعه قال وكذا جيع ما ذكره الجازي في باب ما يجوز زمن الوكديت
والأجد ثلث قوم بالكثرة الحديث ولو كثر اجماعهم في هذا الحديث ولو لأن اشق على امتي وشبهه
ذلك فكله مستقبل لاعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه لانه انما أخبر عن اعتقاده فيما كان
يقول ولو لا المانع وعملوه في قدره فاما ما ذهب فليس في قدرته قال القاضي فإني عندي قنعني
الحديثان التي على ظاهره وعمومه لكن نهي تنزيهه ويبدل عليه صلى الله عليه وآله وسلم فان
لو تنفع عمل الشيطان قال النووي وقد جاز من استعماله في الماضي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهسد وغير ذلك فانما ظاهر ان النبي انما هو عن
الملاقاة في الآفاق فاندفع فيه فيكون نهي تنزيهه لا تحريم وإمامنا قاله تاسياعا على ما قلنا من طاعة
الله وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا أقلنا ناس به وعليه يعمل أكثر الاستعمال الموجود في
الاحاديث (وعن عياض بن جاد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
أوحى الى أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد أخرجه مسلم) التواضع
عدم التكبر وتقديم تفسير التكبر وعدم التواضع يؤدى الى البقي لاهميرى لنفسهم يمتنع القبر
فبين عليه بقوله أو ففعله ونصر عليه ويرد به 'والبقي والتشر من مومان ووردت احاديث في
بسرعة عقوبة البقي منها عن أي بكبر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مما من ذنبا أجدرا وأحق من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من
البقي وقطعة الرحم أخرجه الترمذي والحاكم وصحبا وأخرجه ابن ماجه وأبو السبيعي ليس
شيئا مما غشى الله به أو سرع عقوبته من البقي (وعن أبي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من رد عن عرض أخيه بالغير دأقه عن وجهه الثاويوم القليلة أخرجه
الترمذي وحسنه ولا يضمن حديث اسمه بغيره في قوله في الحديث دليل فضيلة الردعى
من اشتاب أخاه عنده وهو واجب لانه من باب الانكار للسكر ولذا ورد الوعد على تركه كما
أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا لمن مؤمن يخذل امرأ مسلما في موضع فتنه لا فيه مرسته

وتنقص من عرضه الاخذ الله في موطن يحب فيه نصرته وما من مسلم نصر امرأ مسلماً في موضع تنقص فيمن عرضه وتفتك فيه حرمة الانصرة اذ في موطن يحب فيه نصرته وأخرج أبو الشيخ عن زرعي عن عرض أخيه رداً لله عنه التاريخ القسامة وتلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان حقا على نصر المؤمنين وأخرج أبو داود وأبو الشيخ بإسناد صحيح عن عرض أخيه في الدنيا بعث الله ملكا لهم القسامة بحمض من النار وأخرج الأصماني عن عتب بن عبد الله أخو مسطح نصره فقصه نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم يصبره الله في الدنيا والآخرة بل ورد في الحديث إن المستمع للغيبة أحد المغتابين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور الرد عن عرض أخيه ولو أخرج من عتاب إلى حديث آخر أو الضام عن موهب الغيبة أو الانكار بالقلب أو الكراهة للقول وقد عدي بعض العلماء السكوت كبيرة ولو ورد هذا القول في خوله في وعيد من لم يغير التكر ولا أنه أحد المغتابين حكوا أن لم يكن مقتبالة وشرا (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقص صدقة من مال وما زاد الله عبد ابعا فوالاعزأ وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله تعالى أخرجه مسلم) فسر العلماء عدم التقصير بعين الأول أنه يشارك فيه ويدفع عنه الأثام فيصير نقص الصور بالركة الخفية والثاني أنه يحصل بالثواب الحاصل من الصدقة جبران نقصان عينا فكان الصدقة تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنات إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة قلت والمعنى الثالث أنه يحصلها الله تعالى بعوض يظهر بعدم نقص المال بل بزيادة ودليله قوله تعالى وما أتقتم من شيء فهو يحفظه وهو محجب بحسوس وفي قوله وما زاد الله عبد ابعا فوالاعزأ حث على الطوع عن المسى موعدهم بجاراته على أسامة تروا كانت جائزة قال تعالى فمن عاوا مسلح فاجره على الله وفيه أنه يجعل الله العاقبة عزا وعظمة في القلوب لأنه لا يتصرف بظن أنه يعظم ويصان جانبه ويهاب ويظن أن الأعضاء والعقول لا يحصل ذلك فاجبر صلى الله عليه وآله وسلم بانه زيادة العقوة عز أو في قوله وما تواضع أحد لله أي لأجل ما أعده للمتواضعين الارتفاع الله دليل على أن التواضع بسبب الرفعة في المآثر لا لاطلاقه في الحديث حث على الصدقة على العفو وعلى التواضع وهن من أهات عكارم الاخلاق (وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس افشوا السلام وصلوا الارحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام أخرجه الترمذي وصححه الاشارة إلى الظاهر والمراشتر السلام على من زعموه ومن لا يعرفوه وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الإسلام خير قال تلم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لا تعرف ولما بقي السلام أن يكون بلفظ مسمع لمن ورد عليه وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الساب فأتبع فأنهم يحسن الله قال النووي أنه إن رفع صوت بحيث يسمع المسلم عليه فإن لم يسمعه لم يكن آتيا بالسمعة فإن شك استظهر وإن دخل مكانا فيه أيقظ ونيام قالته ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال كلن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحيي من الليل فيسلم تسليما لا يؤذيه ولا يسمع القبطان فإن لم يسمع عليهم جميعا أو يكره أن يسمع أحدهم بالسلام لأنه يؤذي الوجهة ويشتر ويحبه السلام بل بالانصاف والافتقار قد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا ألا دلكم على

ما تعاون به اقنوا السلام يشكم وشرع السلام عند القيام من الموقف كما شرع عند الخول
 لما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من فوعا اذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام
 فليسلم فليست الأولى أحسن من الأخيرة وتكرارها ونحوها الإشارة باليد والراس لما أخرجه الترمذي
 بسند جيد عن جابر من فوعا لتسليم اليهود فان تسليمهم بالراس والاكف الا انه يستثنى
 من ذلك حال الصلاة فقد وردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يركع على من يسلم عليه
 وهو يصلي بالاشارة وقد قدمننا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الأول وجوزت الإشارة
 بالسلام على من بعد عن سماع لفظة السلام قال ابن دقيق العيد وقد يستدل بالامر بأشياء
 السلام من قال بخوبيا ابتداء بالسلام ويرد عليه انه لو كان الابتداء فرض عين على كل
 أحد كان فيه مرجح ومشقة والشرعية على التقفيف والتيسير فيحصل على الاستصحاب انتهى
 قال النووي في التسليم على من لم يعرف خلاص العمل انه تعالى واستعمال التواضع وانقشه
 السلام الذي هو شعار هذه الامة ٨١ وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير معروف
 استفتاح الخطبة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم اخوة فلا يستوحش أحدهم أحد وتتم
 الكلام على صلة الارحام مستوفى وعلى اطعام الطعام فشيل من يجب عليه اتقائه وزيارته
 اطعامه ولو عرف أو عاده أو كاد صدقة على السائل للطعام وغيره فالامر بمحمول على فعل ما هو أولى من
 تركه لئلا يلحق الواجب والمنعوب والامر بصلاة الليل في قوله وصلاوا الليل قد ورد تفسيره بصلاة
 العشاء والمراد بالناس اليهود والنصارى ويحتمل انه أراد بذلك ما ينهل نافذة الليل وقوله
 تدخلوا الجنة بسلام اخبار بان هذه الافعال من أسباب دخول الجنة وكلها يجبها يحصل لفاعلها
 التوفيق ويحجب ما هو يقهمن الاعمال وحصول الخاتمة الصالحة (وعن تميم الدري) هو أو
 رقية عيم بن اوس بن خارجة نسب الى جد مدارو ويقال الذي يرى نفسه الى دير كان فيه قبل الاسلام
 وكان نصرانيا وليس في الصحبة ولا في الموطن ادري ولا يرى الانتم اسلم سنة تسع وكان يسمي
 القرآن في ركة وكان يرمي دابة الواحدة الليل كله الى الصباح سكن المدينة ثم انتقل منها الى
 الشام وروى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة قصة الحساسة والجال وهي منقطة له
 وهي داخله في رواية الاكبر عن الاصغر وليس له في صحيح مسلم الا هذا الحديث وليس له في
 البخاري شيء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين النصيحة ثلاثا) أي قاله ثلاثا
 (قلنا من هي يا رسول الله) أي من يستحقها (قال يقول كتابه ولسر له ولا ثقة المسلمين وعامةهم
 أخرجه مسلم) هذا الحديث جليل قال العلماء انه أحد الأحاديث الأربعة التي يدور عليها الاسلام
 وقال النووي ليس الامر كما قالوا بل عليه مدار الاسلام قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة متناهية
 حيازة الخلة المنصوح له ومعنى الاخبار عن الدين بها ان عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا
 والنصح لله تعالى الايمان به ونفي الشرك عنه وترك الخلق في صفاته وصفة صفات الكمال
 والجلال كما هو مقتضى تعالي عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه
 والمحبة والبغض فيه ومواالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك مما يجب عليه تعالى قال
 الخطابي وجميع هذه الأشياء واجبة الى المبدئي في نفسه وانه تعالى غني عن نعم الناس
 والنصيحة لكتاب الايمان بأنه كلامه تعالى وتعليل ملاحظه وتصريح ما مره والاهتمام بعلمه

والتدبر لغايتها القيام بحقوق تلاوته والاعتناظ بمواعظه والاعتبار بزواجره ومواعرفته والنصيحة
 لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وقطع حقه
 وتوقيفه عما يستأجر ويحتمل من أمر يجهل من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بما أوثره من أهله
 إليها والذب عنها والنصيحة لآئمة المسلمين اعانتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم
 بجوامع البعاد ونصيحهم في الرقوة والعدل قال الخطابي ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد
 معهم وتعداد أسباب الخير في كل من الأقسام هذه لا تنحصر قبل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء
 فتصحيحهم بقول أقوالهم وتعليم حجتهم والاعتناء بهم ويحتمل أنه يحمل الحديث على ما فيه وحقيقة
 فهمها والنصيحة لعلمة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وأخرهم وكف الأذى عنهم
 وتعليمهم ما جهلوا وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك والكلام على كل قسم يحتمل
 الإطلاقة وفي هذا كفاية قال السيد وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير اه قال ابن
 بطال في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديناً وإسلاماً وإن الدين يقع على العمل كما يقع على
 القول قال والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقيين والنصيحة لازمة على
 قدر الطاقة البشرية فإذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطيع أمره وأمن على نفسه المكروه فإن
 خشي أن يؤذي نفسه في سعة وأقله علم **﴿﴾** (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق أخرجه الترمذي وصححه
الحاكم الحديث دليل على عظمه تقوى الله وحسن الخلق وتقواه تعالى هو الأمان
 بالطاعات واجتناب المنكبات فن أتى بها وانتهى عن المنكبات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة
 وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه **﴿﴾** (وعنه) أي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنكم لا تعرفون الناس بأموالكم ولكن بسمه بكم يسقط الوجه وحسن
 الخلق أخرجه أبو يعلى وصححه **الحاكم** أي لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس
 وقلة المال فهو وغيره داخل في مقصود الشرح ولكن عليكم أن تسهواهم يسقط الوجه والطلاقة
 ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك مما يجب التعاطي بكم فانه مراد الله تعالى وذلك فيما
 هذا الكافر ومن أمره بالأغلاظ عليه **﴿﴾** (وعنه) أي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن مرآة أخيه المؤمن أخرجه أبو داود بإسناد حسن أي المؤمن
 لاخيه المؤمن كلما رأى نظره في وجهه قال مؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه
 ويرشده إلى ما ينزهه عن مذموماته تعالى إلى ما ينزهه عن عبادته وهذا داخل في النصيحة **﴿﴾** وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن الذي يتخالط الناس
 ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يتخالط الناس ولا يصبر على أذاهم أخرجه ابن ماجه بإسناد
 حسن وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسمه الصحيح فانه أفضل من يتخالط الناس يتخالطه بأمرهم
 فقام بالمعروف ونهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم فانه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على
 المخالطة والاحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مثال ومن رجع العزلة
 فله على فضله أدلة وقد استوفاهم الغزالي في الأحكام وغيره **﴿﴾** (وعنه) ابن سعد ورضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم كما حسنت خلقي ففتح الخاء المجهلة

وسكون الادم (فمن خلق) بضمها وضم الادم (رواه احمد وصححه ابن حبان) قد كان حلي
اقله واوله وسلم من أشرف العباد خفا وخفا وسوا الله ذلك اعترافا بالتمتع والاعتراف بالانعمة
وتعلمها للامة

باب الذكر

مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان أو القلب والمراد بذكر الله تعالى (والدعاء) مصدر دعا وهو
الطلب ويطلق على الحديث على فعل الشيء نحو دعوت فلانا استمته ويقال دعوت فلانا سألته
ويطلق على العبادة وغيرها واعلم أن في الدعاء ذكر الله تعالى وزيادة فعل حديث في فضل الذكر
يصدق عليه وقد أمر الله تعالى عباده بالدعاء فقال ادعوني أستجب لكم وأخبرهم بأنه قريب
يحييهم فقال وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وسمي
العبادة في الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعا الدعاء في العبادة وأخبر صلى الله
عليه وآله وسلم أنه تعالى يغضب على من لم يدعه فإنه أخرجه الضاري في الأدب المرفوع من حديث
أبي هريرة مرفوعا من لم يسأل الله يغضب عليه أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يحب أن
يسئل خاترج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعا سأول الله من فضله فإنه يحب أن يسئل
والأحاديث في الحديث عليه كثيرة وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بفقر الرب وافتقار
العبود وقدرته وهجز العبدوا حاطته بكل شيء علما فالله عز وجل العبد في ربه تعالى واعترا فاحقه
ولما احت صلى الله عليه وآله وسلم على الدعاء علم الله تعالى عباده بما يقوله في الألقا أخذنا
أن نسبنا أو أخطأنا لا يتوهموها وأخبرنا بدعوات رسله ونضرهم حيث قال يا أيها الذين آمنوا
معي الضروا وأنت أرحم الراحمين وقال ذكر يا رب لا تدني فردا أو أت خير الوارثين وقال عب
لي من لعلك ولما وقال أو البشر ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وقال يوسف قد أتيتني من الملك
وعلمتني من تأويل الأحاديث إلى قوله وفق مسلولا لحقني بالصلحين وقال يوسف لاله الآلات
سبحانك أني كنت من الظالمين ودعائنا صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف لا تقصر عند الله
الأعداء وغيرها ودعواته في الصباح والمساءل والصلوات وغيرها مرفوعة فالله من الاشتغال
بذكر الخلاف بين من قال التقوى والتسليم أفضل من الدعاء كان كاتل هذا ما إذا فحلاوة
المساجد به ولا تضرعه واعترا فاحقه بذنبه واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد خدر أحد
أنه لا يضيع الدعاء بل لا يدمن إحدى ثلاث أما أن يجعل له دعونه وأما أن يذكرها في الأثرة
وأما أن يصر في عمن السوء مثلها وصحها الحاكم والدعاء شرائط لقبوله موافق قال السيد
رحمه الله تعالى قدأ ودعائها وأول الجزء الثاني من التور شرح الجامع الصغير وذكرها في
الدعاء مع سبق القضاء اه وسيدى الوالد في مدته كتاب جملة زل الأبرار في الأدعية
والأذكار فطبع هذا العهد في مطبعة الخواشب الواقعة أمام الباب العالي من القسطنطينية
وهو كتاب جامع لجميع الدعوات المأثورة والأذكار المرفوعة مع أدعية الكتاب العزيز في
الباب أجمع منه فليعلم ويا الله الوفيق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول الله تعالى أنا مع عبدي ما ذكرني ويحتركني شقنا أخرجه ابن ماجه
وصححه ابن حبان وذكره البخاري تعليقا) وهو في البخاري بلفظ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول الله عز وجل أن أعند ظن عبدى بى وأنامعه إذا ذكرنى فأن ذكرنى فى نفسه ذكرنى فى نفسى
وان ذكرنى فى ملاذ كره فى ملاخيم منهم وإن تقرب الى شبرا تقرب اليه ذراعا وإن تقرب الى
ذراعا تقرب اليه ساعدا ومن أتانى عشي أتيت المعروة وهنم معية خاصة تقبيل عظمته ذكره
تعالى وانه مع ذكركم برحمته ولطفه وأعانه وإرضائجه وقال ابن أبي جرير عنه أنامعه بحسب
ما قصده من ذكرى ثم قال يحفل أن يراد الله كبريا القلب أو باللسان أو بهما معا وبالمثال الإوامر
واجتناب المنهات قال والذي يدل عليه الاخبار أن الذكر على نوعين أحدهما طوع لصاحبه
بما ضمنه هذا الظير والثاني على خطر قال والاول مستفاد من قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا ربه والثاني من الحديث الذي فيه من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله تعالى
الابدال لكن إن كان في حال المعصية يذكر الله تعالى لطوف وجعل محاموفه فانه يرجو له
﴿وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عمل ابن آدم
علا شي من عذاب الله من ذكر الله أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني بإسناد حسن﴾ الحديث
من أدلة فضل الذكر وانه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضا من المقدمات
من عذاب الدنيا ومخاوفها ولما يقرن الله الأمر بالثبات لقتال الأعداء وجهادهم بالأمر بذكره كما قال
إذا قمتم فذكر الله كثيرا وغيره من الآيات والأحاديث الواردة في مواقف الجهاد
﴿وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس قوم مجلسا
يذكرون الله إلا أحضرتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله فيمن عنده أخرجه مسلم﴾ دل
الحديث على فضله بمجالس الذكر والذكر من فضله الاجتماع على الذكر وأخرج البخاري أن
الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى نادون
هلوا إلى حاجتكم قال فيصغونهم يا ختمهم إلى السماء الدنيا الحديث وهذا من فضائل
مجالس الذكر يحضرها الملائكة بعد التماسهم لها والمراد بالذكر التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن
وتحذو ذلك وفي حديث البراءة أنه تعالى سأل ملائكته ما يصنع العباد وهو أعلم بهم فيقولون
بعضهم آلف ويؤمنون بك ويصلون على نبيك ويسألونك لا ترحمهم ودنياهم والذكر حقيقة
ذكر اللسان ويؤثر عليه الساطق ولا يشترط استحضار معناه وإنما يشترط أن لا يقصد غيره فإن
انضاف إلى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل وإن انضاف اليهما استحضار معنى الذكر
وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى وبقى القائص عنه ازدياد كالألفان وقع ذلك في عمل صالح مما
فرض من صلاة أو جهادا أو غيره ما فكذلك فإن صح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو أبغ
الكمال وقال الغفر الرازي المراد بذكر اللسان الالتفات الدالة على التسبيح والتحميد والتعبد
والذكر بالقلب التذكر في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطلع
على أحكامه وفي أسرار محاورات الله تعالى والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقا بالطلعات
ومن غمسي الله تعالى الصلاة ذكر كافي قوله فاعلموا أن الذكر لله وذكر بعض العارفين أن الذكر
على خمسة أنحاء فذكر العينين بالكتابة وذكر اللسان بالتناء وذكر الأذن بالاصغاء وذكر
البدن بالطاعة وذكر البدن بالوقفة وذكر القلب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضا
وورد في الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها وهو ما أخرجه الترمذي وابن

ما به وصحبه الحاك من حديث أبي الدرداء عن نوح بن الأثير كبر بغير أعمالكم وأزكاهم عند
 ملككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إتيان الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم
 فضربوا أعناقهم ومضربوا أعناقكم قالوا بلى قال كراهة ولا تعارضه أحد ثبت فضل الجهاد وأنه
 أفضل من ذلك لأن المراد بالذكر الأفضل من الجهاد وذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى
 واستحضار عظيمة الله تعالى فهذا أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط وقال
 ابن العربي إنه عام من عمل صالح إلا والذي كثر شرط في صحته فمن لم يذكر الله عنده صدقة أو صيام
 فليس عليه كمال فصل لا ذكر أفضل الأعمال من هذه الحسنة ويشهد الحديث أنه خير من
 خبز من عله (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تعد
 قوم بمقدار ما يذكروا الله في يوم يسألوا هل أتى الله عليه وآله وسلم الأكل عليهم حسرة يوم
 القيامة أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد فأنشأ عنهم وإن شاء غفر لهم وأخرجه أحد
 بقوله ما جلس قوم مجلساً يذكروا الله فيه إلا كان عليهم ترويع لمن رجل عسى طريقاً يذكروا الله
 تعالى إلا كان عليه ترويع ومن رجل أوى إلى فراشه فليذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترويع وفي
 رواية إلا كان عليهم حسرة يوم القيامة وإن دخلوا الجنة للثواب والتبرع بتأجيله مذكور فقرأه
 يعني الحسرة وقال ابن الأثير هي النقص والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس سيما مع تفسير التبرع أناراً والعذاب فقد فسرت بهما فأن
 التبرع لا يكون إلا التبرع واجباً وفعل محظوظاً وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم معاً وقد عرفت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فليقتبس
 وأربعين موضعاً قال أبو العباس معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته ومعنى صلاة
 الملائكة عليه الدعاء بمصوّل الشئ والتعظيم وفيه أقوال أخر هذا أجودها وقال غيره
 الصلاة تنه تعالى على رسوله نشره وزيادة تكريمه وعلى من دون النبي درجة فعني قولنا اللهم
 صل على محمد عظيم محمد وألهم الملائكة تعظيم أعلامه كرموا نظاره ربه في مقامه ربه في الدنيا وفي
 الآخرة بأمره من ربه وتشييعه في أمته والشفاة العظمى الفلاق أجمعين في المقام المحمود
 ومشاركة الآل والأزواج بالوقوف ربه في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه
 اختصاص الصلاة بالآل استقلالاً دون غيرهم ويتأيد هذا بما أخرجه الطبري من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما ربه إذا صليت على نبي أو على أنبياء الله تعالى فإن الله يعظمهم كما يعظم
 فجعل الله البعثة فتكون مختصة بعن بعث وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس
 ما أعلم الصلاة تنبغي لأحد على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي القولين عن مالك
 وقال ما بعد نابه وقال القاضي عياض علمة أهل العلم على الجواز قالوا ما ميل إلى قول مالك
 وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا يذكروا غير الأنبياء بالرضى والقرآن والصلاة
 على غير الأنبياء يعني استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما حدثت من دولة بني هاشم يعني
 العبيدين وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً ولا حديثاً من حديث ابن عباس لأن الله
 تعالى ما هم رسل وأما المؤمنون فقالت طائفة لا يجوز استقلالاً ويجوز تعاضفاً ويجوز بالنسب
 كالآل والأزواج والذرية ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يخاص عليهم الصابون ولا

غيرهم وقد ينسأ الله يدعى للصعبة وشيخوهم عاذر كما الله تعالى من أنه رضى الله عنهم وبالمغفرة كما أمر
بهم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات وأما الصلاة عليهم فلم ترد
والسئلة فيها خلاف معروف يقال يجوز الصغرى ووردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على آل سعد بن عبادة أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد ووردت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على آل أنى وأنى فخن قال يجوزها استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله ومن أدلتها أن الله
تعالى قال هو الذى يصلى عليكم وملائكته ومن منع قال هذا وروى عن الله تعالى ومن وسوله
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد إلا ذنوبنا وقال ابن القيم رحمه الله تعالى يصلى على غير الأنبياء
والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وذريته وأهل طاعته على سبيل الاجل
ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث صار شعاراً لا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما
نقله الرافضة فلموافق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحيان من غير أن يقتض شعاراً لم يكن فيه باس
واختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحى فقبل بشرع
مطلقاً وقيل لا يردوا أحد كونه شعاراً للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد بن
قلت هذا التعديل بكونه مارشعاً لا ينتهض على المنع والسلام على المولى قد شرعه الله تعالى
على لسان ربه صلى الله عليه وآله وسلم السلام عليكم دار قوم مؤمنين وكان ما تبنى الجاهلية
كما قال الشاعر

عليك سلام الله قيس بن عاصم * وروحة ماشاء أن يقرها
فما كان قيس موة موت واحد * ولكنه يباين قوم نهما

❦ (وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله
وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن اعتق أربعة أنفس من ولد اسمعيل متفق عليه) زاد المعاد
له الملائكة الجسد وهو على كل شئ قدير وفي لفظ من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر
رقاب وكنت له مائة حسنة ومجبت عنه مائة سيئة وكانت له حرز من الشيطان يومئذ حتى
يموت ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد على أكبر من ذلك وأخرج أحمد من طريق عبد الله
ابن عيسى عن أبي أيوب بنوفسه من قال إذا صلى الصبح لا اله الا الله فذكر بلفظ عشر مرات كن
كعدله أربع رقاب وكنت له من عشر حسنة ومجبت عنه من عشر سيئة وروى عن ابن عمر
دبراً وتكنى له من سامن الشيطان حتى يموت وإذا قالها بعد المغرب فخلت ذلك وسنده حسن
وأخرجه عن أبي أيوب بنوفسه قال من قال حين يصبح فذكر مثله لكن زاد مجي
وعيت وقال بعد عشر رقاب وكان له مائة من أول مناره إلى آخره ولم يعمل ومثله علام بقره
وان قال مثل ذلك حين يموت فخل ذلك وذكر العشر رقاب في بعضها والاربع في بعض كان اعتبار
الحا كرى في احتضارهم مع أنى الاتفاظ بالقول وبالحض التوجه والاخلاص لعلام القبول
فيكون اختلاف مراتبها باعتبار ذلك ويجسسه كما قال القرطبي رحمه الله تعالى ❦ (وعن أنى
هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال سبحان الله وبحمده مائة
مرة حطت عنه خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر متفق عليه) معنى سبحان الله تزيهه عن كل
ما يليق به من نقص فيلزمه في الشريك والصاحب والوالد جميع الرذائل والتسبيح يطلق على

جميع ألقاظ الذ كرو يطلق على صلاة التافلة ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فيها
 وفيها أنها تكفر بهذا الذ كرا خطاياها وظهر ولو كافر والعلماء يفسدون ذلك الصغار ويوتون
 لأغنى الكثرة الأتوبة وقد ورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل
 فإنه قال في التهليل إن من قال مائة مرة في يوم حجت عنه ما تشبهه بكافه ما وهذا قال حط
 خطايا ولو كانت مثل زبد البحر والأحاديد أنه على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي
 والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر رضي الله عنه مرة فوعا أفضل الله كراهه إلا
 أقبلوا أفضل ما قلته أنا والنيون من قبلي لا اله إلا الله وهي كلمة التوحيد والاختلاص وهي اسم الله
 الأعظم ومعنى التسبيح داخل فيها فإنه التزيه عما يليق بالله تعالى وهو داخل في لا اله إلا الله وحده
 لا شريك له المثلث إلى آخره فضا لله عديده وأوجب عنه بأنه انضاف في ثواب التهليل مع التكفير
 ثلاث ربع العديبات وكتب الحسنات وعقو الرقاب والعق يتضمن تكفير جميع الحسنات فإن
 من أعتمق رقبة أعق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار كما سبق وظهره الأحاديث أن هذه
 الفضائل لكل ذا كرو ذكر القاضى عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في مثل هذه الأعمال
 الصالحة والأد كرائها هو لاهل الفضل في الدين والبهارتين بالبرائم العظام وليس من أصر على
 شهواتها تهلك دين الله وحرمانه بلا حتى لا فاضل المطهرين في خلقه وشهد له قوله تعالى أم حسب
 الذين احتجوا السماوات أن شغلهم كل الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿وعن جرير بن عبيد
 الحارث رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدك أربع كلمات
 لو زنت بها قلت إنني لا آثم بها (منذ اليوم لو زنتهن) صبحان الله وبحمده عدد خلقه
 ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته أخرجه مسلم) عند خلقه منصوب مضمون بصدر مخنوف
 تقديره أسبغته نسيجا ومثله أخواته وشخطه شامل لما في السموات والأرض وفي الجنة والأخرة
 ورضا نفسه أي عذبه من رضي الله عنهم من المؤمنين والصادقين والشهداء والصالحين ورضاه عنهم
 لا يتبى ولا ينقطع وزنة عرشه أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله تعالى ومداد كلماته بكسر الميم
 هو ما تنبهه الدواة كللمر والكلمات هي معلومات الله تعالى ومقدوراته وهي لا تنصير ولا تنهى
 ومدادها هو كل من يكتب به ما يؤم ومقدور ذلك لا ينصير لعلقه بغيره المنصير كما قال تعالى قل
 لو كان البحر مداد الكلمات في الآيات والحديث دليل على فضل هذه الكلمات وإن قالوا بل يدرى
 فضله فنكر إيراد القول بالمداد كرو ﴿وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم الباقيات الصالحات لا اله إلا الله وسبحان الله والله أكبر والحمد لله ولا
 حول ولا قوة إلا بالله أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم) الباقيات الصالحات مراد بها
 الأعمال الصالحة التي يتقرب بها صاحبها بآدابها وقدرها صلى الله عليه وآله وسلم به
 الكلمات ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا الآية وقد
 جازى الأحاديث تفسيرها بأعمال التلذذ خارج ابن المنذري أن أبي حاتم وابن مردويه من حديث
 ابن عباس الباقيات الصالحات هي ذكر لا اله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وتبارك الله
 ولا حول ولا قوة إلا بالله وأستغفر الله صلى الله عليه وآله وسلم الله صلى الله عليه وآله وسلم والصيام
 والصلوة والحج والصدقة والعق والجهاد والصلوة وجميع أنواع الحسنات ومن الباقيات

على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم ألبسكم ربكم فقر وألبسهم
وأدعوا له بالوحدانية وبالوعدا قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم إن من مائة لا يشرك
في شأن يدخلها الجنة ومعنى أو أعترف وأقر وهو ميموز وأصله الواو ومعناه الزم ومنه
نواما فتمت لأى أسكنه فكله أكرم به وأومدني أعترف به وأقر وقوله فاعترفى فانه لا يعترف
الذوب الا ان اعترف به فانه لا ثم طلب غفرانه ثلثا وهذا من أحسن الخطاب وألطف
الاستعطاف كقولنا على البشر صلى الله عليه وآله وسلم بنا ظلمنا أنفسنا وان لم نغفر لنا وترحمنا
وقد استعمل الحديث على الاقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد بالتوحيد والاقربانية
اتخاذ والاقربان بالعهد الذى أخذته على الامم والاقربان بالعجز عن الوفاء من العبد بالعهده
والاستعانة به تعالى من شرائع السنن بخوتها فله من شروا أنفسنا ومن سننات أعمالنا
والاقربان بعمته على عباده وأقردها الجنس والاقربان بالذنب وطلب المغفرة وحصر الفقران فيه
تعالى وفيه انه لا ينبغي طلب الحاجات الا بعد الوسائل وأما استسكال انه كيف يستغفر صلى
الله عليه وآله وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أياضاً معصوم فانه من الفضول لانه
صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا به يستغفر الله تسويب اليه في اليوم سبعين مرة وعلمنا الاستغفار
فعلينا التأسى والامتثال لايراد السؤال والاشكال وقد علم من خاطب بذلك فلم يردوا
اشكالا ولا سؤالاً ولا يكفينا كونه ذكر الله تعالى على كل حال وهو مثل طلبنا الرزق وقد تمكّل
به وتعلمه لثلاث وارزقا وتأت خبز الرزق نوكه تعبدوا ذكر الله تعالى ﴿وعن ابن عمر رضى
الله عنهما قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدع هؤلاء الكلمات حتى يمسى وحين
يصبح اللهم انى أسألك العافية فى ديني ودنياي وأهلى ومالى اللهم استر عوراتي وآمن روعاتي
وأحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أغتال
من تحتي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه المالك) العافية فى الدين السلامة فى المعاصى
والابتعاد وزل ما يجيب التسهيل فى الطاعة والسلامة فى الدنيا من شروها ومصائبها وفى
الاهل من سوء العشرة والامراض والاسقام وشغلهم بطلب التوسع فى الخطام وفى الملل من
الافاق التى يحدث فيه وستر العورات علم لهورة البدن والدين والاهل والدنيا والآخرة
وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روع وهو النزع وسأل الله تعالى الحفظ له من جميع
الجهات لان العبد بين أعنا من شياطين الانس والجن كالشاة بين الثئاب اذا لم يكن له حافظ من
الله تعالى من قوة وخص الاستعانة بالعلمة عن الاغتيال من تحته لان الاغتيال أخذ الشيء
بخصيته وهو ان يخطفه الارض كما صنع الله تعالى بقارون وأيا لفرق كما صنع به بقرعون فاسكن
اغتيال من التمت ﴿وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول اللهم انى أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وبقاء عقبتك وجميع مضطك أخرجه
مسلم) القبة بفتح القاف وسكون الجيم مقصور ويضم القاف وفتح الجيم والمدوى البغته وزوال
النعمه لا يكون منه تعالى الا ذنب بيمينه العدا قال اسماعلة من الذنب فى الحقيقة كانه قال
نعمذ بك من سننات أعمالنا وهو قطع للصلب وتحول العافية انتقالها ولا يكون الا بصول
ضدّها ﴿وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشيئة الاعداء رواد السائق ومحضه
الحاكم غلبة الدين ما يغلب الدين فتأولوا فينا في الاستعانة كونه صلى الله عليه وآله وسلم
استدان ومات ودفعه مرهونة في شيء من شعيرة فان الاستعانة من القلب بحيث لا يقدر على قضاءه
ولا ينافيه ان الله تعالى مع الدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله تعالى وروى هذا عن
عبد الله بن جعفر مرفوعا لا يحمل على ما لا غلبة فيه في استدان دينا يعلم انه لا يقدر على قضاءه
فقد فعل محرما وقبه ورد حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها الله عنه ومن أخذها
يريد اتلافها أنطقه الله تعالى أخرجه البخاري وقد تقدم وهذا الاستعانة صلى الله عليه وآله وسلم
من الغرم وهو الدين وإساءته عاتق رضى الله عنه من وجها كثر من الاستعانة من قال
ان الرجل اذا غرم حدث فكذب وعذفا خلفه فاستدين تعرض لهذا الامر العظيم وأما غلبة
العدو أي بالباطل لان العدو في الحقيقة اتعاها هو المعادى في أمر باطل اما امر ديني أو امر ديني
كفصب الظالم لمن غير مع عدم القدرة على الاتصاف منه أو غير ذلك وأما شيئة الاعداء فهي
فرح العدو بضربك صدق قال ابن بطال شيئة الاعداء ما ينكا القلب وتبلغ النفس أشد
مبلغ وقد قال هررون ل أخيه عليهما السلام فلا تسمت إلى الاعداء لا تفرجهم عيسى به
وعن يزيد رضى الله عنه قال مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يقول اللهم اني
أستأثني أشهد أنك أنت الله لا اله الا أنت الاحد الصمد الذي لا يلد ولا يموت ولا يكون له كفوا احد
فقال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد سألت الله عما لا يلد ولا يموت ولا يكون له كفوا احد
به اجاب أخرجه الاربعة وصححه ابن حبان الاحد صفة كمال لان الاحد الحقيقي ما يكون
منزه الذات عن انحاء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجسم والصور والمشاركة في
الحقيقة وشواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الناشئة عن الألوهية والصمد
السيد الذي يصعد اليه في الحوائج ويصلوا المتصفي على الاطلاق هو الذي يستغنى عن غيره
مطلقا وكل ما عداه محتاج اليه ليس ذلك الا الله تعالى وصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يقتصر
الى ما بعينه أو يختلف عنه لامتناع الحاجة والفناء عليه وهو رد على من قال الملائكة بنات الله
ومن قال عزير ابن الله والمسيح ابن الله وقوله لم يولد أي لم يسبقه عدم فان قلت المعروف تقدم كون
المولود مولودا على كونه والد ان كان هذا يقتضي أن يقال لم يولد ولم يلد قلت القصد الاصلي هنا في
كونه تعالى ليس له ولد كما دعا ما له الباطل ولم يدع أحدا له تعالى مولودا لمقام تقدم في ذلك
فان قلت فلذلك لم يولد مع عدم من يدعه قلت نعم التفرقة تعالى عن مشابهة الخلقين
وتحقيقا لكونه ليس كمثلهم والكف المائل أي لم يكن أحديا لله في شيء من صفات كماله وعظم
ذاته وفي الحديث دليل على انه ينبغي هذه الكلمات عند السماع لاخبار صلى الله عليه وآله
وسلم انه اذا أصبح يقول اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت واليك النشور
واذا أمسى قال مثل ذلك الا انه قال واليك المصير أخرجه الاربعة أي بقدرتك وقوتك
وايجللك أصبحنا أي دخلنا في الصباح اذا مات الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح ومثلنا أسبنا

والنشور من نشر الميت إذا أحياه وفيه مناسبة لأن النور أخو الموت فلا يقطعه منه كالأحياه بعد
الامامة كما نسب في المسافر ذكر المصير لأنه بنام فيه والنور ككلوت وفيه الاقرار بان كل الامم من الله
تعالى ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال كان أكر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربنا أنتافي
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع عذاب النار متفق عليه﴾ قال القاضي عياض إنما كان
يدعو بهذه الآية ليلجئها معاني الدعاء كل من أمر الدنيا والآخرة قال والحسنة عندهم هنا النعمة
فقال نعيم الدنيا والآخرة والوفاة من العذاب نسأل الله تعالى ان يعين علينا بذلك وقد ذكر كلام
السلف في هذه البر الحسنة وقال ابن كثير الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار
رحيق وزوج حسن موافاة ودار ووزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومر كبهني ونباب جيلة الى
غير ذلك مما شمله عباراتهم فانه مندرجة في حسنة الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول
الحسنة وفوايع من الامن وأما الوفاة من النار فهو يقتضي تيسر أسبابه في الدنيا من اجتناب
الحرام وترك الشبهات أو العفو بعضها ومراعاة بقوله وفوايعه ما يلحق به في الذكرا لما تبعه
حقيقة ﴿وعن أبي موسى الاشعري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يدعو اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرفي في أمري وما أنت أعلم بهني اللهم اغفر لي جلدتي
وعزلي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قبلت وما آخرت وما أسررت وما
أعلنت وما أنت أعلم بهني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير متفق عليه﴾
انطيشة الذنب والجليل ضد العلم والاسراف مجاوزة الحد في كل شيء موقوفة في أمرى يحتمل لعقله
بكل ما تقدم أو بقوله اسراف في حفظ الحد بكسر الجيم ضد الهزل وقوله وخطئي وعمدي من
عطف الخصاص على العلم اذا لخصته تكون عن هزل وعن جسد تكرر ذلك لتعدد الأنواع التي
تقع من الانسان من الخفايا والاعتراف بها وانها ران النفس غير مبرأ من الصيوب الامارحم
علام الصيوب وقوله وكل ذلك عندي خبر محذوف أي موجود ومعنى أنت المقدم أي تقدم من
الناس من خلقك فيتم صفات الكمال ويصق بمقتضى الصوبية بنو فيك وأنت المؤخر لمن
تشاء من عبائك بخضداك وتبعدك له عن درجات الخير قال المصنف وقع في حديث ابن
عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله في صلاة الليل وتقدم بيانه ووقع في
حديث علي عليه السلام أنه كان يقوله بعد الصلاة واختلقت الروايات هل كان يقوله بعد السلام
أو قبله ففي مسلم أنه كان يقوله بين التشهد والسلام وأورد ابن حبان في صحيحه بلفظ كان اذا فرغ
من الصلاة وهو ظاهر في أنه بعد السلام ويحتمل جله على قبل السلام ويحتمل أنه كان يقوله قبله
وبعد ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
الله صلي لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلي لي دنياي التي فيها معاشي وأصلي لي الآخرة التي
اليها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحتي من كل شر أخرجه مسلم﴾
تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل اتعذر على سؤال ان يجعل
الموت في قضاءه عليه وزوله بهراحتهم شرور الدنيا ومن شرور القبر لمعوم كل شر أي من كل شر
قبله وبعد ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اللهم انقضي عني عني ما يتعني وارزقني علما يتعني رواه النسائي والحاكم والبيهقي

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال في آثر موزني علماء الجدة على كل حال وأعوذ بالله من حال
 أهل النار وأسناده حسن) فيه أنه لا يطلب من العلم إلا النافع والمنفع فيما يتعلق بأمر الدين
 والدنيا عما يعود فيهما على نفع الدين والإقناع هذا العلم فإنه مما قال الله تعالى فيه فيعملون متعبا
 ما يضرهم ولا ينفعهم بأمر الدين فإنه في النفع عن علم المصير لعدم نفعه في الآخرة بل لأنه ضار
 فيها وقد نفعهم في الدنيا لكنه لم يبعده نفعاً (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم علم هذا الدعاء اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم
 أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم إني أسألك من خير ما سألك
 عبدك ونبيك وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من
 قول أو عمل وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي
 خيراً أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم الحديث فثبت الدعاء بخير الدنيا والآخرة
 والاستعاذة من شرورها وسؤال الجنة وسؤال أعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خير أو كان المراد
 سؤال اعتقاد العبدان كل ما أصابه خير والأقان كل قضاء قضى الله تعالى به خير وإن رأى العبد
 شراً في الصورة وفيه أنه ينبغي للعبد تعليم أهل الأديعة لأن كل خير ينالونه فهو له وكل شر
 يصيبهم فهو مضرة عليه (وأخرج الشافعي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ثلثان حبيبان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان
 الله ويحمد سبحان الله العظيم) هذا آخر حديث ختم به البخاري رحمه الله وثبته جاعل من
 الأشعة في ختم تصانيفهم في الحديث والمراحم الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادتين وهو خير
 مقدم وقول سبحان الله الخ مستدأ مؤخر وضع الابتداه وإن كان جله لأنه في معنى هذا اللفظ
 واتخاذهم لتغير نشوة السامع إلى مبتدأ سبيل معاد كرم الأوصاف والحمية بمعنى المحبة
 أي محبوتان له تعالى والحقبة فعلية بمعنى فاعله والتعبد فعلية بمعنى فاعله أيضاً قال الطبري
 الخفة مستعارقة سهولة شبهة بجرانها على اللسان بل تخفف على الحامل من بعض الامتعة
 فلا يشعبه كالشيء الثقيل وفيه إشارة إلى أن سائر التكليف شاقة على النفس فتسببه وهذه
 سهلة عليها مع أنها تثقل في الميزان كثقل الشاق من الأعمال وتيسر بعض السلف عن سبب
 ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لأن الحسنات خضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت فلا
 يحملنك ثقلها على تركها والسيئات خضرت حلاوتها وغابت مرارتها فثقلت خفت فلا تحملنك
 خفتها على ارتكابها والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن وأختلف
 العلماء في الموزون فبطل الجف لأن الأعمال أعراض فلا توضع بميزانها ولا تخفف ولا تزداد
 السجلات والطاقة وهذه أهل الحديث والمحققون إلى أن الموزون نفس الأعمال وإنما
 تجسدت في الآخرة ويدل على حديث ما يرفع من الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات
 والسيئات فمن ثقلت حسنة على سببها مثقال حبة من الجنة ومن ثقلت سيئة على حسنة
 مثقال حبة دخل النار قبل أن تستوت حسنة ومثقاله قال أولئك أصحاب الأعراف أخرجه
 حنيفة في فوائده وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود رضي الله عنه في الحديث ظاهره أن
 أعمال بني آدم توزن وأنه علم بحسبهم وقال بعضهم إنه يخص المؤمن التي لا يستحقها حسنات

ككثيرة زائدة على محض الاعيان فتدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الالف
 ويخص منه الكافر الذي لا حسنة ولا ذنب له غير الكفر فانه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان
 وتقول القرطبي عن بعض العلماء انه قال الكافر مطلقا لا ثواب له ولا حسنة فوضع في الميزان لقوله
 تعالى فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح الكافر لا وزن عند الله جناح
 بعوضة وأجيب بان هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن والصحيح أن الكافر يوزن
 أعماله الا انه على وجهين أحدهما ان كفره وضع في كفة ولا يجيد حسنة يضعها في الاخرى
 لبطان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لا شيء فيها قال القرطبي وهذا ظاهر قوله تعالى ومن
 خفت وازيته فاولئك الذين خسروا أنفسهم فاموصف الميزان بالخفة والثاني انه قد يقع منه
 الشق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكاتبته حسنات فمن كانت
 له جمعته ووضعت في الميزان غير أن الكفر اذا قابلها رجمها ويحتمل ان هذه الاعمال توازن
 ما يقع منه من الاعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فان ساوتها عندها بالكفر
 وان زادت عنب بما كان زائدا على الكفر وان زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي
 وفي عقاب الكفر كما جاء في حديث أبي طالب انه في ضحاح من نار اللهم ثقل موازين حسناتنا
 اذا وزنت وخفف موازين حسناتنا اذا في كفة الميزان وضعت واجعل محجلات ثوابنا عند
 بطاقة جحدها طائفة من كفة الميزان ووقفنا بجعل كفة التوحيد عند المعات آخر ما يطويه
 اللسان قال السيد رحمه الله قد انتهى بمجدي في الانعام ما قصدناه من شرح بلاغ المرام سبل
 السلام نسأل الله تعالى أن يجعله من مميزات دخول دار السلام وأن يتجاوز عمارت كنيسته من
 الخطايا والاسلام وأن يجعل في صفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الاقلام وأن ينفع به
 الانام انذارا للخالدين والايام ولا يزال وانزال دوران الشهور والاعوام والصلوة والسلام على
 رسوله الكائن بانوار الوحي كل غلام وعلى آله العلماء الاعلام ثم قال السيد رحمه الله ورضي
 الله عنه وأرضاه وبوأه في الفردوس أعلاه وافق القراغمة في صباح الأربعاء لعلمه السابع
 والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائة وألف خففها الله تعالى بخبره وما بعدها
 من الاعول انتهى كلام السيد رحمه الله وأقول عفا الله عن قد تم هذا المختصر المختصر من سبل
 السلام بمحمد الله تعالى وعونه في السابع عشر من شهر جمادى الاولى من شهر ربيع سنة ١٣٠٢
 الهجرية بقلي يدمو لله في الخبر نور الحسن خان ابن السيد العلامة أبي الطيب محمد صديق
 حسن خان كان اقله ما في الدارين وقد كان وقد اُلفت في هذا الجزء الثاني الكلام على
 آياته بنسبة الى الجزء الاول لان المقام مقام من يدان الخوض والعناية فان مسائل العبادات
 مقضى وطرفا في كثر كتب السيد والاعا فاه الله تعالى واعيا يحتاج المتبع للسنة الى معرفة
 المعاملات والادب في كثر من العبادات وأخر دعوانا أن الحمد لله الذي
 بنعمته تتم الصالحات والصلوة والسلام على رسوله وعبيده
 سيدنا في الكائنات وعلى آله وصحبه أهل الاعمال
 الصالحة والصالحات الباقيات

فهرسة الجزء الثاني من فتح العلم
لشرح بلوغ المرام

• (فهرسة الجزء الثاني من فتح العلام لشرح بلوغ اللرام) •

صفحة	
٢	• (كتاب البيوع) •
٢	باب شروطه
٢٥	باب الخيار
٢٧	باب الربا
٢٤	باب الرخصة في العرايا
٢٧	أبواب السلم والقرض والرهن
٢٩	باب الرهن
٤٠	باب القرض
٤١	باب التقليل والمخر
٤٥	باب السلم
٤٧	باب الحوالة والضمان
٥٠	باب الشركة
٥٢	باب الإقرار
٥٢	باب العارية
٥٤	باب الغصب
٥٧	باب الشفعة
٦٠	باب القراض
٦١	باب المساقاة والإجارة
٦٤	باب إحصاء المولود
٦٨	باب الوصية
٧٠	باب الهبة
٧٤	باب القسمة
٧٧	باب القراض
٨١	باب الوصايا
٨٥	باب الوديعة
٨٦	• (كتاب النكاح) •
١٠٢	باب الكفاءة والخيار
١١٠	باب عشرة النساء
١١٨	باب الصداق
١٢٢	باب الوليمة

باب القسم	١٣٠
باب الخلع	١٣٤
• (كتاب الطلاق) •	١٣٦
• (كتاب الرجعة) •	١٤٧
باب الايلاء	١٤٩
باب اللعان	١٥٥
باب العدة	١٦٠
باب الرضاع	١٧٤
باب النفقات	١٧٩
باب الحشانة	١٨٦
• (كتاب الجنائيات) •	١٨٩
باب النيات	٢٠٠
باب دعوى الدم والقصاص	٢٠٨
باب قتال أهل البغي	٢١٣
باب قتال الجاني وقتل المرتد	٢١٦
• (كتاب الحدود) •	٢٢٠
باب حد الزاني	٢٢٠
باب حد القذف	٢٣٠
باب حد السرقة	٢٣٢
باب حد الشارب وبين السكر	٢٤١
باب التعزير	٢٤٨
• (كتاب الجهاد) •	٢٥١
باب الجزية	٢٧٢
باب سبق	٢٧٦
• (كتاب الاطعمة) •	٢٧٨
باب الصيد والبايع	٢٨٤
باب الاضاحي	٢٩٢
باب العقيقة	٢٩٨
• (كتاب الايمان) •	٣٠١
• (كتاب القضاء) •	٣١٣
باب التهادن	٣٢١
باب المعاوى	٣٢٦

مصفحه

٢٣١ * كتاب العتق *

باب المذبح ٢٣٦

٢٣٩ * كتاب الجامع *

باب البر والصلة ٢٤٩

باب الزهد ٢٥٨

باب الترهيب من مساوى الاخلاق ٢٦٧

باب الترهيب في مكارم الاخلاق ٢٨٦

باب الذكر ٢٩٢

(تمت)

